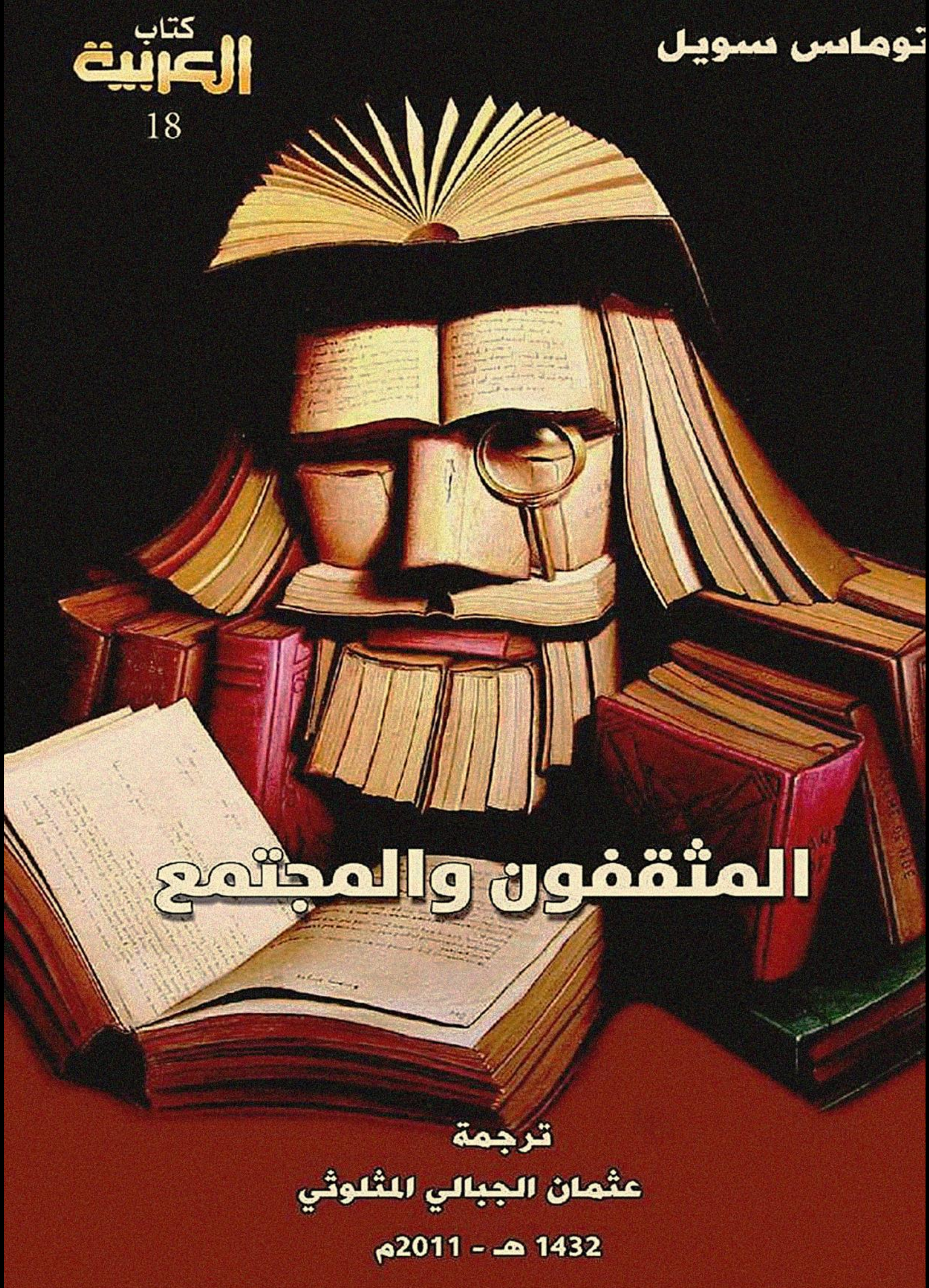


كتاب العربية
18
توماس سويل
المثقفون والمجتمع
ترجمة
عثمان الجبالي المثلوثي
1432 هـ - 2011م



المثقفون والمجتمع

أنماط المثقفين العامة وأثرها في حياة الشعوب

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

سويل ، توماس
المثقفون والمجتمع. / توماس سويل ؛ عثمان الجبالي المثلوثي - الرياض ، 1432هـ
736 ص ؛ 21x14 سم

ردمك: 8-01-8086-603-978

1 - الثقافة 2 - المثقفون أ. المثلوثي ، عثمان الجبالي (مترجم)
ب. العنوان

ديوي 301.2 1432/2607

Intellectuals and Society
Thomas Sowell
Basic Books
2010

رقم الإيداع: 1432/2607
ردمك: 8-01-8086-603-978

تأليف: توماس سويل

المثقفون والمجتمع

أنماط المثقفين العامة وأثرها في حياة الشعوب

ترجمة

عثمان الجبالي المثلوثي

الطبعة الأولى

1432هـ - 2011 م

كتاب



18

كتاب



18

رئيس التحرير

د. عثمان الصيني

www.arabicmagazine.com

لمراسلة المجلة على الإنترنت

info@arabicmagazine.com

الرياض: طريق صلاح الدين الأيوبي (الستين) - شارع المنفلوطي

تليفون: 4778990-1-966 فاكس: 4766464-1-966

ص.ب 5973 الرياض 11432

المحتويات

إهداء

إلى كل شخص أو مؤسسة اهتمت بالعلم والعلماء، وحملت الأمانة كما ينبغـي، وسخرت جهودها لتسهيل التعـارف بين الشعوب والتسامح بين الأمم، وجعلـت من الترجمة جسراً لتحقيق هذا الحلم الإنساني، وأسهمت في إعادة مجد العرب الذين كان لهم فضل نشر العلوم والمعارف في مشارق الأرض ومغاربها.

تصدير

«وتماماً مثلما تتجه السلاحف التي فقست حديثاً بشكل غريزي نحو البحر، فإن أولئك الذين تتمثل منتجاتهم النهائية في الأفكار يميلون إلى الانجذاب نحو المؤسسات؛ حيث تكون أفكارهم أقل عرضةً لمخاطر التشكيك والتكذيب بالوقائع».

(توماس سويل)

تمهيد

ربما لم يسبق في أي حقبة من التاريخ أن لعب المثقفون دوراً في المجتمع أكبر مما يلعبونه اليوم؛ فعندما يكون أولئك الذين يقومون بابتكار الأفكار؛ أقصد المثقفين أنفسهم، محاطين بظلال واسعة من أولئك الذين يتولون نشر تلك الأفكار، سواء أكانوا صحفيين أم معلمين أم عاملين لدى مشرعين أم كتبة لدى قضاة وأي صنف من أعضاء آخرين من شريحة المثقفين، فإن تأثيرهم على مسار التطور الاجتماعي عادة ما يكون كبيراً، أو حتى حاسماً. وقد اعتمد هذا التأثير بالطبع على الظروف المحيطة، بما في ذلك مدى حرية المثقفين في كيفية نشر أفكارهم الخاصة، بدلاً من أن يكونوا أدوات لدعاية الدولة، كما هو الحال في البلدان الشمولية. وبطبيعة الحال ليس هنالك من داع لدراسة الأفكار التي أعرب عنها كتاب بارزون مثل (إيليا إيرنبيرغ) في عهد الاتحاد السوفييتي؛ لأن تلك الأفكار كانت تتمثل ببساطة في الأفكار التي كانت تسمح بها أو تنادي بها الديكتاتورية السوفييتية. وباختصار، فإن دراسة تأثير المفكرين/ المثقفين هنا هي دراسة نفوذهم عندما يتمتعون بأقصى قدر من الحرية لممارسة هذا النفوذ/ التأثير،

وتحديداً في الدول الديمقراطية الحديثة.

ولأسباب مختلفة تماماً، فإن هذه الدراسة التي تتناول أنماطاً من المثقفين سوف تعير اهتماماً أقل مثلاً لـ(ميلتون فريدمان)، وهو أحد عمالقة الفكر، مقارنةً بأي عدد من المثقفين الأقل شهرة؛ وذلك ببساطة لأن البروفيسور (فريدمان) كان في نواح كثيرة جداً حالةً شاذةً بين مثقفي عصره، سواءً من حيث عمله الأكاديمي الذي نال به جائزة نوبل أو في عمله كمعلق شهير على قضايا العصر. إن تاريخاً فكرياً (متوازناً) بشكل عام لعصرنا هذا من شأنه أن يمنح البروفيسور (فريدمان) قدراً من الاهتمام أكبر بكثير من الدراسة التي تركز على الأنماط العامة التي كان هو استثناءً بارزاً مقارنةً بها. كما كان (ألكسندر سولجينيتسين) شخصيةً بارزةً أخرى في التاريخ الفكري والمعنوي والسياسي لعصره؛ إذ كان أيضاً حالةً شاذةً جداً بين معاصريه من المثقفين بحيث يتعذر إدراجه في دراسة للأنماط العامة في هذا المجال.

وضعت مؤلفات عديدة عن المثقفين، وقد تناول بعضها، بشكل معمق، شخصيات بارزة بوجه خاص، ولا سيما كتاب (المثقفون) (Intellectuals) لـ(بول جونسون)، والذي كان عبارة عن مثال ثاقب

على نحو خاص. أما سائـر الكتب الأخرى عن المثقفين فقد ركزت على أفـكار المثقفين والمجتمـع في عصور معينة؛ فكتاب (ريتشـارد أ. بوسنر) (المفكـرون الشعبيـون Public Intellecutals) تنـاول هـؤلاء المثقفين/ المفكريـن الذين يخاطبون الجمهـور مباشرة، في حين أن التركيز في كتاب (المفكرون والمجتمع Intellectuals and Society) ينصب على المثقفين الذين يؤثرون، وفي بعض الأحيـان يشكلون المواقف والمعتقدات العامة، سـواء كانت مقروءة على نطاق واسع من قبـل السكان أم لا. وكما يقول (جـاي. أ. شومبيتر): «هناك العديد من أتباع (كينز) و(ماركس) الذين لم يسبق لهم أن قرأوا ولو سطراً واحداً من كينز أو ماركس»؛ (1) فقد حصلوا علـى أفكارهم من مثقفين آخرين عن طريـق ثانية أو ثالثة (أي بشكل غير مباشر). ومن بين أشياء كثيرة قالها أولئك الذين درسوا المثقفين، نجد تعليقاً للبروفيسـور (مارك ليلا) من جامعـة كولومبيا في كتابه (العقل الجسور)، وهـو تعليق مثير بشكل خاص: «قام أساتـذة مميزون، وشعراء موهوبون، وصحفيون مؤثرون باستحضار واستخدام مواهبهم لإقناع جميع من هو مستعد للاستماع بأن الطغاة هم محررون، وأن جرائمهم غير المعقولة تعتبر نبيلـة، عندما ينظر إليها في إطارها الصحيح. وكل من ينوي أن يأخذ على

عاتقه كتابة تاريخ فكري نزيه للقرن العشرين في أوروبا ينبغي أن يكون ذا عريكة قوية. ولكنه سيكون بحاجة إلى شيء أكثر من ذلك؛ إذ ينبغي عليه التغلب على الاشمئزاز لفترة طويلة تكفي لتمكنه من التأمل في جذور هذه الظاهرة الغريبة والمحيرة». (2)

وفي حين أن كتاب (المفكرون والمجتمع) ليس تاريخاً فكرياً للقرن العشرين في أوروبا، والذي من شأنه أن يكون مشروعاً أكبر من ذلك بكثير بالنسبة إلى شخص أصغر سناً؛ فإنه يسعى إلى الكشف عن بعض الظواهر المحيرة في عالم المثقفين؛ حيث إن ذلك المجتمع يؤثر في المجتمع بأسره. وبدلاً من مجرد التعميم انطلاقاً من كتابات أو سلوك بعض المثقفين بوجه خاص، فإن هذا الكتاب يحلل كلاً من الرؤية والحوافز والقيود الكامنة وراء الأنماط العامة الموجودة بين أفراد مجتمع المثقفين المعاصرين، وكذلك ما قالوه، وأثر ذلك القول في المجتمعات التي قالوا ذلك فيها. وعلى الرغم من أننا نعرف الكثير عن السير الذاتية أو أيديولوجيات بعض المثقفين البارزين على وجه التحديد، فإن التحليلات المنهجية لطبيعة المثقفين ودورهم كمجموعة في المجتمع تبدو أقل شيوعاً بكثير. ويسعى هذا الكتاب إلى بلورة مثل هذا التحليل، واستكشاف آثاره على الاتجاه

الذي يدفع المثقفون مجتمعنا نحوه، والحضارة الغربية بصورة عامة.

على الرغم من أن هذا الكتاب يتناول المفكرين/ المثقفين، فإنه لم يكتب للمثقفين، بل الغرض منه هو تحقيق فهم لظاهرة اجتماعية مهمة، ومشاطرة ذلك الفهم مع أولئك الذين يرغبون في مشاطرته، في أي مجال من مجالات الحياة التي قد يكونون فيها. أما هؤلاء المثقفون الذين يبحثون عن نقاط يسجلونها أو عن الاصطياد في الماء العكر فسنتركهم وحالهم في سعيهم ذلك.

أما هذا الكتاب فقد وضع لأولئك القراء الذين هم على استعداد للانضمام إلي في البحث عن شيء من الفهم لشريحة متميزة من السكان الذين يمكن أن تكون، وقد كانت لأنشطتهم آثار مهمة وملموسة على الشعوب والحضارات.

توماس سويل

معهد هوفر - جامعة ستانفورد

شكر

مثل غيره من الكتب التي ألفتها، أدين في هذا الكتاب إلى حد كبير إلى التفاني في العمل الذي أثبتته مساعدتاي في البحث المتميزتان (نا ليو) و(إليزابيث كوستا)؛ أما السيدة (ليو) فقد عملت معي لمدة عشرين عاماً؛ وبالتالي لم تقم فقط بالكشف عن العديد من الوقائع بل أسهمت بالعديد من الأفكار في هذا الكتاب، كما فعلت في مؤلفاتي الأخرى. وهي تقوم أيضاً بإنشاء وحفظ ملفات الكمبيوتر التي يمكن طباعة كتبي منها مباشرة. أما مساعدتي الأخرى؛ السيدة (كوستا)، فهي تقوم بتحرير النسخ والتثبت من الوقائع نيابةً عني، ولا يفلت من تمحيصها أي خطأ أقوم به. كما استفدت من المعلومات أو التعليقات التي قدمها لي الدكتور (جيرالد بي. أودريسكول) من معهد كاتو، والبروفيسور (لينو أ. غراليا) من جامعة تكساس، أوستن، والدكتور (فيكتور ديفيس هانسون) من معهد هوفر. وأي أخطاء أو أوجه قصور تبقى بعد ذلك، وبعد جهودهم المشكورة، فهي مسؤوليتي وحدي.

الفصل الأول

الفكر والمفكرون / المثقفون

«الذكاء هو سرعة البديهة، وهو تختلف عن المقدرة التي هي القدرة على التصرف بحكمة في الشيء المدرك».

(ألفرد نورث وايتهيد)(1)

الفكر ليس الحكمة؛ فيمكن أن يكون هنالك «فكر غير حكيم»، كما قال (توماس كارلايل) في وصف تفكير (هاريت تايلور)(2)، التي كانت صديقة وفي وقت لاحق زوجة لـ(جون ستيوارت ميل)؛ فالقدرة الذهنية المحضة – الفكر، والقدرة على فهم المفاهيم والأفكار المعقدة والتعامل معها، يمكن أن توضع في خدمة مفاهيم وأفكار تؤدي إلى استنتاجات خاطئة وقرارات غير حكيمة، وذلك في ضوء جميع العوامل ذات الصلة، بما في ذلك العوامل المبعدة من بعض التركيبات العبقرية للفكر.

ويعتبر كتاب (كارل ماركس) (رأس المال) مثالاً كلاسيكياً لبلورة فكرية بارعة لفهم خاطئ أساساً، ويتمثل – في هذه الحالة – في الفكرة القائلة إن (العمل)، وهو التعاطي المادي مع مواد وأدوات الإنتاج، هو المصدر الحقيقي للثروة. من الواضح أنه إذا كان ذلك صحيحاً؛ فإن البلدان التي

لديهـا الكثير من العمل والقليل من التكنولوجيا أو روح المبادرة من شأنها أن تكـون أكثر ازدهاراً مـن البلدان التي لديها عكـس ذلك، في حين أن الحقيقة الصارخة هي أن الحال عكس ذلك تماماً، والشيء ذاته ينطبق على كتـاب (جون راولز) الدقيـق والمعقد (نظرية العدالـة)، والذي أصبحت العدالـة فيه بشكل قاطـع أكثر أهمية من أي اعتبـارات اجتماعية أخرى، لكـن من الواضح أنـه في حال كان لشيئين أي قيمة على الإطلاق، فإنه لا يمكـن لأحدهما أن يكـون أكثر قيمةً من غيره بشكل قاطـع؛ فالألماسة قد تفوق قيمتها البنسـ بكثير، ولكن إذا تكدست البنسات بعدد كاف فإنها ستكون أكثر قيمة من أي ماسة.

الذكاء مقابل الفكر

القدرة على الفهم والتعامل مع الأفكار المعقدة قد يكفي لتعريف الفكر ولكنـه ليسـ كافياً ليشمل الـذكاء الـذي ينطوي على الجمـع بين الفكر وحصافـة الرأي والعناية باختيار العوامـل المفسرة ذات الصلة، وفي وضع اختبـارات تجريبية لأي نظريـة قد تظهر... أما الحكمـة فهي الميزة الأكثر ندرةً من بين جميع القدرات، وهي القدرة على الجمع بين الفكر والمعرفة

والخبرة وحصافة الرأي بطريقة تنتج فهماً محكماً. والحكمة هي تحقيق للموعظة القديمة: «إلى جانب كل ما تكسبه، اكسب الفهم».

والحكمة تقتضي الانضباط الذاتي، وفهماً لحقائق العالم، بما في ذلك حدود تجربة المرء وحدود العقل نفسه. وعكس الفكر هو البلادة والبطء في الفهم، ولكن عكس الحكمة هو الحماقة التي هي أكثر خطورةً بكثير. يقول (جورج أورويل): «إن بعض الأفكار هي من الحماقة بمكان بحيث إنه لا يمكن أن يصدقها إلا مثقف»؛ أي أن الرجل العادي لا يمكن أن يكون بهذا الحمق. ويبدو سجل مثقفي/ مفكري القرن العشرين مروعا بشكل خاص في هذا الشأن؛ فنادراً ما تجد دكتاتوراً في القرن العشرين يقوم بالقتل الجماعي من دون مؤيديه من المثقفين، وليس في بلده فقط، ولكن في الدول (الديمقراطية) الأجنبية أيضاً؛ حيث الناس أحرار في أن يقولوا ما يريدون؛ فرجال مثل (لينين) و(ستالين) و(ماو) و(هتلر) جميعهم لديهم معجبون وأنصار، والمدافعون عن قضاياهم بين الطبقة المثقفة في الدول الديمقراطية الغربية، على الرغم من حقيقة أن كل هؤلاء الطغاة قد انتهوا إلى تقتيل شعوبهم في بلادهم، وعلى نطاق واسع لم يسبق له مثيل، حتى من قبل الأنظمة الاستبدادية التي سبقتهم.

تعريف المفكرين / المثقفين

يجب علينا أن نكون واضحين حول ما نعنيه بالمفكرين. هنا يشير مصطلح (المفكرين) (أو المثقفين) إلى فئة المهنيين، أولئك الذين تتعلق مهنهم في المقام الأول بالتعامل مع الأفكار، والكتاب والأكاديميين، وما شابههم. ومعظمنا لا يعتبر جراحي الدماغ أو المهندسين من بين المثقفين، على الرغم من التدريب الذهني الذي يمر به كل منهم، ولا أحد يعتبر حتى أبرع وأكثر الخبراء الماليين نجاحاً، مفكراً.

وفي صميم مفهوم الفكر / المثقف نجد فكرة تاجر الأفكار، وهكذا - لا نعني التطبيق الشخصي للأفكار مثلما يفعل المهندسون عند تطبيق المبادئ العلمية المعقدة لإنشاء هياكل مادية أو آليات؛ فالداهية السياسي الذي يمكن تشبيه عمله بـ(الهندسة الاجتماعية) نادراً ما يدير شخصياً المخططات التي يبتكرها أو يدعو لها، بل إن ذلك متروك للبيروقراطيين والسياسيين والاختصاصيين الاجتماعيين، والشرطة، أو أي شخص آخر قد يكون مسؤولا بشكل مباشر عن تنفيذ أفكار الداهية السياسي؛ فتسميات مثل (العلوم الاجتماعية التطبيقية) قد تكون ضمن عمل الداهية السياسي، ولكن هذا العمل يتمثل أساساً في تطبيق الأفكار العامة فقط لإنتاج مزيد

مـن الأفكار المحددة حول السياسـات الاجتماعية، والتي يتم تحويلها إلى فعـل من قبل أشخاص آخرين؛ فعمل الداهية السياسي ليس القيام شخصياً بتنفيـذ تلك الأفكار المحددة، كما يقوم الطبيب بتطبيق العلوم الطبية على آدميـين بحد ذاتهم، أو كمـا يقف مهندس بنفسـه في حذائه المطاطي في موقع للبناء حيث يتم تشييد مبنى أو جسر. إن المخرجات أو المنتج النهائي، بالنسبة إلى المثقف/ المفكر تتمثل في الأفكار.

المنتج النهائي الذي اخترعـه (جوناس سالك) كان عبارة عن لقاح، في حين يتمثل المنتج النهائي بالنسبة إلى (بيل غيتس) في نظام تشغيل الكمبيوتر. وعلـى الرغم مما تشي به تلك الإنجـازات وغيرها من قدرات عقلية عالية، ونظرة ثاقبة وموهبة، فإن مثل هؤلاء الأفراد لا يعتبرون مثقفين/ مفكرين؛ فعمـل المثقف يبدأ وينتهي بالأفكار، ولكـن لا تكون تلك الأفكار مؤثرة في الأشيـاء الملموسة إلا عندما تكون في أيـدي الآخرين؛ فـ(آدم سميث) لم يـدر شركة أبـداً، و(كارل ماركس) لم يدر معسكـرات للعمل القسري مثل الغولاق (Gulag)؛ لقد كانوا مفكرين؛ فالأفكار، على هذا النحو، ليست فقط مفتاحـاً لوظيفة المفكر، ولكنها أيضاً معايير لقياس الإنجازات الفكرية، ومصدر لما تمثله المهنة من إغواءات خطيرة.

والمثقفون/ المفكرون الحقيقيون في العالم الأكاديمي، على سبيل المثال، هم هؤلاء الموجودون في تلك المجالات التي تغلب عليها الأفكار، في حد ذاتها؛ فكلية إدارة الأعمال بالجامعة، أو كلية الهندسة، أو كلية الطب، أو قسم الألعاب الرياضية ليس هو ما يتبادر إلى أذهاننا عندما نفكر في المثقفين الأكاديميين (الجامعيين). وعلاوة على ذلك، فإن الأيديولوجيات والمواقف السائدة بين المثقفين الأكاديميين عادةً ما تكون أقل انتشاراً في هذه الأقسام المحددة من الحرم الجامعي الأكاديمي؛ أي أنه اكتشف أن أقسام علم الاجتماع بشكل عام تميل أكثر إلى اتجاه واحد، وهو اليسار، إذا قورنت من الناحية السياسية بكليات الطب، وأقسام علم النفس تميل إلى اليسار أكثر من كليات الهندسة، في حين تميل أقسام اللغة الإنكليزية إلى اليسار مقارنةً بأقسام الاقتصاد، وإلى آخره..(3)

ومصطلح (المفكر الزائف) أطلق في بعض الأحيان على الأعضاء الأقل ذكاءً أو الأقل درايةً في هذه المهنة، ولكن مثلما أن الشرطي السيئ يظل شرطياً – بغض النظر عن مقدار أسفنا لذلك – فإن المثقف الضحل الحائر والمخادع يظل بقدر ما عضواً في تلك المهنة مثله مثل النموذج المثالي في المهنة. وحالما يتضح عمن نتحدث عندما نتكلم عن المثقفين (المفكرين)؛

أي أننـا نتحدث عن وصف للمهنة بدلاً من إطلاق تسمية لنوعية أو لقب شـرفي، عندئذ يمكننا أن ننظر إلى خصائص هذه المهن والحوافز والمعوقات التـي يواجههـا الأشخاص في تلك المهـن؛ حتى نرى كيـف ترتبط هذه الخصائص بكيفيـة تصرفات هؤلاء الأشخاص. والسـؤال الأكبر، بطبيعة الحال، هو: كيف يؤثر سلوكهم في المجتمع الذي يعيشون فيه؟

لا يعتمد أثر المثقف أو المثقفين بصفة عامة على كونهم يسمون بـ(المفكرين الشعبيين) الذين يتوجهون بالحديث إلى جميع السكان مباشرة، وبوصفهم متميزيـن عن أولئك المثقفين الذين لديهـم أفكار محصورة إلى حد كبير في الآخريـن في مجالات تخصصاتهم أو في غيرهم مـن المثقفين بصفة عامة؛ فبعضـ الكتب التي لها أكبر الأثر في القرن العشرين كتبت من قبل (كارل ماركس) و(سيغموند فرويد) في القرن التاسع عشر، ونادرا ما تقرأ، فضلاً عـن فهمها من طرف عامـة الجمهور، ولكن استنتاجـات هؤلاء الكتاب التـي تتميز عن تعقيدات التحليلات ألهمت أعـداداً كبيرة من المثقفين في كل أنحـاء العالم، ومن خلالهـم، استوعبها عامة الجمهـور. كما أضافت السمعة العالية لهذه الكتابات وزناً كبيراً، ومنحت الثقة للكثير من الأتباع الذين لم يطلعوا شخصياً على تلك الكتابات أو ربما لم يحاولوا ذلك أبداً.

أما المثقفون الذين لم تكن أسماؤهم معروفةً جداً لدى عامة الجمهور فقد كان لهـم تأثير في كل أنحاء العالم؛ فـ(فريدريـك فون حايك) الذي يمكن أن نذكـر من بين كتاباته (الطريق إلى العبوديـة) على وجه الخصوص، بدأ ثورة فكرية مضادة، انضم إليها في وقت لاحق (ميلتون فريدمان)؛ لتصل إلى ذروتهـا السياسية مع صعود (مارغريـت تاتشر) في بريطانيا و(رونالد ريغـن) في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن فريدريك لم يكن معروفاً أو مقـروءاً، حتى في معظم أوساط المثقفين، فإنـه ألهم الكثير من المثقفين والناشطين السياسيـين في كل أنحاء العالم، والذين بدورهم جعلوا أفكاره موضوعاً لخطاب أوسع، وتأثير أكـبر في صنع السياسات الحكومية. كان (حايـك) مثـالاً كلاسيكياً لنوع المثقـف (المفكر) الـذي وصفه القاضي (أوليفر ونـدل هولمز) بأنه ذلك المفكر الذي «بعد مرور مئات من السنين علـى وفاته وبعد أن يطويه النسيان، يصبـح أولئك الذين لم يسمعوا به قط يتحركون على وتيرة فكره».(4)

المثقفون

يوجـد حول الكتلـة الرئيسة الصلبة نوعاً ما، والتـي تتكون من منتجي

الأفـكار، ظـلال أولئك الذين يتمثـل دورهم في استخـدام تلك الأفكار ونشرهـا، وهـؤلاء الأفـراد الأخيرون مـن شأنهـم أن يضمـوا المدرسين والصحفيين والنشطاء الاجتماعيين والمساعدين السياسيين وكتبة القضاة، وغيرهـم من الذين يؤسسـون معتقداتهـم وأفعالهم على أفـكار المثقفين (المفكريـن)؛ فالصحفيون في أدوارهم ككتبـة صحفيين ومحررين هم في الوقت ذاتـه مستهلكو أفكار هؤلاء المثقفين ومنتجـو أفكار خاصة بهم، وهكـذا يمكن اعتبارهم مثقفين في مثـل هذه الأدوار؛ لأن الأصالة ليست ضرورية في تعريف المثقف (المفكر)، ما دام أن المنتج النهائي هو الأفكار، ولكن الصحفيين في أدوارهم كمراسلين من المفترض أن ينقلوا تقارير عن الحقائـق، وبقدر ما تكون تلك الحقائق مرشحـة ومنحازة وفقاً للمفاهيم السائدة بين المثقفين؛ فإن الصحفيين يمثلون جزءاً من تلك الظلال المحيطة بالمثقفـين؛ فهم جزء من شريحة المثقفين... وفي الأخير، هناك هؤلاء الذين لا تتأثر مهنهـم كثيراً بأفكار المفكرين، ولكنهم مـع ذلك يظلون مهتمين كأفـراد بالاطلاع على تلك الأفكار، لا لشـيء إلا لمناقشتها في المناسبات الاجتماعيـة، والذين مـن شأنهم أن يشعـروا بالإطراء عندمـا ينظر إليهم كجزء من المثقفين.

الأفكار والمساءلة

بسبب الأثر الهائل الذي يمكن أن يكون للمثقفين، سواء عندما يكونون مشهورين جداً، أو عندما يكونون غير ذلك؛ فإنه من الأهمية بمكان محاولة فهم أنماط سلوكهم والدوافع والقيود التي تؤثر في تلك الأنماط؛ فالأفكار بطبيعة الحال ليست ملكاً حصرياً للمثقفين، كما أن التعقيد والصعوبة أو المستوى النوعي للأفكار ليس عاملاً حاسماً في تحديد إذا ما كان أولئك الذين ينتجون تلك الأفكار يعتبرون مثقفين أو لا؛ فالمهندسون والخبراء الماليون يتعاملون مع أفكار لا تقل تعقيداً عن تلك التي يتعامل معها علماء الاجتماع أو أساتذة اللغة الإنجليزية، ومع ذلك، فإن الأخيرين هم الذين يرجح أن يتبادروا إلى الذهن عند الحديث عن المثقفين. وعلاوة على ذلك، فإن الأخيرين هم الذين تبرز لديهم معظم المواقف والمعتقدات والسلوكيات المرتبطة المميزة للمثقفين.

قابلية التحقق والتثبت

المعايير التي يحكم بها على المهندسين والخبراء الماليين هي معايير خارجية، تتجاوز عالم الأفكار وخارجة عن سيطرة أقرانهم؛ فالمهندس الذي تنهار

جسوره أو مبانيه يدمر ويفلس كما يفلس خبير مالي (أو رأسمالي). ومهما بـدت أفكارهم مقبولة وموضع إعجاب في البداية من طرف زملائهم من المهندسـين أو الخبراء الماليين، فإن العـبرة في نهاية المطاف تكون بالنتيجة. وفشلهم قد يترجم في انخفاض مركزهم ومكانتهم في المهنة، ولكن ذلك يظـل نتيجةً وليسـ سبباً. وعلى العكسـ من ذلك، فإن الأفـكار التي قد تبـدو غير واعدة لـدى زملائهم من المهندسين أو الخـبراء الماليين الآخرين يمكـن أن تصبح مقبولةً لدى هؤلاء الأقـران إذا ثبت نجاح أفكارهم عملياً وبشكل جلي. وينطبق الأمر ذاته على العلماء والمدربين الرياضيين، ولكن الاختبار الحقيقي لأفـكار التفكيكية هو إذا ما كان التفكيكيون الآخرون يجدون تلك الأفكار مثـيرةً للاهتمام، مبتكرةً ومقنعةً وأنيقةً أو تدل على العبقرية، ولكن لا يوجد معيار خارجـي لاختبارها هنا. وباختصار، فإنه من بين الذين يعملون في مهن تتطلب الكثير من الجهد الذهني، فإن الخط الفاصـل بين هؤلاء الذين يعتبرون مفكرين علـى الأرجح، وأولئك الذين قـد لا يعتبرون كذلك، يميل إلى الامتداد بين هـؤلاء الذين تكون أفكارهم في نهايـة الأمـر مرهونة بمعايـير داخلية وهـؤلاء الذين تخضـع أفكارهم في نهايـة المطاف لمعايـير خارجية. وتعكس شروط الإعجـاب أو الرفض

نفسهـا من قبل المثقفين كيف أن المعايـير المعنية هنا هي معايير غير تجريبية؛ فالأفـكار التي تبدو (معقدة) و(مثيرة) و(مبتكـرة) و(دقيقة) أو (تقدمية) تحظـى بالإعجاب، في حين أن أفكاراً أخـرى يتم رفضها على أساس أنها (تبسيطية) و(مستهلكة) أو (رجعية). ولكن ما من أحد أصدر حكمه على أفـكار (فينس لومباردي) حـول كيفية لعب كرة القدم من خلال صحتها (أو معقوليتهـا) بداهة أو من خـلال كونها أكثر أو أقـل تعقيداً من أفكار مدربي كـرة القدم الآخرين، أو باعتبار إذا مـا كانت تمثل مفاهيم جديدة أو قديمة حـول الكيفية التي ينبغي أن تلعب بها اللعبة؛ فلقد تم الحكم على (فينس لومباردي) من خلال ما حدث عندما وضعت أفكاره على المحك في ملعب كرة القدم.

بالمثـل، وفي مجـال مختلف جداً مثـل الفيزياء، نجد أن نظريـة (آينشتاين) في النسبيـة لم تحظ بالقبول على أساس معقوليتها وأناقتها ومدى تعقيدها أو طرافتهـا (أي كونها مستحدثـة ومبتكرة)؛ فقـد كان سائر الفيزيائيين الآخرين متشككين في البداية، ليس هذا وحسب، بل إن (آينشتاين) نفسه حـث على أن لا تقبل نظرياته حتى يتم التثبت منها تجريبياً. وجاء الاختبار الحاسـم عندما لاحـظ العلمـاء في جميع أنحـاء العالم كسوفـاً للشمس،

واكتشفوا أن الضوء يتصرف كما تنبـأت نظرية (آينشتاين) أنه سيتصرف، على الرغم من كونها بدت غير قابلة للتصديق قبل ذلك.

المشكلة الكبيرة والخطر الاجتماعـي الكبير بالنسبة إلى المعايير الداخلية البحتـة هي أنها يمكن أن تصبح بسهولـة معزولةً عن ردود الفعل من واقع العالم الخارجي، وتبقى تـدور في حلقة مفرغة بالنسبة إلى أساليب التحقق من صحتهـا. وتتوقف معرفة أي فكرة جديـدة ستحظى بالقبول على ما يعتقده المـرء من قبل. وعندما يكون المعيـار الخارجي الوحيد للتحقق من صحة الشيء بالنسبة للفـرد هو ما يعتقده الأفراد الآخرون؛ فإن كل شيء سيعتمد على من هم هؤلاء الأشخاص الآخرون.

فإذا كانوا ببساطة أناساً متشابهين في التفكير بصفة عامة؛ فإن توافق آراء المجموعة حول فكرة جديدة محددة سيعتمد على ما تعتقده تلك المجموعة مسبقـاً بوجه عام، ولن يقول شيئاً عن الصحـة التجريبية لتلك الفكرة في العالم الخارجي. إن الأفكار المعزولة عن العالم الخارجي – من حيث أصلها أو التثبـت من صحتها – قد يكون لها أثر عظيـم في ذلك العالم الخارجي الـذي يعيش فيه الملايين من البشر حياتهم؛ فأفكار (لينين) و(هتلر) و(ماو تسـي تونغ) كان لها أثـر هائل، وغالباً ما كان أثراً قاتلاً، في هؤلاء الملايين

مـن البشر، ولكن لم تحظ تلـك الأفكار إلا بقدر قليل مـن الصحة في حد ذاتها أو في عيون آخرين من خارج دوائر الأتباع أصحاب التفكير المشابه أو أصحاب السلطة.

من الصعوبة بمكان إنكار مدى تأثير الأفكار في العالم الحقيقي. والعكس، مع ذلك، يكاد لا يكون بالوضوح ذاته، على الرغم من المفاهيم المستحدثة مـن أن التغـيرات الرئيسة في الأفـكار تولد من رحم الأحـداث الكبيرة. وكمـا أشار (جورج ج. ستيغلر)، خبير الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل، فـإن «الحرب قد تخرب قارة أو تدمر جيـلاً دون أن تطرح مسائل نظرية جديدة»؛(5) فكل الحـروب تقريباً قامت في الغالب بهذين الأمرين على مـدى قرون عديدة؛ لذلك فإن هـذا لا يكاد يمثل ظاهرة جديدة تحتاج إلى بعض التفسير الجديد المطلوب.

في الوقـت الذي يمكن فيه للمرء أن يعتـبر علم الاقتصاد الكينزي (نسبة إلى كينـز)، علـى سبيل المثـال، كمنظومة من الأفـكار ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى أحداث العصر التي ظهرت فيها، وعلى وجه التحديد (الكساد الكبير) في ثلاثينيات القرن الماضي (1930)، فإن ما يلفت الانتباه هو أنه نـادراً ما يمكن أن يقال ذلك بالنسبة إلى منظومة فكرية بارزة أخرى، فهل

كان سقــوط الأشياء أكثر شيوعاً، أو محفوفاً أكثر بالأثر الاجتماعي، عندما وضع (نيوتن) قوانينه في الجاذبية؟ وهل كانت هناك أنواع جديدة تظهر، أو أخرى قديمة تختفي، بوتيرة أكثر، أو بأهمية أكثر عندما كتب (داروين) كتابــه (أصل الأنواع)؟ فما الذي أنتج نظريــة (آينشتاين) في النسبية، غير تفكير (آينشتاين) الخاص؟

المساءلة

المثقفــون – بالمعنى المقيد إلى حد كبير، والذي يتفق كثيراً مع الاستخدام العــام – غير مسؤولين في نهايــة المطاف تجاه العــالم الخارجي، والانتشار والرغبــة المفترضة لهذا الأمر تؤكده أمــور مثل التثبيت الأكاديمي والحيازة والمفاهيم الموسعة لـ(الحرية الأكاديمية)، و(الاستقلالية الأكاديمية).

في وسائل الإعلام تلعب المفاهيم الموسعة لحرية التعبير والصحافة أدواراً مشابهــة. وباختصار، فــإن عدم المسؤولية تجاه العــالم الخارجي ليس مجرد صدفــة بل هو مبــدأ. ويعتقد (جون ستيوارت ميــل) أن المثقفين يجب أن يكونوا متحررين من المعايير الاجتماعية، بينما يحددون المعايير الاجتماعية للآخريــن؛(6) فالمثقفون ليسوا بمعزل عن الآثــار المادية فحسب، بل إنهم

يتمتعـون – في كثير من الأحيان – بالحصانة، حتـى من خسارة سمعتهم في حـال اتضـح خطؤهم. وكما عبر عن ذلك (إريـك هوفر): «فإن أحد امتيـازات المثقفين التي تدعـو للاستغراب، هي أن يكونـوا أحراراً في أن يكونـوا بلهاء إلى حد كبير دون أن يضر ذلـك بسمعتهم؛ فالمثقفون الذين جعلـوا من (ستالـين) معبودهم بينمـا كان يقوم بتطهـير الملايين وتضييق الخنـاق على حرية أولئك الأقل شغباً، لم يفقدوا مصداقيتهم، وهم ما زالوا يتناولـون أي موضـوع قد يظهر للوجـود، ويتم الإصغـاء إليهم باهتمام واحـترام. عندمـا عاد (سارتـر) في عـام 1939 من ألمانيـا، حيث درس الفلسفـة، قال للعالم إنه ليس هناك فرق بـين ألمانيا الهتلرية وفرنسا، وعلى الرغـم من ذلك مضى في حال سبيله ليصبح البابا الفكري المبجل من قبل المثقفين في كل أصقاع الأرض».(7)

لم يكن سارتر فريداً من نوعه؛ فعالم البيئة (بول إرليخ) قال في عام 1968: «لقـد انتهت معركـة إطعـام البشرية كلهـا، وفي السبعينيـات (1970) سيشهـد العالم مجاعـات، وسيموت مئات الملايين مـن الناس جوعاً، على الرغـم مـن أي برامج أزمات قد يشرع فيهـا الآن».(8) ومع ذلك، وبعد انقضـاء ذلك العقـد وعقود لاحقة جاءت وانقضـت، لم يحدث أي شيء

مـن نبوءته، ليس هذا فحسب، بـل إن المشكلة المتنامية في عدد متزايد من البلدان باتـت السمنة وفوائض المنتجات الزراعيـة التي لم تجد طريقها إلى السـوق. لكـن البروفيسور (إرليخ) لا يـزال يحظى بالإشـادة والشعبية، ليس هذا وحسب، بـل ويكرم أيضاً، ويحصل علـى الأوسمة والمنح من المؤسســات الأكاديميـة المرموقـة. وبالمثل، فـإن (رالف نـادر) ذاع صيته وأصبح شخصية عالمية شهيرة عام 1965 عقب نشر كتابه (انعدام السلامة في أي سرعة)، والذي وصف فيه السيارات الأميركية بصفة عامة، وسيارة (كورفـير) بصفة خاصة، والتي كانت عرضة للحوادث، وعلى الرغم من أن الدراسات التجريبية أظهرت أن سيارة كورفير تؤمن، على الأقل، نفس القدر مـن الأمان الذي توفره السيارات الأخـرى في يومنا هذا،(9) فإن (نادر) لا يزال يحظى بالمصداقية، بل اكتسب سمعة كبيرة لمثاليته وبصيرته؛ مما جعلـه منه علماً مقدساً. وكثيرة هي التنبـؤات الخاطئة الأخرى التي لا حصر لهـا، حول أمور مختلفة تراوحت بين ثمـن البنزين ونتائج سياسات الحرب الباردة، والتي تركت العديد من (الأنبياء) الكاذبين الآخرين، وقد احتفظوا بشرف كبير كما لو أن نبوءاتهم قد تحققت حقاً.

وباختصـار، فـإن القيـود التي تنطبق علـى الناس في معظـم المجالات

الأخـرى لا تنطبق، حتى بشكل متساو، ولو قليلاً، على المثقفين، ويكون مـن المدهش لو لم يـؤد هذا إلى سلوك مختلف، ومـن بين هذه الاختلافات الطريقـة التي يرون به العالم والطريقة التي يـرون بها أنفسهـم في علاقتهـم ببقية بني جلدتهـم من البشر والمجتمعات التي يعيشون فيها.

الفصل الثاني

المعرفة والمفاهيم

«منذ سن مبكرة، يذكـر الأشخاص الأذكياء ذكاءهم، ويتم فصلهم عن أقرانهم؛ ليلتحقوا بفصول الموهوبين، وتقدم لهم فرص لا تتاح للآخرين.. لهـذه الأسباب وغيرها، يميـل المثقفون إلى تكوين شعـور مبالغ فيه حول حكمتهم».

(دانيال ج. فلين) (1)

مثلهـم مثل أي شخص آخر، لدى المثقفين مزيـج من المعرفة والمفاهيم. وبالنسبة إلى بعض المثقفين في بعض الميادين، فإن تلك المعرفة تشمل معرفة الإجـراءات المنهجيـة المتاحة لاختبـار المفاهيم وتحديد مـدى صلاحيتها كمعرفـة. وبمـا أن الأفكار هـي عملهم في الحيـاة؛ فمن المتوقـع أن يقوم المثقفون بشكل أكثر شمولاً أو أكثر انتظاماً بإخضاع تلك المفاهيم لمثل هذه التجارب، وإلى أي مدى يقومون بذلك في الممارسة؛ فتلك بطبيعة الحال، هـي ذاتها فكرة تحتـاج إلى اختبار، وفي جميع الأحـوال هنالك مهارات أخـرى يميل المثقفون إلى التفوق فيهـا، بما في ذلك المهارات الكلامية التي يمكن أن يستخدموها للتهرب من اختبار أفكارهم المفضلة.

وباختصار، فإن مختلف مهارات المثقفين يمكن استخدامها؛ إما من أجل ترسيخ معايير فكرية وإما للتحايل على تلك المعايير وترسيخ أجندات غير فكرية أو حتى مضادة للفكر. وبعبارة أخرى، فإن المثقفين – كفئة مهنية – قد يجسدون العملية الفكرية، وقد لا يجسدونها. وفي الواقع فإنه من الممكن لأشخاص لا يعرفون كمثقفين – مثل المهندسين والخبراء الماليين والأطباء – أن يتقيدوا بالعمليات الفكرية في أكثر الأحيان، أو بشكل أكثر صرامة من بعض المثقفين (المفكرين) أو معظمهم. أما إلى أي مدى يبدو ذلك صحيحاً، فهذا يبقى سؤالاً تجريبياً آخر، والمهم هنا هو ألا يسمح لمجرد لفظة (مثقف)، كما تنطبق على شريحة من المهنيين، أن تلمح إلى وجود معايير أو مبادئ فكرية قد تكون أو لا تكون موجودة في الواقع.

ومهما كانت المبادئ الفكرية صارمة داخل بعض المجالات بالتحديد التي يتخصص فيها المثقفون، فإن الناس عندما يعملون كـ(مثقفين عامين) يتبنون أفكاراً وسياسات لعدد أكبر من السكان أوسع من دائرة زملائهم في المهنة، فإنهم قد ينقلون أو لا ينقلون الصرامة الفكرية إلى هذه النقاشات الأعم، والأكثر توجهاً للسياسة أو الأكثر ثقلاً أيديولوجياً.

(برتراند راسل)، على سبيل المثال، كان مثقفاً بارزاً (وشعبياً) ومرجعيةً

كبـيرةً، علـى حد سواء، داخـل حقل (معـرفي) صارم، ولكــن (برتراند راسـل) الذي نعنيه ليس هو صاحب المؤلفات الشهـيرة في الرياضيات، ولكنـه (برترانـد راسل) الذي دعـا بريطانيـا إلى (نزع السـلاح بشكل أحـادي الجانـب) في الثلاثينيات من القرن الماضـي (1930)، بينما كان (هتلـر) يعيـد تسليح ألمانيا. وامتـدت دعوة (راسل) لنـزع السلاح حتى شملت (حل الجيش والبحرية وسلاح الجو)،(2) ومرة أخرى بينما كان (هتلر) يعيد تسليح نفسه على مقربة (من بريطانيا). و(نعوم تشومسكي) الـذي نعنيه هنا ليس عالم اللسانيـات، ولكنه (نعوم تشومسكي) صاحب التصريحات السياسية الجريئة المماثلة. و(إدموند ويلسون) الذي نعني هنا ليس الناقد الأدبي البارز، ولكنه (إدموند ويلسون) الذي حث الأميركيين علـى التصويت للشيوعيـين في انتخابات عام 1932، وقـد انضم له في هـذه الدعوة مفكرون لامعـون آخرون معاصرون له مثـل: (جون دوس بيسوس) و(شيروود أندرسون) و(لانغستون هيوز) و(لينكولن ستيفنز)، وكثير غيرهم من الكتاب الشهرين في ذلك الوقت.(3)

خـلال زيارته للولايات المتحـدة في عام 1933، قـال (جورج برنارد شو): «أنتم الأميركيون تخافون من الحكام المستبدين، والديكتاتورية هي

الطريقة الوحيدة التي يمكن بها للحكومة أن تحقق إنجازات تنجز أي شيء. انظروا ما أدت إليه الديمقراطية من فوضى؛ فلماذا؟ هل أنتم خائفون من الديكتاتورية؟» (4) وعند مغادرته لندن لقضاء إجازة في جنوب إفريقية في عام 1935، أعلن (شو): «من الجميل أن يذهب المرء لقضاء عطلة وهو يعلم أن (هتلر) قد جعل كل شيء على ما يرام في أوروبا».(5) وبينما أدت إجراءات (هتلر) المعادية لليهود في نهاية المطاف إلى نفور (شو)، فقد ظل هذا الكاتب المسرحي الشهير منحازاً للديكتاتورية السوفيتية. وفي عام 1939، وبعد إبرام المعاهدة النازية – السوفييتية، قال (شو): «السيد هتلر بات تحت نفوذ ستالين القوي، والذي كان اهتمامه بالسلام ساحقاً، والكل باستثناء نفسي فقد صوابه من الرعب!»، (6) وبعد أسبوع اندلعت الحرب العالمية الثانية، حيث قام هتلر بغزو بولندا من الغرب، وتلاها غزو ستالين لها من الشرق.

ويمكن لقائمة المثقفين المرموقين الذين قدموا تصريحات غير مسؤولة بالمرة، والذين دافعوا عن أمور غير واقعية تماماً، وخطيرة بشكل متهور، أن تطول إلى ما لا نهاية لها تقريباً، وما أكثر المثقفين البارزين الذين اشتهروا باستحقاق في مجال اختصاصاتهم، ولكن الأهم أن الكثيرين منهم لم يبقوا

كل في مجال اختصاصه، وكما قال (جورج ج. ستيغلر) فإن بعض زملائه الحائزين على جائزة نوبل «يصـدرون تحذيرات شديدة اللهجة للجمهور علـى أساس شهري تقريبـاً، وأحياناً دون أي أساس آخـر». (7) الخطوة الخاطئة والقاتلة لهؤلاء المثقفين هي افتراضهم أن تفوقهم في بعض القدرات في مجـال ما يمكن تعميمه كتفوق في مدى الحكمـة، وتفوق في الأخلاق على الجميع؛ فكبـار أساطين الشطرنج، وعباقرة الموسيقى الذين تميزوا كل في مجـال اختصاصه على النحو الذي يتميز به المثقفون كل في مجاله، نادراً مـا يقعون في مثل هـذا الخطأ، ويكفـي هنا أن نلاحظ الفـرق الكبير بين المهنـة الفكرية والمعايير الفكرية التي يمكن لأفراد تلك المهنة أن ينتهكوها، بـل يفعلوا ذلك بالفعل، ولا سيمـا في أدوارهم كمثقفين بارزين (مؤثرين في الـرأي العام)؛ حيث يطلقون تصريحات حـول المجتمع، ويدعون إلى سياسـات حكومية معينة. وما قيل عن (جون ماينارد كينز) من قبل كاتب سيرتـه الذاتية وزميله الخبير الاقتصادي (روي هارودز) يمكن أن يقال عن كثير من المثقفين الآخرين؛ قال (روي هارودز):

«كان يخطب في طائفة واسعة من المواضيع، وكان محيطاً بدقائق الأمور في بعض منها، ولكنه في البعض الآخر كان يبدو كأنه استقى آراءه فيها من

صفحـات قليلة من كتاب حدث أن ألقى عليه نظـرة سريعة، إلا أن الوقع والتأثير كان هو نفسه في الحالتين».(8)

المفاهيم المتضاربة للمعرفة

الطريقـة التي تستخدم بهـا لفظة (معرفة) من قبـل العديد من المفكرين كثـيراً ما تحد بشكل تعسفي من ماهية المعلومات المثبتة التي يتعين اعتبارها معرفة. هـذا التقييد التعسفي لنطاق (اللفظـة) تم التعبير عنه في أبيات من المحـاكاة الساخرة حول (بنيامين جويـت)، رئيس كلية باليول في جامعة أوكسفورد: «اسمـي بنيامين جويت. إذا كانت هـذه معرفة؛ فأنا أعرف ذلك، وأنا رئيس هذه الكلية، وما لا أعرفه ليس بمعرفة».

والشخصـ الذي يعتبر واسع الاطـلاع (ذو دراية وعلم) عادةً ما يكون لديه نوع خاص من المعرفة، ربما معرفة أكاديمية أو غيرها من أنواع المعارف التي لا توجد على نطاق واسع بين عامة الناس، والشخص الذي ربما تكون لديـه معرفة أكثر عن أشياء أكـثر دنيوية – السباكة والنجـارة أو البيسبول علـى سبيل المثال – ليس من المرجح أن تطلـق عليه صفة (سعة الاطلاع) و(العلـم والدراية) من قبل أولئـك المثقفين الذين يعتبرون أن ما لا يعرفونه

ليس بمعرفة. وعلى الرغم من أن النوع الخاص من المعرفة المرتبطة بالمثقفين عادةً ما يقيم أكثر، وأولئك الذين لديهم تلك المعرفة عادةً ما يحظون بمنزلة أعلى، فإنه ليس مؤكداً، بأي حال، أن هذا النوع من المعرفة التي يتقنها المثقفون هو بالضرورة أكثر عمقاً من حيث تأثيره في العالم الحقيقي.

وينطبق الأمر ذاته حتى على معارف الخبراء، ولا شك أن المسؤولين عن باخرة تيتانيك لديهم خبرة كبيرة في العديد من جوانب الملاحة البحرية أكثر مما لدى معظم الناس العاديين، ولكن ما كان حاسما في نتائجها هو المعرفة (العامة) البدهية المتعلقة بمكان وجود جبال الجليد العائمة في ليلة محددة، وبالشكل ذاته فإن الكثير من القرارات الاقتصادية الكبرى يعتمد كلياً على هذا النوع من المعارف العامة البدهية التي قد ينظر إليها المثقفون بازدراء على أنها ليست معارف بالمعنى الذي اعتادوا استخدام اللفظة فيه؛ فتحديد المواقع ليس سوى واحد من تلك الأنواع العامة البدهية من المعارف، وأهميتها لا تقتصر – بأي حال من الأحوال – على تحديد موقع جبل جليد. وعلى سبيل المثال، فإن المعرفة العامة البدهية لما يقع في (برودواي) والشارع رقم 23 في (مانهاتن)، وما شكل الأماكن المجاورة لها، قد لا يعتبر أمراً ذا أهمية له صلة بتحديد إذا ما كان ينبغي اعتبار

شخص معين ذا علم ودراية. ولكن، بالنسبة إلى شركة تبحث عن مكان لفتح متجر لها، فإن تلك المعارف يمكن أن تشكل الفرق بين إفلاس أو كسب الملايين من الدولارات.

توظف الشركات الكثير من الوقت والمال لتحديد مكان لإدارة عملياتها، وهذه المواقع ليست من الأحوال عشوائية، وليس من قبيل الصدفة أن محطات الوقود غالباً ما تقع في زوايا الشوارع، وغالباً ما تكون بالقرب من محطات وقود أخرى، تماماً كما أن وكلاء السيارات غالباً ما يتمركزون بالقرب من وكلاء سيارات آخرين، ولكن محال القرطاسية نادراً ما تجدها على مقربة من غيرها من محال القرطاسية الأخرى. والأشخاص ذوو الدراية والعلم بالتجارة والأعمال ذكروا أن واحداً من العوامل الكامنة وراء الارتفاع المذهل لـ(ستاربكس) اهتمام إدارة (ستاربكس) وحرصها على اختيار مواقع منافذها، وأحد العوامل التي ورد ذكرها كسبب وراء اضطرار (ستاربكس) إلى إغلاق المئات من المنافذ في عام 2008 هو ابتعادها عن تلك الممارسة.(9) ومن بين «الكليشيهات» المتداولة بين السماسرة هي أن أهم ثلاثة عوامل في تحديد قيمة المنزل هي: المكان.. المكان.. المكان! فالموقع مجرد واحدة من الحقائق العامة البدهية العديدة

التي لها عواقب كبيرة، وغالباً ما تكون حاسمة.

والمعرفة الشائعة البدهية التي لدى الممرضة حول إذا ما كان مريض بعينه عنده حساسية للبنسلين أو لا يمكن أن تشكل هذه المعرفة الفرق بين الحياة والموت. وعندما تأتـي طائرة إلى مطار بغرض الهبوط، فإن ملاحظة برج المراقبة أن الطيار قد نسي خفض ترس الهبوط هي معلومات يعتبر إبلاغها إلى الطيـار فوراً مسألة حاسمة وبالقدر ذاته مـن الأهمية، على الرغم من أن هـذه المعرفة لا تتطلـب في الحقيقة أي جهد فكـري معقد عدا البصر. والمعرفة المسبقة بأن الموعد المحدد لاجتياح أوروبا سيقع في (نورماندي)، وليس في (كاليه) حيث كان هتلر يتوقع ذلك، كان من شأنه أن يؤدي إلى تركيز مختلف كلياً للقوات العسكرية النازية؛ مما يودي بحياة آلاف آخرين مـن الجنود الذيـن وصلوا إلى الشاطـئ، وربما كان سيقضـي على العملية برمتها ويغير مسار الحرب.

وباختصار، فإن الكثير من المعرفة الخاصة التي تتركز بين صفوف المثقفين قد لا تتمتع بنفس الوزن والأهمية، من حيث التأثير والعواقب، مثل الكثير من المعرفة المتواضعـة فكرياً، والمتناثرة بين عامة الناس بشكل واسع. وفي مجملـه، يمكن للمعارف الشائعة البدهية أن تفوق بدرجة هائلة على المعرفة

الخاصة التي لدى النخب، سواء من حيث الكم أو التأثير والعواقب. وبينما نجد أن المعرفة الخاصة عادة ما تكون دائماً تقريباً معرفةً مفصحاً عنها ومعبراً عنها بوضوح، فإن أنواعاً أخرى من المعارف لا تحتاج إلى الإفصاح عنها للآخرين، ولا حتى أن نفصح عنها لأنفسنا بشكل واع. وقد أدرج (فريدريك حايك) ضمن المعرفة (جميع تكيفات الإنسان مع البيئة، والتي تضمنت خبرات ماضية)، حيث أضاف قائلاً: «ليست كل المعارف بهذا المعنى جزءاً من فكرنا، كما أن فكرنا ليس هو كل معارفنا؛ فعاداتنا ومهاراتنا، وعواطفنا ومواقفنا، وأدواتنا ومؤسساتنا كلها بهذا المعنى تتكيف مع تجارب سابقة تطورت عن طريق التخلص الانتقائي من كل ما هو سلوك أو تصرف أقل تناسباً وملاءمةً؛ لذلك فهي أساس لا غنى عنه للعمل الناجح لا يقل أهمية عن المعرفة الواعية لدينا». (10)

تركيز المعرفة ومدى تشتتها

عندما تكون كلتا المعرفتين الخاصة والشائعة البدهية مدرجةً ضمن مفهوم المعرفة؛ فمن دواعي الشك أن يكون لدى أكثر الأشخاص دراية على الأرض ولو واحداً في المئة من إجمالي المعرفة الموجودة على وجه

الأرض، أو حتى واحد في المئة من المعرفة المهمة المؤثرة في مجتمع معين، وهذا له العديد من الآثار الخطيرة التي يمكن – من بين أمور أخرى – أن تساعد في تفسير سبب وجود الكثير من المثقفين الذين لديهم في كثير من الأحيان مفاهيم مدعومة ثبت لاحقاً أنها كارثية. والأمر لا يتعلق ببساطة بأن هنالك سياسات معينة وأوقاتاً معينة كثيراً ما تجعل المثقفين يدعون إلى قرارات خطيرة خاطئة؛ فنهجهم العام برمته فيما يتعلق بصنع السياسات –أيديولوجيتهم – كثيراً ما عبر عن سوء فهم حاسم حول المعرفة ومدى تركيزها أو تشتتها.

والعديد من المثقفين وأتباعهم قد أعجبوا من دون مبرر بحقيقة أن النخب المتعلمة تعليماً عالياً مثل أنفسهم لديهم معرفة فردية (المعرفة الخاصة لدى كل واحد منهم) تفوق أكثر بكثير مما لدى السكان جميعهم؛ ومن هذا المنطلق تبدأ الخطوة القصيرة لاعتبار النخب المثقفة مرشدين متفوقين يبينون ما ينبغي أو لا ينبغي عمله في المجتمع، وكثيراً ما أغفلوا الحقيقة الحاسمة عن أن عموم السكان قد يكون لديهم مجموع معارف أوسع – بالمعنى الشائع والبدهي – مما لدى النخب، حتى ولو كانت تلك المعرفة منتشرة في أجزاء فردية غير ذات أهمية بين أعداد كبيرة من الناس.

ولو لم يكن لـدى أي أحد ولو واحداً في المئة من المعرفة المتوافرة حالياً، بغض النظر عن الكميات الهائلة للمعارف التي لم تكتشف بعد؛ فإن فرض المفاهيـم فوقياً (من أعلى إلى أسفل) لصالـح صفوف النخب التي اقتنعت بتفوق معرفتها الخاصة وأفضليتها، يعد صيغة تنذر بوقوع كارثة، وأحياناً ما تكـون كارثة اقتصادية ناجمة من التخطيط المركـزي، على سبيل المثال، الذي اتضحت صورته في كثير من البلدان في كل أنحاء العالم خلال القرن العشريـن، حتى أن أكثر الحكومات التي يديرها الشيوعيون والاشتراكيون شرعت في استبدال مثل التخطيط الاقتصادي الفوقي (من أعلى إلى أسفل) بأسـواق أكثر تحرراً بحلـول نهاية القرن. وما من شـك في أن المخططين المركزيين لديهم خبرة أكثر بكثير، وبين أيديهم بيانات إحصائية أكثر بكثير مـن الشخص العادي الـذي يقوم بالمعاملات في السـوق، ومع ذلك فإن المعرفـة العامة البدهية الأوسع بكثير، والتـي مورست من قبل الملايين من النـاس العاديـين الذين يتخذون قـرارات تلبية حاجاتهـم الخاصة المتبادلة فيمـا بينهم، قـد أنتجت بشكل ثابت تقريباً معدلات نمـو اقتصادي أعلى ومستويـات معيشة أعلى بعد التخلي عـن التخطيط المركزي، وخصوصاً في الصـين والهند؛ إذ انخفضت معدلات الفقر بشكل كبير، فيما شهدت

اقتصادياتها معدلات نمو متسارعة.

والتخطيط المركزي مجرد واحدة من فئة أعم من عمليات اتخاذ القرارات الاجتماعية بحسب الافتراض الضمني بأن الناس الذين لديهم نصيب أوفر من المعرفة كأفراد (بالمعنى الخاص) ينبغي أن يكونوا مرشدين لمجتمعاتهم. وتشمل أشكال أخرى من هذا المفهوم العام النشاط القضائي، والتخطيط الحضري، وغيرهما من التعبيرات المؤسسية للاعتقاد بأن القرارات الاجتماعية لا يمكن أن يترك تحديدها لأفعال عامة السكان الأقل معرفةً، ولكن إذا لم يكن في إمكان أي أحد امتلاك ولو واحداً في المئة من المعرفة المتوافرة لمجتمع ما – بالمعنى الأعم والأشمل الذي تكون فيه أنواع مختلفة من المعرفة ذات تأثير – فمن الأهمية بمكان أن يسمح لنسبة الـ99 في المئة الأخرى من المعرفة المتشتتة بكميات متواضعة وغير ذات أهمية بين السكان بصفة عامة، بحرية استخدامها في تلبية الحاجات المتبادلة بين الناس أنفسهم، وهذه التفاعلات التي لا تحصى والتسويات المتبادلة التي لا تعد لتلبية الحاجات هي ما يجعل 99 في المئة الأخرى من المعرفة تلعب دوراً يولد معارف جديدة في عملية العطاءات المتبادلة، بما يعكس التغيرات في العرض والطلب.

ولهــذا السبب فإن الأسواق الحرة، والضبــط القضائي، والاعتماد على القرارات والتقاليد الناجمة عن تجارب العدد الأكبر – بدلاً من افتراضات النخبة القليلة – تعد في غاية الأهمية بالنسبة إلى أولئك الذين لا يشاطرون الرؤية الاجتماعية السائدة بين النخب الفكرية. وباختصار، فإن الخطوط الأيديولوجيــة الفاصلة تفصل بين هؤلاء الذين لديهم تصورات مختلفة عن معنى المعرفة؛ وبالتالي الذين يعتبرون المعرفة مركزة أو مشتتة و(متفرقة).

«وبصفــة عامة، فإن (الســوق) أذكــى من أذكــى المشاركين منفردين».

(11) بهذه المقولة عبر الراحــل (روبرت ل. بارتلي)، رئيس تحرير (وول ستريـت جورنال)، عن اعتقــاده بأن العمليات النظاميــة يمكن أن تجتذب معرفــة لأغراضـ صنع القــرار، وذلك من خــلال التفاعــلات، وإشباع الحاجــات المتبادلــة للعديد من الأفــراد، أكثر من المعرفة التــي تمتلكها أي واحــدة من تلك العمليــات (منفــردة)؛ فالعمليات(المؤسسيــة) الجهازية (المنسوبــة إلى نظام أو جهاز) تكــون في جوهرها عمليات تعتمد التجربة والخطــأ، مع تغذيــة راجعة متكررة أو مستمــرة – ومتساوقة – من هؤلاء المنخرطين في تلك العمليات.

وعلــى النقيض من ذلك، فــإن العمليات السياسيــة والقانونية هي تلك

التي يكون فيها تغيير القرارات الأولية مسألة أصعب، سواءً بسبب ما قد تتعرض له المسيرة السياسية لشخص ما من خسارة فادحة في حال اعترافه بخطأ ما، أو بالنسبة إلى القانون، من حيث ما ستمثله من سوابق قانونية. لماذا يتوقع أن نقل تلك القرارات من هؤلاء الذين لديهم خبرة شخصية ومصلحة في النتائج لأولئك الذين ليس لديهم خبرة ولا مصلحة قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات أفضل؟ هذا السؤال قليلاً ما يطرح، وأيضاً نادراً ما يجاب عنه.

ونظراً إلى التكلفة الأكبر لتصحيح قرارات من ينوب عنا، مقارنةً بتصحيح القرارات الفردية، والتكلفة الأكبر للتمادي في القرارات المتخذة خطأً من قبل أولئك الذين يتخذون قراراتهم بأنفسهم، مقارنةً بانخفاض تكلفة صنع القرارات الخاطئة للآخرين؛ فإن النجاح الاقتصادي لاقتصاديات السوق لا يكاد يكون مستغرباً، وكذلك النتائج العكسية التي غالباً ما تكون كارثية لمختلف أشكال الهندسة الاجتماعية.

قد يعتقد الناس على جانبي خط الفصل الأيديولوجي أن هؤلاء الذين لديهم أكبر قدر من المعرفة ينبغي أن يكون لهم الوزن الأكبر في صنع القرارات التي تؤثر في المجتمع، ولكن لديهم مفاهيم مختلفة جذرياً بشأن

أي شريحة من المجتمع يوجد فيها القدر الأكبر من المعرفة، فإذا كان للمعرفة تعريف موسع، بحيث يشمل قدراً كبيراً من المعرفة العامة البدهية التي يعد وجودها أو غيابها أمراً ذا عواقب بل حاسماً في كثير من الأحيان، فإن أصحاب درجات الدكتوراه يجهلون الكثير من الأمور المهمة مثلهم مثل سائر غيرهم من الناس؛ إذ إنه لا يمكن للمرء أن يكون على دراية واسعة حقاً، وعلى المستوى المطلوب لصنع قرارات ذات تأثير في المجتمع ككل، إلا في نطاق ضيق من الطائفة الواسعة للاهتمامات البشرية.

إن الجهل والتحيز والتفكير الجماعي لدى النخبة المتعلمة تظل أيضاً جهلاً وتحيزاً وتفكيراً جماعياً، وإن تولى هؤلاء الذين لديهم واحد في المئة من المعرفة في أي مجتمع التوجيه أو السيطرة على الذين لديهم نسبة 99 في المئة الباقية فإن هذا أمر محفوف بالمخاطر بقدر ما هو أيضاً مناف للعقل. إن الفرق بين المعرفة الخاصة والمعرفة العامة البدهية ليس ببساطة فرقاً عارضاً أو لفظياً، بل إن له آثاراً اجتماعية في غاية الأهمية. وعلى سبيل المثال، فإن تركيز السلطة أسهل بكثير من تركيز المعرفة؛ لهذا السبب فإن الكثير من الهندسة الاجتماعية ترتد عكسياً؛ ولهذا السبب جر العديد من المستبدين بلدانهم إلى الكوارث.

وحيثمـا يتم تصور المعرفة – كمـا تصورها (حايك) – على أنها تشمل معرفة غـير مفصح عنها حتى لأنفسنا، ولكنها مترجمة في عاداتنا الفردية والتقاليد الاجتماعية، فإن نقل هذه المعرفة من الملايين من الناس وتركيزها في يـد صناع قرار (بالوكالة) من شأنه أن يصبح مشكلةً وأمراً صعباً للغاية إن لم نقل مستحيـلاً؛ لأن العديد من أولئك الذين يشتغلون بهذه المعرفة لم يعـبروا تماماً عن هذه المعرفة، حتـى لأنفسهم، وهكذا لا يمكنهم نقلها إلى الآخرين، حتى وإن أرادوا.

بمـا أن الكثيريـن، إن لم يكن معظـم المثقفين، يشتغلـون تحت الافتراض الضمنـي بـأن المعرفة متركزة بالفعـل في أناس مثلهم هـم أنفسهم؛ فإنهم عرضـة بصفة خاصة للقبول بفكرة أن تركيـزاً مقابلاً لسلطة اتخاذ القرار في نخبـة تتميـز بروح الخدمـة العامة قد تكـون مفيـدة للمجتمع، وهذا الافتراضـ أساس لحركات الإصـلاح مثل الحركة التقدميـة في الولايات المتحـدة والحركات الثورية في مختلف البلدان الأخرى في كل أنحاء العالم. وعـلاوة علـى ذلك، ومع اعتبـار أن قدراً كافيـاً من المعرفة يبـدو بالفعل مركـزاً، فإن أولئك الذين يحملون وجهة النظر هذه غالباً ما يتصورون أن مـا يجب القيام به هو تهيئة إرادة وسلطـة مرافقة للتعامل بصورة جماعية

مع طائفة واسعة من المشاكل الاجتماعية. والتشديد على (الإرادة) و(الالتزام) و(العناية) و(الرحمة) كمكونات حاسمة للتعامل مع القضايا الاجتماعية، يستبعد أساساً مسألة إذا ما كان أولئك الذين يفترض أن يكونوا بهذه الصفات يمتلكون قدراً كافياً من المعرفة.

يتم التأكيد أحياناً على كفاية المعرفة بشكل صريح؛ ومن ثم فإن أي تساؤلات حول تلك الكفاية تصبح مبعدة؛ بوصفها تعكس إما الجهل أو العرقلة. وقد عبر (جون ديوي)، على سبيل المثال، عن ذلك حين قال: «بما أن لدينا المعرفة فإنه يمكننا أن نشرع بكل أمل في العمل على مسار من الابتكار الاجتماعي والهندسة التجريبية» (12) ولكن السؤال الذي تم تجاهله هو: من – في حال وجود أي كان – يمتلك هذا النوع من المعرفة؟ .بما أن المثقفين لديهم كل الحوافز ليؤكدوا أهمية النوع الخاص من المعارف التي لديهم، بالنسبة إلى المعارف العادية التي لدى الآخرين؛ فإنهم غالباً ما يكونون دعاةً لمسارات عمل تتجاهل القيمة والتكلفة والعواقب المترتبة عن المعرفة العادية البدهية. ومن الشائع – على سبيل المثال – أن يشجب المثقفون طرق فرز وتصنيف وتسمية الأشياء والناس، وفيما يتعلق بالناس غالباً ما يقولون إنه (يجب الحكم على كل شخص كفرد). وتكلفة المعرفة

اللازمة للقيام بذلك لا تكاد تؤخذ بعين الاعتبار مطلقاً، وتستخدم البدائل الأقل تكلفةً لتلك المعرفة لدى الأفراد، والتي تتراوح بين التقارير الائتمانية واختبارات الذكاء، على وجه التحديد؛ لأن الحكم على (الشخص ككل) يعني الحصول على كميات هائلة وذات وزن من المعارف وبتكاليف هائلة يمكن أن تشمل تأخر القرارات في الظروف التي يكون فيها الوقت حاسماً.

واعتماداً على مدى توسع تعريف (الحكم على شخص ككل)، فإن الوقت المطلوب يمكن أن يتجاوز عمر الإنسان؛ وهو ما يجعل الأمر مستحيلاً من حيث جميع الأغراض العملية. الجيوش تقوم بفرز الناس في رتب، والكليات تصنف المتقدمين بحسب نتائج اختبارات اللياقة الدراسية (SAT)، ونكاد نجد أن الجميع يصنف الآخرين بحسب معايير أخرى لا حصر لها، ومعظم أساليب الفرز والتصنيف هذه تلاقي انتقاداً من المثقفين الذين يفشلون في تقدير ندرة وارتفاع تكلفة المعرفة، وضرورة اتخاذ قرارات مؤثرة، على الرغم من تلك الندرة والتكلفة العالية، والتي تتضمن بالضرورة تكاليف الأخطاء.

إن مخاطر اتخاذ القرارات بمعرفة ناقصة (حيث لا يوجد أي نوع آخر)

هـي جزء من مأساة الوضع البشـري، إلا أن ذلك لم يمنع المثقفين من انتقاد المخاطـر الكامنة التي تنتهي إلى نتائـج سيئة في كل شيء، بدءاً من العقاقير الصيدلانيـة حتى العمليات العسكرية، ولا تمنعهـم من المساعدة في خلق منـاخ عام مـن التوقعات غير القابلـة للتحقيق، والتي تصبـح فيها (آلاف الصدمات الطبيعية التي يرثها الجسد) أساساً لآلاف الدعاوى القضائية.

ومـن دون بعض الشعور بمأسـاة الوضع البشري، ومـن دون نوع من الإحساس بمأسـاة الوضع البشري، يبدو من السهل تمامـاً اعتبار أي شيء يفسـد أنه خطأ شخص ما. ومـن الشائع بالنسبـة إلى المثقفين أن يتصرفوا كما لـو أن نوع المعرفة الخاصـة التي لديهم المكونة مـن عموميات يمكن وينبغـي أن يحل محل المعرفة العادية المحددة لدى الآخرين ويهيمن عليها. هـذا التركيز على المعارف الخاصة لدى المثقفين غالباً ما يؤدي إلى استبعاد وتجاهل المعـارف العادية المباشرة، على أنها (إجراء) - (تحامل) أو (نمطية) لصالـح معتقـدات تجريدية مشتركة بـين المثقفين الذين قـد تكون المعرفة المباشـرة لديهم إما قليلة وإما معدومـة فيما يتعلق بالأفراد أو التنظيمات أو الظـروف الملموسة المعنية. وعـلاوة على ذلك، فإن مثـل هذه المواقف لم يتـم نشرها فقط على ما هو أبعد من صفوف المثقفين، بل أصبحت أساساً

للسياسات والقوانين، والقرارات القضائية.

وهنالك مثال صغير، ولكنه واضح عن الآثار الاجتماعية المترتبة على هذا الموقف، وهو أن العديد من سياسات الشركات التي تحدد سن التقاعد لموظفيها اتضح أنها غير مشروعة على أساس أنها (تمييز على أساس السن)؛ لأن تلك السياسات يقال إنها ترتكز على صورة نمطية عن كبار السن الذين يمكن أن يكونوا منتجين إلى ما بعد سن (التقاعد الالزامي). وبعبارة أخرى، فإن أطرافاً ثالثة ليست لها أي مصلحة في النتيجة، ولا أي خبرة مباشرة في شركات أو صناعات محددة، وليس لديها علم بالموظفين المعنيين كأفراد محددين، يعتقد أن لديهم فهماً أعلى لآثار العمر أكثر من أولئك الذين لديهم مثل هذه الخبرة، ومصلحة كهذه، ومعرفة مباشرة من هذا القبيل، على الرغم من كون تلك المعرفة عامة.

وإضافة إلى ذلك فإن أرباب العمل لديهم حوافز اقتصادية للتمسك بالموظفين المنتجين، خصوصاً أنه يجب عليهم دفع تكاليف تعيين بدلاء لهم، وتوظيف أموال هؤلاء الموظفين البدلاء ليصلوا إلى المستوى المطلوب، في حين أن صانعي القرار بوكالة لا يدفعون أي تكلفة قد تنجم عن أخطائهم. وعبارة (التقاعد الإلزامي) ذاتها تدل على البراعة اللفظية

لـدى المثقفين، ويا لها من مواهب قاتلة قادرة على تعتيم التحليل العقلاني بـدلاً مـن توضيحه، ونادراً مـا كان هناك، إذا حصل أصـلاً في أي وقت مضى، شيء مـن قبيل التقاعد الإلزامي؛ فأرباب عمل معينون حددوا سناً معينـة للتوقف بعدها تلقائياً عن توظيف الناس، وهكذا يبقى هؤلاء الناس أحـراراً للعمـل في مكان آخـر، والعديد منهم قاموا بذلـك فعلاً، وحتى داخل شركة تعتمد سياسة تقاعد تلقائي، فإن أولئك الموظفين الذين يقون منتجين بشكل واضح وذوي أهمية للشركة يمكن أن يجدوا سياسة التقاعد تلـك ملغاة لفـترة زمنية معينة من الوقت أو لأجـل غير مسمى، لكن هذه التنـازلات من شأنها أن تستند إلى معرفة محـددة لأفراد بعينهم، وليس إلى عموميات مجردة حول مدى وما يمكن أن تكون عليه إنتاجية كبار السن.

جميـع الاستنتاجـات السلبية، تقريبـاً، عن أي من الأقليـات العرقية تم بالمثـل وصفها بأنها (تحيز) و(صور نمطية) وما شابه ذلك من قبل المثقفين. وعلـى سبيل المثـال، فإن كاتـب سيرة (ثيـودور روزفلـت) الذاتية قال: «خلال السنوات التي أمضاها كمربي قطعان، اكتسب (روزفلت) الكثير مـن المشاعر المعادية للهنود، والغريب أنهـا تتناقض مع موقفه المستنير من السـود».(13) فهـذا كاتب بعيد نحـو ما يقرب من مئة سنـة عن الهنود

المعنيين الذين تعامل معهم (ثيودور روزفلت) شخصياً في غرب البلاد، وأعلن مسبقاً أن استنتاجات (روزفلت) لم تكن في محلها وقائمة على التحامل، حتى أنه يعترف في الوقت ذاته بأن التحامل العنصري لا يمثل سمة عامة في وجهة نظر (ثيودور روزفلت).

من المحتمل أنه لم يدر في خلد هذا الكاتب أبداً أنه هو الذي توصل إلى استنتاج يستند إلى أحكام مسبقة (التحيز)، حتى ولو كان تحيزاً مشتركاً بين المثقفين، في حين أن استنتاجات (ثيودور روزفلت) استندت إلى تجربته الشخصية المباشرة مع أفراد محددين. ويبدو أن العديد من المثقفين لا يرغبون في الاعتراف بأن الرجل الذي عايش المشهد في ذلك الوقت بإمكانه التوصل إلى استنتاجات دقيقة حول أفراد معينين التقاهم أو لاحظهم عن كثب، في حين أن المثقفين الذين هم أبعد ما يكونون من حيث المكان والزمان يمكن أن يكونوا مخطئين حين توصلوا إلى استنتاجات تستند إلى أفكار مسبقة مشتركة خاصة بهم.

وهنالك كاتب آخر أبعد من حيث المكان والزمان، رفض ووصف بـ(التحيز) نصيحة (شيشرون) لبني جلدته الرومان بعدم شراء العبيد البريطانيين بسبب صعوبة تدريبهم.(14) وإذ وضعنا في الحسبان الفرق

الهائل بين عالم قبائل البريطانيين الذي يتسم بالبدائية والأمية في تلك الحقبة، وعالم الرومان المتطور، فإنه يبدو من الصعب أن نتخيل كيف يمكن لبريطاني أخذ عبداً إلى روما أن يستوعب تلك الظروف والأساليب المعقدة والتوقعات المربكة في مثل ذلك المجتمع الذي يختلف اختلافاً جذرياً عن مجتمعه.

لكن الاحتمال الكبير أن (شيشرون) ربما كان يدرك جيداً ما كان يتحدث عنه استناداً إلى خبرة مباشرة تلقاها لم تلق أي اهتمام من الكاتب الذي نعته بـ(المتحيز) دون ترو.

المثال الأكثر جدةً من المثقفين الذين يرفضون تجربة الآخرين المباشرة، لصالح الافتراضات السائدة بينهم هم أنفسهم، يتعلق بتهم اغتصاب أخذت بعداً وطنياً مرفوعة ضد ثلاثة طلاب في جامعة ديوك عام 2006م، هؤلاء الطلاب كانوا أعضاء في فريق (لاكروس) للرجال، وفي موجة الإدانة التي اجتاحت على الفور الحرم الجامعي ووسائل الإعلام، فإن المدافعين الوحيدين عن هؤلاء الطلاب في البداية كانوا أعضاء في فريق (لاكروس) للنساء، أولئك النسوة كن قد ارتبطن اجتماعياً منذ فترة طويلة مع الرجال المتهمين، وكن مصممات منذ البداية على أن الشبان الثلاثة

المعنيين لم يكونوا من هذا النوع من الناس للقيام بما اتهموا به، وبما أن هذه القضية تعلقت بالعرق، فضلاً عن الاغتصاب؛ فإنه تجدر ملاحظة أن امرأة سوداء من فريق (لاكروس) أخذت زمام المبادرة في الدفاع عن سمعة هؤلاء الرجال.(15)

في غياب أي أدلة على أي من جانبي هذه القضية في البداية، لم يكن هناك من سبب وجيه يدعو إلى قبول أو رفض التصريحات غير المدعومة لصالح المتهمين أو ضدهم دون تمحيص، ولكن التصريحات التي أدلى بها أعضاء فريق (لاكروس) للنساء لم تكن تلقى مجرد الرفض بل تم شجبها.

نعتت لاعبات فريق (لاكروس) للنساء بأنهن «فتيات صغيرات غبيات ومدللات»، وذلك في تصريحات نقلتها صحيفة (أتلانتا جورنال – كونستيتيوشن)، وأنهن أناس «يرفضون الصواب» بحسب كاتب في صحيفة (نيويورك تايمز)، وأنهن «غبيات» وفقاً لما ذكره كاتب في صحيفة (فيلادلفيا ديلي نيوز)، وأنهن «جاهلات أو من دون إحساس» وفقاً لكاتب في صحيفة (فيلادلفيا أنكوايرر). (16)

وبعبارة أخرى، فإن نفراً من المثقفين، على بعد مئات الأميال، ولم يسبق أن وقعت عيونهم على الرجال المعنيين، كانوا على اقتناع بذنب هؤلاء،

وذلك على أساس مفاهيم مسبقة مشتركة عموماً بين المثقفين إلى درجة أنه بإمكانهم مهاجمة هؤلاء الفتيات اللاتي كانت لديهن معرفة شخصية مباشرة بهؤلاء الأفراد المتورطين في القضية، بما في ذلك مواقفهم وسلوكهم تجاه النساء عموماً، وتجاه امرأة سوداء على وجه الخصوص.

لقد كان هذا مثالاً كلاسيكياً على افتراض المعرفة المتفوقة من جانب المثقفين الذين لديهم معرفة أقل من أصحاب تلك الاستنتاجات التي قوبلت بالرفض والشجب. وللأسف، ليس هذا المثال الوحيد، فقط، كما أنه ليس مثالاً نادراً.

الخبراء

المهنة الخاصة التي تتداخل مع مهنة المثقفين، ولكنها لا تتطابق كلياً معها، هي مهنة الخبير؛ إذ يجوز بطبيعة الحال أن يكون المرء خبيراً في الأدب الإسباني أو الفلسفة الوجودية، حيث يتكون المنتج النهائي في كلتا الحالتين من أفكار، أو قد يكون المرء خبيراً في تصليح صندوق تروس السيارات أو في إخماد حرائق حقول النفط؛ حيث يكون المنتج النهائي هو الخدمة المقدمة، إلا أنه من الواضح أن تعريفنا للمثقفين لا ينطبق إلا

على الخبراء الأولين فقط.

إن خبراء، من أي نوع كانوا، هم أمثلة واضحة على أناس تتركز معارفهم على نطاق ضيق من الطيف الواسع الذي تشكله هموم الإنسان، وعلاوة علـى ذلك، فإن التفاعـلات بين العوامل التي لا تعـد ولا تحصى في العالم الحقيقي تعني أنـه، حتى ضمن هذا النطاق الضيق، فإن عوامل من خارج ذلـك النطاق قد تؤثر أحياناً في النتائج بطرق شتى تعني أن الخبير الذي لا تشمـل خبرته تلك العوامل الأخرى قد يكون مجرد هاو عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات المسببة، حتى في إطار ما نعتبره بشكل طبيعي مجال خبرة ذلك الخبير.

وعلى سبيل المثـال ففي أميركا أوائل القرن العشرين توقع خبراء الغابات حـدوث (مجاعة/ شـح في الأخشاب)، ولكن ذلـك لم يتحقق؛ لأن خبراء الغابـات هؤلاء لم يكونوا يعرفـون ما فيه الكفاية من علـم الاقتصاد لفهم كيـف أن الأسعار تخصص المـوارد على مر الزمن، فضـلاً عن تخصيص الموارد بين مستخدمي بدائل في وقت معين.(17)

كما ظهرت هستيريا مماثلة حول استنزاف وشيك لموارد طبيعية أخرى، مثـل النفـط، منذ ما يزيـد على قرن مـن الزمان، وعلى الرغـم من تكرار

التنبـؤات بأنه ليس لدينا من احتياطيـات النفط سوى ما يكفي للاستمرار لمدة اثنتي عشرة سنة أو نحو ذلك، ولكن التجارب المتكررة أثبتت وجود احتياطيـات نفطية معروفة عند نهاية كل فترة من تلـك التوقعات أكثر مما كان هنالك في البداية.(18)

بالنسبـة إلى الخـبراء، وكما هو الحـال مع المنظمات غـير الربحية أو مع الحـركات ذات الأسماء المثالية الرنانة، كثـيراً ما كان هناك تضمين لمساع نزيهة، غـير ملوثة بالتحيز للمصلحة الذاتية، وهـذا واحد من التصورات الكثيرة التي لا يمكنهـا أن تصمد أمام الاختبار التجريبي، ولكنها نادراً ما تخضع لاختبار من هذا القبيل.

وبغضـ النظر تماماً عن المصلحة الراسخة التي لدى الخبراء في الاستفادة من الخـبرات، بدلاً مـن آليـات اقتصاديـة أو اجتماعية أخـرى؛ لصياغة القـرارات المسببة، فإن هنـاك أدلة تجريبية كثيرة علـى تحيزهم؛ فمخططو المـدن مثال نموذجي على ذلك؛ إذ غالبـا ما يدعو المخططون إلى جلسات تبـادل آراء ووضع التصورات التي يتم خلالها استشارة الجمهور حول ما يرغبون القيام به في مناطقهم.

وفي جلسة نمطية لوضع تصـورات يتم طرح أسئلة حساسة على أعضاء

من الجمهور حول ما يفضلونه، مثل: ما درجة التلوث التي تسمحون بها؟ هل ترغبون في قضاء وقت أكثر أو أقل في التنقل؟ هل تريدون العيش في حي رديء أو جميل؟ ويقوم المخططون بتفسير الإجابات لدعم أفكارهم المسبقة التي عادةً ما تكون شكلاً من أشكال النمو الذكي، فإذا كنت ترغب في تلوث أقل، فلا بد أنك ستقبل بقيادة أقل للسيارة الخاصة، وإذا كنت ترغب في قضاء وقت أقل للوصول إلى مكان العمل، فعليك أن تقبل بمدينة أكثر كثافة حتى يكون سكنك قريباً من مكان عملك، وإذا كنت تريد فطيرة التفاح فإن عليك أن تعارض الامتداد الحضري الذي قد يكتسح بساتين التفاح ويقسمها إلى أراض صالحة للبناء.(19)

وبغض النظر أيضاً عن انحيازية الأسئلة، فإن مجرد محاولة صادقة للحصول على إسهام ذي مغزى في عملية صنع القرار؛ انطلاقاً من الأجوبة عن الأسئلة التي لا تكلف شيئاً للرد، ولا تشمل حتى أي مفهوم للتكلفة في الأسئلة، ستكون ذات صلة فقط بعالم غير ذي كلفة، في حين أن الحقيقة الحاسمة للعالم الذي نعيش فيه هو أن جميع الأفعال أو عدمها يترتب عليها تكاليف يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار؛ من أجل التوصل إلى قرار عقلاني/ رشيد، ونستخدم صفة (عقلاني/ رشيد) هنا بمعناها الأكثر تحديداً؛ بمعنى

القــدرة علــى تحديد نسبة، كما هــو الحال في (الأرقــام الجذرية) في مجال الرياضيــات، بحيث إن القرارات الرشيدة هي القــرارات التي توازن بين شــيء ما وآخر؛ أي المفاضلة، كما تتميز عــن الحملة العنيفة لتحقيق بعض (شيء جيد) دون موازنة للتكاليف والعواقب.

ومخططــو المدن، مثلهم مثل غيرهم من الخبراء، يدركون جيداً أن مصادر دخلهــم ذاتها ووظائفهم تعتمد على توفير الأفكار التي هي قابلة للبيع لمن يوظفونهــم، بمن فيهم السياسيون الذين تصبــح أهدافهم وأساليبهم أهدافاً وأساليــب الخبراء، وحتى عندما يمــر الخبراء بعملية موازنــة بين التكاليف والمنافــع؛ فإن ذلك يمكــن أن يظل مجرد إجراء شكلــي في عملية تم اختيار الهدف فيها سياسياً.

وعلى سبيل المثال، فبعد أن يصدر السياسي الذي يريد مد شبكة للسكك الحديدية أمره لخبير التخطيط (بمراجعة تقديرات نسبة مستخدمي السكك الحديدية صعــوداً، وتقديرات التكاليف هبوطــاً)، تصبح في وقت لاحق تجاوز التكلفة المقدرة ونقص العائدات فضيحة عامة. ولكن يكون بمقدور السياســي القول: «ليس خطئي، فقــد اعتمدت على توقعات وضعت من قبل موظفينا، ويبدو أنهم قد ارتكبوا خطأً كبيراً». (20)

وبعبارة أخرى، فإن الخبراء غالباً لا يستعان بهم لتقديم معلومات واقعية أو تحليل نزيه لغرض صنع القرار من قبل المسؤولين الرسميين، ولكن لإضفاء غطاء سياسي على قرارات متخذة مسبقاً بناءً على اعتبارات أخرى مختلفة تماماً. إن تحويل القرارات ذات الأثر الاجتماعي من العمليات الشاملة التي تشمل الملايين من الناس الذين يقدمون تنازلات متبادلة – على حساب تكاليفهم ومخاطرهم الخاصة – إلى خبراء يفرضون خطة رئيسة على الجميع سيكون مشكلة، حتى لو كان الخبراء أحراراً في تقديم أفضل آرائهم الخاصة.

في الحالات التي يكون فيها الخبراء مجرد جزء من عملية تزييف الحقائق لإخفاء القرارات التعسفية، وحتى الفاسدة، من قبل الآخرين؛ فإن الاعتماد على أن ما يقوله (جميع الخبراء) حول مسألة ما يظل في غاية الخطورة، وحتى في حال كان الخبراء غير مقيدين، فإن ما قد يتفق عليه (جميع الخبراء) هو الحاجة إلى استخدام الخبرة للتعامل مع المشاكل.

للخبراء مكانتهم، ويمكن أن يكونوا ذوي قيمة عالية للغاية في تلك الوظائف، ولا شك أن هذا هو أحد أسباب وجود العبارة القديمة: «ينبغي على الخبراء أن يكونوا جاهزين للاستعمال، وليس في القمة». ومع ذلك،

فبالنسبة إلى صنع القرارات الاجتماعية الأوسع، فإن الخبراء لا يمكن أن يكونوا بديلاً عن العمليات الشاملة التي تتضمن عوامل لا تحصى بشكل لا يكون بوسع أي شخص أن يكون خبيراً فيها كلها، وتشمل 99 في المئة من معرفة التبعية المتناثرة بين صفوف السكان كافةً، ومنسقة بشكل منتظم خلال عملية تنازلاتهم المتبادلة فيما بينهم بحسب العرض والطلب بين الواحد والآخر.

إن مجرد حقيقة أن المخططين المركزيين في الاتحاد السوفييتي كان عليهم ضبط 24 مليون سعر تبين مدى سخافة هذه المهمة التي يضطلع بها التخطيط المركزي، وكون التخطيط المركزي قد فشل مراراً وتكراراً في العالم، في مختلف الديمقراطيات والدكتاتوريات، فهذا لا يمكن أن يكون أمراً مستغرباً؛ لأن المخططين المركزيين لا يمكن أن يكونوا خبراء أو حتى متخصصين في كل الأمور التي تخضع لسيطرتهم.

وحقيقة أن التخطيط المركزي قد تم التخلي عنه من قبل بلد تلو الآخر في أواخر القرن العشرين، وحتى في البلدان التي لديها حكومات شيوعية أو اشتراكية، توحي بعمق هذا الفشل الذي لا يمكن إنكاره. التخطيط الاقتصادي المركزي هو مجرد جانب واحد من الهندسة الاجتماعية من

أعلـى إلى أسفل بوجه عام، ولكن النتائج السيئة في المجالات الأخرى قد لا تكـون دائماً بهذه الدرجة من الوضوح وسهولة القياس، وعدم القابلية للإنـكار كما هي في الاقتصاد، على الرغم من أن هذه النتائج الاجتماعية الأخرى قد تكون بنفس الدرجة من السوء أو أسوأ. (21)

وفي حـين أن المحامين والقضاة هم خـبراء في مبادئ القانون، ويلعبون دوراً كبـيراً في مجـال خبراتهـم؛ فقـد تجـاوز كل منهم على مـر السنين، وعلـى نحو متزايـد، تلك الأدوار نحـو استخدام القانـون (كأداة للتغيير الاجتماعـي)، وهو مـا يعني اتخاذ قـرارات تعوزها الخـبرة والاحتراف بشـأن المسائل المعقدة التي تمتد بعيداً إلى مـا وراء الحدود الضيقة لخبراتهم ومهاراتهم المهنية.

وإضافـة إلى ذلك فإن توافق الخـبراء ذوي الآراء المتشابهة بشأن مسائل تتجاوز خبرتهم قد شجع الكثير من الخبراء القانونيين – مثلهم مثل الخبراء في المجـالات الأخرى –، بمـا جعلهم يتخيلون أن الفـرق بين تصوراتهم كنخبـة وتصورات غيرهم من الناس تكاد تكـون بدهية كالفرق بين أهل العلم والجماهير الجاهلة.

من بين أمثلة كثيرة على هذا الموقف هنالك المؤتمر القضائي في الستينيات

(1960) عندما حاول مفوض شرطة متقاعد أن يشرح للقضاة وأساتذة القانون الحاضرين كيف أن ما قامت به المحاكم مؤخراً من توسيع لحقوق المجرمين القانونية من شأنه أن يقوض فعالية إنفاذ القانون.

ومن بين الحاضرين كان هنالك قاضي المحكمة العليا (وليام ج. برينان) ورئيس المحكمة (إيرل وارين) اللذان بدا عليهما (التجهم) طوال عرض مفوض الشرطة، واللذان – بحسب رواية صحيفة (نيويورك تايمز) – انفجرا ضحكاً في وقت لاحق عندما وقف أستاذ قانون ليصب جام سخريته على ما قاله مفوض الشرطة للتو. (22) ولكن مثل هذا الرفض المشحون بالازدراء لا يستند إلى أي أدلة واقعية، بل إن الأدلة المتراكمة لاحقاً على مر السنين بينت – للأسف – أن إنفاذ القانون كان في الواقع ينهار، مع حدوث قفزة مهولة في معدلات الجريمة.

قبل الثورة التي شملت التفسيرات القضائية للقانون الجنائي في أوائل الستينيات (1960)، كان معدل جرائم القتل في الولايات المتحدة في تراجع منذ عقود، وفي عام 1961 كان أقل من نصف ما كان عليه في عام 1933.(23) لكن هذا الاتجاه التنازلي الطويل في معدل جرائم القتل فجأة ما انعكس خلال الستينيات (1960)، وبحلول عام 1974 كان

معدل جرائم القتل ضعف ما كان عليه عام 1961. (24)

ومع ذلك هنا، وكما هو الحال في أماكن أخرى، فإن الملاحظات المباشرة وسنوات الخبرة الشخصية اليومية – في هذه الحالة، من قبل مفوض شرطة متقاعـد – لم تلق فقـط الرفض بل السخرية من قبل أناس اعتمدوا بدلاً من ذلك على افتراضات لا أساس لها، ولكنها مشتركة بين النخبة.

وليست هذه المسألة ولا هذه الحادثة فريدة من نوعها كمثال على أولئك الذين لديهم رؤية نخبوية مكرسة وكيف يقومون برفض وازدراء وجهات نظر بديلة بدلاً من الرد عليها.

دور العقل

تتعدد مفاهيم العقل ودورهـا الاجتماعي بقدر ما تتعدد مفاهيم المعرفة ودورها الاجتماعي، وكلها تستحق الدراسة والتمحيص.

العقل والتبرير

إن الافتراضـ الضمنـي بالتفـوق المعرفي بين نخـب المفكرين/ المثقفين يشـكل أساس أحد مطالب المثقفين التي تعود إلى القرن الثامن عشر، على

أقل تقدير، وهي أن الإجراءات والسياسات أو المؤسسات (تبرر نفسها أمام محكمة العقل).

وقد تغيرت الكلمات التي يعبر بها عن هذا المطلب منذ القرن الثامن عشر، ولكن الفرضية الأساسية لم تتغير؛ فكثير من المثقفين اليوم، على سبيل المثال، يتأففون من أنهم لا يفهمون كيف يستحق المديرون التنفيذيون للشركات مثل هذه الرواتب العالية التي يحصلون عليها، كما لو أن هناك سبباً وجيهاً لكي نتوقع ضرورة فهم أطراف ثالثة لذلك الأمر، أو لماذا يكون فهمهم أو قبولهم أمراً ضرورياً، من أجل أن يعود إليهم أولئك المعنيون بصورة مباشرة بتوظيف ودفع رواتب المديرين التنفيذيين في الشركات؛ للمضي قدماً؛ على أساس معرفتهم وخبرتهم الخاصة في مسألة لهم فيها مصلحة، ولكن ليس للمفكرين هذه المصلحة!

وبالمثل فإن الكثير من المثقفين يعربون عن استغرابهم وعن سخطهم إزاء عدد الأعيرة النارية التي أطلقتها الشرطة في مواجهة مع أحد المجرمين، حتى لو كان كثير من هؤلاء المثقفين لم يطلقوا النار من بندقية أبداً في حياتهم، فضلاً عن مواجهة مخاطر الحياة والموت بما يتطلب قرارات في جزء من الثانية!

نـادراً، وفي حال وقع ذلك، ما يجد المثقفون من الضروري البحث عن أي معلومات عن مدى دقة المسدسات عندما تطلق تحت الضغط والتوتر، قبل التنفيس عن مشاعرهم وطلب إجراء تغييرات. وفي واقع الأمر فإن دراسة أجرتها إدارة شرطة مدينة نيويورك الجديدة توصلت إلى أنه حتى ضمن مسافة لا تتعدى الأقدام الستة فإن أكثر بقليل من نصف الأعيرة النارية التي أطلقها رجال الشرطة أخطأت هدفها تماماً. وعلى مسافات تتراوح بين 16 و25 ياردة؛ أي أقل من المسافة الفاصلة بين القاعدة الأولى والقاعدة الثانية على ماسة البيسبول، فإن 14 في المئة فقط من الطلقات تصيب أهدافها.(25)

ومهما كانت هذه الحقائق تدعو إلى الاستغراب بالنسبة إلى أولئك الذين لم يطلقوا النار من مسدس أبداً، حتى على هدف ثابت وفي سلامة وهدوء مرمى المسدس، فإنها ستكون مدعاة لاستغراب أقل بكثير عند التعامل مع وضع يتميز بالفوضى ومخاطر الحياة والموت ضد أهداف متحركة. وما يكتسي أهمية حاسمة هنا هو أن الكثير من المثقفين ومن تأثروا بهم لم يروا أي مبرر للسعي في طلب مثل هذه المعلومات الوقائية قبل صب جام غضبهم، مع جهل تام بالحقائق.

وعلاوة على ذلك، فإن المجرم حتى وإن أصيب برصاصة فإنه ليس بالضرورة أنه سيستسلم على الفور من دون أذى؛ لذلك ليس هناك من سبب لوقف إطلاق النار، ما دام أن ذلك المجرم لا يزال يشكل خطراً، ولكن مثل هذه المعرفة البدهية (العامة) قد لا تكون ذات فائدة لهؤلاء الذين انضموا إلى الفئات النخبوية في التعبير عن السخط تجاه أشياء هي أبعد ما تكون عن مجال خبرتهم أو كفاءتهم.

إن مطالبة الأمور / الأشياء بتبرير نفسها أمام محكمة العقل في عالم لا يملك فيه أي واحد ولو واحداً في المئة من جميع المعارف المسببة، هي في الواقع مطالبة بإقناع من يجهلون الأمور والحصول على إذنهم؛ فكيف لجراح المخ أن يبرر ما يفعله لشخص لا يعرف شيئاً عن الدماغ أو عن الجراحة؟ كيف يمكن لنجار تبرير اختياره للمسامير والأخشاب لأشخاص لا يعرفون شيئاً عن النجارة، خصوصاً إذا كان النجار يتعرض لاتهام بارتكاب مخالفات من طرف محامين أو سياسيين تجاوزت مهاراتهم التعبيرية قدرة النجار بقدر كبير، مع أن معرفتهم بالنجارة أقل بكثير؟!

ذلك أن الثقة التي تولدت من معارفهم الخاصة المتفوقة بشكل عام تخفي عن هذه النخب أنفسها مدى جهلها وما ينتج منها من سوء فهم

للمسألة المطروحة، وعلاوة على ذلك فإن الحجج التي تساق ضد النجار من نخب فصيحة ولكنها جاهلة إلى جمهور (عامة الناس) الذين هم أيضاً يجهلون هذا الموضوع، سواء كان الجمهور ضمن هيئات المحلفين أو في صناديق الاقتراع، قد تبدو بسهولة مقنعة، حتى ولو كانت تلك الحجج ذاتها تبدو سخيفة لنجارين آخرين!

إن يقم عموم السكان باتخاذ قراراتهم الفردية وتنازلاتهم في مسائل تتصل بهم بشكل فردي فهذا أمر، وإن يقوموا باتخاذ قرارات جماعية تتعلق بالمجتمع بأسره فهذا أمر آخر مختلف تماماً. إن صنع القرار الجماعي، سواء أكان من خلال عمليات ديمقراطية أم عن طريق أوامر من أعلى إلى أسفل، يشمل قيام أناس باتخاذ قرارات لأشخاص آخرين، وليس لأنفسهم.

إن المشكلة المتمثلة ذاتها في عدم كفاية المعرفة تؤثر في كلتا العمليتين، ولو عدنا قليلاً إلى التخطيط المركزي كتفويض لاتخاذ القرارات بالنيابة (بدلاً من الأشخاص المعنيين) بصفة عامة، عندما كان على المخططين المركزيين في أيام الاتحاد السوفييتي ضبط أكثر من 24 مليون سعر، كانت تلك بمثابة المهمة المستحيلة بالنسبة إلى أي مجموعة من المخططين المركزيين

بأي حجم قابل للإدارة، ولكنها لم تكن تمثل مشكلة مقارنةً ببلد يبلغ عدد سكانــه مئات الملايـين، ويسعى كل واحد منهــم إلى اتخاذ قرارات حول أسعار قليلة نسبياً تتصل بمعاملاتهم الاقتصادية الخاصة.

إن الدوافع وكذلك المعارف مختلفة؛ فهناك حوافز أكثر لاستثمار الوقت والاهتمــام في قرارات ذات عواقب شخصية رئيسة مباشرة للمرء أكثر من استثمــار قدر مماثل من الوقــت والاهتمام للإدلاء بصــوت واحد من بين الملايــين في قرارات ستؤثر في غالبية الناس الآخرين، والتي من المرجح ألا يتغير أثرها في المرء بكيفية إدلاء المرء بصوته بين ملايين الأصوات.

الفكــرة القائلة إن الأمور يجب أن تبرر نفسهــا أمام محكمة العقل تفتح البــاب على مصراعيــه لإدانات واسعــة لأمور غير مفهومة مــن قبل أناس ذوي جهــل متعمــد. إن الاختلافــات في مستويات الدخــل والمهن التي تعــذر على النخــب الفكرية فهمها، عادة من دون كثــير من المعرفة، سواء للخصوصيات العامة (البدهية) أو للاقتصاد بشكل عام، سرعان ما تصبح (تفاوتــاً) و(ظلماً)، تماماً كما هو الحــال بالنسبة إلى المثقفين الذين لم يسبق لهــم أن أطلقوا النار مــن بندقية في حياتهم، ولا يترددون في الإعراب عن سخطهــم بسبب عدد مــن الرصاصات التي أطلقت مــن قبل الشرطة في

مواجهة مع أحد المجرمين!

في هذه الأمور وغيرها، فإن المفاهيم تفوز على المعرفة، خصوصاً عندما تكـون هذه المفاهيم سائدة بين المثقفين، وهذه المغالطة أساسية، والعواقب الاجتماعيـة السيئة التي يمكن أن تؤدي إليها ليست مقصورة على النخب الفكرية. إن إسكات صنع القرار الفردي من خلال فرض قرارات جماعية توصلت إليها أطراف ثالثـة، سواء كانت تلك الأطراف الثالثة هي النخبة أو الجماهير، فهذا عادة ما يعني في الأساس السماح للجهل بأن يعلو على المعرفة!

إن استطلاعـاً للـرأي العام أو تصويتاً شعبياً في قضيـة تنطوي على النجارة سيكون غير ذي أهميـة شأنه شأن وجهات النظر السائدة في أوساط النخبة، والفرق الوحيد ربما هنا هو أنه ليس هناك سوى احتمال ضئيل مقارنة بالنخب في أن تعتقد الجماهير بأنها ينبغي أن تكون متجاهلة للناس الذين لديهم خبرة ومعارف تتعلق بالقضية المطروحة تفوق أكثر بكثير ما لديهم هم.

وعـلاوةً على ذلـك، فإن هنالـك احتمالاً أقـل لأن تكـون للجماهير المهـارات الخطابيـة اللازمة لإخفائها عن الآخريـن أو حتى عن حقيقة ما يفعلون.

إن تمجيد المثقفين (للعقل) غالباً ما يأتي على حساب الخبرة، ويتيح لهم ثقة عمياء عن أشياء ليس لديهم بها أية معرفة أو خبرة. وفكرة أن ما لا يعرفونه ليس بمعرفة قد تكون أيضاً عاملاً في العديد من الإشارات إلى (أزمنة سابقة وأبسط) من قبل أناس لم يقوموا بأي دراسة مفصلة لتلك الأزمنة، والذين لا يبدو أن ساورهم الشك حتى في أن معارفهم بتعقيدات تلك الأزمنة هي ما ينقصهم، وليست التعقيدات ذاتها.

أشار (أوليفر وندل هولمز) إلى أن القانون الروماني تضمن (مجموعة من تفاصيل أكثر صعوبة وأعصى عن الفهم مما لدينا)؛(26) فالمخططون المركزيون ليسوا النخبة الوحيدة الذين اتضح أن معرفتهم أقل جدوى في الممارسة العملية من المعارف العامة (البدهية) الأوسع بكثير المنتشرة بين صفوف السكان كافةً، كما أن السوق وساحة الاقتصاد ليستا المكان الذي يمكن أن يكون فيه الخلل المعرفي بين النخب والجماهير في اتجاه معاكس للطريقة التي تنظر بها النخب إلى ذلك الخلل.

إذا لم تكن حياة القانون – كما قال (أوليفر وندل هولمز) – تعتمد المنطق بل الخبرة؛(27) فإنه يصح القول هنا أيضاً إن الملايين، وخصوصاً أجيال الملايين المتعاقبة، هي التي لديها معرفة واسعة في شكل تجارب شخصية

أكثر مما لدى الدوائر الصغيرة نسبياً من الخبراء في القانون، وهذا لا يعني القول إن الخبراء لا يلعبون أي دور، سواء في القانون أو في الجوانب الأخرى من الحياة، ولكن طبيعة هذا الدور مختلفة جداً كلما تعلق الأمر بالمقارنة بين كل من خبرة النخبة وخبرات الجماهير مجتمعةً.

داخل دائرة صنع قرار محددة بشكل كاف عادةً ما يكون للخبراء، وخصوصاً في تلك الدائرة المحددة، دور حيوي؛ فالقلة من ذوي الخبرة القانونية يمكنهم اتخاذ القرارات القضائية لتطبيق القوانين التي تمت بلورتها انطلاقاً من تجارب الكثيرين، ولكن هذا يختلف جوهرياً عن إنشاء أو تغيير القانون بما يتناسب مع مفاهيم القضاة أو المفاهيم التي تلقى رواجاً بين أساتذة كليات القانون.

وبالمثل، فإن شخصاً ذا مواهب ومهارات في جمع المعلومات ونقلها إلى الجمهور من خلال وسائل الإعلام يمكن أن يكون جزءاً لا يتجزأ من عمل مجتمع ديمقراطي، ولكن هذا يختلف تماماً عن الصحفيين الذين يلعبون دور تصفية وتحريف الأخبار لدعم استنتاجات تعكس مفاهيم مشتركة داخل الأوساط الصحافية، كما سنبين ونوثق في الفصل الخامس.

الفـرق بين الاضطلاع بـأدوار محددة ومقيدة واستخـدام تلك الأدوار لممارسـة السلطـة أو التأثـير في محاولـة لتشكيـل القـرارات الاجتماعية الأوسـع ينطبق أيضاً على هؤلاء المدرسين الذين يعلمون الفصول الدراسية (مبادئ وعقائد معينة) أو أولئك الزعماء الدينيين الذين يروجون للاهوت الخلاصـ، وكذلك الجنرالات الذين يزيحون الحكومات المدنية من خلال انقلابـات عسكرية. وما تقوم به مختلـف النخب غير العسكرية الطموحة هـو القيـام بانقلابات أصغـر حجماً وأكثر عـدداً، وإجهاضـ القرارات الاجتماعية التي فوض الآخرون باتخاذها؛ وذلك من أجل الحصول على السلطـة أو التأثير في مسائل لا يملكون فيها الخبرة، وفي كثير من الحالات لا يمتلكون حتى أبسط درجات الاختصاص والكفاءة.

وباختصـار، سـواء بقي المـرء ضمـن دور مرسوم ومحدد، علـى أساس خبرتـه، أو سواء تجرأ على تجاوز ذلك الدور إلى مجالات تفوق خبرته، فإن ذلـك يعتمد في جزء منه على إذا ما كان المرء يفترض ويزعم امتلاك معرفة أكثر من هؤلاء الذين يتم الاستيلاء على قراراتهم. إن كيفية النظر إلى المعرفة يؤثـر في كيفيـة النظر إلى المجتمع، وكيف ينظـر إلى دور المرء نفسه داخل المجتمع.

عقلانية التركيز على أمر واحد في كل مرة

إن إيمـان المثقفين بـ(العقل) يتخذ، في بعض الأحيان، شكل اعتقاد أنهم أنفسهم قـادرون على البت والفصل في أي قضيـة خاصة عند ظهورها. مـن حيث المبدأ يمكن للعقـل أن يطبق على فترة زمنية محـدودة أو موسعة بقـدر ما يرغب المرء؛ أي اليـوم، أو السنة، أو الجيل، أو القرن، على سبيل المثـال، من خلال تحليل الآثار المترتبة عن القرارات على أي فترة من الزمن يتم اختيارها.

و(عقلانية التركيز على أمر واحد في كل مرة) تجازف بقصر تحليلها على الآثار الفورية المترتبة عن كل مسألة من المسائل عندما تظهر؛ وبالتالي تغفل آثاراً أوسع نطاقاً لقرار قد يكون له ما يبرره في ما يتعلق بمسألة مطروحة بين أيدينـا، إذا ما نظرنا إليها بمعزل، ولكن قد يكون كارثياً من حيث تداعياته الآجلة التي يتم تجاهلها. والمثـال الكلاسيكي هو جواب المفكر الفرنسي على أزمة تشيكوسلوفاكيا التي أدت إلى مؤتمر ميونيخ عام 1938م.

طـرح عالم فرنسي بـارز متخصص في العلـوم السياسية، هو (جوزيف بارتيلميـه)، أستـاذ القانـون الدستـوري في جامعة باريـس، وكان أيضاً المنـدوب الفرنسـي في عصبـة الأمم، سـؤالاً في صحيفـة (لوتـون Le

Temps) وجهــه إلى القــادة الفرنسيين مفاده: «هل من المجدي إشعال النار في العــالم من أجل إنقاذ الدولــة التشيكوسلوفاكية، وهي مجرد كومة مــن الجنسيات المختلفــة؟ هل من الضروري أن نضحــي بثلاثة ملايين من الفرنسيين، وجميع الشباب في جامعاتنا، ومدارسنا، وأريافنا، ومصانعنا؛ للحفاظ على ثلاثة ملايين من الألمان تحت السيادة التشيكية؟». (28)

وبما أن فرنسا ليست هي من كان يهدد بإشعال النار في العالم، بل (هتلر)، فإن السؤال الأكبر هو إذا ما كان الشخص الذي كان يهدد بإشعال النار في العالم في حال لم يحصل على ما يريد، هو شخص ينبغي استرضاؤه / تهدئته من خلال مقاربة يوم واحد في كل مرة، بغض النظر عما يمكن أن يتسبب فيه هــذا الاسترضاء من تشجيــع لسلسلة لا تنتهي مــن المطالب المتزايدة. وعلى النقيض من ذلك، فقد أشار (ونستون تشرشل)، قبل ست سنوات، إلى «أن كل تنازل حصلت عليه» ألمانيا «تلاه مباشرة طلب جديد». (29) لقد رفض (تشرشل) بشكل صريح «عقلانية يوم واحد في كل مرة».

وفي الوقــت الذي تناول فيه (بارتيلميه) الأزمــة التشيكوسلوفاكية كان (هتلــر) قد اتخذ بالفعل خطوة حاسمة نحو الاستعداد للحرب من خلال إعادة عسكرة منطقــة الراين، في انتهاك لالتزاماته بموجب المعاهدة، وبدأ

في التجنيـد العسكري في وقت لم يكن فيه هناك أي تهديد عسكري ضد ألمانيا، واستولى على النمسا بالقوة. وكما قال (ونستون تشرشل) في ذلك الوقـت، فإن «أوروبا تواجه برنامجاً عدوانياً، محسوباً بشكل جيد، ومحدداً مـن حيث التوقيـت، وهو يتكشف مرحلـة بعد مرحلة»، وقـد أثار هذا السؤال المطروح من قبل (تشرشل) على المدى الطويل: «كم من الأصدقاء سنخسر، وكم من الحلفاء المحتملين سنراهم ينجرفون، الواحد تلو الآخر، إلى قاع هذه الهوة الرهيبة، وكم مرة سينجح الخداع؛ حتى تتمكن القوى المتجمعة من بعد انقضاء الخدعة من استجلاء الواقع والحقيقة؟». (30)

وباختصـار، كانـت الكتابـة بخط اليد علـى الحائط أمـام كل من يريد القـراءة، وعرض الأزمـة التشيكوسلوفاكية العاجلة وحدهـا أحد السبل لعـدم مواجهة الآثار المترتبـة على سلسلة من الإجـراءات على مدى فترة زمنية أطول، بما يؤدي إلى تهديد متزايد، حيث إن موارد متزايدة أصبحت تحت سيطرة ألمانيا النازية، بما زاد من قدراتها العسكرية.

سيكـون هذا التهديد أكبر إذا أصبحت مـوارد تشيكوسلوفاكيا الكبيرة أيضـاً تحـت سيطرة (هتلـر)، كما ستكتشـف فرنسا بعـد سنتين فقط من ذلـك التاريخ، عندما اجتاحهـا الجيش الألماني وحملها علـى الاستسلام

والخضوع بسرعة، باستخدام دبابات مصنعة في تشيكوسلوفاكيا إلى جانب أشياء أخرى.

لقد تم تطبيق مقاربة (يوم واحد في كل مرة) على العديد من القضايا، الأجنبية والمحلية. وفي جوهر هذا التوجه تكمن فكرة الضمنية بأن المثقفين يمكنهم تعريف المشكلة بطرق يجدونها مريحة، وأن ما يحدث في العالم الحقيقي سيبقى ضمن حدود تعريفهم، ولكن الزمن هو مجرد واحد من بين أشياء عدة يمكن أن تتجاوز حدود التعريفات والمفاهيم التي يصنعها الإنسان. وعلى سبيل المثال، فإنه مهما اكتسى (الإعفاء) عن القروض المقدمة لبلدان العالم الثالث من صبغة إنسانية فإنه من منظور مقاربة (يوم واحد في كل مرة) على أقل تقدير؛ لأن ما يحدث اليوم يؤثر في كيفية تصرف الناس غداً.

وفي هذه الحالة، فإن بلدان العالم الثالث تقترض مراراً وتكراراً، أموالاً لا تسددها، إما بسبب (الإعفاء) الصريح، وإما لأن وكالات المعونة الدولية تسمح لهم مراراً وتكراراً باقتراض مبالغ أكبر من أي وقت مضى، وذلك باستخدام عائدات القروض اللاحقة لتسديد القروض السابقة، ولكن لا تبدو هنالك نهاية في الأفق بأن تقوم تلك البلدان، ولو مرة واحدة، بسداد

القروض من مواردها الخاصة.

إن انعدام المسؤولية الماليـة نادراً ما وفر وسيلة للخروج من الفقر، سواء للأفراد أو للشعوب.

الأعاصـير في ولاية فلوريدا وحرائق الغابات في جنوب كاليفورنيا هي بالمثـل ظواهر متكررة على مر السنين، ولكـن كل كارثة طبيعية فردية يتم التعامـل معهـا باعتبارها أزمة فوريـة ومنفصلة، تحشد لهـا جهود الإنقاذ الحكوميـة، ليس هـذا فحسب بـل أيضاً مبالغ كبـيرة من أمـوال دافعي الضرائـب لتمكين النـاس الذين يعيشون في هذه الأماكن مـن إعادة البناء على نفس الطريق المعروف لهـذه المخاطر، وأي إدارة قـد ترفض إثقال كاهل دافعي الضرائب بالتكاليـف الباهظة لدعم عملية إعادة إعمار تلقى الشجـب والإدانة بشكل صريح، ليس فقط من قبل خصومها السياسيين، بـل أيضـاً من قبل الكثير مـن وسائل الإعلام والمثقفين الذيـن ينظرون إلى كل إعصـار أو حريـق بعينه من منظـور (يوم واحد في كل مـرة)، وليس كجزء من عملية متسلسلة ومستمرة عبر تاريخ طويل ومستقبل يمكن التنبؤ بتفاصيله.

الفصل الثالث

المثقفون والاقتصاد

«سـواء كان المرء محافظاً أو متطرفـاً، أو تاجراً حـراً، أو عالمياً أو قومياً، أو قسيسـاً أو ملحـداً، فمـن المفيد له معرفـة أسباب وعواقـب الظواهر الاقتصادية».

(جورج ج. ستيغلر) (1)

لا يبـدي معظم المثقفين خارج مجـال الاقتصاد بشـكل واضح اهتماماً كبـيراً بتعلم أبسط المبادئ الأساسية للاقتصاد، ومع ذلك فهم لا يتورعون عن تقديم بيانات قوية عن الاقتصاد بشكل عام وقطاع التجارة والأعمال بشـكل خاص، والكثـير من القضايا التي تدور حول مـا يسمى بـ(توزيع الدخـل)، وعلى سبيل المثال فقـد علق الروائي الشهير (جـون شتاينبك) علـى الثروات الأميركية العديدة التـي تم التبرع بها للأعمال الخيرية قائلاً: «ليسـ على المرء سوى أن يتذكر بعضـ الممولين (المستذئبين) الذين قضوا ثلثـي حياتهم في إعمال مخالبهم لانتزاع الثروة من أحشاء المجتمع والثلث الأخير في إعادتها عنوة إلى مكانها». (2)

علـى الرغم مـن البراعـة اللفظية التي ميـزت رسم هذه الصـورة الحية

للأربـاح، وكيـف كانـت تنتـزع بالمخالب مـن أحشـاء المجتمـع، فإن (شتاينبـك) والمثقفـين الآخرين لم يتحملـوا عناء شرح كيـف أن المجتمع أصبـح أكثر فقراً بسبب أنشطة (كارنيجـي) و(فورد) أو (روكفلر)، على سبيـل المثـال، الذين قام ثلاثتهـم (وكثيرون غيرهم) بجمـع ثرواتهم عن طريـق تخفيض أسعار منتجاتهم إلى أقل من أسعار المنتجات المنافسة. وقد ساعد انخفاض الأسعار على جعل هذه المنتجات في متناول عدد أكبر من الناسـ، وهو ما أسهم في الوقت نفسه في الرفع من مستوى معيشة هؤلاء الناسـ، وتكوين ثروات للبائعين والتجار الذيـن قاموا في معظم الأحيان بتوسيـع أعداد عملائهم. وباختصار، فقد كانت هذه عملية تم من خلالها تكوين ثروات، وليست عملية مكنت فئة قليلة فقط من أن تلتحق بمصاف الأغنياء من خلال جعل الآخرين أكثر فقراً.

ومـع ذلك، فقد تمت إشاعـة الصور السلبية لعمليـات السوق بعبارات مثـل «البارونات اللصوص» و«الملكيـين الاقتصاديين»، من دون الإجابة عـن أسئلة واضحـة مثل: «من سرق البارونـات اللصوص عندما خفضوا أسعارهـم؟ (أو) كيف أن كسب المال غالباً ما يبدأ من ظروف متواضعة؟» أو حتى في ظروف تتميز بالفقر مثل حالة (ج. سي. بينين) و(أف. دبليو.

ولـوورث) نفسه مثل مجرد وراثة الثروة والسلطة مثل الملوك؟ والمسألة هنا ليست في مدى كفاية أو عدم كفاية إجابات المثقفين عن هذه الأسئلة؛ لأنه في معظـم الحالات، نادراً ما تطرح هذه الأسئلة، فضلاً عن الإجابة عنها. والرؤية، في الواقع، تعمل بمثابة البديل عن كل من الحقائق والأسئلة.

هـذا لا يعني أن لا أحـد من رجال الأعمال قام بـأي شيء خاطئ أبداً؛ فالقديسـون لم يكونـوا أكثر شيوعـاً في أجنحة الشركات ممـا هم عليه في المكاتـب الحكومية أو في الجامعات المغطاة بنبات اللبلاب، إلا أن السؤال هنـا لا يتعلـق بمسؤولية فرد عـن جرائم بحد ذاتها، ولكـن السؤال الذي يطرحه منتقدو عالم الأعمـال والمدافعون عنه، على حد سواء، يتعلق بمزايا أو عيـوب العمليات المؤسسية البديلة لخدمة المصالح الاقتصادية للمجتمع ككل. والأمر الضمنـي في العديد من الانتقادات الموجهة من المثقفين إلى عمليـات السوق هو افتراض وجـود عمليات المجمـوع الصفري هذه، حيـث يكون فيهـا ربح شخص ما هـو خسارة من قبل الآخريـن، إلا أن هـذا الافتراض نادراً ما يوضح، ومن دونـه لا يكون لمعظم ما تم توضيحه أي أساسـ. والقضية الاقتصادية الأكبر، ربما، أو التي يتم تناولها في معظم الأحيـان، هي أنه فيما يتعلق بمـا يطلق عليه (توزيع الدخـل)، وإن كانت

العبارة نفسها مضللة، فإن الاستنتاجات التي توصل إليها معظم المثقفين حول الدخل لا تزال مضللة بشكل أكبر.

توزيع الدخل

إن التفاوت في الدخل يمكن أن ينظر إليه من الناحية التجريبية، أو من حيث الأحكام الأخلاقية من ناحية أخرى، ومعظم المثقفين المعاصرين يقومون بالأمرين معاً. ولكن، من أجل تقييم صحة الاستنتاجات التي يتوصلون إليها؛ فإنه من المستحسن تقييم القضايا التجريبية والقضايا الأخلاقية بشكل منفصل، بدلاً من المراوحة بينهما، دون توقع أي تساوق منطقي.

الأدلة التجريبية

نظراً إلى الكميات الهائلة من البيانات الإحصائية المتوافرة عن الدخل والمتاحة من مكتب الإحصاء، ودائرة الإيرادات الداخلية، والعدد الذي لا يحصى من معاهد ومشاريع البحوث، يمكن للمرء أن يتصور أن الحقائق المجردة حول الاختلافات في الدخل ستكون معروفة بشكل جيد نوعاً

مـا لدى الناس المطلعـين، على الرغم من أنه قد تكـون لهم وجهات نظر مختلفـة بشأن مدى استحسان تلك الاختلافات المعينة، غير أن الواقع يشير إلى أن الوقائـع الأساسية تظل موضع نـزاع، والاختلافات حول ما يزعم أنـه حقائق تبدو على الأقل كبـيرة بقدر الاختلافات في الدخل. إن حجـم الدخل والاتجاهات السائدة في هذه الاختلافات كثيراً ما ينظر إليها بمرور الزمـن باعتبارات مختلفـة جذرياً من جانب من يملكـون رؤى مختلفة فيما يتعلـق بالواقع الحـالي، وحتى بعيداً عما يعتبره الناس علـى اختلافهم أمراً مرغوباً للمستقبل.

وربمـا المصـدر الأكثر خصوبـةً لتزايد سـوء الفهم حـول الدخل كان، وسيظـل دائمـاً، ممارسة الخلط على نطـاق واسع بين الفئـات الإحصائية والبشـر الذين هم من لحم ودم. وقـد صدرت تصريحات كثيرة في وسائل الإعلام، وفي الأوساط الأكاديمية، تدعي أن الأثرياء يكسبون دخولاً أكبر، ليس هذا فحسب، بل يحصلون على حصة متزايدة من المداخيل كافةً؛ مما يزيـد من فوارق الدخل بين أولئك الذين هـم في القمة وأولئك الذين هم في القـاع. وفي كل الحالات تقريباً تعتمد هذه البيانات على أساس الخلط بـين ما حدث ويحدث على مر الزمـن في الفئات الإحصائية، وما حدث

ويحدث على مر الزمن بين البشر الذين هم من لحم ودم.

وقد صرحت مجلة (نيويورك تايمز) في مقال للمحرر، على سبيل المثال، أن «الفجوة بين الأغنياء والفقراء اتسعت في أميركا».(3) كما ظهرت استنتاجات مماثلة في مقال لمجلة (نيوزويك) عام 2007م أشارت إلى هذه الحقبة بأنها «في الوقت الذي ازدادت فيه الفجوة بين الأغنياء والفقراء اتساعاً، وبين الأثرياء ثراءً فاحشاً، ومجرد الأغنياء».(4) وهو موضوع بات متداولاً في كل وسائل الإعلام الأخرى المعروفة مثل (الواشنطن بوست) وعدد لا يحصى من البرامج التلفزيونية. وبحسب الكاتب الصحفي (يوجين روبنسون)(5) من صحيفة (الواشنطن بوست) فقد «شهد الأغنياء مكاسب من حيث الدخل تفوق بكثير ما يحصل عليه الفقراء»، كما أن كاتباً في صحيفة (لوس أنجلوس تايمز) أعلن بشكل مماثل أن «الفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعاً».(6)

ووفقاً للأستاذ (أندرو هاكر) في كتابه (المال): «على الرغم من تمتع جميع الفئات السكانية بزيادة في الدخل، فإن الخمس في الأعلى حصل على نصيب يفوق 24 مرة الخمس الموجود في الأسفل، وبقياس أنصبتها بالمجموع فإن الخمس الموجود في القاع، وكذلك الأخماس الثلاثة

الموجودة فوقه، انتهى بهم الأمر إلى التقهقر والانحسار».(7)

وعلى الرغم من أن مناقشات من هذا القبيل قد صيغت استناداً إلى الناس كبشـر، فإن الأدلة التجريبية الفعلية المذكورة تعلقت بما حدث ويحدث مع مـرور الوقت على الفئات الإحصائيـة؛ وهكذا يتبين أن ذلك الأمر هو في الحقيقة تماماً عكس ما حدث ويحدث مع مرور الوقت للبشر الذين هم من لحـم ودم، والذيـن ينتقل معظمهم من فئة إلى أخـرى على مر الزمن. ومن حيـث الفئات الإحصائية فـإن الأمر صحيـح؛ إذ إن كلاً من كمية الدخل ونسبـة الدخل الإجمالي المحصل من قبل جميع من هم ضمن العشرين في المئة الموجودة في أعلى السلم قد ارتفع على مدى السنوات الماضية، بما يزيد مـن اتساع الفجوة بين الخمسين الموجوديـن في القمة والقاع.(8) ولكن بيانـات وزارة الخزانة الأميركية، والتي تتابـع أفراداً معينين على مر الزمن، ومن خلال عائداتهم الضريبية المدفوعة لدائرة الإيرادات الداخلية، تبين من حيث السـكان أن دخول دافعي الضرائب هـؤلاء، ولا سيما أولئك الذين كانـوا ضمن الخمس (20 في المئـة الموجودين في القاع) من حيث الدخل في عـام 1996م، قد ارتفعت بنسبـة 91 في المئة بحلول عام 2005م، في حـين أن دخول دافعي الضرائـب، ولا سيما أولئك الذين كانوا في الخمس

(20 في المئة) الأعلى في عام 1996م، قد ارتفعت بنسبة 10 في المئة فقط بحلـول عـام 2005م، في حين أن دخول أولئـك الموجودين ضمن أعلى خمسة في المئة وأعلى واحد في المئة قد انخفضت في الواقع.(9)

وفي حـين أنه قد يبدو كما لـو أن هاتين المجموعتين الإحصائيتين اللتين تختلفان اختلافاً جذريـاً لا يمكنهما أن تكونا صحيحتين في الوقت ذاته، فـإن ما يجعلهما متوافقتـين بشكل متبادل هو أن البشـر كآدميين من لحم ودم، ينتقلـون من فئة إحصائيـة إلى أخرى مع مرور الوقت. وعندما يجد دافعو الضرائب الذين كانوا في البداية في أدنى مستوى شريحة الدخل، أن دخلهـم قد ازداد بما يناهز الضعفين خلال عقد من الزمن؛ فإن ذلك جعل الكثيريـن منهم ينتقلون إلى أعلى؛ ليخرجوا مـن الخمس الأدنى، وعندما يجـد هـؤلاء الموجودون ضمن فئـة الواحـد في المئة في أعلـى السلم أن دخولهـم انخفضت بنحو الربـع (4/1)، فإن ذلك من المرجح أن يتسبب في إخراجهم من فئة الواحـد في المئة الأعلى، وضمهم إلى فئة أدنى. وفي إمـكان بيانـات دائرة الإيـرادات الداخلية متابعة أفـراد معينين عبر الزمن انطلاقـاً من عائداتهـم الضريبية، والذيـن لديهم أرقام ضمـان اجتماعي وتحديد خاصة كرقم هوية، في حين أن البيانات من مكتب الإحصاء وغيره

مـن معظم المصادر فإنها تتابع ما يحدث للفئات الإحصائية بمرور الوقت، علـى الرغم من حقيقة أن الأفراد أنفسهم قد لا يبقون ضمن الفئات ذاتها على مر السنين.

والكثير مـن البيانات من النوع ذاته المستخدمـة في ادعاء اتساع فجوة الدخـل بين (الأثريـاء) و(الفقراء) - من التسميات التـي تطلق عادةً على الأشخاص الذين يحصلون على دخول مختلفـة، بدلاً من ثروات مختلفة، بحسب مـا يوحي به مصطلحا الأغنياء والفقراء ضمناً - أدت (البيانات) بكثـير مـن وسائل الإعلام إلى إطـلاق مزاعم مماثلة عـن تزايد الفجوة في الدخل بين (أصحاب الثراء الفاحش) و(مجرد الأغنياء).

وتحت عنـوان (أصحاب الثراء الفاحش يتفوقون على الأغنياء أنفسهم) أطلق مقـال نشر في صدر الصفحـة الأولى من صحيفـة (نيويورك تايمز) علـى (الفئة التي تمثل واحداً في المئة من أصحاب الدخل - فئة الواحد من الألـف الموجودين في أعلى السلم - اسم (المفرطـين في الثراء الفاحش)، وأعلن أنهـم «تفوقوا حتى على هـؤلاء (الأغنيـاء) الذين يكسبون مئات الآلاف مـن الدولارات سنويـاً» (10) ومرة أخرى نجد أن الخلط يقع بين ما يحـدث للفئات الإحصائية مع مرور الوقـت، وبين ما يحدث للأفراد

كبشر على مر الزمن؛ إذ إنهم ينتقلون من فئة إحصائية إلى أخرى.

وعلى الرغم من الارتفاع في دخل الفئة العليا التي تمثل واحداً في المئة من دافعي الضرائب؛ باعتبارها فئة إحصائية، سواء على نحو مطلق أو نسبي مقابل دخول الفئات الأخرى؛ فإن أولئك الأفراد كبشر الذين كانوا في تلك الفئة في البداية شهدوا انخفاضاً مذهلا في دخولهم بلغ (50%) خمسين في المئة بين عامي 1996 و2005.(11) وليس من المستغرب أن نرى الناس الذين انخفضت مداخيلهم إلى النصف يسقطون من فئة «واحد في المئة» إلى الأسفل، فما يحدث لدخل الفئة بمرور الوقت ليس هو ذاته ما يحدث للناس الذين كانوا في تلك الفئة في أي نقطة زمنية معينة، ولكن الكثيرين من المثقفين يتربصون للاستيلاء على أي أرقام تبدو أنها تناسب رؤيتهم هذه.

وراء الكثير من تلك الأرقام، وما يصاحبها من خطاب هستيري منذر ومنبه، تكمن حقيقة عادية جداً، مفادها أن: معظم الناس يبدؤون حياتهم المهنية من القاع، ويكسبون دخولاً بمستوى الرواتب الأساسية، وبمرور الوقت، ومع اكتسابهم للمزيد من المهارات والخبرات تؤدي زيادة إنتاجيتهم إلى ارتفاع أجورهم بما يضعهم تباعاً في مصاف الطبقات ذات

الدخـل الأعلى، وهذه ليست أموراً نـادرة (مثل قصص هوراشيو ألجير)، بل هي أنماط معتادة بين الملايين من الناس في الولايات المتحدة، وفي بعض الدول والبلدان الأخرى.

أكـثر من ثلاثة أربـاع هؤلاء الأميركيين العاملـين الذين كانت دخولهم ضمن 20 في المئة الدنيا عام 1975م كانوا في مصاف 40 في المئة الأعلى مـن ذوي الدخـل في مرحلة ما عـام 1991م، ونسبـة 5 في المئة فقط من هـؤلاء الذيـن كانـوا أصلاً في الخمسـ الأدنى ظلـوا في الفئـة ذاتها عام 1991م، بينما تمكن 29 في المئة من هؤلاء الذين كانوا أصلاً في الخمس الأدنى من الصعود إلى الخمس الأعلى.(12) ولكن البراعة اللفظية حولت زمرة عابرة في فئة إحصائية معينة إلى طبقة دائمة تسمى (الفقراء).

وتماماً كمـا أن معظـم الأميركيين في الفئـات الإحصائيـة التي تعرف بـ(الفقـراء) ليسـت فئـة دائمة هنـاك، فإن دراسـات في بريطانيـا وكندا ونيوزيلندا واليونان تظهر أنماطاً مماثلة من عدم الثبات بين هؤلاء الموجودين في مصاف أصحاب الدخـول المنخفضة، في وقت معين.(13) وما يزيد قليـلاً على نصف عدد كل الأميركيين الذيـن يتقاضون رواتب تساوي أو تقترب من الحد الأدنى للأجور هم بين سن 16 و24 عاماً. (14) وبطبيعة

الفئات الإحصائية التي ينتقل الناس منها وإليها عبر الزمن.

ويتفاقم الخلط بين الفئات الإحصائية والناس كبشر حقيقيين عندما يكون هناك أيضاً خلط بين الدخل والثروة؛ فالناس الذين يطلق عليهم (أغنياء) أو (أثرياء ثراءً فاحشاً) قد أعطيت لهم هذه الألقاب من طرف وسائل الإعلام على أساس الدخل، وليس الثروة، على الرغم من أن (الغنى) يعني امتلاك المزيد من الثروة. ووفقاً لوزارة الخزانة: «فإن 25 في المئة فقط من بين أصحاب أعلى الدخول عام 1996م أعلى 1/ 100 من بين 1 في المئة، بقوا في هذه المجموعة عام 2005م).(15) وإذا كان هؤلاء حقا أغنى الأغنياء، فمن الصعب تفسير لماذا لم يعد ثلاثة أرباعهم موجودين في هذه الفئة بعد عقد من الزمان؟!

هناك التباس آخر ذو صلة هنا، ولكنه مختلف نوعاً ما، بين الفئات الإحصائية والبشر – في حد ذاتهم –، وهو ما أدى إلى مزاعم كثيرة في وسائل الإعلام وبين صفوف الأكاديميين من أن دخل الأميركيين إما أنه ركد وإما أنه نما ببطء شديد على مر السنين. وعلى سبيل المثال، على مدى الفترة من 1967م حتى 2005م ارتفع متوسط الدخل الحقيقي للأسر؛ أي الإيراد المالي المعدل بحسب التضخم، بنسبة 31 في المئة.(16) وفي فترات

محددة خلال تلك الفترة الطويلة ارتفع دخل الأسرة الحقيقي بنسبة أقل، وكثيراً ما كان المثقفون يذكرون تلك الفترات المحددة للادعاء بأن الدخول والمستوى المعيشي «قد ركد». (17) وفي الوقت ذاته ارتفع الدخل الحقيقي للفرد بنسبة 122 في المئة في تلك الفترة نفسها من 1967م إلى 2005م.(18) وعندما يسمى ارتفاع الدخل بأكثر من الضعفين (ركوداً)، فإن ذلك يعد مظهراً من مظاهر البراعة والبراعة اللفظية المتعددة.

سبب هذا التناقض الكبير بين اتجاهات معدل النمو في دخل الأسرة واتجاهات معدل النمو في الدخل الفردي يبدو في غاية الوضوح؛ فعدد الأشخاص في الأسرة يتناقص على مر السنين، واعتبارا من 1966م، على سبيل المثال، أفاد مكتب الولايات المتحدة للتعداد أن عدد الأسر كان يتنامى بوتيرة أسرع من تزايد عدد الأشخاص، واختتم قائلاً: «إن السبب الرئيس للارتفاع السريع لمعدل تكوين الأسرة هو زيادة الميل، خصوصاً بين الأفراد الذين لا علاقة بينهم، إلى الاحتفاظ بمنازلهم وشققهم بدلاً من العيش مع أقاربهم أو الانتقال إلى الأسر الموجودة كمستأجري غرف ونزلاء.. إلى غير ذلك».(19) كما أن زيادة الدخل الفردي جعلت ذلك ممكناً.

على الرغم من هذه الحقائق العامة الواضحة فإن إحصاءات الدخل المنزلي أو الأسري ما زالت تذكر على نطاق واسع في وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية، في حين يتم تجاهل إحصاءات دخل الفرد على نطاق واسع، على الرغم من حقيقة أن الأسر متغيرة في حجمها، بينما يشير نصيب الفرد من الدخل دائماً إلى دخل شخص واحد. ومع ذلك فإن الإحصاءات التي يلح المثقفون في ذكرها وتتوافق مع رؤيتهم لأميركا أكثر بكثير من الإحصاءات التي يواصلون تجاهلها.

وتماماً مثلما تقلل الإحصاءات المنزلية من شأن الارتفاع في مستوى المعيشة الأميركي عبر الزمن؛ فإنها من جهتها تبالغ في تقدير درجة عدم المساواة في الدخل؛ لأن الأسر ذات الدخول المنخفضة تميل دوماً إلى أن يكون لديها أفراد أقل من الأسر ذات الدخول الأعلى. وفي حين أن هناك 39 مليون شخص يعيشون في أسر تقع دخولها ضمن الـ20 في المئة الدنيا، فإنه يوجد 64 مليون شخص في الأسر التي تصنف دخولها ضمن الـ20 في المئة الأعلى.(20) ليس هناك شيء غامض حول هذا أيضاً؛ نظراً إلى عدد الأمهات ذوات الدخل المنخفض اللاتي يعشن مع أطفالهن يتامى الأب، والنزلاء أصحاب الدخول المنخفضة الذين يعيشون في غرفة واحدة، سواء

في الفنادق أو في بيوت للإيجار، مثلاً.

حتى لو حصل كل شخص في البلد بأكمله على الدخل ذاته بالضبط فإنه سيكـون هنالك (تفاوت) ملحوظ بين متوسـط الدخل الذي تتلقاه الأسر التي تحتـوي على 64 مليون شخص مقارنـةً بمتوسط الدخل الذي تحصل عليه الأسر التي تحتوي على 39 مليون شخص.

ومن شأن هذا التفاوت أن يكون أكبر حتى لو تم إحصاء دخول البالغين العاملـين فقط، وحتـى لو كان جميع هـؤلاء البالغين مـن ذوي الدخول المتشابهـة. وهناك عدد أكبر من الكبار أربـاب الأسر الذين يعملون بدوام كامـل، وعلـى مـدار السنة، حتى في أعلـى 5 في المائة مـن الأسر أكثر مما يوجد في أسـر الـ20 في المئة الدنيا.(21) إذاً العديد من إحصاءات الدخل مضللة.بمعنى آخر؛ عندما تستبعد الدخل الذي يتم الحصول عليه عينياً مثل واصـلات الغذاء والسكن المدعوم، والتي غالباً ما تتجاوز قيمة الإيرادات النقديـة التي يتلقاها النـاس من محدودي الدخل. وفي عـام 2001، على سبيـل المثـال، بلغت التحويـلات النقديـة أو العينية أكثر مـن ثلاثة أرباع إجمالي المـوارد الاقتصادية الموضوعة تحت تصـرف الناس الموجودين في مصاف الـ20 في المئة الدنيا.(22)

اعتبارات أخلاقية

الفـرق بين الفئـات الإحصائية والناس الطبيعيين (الفعليـة) من شأنه أن يؤثـر في المسائـل الأخلاقية وكذلـك التجريبية. ومهما كنـا قلقين بشأن المصـير الاقتصـادي للبشر (الآدميـين)؛ فإن ذلك يختلف كثـيراً عن قلقنا حول مصير الفئات الإحصائية.

في كتابه الأفضل مبيعاً بعنوان (أميركا الأخرى)، على سبيل المثال، بالغ (مايكل هارينتون) في إحصـاءات الدخل، وتباكي على (آلام) الفقراء في أمـيركا، وعشرات الملايين من (المعوقـين جسدياً ومعنوياً) الذين يشكلون «عاراً على أميركا الأخرى، وكيف أن (الناس) واقعون في حلقة مفرغة»، ويعانـون من تشويـه في الإرادة والروح المعنوية ناجـم عن كونهم فقراء. (23) ولكـن توظيف البيانات الإحصائية مع القلق الأخلاقي لا يفيد شيئاً في إرسـاء علاقة بـين جماعة عابـرة في الفئات الإحصائيـة وطبقة دائمة مستحضـرة إلى الذهن من خلال براعة لفظيـة. مر وقت كان فيه لمثل هذا الخطاب ربما شيء من المعنى في الولايات المتحدة، وهنالك بلدان أخرى ما زال لهذا الخطاب معنى فيها إلى يومنا هذا، ولكن معظم هؤلاء الأميركيين الذيـن يعيشون الآن تحـت خط الفقر الرسمي لديهم أمـلاك كانت تقريباً

منذ جيل واحد تعتبر جزءاً من المستوى المعيشي الخاص بالطبقة الوسطى، واعتباراً من عام 2001م كان ثلاثة أرباع الأميركيين الذين تقل دخولهم عن مستوى الفقر الرسمي يمتلكون مكيفات هواء (لم تكن متاحة إلا لثلث الأميركيين عام 1971)، ويمتلك 97 في المئة منهم جهاز تلفاز ملون (لم يكن متاحاً إلا لأقل من نصف الأميركيين عام 1971)، ويمتلك 73 في المئة منهم أفران الميكروويف (لم تكن متاحة إلا لأقل من 1 في المئة من الأميركيين عام 1971)، كما كان 98 في المئة من (الفقراء) يمتلكون إما جهاز تسجيل أشرطة فيديو أو مشغل أقراص فيديو رقمية (لم يكن متاحاً لأحد عام 1971). وإضافة إلى ذلك فإن 72 في المئة من (الفقراء) يمتلكون سيارة،(24) إلا أن هذا كله لم يسهم في تغيير خطاب المثقفين، على الرغم من كل ما يعكسه من تغيرات في مستويات معيشة الأميركيين الموجودين في مصاف محدودي الدخل.

ونجد في كتاب (أندرو هاكر) نموذجاً لعقلية الكثير من المثقفين؛ فقد أشار إلى تريليونات الدولارات التي أصبحت (دخلاً شخصياً للأميركيين) في كل عام، وقال: «سينحصر موضوع هذا الكتاب في كيفية تقسيم هذا المال»(25) ولكن هذه الأموال لم توزع على الإطلاق، وهي تصبح دخلاً

من خلال عملية مختلفة تماماً، وعبارة «توزيع الدخل» ذاتها تبدو منحازة، وهـي تبدأ القصـة الاقتصادية من الوسط، مع وجود كميـة من الدخل أو الثروة بطريقة ما، ولا يبقى سوى السؤال عن كيفية توزيع أو (قسمة) ذلك الدخل أو تلك الثروة، بحسب تعبير البروفيسور (هاكر).

في العـالم الحقيقي يبدو الوضع مختلفـاً تماماً، وفي اقتصاد السوق يحصل معظم الناس على دخل نتيجة ما ينتجون، وإمداد الآخرين ببعض السلع أو الخدمات التي يريدها هؤلاء الناس، حتى ولو كانت تلك الخدمة مجرد عمل. وكل مستفيد من هذه السلع والخدمات يدفع وفقاً للقيمة التي يضعها ذلك المستفيـد المحـدد مقابل ما تلقاه أو تسلمه، ويقـوم بالاختيار بين مزودين بديلين لإيجاد أفضـل توافق بين السعر والجودة كما يراها الشخص الذي يدفع، وتختلف هذه العملية العادية والنفعية تماماً عن رؤية (توزيع الدخل) المتوقعة من جانب بعض أولئك المثقفين الذين يوظفون هذه الرؤية مع قلق أخلاقي. وإذا ما كان هناك فعلاً من كمية الدخل أو الثروة الموجودة سلفاً، والتـي تم إنتاجها بشكل ما، منة من السماء - كما بدت - فستكون هناك بطبيعـة الحال مسألة أخلاقية فيما يتعلق بحجم الحصة التي ينبغي على كل فـرد في المجتمع أن يحصـل عليها، ولكن الثروة منتجـة (بجهد ولم تكن

منة)، ولم تـأت إلى الوجود من فراغ. وكلما وجـدت الملايين من الأفراد يكافـؤون وفقاً لما ينتجونه فستجد ذلك لا يقدر إلا بشكل غير موضوعي مـن قبل ملايين الأفراد غيرهم، ولا يبدو مـن الواضح – على الإطلاق – علـى أي أساس يمكن لأطـراف ثالثة القول إن بعضـ السلع أو الخدمات مبالغ في تقدير قيمتها أو مبخوسة القدر، أو إنه ينبغي تقدير الطبخ أكثر أو بخس قيمة النجارة، على سبيل المثال، ناهيك عن القول إن عدم العمل لا يحظى بمكافأة كافية مقارنةً بالعمل.

كمـا أنه ليس هناك شيء غامض في حقيقة أن ما لا يقل عن ألف ضعف من الناس مستعدون لدفع المال لسماع (بافاروتي) يغني مقارنةً بمن سيدفع لسماع غناء شخص عادي. وعندمـا يقبض الناس مقابل ما ينتجون؛ فإن قيمة نـاتج شخص ما يمكن أن تبلغ بسهولة ألـف ضعف قيمة ناتج شخص آخر بالنسبة إلى هؤلاء المستفيدين من هذا الناتج، ربما فقط لأن آلافاً آخرين مـن النـاس مهتمون بالحصول علـى منتجات أو خدمـات معينة أكثر من اهتمامهـم بالحصول على منتجات وخدمـات أخرى أو حتى نفس المنتج أو الخدمـة من شخص آخر. وعلى سبيل المثال، عندما غادر (تايغر وودز) دوري بطولـة الجولف لعـدة أشهر بسبب إصابتـه انخفض عدد جمهور

التلفزيـون في الدور النهائـي من البطولات الكـبرى بنسب مختلفة بلغت نحـو 16 في المئة.(26) وهذا يمكـن أن يترجم إلى الملايين من الدولارات من عائدات الإعلانات؛ استناداً إلى عدد من مشاهدي التلفزيون.

وحقيقـة أن إنتاجيـة شخص واحد قـد تبلغ ألف ضعف قيمـة إنتاجية شخص آخر لا تعني أن جدارة شخص واحد هي ألف مرة أكبر من جدارة آخر؛ فالإنتاجية والجدارة شيئان مختلفان تماماً، وتتأثر إنتاجية فرد ما بعوامل لا حصر لها إلى جانب جهود ذلك الفرد؛ كأن يولد بصوت جميل، وهذا مثـال جيد، أو أن يولد في أسرة مميـزة لديها مجموعة معينة من القيم وأنماط السلـوك، وتعيش في بيئـة جغرافية أو اجتماعية معينـة، وأن يولد بدماغ عـادي، وليس بدماغ تضرر أثناء عملية الولادة، كل هذه العوامل يمكن أن تشكل فروقاً كبيرة فيما يمكن لشخص ما أن ينتجه.

وعـلاوة على ذلك، فإن الأطراف الثالثة (الغير) ليست في وضع يسمح لهـا بإمعان النظر في القيمة الملموسـة لإنتاجية شخص ما مقارنةً بشخص آخر، بل إنه من الصعب أن نتصور كيف يمكن الحكم على جدارة شخص مـا بدقة من قبل إنسان آخر (لم يخض التجربـة ذاتها)؛ فالفرد الذي تربى في ظـروف منزلية صعبة أو في ظروف اجتماعيـة رهيبة قد يكون جديراً

بالثنــاء؛ لأنه تمكن من أن يصبــح مواطناً متوسطاً ومحترمــاً يتمتع بمهارات عمل متوسطة كإسكافي، في حين أن الشخص الذي تربى منذ ولادته بكل المزايا التي يمكن للمال والمركز الاجتماعي أن يضفيها قد لا يثير الإعجاب إذا أصبــح جراحاً بارزاً في مجــال جراحة الدماغ، ولكن هذا يختلف تماماً عــن القول إن إصلاح الأحذية يساوي في قيمته عند الآخرين قيمة مداواة علــل الدماغ، والقول إن الجــدارة (قد تكون هي ذاتها) قــد لا يعني (أن الإنتاجية هي ذاتها)، كما لا نستطيع منطقياً أو أخلاقياً تجاهل التفاوت في نسبيــة الضرورة لدى أولئك الذين يريدون إصلاح أحذيتهم مقابل أولئك الذيــن يحتاجون إلى جراحة في المخ، وبعبارة أخرى: فإن المسألة لا تتمثل ببساطــة في الموازنة بين مصلحة متسلم دخل واحد مقابل مصلحة متسلم دخــل آخر، بينما يتم تجاهل العدد الهائل من الناس الآخرين الذين تتوقف رفاهيتهم على ما ينتج هؤلاء الأفراد.

إذا كان أحد يفضل اقتصاداً يكون فيه الدخل منفصلاً عن الإنتاجية؛ إذاً لوجــب – في هذه الحال – شرح هذا النوع مــن الاقتصاد بشكل صريح، ولكــن هذا يختلف تماماً عــن تقديم مثل هذا الكــم الكبير والجوهري من التغيير على أساس البراعة اللفظية في تصوير المسألة على أنها ببساطة مسألة

مجموعة واحـدة من إحصائيات (توزيع الدخـل) اليوم في مقابل مجموعة بديلة من إحصائيات (توزيع الدخل) غداً.

أمـا بالنسبة إلى المسألة الأخلاقية، وإذا مـا كان يمكن اعتبار أي مجموعة معينة من الناس مسؤولة عن التفاوت لدى إنتاجية أناس آخرين؛ وبالتالي مكاسبهم وعائداتهم؛ فإن ذلك يعتمد على مدى السيطرة التي تحتفظ بها أي مجموعـة محددة، أو ربما يمكنها الاحتفاظ بها، على العوامل التي لا تعد ولا تحصى، والتي أفضت إلى الفروق القائمة في الإنتاجية.

وبما أنه ما من إنسان يملك السيطرة على الماضي، والعديد من الاختلافات الثقافية الراسخة تشكل تركة الماضي؛ فإن القيود على ما يمكن القيام به في الوقـت الراهن هي القيود المفروضة على مـا يمكن اعتباره قصوراً أخلاقياً مـن طرف المجتمـع. وبدرجة أقل يمكـن أن تعزى الفـروق ذات الدلالة الإحصائية بـين المجموعات تلقائياً إلى (الحواجز) التـي أنشأها المجتمع؛ فالحواجـز موجودة في العالم الحقيقي، مثلهـا مثل وجود مرض السرطان، ولكـن الاعتراف بذلك لا يعني أن كل الوفيات، أو حتى معظم الوفيات، يمكن أن تعزى تلقائياً إلى مرض السرطان أو أن معظم الفوارق الاقتصادية يمكن أن تعزى تلقائياً إلى (الحواجز).

وضمن القيود التـي تفرضها الظروف هناك أشياء يمكن القيام بها لجعل الفرص متاحة علـى نطاق أوسع، أو لمساعدة أولئك الذيـن يعانون من إعاقات حـادة جداً بشكل لا نتوقع منهم الاستفـادة من أي فرص متاحة بالفعـل. وفي الواقـع فإن الكثير قـد أنجز بالفعل وقيد الإنجـاز في بلد مثل الولايـات المتحـدة التي تقود العالم في مجال العمـل الخيري، ليس فقط من حيث المال، ولكن أيضاً من حيث عدد الأفراد المتبرعين بوقتهم في مساع خيرية، ولكن من خلال افتراض أن كل شيء لم يتم القيام به كان من الممكن القيـام به، بغض النظر عن التكاليـف والمخاطر، فإنه يمكن إلقاء اللوم على الأفـراد أو المجتمعات؛ لأن العالم الحقيقـي لا يطابق بعض الرؤى لمجتمع مثـالي. كما لا يمكن الإلقاء باللائمة علـى الواقع الفعلي بسبب التباين بين الحقيقي والرؤية المثالية تلقائياً، كما لو أن الحالمين (أصحاب الرؤى المثالية) كانوا مخطئين.

الفقراء كمستهلكين

علـى الرغم من أن معظم الناس في الشرائح المحدودة الدخل اعتباراً من وقـت معين لا يبقون هناك بشكل دائم، فإن بعض الناس يفعلون. وعلاوة

على ذلك فإن بعض الأحياء قد تبقى سكناً للفقراء على مدى أجيال متتالية، بغض النظر عن عدد الناس الذيـن تركوا تلك الأحياء، وخرجوا إلى حياة أفضـل، بينما ينتقلون من فئة دخل إلى أخـرى. والتحولات العرقية التامة في أحيـاء مثل (هارلم) الذي كان يوماً ما حياً ليهود الطبقة الوسطى(27)، يعد إحدى العلامات لمثل هذا الحراك الاقتصادي.

تميـل أحياء محـدودي الدخل إلى أن تكـون لها خصائصهـا الاقتصادية المميـزة، ومن أبرزها أن الأسعار تميل إلى أن تكون أعلى هناك مما هي عليه في أحيـاء أخرى. ومناقشـات المثقفين عن أن (الفقـراء يدفعون أكثر) تنم – في كثـير مـن الأحيان – عن اتهامـات ساخطة وإدانـات لهؤلاء الذين يفرضـون أسعـاراً باهظة على هـؤلاء الناس الذين لا يقـدرون حتى على دفعهـا، ويفترض ضمنياً أن أسبـاب تلك الأسعار المرتفعة تعزى إلى هؤلاء الذين يفرضونها، وعلى وجه الخصوص بسبب تصرفات خبيثة من لدنهم مثـل (الجشع)، (العنصرية)، ومـا شابه ذلك، ونادراً مـا يذكر احتمال – ناهيك عن التحقيق فيه – أن كل ما من شأنه أن يفضي إلى ارتفاع الأسعار (شخصاً كان أو شيئاً) قد لا يكون نفس الذي يتسبب في أن تكون الأسعار أعلـى مما هي عليـه في أحياء أخرى؛ فالخلط بين الوسيلـة والسببية يقع في

لب الكثير من مناقشات المثقفين (للمشكلات الاجتماعية)، وفي سياقات مختلفة كثيرة غالباً ما تنقل الأسعار حقيقة كامنة دون أن تكون سبباً فيها.

من بين الحقائق الأساسية في الكثير من أحياء محدودي الدخل ارتفاع معدلات الجريمة، وأعمال التخريب والعنف، فضلاً عن عدم وجود المتطلبات الاقتصادية اللازمة للاقتصاديات ذات الحجم الكبير، والتي تمكن سلسلة المتاجر الكبرى من فرض أسعار منخفضة وتحقيق أرباح من معدلات مبيعات أعلى في الأحياء الأكثر ثراءً، ولكن مثل هذه الاعتبارات العامة (البدهية) لا تقدم للمثقفين فرصة، لا لعرض النوع الخاص من معارفهم أو لعرض افتراضهم بأنهم على خلق أفضل يسمح لهم بإدانة الآخرين، وإذا كانت المتاجر في أحياء محدودي الدخل تحقق حقاً معدلات أعلى من الربح من استثماراتها، فإنه سيكون من الصعب تفسير لماذا تتجنب سلاسل المتاجر الوطنية وغيرها من كبرى الشركات فتح فروع لها في مثل هذه الأماكن التي غالباً ما تفتقر بشكل مؤلم إلى كثير من الشركات التي تنتشر في الأحياء الأكثر ثراءً.

كما يتم تجاهل التكاليف الأساسية لتوفير الخدمات المالية للناس في أحياء محدودي الدخل بالشكل ذاته من قبل الكثيرين، إن لم نقل معظم المثقفين،

وبـدلاً من ذلك فـإن معدلات الفائـدة المرتفعة المفروضـة على القروض الشخصيـة المقدمة للفقـراء كافية لتفجـير حالات من السخـط والتنديد والمطالبة بتدخل الحكومة لوضع حد لمعدلات الفائدة (الاستغلالية) و(غير المقبولـة). هنا كثيراً مـا تكتفي البراعة اللفظية بذكر نسـب أسعار الفائدة بنسـب مئويـة سنوية، في حـين أن الحقيقة تفيد بـأن القروض المقدمة في أحياء محدودي الدخل غالباً ما تكون لبضعة أسابيع أو حتى أيام فقط؛ لتلبية بعض الضروريات الراهنة، والمـال المقرض عادةً ما يكون في حدود بضع مئـات من الدولارات، مقدمة لبضعة أسابيـع، برسوم فائدة تبلغ نحو 15 دولاراً علـى كل 100 دولار مقترضة؛ وهو مـا يسفر عن معدلات فائدة سنويـة تقدر بالمئات، وهي نوع الإحصـاءات التي لها تأثير ووقع كبير في وسائل الإعلام وعالم السياسة.

أمـا التكاليـف وراء مثل هذه الرسوم فنادراً ما يتـم البحث فيها من قبل المثقفين – هذا إن حدث –، ومن قبل ما يسمى بـ(المدافعين عن المستهلك) أو من قبل آخرين في مجال خلق النعرات والتنديد بالشركات التجارية التي لا يعرفـون عنها إلا القليل أو لا شيء. والآثار الاقتصادية لتدخل الحكومة لتحديد معدل الفائدة السنوي يمكن مشاهدتها في عدد من الولايات التي

فرضــت فيها مثل هذه الحــدود؛ فبعد أن فرضت ولايــة أوريغون حدود 36 في المئــة على الفائــدة السنوية، أغلقت ثلاثة أرباع شركات القروض العاجلة (أو ما يسمى بقروض يوم صرف الرواتب) أبوابها.(28)

كمــا أنــه ليس من الصعــب أن نفهم السبــب إذا كلف المــرء نفسه عناء تمحيص الوقائــع؛ فبسقف 36 في المئة كحد على سعــر الفائدة السنوي، سيتضــح أن نسبــة 15 دولاراً كفائــدة مقابــل كل قرض بــ100 دولار، ستنخفض إلى أقــل من 1.50 دولار على كل قرضٍ مستحق في غضون أسبوعــين، وهــو مبلغ زهيد مــن المرجــح ألا يفي بتغطيــة تكاليف تجهيز هــذا القرض، ناهيك عن مخاطر القرض. أما بالنسبــة إلى المقترض محدود الدخل فمن المرجح أن السبب وراء قلق النخب الأخلاقية الذين يحرمون المقترض من الــ100 دولار اللازمة لتلبية بعض حاجتــه الماسة، أنه يجب أن تقــارن بمبلغ 15 دولاراً التي تدفع مقابل تلبية تلك الحاجة أو الضرورة. ولمــاذا ينبغي على قرار المفاضلة هذا أن يكون بعيداً بشكل قسري بموجب القانون عن الشخص الأكثر دراية بالوضع، وكذلك الأكثر تأثراً به، وينقل إلى أطــراف ثالثة بعيدة جداً من حيث المعرفــة المحددة والظروف العامة؟ ويبقــى السؤال نادراً ما يجاب عنه أو حتى يطــرح، خصوصاً أن المثقفين

الذين يعتبرون أنفسهم واسعي الاطلاع، ورؤوفين، نادراً ما يخطر ببالهم أنهم يتدخلون في أمور هم بها أجهل ما يكون، بل يفعلون ذلك بتكاليف تفرض على أناس أقل حظاً منهم.

وقد ندد مقال افتتاحي في مجلة (نيويورك تايمز)، على سبيل المثال، بما يفرضه مزودو (قروض يوم صرف الرواتب) من أسعار فائدة سنوية تتكون من ثلاثة أرقام، مستغلين بذلك يأس الناس وحاجاتهم الملحة، و(مستغلين عرقهم تحت عباءة فضيلة الرأسمالية). وقد وصف المقال نسبة 36 في المئة كسقف لسعر الفائدة كشيء لازم للحيلولة دون (ما تمثله قروض يوم صرف الرواتب من استغلال فظيع).(29) ومهما بذلت (نيويورك تايمز) من جهود طيبة لتخبرنا بمثل هذه الأشياء فإنها لم تخبرنا أي شيء عن إذا ما كانت قد قامت بشيء مفيد للفقراء عندما أسهمت في سلبهم واحداً من خياراتهم المحدودة المتوافرة لديهم.

النظم الاقتصادية

الحقيقة الأهم والأساسية للاقتصاد، والتي من دونها لا يمكن أن يكون هنالك اقتصاد، هي أن ما يريده الجميع يفوق ما هو متوافر، ولو لم يكن

هـذا صحيحاً لكنا نعيش في جنة عدن؛ حيـث كل شيء متوافر بكميات غـير محدودة، بـدلاً من اقتصاد ذي موارد محـدودة ورغبات غير محدودة. وبسبـب هذه الندرة المتأصلة – بغض النظر عن إذا ما كان نظام اقتصادي محـدد نظاماً رأسمالياً أو اشتراكياً أو إقطاعياً أو ما شابه ذلك –؛ فالاقتصاد لا يقـوم فقط بتنظيم إنتاج وتوزيع الناتج الناجم عن ذلك، وإنما ينبغي عليه بطبيعتـه أيضاً أن يكون لديه وسائل لمنع الناسـ من تلبية كل رغباتهم؛ أي أنـه لا بد أن ينقل الندرة المتأصلـة فيه، والتي من دونها لن يكون هناك أي معنى حقيقـي للاقتصاد، حتى ولو كان ذلك الاقتصـاد المحدد لا يسبب تلك الندرة.

في اقتصـاد السوق تعبر الأسعـار عن الندرة المتأصلـة (أو الملازمة) من خـلال عروض منافسة على موارد ونواتج هـي بطبيعتها غير كافية لتزويد جميـع مقدمي العطـاءات بكل ما يريدون. قد يبدو هـذا الأمر كأنه نقطة صغـيرة وبدهية، ولكن حتى أشهر المثقفين مثل الفيلسوف (جون ديوي) قـد أساء فهمها بشـكل صارخ، لما ألقـى اللوم على نظـام اقتصادي يعبر عـن الندرة على أساس أنه يسبب النـدرة ذاتها، ورأى (ديوي) أن اقتصاد السـوق القائم باعتباره اقتصـاداً «يحافظ على نـدرة مصطنعة» من أجل

«تحقيـق مكاسب شخصيـة»،(31) ورأى (جورج برنارد شـو) أيضاً أن «تقييـد الإنتاج» هو المبـدأ الذي قامـت عليه الرأسماليـة، (31) وصور (برتراند راسل) اقتصــاد السوق بأنه اقتصاد «يسمح فيه للصوص الأثرياء بجباية ضرائب من العالم مقابل استخدام معادن لا غنى عنها».(32)

ووفقاً لـ(ديوي)، فإذا أردنا جعل «الوفرة المحتملة واقعاً» فإن ما نحتاج إليـه هو «تعديل المؤسسات»،(33) ولكنه – علـى ما يبدو – وجد أنه لا لزوم لتحديد أي مجموعة بديلة من المؤسسات الاقتصادية في العالم الحقيقي الـذي أنتج في الواقع وفرة أكثر من المؤسســات التي أنحى باللائمة عليها (للحفــاظ على ندرة مصطنعة). وكما هو الحال في حالات أخرى كثيرة، فإن الغيــاب التام للأدلة الواقعية أو حتى خطوة واحدة من المنطق كثيراً ما تمر دون أن يلاحظها أحد من بين المثقفين لما يقوم أحدهم بالتعبير عن رأي مشترك بين أقرانه يتفق مع رؤيتهم العامة للعالم.

وبالمثل فإن مؤرخاً من القـرن الواحد والعشرين قال في معرض كلامه، كأمر بدهي لا يتطلب بلورة أو تفسيراً، إن «الرأسمالية خلقت جموعاً من العمال الذين يعانون من الفقر».(34) وبالتأكيد كان هناك الكثير من مثل هؤلاء العمــال في السنوات الأولى للرأسمالية، ولكن لم يتكبد هذا المؤرخ

ولا معظــم المثقفين الآخرين عناء إثبات أن الرأسمالية هي التي خلقت هذا الفقر. ولو كان أولئك العمال في الحقيقة أفضل حالاً قبل الرأسمالية لكان لزامــاً، ليس فقط إثبات هذه الحقيقــة بل لكانت هنالك حاجــة أيضاً إلى شــرح السبب الذي جعل العمال يتخلون عن هذا المستوى المعيشي المريح المفترضــ في السابق؛ ليذهبوا إلى العمل لحساب أصحاب رؤوس الأموال بأجر أقل من ذلك.

نــادراً ما يتم الاضطلاع بهذه المهــام من قبل المثقفين الذين يقومون بمثل هــذه المزاعم، ونــادراً ما يستحثهم زملاؤهم مــن المثقفين ليقوموا بذلك، عندما يقولون أشياء تتلاءم مع الرؤية السائدة.

الفوضى أو المنافسة

من بين المفاهيم الأخرى غير المؤكدة عن الاقتصاد والمشتركة بين المثقفين أن الفوضى ستعم الاقتصاد في حال كان دون تخطيط أو سيطرة حكومية؛ فالنظــام الناشئ عن عملية سيطرة متعمدة قد يكون تصوره وإدراكه أسهل بكثــير من نظام ناشئ عن مجموعة من التفاعــلات غير المنظمة التي لا تعد ولا تحصــى، ولكن هذا لا يعنــي أن الأول بالضرورة أكــثر شيوعاً، وأكثر

تأثيراً أو مرغوبـاً أكثر من حيث نتائجه؛ فلا الفوضى ولا العشوائية واردة ضمناً في الظروف التي لا تخضع للسيطرة، وحتى في غابة بكر لا تتوزع الحياة النباتية والحيوانيـة فيها بشكل عشوائي أو فوضوي؛ فالنباتات التي تنمـو على منحدر جبلي تختلف بشـكل منهجي باختلاف الارتفاعات، وبعض الأشجار تنمو بكثافة أكثر في ارتفاعـات منخفضة في حين تنمو أنـواع أخرى من الأشجار على ارتفاعـات أعلى. وعلى ارتفاعات معينة لا تنمو الأشجار أبداً؛ فعلى قمة (إيفريست) مثلاً لا تنمو أي نباتات على الإطلاق. ومن الواضح أن هذا ليس نتيجة أي قرارات اتخذتها النباتات، ولكن ذلك يعتمد علـى اختلافات في الظروف المحيطة بها، مثل الحرارة والتربـة؛ فهي نتيجة محـددة بشكل منتظـم بحسب نمط معـين، وليست فوضى.

وتختلـف الحياة الحيوانية أيضـاً بحسب الفوارق البيئيـة؛ ففي حين أن الحيوانـات مثلها مثل البشر (وعلى عكس النباتات) تتمتع بنوع من الفكر والإرادة، إلا أن ذلك الفكر وتلك الإرادة ليسا دائماً العوامل الحاسمة في تحقيـق النتائج؛ فمثلاً أن تعيش الأسمـاك في الماء والطيور في الجو، وليس العكـس؛ فهذه ليست مسألة اختيار بالنسبـة إليها، على الرغم من أن كل

واحــدة منها لديها خيار كيفية السلــوك ضمن بيئتها الخاصة بها. وعلاوة على ذلك فإن أنواع خيارات السلوك التي ستصمد في المنافسة التي تقتلع بعضــ أنــواع ردود الأفعال إزاء البيئــة وتسمح لأخــرى بالاستمرار هي كذلك ليســت مسألة إرادة. وباختصار فإنه بــين الإرادة الفردية والنتائج العامة عوامل منهجية تحد أو تحدد ما سيبقى على قيد الحياة، وهو ما يخلق نمطاً ما بدلاً من الفوضى.

ما من شيء من هذا يصعب على الفهم في البيئة الطبيعية، لكن الفرق بين سببيــة الإرادة الفردية والسببية النظامية المقيــدة نادراً ما ينظر إليه المثقفون عند مناقشة الاقتصاديــات، إلا في حال كانوا خبراء اقتصاد. وعلى الرغم مــن ذلك فإن هذا التمييــز كان شائعاً بين علماء الاقتصــاد طوال أكثر من قرنين، ولم يكــن هذا مجرد مسألــة رأي أو أيديولوجية؛ فالتحليل المنهجي كان عامــاً بالقدر ذاتــه عند (كارل ماركس) كما هــو عند (آدم سميث)، وكان موجــوداً في مدرســة خبراء الاقتصــاد الفرنسيين في القــرن الثامن عشــر، والذين يطلــق عليهم تسميــة الفيزيوقراطيــين (Physiocrats) قبــل أن يكتــب (ماركس) أو (سميث) عن الاقتصــاد، وحتى التشابه بين النظــام المنهجي في الطبيعة وفي الاقتصــاد استلهم من عنوان كتاب لأحد

الفيزيوقراطيين في القرن الثامن عشر، وهو)النظام الطبيعي) للكاتب (مرسييه دو لاريفيير)؛ فقد كان الفيزيوقراطيون هم الذين صاغوا عبارة «دعه يفعل» (laissez faire) (بمعنى إزالة القيود التجارية)، والتي ارتبطت في وقت لاحق باسم (آدم سميث)؛ استنادا إلى اقتناعهم بأن الاقتصاد غير المقيد ليس اقتصاد فوضى بل هو منظم، وينشأ عن تفاعلات منتظمة بين البشر الذين يتنافسون ويتوافق بعضهم مع بعض.

وبطبيعة الحال فإن (كارل ماركس) كانت لديه نظرة أقل إيجابية بشأن نمط نتائج المنافسة في السوق مما لدى الفيزيوقراطيين، أو (آدم سميث)، ولكن الأمر المهم هنا هو أنه هو أيضاً قام بتحليل اقتصاد السوق من حيث التفاعلات النظامية، بدلاً من الخيارات غير الإرادية، وحتى عندما كانت هذه اختيارات النخبة الاقتصادية، مثل الرأسماليين؛ فقد قال (ماركس) إن (المنافسة) تخلق نتائج اقتصادية «مستقلة تماماً عن إرادة الرأسمالي».(35) وهكذا، على سبيل المثال، فإنه في حين أن تقنية جديدة ذات تكاليف إنتاج منخفضة من شأنها أن تمكن الرأسمالي من تخفيض أسعاره، فإن وصول هذه التقنية إلى رأسماليين منافسين سيجبره على خفض أسعاره، على حد تعبير (ماركس).(36)

وبالمثل، ففي تحليله لحالات الانكماش في الاقتصاد، أو الركود أو الأزمات (الاقتصادية) – بحسب تعبيرات الماركسية – فرق (ماركس) بشكل قاطع بين السببية النظامية مقابل السببية غير الإرادية بقوله: «الرجل الذي أنتج ليس لديه خيار إذا ما كان سيبيع أم لا؛ فعليه أن يبيع. وفي أوقات الأزمات تظهر الظروف بشكل واضح أنه لا يستطيع البيع، أو لا يبيع إلا بأقل من سعر الإنتاج، أو حتى أنه يجب أن يبيع بخسارة إيجابية؛ وبالتالي فما الجدوى بالنسبة إليه أو إلينا في أنه أنتج لكي يبيع؟ فما يعنينا هنا هو على وجه التحديد اكتشاف ما الذي يتقاطع مع هذه النية الطيبة من جانبه».(37)

لم يجعل ماركس في نظريته في علم الاقتصاد، ولا في نظريته في التاريخ، من النتائج النهائية ببساطة تنفيذاً للإرادة الفردية، ولا حتى لإرادة النخب. وكما عبر عن ذلك مساعده (فريدريك إنجلز) «فإن ما يريده كل فرد نجده معرقلاً من جانب كل شخص آخر، والمحصلة هي شيء لم يرغب فيه أحد» (38) فالاقتصاد يتناول النمط الذي يبرز. وقد سعى المؤرخ (تشارلز آي. بيرد) إلى تفسير دستور الولايات المتحدة من خلال المصالح الاقتصادية للذين كتبوه ولكن هذا النهج الذي يعتمد الإرادة لم يكن النهج الذي

استخدمه (ماركس) و(إنجلز)، على الرغم من كثرة الخلط بين نظرية (بيرد) في التاريخ والنظرية الماركسية للتاريخ؛ فقد رفض (ماركس) نظرية مماثلة في عصره على أنها «تستند إلى أحداث سطحية، وتعزو كل الأحداث الكبيرة إلى أسباب صغيرة وتافهة».(39). والسؤال هنا لا يتعلق بإذا ما كان معظم المفكرين يتفقون مع التحليل المنظم، سواء في الاقتصاد أو في أي مجال آخر؛ فالكثيرون منهم لم يفكروا قط، فضلاً عن التصدي لهذا النوع من التحليل، وهؤلاء الذين يفكرون من منظور السببية الإرادية يرون في الفوضى الناجمة عن تضارب القرارات الفردية بديلاً للسيطرة المركزية والعمليات الاقتصادية. وقال (جون ديوي) إن هنالك حاجة إلى (الخطط الشاملة).. «إذا ما أردنا التصدي لمشكلة التنظيم الاجتماعي». (40) وبخلاف ذلك فسيكون هناك (استمرار لنظام الحوادث والخسائر والعسر).(41) وبالنسبة إلى (ديوي) فإن (الاعتماد على الذكاء) هو بديل لـ(الانحراف والارتجال العارض)؛(42) أي الفوضى، وأولئك الذين «يعادون التخطيط الاجتماعي المتعمد» يقفون إلى جانب «الفردانية التي تنبع من المذهب الذري». (43) (المذهب الذري: نظرية تقول إن المؤسسات الاجتماعية والقيم تنتج من الأفراد الذين هم الموضوع الرئيس

للتحليل – المترجم).

هنا، وكما هو الحال في حالات أخرى، فإن المهارة اللفظية تحول حجج الأشخاص الذين لديهم آراء متعارضة إلى مجرد عواطف، وفي هذه الحالة تصبح العاطفة عداء للتخطيط الاجتماعي، ومن المفترض أن ذلك العداء ناجم عن بقايا مفاهيم لعصر ولى من أن المجتمع يمكن أن يعتمد على «المصادفات غير المخطط لها لعواقب مترتبة عن جهود كثيرة بذلها أفراد معزولون دون الإشارة إلى أي نتيجة اجتماعية» (44) وفقاً لـ(ديوي) لتوصيف هؤلاء الذين اختلف معهم.

عندما قال (جون ديوي) كل ذلك عام 1935م كان قد مر أكثر من قرن ونصف منذ أن كتب أول الفيزيوقراطيين الفرنسيين (أتباع المذهب الطبيعي) كتبهم التي تشرح كيف أن الأسواق التنافسية تقوم بشكل طبيعي بتنسيق الأنشطة الاقتصادية وتخصيص الموارد عن طريق تعديلات العرض والطلب بحسب تقلبات الأسعار.

وسواء اتفق المرء أم لا مع تفسيرات الفيزيوقراطيين أو مع التفسيرات المشابهة الأكثر تعقيداً التي وضعها اقتصاديو حقبة لاحقة؛ فإن هذه هي الحجج التي كان ينبغي الإجابة عنها في حال لم يكن هنالك تفاد واسع

لهـذه الحجج من خـلال تقليصها إلى مجرد عواطـف أو باستخدام حجج أخرى دون حجج، وقد رفض البروفيسور (رونالد دواركن) من جامعة أوكسفـورد، علـى سبيل المثـال، ببساطة حجـج السببيـة الطبيعية بوجه عـام، سـواء في الاقتصـاد أو في أي مجال آخر، معللاً ذلـك بأنها «اعتقاد سخيف بأن الأخلاق وكذلك الاقتصاد تحركهما يد خفية، بحيث تتضافر الحقوق الفردية والمصلحة العامة، ويقوم القانون الذي يستند إلى هذا المبدأ بتحريك الدولة إلى دولـة طوباوية خالية من التناحر؛ حيث يكون الجميع أفضل حالاً مما كانوا عليه من قبل».(45)

هنـا مرة أخـرى نجد أن البراعة اللفظية تحول الحجـج المعارضة بدلاً من الإجابـة عنها إما بالمنطـق وإما بإقامة الدليل. وعـلاوة على ذلك، وحتى عندما أدلى (دواركن) بهـذا المطلب، كانت هناك أمثلة عديدة من البلدان التـي يعتمد اقتصادها أساساً على اقتصاد السـوق وغيرها من التي لم تكن بشكل واضح كذلك، حتى أن المقارنات التجريبية كانت متاحة بسهولة، بمـا في ذلك إجـراء مقارنات بين بلدان مكونة مـن نفس الشعوب كشرق ألمانيا مقابل غـرب ألمانيا، أو كوريا الشمالية مقابـل كوريا الجنوبية، على سبيـل المثال. ولكـن البراعـة اللفظية جعلـت كلاً من الحجـج التحليلية

والتجريبية لا لزوم لها.

إن المنافسة الاقتصادية هي ما يفرض التوافق بين العدد الذي لا يحصى من القرارات الفردية المتفرقة، كما تجبر مفردات المعاملات على أن تتغير استجابةً للتغييرات في العرض والطلب، والذي بدوره يغير الأنشطة الاقتصادية، وهذه ليست مسألة «إيمان» – كما يريدها (دواركن) – أو أيديولوجية – كما يريدها (ديوي) –، لكنها مسألة معرفة بأصول الاقتصاد وقواعده.

ربما تمكن (جون ديوي) من تصوير الشركات على أنها تتحكم في الأسواق، ولكن هذا الموقف لا ينبع أصلاً من كونه يقف أيديولوجيا في اليسار؛ فقد كان (كارل ماركس) بالتأكيد على اليسار، ولكن الفرق هو أنه كان قد درس الاقتصاد، وتعمق فيه بقدر ما تعمق فيه أي شخص آخر في عصره. وكما أن (كارل ماركس) لم يرجع ما اعتبره آثاراً ضارة مترتبة عن اقتصاد السوق إلى الرأسماليين، فإن (آدم سميث) كذلك لم يرجع ما رآه من آثار مفيدة لاقتصاد السوق إلى الرأسماليين. إن توصيفات (سميث) لرجال الأعمال كانت على الأقل سلبية بقدر توصيفات (ماركس) لهم،(46) وحتى وإن كان (سميث) يعتبر بحق «القديس الشفيع»

لاقتصاديات السوق الحر، وفقاً لـ(سميث)، فإن الآثار الاجتماعية المفيدة المترتبة عن مساعي رجل الأعمال «ليست مقصودة ولا تمثل جزءاً من نيته».(47) وفي عصر (آدم سميث) وفي عصرنا اليوم، أي بفاصل أكثر من قرنين من الزمان، تبقى الحجج المؤيدة لاقتصاد السوق الحرة تستند إلى الآثار الطبيعية لهذه الاقتصاديات في تخصيص الموارد الشحيحة التي لها استخدامات بديلة من خلال المنافسة في السوق. وسواء توافق رأي المرء أو تعارض مع الاستنتاجات، فإن هذه هي الحجة التي يجب مواجهتها، أو تفاديها. وخلافاً لـ(ديوي) وكثير غيره، فإن الحجج الطبيعية مستقلة عن أي مفهوم لـ(الفردانية المتنافرة)؛ فهذه ليست حججاً على أن رفاه كل فرد يشكل إضافة إلى رفاه المجتمع؛ فمثل هذه الحجة من شأنها أن تتجاهل التفاعلات الطبيعية التي تقع في قلب التحليل الاقتصادي، سواء من قبل (آدم سميث) أو (كارل ماركس) أو غيرهما من خبراء الاقتصاد. هذه الحجج الاقتصادية لا تحتاج إلى البلورة والتفصيل هنا؛ نظرا إلى أنها وردت بشكل كاف وشاف في مناهج علم الاقتصاد.(48) المهم هنا هو أن أولئك المثقفين الذين يرون الفوضى بديلاً للتخطيط أو السيطرة الحكومية نادراً ما يكترثون بمقارعة تلك الحجج بحجج أخرى، بل يكتفون بسوء فهم

هذه المسألة، ويشوهون تلك الحُجج بوجهات نظر مختلفة.

على الرغم من الاختلاف الجلي في كثير من الأحيان بين الفوضى والتخطيط، فإن ما يسمى بـ(التخطيط) هو قمع قسري لخطط الملايين من الناس بواسطة خطة تفرضها الحكومة. وما يعتبر فوضى هو في الحقيقة تفاعلات طبيعية/ منظمة نادراً ما تدرس طبيعتها ومنطقها وعواقبها من طرف أولئك الذين يفترضون ببساطة أن (التخطيط) المفروض من قبل وكلاء صناعة القرار ينبغي أن يكون أفضل. وقد وصف (هربرت كرولي) الشخصية البارزة الرئيسة في العصر التقدمي والمحرر الأول بصحيفة (نيو ريبابليك)، فكرة (توماس جيفرسون) للحكومة المحدودة بأنها «سياسة التذبذب والانسياق القديمة والقاتلة»، مقارنة بسياسة (ألكسندر هاملتون) التي تتسم بـ«التأكيد الحيوي والذكي على المصلحة الوطنية».

وفقاً لـ(كرولي)، فإن ما كانت هنالك حاجة إليه هو «حكومة مركزية حيوية وذات رؤية واضحة».(49) وفي هذه الفكرة يعتمد التقدم على صناع القرار بالوكالة، بدلاً من التركيز على الملايين الآخرين الذين يتخذون قراراتهم الخاصة بهم ويبذلون جهودهم الذاتية.

وعلى الرغم من أن فكرة الندرة مفتعلة من أجل الربح في اقتصاد

السـوق، فإن الندرة موجـودة في قلب أي اقتصاد رأسمـالي أو اشتراكي إو إقطاعـي أو أياً كان نوعه، وبما أن الندرة متأصلة في أي نظام؛ فإن تلك النـدرة يجب أن تنقل إلى كل فرد بشكل أو بآخر. وبعبارة أخرى: فإنه لا معنى لأي اقتصاد ينتج بقدر ما يمكنه فعلياً من أي منتج معين؛ لأنه سيتعين القيام بذلك بندرة في الموارد التي يمكن استخدامها لإنتاج منتجات أخرى كثيراً ما يكون المعروض منها محدوداً بطبيعته إلى أقل مما يحتاج إليه الناس.

تتـولى الأسواق في الاقتصاديـات الرأسمالية التوفيق بـين تزايد الطلب والتنافس على الموارد ذاتها، وذلك من خلال تحركات الأسعار في كل من أسـواق السلع الاستهلاكية وسوق تحصيل المـوارد (الخام) التي تدخل في إنتـاج تلك السلع الاستهلاكية، وهـذه الأسعار تجعل من غير المربح لأحد المنتجـين أن يستخدم أحد الموارد بشكل يتجـاوز النقطة التي يكون فيها لذلك المورد قيمة أكبر لدى أحد المنتجين المتنافسين الذين يسعون إلى ذلك المورد ذاته.

بالنسبـة إلى الشركة الواحـدة أو المصنع الواحد، فإن النقطة التي لا يبقى معهـا استخدام المزيد من أحد عوامل الإنتـاج (الأرض، العمالة، الآلات وغيرها) مربحاً، هي في الواقع النقطة التي توفر سقفاً لإنتاج ذلك المصنع،

حتى حينما يكون من الممكن عملياً إنتاج المزيد. ولكن في حين أن الربحية وعدم الربحية يعبران عن هذا السقف فإنهما ليسا ما يسبب ذلك الحد/ السقف، والذي يعود إلى ندرة الموارد المتأصلة في أي نظام اقتصادي، سواء كان نظاماً قائماً على الربح أم لا. إن إنتاج المزيد من منتج معين في تجاهل لتلك الحدود لا يجعل الاقتصاد أكثر ازدهاراً، بل على العكس؛ فإن ذلك يعني وجود فائض إنتاج في أحد المخرجات على حساب نقص في الإنتاج في مخرج آخر يمكن أن يتم إنتاجه بالمصادر ذاتها، وكانت هذه حالة شائعة مؤسفة في اقتصاد (التخطيط المركزي) الذي تديره الحكومة في الاتحاد السوفييتي؛ حيث تتكدس البضائع غير المباعة في كثير من الأحيان في المستودعات بينما يشكو الناس نقصاً بالغاً يجعلهم يقفون في طوابير الانتظار الطويلة على سلع أخرى.(50)

ومن اللافت أن (ماركس) و(إنجلز) توقعا العواقب الاقتصادية للأسعار التعسفية التي وضعتها الحكومة، بدلاً من اعتماد أسلوب العرض والطلب، وذلك قبل وقت طويل من تأسيس الاتحاد السوفييتي، حتى ولو ادعى السوفييت أنهم يطبقون المبادئ الماركسية. وعند نشر الطبعة التالية من كتاب (ماركس) عام 1847م، بعنوان (بؤس الفلسفة)، والذي رفض فيه

(ماركس) التسعير التعسفي الفوقـي، وأوضح (إنجلز) المشكلة في مقدمة الناشـر، أشار إلى أن تقلبات الأسعار قـد «أوضحت – بلا شك – لمنتجي السلع الأساسية الأفراد، الأشياء والكميات التي يحتاج إليها المجتمع وتلك التـي لا يحتـاج إليها»، ومن دون مثل هذه الآليـة طالب بمعرفة «ما الذي يضمن لنا أن تلك الكمية اللازمة، وليس أكثر، هي ما سيتم إنتاجه من كل منتـج، وأننا لن نجوع بسبب الذرة واللحوم، بينمـا تصيبنا التخمة بسكر البنجر، ونغرق في نبيذ البطاطس، وأننا لن نشكو نقصاً في السراويل لستر عرينا، بينما تجتاحنا فيضانات من أزرار البنطال بالملايين».(51) وفي هذه النقطـة فإن الفرق بين (ماركس) و(إنجلز) مـن جهة، وغيرهما من معظم المثقفـين من اليسار مـن جهة أخرى، هو ببساطـة أن (ماركس) و(إنجلز) درسا الاقتصاد، في حين أن الآخرين لم يفعلوا ذلك، كالعادة.

إن النظـرة الواعية للاقتصـاد تمكن المثقفين، مثـل الساسة وغيرهـم، من تهويل الاقتصاد؛ فيفسرون ارتفاع الأسعار بـ(الجشع)، وانخفاض الأجور بعـدم وجود (رحمة)، علـى سبيل المثال. وفي حين أن هـذا هو جزء من رؤية أيديولوجية، فإن أيديولوجية اليسار ليست كافية في حد ذاتها لشرح هـذا النهج. وقـد قال (كارل ماركس) في مقدمة المجلـد الأول من كتابه

(رأس المال): «أصور الرأسمالي والإقطاعي بألوان وردية لا معنى لها»، إلا أنه يضيف: «وموقفي لا يسعه، إلا بقدر أقل من المواقف الأخرى، جعل الفرد مسؤولاً عن علاقات يبقى رهينة لها اجتماعياً، مهما ارتفع بذاته عنها».(52) وباختصار، فإن الأسعار والأجور لم تكن محددة بشكل إرادي ولكن بشكل طبيعي (لا إرادي).

إن فهم ذلك لا يرتبط بمسألة أن تكون على اليسار أم لا، ولكن بمسألة أن تكون أمياً من حيث الاقتصاد أم لا، وقد أدت الفكرة الكامنة وراء التسعير الإرادي، في زمننا، إلى ما لا يقل عن اثني عشر تحقيقاً اتحادياً مع شركات النفط الأميركية على مدى السنوات القليلة الماضية، في استجابة إما لنقص في البنزين وإما لزيادات في أسعار البنزين، من دون أن تتوصل أي من هذه التحقيقات إلى وقائع تدعم التفسيرات المنذرة بالسوء، والتي تزخر بها وسائل الإعلام والدوائر السياسية عندما انطلقت تلك التحقيقات؛ فالكثيرون يجدون صعوبة في تصديق أن الأحداث الاقتصادية السلبية ليست نتيجة أعمال شريرة، حتى وإن كانوا يتقبلون الأحداث الاقتصادية الإيجابية (مثل انخفاض أسعار أجهزة الكمبيوتر التي تفوق بكثير أجهزة الكمبيوتر السابقة من حيث الجودة) بأنها مجرد نتيجة حتمية لـ(التقدم)

الذي يحدث بطريقة أو بأخرى.

في اقتصاد السوق تعبر الأسعار عن الحقيقة الكامنة حول العرض والطلب، وحول تكاليف الإنتاج المسؤولة عن العرض، وكذلك عن عدد لا يحصى من الخيارات/ التفضيلات الفردية والمقايضات المفسرة للطلب. ومن خلال اعتبار الأسعار مجرد أفكار اجتماعية تعسفية يمكن للبعض أن يتصور أن الأسعار الحالية يمكن الاستعاضة عنها بأسعار تتحكم فيها الحكومة، بما يعكس مفاهيم أكثر حكمة ونبلاً، مثل (السكن الميسر) أو التكاليف (المعقولة) للرعاية الصحية. إن تاريخ التحكم في الأسعار، والذي يعود إلى قرون عديدة، في بلدان كثيرة في كل أنحاء العالم، يظهر عواقب سلبية، وحتى وخيمة؛ نتيجة اعتبار الأسعار مجرد أفكار تعسفية، بدلاً من كونها أعراضاً ووسائل إبلاغ لواقع كامن غير قابل للسيطرة بقدر ما هي الأسعار كذلك.

فيما يتعلق بغالبية المثقفين فمن شأن التاريخ أن يبين ذلك، ولكنه لا يفعل؛ لأنهم غالباً لا يرون حاجة إلى الرجوع إلى التاريخ أو أي عملية أخرى للتثبت من صحة أمر ما عدا إجماع الآراء مع زملائهم الآخرين من المثقفين من ذوي الاستعدادات المشابهة لهم عند مناقشة القضايا الاقتصادية.

الفرق الأساسي بين المعاملات في السوق وصنع القرار الجماعي هو أن الناس في السوق يجدون المكافأة وفقاً لقيمة سلعهم وخدماتهم، ولا سيما أولئك الأفراد الذين يتلقون تلك السلع والخدمات، والذين لديهم كل الحوافز للسعي وراء مصادر بديلة؛ من أجل التقليل من تكاليفهم، تماماً مثل بائعي السلع والخدمات الذين لديهم كل الحوافز لطلب مقابل أعلى لما يعرضونه من سلع وخدمات، لكن صنع القرار الجماعي من قبل أطراف ثالثة يسمح لتلك الأطراف الثالثة بفرض تفضيلاتها فوقياً على الآخرين دون أن تتكبد هي نفسها أي تكاليف، وبأن تصبح متحكمة في المصير الاقتصادي لبقية الناس دون مساءلة عن العواقب.

تدخل الحكومة

من بين العواقب المترتبة على الأمية الاقتصادية لمعظم المثقفين رؤية المجموع الصفري (Zero-sum) بالنسبة إلى الاقتصاد، كما ذكرنا سابقاً، والتي تساوي فيها مكاسب فرد أو جماعة بالضبط خسارة مقابلة لدى فرد آخر أو مجموعة أخرى. ووفقاً لـ(هارولد لاسكي) فإن «فوائد رأس المال والجهد (العمل) متناقضة من حيث الأسس؛ فهناك مبلغ ينبغي

تقسيمـه، وكل واحد يريد أكثر مما سيعطي الآخر»،(53) وهذا الافتراض نـادراً ما يعبر عنه بهذه الصراحة، وهـذا الوضوح، وربما أنه ليس حتى في أذهان معظم أولئك الذين تتطلـب استنتاجاتهم ضمنياً افتراض المجموع الصفـري بوصفه أساساً، ولكن الفكـرة الشائعة على نطاق واسع، والتي تحولـت إلى عقيـدة، مفادها أنه ينبغـي على المرء أن يكـون (منحازاً) عند وضع السياسات العامة أو حتى في النطق بالأحكام القضائية التي تتجاهل حقيقة أن المعاملات الاقتصادية لن تستمر ما لم يجد الجانبان هذه المعاملات أفضل من عدم القيام بها.

يميـل كل جانب بطبيعة الحال إلى تفضيـل أن تصب الشروط في صالحه أكـثر، ولكن ينبغي على كلا الجانبين أن يكـون على استعداد لقبول بعض الشـروط المتفق عليها مـن الجانبين، وإلا فإنه ما مـن صفقة من هذا النوع ستعقـد أبـداً، ناهيك عن أن تستمـر. وبعيداً عن كونـه وضعاً «غير قابل للتوفيـق»، كما زعـم (لاسكي)، فإنه في الحقيقـة وضع يتم توفيقه ملايين المـرات يومياً، وبخلاف ذلك فإن الاقتصاد لا يمكن أن يعمل. وفي الواقع أنـه لا يمكن للمجتمـع بأسره أن يعمل من دون تعـاون وتضافر بين أعداد هائلة من القرارات الاقتصادية وغير الاقتصادية، على الرغم من حقيقة أنه

لا يوجد تطابق كلي بين أي مجموعتين من المصالح، حتى بين أفراد الأسرة الواحدة.

خلافاً لـ(لاسكي) وكثيرين من ذوي وجهات النظر المشابهة له، لا يوجد (مجموع) محدد لـ(القسمة)، كما هو الحال لو تعلق الأمر بمنة من السماء، وبعبارة أوضح فإن التعاون بين رأس المال والجهد هو الذي يوفر الثروة التي ما كانت لتوجد من دون ذلك، كما أن كلا الجانبين سيخسر إذا لم يوائما بين رغباتهما المتناقضة في البداية؛ من أجل إنتاج تلك الثروة. وإنه لأمر مناف للمنطق والعقل تماماً «وضع العربة أمام الحصان» أن نبدأ التحليل بـ(مجموع للقسمة)؛ أي الثروة، بينما أن تلك الثروة لا يمكن أن تنشأ إلا بعد أن يكون رأس المال والجهد قد تمكنا من التوفيق بين مطالبهما المتنافسة، واتفقا على الشروط التي يمكن لهما على أساسها العمل معاً لإنتاج الثروة. إن اعتياد كثيرين من المثقفين بشكل كبير على تجاهل الشروط المسبقة، والحوافز والقيود التي تدخل في عملية الإنتاج، له تداعيات كثيرة يمكن أن تؤدي إلى استنتاجات خاطئة عدة، حتى ولو كانت براعتهم اللفظية تخفي هذه المغالطات عن الآخرين، بل وحتى عن أنفسهم.

إن تدخل السياسيين والقضاة أو غيرهم، من أجل فرض شروط أكثر ملاءمة لجانب واحد مثل قوانين الحد الأدنى للأجور أو مراقبة الإيجار، على سبيل المثال، من شأنه أن يقلل المجموعة المتداخلة من الشروط المتفق عليها بين الطرفين، وفي كل الحالات تقريباً يقلل من عدد المعاملات المقبولة للطرفين؛ إذ إن الطرف المتضرر من التدخل سيقوم بمعاملات أقل في وقت لاحق.

البلدان التي لديها قوانين سخية فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور، على سبيل المثال، غالباً ما تكون بها معدلات بطالة أعلى وفترات بطالة أطول من البلدان الأخرى؛ إذ إن أرباب العمل يعرضون وظائف أقل للعمال الذين يفتقرون إلى الخبرة أو ذوي المهارات المتدنية الذين عادةً ما يكونون أقل قيمة من حيث الشغل، وأدنى أجراً، وغالباً ما يسعرون – عن طريق قوانين الحد الأدنى للأجور – بسعر مرتفع يتعذر معه الحصول على فرص عمل.

ليس من غير المألوف في البلدان الأوروبية التي لديها قوانين سخية فيما يتعلق بالأجر الأدنى وغيره من المنافع الأخرى التي يجب على أرباب العمل دفعها، أن نجد فيها عمالاً شباناً من دون خبرة يبلغ معدل البطالة

بينهم نسبة 20 في المئة أو أكثر.(54) وقد تضرر أرباب العمل بشكل طفيف بعد أن اضطروا إلى إعادة هيكلة شركاتهم/ مصانعهم، وربما دفع المزيد مقابل الآلات لتحل محل العمال ذوي المهارة المتدنية الذين لم يعد من الجدوى الاقتصادية توظيفهم، ولكن ذوي المهارات المتدنية هؤلاء، والذين عادةً ما يكونون عمالاً شباناً، قد تسوء أوضاعهم أكثر بسبب عدم القدرة على الحصول على فرصة عمل بسهولة، وفقدان كل من الأجور التي كان بإمكانهم الحصول عليها في حال كان الأمر خلاف ذلك، وتحمل الخسارة الأكبر من عدم الحصول على الخبرة المهنية التي من شأنها أن تؤدي إلى وظائف أفضل وزيادة في الأجور.

وباختصار، فإن (التحيز) غالباً ما ينتهي إلى جعل كلا الجانبين في وضع أسوأ، حتى إذا كان ذلك بطرق مختلفة وبدرجات مختلفة، ولكن فكرة التحيز ذاتها تستند إلى التعامل مع المعاملات الاقتصادية كما لو كانت أحداث مجموع صفري. كما أن النظر إلى العالم عبر رؤية المجموع الصفري تتسق أيضاً مع عدم مبالاة الكثيرين من المفكرين/ المثقفين بما من شأنه أن يشجع أو يعوق تكوين الثروة، والذي يتوقف عليه المستوى المعيشي للمجتمع بأسره، حتى وإن أسهم وجود الثروة في انتشال (الفقراء)

في الولايات المتحدة اليوم ورفعهم إلى المستويات الاقتصادية التي لم يصلها معظم السكان الأميركيين في العصور الماضية أو حتى في بلدان أخرى كثيرة اليوم.

كما تميل قوانين الحد الأدنى للأجور تماماً إلى الحد من معاملات التشغيل مع هؤلاء الذين تضررت أجورهم بشكل كبير، بما يزيد معدلات البطالة بين صفوفهم، كما أن قوانين مراقبة الإيجار نتجت منها أزمات سكن في القاهرة وملبورن وهانوي وباريس ونيويورك والكثير من الأماكن الأخرى في كل أنحاء عالم؛ وهكذا فإن محاولات جعل شروط المعاملات أفضل لطرف واحد عادةً ما تدفع الطرف الآخر إلى تقليص عدد معاملاته؛ فشركات البناء – على وجه الخصوص – تتفاعل مع قوانين مراقبة الإيجار عن طريق بناء عدد أقل من المباني السكنية، وفي بعض الأماكن لا تبني شيئاً على الإطلاق طوال سنوات. قد يستمر الملاك في تأجير الشقق الموجودة في كثير من الأحيان، ولكنهم كثيراً ما يقلصون من الخدمات الإضافية مثل الطلاء والإصلاحات والتدفئة والمياه الساخنة، وكل هذه الخدمات تكلف مالاً، وصيانتها أصبحت أمراً ثانوياً للمحافظة على المستويات السابقة اللازمة لجذب المستثمرين والاحتفاظ بهم، كلما كانت هنالك

أزمة سكن، والمحصلة النهائية هي أن المباني السكنية التي تحصل على قدر أقل من الصيانة تتدهور أسرع وتبلى، دون بناء بديل لها؛ ففي القاهرة، على سبيل المثال، أدت هذه العملية إلى مضاعفة عدد الأسر في المساكن المصممة لسكن عائلة واحدة فقط.

والمفارقة الأساسية هي أن مثل هذه القوانين يمكن أن تؤدي أيضاً إلى ارتفاع متوسط الإيجارات (نيويورك وسان فرانسيسكو مثالان كلاسيكيان على ذلك)، في حين أن المساكن الفخمة معفاة من مراقبة الإيجار، وهو ما يتسبب في توجيه الموارد إلى البناء لتشييد هذا النوع من السكن تحديداً.

والنتيجة النهائية أن المستأجرين والملاك والبنائين قد ينتهي بهم الحال في نهاية المطاف إلى حال أسوأ، وإن كان ذلك بطرق مختلفة وبدرجات مختلفة؛ فالملاك نادراً ما ينتهي بهم الأمر إلى العيش في أحياء مزدحمة أو في الشارع، والبناؤون يمكنهم ببساطة تكريس المزيد من الوقت والموارد لبناء مبان أخرى مثل المخازن ومراكز التسوق والمباني المكتبية، فضلاً عن المساكن الفاخرة التي عادةً لا تخضع لقوانين مراقبة الإيجار.

وهنالك أيضاً نقطة حاسمة، وهي أن كلا الجانبين قد يتضرر نتيجة قوانين وسياسات تقوم على (التحيز)، كما لو كانت المعاملات الاقتصادية

عبارة عــن عمليات مجموع صفري. وقد ذكر أحد الكتاب القلائل الذين دعوا صراحةً إلى رؤية المجمــوع الصفري في الاقتصاد، وهو البروفيسور (جيم ليستر ثورو) من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، ومؤلف (مجتمع المجمــوع الصفــري)، ذكــر أن الولايات المتحــدة كانت «علــى الدوام الاقتصــاد الصناعــي الأسوأ من حيث سجل البطالــة»، وقد عبر عن ذلك صراحةً حين قال: «لقــد توطن انعدام فرص العمل في وقت السلم خلال السنوات الخمسين الماضية من التاريخ الأميركي. استعراض الأدلة: كساد من 1929م حتى 1940م، حرب من 1941م إلى 1945م، حدوث ركود عــام 1949، وحرب مــن 1950م إلى 1953م، وركود اقتصادي خلال الأعوام الميلاديــة 1954، 1957-1958 و1960-1961، وحرب من 1965م حتــى 1973م، وركود في الفــترة 1969م1970-م، ثم ركود حــاد في 1974م1975-م، وركود آخر عــام 1980م.. كل هذا يبين أن اقتصادنا في وضع لا يحسد عليه من حيث الأداء». (55)

هناك عدة أشياء جديرة بالملاحظة حول تصريحات البروفيسور (ثورو)؛ فقد توصل إلى استنتاجات عامة وشاملة عن سجل الولايات المتحدة مقارنةً بسجل الــدول الصناعية الأخــرى، فقط استناداً إلى سـرد لأحداث داخل

الولايـات المتحدة، ومقارنات دولية علـى أساس دولة واحدة عندما يتعلق الأمـر بالحقائـق، بدلاً من الخطابـة. الدراسات التي تقـارن في واقع الأمر معدل البطالة في الولايات المتحدة مقارنة بدول أوروبا الغربية، على سبيل المثـال، تظهـر دائماً تقريباً معـدلات بطالة أعلـى في دول أوروبا الغربية، وفترات بطالة أطول مما هي عليه في الولايات المتحدة الأميركية.(56)

وعـلاوة على ذلك فإن الحروب التـي يشير لها البروفيسور (ثورو)، في ما يفترض أن تكون مناقشة للبطالة، قد تترك الانطباع بأن الحروب تسهم في البطالة، في حـين أن البطالة اختفت تقريباً في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، وكانت أقل من المعتاد خلال الحروب الأخرى التي ذكرها.(57)

اتضحـت صحة تنبؤات البروفيسور (ثـورو) عن حدوث ركود في عام 1980م، علـى الرغـم من أنها بالـكاد كانت تنبـؤات جريئة في أعقاب (الركـود التضخمي) الذي ساد في فترة أواخـر السبعينيات (1970)، أما مـا تبين أنه تنبؤات كاذبـة فهو الفكرة القائلة إن هنالـك حاجة إلى تدخل حكومـي على نطـاق واسع لتجنـب المزيد من البطالة؛ فقـد جاء في تعبير (ثـورو) حرفيـاً أن الحكومة في حاجة إلى «إعـادة هيكلة الاقتصاد بحيث

تتمكن في الواقع من توفير فرص العمل للجميع»،(58) وما حدث فعلاً هو أن إدارة الرئيس (ريغن) تولت منصبها عام 1981م، وفعلت عكس ما دعا إليـه (ليستر ثورو)، وبعد أن مرت فترة الركود كان هناك عشرون عاماً من النمو الاقتصادي وانخفاض البطالة والتضخم.(59) والبروفيسور (ثورو) ليس، ولم يكـن يوماً ما، شخصاً غريب الأطوار، ووفقاً للمصادر المنشورة علـى غلاف طبعة 2001 لكتابه (مجتمع المجمـوع الصفري) الصادر عام 1980م، فإن «البروفيسور (ليستر ثورو) كان أستاذ الإدارة والاقتصاد في معهـد ماساشوستس للتكنولوجيا لأكثر من ثلاثين عاماً»، و«قد ألف أيضاً الكثـير من الكتب، من بينها ثلاثة عنوانـين صنفتها (نيويروك تايمز) ضمن الكتـب الأفضل مبيعاً، كما عمل في هيئـة تحرير صحيفة (نيويورك تايمز)، ومحـرراً مساهماً في مجلـة (نيوزويـك)، وعضواً في لجنـة الاقتصاد بمجلة (تـايم). وهكذا لا يسعه أن يكون أكثر تمثيلاً للسلوكيات والقيم الشائعة أو الأكثر خطأً، ولكن يبدو أن ما قاله قد وجد صدى لدى النخبة المثقفة التي جعلت منه شخصاً مؤثراً في وسائل الإعلام الكبرى».

كثرت الوصفات المشابهة حول التدخل الحكومي النشط في الاقتصاد بين أوساط المثقفين، في الماضي والحاضـر، ويستخدم (جون ديوي)، على سبيل

المثال، عبارات جذابة مثل «الذكاء المنظم اجتماعياً في تسيير الشؤون العامة»، (60) وعبارة «إعادة البناء الاجتماعي المنظم» (61) كتعبيرين ملطفين يفيدان الحقيقة الجلية بأن أطرافاً ثالثة تتولى صناعة القرار في وكالة تسعى إلى فرض تفضيلاتها على ملايين الناس الآخرين من خلال سلطة الحكومة.

وعلى الرغم من أن الحكومة غالباً ما تسمى (المجتمع) من قبل أولئك الذين يدافعون عن هذا النهج، فإنه لا توجد مؤسسة تسمى (المجتمع) بشكل ملموس، وما يسمى بالتخطيط (الاجتماعي) هو في واقع الأمر أوامر حكومية تلغي الخطط والتنازلات المتبادلة لملايين الناس الآخرين.

مهما كانت الرؤية التي تستحضرها العبارات الملطفة، فإن الحكومة ليست نوعاً من التجسيد المجرد للرأي العام، أو (إرادة) (روسو) (العامة)؛ فالحكومة تتكون من سياسيين وبيروقراطيين، وقضاة، وجميعهم لديهم دوافعهم وقيودهم الخاصة بهم، بحيث لا يمكن افتراض أن يكون أي واحد منهم أقل اهتماماً بالترويج لمصالحه الخاصة أو مفاهيمه من الناس الذين يشترون ويبيعون في السوق؛ فلا القداسة ولا العصمة شائعة في أي من هذه الأماكن، والفرق الأساسي بين صناع القرار في السوق وصناع القرار في الحكومة هو أن الصنف الأول يخضعون لتغذية ارتجاعية مهمة ومستمرة من

شأنها أن تجبرهم على التنازل والتكيف مع ما يفضله الآخرون والثمن الذي هم علـى استعداد لدفعه، في حين أن أولئك الذيـن يتخذون القرارات على الساحـة السياسية لا تواجههم تغذية ارتجاعية حتمية من هذا القبيل ترغمهم على التكيـف مع واقع النـاس الآخرين ورغباتهم وميولهـم؛ فالشركة التي عليهـا ديون في كشف حساباتهـا تعلم أن هذا لا يمكـن أن يستمر إلى أجل غـير مسمى، وأنه ليس لديها من خيـار سوى تغيير كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تلـك الديون التي لا ينبغـي التساهل بشأنهـا أو تحملها حتى على المدى القصير، والتي ستكون ضربة قاضية على المشروع برمته على المدى الطويل.

وباختصـار، فإن الخسائر المالية ليست مجـرد تغذية ارتجاعية ذات طبيعة إعلاميـة فقط، ولكنها تغذية ارتجاعيـة في غاية الأهمية، ولا يمكن تجاهلها ورفضها أو نسجها بلاغياً من خلال البراعة اللفظية.

في السـاحـة السياسية فقـط تكون الكوارث الأكثر إلحاحـاً والأكثر لفتاً للاهتمـام، والتي تبدو واضحة وجليـة لجمهور المقترعين إلى درجة القدرة علـى فك (عقدها المترابطة فوراً)، هي تلك التـي تعتبر نسبياً مهمة لصناع القرار السياسي، ولكن القوانين والسياسات التي تستغرق وقتاً طويلاً حتى تتكشـف عواقبها فإنها ليست بأي حال بالدرجة ذاتها من الأهمية بالنسبة

إلى أولئك الذين وضعوا تلك القوانين والسياسات، خصوصاً إذا كانت العواقب لا تبرز إلا عقب الانتخابات القادمة. وعلاوة على ذلك فإن هناك عدداً قليلاً من الأشياء في السياسة جلية في آثارها بقدر جلاء ووضوح الديون في كشف حسابات شركة ما، أما في السياسة فمهما اتضحت درجة كارثية سياسة ما لاحقاً فإن أسباب وقوع الكارثة - إذا لم تكن مفهومة لدى جمهور الناخبين - فإن هؤلاء المسؤولين عن هذه الكارثة قد يفلتون من أية مساءلة، وبالطبع لديهم كل الدوافع لإنكار ارتكابهم لأي أخطاء؛ إذ إن الاعتراف بالأخطاء قد يعرض حياتهم المهنية برمتها للخطر.

والسؤال الذي قليلاً ما يطرح، ونادراً ما يجاب عنه هو: لماذا نتوقع أن نقل القرارات الاقتصادية من الأفراد والمنظمات المعنية مباشرة، والتي كثيراً ما توصف بشكل جماعي ونكرة باسم (السوق) إلى أطراف ثالثة لا تدفع ثمن خطئها، سيؤدي إلى نتائج أفضل للمجتمع بأسره؟ ربما يعود هذا في جزء منه إلى ما يضفيه الذين يتمتعون بالبراعة اللفظية من أسلوب بلاغي وخطابي على الأمور، وربما صح قول (جون ديوي) عن أنه لا بد من وجود «رقابة اجتماعية على القوى الاقتصادية»،(62) ولكن هذا الأمر يعتريه بعض الغموض، ولا يترجم إلى تفاصيل؛ إذ إن أصحاب السلطة

السياسية يمنعون المعاملات الطواعية بين المواطنين.

قطاع الأعمال

إن المؤسسات، الكبيرة منها والصغيرة، تلك التي تنتج وتوزع معظم السلع والخدمـات التي تشكل المعايير الحديثة للعيش؛ أي الشركات، لطالما كانت مستهدفـة من المثقفـين؛ فالاتهامات التي كانت توجـه إلى الشركات كانت تـتراوح بين اتهامات محددة مثل فرض أسعار عاليـة بشكل مفرط، وأخرى ضبابية مثل فشل الشركات في الارتقاء إلى مستوى مسؤولياتها الاجتماعية.

الإدارة

المثقفـون الذين لم يسبق لهم ممارسة أي تجارة كانوا واثقين بشكل لافت للنظـر بأنهم يعرفون متى تكـون الشركات مدارة بشـكل خاطئ، ومتى يكـون أصحابها ومديروها يتقاضون رواتـب أعلى وأكثر مما يستحقون، وعلى سبيل المثال فقد أعلن (جون ديوي) أن (أصحاب المشاريع الصناعية جنـوا كل الحصص التي زرعوها)(63) فهل مـن دليل؟ كلا. وتعتبر هذه أحد الادعاءات الكثيرة التي يمكن أن تمر دون معارضة وتثبت بين صفوف

المثقفين؛ إذ إن شيوعها وتوافقها مع الرؤية السائدة حل بديلاً عن ضرورة إقامة الدليل أو التحليل، وكان الاعتقاد بسهولة إدارة التجارة أمر سائد يرجع على الأقل إلى رواية (إدوارد بلامي) (النظر إلى الوراء) في القرن التاسع عشر.(64) وقد قال (لينين) إن إدارة شركة يتضمن «عمليات بسيطة للغاية» يمكن لأي شخص يعرف القراءة والكتابة القيام بها؛ لذلك فإن أولئك المسؤولين عن هذه المشاريع لا يحتاجون إلى أن يتقاضوا أكثر من أي عامل عادي،(65) غير أنه بعد ثلاث سنوات من اعتلائه سدة الحكم، وعندما واجه نظامه الاقتصادي، خلال فترة ما بعد الرأسمالية، ما أسماه (لينين) نفسه لاحقاً «الفساد والمجاعة والدمار»(66) ناقض (لينين) نفسه، وأعلن أمام مؤتمر الحزب الشيوعي عام 1920م أن «الآراء حول طريقة إدارة الشركات كثيراً ما تكون كلها مشبعة بروح الجهل المحض والروح المضادة للخبرة».(67) لقد ناقض (لينين) نفسه مرة أخرى كما ناقض أقواله بإنشائه نظاماً اقتصادياً وسياسياً جديداً، هذا النظام الذي أتاح مجالاً أكبر للأسواق لتنشط وتعمل، وبدأ الاقتصاد السوفييتي الانتعاش.

وباختصار فقد كانت هذه المرة الأولى التي وضعت فيها نظرية سهولة إدارة الشركات على المحك، إلا أنها فشلت في اجتياز هذا الاختبار

بشكل كارثي. وبحلول القرن العشريـن تكشفت تلك النظرية، وفشلت مـراراً وتكراراً في بلـدان أخـرى في كل أنحاء العالم إلى درجـة أنه حتى معظم الدول الشيوعية والاشتراكيـة بدأت تحرير الأسواق في نهاية القرن العشريـن؛ مما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي كما هو الحال في الصين والهند.

عنـد الحكم على أولئـك الذين يديرون الشـركات، فـإن المعايير المطبقة – ضمنيـاً أو صراحـةً – من قبل الكثيريـن من المثقفين/ المفكريـن غالباً ما تكون بعيـدةً كل البعد عن ارتباطها بإدارة مشـروع اقتصادي؛ فعلى سبيل المثال قال (ثيودور روزفلـت): «يرهقني التحدث إلى الأغنياء؛ إذ تتوقع أن يكـون صاحب الملايين أو من يدير مؤسسة صناعية جديراً بالاستماع إليه، ولكن سرعان ما يتضح أنهم لا يفقهون شيئاً خارج تجارتهم الخاصة».(68)

وذلـك بالتأكيـد لا ينطبق على (ثيـودور روزفلت) نفسـه؛ فإضافة إلى خبرته كسياسي في البلدية والدولة وعلى المستوين الوطني والدولي لم يكن (ثيودور روزفلت) مجـرد شخص متعلم وواسع الاطلاع فحسب بل كان عالماً بحق حيـث كان كتابه في (التاريخ البحري للحرب في عام 1812) منهجاً مقرراً في الأكاديميات البحرية على ضفتي المحيط الأطلسي لعقود.

وقد ظل، وهو الذي ألف خمسة عشر كتاباً(69) لسنوات عديدة مفكراً في نظرنا، ونعتبره شخصاً يكسب رزقه من كتاباته، خصوصاً خلال السنوات التي كان فيها راتبه الذي يتقاضاه كموظف حكومي في البلدية أو في الدولة لا يكفي لإعالة أسرته، وخلال السنوات التي خسر فيها أموالاً طائلة في مشاريعه التجارية على الحدود الغربية.

«بالكاد نجد من بين الأميركيين – إن وجدنا – من يضاهيه من حيث الفكر»، حسب قول كاتب سيرته الذاتية.(70) وبالتأكيد قلائل هم رؤساء الشركات – إن وجدوا – الذين يمكن مقارنتهم بـ(ثيودور روزفلت) من حيث اتساع أهدافه وعمق مداركه الثقافية، وفي الحقيقة لا يوجد أي سبب يجبرهم على أن يكونوا كذلك؛ ففي الكثير من المجالات كثيراً ما يكون الشخص المتخصص المصاب أحياناً بالمس الأحادي، هو الذي يمكنه تحقيق أقصى الإنجازات على الأرجح؛ فلا أحد كان يتوقع أن يكون (بيبي روث) أو (بوبي فيشر) أحد رجال عصر النهضة، وأي شخص كان يتوقع ذلك كان سيواجه خيبة أمل كبيرة؛ فالذي يحكم على الناس في المجالات غير الفكرية – من خلال معايير فكرية – يجعلهم بكل تأكيد غير جديرين بما يحصلون عليه من مكافآت ومكاسب، وسيكون ذلك

استنتاجــاً مشروعــاً إلا في حــال كانت المساعــي غير الفكريــة تلقائياً أقل جــدارةً من المساعي الفكرية، وقلة هم الذين سيجادلون بشكل صريح من أجــل هذه المقدمة المنطقية، ولكن – كما أشار (جون مايناردكينز) – فإن الاستنتاجــات غالباً مــا تستمر من دون المقدمــات المنطقية التي اعتمدت عليها.(71)

والمفهــوم الخاطئ الآخر والسائد بـين المثقفين هو أن أصحاب المشاريع التجاريــة الفرديــة يجب عليهــم أو ينبغي عليهــم أن يكونــوا (مسؤولين اجتماعياً)، وأن يأخذوا بعين الاعتبار النتائج الأوسع المترتبة على القرارات التجاريــة لصاحب المشــروع، وتعود هذه الفكــرة إلى (ودرو ويلسون)، وهو مفكر آخر نعرفه جيداً بالنظر إلى أعماله الأكاديمية قبل دخوله معترك الحياة السياسية:

«نحن لا نخاف أولئــك الذين يمارسون أعمالاً شرعية شريطة أن يربطوا دومــاً تلــك الممارسات بمصلحــة المجتمع ككل، ولا يمكــن لأي شخص ممارسة عمل شرعي إذا ما كان يمارسه لصالح طبقة واحدة».(72)

بعبــارة أخرى لا يعتبر كافياً إذا ما قام صانــع للمواد الصحية بصنع صنابير صحيــة عالية الجودة وأنابيب وأحواض استحمام ثــم يبيعها بأسعار معقولة،

مـا لم يقم الصانع بتقمص دور الملك – الفيلسوف ويحاول التفكير في كيفية تأثير مشروعه/ تجارته في (مصالح المجتمع)، غير أن هذا الفكرة الغامضة قابلة للاستيعاب، وهو مطلب ضخم يبدو تحقيقه بعيد المنال إلا لقلة من الناس، إن وجـدوا، من مجال التجـارة، والحقل الأكاديمي، وعـالم السياسة، وغيرها من المهـن والمجالات الأخـرى. ويرثي (جون ديوي) لكـون العمال مثلهم مثل أربـاب عملهم؛ ليس لديهـم «وجهة نظر اجتماعية حـول نتائج ومغزى ما يقومون به». (73) وقد يختار المثقفون تصور ما هي أوسع النتائج الاجتماعية لتصرفاتهـم الخاصة، سواء داخل أو خارج مجالاتهـم واختصاصاتهم المهنية، غـير أن التغذية الارتجاعيـة المهمة تكون ضئيلة أو معدومـة عندما يخطئون، مهما بلغت خطورة خطئهم، ومهما استمروا في الخطأ. وكون أرباب العمل والعمـال، على حد سواء، يتجنبون اتخاذ مثل هذه المهمة الكونية يوحي بأن لديهم تقييماً أكثر واقعيةً للحدود والقدرات البشرية.

التجارة.. (قوة) أو (تحكم)

واحـدة من الكثير من علامـات البراعة اللفظية بـين المثقفين هي تنميق أو إعـادة تركيـب الكلمـات لتعني أشيـاء ليست فقط مختلفـة، ولكن في

بعض الأحيــان تكون مضادة أو مخالفة لمعانيهــا الأصلية؛ فكلمة (الحرية) و(السلطة) هي من ضمن أكثر الكلمات المنمقة شيوعاً؛ فالمفهوم الأساسي للحرية الذي يعنــي عدم الخضوع لقيود أناس آخرين، والسلطة التي تعني القــدرة على تقييد خيارات الآخرين، تم قلبهما رأساً على عقب من خلال الاستخــدام المنمق لهاتين اللفظتــين من قبل المثقفين عنــد مناقشة المسائل الاقتصادية؛ وهكذا فإن المشاريع التجارية التي توسع من خيارات الناس، ســواء كميــاً (من خــلال الأسعار المنخفضــة) أو نوعياً (مــن خلال تقديم منتجــات أفضل)، غالباً ما يتم وصفها بأنها (تحكم) في السوق كلما أدى هــذا إلى ارتفاع نسبة المستهلكين الذين يختــارون شراء منتجاتهم الخاصة بدلاً من المنتجات المنافسة لشركات أخرى.

وبعبــارة أخرى عندما يقــرر المستهلكون أن هذه الأنــواع الخاصة من المنتجــات أرخص أو أفضل من الأنواع الأخــرى المنافسة من المنتجات، فــإن أطرافاً ثالثة ستأخذ على عاتقها تصــور أن أولئك الذين ينتجون هذه الأنــواع الخاصــة قد مارسوا (السلطــة) أو (التحكــم)، وإذا ما قرر ثلاثة أرباع المستهلكين، في وقت معين، تفضيل شراء منتجات (أكمي) على أي علامــات تجارية أخرى، عندها سيقــال إن شركة (أكمي) تتحكم في ثلاثة

أربـاع السوق، على الرغم من أن المستهلكين يتحكمون في 100 في المئة من السوق؛ حيث يمكنهم الانتقال أو التحول إلى علامة تجارية أخرى من الأدوات المنزليـة مستقبلاً إذا ما عرض شخص آخر أو شركة أخرى منتجاً جديـداً أفضل، أو حتى التوقف عن شراء الأدوات المنزلية إذا ما تبين أنها لم تعد موضة.

إن عـدداً من الشركات التي قيل إنهـا تتحكم في معظم السوق لم تخسر ذلـك السوق فحسب بل أفلست خلال سنوات من فرضية سيطرتها على السـوق؛ فعلى سبيل المثال باعت (سميث كورونا) نصف الآلات الطابعة وأجهـزة معالجة النصوص في الولايـات المتحدة سنة 1989م، ولكن بعد ست سنوات فقط سارت نحو الإفلاس؛ حيث حلت الحواسيب الشخصية محل الطابعات وأجهزة معالجة النصوص. ومع ذلك فإن التوضيب اللفظي للإحصـاءات بأثر رجعي (كتحكم في السـوق) ex–ante أصبح شائعاً ليس فقط في كتابات المثقفين بل حتى في قضايا مكافحة الاحتكار المنظورة أمـام المحاكم، وحتى في ذروتها لم تستطـع (سميث كورونا) التحكم في شـيء؛ فكل مستهلك كان حراً في اختيار أي نـوع آخر من الطابعات أو أجهزة معالجة النصوص أو الامتناع عن شراء أي منها؛ فالتوضيب اللفظي

لخيــارات المستهلك على كونها (تحكمــاً) تجارياً في التجــارة بات واسع الانتشار إلى حد أن بعض الناس بدؤوا يشعرون بالحاجة إلى القيام بأي شيء أساســي كالتفكير في الكلمات التي يستخدمونها، والتي تحول إحصاءات ما قبــل الوقائع إلى شرط قبلي. وعندما نقــول إن الشركات لديها (سلطة/ قــوة)؛ لأنها (تتحكم) في السوق؛ فإن هذه البراعــة اللفظية تفتح الطريق إلى القول إن الحكومة في حاجة إلى ممارسة (قوة معاكسة) – بحسب تعبير (جون كينيث غالبرايث) من أجل حماية الشعب.

وعلــى الرغم مــن التشابه أو التطابق اللفظي فــإن سلطة الحكومة سلطة فعليــة؛ إذ إن الأفــراد ليست لديهم حريــة اختيار طاعــة قوانين الحكومة ونظمهــا من عدمهــا، في حين أن المستهلكين أحــرار في تجاهل المنتجات المسوقة من قبــل حتى أكبر الشركات في العالم؛ فهناك أناس لم تطأ أرجلهم متجــر (وول مــارت) وليس لهذا المتجــر أن يفعل شيئاً حيــال ذلك على الرغم من أنه يدير أكبر شركة بيع بالتجزئة في العالم.

يقــول (جون كينيث غالبرايث) في أول كتبــه المهمة بعنوان (الرأسمالية الأميركيــة: فكرة القوة المعاكسة/ الموازنة): «القوة في أحد جانبي السوق تخلــق الحاجة إلى مكافأة واحتمال المكافــأة، على حد سواء، على ممارسة

القــوة المعاكسة من الجانــب الآخر».(74) وهكذا بحســب البروفيسور (غالبرايث)، فــإن نهضة المؤسسات الكبرى قــد أعطتها قوة غاشمة على موظفيها؛ الأمر الذي قاد إلى إنشاء نقابات عمال للدفاع عن النفس.(75) وكحقيقــة تاريخية، مــع ذلك، فإن النقابات العماليــة الأميركية لم تبدأ في الصناعــات الكبرى الأميركية، بل في قطاعات مكونة من شركات أصغر، مثل البناء والتشييد، الشحــن والنقل بالشاحنات، ومناجم الفحم؛ فكلها كونت نقابات عمالية قبل عــدة سنوات من ظهور النقابات في صناعات الحديد والسيارات.

ومهمــا كان أصل قــوة النقابات، فإن القــوة الموازنة الحاسمــة بالنسبة لـ(غالبرايــث) هــي قوة/ سلطة الحكومــة، في كل من دعم القــوة الموازنة الخاصة بواسطة تشريعات مثل القانون لوطني لعلاقات العمل لعام 1935م والتشريعــات الأخرى لمساعدة منتجي الفحــم وغيرهم من الذين يفترض أنهم مضطهدون من قبل (القوة) الخاصة بالشركات الكبرى،(76) و(هذه القــوة الموازنة) ممثلة في الحكومة «تقوم بأداء بوظيفة قيمة، وفي الحقيقة لا غنى عنها؛ لتنظيــم الاقتصاد الحديث» (77) بحسب (غالبرايث)، ولكن هذه الصيغة تعتمد بشكل حاسم على إعادة تعريف (السلطة/ القوة) لكي

تشتمل على نقيضها؛ وهو توسيع خيارات المستهلك عن طريق الشركات؛ من أجل زيادة المبيعات. ربما كان (جون كينيث غالبرايث) أبرز شخص، وبالتأكيد هو واحد من أكثر الموهوبين خطابياً، من بين المدافعين عن نظرية التسعير الاختياري. وبحسب البروفيسور (غالبرايث) فإن ناتج صناعة أو مجال ما كثيراً ما يتجه إلى أن يصبح أكثر تركيزاً بمرور الزمن في أيدي فئة قليلة من المنتجين الذين يكتسبون مزايا حاسمة تجعل من الصعب على شركة جديدة دون نفس القدر من الخبرة دخول المجال والمنافسة بشكل فعال ضد الشركات العريقة والرائدة؛ وعليه – بحسب (غالبرايث) أيضاً – فإن «الباعة اكتسبوا سلطة على الأسعار» يتم «إدارتها بخفية من طرف بضع مؤسسات كبرى».(78) في الواقع إن واحداً من أهم الأسباب الشائعة التي تجعل المشترين يقبلون بشكل غير متناسب على بائع معين هو أن هذا البائع يبيع بسعر أقل. وبعد أن قام (غالبرايث) بإعادة تعريف السلطة بصفتها تركيزاً للمبيعات والأرباح المحققة والحجم، أصبح قادراً على وصف (سلطة) البائع كسبب يجعله الآن قادراً على تحديد أسعار مختلفة عن تلك الأسعار الخاصة بسوق منافسة، بل ضمنياً أعلى منها.

وفي هذه الصيغة «فإن حجم المؤسسة التي يرأسها الفرد هو أيضاً

مؤشـر تقريبـي للسلطة التي يمارسها هـذا الفـرد»، (79) ومهما بدا هذا الأمـر معقولاً، فـإن (غالبرايث) لم يذهب بعيـداً في المخاطرة اتجاه التثبت التجريبي. والتلميح الذي ورد في مناقشات (غالبرايث)، وغيره كثيرون، لـ(سلطـة) الشركـة الكبيرة هو أن النمو المتواصل للشـركات الكبيرة يعني تنامي سلطتها وقدرتها لرفع الأسعار. هذا التلميح - كما يتميز عن الحقيقة القابلـة للتوضيح أو الفرضية القابلة للاختبـار - كان موضوعاً رئيساً بين النخبـة المثقفة قبل عهد (غالبرايث) بوقت طويل، وهو ما قدم زخماً وقوة دافعة لقانون (شيمان) لمكافحة الاحتكار لعام 1890م، من بين محاولات أخرى للاحتواء والحد من (سلطة) الشركات الكبرى.

وفي الواقـع، فإن الحقبة التـي سبقت قانون (شيمـان) مباشرة، لم تتميز بارتفـاع أسعـار مفروض من قبل الشركات الاحتكاريـة، على الرغم من أنـه كان عهد تنامي أحجـام الشركات في الكثير مـن المجالات، وغالباً مـن خلال اتحاد الشركات الصغرى لتكوين شركات عملاقة. ولم تؤد تلك الحقبـة الزمنية إلى ارتفـاع في الأسعار، أبداً، بل علـى العكس من ذلك؛ فقد تميزت بهبوط في الأسعار التي تفرضها تلك الشركات العملاقة، التي مكنهـا حجمها من خلق اقتصاديات ذات وفرة؛ وهو ما يعني أيضاً تكلفة

إنتاج أقل مكنتها من تحقيق أرباح حتى من الأسعار المنخفضة؛ وبالتالي تمكنت من توسيع مبيعاتها. وبالنسبة إلى النفط الخام الذي كان يباع بسعر تراوح بين 12 و16 دولاراً للبرميل الواحد عام 1860م، بيع بأقل من دولار للبرميل الواحد في كل عام منذ 1879م حتى 1900م. أما تكاليف الشحن الخاصة بطرق السكة الحديدية فقد هبطت عام 1887م إلى 54 في المئة مما كانت عليه عام 1873م، وانخفض سعر خطوط الفولاذ من 68 دولاراً عام 1880م إلى 32 دولاراً عام 1890م، كما انخفضت أسعار السكر والنحاس والزنك خلال تلك الفترة.(80)

(هنري فورد) كان رائداً في أساليب الإنتاج الكبرى وكان لديه بعض من العمال الأعلى أجراً في عصره، وذلك قبل تكوين النقابات في القطاع بعقود عديدة، وكذلك السيارات الأقل سعراً، وخصوصاً السيارة الأسطورية (موديل تي) التي أنهت فكرة أن السيارة ترف مقصور على الأثرياء فقط، ولكن لم تجد أي من هذه الحقائق الواضحة موطأ قدم في رؤية نخبة المثقفة في العهد التقدمي، والتي اشتملت في هذه الحالة الرئيس (ثيودور روزفلت)؛ فقد أطلقت إدارته دعاوى ملاحقات قضائية لمكافحة الاحتكار ضد بعض أكبر الشركات المخفضة للأسعار، بما فيها

شركة (ستاندرد أويل) وشركة (خطوط سكك حديد الشمال الكبرى).

سعى (ثيودور روزفلت) – حسب تعبيره – إلى السلطة من «أجل مراقبة وتنظيم الاتحادات الكبرى كافة».(81) وقد أقر بأنه «من بين جميع أشكال الطغيان فإن أبغضها وأكثر ابتذالاً، هو الثروة المجردة، وطغيان البلوتوقراطية» (أي حكم الأثرياء).(82)

لا شك أن ذلك كان صحيحاً، كما قال (ثيودور روزفلت)، من أن شركة (ستاندرد أويل) قد كدست (ثروات هائلة) لمالكيها (على حساب منافسيها التجاريين)(83) ولكن ما هو مدعاة للتساؤل هو عن إذا ما كان المستهلكون الذين دفعوا أسعاراً أقل مقابل النفط قد شعروا بأنهم كانوا ضحايا للظلم والاستبداد. وأحد أبرز كتب التشهير بالفضائح في العهد التقدمي هو كتاب بعنوان (تاريخ شركة ستاندرد أويل) لمؤلفته (إيدا تاربل)، والذي قال من بين أشياء أخرى: «إن روكفيلر لا بد أن يكون قرير العين» (84).بما حققه مالياً بحلول عام 1870م؛ بما يعني ضمناً الجشع في جهوده المتواصلة لزيادة حجم وربحية (ستاندرد أويل).

إلا أن دراسة أخرى أنجزت بعد قرن لاحق، أشارت إلى أنه «قد لا يعرف المرء أبداً من خلال قراءته لتاريخ (ستاندرد أويل) بأن أسعار النفط كانت

فعلياً في انخفاض»(85) فهذه الحقيقة قد تمت غربلتها وإخراجها من هذه القصة. أما السؤال عن إذا ما كان سعي (روكفيلر) الحثيث لزيادة ثروته قد تسبب فعلاً في جعل جمهور المستهلكين في وضع أسوأ مما كان؛ فهذا نادراً ما يتم حتى التصدي له؛ فكيف كان بإمكان المستهلكين أن يكونوا بحال أفضل، لو أن الرجل الذي أنتج كفاءات غير اعتيادية في مجالي إنتاج وتوزيع النفط قد أنهى حياته المهنية مبكراً، تاركاً كلاً من تكلفة إنتاج النفط والأسعار الناجمة عنه أعلى؟ هذا سؤال آخر لم يطرح، ناهيك عن أن يحظى بإجابة.

وإحدى الشكاوى الشائعة ضد شركة (ستاندرد أويل) هي أنها كانت قادرة على أن تجعل خطوط السكة الحديدية تمنحها تخفيضاً على رسوم نقل نفطها أكثر مما يجري مع شركات منافسة لنقل النفط. عدم المساواة هذه كانت بطبعة الحال شيئاً بغيضاً لدى أولئك الذين يفكرون بلغة أشخاص مجردين في عالم مجرد، متجاهلين ما كان موجوداً تحديداً حول (ستاندرد أويل)، وكان مختلفاً، والذي كان السبب الأساسي الذي جعل (جون دي. روكفيلر) يجمع ثروة في صناعة أودت بكثير غيره إلى الإفلاس؛ فقد كانت عربات الصهريج التابعة لشركة (ستاندرد أويل) أسهل في النقل من النفط

المعبأ في براميل من طرف الشركات الأخرى،(86) ومع ذلك فإن (ثيودور روزفلت) الذي عرف القليل أو لم يعرف شيئاً عن الاقتصاديات، وفقد جزءاً كبيراً من ثورته التي ورثها في مشروع تجاري يتيم، قال إن أسعار الشحن المخفضة كانت تمييزية، وينبغي أن يتم حظرها «بأي شكل وبأية طريقة». (87) كما أن السيناتور (جون شيمان) الذي صاغ قانون (شيمان) لمكافحة الاحتكار، قدم أيضاً تشريعاً لحظر أسعار الشحن التمييزية، والظاهر بإيعاز من مصفاة نفط كانت تشحن نفطها في براميل.(88)

الشركات التي تفرض أسعاراً أقل غالباً ما تؤدي إلى خسائر الشركات المنافسة التي تفرض أسعاراً أعلى، ولكن مهما كان هذا الأمر واضحاً، كما يبدو، فإنه لم يوقف احتجاجات النخبة المثقفة على مر السنين، وسن التشريعات من طرف السياسيين وقرارات المحكمة المعاكسة من طرف القضاة، والتي لم تستهدف (ستاندرد أويل) فحسب في بدايات القرن العشرين، بل استهدفت أيضاً شركات أخرى في وقت لاحق، خصوصاً التي خفضت الأسعار في صناعات أخرى، وتراوحت من سلسلة (آ. أند بي. غروشري) في الماضي إلى (مايكروسوفت) اليوم.

وباختصار، فإن التحول اللفظي للأسعار المنخفضة والمبيعات الأضخم إلى

ممارسة (للسلطة) من طرف شركة يجب مواجهتها بسلطة حكومية فيه أكثر من مجرد مضامين فكرية محضة؛ فقد أدى إلى عدة قوانين وسياسات وقرارات للمحاكم التي تعاقب على الأسعار المنخفضة باسم حماية المستهلكين.

ونتيجةً لانتشار العولمة، حتى لو كانت شركة محددة هي المصنع الوحيد لمنتج بعينه في بلد ما، فإن ذلك الاحتكار لا يهم إذا كان مصنعون أجانب للمنتج ذاته ينافسون في توريد ذلك المنتج إلى المستهلكين؛ فلقد كان (إيستمان كوداك) على مدى وقت طويل هو المصنع الأميركي الرئيس الوحيد للأفلام، ولكن متاجر كاميرات التصوير عبر الولايات المتحدة كانت أيضاً تبيع الأفلام المصنعة في اليابان (شركة فوجي)، وأحياناً في إنكلترا (إلفورد)، وفي بلدان أخرى، وذلك بمعزل تماماً عن التنافس مع الكاميرات الرقمية التي كانت تنتج بشكل مبدئي فيما وراء البحار. وباختصار فإن قدرة (كوداك) على زيادة أسعار الأفلام دون التعرض لخسارة في المبيعات باتت محاصرة بوجود بدائل، وحقيقة أن (إيستمان كوداك) مؤسسة كبيرة فهذا لا يغير من الأمر شيئاً، إلا في رؤى وخطاب النخبة المثقفة.

إن تحميل الكلمات ما لا تحتمل لوصف الشركات بأنها تمارس (السلطة) كلما زاد إقبال المستهلكين ببساطة على شراء منتجاتها، كان

يستخدم لتبرير حرمان الناس الذين يديرون الشركات من الحقوق التي يمارسها أناس آخرون. وكما سنرى في الفصل السادس، فإن هذا الموقف يمكن أن يمتد حتى إلى وضع عبء إثبات ذلك على الشركات لدحض الاتهامات في بعض قضايا معينة تتعلق بمكافحة الاحتكار وقضايا تتعلق بالحقوق المدنية. وهنالك عقلية مشابهة إلى حد ما قد تم التعبير عنها في سؤال طرح في مجلة (ذي إيكونوميست) يقول: «لماذا يجب أن يسمح للشركات بتفادي الضرائب وتسريح العمال من خلال نقل عملياتها إلى ما وراء البحار؟» (89) في الدول المتحررة لا يعامل حق أي شخص آخر في الانتقال لأجل مصالحه الخاصة كأمر يتطلب أي مبررات خاصة، وفي الحقيقة فإن العمال الذين ينتقلون إلى بلدان أخرى في خرق لقوانين الهجرة غالباً ما يتم الدفاع عنهم من قبل نفس أولئك الذين يعتبرون انتقال الشركات بشكل قانوني خطأً.

فترات الركود والكساد

لا شيء أسس لفكرة أن تدخل الحكومة في الاقتصاد مسألة جوهرية مثل الكساد الكبير خلال الثلاثينيات (1930). تخبرنا الحقائق العارية

قصة تلك المأساة التاريخية عندما هبط الإنتاج الوطني إلى الثلث ما بين عامي 1929م و1933م، وفشلت آلاف البنوك، وزادت البطالة لتبلغ 25 في المئة، وخسرت المؤسسات كل الأموال لمدة سنتين متتاليتين، وقبل ذلك الوقت لم يحاول أي رئيس أن يجعل الحكومة الاتحادية تتدخل لإنهاء كساد اقتصادي.

رأى الكثيرون في الكساد الكبير فشلاً لرأسمالية السوق الحرة كنظام اقتصادي، وسبباً للبحث عن نوع راديكالي مختلف من الاقتصاد هو بالنسبة إلى البعض الشيوعية، وبالنسبة إلى البعض الآخر الفاشية، وبالنسبة إلى آخرين بعض من سياسات (النيو ديل) التي طبقتها إدارة (فرانكلين روزفلت). ومهما كان البديل المحدد الذي يفضله أفراد معينون، فإن الاعتقاد السائد بشكل واسع في ذلك الوقت، ولاحقاً، هو أن انهيار سوق الأسهم عام 1929م كان بمنزلة فشل السوق الحرة، كما كان سبباً في حالة تفشي البطالة الشاملة التي استمرت سنوات خلال عقد الثلاثينيات. وبالنظر إلى أهم ملمحين أو ظاهرتين برزتا في تلك الحقبة (انهيار سوق الأسهم والتدخل الواسع للحكومة في الاقتصاد) فإنه لم يكن واضحاً بشكل فوري أيهما المسؤول أكثر عن تلك الظروف الاقتصادية

المؤلمـة، ولكن يبدو – بشكل لافت للنظر – أنه لم يبذل سوى جهد ضئيل فقط من قبل معظم النخب المثقفة لمحاولة رصد السبب أو الأسباب. وقد كان الاستنتاج المحتوم المفروغ منه سلفاً بشكل كبير هو أن السوق كانت السبب، وأن تدخل الحكومة كان اليد المنقذة.

وبينمـا تصاعـدت البطالة في أعقـاب انهيار سوق الأسهـم، إلا أنها لم ترتفع إلى حدود 10 في المئة في أي شهر خلال الاثني عشر شهراً اللاحقة للانهيـار الذي وقـع في أكتوبر 1929م، ولكن لم ينـزل معدل البطالة في أعقاب تدخلات الحكومة اللاحقة في الاقتصاد أبداً عن نسبة 20 في المئة في أي شهر، وعلى مدى 35 شهراً متوالية.(90)

وباختصـار، فإنه على الرغم مـن أنه تم تصوير انهيار سوق الأسهم على أنـه (المشكلة)، وأن تدخل الحكومة كان (الحـل)، فإن الواقع يشير إلى أن معـدل البطالة الذي أعقب المشكلـة الاقتصادية كان أقل من نصف معدل البطالة التي أعقبت الحل السياسي.

ومن بين الأشياء الضئيلة التي يتفق عليها الناس عبر الطيف الأيديولوجي اليوم هـي أن نظام الاحتياط الفدرالي قد أسـاء إلى عمله أثناء فترة الكساد الكبـير. وبالنظر إلى الوراء إلى تلك الفترة، سمى (ميلتون فريدمان) الناس

الذيـن كانوا يديرون الاحتياطي الفدرالي بأنهم «غير أكفاء»، وقال (جون كينيـث غالبرايـث) إن موظفي (الاحتياطي الفـدرالي) راهنوا على «عدم كفـاءة مذهلة».(91) وعلى سبيـل المثال فإنه في الوقـت الذي تراجعت فيـه الوفـرة الماليـة للبلاد بمعـدل الثلث في أعقـاب الإخفاقـات الواسعة للبنوك، عمد الاحتياطي الفدرالي إلى رفع معدل الفائدة؛ مما خلق ضغوطاً انكماشية إضافية.

وفي سبيل محاولة إنقاذ وظائف الأميركيين من خلال الحد من الواردات التي كانت تنافس البضائع المنتجة في الداخل (أميركيا)، أقر الكونغرس عام 1930م قانون (تعريفات سموت – هاولي) التي كانت الأعلى على مدى أكثر من قرن، على الرغم من مناشدة عمومية وقعت من قبل أكثر من ألف خبـير اقتصادي، إضافة إلى تحذير منهـم بشأن العواقب. أما الأمم الأخرى فقد ردت بالمقابل، كما حذر خبراء الاقتصاد من عواقب الخفض الجذري بشكل كبير ومفاجئ للصادرات الأميركية والأعمال التي تعتمد على تلك الصـادرات؛ وبالتالي فإن معدل البطالة ارتفع بـدلاً من أن ينخفض. وفي أعقـاب صدور قانون (التعريفـات) المشار إليه، ارتفعـت البطالة بشكل دراماتيكـي أكـثر مما كانت عليـه في أعقاب انهيار سـوق الأسهـم، وكان

معدل البطالة قد ثبت عند نسبة 6.3 في المئة في يونيو 1930م؛ أي بعد ثمانية أشهر من انهيار سوق الأسهم، وذلك قبل أن يتم إقرار (تعريفات سموت – هاولي). وبعد مرور سنة كان معدل البطالة 15 في المئة وبعد ذلك بسنة بلغ 25.8 في المائة.(92)

ليس من الضروري أن تعزى كل هذه البطالة إلى (التعريفات)، ولكن المغزى هو أن تلك (التعريفات) كان يفترض أن تقلل من حجم البطالة. لقد كان معدل البطالة يتجه بشكل عام إلى الأسفل طوال عدة أشهر عندما تم تمرير مشروع قانون (سموت –هاولي)، وقد انعكس ذلك الاتجاه بعد خمسة أشهر فقط من دخول قانون التعريفات الجديد حيز النفاذ. وحالما ارتفع معدل البطالة إلى أرقام مزدوجة في نوفمبر 1930م، لم ير المتابعون معدل بطالة منخفضاً بنسبة 6.3 في المئة مرة أخرى طوال بقية العقد. (93) وكان قانون (تعريفات سموت – هاولي) في عهد (هيربرت هوفر)، ببساطة، واحداً من أول التدخلات الحكومية الشاملة في الثلاثينيات،.بما في ذلك تدخلات أخرى أكثر في عهد (فرانكلين دي. روزفلت). وهناك القليل من الأدلة التجريبية التي تشير إلى أن هذه التدخلات ساعدت الاقتصاد، بينما هنالك الكثير من الأدلة التي تشير إلى أنها زادت الطين

بلـة. كما مرر (الكونغرس) قوانين رفعت إلى أكثر مـن الضعفين النسب الضريبيـة المفروضة على فئات الدخـول العالية في عهد (هوفر)، ورفعتها أكـثر وأكثر في عهـد (روزفلت)، وقد حث الرئيـس (هوفر) كبار رجال الأعمـال علـى عدم تخفيض معـدلات أجور العمال أثناء فـترة الكساد، على الرغم من أن التقلص الكبير للوفرة النقدية قد جعل معدلات الأجور السابقة غير قابلة للسداد مـع الاحتفاظ بالعمالة كاملة. وقد سعى كل من الرئيس (هوفـر) وخليفته الرئيس (فرانكلـين دي. روزفلت) إلى الحفاظ على الأسعار من السقوط، سواء كانت أسعار العمالة أو الإنتاج الزراعي، علـى افتراضـ أن هذا سيحفظ القـوة الشرائية من السقـوط، إلا أن القوة الشرائيـة لا تعتمد فقط على الأسعار المفروضة، ولكن على كم المعاملات التـي ستتم فعلياً على أساس تلك الأسعار. ومع انخفاض الوفرة النقدية لا يمكـن لكمية التوظيف السابقة للعمالة ولا لمبيعـات المنتجات الزراعية أو الصناعية السابقة أن تستمر بالأسعار القديمة.

لا يبدو أن (هوفر) أو (فرانكلين روزفلت) قد فهما ذلك، ولا حتى ذهبا بتفكيرهمـا إلى هذا الحد، ومع ذلك فقد أشـار الاقتصادي (والتر ليبمان) بوضـوح في عام 1934م، عندما قال: «في فترة الكساد لا يستطيع الناس

أن يبيعــوا بضائعهم أو خدماتهم بأسعــار ما قبل الكساد، وإذا أصروا على أسعار ما قبل الكساد للبضائـع، فإنهم لا يبيعونها، وإذا أصروا على أجور ما قبل الكساد؛ فإنهم سيصبحون عاطلين عن العمل».(94)

باختصــار، فــإن الكثير مــن الأشياء التي قــام بها الاحتياطــي الفدرالي والكونغرس والرئيســان كانــت ذات نتائــج عكسيــة، ونظــراً إلى هذه الإخفاقــات المضاعفــة لسياسة الحكومة؛ فإنه مــن الواضح، دون جدال، أن سياســة اقتصاد السوق هي التي فشلت. وليس هنالك بالطبع من سبيل لإعادة تشغيل انهيار سوق الأسهم سنة 1929م وجعل الحكومة الفدرالية تسمــح للسوق بــأن تضبط وتيرتها مجدداً من تلقــاء نفسها، حتى نرى إلى أي مــآل ستؤدي هــذه التجربة، وأقرب شيء إلى هــذه التجربة هو انهيار ســوق الأسهم عام 1987م، الذي كان يشبــه انهيار 1929م في الحجم، وليــس في المدة. لم تفعــل إدارة (ريغن) شيئاً على الرغــم من الفضيحة في الإعلام حول إخفاق الحكومة في التصرف. وتساءلت صحيفة (نيويورك تايمــز) قائلة: «كم سنستغرق من الوقت حتــى يستيقظ البيت الأبيض؟»، معلنــةً أن «الرئيس يتخلى عن القيادة ويتصرف بشكل يؤدي إلى الكارثة» (95) أما ماري ماكغروري الكاتبة في صحيفة (واشنطن بوست)، فقالت

عــن (ريغن): «يبدو غير مكترث بشــكل غريب لآلام البلاد» و«الفوضى الراهنــة» التي تمر بها.(96) وقالت صحيفـة (فاينانشال تايمز) اللندنية إن الرئيس (ريغن) «يبدو أنه يفتقر إلى القدرة على التعامل مع الشدائد» و«لا يبـدو أن هنـاك شخصا يتولى ذلـك».(97) كما انتقد مسـؤول سابق في إدارة الرئيســ (كارتر) «صمت وتقاعس» الرئيســ (ريغن) عقب انهيار سوق الأسهم عام 1987م، وقارنه بشكل سلبي بالرئيس (فرانكلين دي. روزفلـت) الذي «تمكــن لأسلوبـه وشخصيته وأوامره الجريئـة أن تكون عاملاً منشطاً» في الأزمة الحالية.(98)

المفارقـة في هــذا أن (فرانكلـين روزفلت) كان على رأسـ فترة اقتصاد تميزت بسبع سنوات متتالية من البطالة بنسبة من أرقام مزدوجة (أي تفوق 10 في المئة)، في حين كانت سياسة (ريغن) ترك السوق يتعافى من تلقاء نفســه؛ حتــى لا يتسبب في كســاد كبير آخر، وهو مــا أدى في المقابل إلى واحــدة من أطول فترات النمــو الاقتصادي المستــديم، وإلى انخفاض في البطالة والتضخم استمر عشرين سنة.(99)

ومثــل العديد من الحقائــق الأخرى التــي تتباين مع الرؤيــة السائدة، لم تحــظ هذه الحقيقة، بشكل ملحــوظ، إلا بقدر ضئيل من الاهتمام في ذلك

الوقت أو منذ ذلك الوقت. وفي حين قد يكون من الممكن مناقشة حكمة أو فعاليــة الاستجابــات الحكومية المختلفة أو عــدم الاستجابة بالنسبة إلى الأزمــات الاقتصادية، فإنه لا يوجد سوى معرفــة قليلة بأي شيء مطروح للمناقشة من قبل المثقفين خارج مهنة الاقتصاد. إن تواريخ الكساد الكبير من قبل المؤرخين الرواد مثل (آرثر أم. شليسينغر الأصغر)، و(هنري ستيل كوماجــر) صورت كلها (فرانكلــين روزفلت) كبطل هــرع إلى الإنقاذ، علــى الرغم من أن (شليسينغــر) نفسه اعترف بأنــه «كان غير مهتم كثيراً بالاقتصــاد»، (100) وعلى الرغم من رغبته في تقــديم تقييمات تاريخية حــول كيف أثرت سياســات (فرانكلين روزفلــت) في الاقتصاد، غير أن البروفيسور (شليسينغر) كان من دون جدال غير عادي من بين المثقفين في الوصــول إلى استنتاجات حاسمة حول المسائــل الاقتصادية دون الشعور بالحاجة إلى فهم علم الاقتصاد.

الفصل الرابع

المثقفون والرؤى الاجتماعية

«توجـد في قلـب كل قانون أخلاقي صـورة للطبيعـة البشرية وخريطة للكون، وصيغة للتاريخ، وتطبق قواعد ذلك القانون على الطبيعة الإنسانية - كمـا تم تصورها -، وعلى الكـون - كما تم تخيله -، وعلى التاريخ - كما يفهم -».

(والتر ليبمان) (1)

ببساطـة لا توجد لـدى المثقفين سلسلة مـن الآراء المعزولة بشأن طائفة مـن المواضيـع، ووراء تلك الآراء عادةً ما يوجد تصـور أشمل ومتماسك للعالم؛ أي بعبـارة أخرى رؤية اجتماعية. والمثقفون مثلهم مثل سائر البشر الآخرين يمتلكـون رؤية بعض الإحساس الحدسـي لكيفية سير العالم، وما الذي يسبب ماذا. والرؤية التي يميل معظم المثقفين المعاصرين إلى الالتفاف حولها لها سمات تميزها عن الرؤى الأخرى السائدة بين الفئات الأخرى من المجتمـع المعاصر، أو بين النخب أو الجماهير في أوقات سابقة. وبينما تختلف الرؤى هناك رؤية من نوع ما تكمن وراء محاولات تفسير الظواهر الطبيعيـة أو الاجتماعيـة، سـواء مـن قبل المثقفـين/ المفكريـن أو من قبل

الآخريــن، وبعض الــرؤى تجدها أكثر هيمنة وإثارة مــن غيرها، إضافة إلي اختلافهــا من حيث الفرضيات الخاصة التي تستند إليها، ولكن كل أنواع التفكــير، سواء كان رسمياً أو شكلياً، فإنه يجب أن يبدأ في مكان ما بدفع قوي وشك أو نوع من الحدس، وباختصار برؤية ذات ارتباطات سببية. إن الاستنبــاط المنظــم لمضامين تلــك الرؤية من شأنه أن ينتــج نظرية يمكن بلورتها بشــكل أدق في شكل فرضيات يمكن اختبارها بالأدلة التجريبية. لكــن «الفكرة المدركة مسبقــاً – بصورة غير علميــة افتراضاً – يجب أن تكون باستمــرار موجودة هناك،» على حد تعبير المــؤرخ البريطاني (بول جونســون). (2) وقد عرف خبير الاقتصاد (جــي. أيه. تشومبيتر) الرؤية «كفعل إدراكي سابق للتحليل».(3)

فمــا إذاً الرؤيــة السائدة عنــد النخبة المثقفــة/ أهل الفكــر، بما في ذلك النــواة الصلبة المكونة للمثقفين/ المفكرين وأشباههــم المحيطين بهم والذين يسيرون على نهجهم؟ وما الرؤية البديلة التي تعارض رؤيتهم؟

صراع الرؤى

في قلــب الرؤيــة الاجتماعية السائــدة بين صفوف المثقفــين المعاصرين

نجد اعتقـاداً مفاده أن هنالك (مشاكل) خلقتهـا المؤسسات القائمة، وأن (الحلـول) لهـذه المشاكل يمكـن أن تستنبط من قبل المثقفـين. وتعتبر هذه الرؤيـة في الوقت ذاتـه رؤية المجتمع والمثقفين داخلـه. وباختصار ما دام المثقفـون يعتبرون أنفسهم ليسوا فقط كنخبة - بالمعنى السلبي الذي يمكن فيه لكبار ملاك الأراضي والعقارات وأصحاب الدخول المتأتية من إيجار الأمـلاك أو أصحاب الكثير من الوظائف العاطلـة أن يعتبروا أنفسهم فيه نخبـة، ولكن كنخبة مكرسة أو (صفوة مختـارة) - بل كأشخاص يتولون مهمة قيادة الآخرين بشكل أو بآخر إلى حياة أفضل.

عـبر (جون ستـوارت ميل) الذي لخص المثقفين بعـدة طرق، عن وجهة نظره بوضوح عندما قال: «التعليم البائس الحالي» و«الترتيبات الاجتماعية البائسـة» كانا «العائق الحقيقي الوحيد» في تحقيـق السعادة العامة بين بني البشـر. (4) وعـلاوة على ذلـك رأى (ميل) أن النخبـة المثقفة «المفكرون الأكـثر ثقافةً وتعلماً في البلاد»، والعقول المفكرة «الأفضل والأكثر حكمةً وعقلاً» رواد إلى عالم أفضل من حيث دورهم «كطلائع في مقدمة المجتمع من حيث الفكر والشعور».(5) هذا هو دور النخبة المثقفة أهل الفكر كما يراه المثقفـون هم أنفسهم، سواء قبل أو بعد عصر (ميل)؛ كونهم قادة فكر

تمكن أفكارهم المعمقة الناس من تحرير القيود التي لا حاجة للمجتمع إليها.

يلخص إعلان (جان جاك روسو) الشهير «ولد الإنسان حراً وهو مقيد بالسلاسل في كل مكان» (6) لب رؤية الصفوة المختارة بأن الاختراعات الاجتماعية هي مصدر تعاسة الإنسان، ويوضح حقيقة أن العالم الذي نراه من حولنا يختلف بصورة كبيرة عن العالم الذي نحب أن نراه. في هذه الرؤية يبدو الاضطهاد والفقر والظلم والحرب جميعا نتائج للمؤسسات القائمة ومشاكل يتطلب حلها تغيير تلك المؤسسات التي تتطلب تباعاً تغيير الأفكار الكامنة وراء تلك المؤسسات. وباختصار فإن أمراض المجتمع تبدو أساساً كمشكلة فكرية وأخلاقية، يتوقع من المثقفين/ المفكرين أن يكونوا مجهزين بصفة خاصة لتقديم أجوبة عنها؛ استناداً إلى معرفتهم الكبيرة ونفاذ بصيرتهم، علاوة على كونهم لا يملكون مصالح اقتصادية تجعلهم ينحازون إلى النظام ويكبتون صوت الضمير. لقد كانت الاختلافات الكبيرة غير المستحقة في الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية لكثير من الناس الذين ولدوا في ظروف اجتماعية مختلفة وظلت فترة طويلة الموضوع المركزي للمثقفين/ المفكرين أصحاب الرؤية المكرسة. إن التناقض بين الفقر المدقع للبعض والترف المبالغ فيه حد التبذير والإسراف

لدى البعض الآخر، والـذي تفاقم بتناقض من حيث الوضع الاجتماعي، هـو من بين المشكلات التي سيطرت طويلاً علـى أجندة الصفوة المختارة صاحبة الرؤية المكرسة، كما أن هنالك أسباباً أكثر عموميةً وبؤساً بين البشر عـبر الطيف الاجتماعي كالمشاكل النفسية الناجمة عن الوصم الأخلاقي، عـلاوة على أهوال الحروب – على سبيل المثال – التي هي من بين الأمور التي يراد إيجاد حلول فكرية لها.

رؤيـة المجتمع هذه التي تتضمن الكثير مـن (المشاكل) التي يراد (حلها) من خلال تطبيق أفكار النخبة المثقفة صاحبة الرؤية المكرسة أخلاقياً ليست علـى الإطلاق الرؤية الوحيدة، وإن كانت هي الرؤية السائدة إلى حد كبير بـين مثقفي اليـوم. لقد تعايشت الرؤى المتعارضـة على مدى قرون طويلة (رؤية تبدو فيها العيوب المتأصلة في البشر المشكل الأساسي والاختراعات الاجتماعيـة مجرد وسائل غير مناسبة لمحاولـة التغلب على تلك المشكلة)، كما أن هذه النقائص ذاتها هي نتاج لأوجه القصور المتأصلة في البشر. ولقد قارن باحث ممتاز بين رؤى الصفوة المختارة الحديثة و(الصورة الأكثر قتامة) التـي رسمها المؤرخ اليوناني (ثوسيديدس)، بأن «الجنس البشري هرب من الفوضى والهمجية بالإبقاء بصعوبة على طبقة رقيقة من الحضارة»؛ استناداً

إلى (الاعتدال والحكمة) الناجمة عن التجربة.(7) هذه رؤية مأساوية لحالة الإنسان، وهي تختلف كثيراً عن رؤية الصفوة المختارة.

ليست هنالك (حلول) متوقعة من طرف أولئك الذين يرون الكثير من الإحباطات والأمراض ومظاهر الشذوذ في الحياة؛ أي مأساوية الوضع الإنساني، كنتيجة للقيود المتأصلة في البشر، سواء بشكل فردي أو جماعي، وفي العالم الطبيعي الذي يعيشون فيه. وعلى عكس رؤية الصفوة المختارة اليوم، حيث يناقش المجتمع الحالي بشكل كبير، من حيث نقائصه والتحسينات التي يجب على الصفوة المختارة توفيرها، فإن الرؤية المأساوية ترى الحضارة ذاتها كشيء يتطلب جهوداً عظيمة ومستمرة لمجرد الإبقاء عليها؛ حيث ستستند هذه الجهود إلى التجربة الفعلية وليس على النظريات الجديدة (المثيرة).

في الرؤية المأساوية تتربص الهمجية من الجانبين، والحضارة ليست سوى (قشرة رقيقة على بركان)، ولا توفر هذه الرؤية سوى بضعة حلول والكثير من المقايضات المؤلمة للنظر فيها. وتعليقاً على إشارات (فيلكس فرانكفورتر) إلى نجاح الإصلاحات المختلفة، أراد (أوليفر ويندل هولمز) أن يعرف التكاليف (المقايضات) التي تمت مقابل ذلك، وتساءل عن إذا

مـا كنت أرفع المجتمع من جهة ما: «كيف لي أن أعرف أنني لا أسحبه إلى الأسفـل من جهة أخرى؟» (8) وتعتبر هذه الرؤيـة المقيدة رؤية مأساوية، ليس بمعنى الاعتقاد بأن الحياة يجب أن تكـون دائماً محزنة وكئيبة؛ إذ إنه يمكـن تحقيق المزيد من السعادة والإنجازات في عالم مقيد، ولكنها مأساوية مـن حيث الحدود التي لا يمكن تجاوزها بمجرد الشفقة والتعهد أو غيرهما من الفضائل التي تنادي بها الصفـوة المختارة أصحاب الرؤية المكرسة أو يعزونها إلى أنفسهم.

في الرؤيـة المأساوية تسعـى الابتكارات الاجتماعيـة إلى تقييد السلوك الـذي يقـود إلى التعاسة، على الرغم مـن أن تلك القيـود ذاتها تؤدي إلى شـيء من التعاسة. إنهـا رؤية المقايضات/ المبادلات أكـثر من كونها رؤية حلـول، ورؤية حكمة معتصـرة من تجارب الكثيرين، أكـثر مما هي نتيجة ذكاء الأقليـة. ويعود النزاع بين هاتين الرؤيتـين إلى عقود من الزمان؛(9) فأصحـاب الرؤية المأساوية وذوو الرؤية المكرسة لا يختلفون عرضاً حول طائفـة من القضايا المتعلقة بالسياسـات، بل هـم مختلفون بالضرورة؛ لأنهم يتحدثـون عن عوالم مختلفة جـدا موجودة داخل عقولهـم. وعلاوة على ذلك فإنهم يتحدثون عن مخلوقات مختلفة تسكن ذلك العالم على الرغم من

أنهمـا تشتركان في تسمية تلك المخلوقات بالبشر؛ لأن طبيعة أولئك البشر - كما يبدو - تختلف اختلافاً جوهرياً بين الرؤيتين.(10)

في الرؤيـة المقيدة هنالك حدود مشددة بشـكل خاص حول كم يمكن لأي فـرد أن يعـرف وأن يفهم حقاً، والسبب الذي يفسـر لماذا تضع هذه الرؤيـة مثل هذه التأكيـد على العمليـات الطبيعية التي تستنـد معاملاتها الاقتصادية والاجتماعية إلى معرفة وتجربة الملايين في الماضي والحاضر. أما في الرؤية المكرسة فهنالك (قدر) كم أكبر بكثير من المعرفة والذكاء متوافر لـدى بعض الناسـ والفرق بينهم وبين عامة الجماهـير أعظم بكثير مما هو عليه في الرؤية المقيدة. (11)

لا تختلف تلك الرؤى المعارضة فقط في ما يؤمن به أصحاب كل منهما، وفيمـا يعتقدون أنه ممكن، بـل فيما يعتقدون أنه يتطلـب تفسيراً. بالنسبة إلى أولئك الذين يحملون الرؤيـة المكرسة، فإن شروراً مثل الفاقة والجريمة والحـرب والظلم تتطلب شرحاً وتوضيحاً. وبالنسبـة إلى أصحاب الرؤية المأساويـة فإن الازدهـار والقانون والسلام والعدالـة التي حققناها هي ما يتطلـب ليس التوضيح فحسب بل يتطلب جهوداً متواصلة، ومقايضات، وتضحيات فقط للحفاظ على المستويات الحالية لتلك المكتسبات، ناهيك

عن تعزيزها مع مرور الوقت. وبينما ينشد أصحاب الرؤية المكرسة أسباب الحــرب،(12) على سبيل المثال، فإن أصحاب الرؤيــة المأساوية يتداولون مقولات مثل: «لا سلام يستطيع الحفاظ على نفسه بنفسه» (13) وأن هذا الســلام «توازن غير مستقر لا يمكن الحفاظ عليه إلا بالتفوق المعترف به أو القوة المساوية»، (14) وأن «الأمة التي تحتقر بسبب ضعفها، تخسر حتى امتيــاز أن تكون محايدة»، (15) وأن «الأمم عمومــاً مستعدة لشن الحرب كلما رأت احتمالاً لتحقيق مكاسب منها».(16)

الرؤيــة المأساوية هي رؤيــة بقاعدة صفرية عن العــالم والجنس البشري، لا تعتــبر أياً من منافــع الحضارة أمراً بدهياً، ولا تفترضــ أنه يمكننا البدء بما نمتلكــه فعلاً؛ ومن ثم العمل على إضافــة التحسينات من دون أن نقلق في كل خطــوة بشأن إذا ما كانت تلــك التحسينات تعرض للخطر العمليات والمبــادئ ذاتها التي يعتمد عليها المستــوى الحالي لرفاهنا، وهي لا تفرض أن القيــود المبتذلة التي نقلت إلينا عن طريق الاختراعات الاجتماعية، بدءاً من الأسعــار إلى الوصمات، هي نتيجة تلك الاختراعات ذاتها، وقبل كل شــيء فهــي لا تأخذ على عاتقها أن النظريات غــير المجربة تقف على قدم المؤسســات مــع المؤسسات والممارسات التي يبين مجــرد وجودها قدرتها

علـى البقاء في عـالم الحقيقة، مهما كانت تلك الحقيقة لا ترقى إلى ما يمكن أن نتصوره كعالم أفضل. وعلى حد تعبير البروفيسور (ريتشارد أ. أبشتاين) بجامعـة شيكاغو، فإن «دراسة المؤسسـات الإنسانية هي بحث دائم عن النقائص الأكثر احتمالاً وقبولاً».(17)

تختلـف الرؤيتان جوهرياً بعضهما عن بعض، ليس فقط في كيف تريان العـالم، ولكن أيضاً في كيف يرى أولئك الذين يحملون الرؤيتين أنفسهم؛ فإذا كنـت – على سبيل المثال – تؤمن بالأسواق الحـرة والقيود القضائية والقيم التقليدية وغيرها مـن خصائص الرؤية المأساوية؛ فإنك بالتالي مجرد شخصـ يؤمن بالأسـواق الحرة والقيود القضائية والقيـم التقليدية؛ فليس هنالك تمجيد شخصي ينتج من تلك الاعتقادات، ولكن أن تكون مناصراً (للعدالـة الاجتماعيـة) و(المحافظة على البيئة) أو (ضـد الحروب)؛ فهذا يعنـي أكثر مـن مجرد مجموعة مـن الاعتقادات حول وقائـع تجريبية؛ فهذه الرؤية تضعك في مستوى أخلاقي أعلى كشخص مهتم ومتعاطف، ومؤيد للسـلام في العالم، ومدافـع عن المضطهدين، ويريـد المحافظة على جمال الطبيعة وعلـى الكوكب من أن يلوث من قبل الآخريـن الأقل الاهتماماً. وباختصار، فإن رؤية قد تجعلك شخصاً فريداً بينما رؤية أخرى لا. هاتان

الرؤيتان ليستا متماثلتين.

وفي الوقت الذي يمكن فيه للتناقضات القائمة بين الرؤية المأساوية والرؤية المكرسة أن تؤدي إلى جدل كثير حول طائفة واسعة من المسائل، فإن هذا الجدل يمكن أن يؤدي أيضاً إلى عرض وجهات نظر تأخذ الشكل الخارجي لجدل ما دون الخوض في الجوهر الداخلي للحقائق أو التحليل، وبعبارة أخرى هو جدل من دون حجج أو براهين.

جدال يفتقر إلى الحجج والبراهين

على الرغم من أن الكثيرين من المفكرين/ المثقفين مجهزون بطريقة خاصة بالموهبة والتمرس للخوض في محاورات جدالية (حجاجية) منظمة منطقياً باستخدام الأدلة التجريبية لتحليل الأفكار الجدلية، فإن الكثير من وجهات نظرهم السياسية أو الأيديولوجية يتم الترويج لها ببراعة لفظية للتهرب من الحجج المنظمة والأدلة التجريبية، ومن ضمن الأنواع المتعددة للجدل من دون براهين الادعاءات بأن وجهات النظر المعارضة (المناظرة) هي (مبسطة حد التشويه)، وأن الخصوم (المناظرين) دون المستوى، إضافة إلى توكيد (الحقوق)، واتهام الخصوم بالاعتقاد في وجود علاج لكل

الأمراض أو العصور الذهبية.

الحجج (التبسيطية)

ترتبط بفرضية عدم جدارة الخصوم فرضية عدم جدارة بعض الحجج (البراهين)؛ لأنها (مبسطة حد التشويه)، وليست مستمدة من أدلة وحجج مضادة، ولكن تعتبر بديلاً لها،/ وهو تكتيك مناظرة فعال لكن يمكن أن يكون موضع شك منطقي؛ إذ إنه باختصار يمكن المثقفين من احتلال مكان عال دون تقديم أي شيء ملموس في المقابل، ويؤدي ذلك إلى التلميح، وليس إظهار وجود تفسير معقد أكثر تماسكاً منطقياً وأكثر صحةً تجريبيةً بالحجة والبرهان.

لا تشي حقيقة أن حجة/ برهاناً ما هو أكثر تبسيطاً من آخر بشيء حول أي حجة قادرة على التوصل أكثر إلى استنتاجات مثبتة (مؤكدة) بأدلة تجريبية؛ وبالتأكيد فإن تفسير الكثير من الظواهر الطبيعية – كغروب الشمس في الأفق مثلاً بحجة أن الأرض دائرية – هو برهان أبسط من التفسيرات المعقدة للظاهرة ذاتها من قبل أعضاء (جمعية الأرض المسطحة)، كما أن التهرب من الأمور الواضحة يمكن أن يصبح أمراً معقداً للغاية.

قبـل أن يكون التفسير بسيطاً للغايـة، يجب أولاً أن يكون خاطئاً، لكن غالباً ما تكون حقيقة أن بعض التفسيرات تبدو بسيطة للغاية بديلةً لضرورة إبـراز خطئها، وعلى سبيل المثال عندما بـدأ البروفيسور (أورلي أشنفليتر) عـالم الاقتصاد بجامعـة (برنستون) تخمـين أسعار نبيذ معـين استناداً إلى إحصاءات الأحوال الجوية خلال موسم الإنتاج دون أن يكلف نفسه عناء تذوق النبيذ أو استشارة الخبراء الذين تذوقوه، تم رفض طريقته؛ لبساطتها مـن قبل خبراء النبيذ، وأشار إليهـا أحدهم بـ«السخافة البدهية»،(18) إلا أنـه اتضح أن تخمين البروفيسور (أشنفليتر) يستنـد إلى أدلة أكثر من تلك التي يقدمها خبراء النبيذ. (19)

مـن المشروع أن ننعـت طريقة معينـة بـ(التبسيطية) بعـد أن يتضح أنها خاطئـة، وإلا فـإن اعتمادها على قدر قليل مـن المعلومات للحصول على نتائج مؤكدة يضفي عليها قدراً أكبر من الجدوى والفعالية، لكن استعمال صفة (تبسيطي) قد أصبح رائجاً كأسلوب حجج من دون براهين وطريقة لنبذ ورفض الآراء المضادة دون مقارعتها بالأدلة أو التحليل.

عمليـاً، يمكن اعتبـار أي إجابة عـن أي سؤال (تبسيطيـة)، على سبيل المثـال، وذلـك من خلال توسيع السـؤال على أبعـاد لا تشملها الإجابة؛

وبالتـالي الاستهزاء بالإجابة التي أصبحت غـير كافية واعتبارها تبسيطية. وعلى سبيل المثال في الأربعينيـات (1840م) قام طبيب نمساوي بتجميع الإحصاءات التي تبين اختلافاً جوهرياً في معدلات الوفيات بين النساء في عيـادات النساء بـ(فيينا) عندما يتم فحصهن مـن قبل أطباء يقومون بغسل أيديهم قبل المعاينة وآخرين لا يقومون بذلك. وكان يسعى إلى جعل جميع الأطباء يغسلون أيديهـم قبل فحص المرضى إلا أن اقتراحه قوبل بالرفض؛ باعتبـاره تبسيطياً اعتماداً على حجة لا تزال معنـا إلى اليوم، وقد تم تحديه لتفسير: لماذا يؤثر غسل اليدين على معدل الوفيات بين الأمهات؟ وحيث إن هـذا حصل قبل ظهور النظرية الجرثوميـة للأمراض واعتمادها، فإنه لم يتمكـن من ذلك.(20) وباختصار، فإن السؤال قد توسع إلى درجة لم يعد بالإمكان الإجابة عنه (في الحالة الراهنة للمعرفة)؛ مما جعل أي إجابة عليه تبدو تبسيطية، ولكن المشكلة الحقيقية لم تكن تكمن في إذا ما كان الطبيب المنشغل بالإحصـاءات قادراً على تفسير السؤال الأكبر، وإنما إذا ما كانت أدلتـه المتعلقة بالسؤال الأكثر تواضعاً ودنيويةً صحيحة، وأن يكون بالتالي قـادراً على إنقـاذ الأرواح بالاستنـاد إلى حقائق تجريبية فقـط. ولقد كان من الممكن تجنـب مخاطر ارتكاب المغالطات اللاحقـة بسهولة من خلال

التجميع المستمر للمعلومات فيما إذا كان غسل اليدين بكثافة من قبل عدد أكبر من الأطباء يخفض من النسب الراهنة للوفيات بين الأمهات.

اليوم، هؤلاء الذين يرفضون تدخلاً أقوى من طرف الشرطة وعقوبة أشد كطريقة للتعامل مع الجرائم، والذين يفضلون البرامج الاجتماعية وجهود إعادة التأهيل عادة ما يندون بالمنهج التقليدي المتمثل في (القانون والنظام) من خلال توسيع المسألة حتى تطول البحث عن (الأسباب الجذرية) للجريمة، وهو سؤال لا يمكن لأعمال الشرطة والعقوبات الإجابة عنه، وحتى النظريات البديلة كذلك ليست قادرة على توفير إجابة مقنعة لهؤلاء الذين يطالبون بشيء أكثر من الإجابة التي تتفق فقط مع الرؤية السائدة، لكن استبدال سؤال أكثر واقعية وتجريبية نجد له في المقاربة البديلة لضبط الجرائم أفضل سجل بسؤال أكبر وأكثر شمولاً يحقق الأغراض التكتيكية لعرقلة البديل للرؤية السائدة، وذلك بجعل أن البديل يبدو (تبسيطياً).

ومن المفارقات أن أولئك الذين يشددون على تعقيدات مشكلات وأمور العالم الحقيقي هم من يعتبرون الأشخاص الذين لديهم آراء مضادة فيما يتعلق بتلك المشكلات والمسائل غير جديرين فكرياً أو أخلاقياً. وبعبارة أخرى، فإنه على الرغم من التشديد على التعقيدات المتضمنة فإن

تلك المشكلات أو المسائل لا تعتبر معقدة بدرجة كبيرة؛ إذ يمكن لشخص آخر أن يوازن الاحتمالات أو القيم المختلفة بطريقة أخرى، ويكون قادراً بشكل مشروع على الوصول إلى نتيجة مختلفة.

وبالنظر بشكل مختلف إلى موضوع وصف حجج الخصوم بـ(التبسيطية)، يجب القول إنه أياً كان ما يدعون إليه فهو ليس (وصفة علاج سحرية) حيث إنه بالفعل ليس هناك شيء اسمه علاج عام، بحكم التعريف، وإلا لكانت كل المشكلات في العالم قد حلت. ولما احتفلت تشيكوسلوفاكيا بحريتها عند انهيار الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية، حذر كاتب صحفي (توم ويكر) من صحيفة (نيويورك تايمز) من أن تلك الحرية «ليست (وصفة علاج عام)، وأن فشل الشيوعية لا يجعل البديل الغربي مثالياً أو يرضي الملايين الذين يعيشون في ضله».(21) إن فرار الملايين من الأشخاص من الكتلة الشيوعية باتجاه الغرب أكثر من الاتجاه إلى مكان آخر قد يوحي بأن هناك رضاء أكثر، لكن بطبيعة الحال ما من نظام بشري حقق الكمال؛ لذلك فإن حقيقة أن المفكرين قادرون دائماً على تخيل وجود شيء أفضل مما هو قائم في الواقع، أمر لا يفاجئ على الإطلاق، إلا أنه من الواضح أن رؤية (توم ويكر) تختلف عن رؤية (ريشارد أبشتاين) الذي أفضل ما يمكن

أن نأمل منه هو «البحث عن العيوب الأكثر قبولاً».(22)

هناك تأكيد آخر ذو علاقة بالموضوع هنا وهو أنه لم يكن هناك أبداً (عصر ذهبي)، هذه العبارة التي عادة ما تكون إجابة للأشخاص الذين لم يزعموا قط وجودها، ولكن يعتقدون فقط أن بعض الممارسات الماضية قد أعطت نتائج أفضل من بعض الممارسات الحالية، وبدلاً من أن يقدموا أدلة على أن بعض الممارسات الحالية تعطي نتائج أفضل فإنه يتم استبعاد فكرة (العلاج العام والعصر الذهبي). وأحياناً يتم التعبير عن ذلك المفهوم بالقول إننا لا نستطيع أو يجب ألا «نعيد عقارب الساعة إلى الوراء»، ولكن ما لم يكن المرء يتقبل – كعقيدة راسخة – أن كل الأمور اللاحقة لأي نقطة زمنية تعتبر تلقائياً أفضل من الأمور التي سبقت تلك النقطة؛ فإن ذلك تهرب آخر من التفاصيل؛ أي حجة من دون برهان.

عدم جدارة الخصوم

لأن رؤية الصفوة المختارة هي رؤيتهم الخاصة كما هي رؤيتهم للعالم كذلك؛ فإنهم حين يدافعون عنها يكون ذلك ليس مجرد دفاع عن مجموعة فرضيات متعلقة بالأحداث الخارجية وإنما هو بطريقة ما دفاع

عن أرواحهم نفسها، والحماسة والشراسة التي يدافعون بها عن رؤيتهم ليست بالأمر الغريب في ظل هذه الظروف، ولكن بالنسبة إلى الأشخاص ذوي وجهات النظر المضادة الذين يعتقدون، على سبيل المثال، أن أغلب الأمور تنجح أكثر وأفضل إذا ما تركت إلى الأسواق الحرة والعادات والأسر.. إلخ؛ فإن هذه النظريات ليست سوى فرضيات عن أحداث خارجية وليس هناك نفس القدر الكبير من الغرور الذاتي فيما إذا كانت هذه الفرضيات مؤكدة بأدلة تجريبية. ومن الواضح أن الجميع يفضلون أن يثبتوا أنهم على صواب بدل أن يكونوا مخطئين، ولكن الفكرة هنا أنه لا توجد هنا رهانات تعلق بالذات وغرورها مقارنةً بهؤلاء الذين يؤمنون بالرؤية المأساوية.

هذا الاختلاف يمكن أن يساعد في فهم نمط لافت للنظر، وهو يعود على الأقل إلى القرنين السابقين، وهو نزعة أصحاب رؤية الصفوة المختارة إلى اعتبار الذين يخالفونهم الرأي أعداء يفتقرون إلى الأخلاق. وفي حين أن هناك اختلافات فردية، كما هو الحال في أغلب الأمور، فإن هناك كذلك أنماطاً عامة لاحظها الكثيرون، سواء في عصرنا الحالي أو القرون السابقة. على سبيل المثال وردت في رواية معاصرة إشارة إلى أنه «إذا اختلفت مع

أحدهم مـن اليمين فإنه علـى الأرجح سيعتقد أنك قليـل الذكاء، مخطئ، أحمق وغبي. أما إذا اختلفت مع شخص من اليسار فسيعتقد على الأرجح أنك أناني، خائن، غير حساس وربما شرير أيضاً».(23)

يعتقـد مناصرو كلتا النظريتين، بحكم التعريـف، أن أصحاب وجهات النظر المضادة مخطئون، لكن ذلك غير كاف بالنسبة إلى أولئك الذين لديهم رؤية الصفوة المختـارة (الرؤية المكرسة). لدى أصحـاب الرؤية المكرسة تسليم من قديم الزمان بأن خصومهم يفتقرون إلى الشفقة والرحمة، إضافة إلى أنه لم تكن هناك حاجة إلى اختبار ذلك المعتقد تجريبياً. ومنذ القرن الثامن عشـر كان الاختلاف بين مناصري كلتـا النظريتين في هذا الصدد واضحاً في الجدل بين (توماس مالتوس) و(ويليام غودوين)؛ حيث قال (مالتوس) عـن خصومـه ومناظريـه: «لا يمكنني الشـك في مهارات رجـال مثل (غودويـن) و(كوندورسيه)، ولست أرغـب في التشكيك في صدقهم». (24) لكن عندما أشار (غودويـن) إلى (مالتوس) دعاه بالـ(خبيث) الذي يشـكك في (إنسانيـة الإنسـان)، وقال: «أعترف بحيرتـي في تصور من أي طينـة خلق ذلك الرجـل».(25) كان (إدموند بـيرك) شخصية بارزة مـن بين أولئـك ذوي التصـور المأساوي (التراجيـدي)، وعلى الرغم من

جميــع هجماته الشاملة ضد أفكار وأفعال الثورة الفرنسية، إلا أن (بيرك) قــال عن أصحاب التصــورات المضادة: «قد يقومون بأســوأ الأمور دون أن يكونــوا من أسوأ الرجال».(26) ومــن الصعب، إن لم يكن مستحيلاً، إيجــاد تصريحــات مماثلة مــن قبل الصفــوة المختــارة حــول أيديولوجية الخصــوم، ســواء في الثمانينيــات أو في يومنا هذا. ولكــن استمرت تلك الرؤيــة للخصــوم؛ أي اعتبارهم مخطئين أو حتى مخطئــين بدرجة خطيرة، ولكــن دون أن يكونوا بالضرورة أشراراً؛ لتصبح رؤية شائعة بين أصحاب التصور المأســاوي. وعندما أصدر (فريديرك حايــك) سنة 1944م كتابه (الطريــق إلى العبودية The Road to Serfdom) الذي كان أشهر تحد لــه للرؤية الاجتماعية السائدة بين المثقفــين؛ إذ أطلق ثورة فكرية وسياسية مضادة انضم إليها لاحقاً كل من (ملتون فريدمان) و(ويليام. ف. بيكلي) وآخرون من المثقفين و(مارغريت ثاتشر) و(رونالد ريغن) من السياسيين، وصف خصومه بـ«المثاليين المخلصين» و«الكتاب الذين لا ترقى الشبهات إلى مدى إخلاصهم ونزاهتهم».(27)

ولكــن مــن الواضــح أن الصراحــة لم تكــن كافية لمنــع اعتبــار الخصوم مخطئــين فقط، وإنما اعتبارهم مخطئــين بدرجة خطيرة، كما تبين من اعتقاد

(حايك) أنهم يضعون المجتمع (في طريق العبودية). وبالمثل في خضم حملته السياسية عام 1945م، عندما حذر (ونستون تشرشل) من الحكم الاستبدادي إذا ما فاز حزب العمال المعارض، أضاف أن هذا ليس لأنهم يسعون للحد من حرية الناس، ولكن لأنهم «لا يعلمون إلى أين تقودهم نظرياتهم».(28) ويمكن أن نعثر على اعترافات مماثلة عن الصدق وحسن نوايا الجانب الآخر عند (ميلتون فريدمان) ومؤيدين آخرين للرؤية المقيدة أو المأساوية، لكن نادراً جداً ما نجد مثل هذه النظرة عن المعارضين الأيديولوجيين بين أصحاب رؤية الصفوة المختارة؛ حيث يكون الفشل الأخلاقي و/ أو الفكري المفترض لدى المعارضين كان بطريقة أو بأخرى قوام الخطاب منذ القرن الثامن عشر حتى وقتنا الحاضر.(29) وبينما يجرد الخصوم الإيديولوجيون - في كثير من الأحيان - من صفة الصدق والمشاعر الإنسانية، من طرف أصحاب الرؤية المكرسة (رؤية الصفوة المختارة)، وسواء كانت معارضة قوانين الحد الأدنى للأجور أو قوانين مراقبة الإيجار، على سبيل المثال، في الواقع ناتجة من انعدام الرحمة تجاه الفقراء، أو لم تكن كذلك، فإن الأمر بالنسبة إليهم لا علاقة له بالسؤال عن إذا ما كانت الحجج المقدمة لصالح أو ضد هذه السياسات صحيحةً تجريبياً

أو تحليلياً، وحتى في حال ثبت حد اليقين أن خصوم هذه السياسات (التقدمية) أو غيرها هم بخلاء بحق أو مرتشين، فإن ذلك لن يعتد به كإجابة للحجج التي يقدمونها، لكن الادعاء بأن الخصوم عنصريون ومتحيزون جنسياً ويخافون المثليين أو ببساطة لا يستوعبون الأمر، كثيراً ما يقدم جزافاً من قبل المثقفين بدلاً من تقديم تفنيد محدد لحجج محددة.

«ما يميز الليبراليين عن غيرهم» – وفقاً للكاتب الأكثر مبيعاً (أندرو هاكر) – هو أنهم «على استعداد لتقاسم بعض ما لديهم مع الآخرين الأقل حظاً منهم»،(30) وهي ليست وجهة نظر غريبة عن البروفيسور (هاكر)؛ فهي تعكس وجهة نظر منتشرة على نطاق واسع بين أصحاب الرؤية المكرسة قبل أن يولد، لكن هنا – كما في أي مكان آخر – فإن قوة الرؤية لا تكمن في عدم وجود أي حاجة إلى الأدلة في هذه الحالة؛ أدلة عن تدني إنسانية المحافظين المعارضين للسياسات (التقدمية)، لكن أظهرت دراسة تجريبية قام بها البروفيسور (أرثر سي. بروكس) من جامعة (سيراكيوز) لاختبار حجم التبرعات بالأموال والدم والوقت للمساعي الخيرية بين الليبراليين والمحافظين، أن متوسط حجم التبرعات كان أكبر لدى المحافظين الذين تبرعوا بكميات أكبر من المال ونسب أعلى من دخلهم (مع العلم بأن

دخلهم أقل بقليل من دخل الليبراليين)؛ من أجل قضايا خيرية، كما تطوعوا بساعات أكثر من وقتهم وتبرعوا بدمائهم أكثر بكثير.(31)

بطبيعة الحـال، هذا لا يثبت بأي حال من الأحوال أن حجج المحافظين – فيمـا يتعلق بالمسائل الاجتماعيـة والسياسية – أكثر صحـةً (وفعاليةً)، ولكـن يظهر إلى أي مدى يمكن للناس أن يخطئـوا عندما يعتقدون بما هو مناسـب لرؤيتهـم دون أن يجـدوا ضرورة لاختبار مثل تلـك الفرضيات المناسبـة بأي أدلـة تجريبية. حقيقـة أن الفرضية القائلـة إن المحافظين أقل اهتمامـاً بسعادة ورفاهة الآخرين كانت سائـدة بشدة وغير قابلة للجدال لفترة طويلة، وعلى مدى قرون، إن صح القول، قبل اختبارها. ويعزز هذه النقطـة كذلك عندما أيد أصحاب الرؤيـة المكرسة عمليات نزع السلاح والاتفاقيـات الدولية بين الدول التي تمثـل خصوماً محتملين كطريقة لحفظ السلام، وتمت معارضتهم من قبل أصحاب الرؤية المأساوية الذين يؤيدون الردع العسكـري والتحالفات العسكرية كطريقة لحفـظ الأمن، نادراً ما تم النظر إلى هـذه الفرضيات على أنها مجـرد اختلاف حول الاحتمالات والمخاطـر في العـالم الخارجي، ولكـن الصفوة المختارة أصحـاب الرؤية المكرسة ظلـوا على مدى وقت طويل يرون تلـك الاختلافات كعلامات

علـى وجود عيوب داخلية في أولئك الذين يختلفون معهم؛ أولئك الذين يعولـون على قـوات عسكرية أقوى بدلاً من نزع السـلاح أو الاتفاقيات الدوليـة لـردع الحرب نعتـوا من قبل المفكريـن/ المثقفين بأنهـم مؤيدون للحرب، وقد قال (برتراند راسل)، على سبيل المثال: «إذا خاطبت شرائح مختلفـة من الناس بشأن منع الحرب، فحتمـاً ستصطدم برجل في منتصف العمـر قائلاً لـك بسخرية: الحروب لـن تتوقف أبـداً؛ لإن ذلك سيكون مخالفـاً للطبيعـة البشرية. إذاً من الواضح تماماً أن هـذا الرجل الذي يتباهى بمتعة الحرب سيكره العالم الخالي من الحروب». (32)

لم يكـن (برتراند راسـل) الفيلسوف الوحيد المعـروف عالمياً الذي أتى بهـذا النوع من الجـدل كما فعل عام 1936م ضـد أولئك الذين يطالبون بريطانيـا بإعـادة التسلـح في مواجهـة التراكـم الضخم لقـوات (هتلر) العسكريـة التي ستطلق العنـان للتسلح لمدة ثلاث سنـوات فيما بعد لتبدأ الحـرب العالميـة الثانية. في وقت سابـق أي في عشرينيـات القرن الماضي عندمـا كان الكثيرون من المثقفين يؤيـدون الاتفاقات الدولية لنبذ الحرب مثل معاهدة (برايند – كيلوغ) في عام 1928م، هؤلاء الذين عارضوا هذه المقاربـة وصفهم (جون ديوي) بأنهم «أناس يظهـرون غباء عقول مقيدة

بالعـادات« (33) يعانون (الجمود العقلي)(34) أسبابهم «نفسية بدلاً من أن تكـون أسباباً عملية أو منطقيـة» (35) أو بعض «أناس آخرين يؤمنون بنسـق الحـرب وقدرتها علـى التنظيـم»، (36) وبالمثل أوضـح الكاتب البريطـاني (جي. بي. برستلي) أن التيار السلمي المنتشر كثيراً بين رفاقه من المثقفـين في الثلاثينيات، فشل في تحقيـق الانتشار بين عامة الناس، وذلك بقـول إن الشعب يفضل الحرب على الرتابة. هـذه الرتابة تؤدي إلى رغبة على نطاق واسع في الاستمتاع بلحظات كبرى من الإثارة؛ رغبةً في إلقاء الخطب النارية والتلويح بالعلم، ورغبةً في نشر القطارات التي تحمل الجنود أو تعمـير (قوائم الضحايا)(37) وفي ظل الاعتراف بالمبيعات الهائلة التي حققتهـا الروايـة المناهضة للحرب (هـدوء تام على الجبهـة الغربية)، قال (بريستلـي) في شأن كل من قرأها: «لقد استمتـع بتلك الأهوال»؛ لذلك كان الكتاب جيداً جداً وشبيهاً بعرض مشهد تراجيدي.(38)

وباختصار، ومهمـا تكن الحقائق التجريبية فإنهـا ببساطة تفسر بشكل يتناسـب مع رؤيـة (بريستلي)، أمـا الرغبات التي تعـزى بشكل تعسفي إلى الشعـب فقد جعلـت (بريستلي) غير مضطر لمقارعـة الحجج المضادة أو مواجهـة احتمال وجود ثغرات أو عيـوب في الحجج التي قدمها دعاة

النزعة السلمية مثلما فعل هو، والتي تركت الشعب غير مقتنع بمقاربة جماعة النزعة السلمية – نزع السلاح والمعاهدات – وقدرتها المحتملة على الحد من أخطار الحرب. لقد كان هناك تاريخ طويل لمثل هذه المقاربة لمسألة الحرب والسلم من قبل المثقفين تعود حتى (غودوين) و(كندورسيه) في القرن الثامن عشر، الذين غالباً ما يصورون أولئك الذين اختلفوا معهم في الرأي على أنهم أناس يفضلون الحرب لأسباب خبيثة أو غير عقلانية. (39)

إن التناقض بين من كانوا مع الرؤية المأساوية ومن كانوا مع رؤية الصفوة المختارة في موقفهم من الخصوم، كان قد انتشر كثيراً على مدى طويل ليعزى ببساطة إلى خلق اختلافات في شخصيات معينة، حتى وإن كانت هناك اختلافات فردية من الجانبين؛ فطبيعة الرؤى – في حد ذاتها – تنطوي على رهانات الأنا الشخصية؛ فالاعتقاد في رؤية الصفوة المختارة يعني أن تكون أنت أيضاً واحداً منهم، وهو شيء وجده الكثيرون ذا قيمة عالية إلى حد عدم المجازفة به.

وبحسب تعبير (تي. أس. إيليوت) فإن «نصف الضرر الذي يلحق هذا العالم يعود سببه في الأساس إلى حاجة بعض الناس إلى الإحساس بأهميتهم

في هـذا العالم؛ فهم لا يقصدون إلحـاق الأذى، ولكن الضرر لا يهمهم أو أنهم لا ينتبهون لـه أو يبررونه؛ لأنهم انغمسوا في صراعهم غير المحدود؛ ليحافظوا على الفكرة الجيدة التي يحملونها عن أنفسهم». (40)

الاستخدام اللا مبرر لكلمة (حقوق)

إن دعوة المثقفين تنطوي على قدر كبير من التأكيدات على (الحقوق) التي لا يطلـب أو يعطى لها أي أساس؛ فـلا الأحكام الدستورية ولا التشريعات ولا الالتزامـات التعاقديـة ولا حتى المعاهـدات الدولية كلها تعتـبر أساساً لهـذه (الحقوق)؛ فهناك مثلاً حقوق (الأجـر المعيشي)، و(السكن اللائق) و(حقـوق الرعاية الصحيـة) ومزايا أخرى مادية ومعنويـة. أن تكون هذه الأشياء مرغوبة فهذه ليست القضية، إنما القضية الرئيسة هي لماذا تعتبر بعض هذه الأمور التزامات – النتيجة الطبيعية والمنطقية للحقوق – مفروضة على آخريـن لم يوافقوا على مثل هذه الالتزامـات. وإذا كان هناك حق لشخص مـا فإن ثمـة التزاماً لشخص آخر، وعلى سبيل المثـال فإن الحقوق المقترحة بشـأن (الأجر المعيشـي) لا تستند إلى أي التزام يتعهـد به صاحب العمل، وعلـى العكس من ذلك فإن هذا الحق استشهد به كذريعة للحكومة لتجبر

صاحب العمل على دفع ما تريد أطراف ثالثة أن تراه يدفع.

إن كلمـة (حقوق)، كما يستخدم المصطلـح أيديولوجياً، لا تعني اتفاقاً متبـادلاً بين أفراد أو شـركات أو دول. وعلى سبيل المثال فقد اعتبر البعض أن الإرهابيـين الذين تم اعتقالهم لهم الحق في المعاملة المقررة ذاتها لأسرى الحرب بموجب اتفاقية جنيف، حتى لو كانت وضعية هؤلاء الإرهابيين لا تتوافق مع شـروط معاهدة جنيف ولم يكونوا أيضـاً مصنفين أو مشمولين بهـذه الاتفاقية من قبل الموقعـين عليها؛ إذاً مرة أخـرى – وكما يستخدم المصطلـح إيديولوجيا –، فإن (الحقوق) هي تأكيـدات لاعتباطية السلطة من قبل أطراف ثالثة لتوصيف ما لم يتعهد به آخرون أبداً.

يتجلـى المبـدأ ذاته من خـلال استعمـال مصطلحات مثـل (المسؤولية الاجتماعية) أو (العقد الاجتماعي) لتوصيف ما تريد أطراف ثالثة أن تراه منجـزاً بغض النظر عن إذا ما كان الآخرون قد وافقوا على فعله؛ لهذا قيل إن الأعمـال/ الشركة لها مسؤوليـة اجتماعية في توفير منافع مختلفة لأفراد مختلفة أو للمجتمع بصفة عامة بغض النظر عن إذا ما كانت تلك الشركة قد اختيرت لتولي هذه المسؤولية، كما أن هذه المسؤوليات لا تستند بالضرورة إلى القوانين التي سنت. وعلى العكس من ذلك، فإن المسؤوليات التي يتم

التأكيد عليها هي الأساس لتمرير مثل هذه القوانين، حتى ولو كانت تلك (المسؤوليات) لا أساس لها في حد ذاتها. وبخلاف ذلك فإن الأطراف الثالثة تريد أن تفرض تلك (المسؤوليات)، ويمكن رؤية المبدأ ذاته في تأكيدات الوعود المجازية كما يتجلى في عنوان (وعد الحياة الأميركية) للصحفي (هربرت كرولي)، أول رئيس تحرير، في العهد التقدمي، لصحيفة (نيو ريابليك)؛ حيث إن هذه الوعود لم توجد إلا في رغبات (هربرت كرولي) أو في رغبات غيرها من التقدميين الذين يحملون العقلية ذاتها مثله، وينطبق الشيء ذاته على (العقود) التي لم يوقع عليها ولم يرها أحد؛ لذلك يوصف الضمان الاجتماعي بأنه عقد بين الأجيال، في حين أن الأجيال التي لم تولد بعد ليست ملزمة بأي نوع من العقود.

يمكن بطبيعة الحال فرض التزامات قانونية على أجيال لم تولد بعد، إما من خلال الضمان الاجتماعي وإما من خلال الدين الوطني، لكن الجدل ليس حول ما هو ممكن فعلياً بل بشأن الأساس المنطقي والعقلي لتلك الالتزامات؛ فالقول إن ذلك له أساس أخلاقي دون الخوض في التفاصيل يقودنا إلى القول إن بعض الناس يشعرون على هذا النحو، ولكن لا توجد قضية في المقام الأول إلا إذا كان لأشخاص آخرين شعور مختلف؛ فلا

(الحقوق) المفروضة ولا (المسؤوليات الاجتماعية) أو (العقود) الوهمية أو (الوعود) تعني بالضرورة أنها تستند إلى مطالب يمكن أنها جاءت من أغلبية تفضل تلك الأمور. وعلى العكس فقد اتخذت كذرائع تبرر لماذا ينبغي على الأغلبية والزعماء السياسيين والمحاكم فرض ما أرادته أطراف ثالثة؛ فهي جدال دون حجج.

يستخدم مصطلح (العدالة الاجتماعية) أحياناً لبناء ما يشبه الأساس لهذه التأكيدات الاعتباطية، ولكن (التبرير) حتى بالشكل الذي يستخدم فيه المصطلح في مجال النجارة أو الطباعة يعني محاذاة شيء ما مع شيء آخر، ولكن مع ماذا سيتم محاذاة هذه التأكيدات بخلاف المشاعر والرؤى أو التفكير الجماعي الذي ينتشر حالياً بين المثقفين؟ إن التفكير الجماعي للمثقفين ما زال على حاله وأحكامهم المسبقة لا تزال على حالها.

قال القاضي (أوليفر ويندل هولمز): «إن كلمة (حق) من أكثر الكلمات التي تستعمل للتضليل والخداع» و«التماس متواصل للمغالطة».(41) وفي الوقت الذي يرفض فيه الحقوق المجردة يعتبر أن لتلك الحقوق التي تكون «راسخة في مجتمع معين» فعلاً أسساً مختلفة. (42) وكان (هولمز) قلقاً بشكل خاص إزاء فكرة أنه يتعين على القضاة فرض حقوق مجردة لا أساس لها.

«هنـاك ميـل إلى الاعتقـاد أن القضـاة ينطقـون علـى لسـان شيء غير محـدد، وليسـوا مجـرد مديرين لسلطـة متأتية مـن المصدر الـذي يمنحهم تلـك الصلاحية. أعتقـد أن محكمتنا وقعت في الخطأ مـرات عدة، وهذا مـا كنت أرمي إليه عندما قلت إن «القانون العـام ليس وجوداً كلياً ساكناً في السمـاء»، وإن الولايات المتحدة لا تخضع لنوع من القوانين الغامضة تكون ملزمة باحترامها».(43)

إن قـول (هولمز) الأصلي إن «القانون العـام ليس وجوداً كلياً ساكناً في السمـاء» جاء خلال قضية شركة (سـاذرن باسيفيك) ضد (في. جنسن)، والتـي نظرت فيهـا المحكمـة العليا عـام 1917م، حيث أوضـح قائلاً: «القانـون هو التعبير عن صوت السيادة أو شبه السيادة التي يمكن التعرف عليهـا».(44) إن التأكيـدات علـى (الحقـوق) المجردة من قبـل المثقفين حولتهم هم أنفسهم إلى أصحاب سلطة دون تعريف ودون تفويض.

الانقسام بين اليسار واليمين السياسي

من بين المصادر الخصبة بالإرباك والغموض في النقاشات حول المسائل الإيديولوجية، نجـد الانقسام بين اليسار السياسـي واليمين السياسي. إن

هـذا الاختلاف الجوهري بين اليسـار واليمين يعود أساساً إلى أن الأول له تعريـف واضح نوع ما. وما يسمى (باليمـين) هو ببساطة هؤلاء الخصوم المختلفـون والمتباينون المعارضـون لليسار؛ فهـؤلاء المعارضون لليسار لا يجمعهـم مبدأ خاص، ناهيك عـن أجندة مشتركة، ويمكـن أن يتراوحوا بـين الليبراليين مـن دعاة السـوق الحرة وبين دعـاة الملكيـة والثيوقراطية والدكتاتورية العسكرية أو غيرها من المبادئ التي لا حصر لها.

بالنسبـة إلى الذين يأخـذون الألفـاظ بمعناها الحرفي، فـإن الحديث عن (اليسـار) يفترض ضمنياً وجـود بعض المجموعات الأخـرى المتماسكة التي تشكل (اليمين). وربما سيكون هناك إرباك أقل إذا ما سمينا (اليسار) بتسميـات أخرى مثل (س)، ولكـن تسمية (اليسار) قـد يكون لها على الأقـل بعض الأسس التاريخية في رأي أولئـك النواب الذين جلسوا على يسار مقعد الرئيس في مجلس الطبقات في فرنسا ما قبل الثورة خلال القرن الثامـن عشر. وكملخص سريـع لرؤية اليسار السياسـي اليوم يمكن القول إنهـا صنع القرار الجماعـي من خلال الحكومة الموجهـة – أو على الأقل التـي تسترشد – بهدف الحد من التباينـات الاقتصادية والاجتماعية. وقد تكـون هنـاك نسخ معتدلة أو متطرفـة لأجندة اليسـار، ولكن بين أولئك

الذين صنفوا على أنهم (اليمين)، والفرق بين الليبراليين دعاة السوق الحرة وبين مجالس الحكم العسكرية (الجونتا) ليس فقط في درجة السعي لتحقيق رؤية مشتركة، لأنه ليست هنالك رؤية مشتركة بين هذه الجماعات المتباينة التـي تعارض اليسار، وهو ما يعني أنه لا يوجـد شيء قابل للتحديد اسمه (اليمـين)، حتى وإن كانت هناك قطاعات مختلفـة لهذه الفئة الشاملة مثل مناصري السوق الحرة الذين يمكننا تعريفهم.

إن عـدم تجانس ما يسمى بـ(اليمـين) ليس السبب الوحيـد المؤدي إلى الانقسـام بـين اليسار واليمـين؛ فالصـورة المعتادة للطيـف السياسي بين المثقفين تمتد مـن الشيوعيين في أقصى اليسار إلى الراديكاليين الأقل تطرفاً ضمـن اليسار، فإلى الليبراليـين الأكثر اعتدالاً ثم إلى محافظي الوسط ثم إلى اليمـين المتشدد وانتهاء إلى الفاشيين. وهذا يشبه كثيراً ما اعتقده المثقفون، وهو استنتـاج دون حجة إلا إذا كان التكرار المتناهي يمكن اعتباره حجة، وعندما ننتقل مـن الصورة إلى التفاصيل نلاحظ بشكل لافت للنظر أنه لا فرق تقريباً بـين الشيوعيين والفاشيين باستثناء فـن الخطابة، بل إن هنالك قواسـم مشتركة بين الفاشيين، وحتى اليسار المعتدل، أكثر مما يوجد بينهما وبـين المحافظين التقليديين بالمفهوم الأميركي، ونظرة عن كثب من شأنها

أن توضح الأمر.

الشيوعية اشتراكية مع تركيز عالمي وأساليب شمولية، وقد عرفها مؤسس الفاشية (بنيتو موسوليني) على أنها اشتراكية قومية في دولة شمولية، وهو من وضع مصطلح الفاشية للمرة الأولى، ونجد الفكرة ذاتها تتكرر في اسم حزب العمال الاشتراكي القومي الألماني وهو حزب (هتلر) الذي اختصر اليوم في مصطلح (النازيين)؛ وبالتالي دفن المكون الاشتراكي. وبالنظر إلى الماضي فإن الخاصيات الأبرز للنازية، وهي العنصرية بصفة عامة والعنصرية المناهضة لليهود بصفة خاصة، لم تكن متأصلة في الرؤية الفاشية، بل كانت هوساً لدى حزب (هتلر) لم تشاركه فيه حكومة (موسوليني) الفاشية أو حكومة (فرانكو) في إسبانيا.

في وقت ما كان اليهود ممثلين بأغلبية بين الزعماء الفاشيين في إيطاليا، لكن بعدما أصبح (موسوليني) الشريك الأصغر لـ(هتلر) في ائتلاف المحور، في أواخر الثلاثينيات، تم تطهير الحزب الفاشي الإيطالي من اليهود، وبعد الإطاحة بحكومة (موسوليني) الفاشية في إيطاليا سنة 1943م، واستبدالها بحكومة «دمية في الأيدي» أسسها النازيون في شمال إيطاليا، عندها تم تجميع اليهود وإخراجهم إلى معسكرات الاعتقال.

(45) وباختصـار فإن أيديولوجيا الحكومـة العسكرية المعلن عنها رسمياً تميز النازيين عن الحركات الفاشية الأخرى.

إن ما يميز الحـركات الفاشية بصفة عامة عن الحركات الشيوعية، هو أن الشيوعيين التزموا بامتلاك الحكومة لوسائل الإنتاج، في حين أن الفاشيين سمحـوا بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ما دامت الحكومة تدير قرارات المالكـين الخواص وتحد مـن معدلات الفوائد التي يمكـن أن تصلهم. لقد كان النظامان عبارة عن دكتاتورية شمولية، ولكن الشيوعيين كانوا رسمياً أمميين، في حين كان الفاشيون قوميين. أما سياسة (ستالين) المعلنة، والمتمثلة في (اشتراكيـة في ظل دولة واحـدة)، فكانت لا تختلف كثيراً عن سياسية الاشتراكية القومية التي أعلنها الفاشيون.

عندما يتعلـق الأمر بالتطبيق على أرض الواقع، نجـد اختلافاً أقل؛ إذ إن الشيوعيـين الأمميين كانـوا في خدمة المصلحة القومية للاتحـاد السوفييتي بغض النظـر عن مـدى استخدامهم للخطـاب الأممـي. إن الطريقة التي انتهجها الشيوعيون في بلدان أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة، قلبت معارضتهم لجهود الدول الغربيـة في الدفاع العسكري في الحرب العالمية الثانيـة، خلال أربع وعشرين ساعة بعد تعرض الاتحاد السوفييتي للغزو من

طرف قوات (هتلر) العسكرية، المثال الأبرز الذي يمكن ذكره من بين أمثلة كثيرة.

فيما يتعلق بتقييد الفاشيين المفترض لمصالحهم وجعلها تقتصر على تلك المصالح الموجودة في البلدان التي تخص كلاً منهم، فقد كانت تلك ذريعة كاذبة من قبل كل من (هتلر) و(موسوليني) لغزو بلدان أخرى، ومن قبل الشبكات النازية الأممية الناشطة بين الألمان الذين يعيشون في دول أخرى بدءاً من البرازيل ووصولاً إلى أستراليا(46) والتي تتركز كلها على المصالح الوطنية لألمانيا، وليس البحث عن الهيمنة الأيديولوجية أو عن مصالح الألمان الذين يعيشون في بلدان أخرى؛ لذلك فإن المظالم التي تعرض لها ألمان السوديت في (تشيكوسلوفاكيا)، تمت إثارتها والتركيز عليها خلال أزمة ميونخ سنة 1938م كجزء من التوسع القومي لألمانيا، في حين أن الألمان المقيمين في إيطاليا طلب منهم إخماد مظالمهم ما دام (موسوليني) حليفاً لـ(هتلر).(47)

وفي حين أعلن الاتحاد السوفييتي سياسته الأممية من خلال إقامة دول تتمتع رسمياً بالحكم الذاتي داخل حدوده الترابية، كان الأشخاص الذين يمارسون السلطة الحقيقية في تلك الدول – في كثير من الأحيان – تحت

اللقــب الرسمي (سكرتير ثان) للحــزب الشيوعي في هذه الدول المستقلة ظاهرياً دوماً، وهــم روسيون حتى النخاع.(48) تماماً كما كان الحال في أيــام حكم القياصـرة عندما كانوا يحكمون ما أطلقــوا عليه الإمبراطورية الروسية.

وباختصار، فإن الفكرة القائلة إن الشيوعيين والفاشيين كانوا إيديولوجياً على طـرفي النقيض لم تكن صائبة، حتى من الناحيــة النظرية، ناهيك عن الناحيــة العمليــة. أما بالنسبــة إلى أوجــه التشابه والاختــلاف بين هاتين الحركتــين الشموليتين؛ الليبرالية من ناحيــة أو المحافظة من ناحية أخرى، فنقــول إنه يوجــد تشابه أكبر بكثير بــين أجندات هذيــن الأيديولوجيتين الشموليتــين وإيديولوجيــات اليســار مما هــو بينها وبين أجنــدات معظم المحافظين؛ فعلى سبيل المثال من بين البنود المدرجة على أجندات الفاشيين في إيطاليا أو النازيين في ألمانيا نذكر ما يلي:

1 - تحكم الحكومة في الأجور وعدد ساعات العمل، 2 - فرض ضرائب مرتفعــة على الأثريــاء، 3 - وضع قيود حكومية علــى الأرباح، 4 - رعاية الحكومــة لكبــار السن، 5 - تراجــع التركيز علــى دور الديــن والعائلة في القرارات الشخصية أو الاجتماعية، 6 - أخذ الحكومة على عاتقها مسؤولية

تغيير طبيعة الناس، وعادة ما يبدأ ذلك في فترة الطفولة المبكرة.(49) ويعتبر هذا المشروع الأخير والأكثر جرأة جزءاً من إيديولوجية اليسار - بجناحيه الديمقراطي والشمولي - على الأقل منذ القرن الثامن عشر، لما دعا إليه كل من (كوندورسيه) و(غودوين)، وقد أيده منذ ذلك الوقت عدد لا يحصى من المثقفين،(50) فضلاً عن وضعه موضع التنفيذ في بلدان مختلفة، تحت تسميات نذكر منها: (إعادة التأهيل) و(إيضاح القيم).(51)

وبطبيعة الحال تلقى هذه الأمور معارضة من قبل الغالبية العظمى من الناس الذين يطلق عليهم اسم (المحافظين) في الولايات المتحدة، وهي من الأمور الأكثر ملاءمة للنهج العام الذي ينتهجه أولئك الذين يطلق عليهم اسم (الليبراليين) في السياق السياسي الأميركي. والجدير بالذكر أيضاً أنه ليس لمصطلحي (ليبرالي) أو (محافظ) صلة وطيدة بمعنييهما الأصليين؛ إذ إن كليهما يستخدم في السياق الأميركي. ونادى (ميلتون فريدمان) أحد أبرز المفكرين (المحافظين) في زمنه، بتغييرات جذرية في النظام المدرسي في البلاد، وفي دور نظام الاحتياطي الفدرالي، وفي الاقتصاد بشكل عام. وكان عنوان أحد كتبه (استبداد الوضع الراهن). وعلى غرار (فريدريك حايك)، فقد دعا نفسه (ليبرالياً) بالمعنى الأصلي للكلمة، ولكن هذا

المعنى اختفى نهائياً وغاب عن المناقشات العامة في الولايات المتحدة، على الرغم من أن الناس الذين يحملون وجهات نظر مماثلة لا يزالون ينعتون بالليبراليين في بعض البلدان الأخرى.

وعلى الرغم من هذا، فحتى الدراسات البحثية التي تناولت المثقفين أشارت إلى (حايك) على أنه يدافع عن (الوضع الراهن)، وعلى أنه واحد من أولئك الذين كان «دفاعهم عن الوضع الراهن» بمنزلة «تقديم مبررات للسلطات القائمة».(52) ومهما كانت مزايا أو عيوب أفكار (حايك)، فقد كانت هذه الأفكار أبعد من أن تكون عن الوضع الراهن من أفكار أولئك الذين انتقدوه. وعموماً فإن الأشخاص الذين هم على شاكلة (حايك) والذين يشار إليهم في السياق الأميركي على أنهم (محافظون) يمتلكون مجموعة من الأفكار التي لا تختلف فقط في الدرجة، ولكن في النوع، عن أفكار الكثيرين من الآخرين الذين يقال إنهم ينتمون إلى اليمين السياسي. ولو أطلق على الليبراليين ببساطة اسم (س) وعلى المحافظين اسم (ص) لكان الغموض أقل.

ليس لحركة المحافظين، بمعناها الأصلي، محتوى إيديولوجي معين؛ إذ إن كل شيء يعتمد على ما يحاول الشخص المحافظة عليه؛ ففي الأيام

الأخيرة للاتحاد السوفييتي تمت الإشارة إلى أولئك الذين كانوا يحاولون الحفاظ على النظام الشيوعي بأنهم (محافظون)، على الرغم من أن ما كانوا يحاولون الحفاظ عليه لا يمت بصلة إلى ما كان يدعو إليه (ميلتون فريدمان) أو (فريدريك حايك) أو (وليام باكلي) في الولايات المتحدة، ناهيك عن الكاردينال (جوزيف راتسينجر)، أحد زعماء المحافظين في الفاتيكان الذي أصبح بابا فيما بعد. ولدى أفراد محددين ممن يطلق عليهم تسمية (محافظين) مواقف أيديولوجية محددة، إلا أنه لا يوجد قاسم مشترك فيما يتعلق بالتفاصيل بين المحافظين في أمصار مختلفة.

وإن نحن حاولنا أن نعطي تعريفاً لليسار السياسي من خلال أهدافه المعلنة، فمن الواضح أن أهدافاً متشابهة إلى حد بعيد تم التصريح بها من قبل أناس يتبرأ منهم اليسار ويكفرهم، مثل الفاشيين عامة، والنازيين على وجه الخصوص. وبدلاً من تعريف هذه الجماعات أو غيرها من خلال أهدافها المعلنة، فإنه بالإمكان تعريفها من خلال الآليات المؤسساتية المحددة التي تستخدمها أو السياسات التي تدعو إليها لتحقيق أهدافها. وبشكل أكثر تحديداً، من الممكن تعريفها من خلال الآليات المؤسساتية التي تسعى إلى إنشائها بهدف صنع قرارات تؤثر في المجتمع بأسره. ومن

أجل الحفاظ على سلاسة المناقشة؛ فإنه من الممكن أن نقسم المجال الواسع لآليات صنع القرار الممكنة إلى تلك التي يتخذ فيها الأفراد قرارات بشكل فردي لأنفسهم وتلك التي تتخذ فيها القرارات بشكل جماعي بواسطة وكلاء للمجتمع بأسره.

في اقتصاديات السوق، على سبيل المثال، يتخذ المستهلكون والمنتجون قراراتهم الخاصة بهم بشكل فردي، ويقع تحديد النتائج الاجتماعية من خلال تأثير هذه القرارات الفردية في طريقة تخصيص الموارد في الاقتصاد ككل كاستجابة لحركة الأسعار والدخل والعمالة، والتي تستجيب بدورها للعرض والطلب. بينما تعتبر هذه الرؤية الاقتصادية غالباً رؤية (محافظة) – بالمعنى الأصلي للكلمة –؛ لأنها تعتبر ثورية في المسار الطويل لتاريخ الأفكار.

منذ العصور القديمة وإلى يومنا هذا، وفي مجتمعات متباينة إلى حد بعيد في كل أنحاء العالم، هناك نظم فكرية أكثر تنوعاً – علمانية ودينية، على حد سواء– تسعى إلى تحديد أفضل السبل التي تمكن الحكماء والفضلاء من التأثير في الجماهير وتوجيههم من أجل إنشاء أو الحفاظ على مجتمع أكثر سعادةً وقابليةً للحياة وأكثر استحقاقاً.

وفي هذا السياق كانت الانطلاقة ثورية عندما ثار الفيزيوقراطيون، في فرنسا في القرن الثامن عشر؛ ليعلنوا أنه في مجال الاقتصاد على الأقل، أن أفضل شيء يمكن أن تقوم به السلطة الحاكمة هو أن ترفع يدها عنه، وقد ظهر مصطلح (دعه يعمل) (laissez–faire). ومن منظور أصحاب هذه الرؤية، لكي تفرض السلطات السياسات الاقتصادية، سيتعين عليها أن تولي – كما قال (آدم سميث) – «اهتماماً لا لزوم له قدر المستطاع» (53) بنظام تفاعلات عفوي سيعمل بشكل أفضل دون تدخل من الحكومة، ليس على نحو مثالي، بل فقط على نحو أفضل.

أنواع أخرى من هذه الرؤية فيما يتعلق بالنظام العفوي يمكن العثور عليها في مناطق أخرى، بدءاً من اللغة إلى القانون؛ فما من نخب تجلس وتخطط لغات العالم أو أي مجتمع معين، وقد تطورت هذه اللغات من التفاعلات الطبيعية بين ملايين من البشر على مر الأجيال، حتى في المجتمعات الأكثر تنوعاً في جميع أنحاء العالم. ويقوم علماء اللغة بدراسة اللغة وتقنين قواعدها، ولكن بعد حصولها كواقعة؛ فالأطفال الصغار يتعلمون بعض الكلمات والاستخدام، ثم يستعملون حدسهم في استنتاج قواعد ذلك الاستخدام قبل أن يتم تعليمهم تلك الأشياء بشكل واضح في

المدارس. وفي حين كان بإمكان النخب خلق لغات مثل (الإسبيرانتو)، فإن هذه اللغات الاصطناعية لم تترسخ بشكل يجعلها تحل محل اللغات التي تطورت تاريخياً.

وفي مجال القانون عبر القاضي (أوليفر وندل هولمز) عن تصور مشابه حين قال إن «حياة القانون لم تكن أبداً المنطق، بل كانت التجربة».(54) وباختصار، سواء في الاقتصاد أو في اللغة أو في القانون، ترى هذا الرؤية أن الاستقرار الاجتماعي والتقدم يرجع إلى التطور الطبيعي وليس إلى وصفة تضعها النخبة. إن الاعتماد على المسارات/ العمليات الطبيعية، سواء في الاقتصاد أو القانون، أو في مجالات أخرى، يستند إلى رؤية مقيدة هي الرؤية المأساوية التي تقول بوجود قيود قاسية مفروضة على معرفة الفرد وفهمه، مهما كانت درجة معرفته وذكائه مقارنةً بغيره من الأفراد؛ فالمسارات الطبيعية التي تستفيد من قدر كبير من المعرفة والخبرة من عدد كبير من الناس، بما في ذلك، وفي كثير من الأحيان، التقاليد التي أفرزتها تجارب الأجيال المتعاقبة، تعتبر أكثر موثوقية من الفكر والمفكرين/ المثقفين.

وعلى النقيض من ذلك، فإن رؤية اليسار هي رؤية صنع القرار بالوكالة من قبل أولئك الذين يفترض أنهم يمتلكون معرفة وافية وكافية، سواء كان

هؤلاء الوكلاء قادة سياسيين أو خبراء أو قضاة أو غيرهم. وهذه الرؤية هي الشائعة بدرجات متفاوتة لـدى اليسار السياسي، سواء لدى الراديكاليين أو المعتدلين، وهي أيضاً شائعة لدى الشموليين، شيوعيين كانوا أو فاشيين. وتعتـبر وحدة الهـدف مركزية فيما يتعلـق بصنع القـرار الجماعي، سواء ذكـرت في نظـام ديمقراطي أو في نظـام دكتاتوري شمـولي أو في أنظمة اتخـذت بين ذلك سبيلاً، ويكمن أحـد الاختلافات بين وحدة الأهداف في حكومـات الأنظمـة الديمقراطيـة وحكومات الأنظمـة الشمولية في القـرارات التي تقحـم مع وحدة الهدف تلك وأنـواع القرارات التي يتم حجزها لفائدة صنع القرار الفردي خارج نطاق الحكومة.

إن نظـام السوق الحر، على سبيل المثـال، متحرر إلى حد كبير من سلطة الحكومـة؛ ففي هـذا السوق لا توجد وحدة هـدف إلا بين هؤلاء الأفراد والمنظمات التي قد تختار طوعاً أن تتكتل في جماعات تتراوح بين رابطات البولينـغ والشركات المتعددة الجنسيات، ولكن حتى هذه الجماعات عادةً مـا تسعى كل منها وراء مصالح دوائرهـا الانتخابية وتتنافس ضد مصالح الجماعـات الأخرى. إن هؤلاء الذين يؤيدون هـذا النمط من عملية صنع القرار الاجتماعي يفعلـون ذلك؛ لأنهم يعتقدون أن النتائج الطبيعية لهذه

المنافسة عادةً ما تكون أفضل من وحدة الهدف على نطاق اجتماعي واسع، والذي يفرضه وكلاء صناع قرار يشرفون على العملية برمتها باسم (المصلحة الوطنية).

لقد أوجز (موسوليني) تعريف الصيغة الشمولية لصنع القرار الجماعي بالوكالة من قبل الحكومة في الشعار القائل: «كل شيء داخل الدولة، لا شيء خارج الدولة، لا شيء ضد الدولة».(55) وعلاوة على ذلك، فإن الدولة كانت تعني في نهاية المطاف الزعيم السياسي للدولة؛ أي الدكتاتور. وعرف)موسوليني(بالدوتشي؛ أي القائد، قبل أن يحوز (هتلر) اللقب ذاته باللغة الألمانية، وهو الـ(فوهرر).

أما الصيغة الديمقراطية لصنع القرار الجماعي بالوكالة من قبل الحكومة فهي تختار زعماءها بواسطة صناديق الاقتراع، وتميل هذه الصيغة إلى ترك مجالات أكثر خارج نطاق (سيطرة) الحكومة، إلا أن اليسار نادراً ما يمتلك أي مبدأ صريح تعرف من خلاله الحدود بين صنع القرار الفردي والحكومي؛ وبالتالي ومع مرور الوقت فإنه يصبح من الطبيعي أن يتسع نطاق الحكومة في صنع القرار، وشيئاً فشيئاً ينتزع صنع القرار تباعاً من الأفراد.

إن أفضلية صنع القرار الجماعي بالوكالة ليس كل ما يشترك فيه اليسار

الديمقراطي مع الفاشيين الإيطاليين الأصليين ومع الاشتراكيين القوميين (النازيين) في ألمانيا. وإضافة إلى التدخل السياسي في الأسواق الاقتصادية، يشترك اليسار الديمقراطي مع الفاشيين والنازيين في الافتراض الضمني بوجود فجوة واسعة في الإدراك بين الناس العاديين والنخب التي هي على شاكلتهم؛ فعلى الرغم من أن كلاً من اليسار الشمولي؛ أي الفاشيين والشيوعيين والنازيين، واليسار الديمقراطي، استخدما على نطاق واسع بالمعنى الإيجابي مصطلحات مثل: (الشعب) و)العمال) و)الجماهير)، فإن هؤلاء هم المستفيدون ظاهرياً من سياساتهم، إلا أن هؤلاء ليسوا صناع قرار مستقلين ذاتياً.

على الرغم من أن الكثير من الكلام قيل في كلا الجانبين (اليسار الديمقراطي واليسار الشمولي) حول مسألة التمييز بين الناس العاديين كمستفيدين وكصناع قرار، إلا أنه واضح وجلي أن عملية صنع القرار كانت دوماً ولا تزال ينظر إليها هؤلاء على أنها حكر على الصفوة المختارة.

على الرغم من تشديده على (الإرادة العامة) ترك (روسو) تأويل تلك الإرادة للنخب، وشبه الجماهير الشعبية بـ«العاجزة الغبية والجبانة».(56) وأعرب كل من (غودوين وكوندورسيه) وهما يساريان من القرن الثامن

عشر عن بغض مماثل للجماهير. (57) وقال كارل ماركس: «تكون الطبقة العاملة إما ثورية أو لا شيء» (58) وبعبارة أخرى فإن الجماهير لا تكتسب أهمية إلا إذا نفذت رؤيته. أما (جورج برنارد شو) أحد الفابيين الاشتراكيين فقد صنف الطبقة العاملة ضمن الناس (المبغوضين) الذين ليس لديهم الحق في العيش، وأضاف: «سيعتريني اليأس إن لم أكن أعرف أنهم سيموتون جميعاً عما قريب، ولا حاجة لأن يحل محلهم أناس على شاكلتهم». (59) وبينما كان شاباً يافعاً يخدم في الجيش الأميركي زمن الحرب العالمية الثانية، كتب (إدموند ويلسون) إلى صديق له قائلاً: «ربما أكون منافقاً لو أظهرت أن موت (هذه القمامة البيضاء المسكينة) في الجنوب وبقية الأماكن الأخرى يجعلني أشعر ولو بنصف المرارة التي يسببها لي مجرد تجنيد أي من أصدقائي». (60)

وكان اليسار الشمولي صريحاً على نحو مماثل من أن سلطة صنع القرار ينبغي أن تقتصر على النخبة السياسية (طليعة البروليتاريا)، قائدة (العرق الرئيس) أو أي عبارة قد تكون شعاراً لنظام شمولي معين. وعبر (موسوليني) عن ذلك قائلاً: «ببساطة، ستصبح الجماهير تابعة وخاضعة». (61) لقد أقر زعماء اليسار أنفسهم علناً في البلدان الديمقراطية في عشرينيات

القرن الماضي بوجه الشبه فيما يتعلق بالافتراضات الضمنية بين الحركات الشمولية المختلفة واليسار الديمقراطي، خصوصاً بعدما احتفى المثقفون في الديمقراطيات الغربية على نطاق واسع (بموسوليني)، وحتى (هتلر) كان له معجبوه بين مثقفي اليسار البارزين، ولم يتنصل اليسار من هذه الأنظمة إلا مع أواسط الثلاثينيات إثر غزو (موسوليني) لإثيوبيا، وإثر تبني (هتلر) لسياسة داخلية عنيفة معادية للسامية وسياسة خارجية عدوانية.بما جعل هذه الأنظمة منبوذة دولياً، وتم تصويرها بعد ذلك على أنها (يمينية).

ومع ذلك وخلال العشرينيات (1920م) كتب الكاتب الراديكالي (لنكولن ستيفنز) بإيجابية عن فاشية (موسوليني) كما اشتهر قبل ذلك بكتاباته الإيجابية عن الاتحاد السوفييتي. (62) ولم يكن الراديكالي أو التقدمي البارز الأميركي الوحيد الذي فعل ذلك؛(63) ففي أواخر عام 1932م حث الروائي والاشتراكي الفابي الشهير (أيتش دجي ويلز) طلابه في جامعة أوكسفورد على أن يتحولوا إلى (فاشيين ليبراليين) ونازيين مستنيرين. (64) وكان المؤرخ (تشارلز بيرد) من بين المدافعين عن (موسوليني) في الديمقراطيات الغربية، وكذلك مجلة (نيو ريبابليك).(65) كما وصل الأمر بالشاعر (والاس ستيفنز) إلى تبرير غزو (موسوليني)

لإثيوبيا. (66)

لقـد أثـارت الحركة النازيـة اهتمام (دبليـو. إي. بي. ديبـوا) حتى أنه وضـع صلبانـاً معقوفة علـى أغلفة مجلـة كان يتولى تحريرهـا، على الرغم مـن احتجاجات اليهـود.(67) وعلى الرغم من معارضـة (ديبوا) لمعاداة النازيـة للسامية، فقـد قال في الثلاثينيـات إن «إنشـاء الدكتاتورية النازية كان ضروريـاً لإحـلال النظام في الدولـة» في ألمانيـا، وفي خطاب له في (هارلم) سنة 1937م أعلـن أنه «يوجد اليوم في ألمانيا، في بعض النواحي، أكـثر ديمقراطية مقارنة بالسنـوات الماضية»،(68) والأكـثر من ذلك هو أن (ديبـوا) كان يـرى أن النازيـة جزء من اليسار السياسـي. وقد قال سنة 1936م إن «ألمانيا اليوم، إلى جانب روسيا، هي أعظم نموذج للاشتراكية الماركسية في العالم».(69)

لقـد سمح عدم تجانس أولئك الذين تجمعوا لاحقاً في تكتل يميني واحد لأولئـك اليساريين بأن يضعوا في سلة واحـدة الكثيرين ممن يتبنون صيغة مـن رؤية اليسار ولكنهم يمتلكون خصائصـ أخرى تجعلهم عامل إحراج يجب التبرؤ منه؛ لذلك فإن الوجه الإذاعي الأميركي (الأب كافلن) الذي كان يتمتع بشعبية كبيرة في ثلاثينيات القرن الماضي، والذي كان، من بين

أمـور أخرى، معادياً للسامية ـ قـد تم إبعاده لفظياً إلى (اليمين)، على الرغم مـن أنه كان يؤيـد الكثير من السياسات التي أصبحـت فيما بعد جزءاً من (النيـو ديل)، والتـي أكسبته الإشادة العلنية من طـرف أعضاء الكونجرس الديمقراطيـين، إلى درجة أن بعض التقدميـين حثوا الرئيس (فرانكلين دي روزفلت) على تعيينه عضواً في مجلس الوزراء. (70)

خـلال هذه الفترة المبكـرة كان شائعاً بين اليسـار، وكذلك بين أطياف أخـرى، مقارنة التجـارب المتشابهـة، الفاشية في إيطاليـا والشيوعية في الاتحاد السوفييتي و(النيو ديل) في الولايات المتحدة.(71) ورفضت هذه المقارنـات بأكملها في وقت لاحق تماماً كمـا رفض إدراج (الأب كافلن) في خانـة اليسار؛ فهذه التحولات التعسفيـة في التصنيفات لم تسمح فقط لليسـار بـأن ينأى بنفسه عـن الأفـراد والجماعات المحرجة التـي تتشابه افتراضاتهم المبدئية واستنتاجاتهم مع الافتراضات والاستنتاجات الخاصة بهـم، بل سمحت له أيضاً بتحويل هـذه الإحراجات لفظياً إلى خصومهم السياسيـين. وعلاوة على ذلك فقد خفضت هذه التغييرات في التسميات بنسبـة كبيرة احتمـالات أن يشهد المراقبون تمرير اليسـار لأفكاره السلبية وأجنداته في سعيه وراء النفوذ أو السلطة.

يمكــن القول إن أنواع تركيز سلطة الحكومة التي يسعى إليها اليسار ربما تخـدم أنواعاً مختلفة من الأهـداف السامية، إلا أن تركيـز السلطات هذا يوفـر فرصاً لـكل أنواع الانتهـاكات تصل إلى حد القتـل الجماعي، كما كان الحـال مع (هتلر) و(ستالين) و(مـاو) و(بوت بوت). إذ لم يكن لدى هـؤلاء القادة رؤية تراجيدية للإنسان، مثل تلك التي تكمن وراء ما يسمى بالفكر (المحافظ) في أميركا اليوم؛ فالذي أدى إلى مثل تلك المآسي في حق الآخرين إنما هو بالتحديد افتراض هؤلاء الطغاة بأنهم كانوا يمتلكون معرفة رفيعة وحكمة تفوق تلك التي يمتلكها الناس العاديون.

(التغيير) في مواجهة الوضع الراهن

عـادة مـا يقسم المثقفـون الناس إلى أولئـك الذين يناصـرون (التغيير) وأولئـك الذيـن يفضلون الحفـاظ على الوضـع الراهن؛ فكتـاب (جون ديوي) (الليبرالية والتحرك الاجتماعي)، على سبيل المثال، يبدأ بالكلمات التالية: «اعتادت الليبرالية دوماً على الانقضاضات المتأتية من أولئك الذين يعارضـون التغيير الاجتماع، وكانت تعامـل دوماً على أنها عدو لأولئك الذين يرغبون في الحفاظ على الوضع الراهن». (72)

وكما تمت الإشارة إليه سابقاً، فحتى مثل هذه الوجوه (المحافظة) البارزة علـى غرار (ميلتون فريدمـان) و(فريدريك حايك) قد نـادت بسياسات تختلـف جذرياً عن تلك الموجـودة في المؤسسات أو المجتمعات القائمة، ولا يوجـد كتاب يتأسس على الرؤية التراجيدية أكثر من كتاب (الفدرالي) على الرغم من أن مؤلفيه لم يتمردوا على المحتل البريطاني فحسب، ولكنهم أوجدوا أيضاً شكلاً جديداً من أشكال الحكم يتعارض جذرياً مع الأنظمة الاستبدادية التي كانت سائدة عندئذ في كل أنحاء العالم، إذا وصفنا هؤلاء الأشخاص بالمدافعين عن الوضـع الراهن فقد فصلنـا الكلمات كلياً عن الواقـع، وعلى غـرار معاصريهم في إنكلترا في القـرن الثامن عشر، حيث كان (إدموند بيرك) و(آدم سميث) وجهين بارزين بين أولئك الذين كانوا يتبنـون الرؤية التراجيدية. وقـد نادى كلاهما بتغيـيرات جذرية كتحرير المستعمـرات الأميركية بدلاً من القتال بهـدف الاحتفاظ بها، كما فعلت الحكومـة البريطانية، وعارض كلاهما الرق أيضـاً في زمن تجرأ عدد قليل جـداً من الناس علـى المطالبة بذلك في العالم الغربـي، ولم يفعل أحد ذلك تقريباً خارج الغرب. وعمل (بيرك) على وضع خطة لإعداد العبيد للحرية ومنحهم عقارات ليبـدؤوا حياتهم كأناس أحرار. (73) ولم يعارض (آدم

سميث) العبودية فحسب لكنه رفض أيضاً ازدراء النظرية القائلة إن العبيد السود في أميركا كانوا أدنى مرتبة من البيض الذين استعبدوهم. (74)

إن تسمية هؤلاء الذين يحملون الرؤية التراجيدية بالمدافعين عن الوضع الراهن لهو انتصار للبراعة اللفظية على حقائق واضحة ومثبتة، وأن يبقى مثل هذا الأسلوب المتبلد للهروب من النقاد سائداً دون منازع منذ القرن الثامن عشر حتى الوقت الحاضر بين أولئك الذين يعتبرون أنفسهم (أناساً مفكرين) لهو إشارة واقعية على قدرة الرؤية والبراعة اللفظية على إيقاف الفكر.

وبوجه أعم هنالك شك في إذا ما كان هناك كثير من الأفراد في مجتمع حر راضين تماماً عن كل سياسات ومؤسسات المجتمع. وباختصار، فإن الجميع تقريباً يؤيدون بعض التغييرات؛ فأي مناقشة دقيقة وعقلانية للخلافات بينهم ستلفت الانتباه إلى نوعية التغييرات التي تفضلها كل مجموعة، والأسباب التي بنيت عليها، يليها تحليل وأدلة لصالح أو ضد تلك الأسباب المعينة لأجل تلك التغييرات المعينة. ويتم تجاهل كل هذا من قبل أولئك الذين يعلنون ببساطة أنهم مع (التغيير) وينعتون أولئك الذين لا يتفقون معهم بالمدافعين على الوضع الراهن، وهذا جدل آخر من بين كثير

من الجدل الذي يظل دون حجج أو براهين.

ويؤكد الأشخاص الذين يطلقون على أنفسهم اسم (التقدميين) أنهم لا ينادون بالتغيير لمجرد التغيير بل هم يريدون تغييرات نافعة ومفيدة؛ أي التقدم، لكن الأشخاص الآخرين الذين يدافعون عن تغييرات أخرى مختلفة جداً يعلنون بدورهم أيضاً أن هذه التغييرات تتجه نحو الأفضل. وبعبارة أخرى فإن الجميع يرى نفسه (تقدمياً) من منظوره الخاص، ولكن أن يتصور بعض الناس أنهم مع التقدم على نحو خصوصي فليس فقط مثالاً آخر على خداع الذات بل هو أيضاً تهرب من محاولة البيان بالدليل والتحليل: أين ولماذا ستنتج التغييرات المحددة المقترحة من جانبهم نتائج نهائية أفضل من تلك التي اقترحها آخرون. وبدلاً من ذلك فإن أنصار التغييرات الأخرى تم رفضهم من قبل الكثيرين، ومن بينهم (جون ديوي)؛ لكونهم «مدافعين عن الوضع الراهن».(75)

وعلى الرغم من عمليات الإقصاء التي حلت محل الجدال ومقارعة الحجة بالحجة، فإن أي شخص لديه معرفة بتاريخ بريطانيا في القرن الثامن عشر يجب أن يعلم أن كتاب (آدم سميث) (ثروة الأمم) لا يدافع عن الوضع الراهن، وهو في الواقع يتعارض تماماً مع المصالح الخاصة للنخب

السياسية والاقتصاديـة والاجتماعية في زمنه. وسيكون من الصعب حتى تخيل كيف يمكن أن يمضي (آدم سميث)، أو أي شخص آخر، عقداً كاملاً مـن الزمان في تأليف كتاب مـن 900 صفحة ليقول إنـه سعيد بما كانت عليـه الأمور، ويمكـن أن يقال الشيء ذاتـه عن الكم الهائـل من كتابات (ميلتون فريدمان) و(فريدريـك حايك) و(ويليام أف. باكلي) والكثيرين من المؤلفين الآخرين الذين كانوا ينعتون بأنهم (محافظون).

إن مفهـوم التغيير ذاتـه المستخدم من قبل مثقفي اليسـار، وهو ما يعني معظم المثقفين، مقيد ومتحيز على نحو تعسفي، وهو ما يعني عملياً أنواعاً معينـة من التغييرات، من خلال أنواع معينة مـن الآليات الاجتماعية التي يتصورونهـا. تغييرات أخرى - بغض النظر عن حجمها وتبعاتها في حياة ملايـين الناس- عـادة ما يقع تجاهلها - إن هي حدثت - من خلال آليات أخـرى، وبطرق لم يفكـر فيها المثقفـون، وأقلها أن هـذه التطورات غير موصوفـة وخارج نطاق رؤية الصفـوة المختارة؛ وبالتالي لا تحظى بشرف لقب (التغيير).

لقد كانت عشرينيات القرن الماضي - على سبيل المثال - عقد التغييرات الهائلـة بالنسبة إلى شعب الولايات المتحدة؛ التحول من مجتمع يغلب عليه

الطابع الريفي إلى مجتمع يغلب عليه الطابع الحضري، انتشار الكهرباء والسيارات وأجهزة المذياع على نطاق واسع لدى ملايين الأميركيين، وبداية السفر الجوي التجاري، وثورة البيع بالتجزئة بأسعار منخفضة نتيجة سرعة انتشار سلسلات المتاجر، إلا أنه عندما يشير المثقفون إلى فترات التغيير فإنهم لا يذكرون تقريباً سنوات العشرينيات (1920م)؛ لأن هذه التحولات الكاسحة في نمط حياة ملايين الأميركيين لم تكن من نوع التغييرات المحددة التي تخيلها المثقفون، والتي تحدث من خلال أنواع محددة من الآليات الاجتماعية؛ فمن وجهة نظر مثقفين كثيرين يعتبر عقد العشرينيات فترة ركود الوضع الراهن، تحت قيادة إدارات محافظة تعارض التغيير.

الخطاب مقابل التفضيلات

لفهم دور المثقفين في المجتمع يجب علينا أن ننظر إلى أبعد من خطابهم، أو خطاب منتقديهم، إلى واقع تفضيلاتهم المعلنة. كيف يمكننا أن نعرف ماهية أهداف وأولويات شخص ما؟ وإحدى الطرق للقيام بذلك الانتباه إلى ما يقول، ولكن بطبيعة الحال فإن الشكل الظاهري للكلمات لا يعكس

دائماً بدقة ما تتضمنه الأفكار. وعلاوة على ذلك، فحتى الأفكار التي يعبر عنهـا الأشخاص لأنفسهم ليست في حاجـة إلى أن تعكس نمط سلوكهم الفعلـي؛ فالأهداف والأفضليات والأولويات المعبر عنها باطنياً أو ظاهرياً ليسـ مـن الضروري أن تكـون متسقة مع الخيارات التـي يقومون بها في الواقـع عند مواجهة الخيارات التي يعرضهـا العالم الحقيقي. يجوز للرجل المطالبة؛ فقد يعتقد المرء أن الحفاظ على العشب مجزوزاً يكتسي أهمية أكثر مـن مشاهدة التلفاز، ولكن، إذا وجدناه يقضي ساعات طويلة أمام شاشة التلفزيـون، اليوم تلو الآخر، طوال أسابيـع متتالية، في حين أن الأعشاب الطفيليـة والحشائش الطويلة تجتاح الحديقـة، فإن التفضيلات التي كشف عنـه سلوكه مؤشر أكثر دقة على أولويات الفـرد من كلماته المفصح عنها، ومهما كانت الاعتقادات التي قد تكون لديه عن نفسه.

ما التفضيـلات التي تتكشف انطلاقاً من السلـوك الفعلي من المثقفين؟ وما مدى تطابق تلك التفضيلات المتكشفة مع خطابهم؟ تتركز معتقدات المثقفـين المعلنة علـى اهتمامهم بالآخريـن، ولا سيما الفقـراء والأقليات و(العدالـة الاجتماعية) وحماية الأنواع المهـددة بالانقراض والإصحاح البيئـي على سبيـل المثال، ويبـدو خطابهم مألوفـاً جداً وشائعـاً جداً إلى

درجة أنه لا يتطلب المزيد من البلورة هنا، إلا أن السؤال الحقيقي هو: ما تفضيلاتهم المتكشفة؟

عبارة (العواقب غير المقصودة) أصبحت مستهلكة؛ لأن الكثير من السياسات والبرامج التي تستهدف، على سبيل المثال، تحسين أوضاع من هم أقل حظاً، اتضح في الواقع أنها زادت وضعهم سوءاً؛ حتى أنه لم يعد ممكناً اعتبار حسن النوايا بشيراً تلقائياً بنتائج جيدة، وأي شخص يكون همه الأساسي تحسين أوضاع الشرائح الأقل حظاً سيكون بإمكانه الآن، وبعد عقود من التجارب السلبية المتمثلة في (العواقب غير المقصودة)، أن يرى أن هنالك حاجة ليس فقط إلى توظيف الوقت والجهود المبذولة لتحويل النوايا الطيبة إلى سياسات وبرامج، ولكن أيضاً إلى توظيف الوقت والجهود بعد ذلك في محاولة لاستكشاف إجابات تتعلق بالنتائج الفعلية لتلك السياسات والبرامج.

وعلاوةً على ذلك فإن أي واحد يكون همه الأولي تحسين أوضاع الشرائح الأقل حظاً ينبغي أن يكون في حالة تأهب وتقبل لعوامل أخرى كامنة وراء رؤية المثقفين، عندما يكتشف أن تلك العوامل الأخرى قد ثبت تجريبياً أنها ساعدت في تعزيز رفاهة الشرائح الأقل حظاً، حتى وإن

كان ذلك بطرق لم تتطرق إليها النخبة المثقفة/ المفكرون، وحتى لو بطرق معارضة لمعتقداتهم أو رؤاهم. وباختصار، فإن واحدة من الطرق لاختبار إذا ما كان الانشغال المعلن برفاهة من هم أقل حظاً يمثل هماً أساسياً ذا أولوية تجاه رفاهة أولئك، أو مجرد استخدام تلك الشرائح المستضعفة والمحرومة كوسيلة لإدانة المجتمع، أو السعي للحصول على سلطة سياسية أو معنوية على المجتمع، هي النظر إلى تفضيلات المثقفين المنكشفة من حيث كمية الوقت والطاقة التي يوظفونها خدمةً لرؤيتهم، مقارنةً بكمية الوقت والطاقة التي يوظفونها في التدقيق: 1 – في النتائج الفعلية المترتبة على الأمور التي تمت باسم تلك الرؤية، 2 – المنافع التي حصل عليها أولئك الأقل حظاً والتي وجدت خارج تلك الرؤية وحتى بشكل معارض لها.

الحملات التي تشن من أجل (أجر معيشي/ معاش) أو لإنهاء (العمل بأجور بخسة) في العالم الثالث، على سبيل المثال، توظف مبالغ هائلة من الوقت والطاقة المبذولة لتعزيز تلك الأهداف ولكن لا شيء يبذل فعلياً لفحص الكثير من الدراسات التي تم القيام بها في مختلف بلدان العالم لاكتشاف الآثار الفعلية المترتبة عن قوانين الحد الأدنى للأجور في العام أو

قوانين (المعاشات) على وجه الخصوص، وقد اشتملت تلك النتائج/ الآثار على أمور مثل ارتفاع مستويات البطالة وفترات بطالة أطول، خصوصاً بالنسبة إلى الشرائح الاجتماعية الأقل مهارة، وسواء اتفق المرء مع هذه الدراسات أم لا، فإن السؤال الحاسم يدور حول إذا ما كان الواحد منا يتكبد عناء الاطلاع عليها أصلاً!

وإذا كان الغرض الحقيقي من الحملات الاجتماعية جعل المحرومين والأقل حظاً أفضل، عندئذ تصبح العواقب الفعلية لسياسات مثل التحكم في الأجور أموراً جوهرية وتتطلب الفحص والتحقيق؛ من أجل تجنب (عواقب غير مقصودة) أصبح معترفاً بها على نطاق واسع في سياق سياسات أخرى كثيرة، ولكن إذا كان الغرض الحقيقي من الحملات الاجتماعية هو الإعلان عن الوقوف في صف الملائكة، فعندئذ تصبح مثل هذه التحقيقات ذات أولوية منخفضة، إن كانت ضمن الأولويات أصلاً؛ إذ إن الهدف من الوقوف في صف الملائكة يتحقق عندما يتم تأييد السياسيات ثم إنشاؤها وتأسيسها. بعد ذلك يكون بإمكان المشاركين في الحملات الاجتماعية الانتقال إلى قضايا أخرى، وما تكشف من تفضيلات الكثيرين من المثقفين، إن لم نقل معظمهم، هو الوقوف في صف الملائكة.

من الصعب تفادي الاستنتاج ذاته عند النظر إلى استجابة المثقفين لما يطرأ من تحسن في حالة الفقراء الذين يتبعون سياسات أو ظروفاً لا توفر فرصاً ليكونوا في صف الملائكة (قوى الخير) ضد قوى الشر. وعلى سبيل المثال، في إطار السياسات الاقتصادية الجديدة في بداية التسعينيات (1990م)، ارتفع وضع عشرات الملايين من الناس في الهند فوق المستوى الرسمي للفقر في هذا البلد، وفي الصين، وفي إطار سياسات مماثلة، بدأت في وقت سابق، انتشل مليون شخص شهرياً من الفقر. (76)

من المؤكد أن أي شخص يقلق بشأن مصير المحرومين يريد أن يعرف كيف حصل هذا التطور المرغوب فيه لمثل هذه الأعداد الهائلة من الفقراء فقراً مدقعاً، ومن ثم كيف يمكن تحقيق تحسينات مماثلة في أماكن أخرى من العالم، ولكن الزيادات الكبيرة وغيرها في مستويات المعيشة، والتي تعتمد في نهاية المطاف على إنتاج المزيد من الثروة، بالكاد، كانت تثير الاهتمام بين معظم المثقفين.

ومهما كانت هذه التحسينات والإصلاحات مهمة بالنسبة للفقراء، فإنها لا توفر فرصاً للمثقفين لكي يقفوا في صف الملائكة ضد قوى الشر، وهذا هو ما يتبين من تفضلياتهم الظاهرة مراراً وتكراراً، أن تكون الأولوية

الحقيقية. إن الأسئلة التي تدور حول أي السياسات أو الظروف التي تزيد أو تخفض معدل نمو أو الناتج نادراً ما تثير اهتمام معظم المثقفين، حتى ولو أسهمت هذه التغييرات في الحد من الفقر – في كل من البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء – أكثر مما فعلت التغييرات في توزيع الدخل. وقد اقترح الكاتب الفرنسي (ريمون آرون) أن تحقيق أهداف اليسار الظاهرية دون استخدام الأساليب المفضلة لدى اليسار يثير الاستياء: «في الواقع، يحمل اليسار الأوروبي ضغينة ضد الولايات المتحدة، ويعود ذلك أساساً إلى أن هذه الأخيرة نجحت بوسائل لم يكن منصوص عليها في المدونة الثورية؛ فالازدهار والقوة والاتجاه نحو توحيد الأوضاع الاقتصادية، هذه النتائج تحققت بالمبادرة الخاصة، من خلال المنافسة بدلاً من تدخل الدولة، وبعبارة أخرى: بالرأسمالية التي تعلم كل مثقف حسن التربية كيف يكرهها».(77)

وبالمثل، على الرغم من عقود من التباكي على سوء نوعية التعليم في معظم مدارس السود في الولايات المتحدة، فإن الدراسات المخصصة للمدارس التي يبلغ فيه أعداد السود أو تجاوز المعايير الوطنية(78) بالكاد تثير اهتماماً لدى معظم المثقفين، حتى بين صفوف أولئك الذين ينشطون

في طرح قضايا التمييز العنصري. وكما هو الحال بالنسبة للأشخاص الذي يتخلصون مـن براثن الفقر في بلدان العالم الثالث، فإن عدم وجود اهتمام بمدارس السـود التي حققت نجاحاً أكاديمياً من قبـل الأشخاص الذين هم بخـلاف ذلك أشد صخباً حول القضايـا العرقية، يشير إلى وجود تفضيل واضـح لإدانة المدارس غـير الناجحة وللمجتمع الـذي يحافظ على تلك المدارس. إن التحقيق في مدارس السود الناجحة قد يبعث الأمل في العثور على مصـدر محتمل للمعرفة والنظرة الثاقبة لكيفيـة تحسين التعليم بالنسبة لمجموعـة كثيراً ما تكـون متخلفة عن الركب من حيـث الإنجاز التعليمي ومـن حيث الدخل والمهن التي تعتمد على التعليم، ولكنها لن توفر فرصة للصفوة المختارة أن يكونوا في صف الملائكة ضد قوى الشر.

إن عدم اتباع الكثير، إن لم نقل معظم، مدارس السود الناجحة للمفاهيم التربويـة الرائجة بين المثقفين قد يكون جـزءاً من سبب عدم الاهتمام بمثل هـذه المدارس، تماماً مثلما أن الاهتمام بكيفية تمكن الهند والصين من رفع مستـوى معيشة الملايين من الفقـراء قد يعود في جزء منه إلى كونه كان يتم عـن طريق الابتعاد عـن أنواع السياسـات الاقتصادية التـي كانت تحظى بالتأييد من قبل اليسار منذ فترة طويلة.

كثيراً ما قيل إن مثقفي اليسار «متهاونون تجاه المجرمين»، ولكن، هنا أيضاً، سؤال عن إذا ما كان هؤلاء الأشخاص المتهمون بارتكاب جرائم أو المدانون وأودعوا السجن هم موضع اهتمام حقيقي يحظى بإحسان المثقفين أو أنهم مجرد دعامات عرضية في صورة أكبر قابلة للاستهلاك مثلهم مثل آخرين من الذين استخدموا كدعامات. وإحدى التجارب المروعة، على سبيل المثال، التي مر بها العديد من الرجال في السجن هي الاغتصاب الجماعي من قبل سجناء آخرين من الذكور، إلا أن أي محاولة للحد من تكرار مثل هذه التجارب المؤلمة ذات الأثر الدائم عن طريق بناء المزيد من السجون، بحيث يمكن أن يكون كل سجين بمفرده في زنزانة واحدة، تجد معارضة شديدة من قبل الأشخاص أنفسهم الذين عرفوا بدفاعهم الشرس عن (حقوق) السجناء؛ فتلك الحقوق ليست سوى وسيلة لإدانة (المجتمع) وكذلك معارضة بناء المزيد من السجون؛ فعندما تتعارض الرفاهة الفعلية للسجناء مع قضية رمزية تتمثل في منع بناء المزيد من السجون، يصبح السجناء مجرد كبش فداء آخر على مذبح الرؤية.

تكشف تفضيلات المثقفين، بطرق شتى وفي طائفة كاملة من القضايا، ويمكن اختزال تلك التفضيلات في اكتساب السلطة الأخلاقية أو بشكل

تفويضـي، والسلطـة السياسية أو كلتيهما على بقيـة المجتمع. ولا يسمح لرغبات أو مصالح أي من المستفيدين المزعومين من تلك السلطة أو القوة، سـواء من الفقـراء أو الأقليات أو المجرمين في السجـون، بأن تتجاوز من حيث الأهمية المسألة الأساسية المتمثلة في اكتساب الهيمنة المعنوية للنخبة المختارة والمحافظة عليها.

الصغر والكبر

نظراً إلى الاختلاف الكبير في مفاهيم المعرفة بين أصحاب الرؤية المأساوية وأصحـاب الرؤية المكرسـة (النخبة/ الصفوة المختـارة)، يبدو من المحتم تقريبـاً أن تكون لديهم تصـورات مختلفة عـن دور واختصاص الشباب، وحيـث يتم تصور المعرفة على أنها بقدر كبـير أو قليل الأمور التي تدرس في المدارس والجامعات، ويتم تصور الذكاء على أنه مجرد قدرة ذهنية على التلاعب بالمفاهيم والتعبـير عن الاستنتاجات، لا يوجد أي سبب بديهي؛ لكيـلا يكون الشباب على الأقل موهوبين / محترفـين في هذه الأشياء مثل الكبار؛ إذ يقال أن نمو الدماغ يصل ذروته في بداية سن البلوغ. أما بالنسبة إلى أصحـاب الرؤية المأساوية، حيث المعرفة المهمـة غالباً ما تكون المعرفة

العامـة البدهية، التي تتراكـم بالخبرة، والحكمة تتأتـي في المقام الأول من التجربـة؛ وبالتالي، وانطلاقا من تعريفهم تقريباً، فـإن جيل الشباب عادةً ما لا يكون في موقـف جيد لاتخاذ قرارات حكيمة – من أجل أنفسهم، ناهيـك عن المجتمع – مثل أولئك الذين لديهم خبرة أكثر بكثير للاستفادة منهـا. وبناءً عليه، فإن أولئك الذين لديهم رؤية الصفوة المختارة علقوا من قرون طويلة آمالاً كبيرة على الشباب والصغر، في حين أن أصحاب الرؤية المأساوية قد عولوا أكثر بكثير على ذوي الخبرة الناضجة.

إن فكرة الستينيات (1960م) القائلة بأنه «علينا أن نتعلم من شبابنا» لها سوابق تعود إلى القرن الثامن عشر، وهذه الظواهر الاجتماعية الفرعية مثل خفض سن الاقتراع، والحد من توقير الجيل الأكبر سناً بصفة عامة والآباء والأمهـات على وجه الخصوص، هـي متماشية على نحو مماثل بما يتفق – إن لم تكـن نتائـج طبيعية لا مفر منها – مع التصور العـام للمعرفة والذكاء السائـد بين أولئك الذين لديهـم رؤية الصفوة المختارة. وفي الوقت الذي تعتـبر فيه المشكلات الاجتماعية تداعيـات للمؤسسات القائمة والأفكار المسبقـة، غالباً ما ينظر إلى الشباب على أنهـم أقل التزاماً بالوضع الراهن، وكذلك كآمال للمستقبل.

في القـرن الثامن عشر عبر (وليام غودوين) بوضـوح عن هذه الفكرة، عندما قال: «إن الجيل القادم لن يكون لديه الكثير من الأفكار المسبقة التي ينبغي عليه السيطرة عليها».(79) والأطفال، وفقاً لـ(غودوين)، «نوع من المادة الخام التي نشكلهـا بأيدينا» (80) وعقولهم «بمثابة صفحة بيضاء». (81) وفي الوقت نفسه هـم مضطهدون من قبل والديهم، وينبغي عليهم المـرور بـ(عشرين عاماً مـن العبودية) قبل أن يحصلوا على «جزء هزيل من الحريـة، التي قد تتنـازل عنها حكومة بلدي لفائـدة رعاياها من الكبار!» (82) ومـن الواضـح أن الشبـاب كان ينظـر إليهم على أنهـم مرشحون لـ(تحريـر) أنفسهم والمجتمـع، على حد سواء، ضمن هـذه النظرة، وهي نظرة لا تزال شائعة وحية بين أوساط المثقفين، لأكثر من قرنين من الزمان.

إلا أن كل هـذه الاستنتاجـات تتغـير تماماً إذا تصورنـا المعرفة والحكمة كمـا هـي في تصـور أولئـك أصحـاب الرؤيـة المأساويـة. يقـول (آدم سميـث)، على سبيـل المثال: «الأكثر حكمـة وخبرة هم عمومـاً أولئك الأقـل سذاجة». وباختصـار، فإن الكبـار عموماً ليسـوا عرضة لمفاهيم متهـورة وطائشة، وبحسب (سميث): «لا تعتـبر حكمة وخبرة مكتبسة إلا مـا كانت تعلم الشـك، ونادراً مـا نتعلم ذلك بشـكل كاف».(83)

وحماسة الشباب التي تلقى إشادة كبيرة من قبل العديد من أصحاب رؤية الصفوة المختارة كانت دوماً ينظر إليها بشكل مختلف للغاية من جانب أولئك الذين لديهم رؤية مأساوية. قال (بيرك)، على سبيل المثال: «ليس هناك من عذر للجهل المتغطرس أن يكون موجهاً بعاطفة وقحة». (84)

وقد أشار البعض إلى غزو مستمر للحضارة من قبل الهمجيين، وخصوصاً المواليد الجدد الذين يتعين على أسرهم ومؤسسات الاجتماعية تهذيبهم، لأنهم لا يأتون إلى العالم ولا يختلفون في شيء عن الأطفال الذين ولدوا في عصر الإنسان الذي عاش في الكهوف.

الأشخاص الذين لديهم رؤى متعارضة عن العالم لا يتوصلون إلى استنتاجات مختلفة حول الصغار والكبار بمحض الصدفة، وحتى في مختلف القضايا الأخرى التي لا تعد ولا تحصى، فإن الاستنتاجات التي يتوصل إليها كلا الفريقين تنطوي على استنتاجات عما يحملونه من افتراضات عن المعرفة والحكمة. لقد كان تعليم الشباب لفترة طويلة ساحة معركة بين أتباع الرؤيتين فيما يتعلق بطبيعة البشر وطبيعة المعرفة والحكمة. وفكرة (ويليام غودوين) من أن الشباب «نوع المادة الخام التي نشكلها بأيدينا» تبقى، بعد قرنين من الزمن، فكرة قوية مغرية لتلقين الفصول الدراسية

في المدارس والكليات. في القرن العشرين، كتب (وودرو ويلسون) عن السنوات التي قضاها بوصفه مسؤولاً تعليمياً، وقال: «كنت أود ألا يكون شباب الجيل الصاعد يشبهون آباءهم قدر الإمكان».(85)

يمكن أن يبدأ هذا التلقين في سن مبكرة اعتباراً من المدرسة الابتدائية، حيث يتم تشجيع الطلاب أو مطالبتهم بالكتابة عن قضايا مثيرة للجدل، في بعض الأحيان في شكل رسائل إلى المسؤولين الحكوميين. والأهم من ذلك أن عملية التلقين تعودهم على اتخاذ موقف من القضايا المعقدة بعد سماع جانب واحد من تلك القضايا. وعلاوة على ذلك، فهم يتعودون على التنفيس عن مشاعرهم بدلاً من تحليل الأدلة المتضاربة وتمحيص الحجج المتعارضة. وباختصار، فإنه يتم اقتيادهم إلى استنتاجات جاهزة مسبقاً، بدلاً من تزويدهم بأدوات فكرية للتوصل إلى استنتاجات خاصة بهم، بما في ذلك استنتاجات مختلفة عن تلك التي لدى معلميهم. في الكليات والجامعات نجد أن أقساماً أكاديمية كاملة مخصصة للاستنتاجات الجاهزة، سواء عن العرق أو البيئة أو غيرهما من المواضيع، تحت تسميات مثل (دراسات) السود، أو المرأة أو البيئية. وقليلة هي (الدراسات) – إن وجدت – التي تتناول رؤى متناقضة وأدلة متعارضة، كما تقتضي المعايير

التعليمية بدلاً من الأيديولوجية.

كثيراً ما يهاجم منتقدو التلقين الأيديولوجي في المدارس والكليات الاستنتاجات الأيديولوجية المحددة، ولكن ذلك يظل خارج الموضوع التربوي. وحتى لو افترضنا، على سبيل الجدل، أن جميع الاستنتاجات التي توصلت إليها جميع (الدراسات) المختلفة صحيحة من حيث المنطق والوقائع على حد سواء، فإن هذا لا يصل إلى لب القضية التعليمية، وحتى وإن كان الطلاب سينهون تلك (الدراسات) بنتائج صحيحة 100 في المئة حول المسائل (أ) و(ب) و(ج)، فإن ذلك لن يعدهم فكرياً ويزودهم بالأدوات اللازمة لمواجهة قضايا مختلفة تماماً هي (س) و(ص) و(ع) التي قد تنشأ على مدى سنوات في المستقبل.

مفاهيم ضد مبادئ

في أفضل الأحوال، يستند عمل المثقفين إلى مبادئ معينة (المنطق، والأدلة، وربما القيم الأخلاقية أو الاهتمامات الاجتماعية)، ومع ذلك، ونظراً إلى الدوافع والقيود التي تفرضها هذه المهنة، فإن عمل المثقفين لا حاجة إليه بتلك المبادئ، وهناك مجال واسع للمواقف، بدلاً من المبادئ،

لتوجيه عمل المثقفين، خصوصاً عندما تكون هذه المواقف سائدة بين أقرانهم، وبمعزل عن ردود الفعل الناتجة من العالم الخارجي.

وفي حين أن المنطق والأدلة معايير مثالية لعمل المثقفين، فإن هناك طرقاً عدة يكون بها كثير مما يقوله ويفعله المثقفون أقل علاقة بالمبادئ مما هو بالمواقف؛ على سبيل المثال، فإن المثقفين المتقبلين لمطالبات التخفيف عن القاتلات اللاتي يزعمن أنهن كن يتعرضن للضرب كزوجات، أو غيرهن ممن يقال إنهم عاشوا طفولة عنيفة نفسياً بشكل أو بآخر، أو من هم أقل حظاً بشكل عام، نادراً ما يتقبلون مطالب أن رجال الشرطة الذين ليس لهم سوى جزء من الثانية لاتخاذ قرار حياة أو موت، والمجازفة بحياتهم، يجب أن يمنحوا بعض الحرية الإضافية.

بعض المثقفين الذين يعارضون مبدأ العنصرية ظلوا رغم ذلك صامتين أو التمسوا العذر عندما قام زعماء الأقلية السوداء بهجمات عنصرية على أصحاب المحلات الآسيويين في أحياء السود الفقيرة (الغيتوات)، أو على البيض بشكل عام أو اليهود بشكل خاص. وقد عمد بعض المثقفين إلى إعادة تعريف العنصرية بشكل يجعل السود غير مؤهلين لهذه التسمية، وهو تمرين آخر في البراعة اللفظية. والعديد من المثقفين نددوا بـ(الجشع)

المتفشي بين المسؤولين التنفيذيين في الشركات والذين لا تمثل دخولهم سوى جزء ضئيل من دخل الرياضيين المحترفين، أو الفنانين الذين نادراً ما يتهمون بالجشع، هذا إن حصل!

أطلق المثقفون صيحات غضب وتنديد عندما ارتفعت أرباح شركات النفط، على الرغم من أن مبلغ الأرباح في سعر غالون البنزين أقل بكثير من مبلغ الضرائب. لكن مفهوم (الجشع) لا يطبق على الحكومة أبداً تقريباً، سواء كان ذلك فيما يتعلق بمبلغ الضرائب التي تجمعها أو حتى عندما تتم مصادرة منازل الطبقة العاملة، والتي كثيراً ما تمثل شقاء وتضحيات عمر بأكمله، بالجملة بدعوى (إعادة تطوير) منطقة ما بشكل يجعلها تجلب المزيد من الضرائب، بما يمكن السياسيين من إنفاق المزيد لتعزيز فرصهم وحظوظهم في إعادة انتخابهم.

هذه الردود وعدم الردود من قبل المثقفين لا تمثل مواقف بدلاً من مبادئ فحسب، بل كثيراً ما كانت تمثل مواقف تدوس على المبادئ. كما أن هذه التحيزات لا تقتصر على ردود أفعال تجاه فئات معينة من البشر، بل تنطبق حتى على مفاهيم، مثل المخاطر، على سبيل المثال. والمثقفون الذين ينتقدون بشدة أي مخاطر مرتبطة بعقاقير صيدلانية معينة، وتعتبر

أنـه من واجب الحكومة حظر بعضـ هذه الأدوية بسبب مخاطر الموت، لا يـرون حاجة إلى أن تقـوم الحكومة بحظر رياضة الغوصـ (السباحة) في الفضـاء أو رياضة ركـوب الأنهار والأمواج بقـوارب صغيرة، حتى وإن كانـت الأخيرة تمثل مخاطر موت أعلى من أجـل الترفيه وأكثر من المخاطر الناجمـة عن الأدوية التي يمكن أن تجنـب الألم أو الإعاقة، أو التي يمكن أن تنقـذ أرواحاً أكثر من تكلفتهـا. وبالمثل، عندما يموت رجل ملاكم بسبب اللكمـات في الحلبة، فإن ذلك من المؤكد أن يفتح الباب أمام مطالبات في وسائـل الإعلام أو بين المثقفين لحظـر الملاكمة، ولكن ليس من المرجح أن نجـد مثل تلك المطالب فيما يتعلق بالوفيـات الناجمة عن حوادث التزلج، حتـى ولو كانت هذه هي أكثر شيوعاً مـن الوفيات الناجمة عن الملاكمة. ومرة أخرى يتضح أن المسألة ليست مسألة مبدأ بل موقف.

في حـين يمكن أن تختلف المواقف من فرد إلى آخر، فإن مواقف المثقفين عادة ما تكون مواقف جماعية (خاصة بالمجموعة) إلى حد كبير. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المواقف تتغير بشكل جماعي مع مرور الوقت، حيث تصبـح مزاجاً عابراً يعبر عن حقبة معينة، بـدلاً من مواقف دائمة، ناهيك عـن مبادئ دائمـة؛ وبالتالي ففي العصر التقدمـي في أوائل القرن العشرين

كانــت الأقليــات العرقية والاثنية ينظــر إليها إلى حد كبــير بشكل سلبي، والدعــم التقدمي لحركة تحسين النسل لم تكن منفصلة عن الرغبة المفترضة لمنــع هذه الأقليات مــن نشر الكثير من هــذا النوع الخاصــ بهم. بحلول الثلاثينيــات (1930م) كان هــذا المــزاج قد انقضى بشــكل كبير، وبعده أصبحت الأقليات العرقية والاثنية تحظى بتعاطف خاص. وبعد الستينيات (1960م) أصبــح هــذا التعاطف هاجساً فعلياً، غــير أنه لم يكن يتوافق مع الهواجس المناقضــة السابقة تجاه تلك الأقليات، والتي سادت بين المثقفين الذين يعتبرون (تقدميين) في أوائل القرن العشرين.

خــلال الحقبة السابقة عندمــا كان المزارعون والعمــال موضع تعاطف خاصــ، لم يكن أحد يــولي أي اهتمام لكيفيــة أن ما يتم القيــام به لصالح هــذه الشرائح يؤثر سلباً في الأقليــات أو غيرها. وبالمثل، في حقبة لاحقة، لم يكــن المثقفــون (التقدميون) يولون أهمية كبــيرة لكيفية مساهمة برامح التمييــز الإيجابــي لصالح الأقليات أو النساء في التأثــير سلباً في الآخرين، وليس هناك مبدأ يفسر مثل هذه التقلبات المزاجية الجماعية. كانت هنالك مجــرد تمائم موضة (للتيمن والتفاؤل)، مثــل الكثير من البدع التي يتخذها المراهقون شارات إلزامية لإثبات الهوية لبعض الوقت وبعد ذلك يتركونها

معتبرين إياها من الماضي، ولكن لا تعامل على أنها تخضع للمنطق أو للإثبات بالأدلة، سواء خلال فترة هوسهم أو تحررهم من ذلك الهوس. وفي العشرينيات (1920م) عندما كانت قضية (ساكو – فانزيتي) قضية دولية شهيرة بسبب عدم العدالة المفترضة في محاكمتهم، كتب القاضي (أوليفر وندل هولمز) في رسالة إلى (هارولد لاسكي) عن التركيز التعسفي في ذلك الوقت قائلاً: «لا يسعني إلا أن أسأل نفسي: لماذا هذا الاهتمام الكثير بالأحمر أكثر من الأسود؟ وهناك حالات أسوأ ألف مرة تتعلق بالزنوج، والتي تأتينا من وقت إلى آخر، ولكن العالم لا يكترث لها، ولا أعتقد أن ما حرك الناس هو مجرد حب نظري وبسيط للعدالة».(86)

أشخاص مجردون/ وهميون في عالم مجرد

إن التصورات الخاطئة عن المجتمع من قبل المثقفين ليست بأخطاء عشوائية؛ ففي الواقع أن سوء الفهم والتشويه يعزز الرؤية الشاملة لمجتمع كثرت عيوبه وفي حاجة ملحة إلى تدخل سياسي لتنفيذ الرؤية السائدة بين المثقفين. واحد من بين الأسس التي تستند إليها التصريحات الواسعة للمثقفين حول مجتمعات بأكملها، هو تصور الناس في المجرد مع تغييب

خصائص ملموسة ومحددة موجودة في الذوات الإنسانية كما هي موجودة في الواقع. وعلى سبيل المثال فإن انشغال المثقفين بعدم المساواة الاقتصادية مفهوم إذا كان الأفراد أو الجماعات التي تختلف في اقتصادها وفي النتائج الأخرى لا تختلف في الأشياء التي تؤدي إلى تلك النتائج، كما لا يفعلون مع أناس مجردين. إن الناس المجردين يمكن حصرهم في خلاصة إحصائية مثل الأسر والعائلات ومقادير الدخل، دون أدنى اهتمام بإذا ما كانت تلك الإحصاءات تشمل أناساً متشابهين أو حتى تشمل العدد ذاته من الناس أو تشمل أناساً يختلفون بشكل كبير في السن، ناهيك عن الفروق الأدق مثل إذا ما كانوا يعملون أو عاطلين عن العمل، أو إذا ما كانوا هم الأشخاص أنفسهم في الفئة ذاتها على مر الزمان.

إن المجردين لهم خاصية الخلود، هذه الخاصية لم يدركها بعد أناس هم من شحم ولحم؛ لذلك وجد قال مؤرخ كتب بشأن الدولة الحديثة العهد في تشيكوسلوفاكيا أن سياسة هذه الأخيرة تجاه المجموعات العرقية «صممت لتصحيح النظام الاجتماعي» و«لتضع يدها على مواطن الخطأ في القرن السابع عشر».(87) على الرغم من حقيقة أن الناس الذين هم من شحم ولحم والذين عاشوا في القرن السابع عشر، قد فارقوا الحياة

منــذ أمد طويــل، بشكل يجعل تصحيــح أخطائهم خــارج نطاق سيطرة الإنســان، واستمر هذا النوع ذاته مــن المنطق ليكون قوياً جداً أيديولوجياً بــين صفوف المثقفين في أميركا خلال القــرن الحادي والعشرين من الذين يتحدثون عن البيض والسود وكأنهم تجريدات ظرفية (خارج الزمن) على أن يتم تداركها ضمن القضايا المطروحة على مدى قرون، بدلاً من الحديث عنهــم كأناس بشحمهم ولحمهــم، يأخذون معهم خطاياهم ومعاناتهم إلى قبورهم.

وعلــى عكس الناس الحقيقيين يمكن إرســال الناس المجردين و(العودة) بهــم إلى أماكن لم يروها البتة، وهكذا فــإن الأسر الألمانية التي عاشت على مــدى قرون في أجزاء من أوروبا الشرقية والبلقــان (أعيدوا) إلى ألمانيا بعد الحــرب العالمية الثانيــة، حيث تفاعل غالبية ساكني هــذه المناطق واشتكوا بمرارة من تعرضهم لسوء المعاملة خلال الاحتلال النازي؛ وبالتالي فرضوا تطهــيراً عرقيــاً هائلاً للألمــان الذين يعيشــون بينهم. إن العديــد من الناس الموجودين فعلاً بشحمهم ولحمهم من أصل ألماني لم تقع أعينهم على ألمانيا التي (أعيدوا) إليها بل فقط هم ألمان كتجريدات خارج عن الزمن.

كان ذلــك يشبه كثيراً قصة مــن يسمون بالتاميل الهنــود في سيريلانكا

والذيـن (أعيدوا) في الستينيـات إلى الهند التي هاجـر منها أجدادهم في القـرن التاسع عشر، وبالمثل عندما طرد الهنـود والباكستانيون من أوغندا في السبعينيـات، كان أغلبهم قد ولد في أوغنـدا وكثيرا منهم استوطن في بريطانيا بـدلاً من الهند والباكستان، ولعل من بين معظم الجهود المستمرة لإعادة التجريدات الظرفيـة، كانت المقترحات الأميركية في القرن التاسع عشـر لتحرير العبيـد و(إعادتهم) إلى إفريقيا، وهي القـارة التي لا هم ولا أجدادهم قد عرفوها سابقاً.

عندما تذكر الخلافات الحقيقية بين أناس حقيقيين أو تؤخذ بعين الاعتبار عنـد اتخـاذ أي إجـراءات أو سياسـات من قبـل الآخرين، فـإن المثقفين يسارعون إلى إعلان هذه الخلافـات على أنها مجرد (تصورات) أو (صور نمطيـة)، ونـادراً ما يطلب أو يقـدم دليل على هذا الاستنتـاج الحاسم. إن المسـاواة المجردة هي الإعداد الخاطئ لهذه الافتراضات التي بنيت عليها؛ فليسـ هنـاك من سبـب للناس المجرديـن ليحصلوا على نتائـج مختلفة في حـين أن اختلافـات عالمهم الحقيقـي فيما يخص مدخلاتهـم قد جردت واستبعدت.

وفـوق ذلك فإن النـاسـ المجردين متساوون، على الرغـم من أن الناس

الحقيقيين يستبعدون من مثل هذا الشرط أو هذه الفكرة المثالية. إن عدم المساواة في الدخل والسلطة والجاه والصحة وغيرها من الأمور الأخرى، شغلت بال المثقفين لمدة طويلة سواء كأمور لا بد من شرحها أو من تصحيحها. ولعل الوقت والمجهود المكرس لهذه اللا مساواة توحي بأن المساواة هي شائعة جداً وآلية، حتى أن غيابها يتطلب تفسيراً؛ فالكثير من المثقفين قارب موضوع المساواة بنفس روح مقاربة (روسو) للحرية؛ حيث قال: «إن الإنسان ولد حراً لكنه مقيد بالسلاسل أينما كان». وبالنسبة إلى الكثير من المثقفين المعارضين، فإن الناس ولدوا متساوين، ولكنهم أصبحوا بشكل غامض غير متساوين.

اقترحت أسباب عدة لهذه اللا مساواة المسكوت عنها، مثل: الاستغلال، والعيوب الاجتماعية المركبة، والعنصرية، والتحيز الطبقي والتفرقة الجنسية (ضد المرأة)، ولكن نادراً ما اعتبر من الضروري إثبات المساواة الآلية التي تجعل من الضروري إيجاد تفسير لغيابها. إن أي شخص يلمح للأفراد، أو أسوأ من ذلك يلمح للمجموعات على أنها غير متساوية يتعرض للشطب فكرياً، وللتنديد به أخلاقياً، على أساس أنه منحاز ومتعصب لأولئك الذين يعتبرهم دون المساواة، لكن هذه الحالات التجريبية للمساواة

تصنف كضعيفة أو منعدمة.

هـل من أحد يعتقد بجدية أن الرجـل الأبيض بصفة عامة يتقن لعبة كرة السلة المحترفة مثله مثل الرجـل الأسود؟ فكيف يمكن للمرء أن يفسر غلبة السـود في هـذه المهنة المربحة التي تقدم الشهرة فضـلاً عن الثروة؟ وعلى امتـداد تلك الفترة التي هيمن فيها السود على تلك الرياضة، كانت ملكية تلك الفـرق تعود إلى البيض، وكذلك الحال مـع المدربي، ومع ذلك فأي آليـة ابتدعها السود لتمكنهم من منع البيضـ الذين يجيدون اللعبة بشكل مسـاو لهم من دخول كرة السلة المحترفـة؟ حتى أولئك الذين يقرون بأنه قـد يتضح كمسألة حقيقية وتجريبية، وأن السود، اعتباراً من هذه اللحظة، وتحت الظـروف الاجتماعية والثقافية الراهنـة، يفوقون غيرهم مهارةً في لعبـة كرة السلة؛ فإنهم مع ذلك يصرون على أن البيض يمكنهم أن يجيدوا ممارسـة هذه الرياضة بالدرجة ذاتها لو أن الظروف، بما في ذلك الوظائف البديلة المتاحة، كانت ذاتها لكلا الجنسين.

حتـى وإن افترضنا صحة هـذا القول، فإن ذلـك لا يكشف سوى عن مفهـوم المسـاواة الموجود ضمنيـاً في معظم مـا يقوله المثقفـون؛ فهـم لا يتحدثـون عن المسـاواة التجريبية بل يتحدثون عن المسـاواة الممكنة؛ أي

المساواة في المطلق، وهذا ليس بفرق بسيط حتى عندما يتم أحياناً تجاهله أو يصرف عنه النظر في سياق النقاشات، وحتى لو كانت الإمكانية المجردة هي ذاتها، في المتوسط، بين جماعات كبيرة من السكان مثل الأجناس أو الطبقات الاجتماعية، فهذه الإمكانية المجردة توجد فقط لحظة التصور. ولكن لا أحد يختار مهنته أو يطلب الحصول على القبول في الكلية لحظة تصوره لذلك. وعندما يحين الوقت الذي يتوصل فيه أشخاص حقيقيون في عالم حقيقي إلى نقاط كهذه في صنع القرار، فإن الكثير يكون قد وقع منذ وضع التصور، ونادراً ما يحصل بنفس الشكل لدى كل واحد، وحتى بين مرحلتي الحمل والولادة، تحدث أشياء بطريقة مختلفة لتفرز معدلات مختلفة لوفيات الرضع ومختلف الأمراض والحالات الطبية (بما في ذلك أعراض المخدرات) بين الأطفال الذين يولدون لأمهات لهن أنماط سلوكية مختلفة مثل التدخين وتناول الوجبات السريعة والكحول والمخدرات.

إن التمييز بين الاحتمال المجرد والقدرات الكامنة، ليس بالأمر التافه على الرغم من أنه في الغالب ما يتم تجاهله أو الالتفاف عليه من قبل المثقفين الذين يتحدثون في العموميات عن (المساواة). الاحتمال المجرد ليس له سوى وزن ضئيل في العالم الحقيقي، عندما يتخذ الناس قرارات تتعلق

بهـم، بل أهم ما في الأمر هو الإنجاز. وكل مـا يريد أن يعرفه أغلبية الناس هـو: ما الذي يمكن أن تقدمه فعلاً؟ وليس ما الذي كنت قادراً على تقديمه في ظل ظروف أخرى أو ما يمكن أن تقدمه بعد ظهور مؤسسات مختلفة أو سياسات مختلفة، ولكن ما يمكنك القيام به هنا والآن في العالم الحقيقي. ما نريـد أن نعرفه هو ما يمكـن أن يفعله الناس الحقيقيون في الواقع، وليس ما هي القدرات المجرد الكامنة في أشخاص مجردين؟!

إن موهبـة المثقفـين الاستثنائية في التعامل بالتجريـد لا تلغي الفارق بين ذلك التجريد وبين العالم الحقيقي، كما أنها لا تضمن أن ما هو صحيح في عمليـات التجريد تلك ليس بالضرورة صحيحاً بالنسبة إلى الواقع، ناهيك أن الرؤى المتطورة للمثقفين حول عمليات التجريد هذه ينبغي أن تتجنب هـذه التجارب المباشرة والمختلفـة جداً لأناس آخريـن في العالم الحقيقي. لقـد رفض المثقفـون في الواقع تصورات الآخريـن، وسموها بـ(النمطية) أو بـ(الأساطير) ولكن هذا يرقى إلى إثبات أنهم تجريبياً مخطئون، حتى ولو كان عـدد ملحوظ مـن المثقفين يتصرفون كما لـو أن الأمر كذلك. ووراء انتشـار ممارسة اعتبـار الاختلاف المتعلق بالمجموعـات من حيث التمثيل الجغرافي في مختلف المهن، المؤسسات أو مستويات الدخل الفردي كدليل

علـى التميز، يكمن مفهوم ضمني يقول إن المجموعات ذاتها لا يمكن أن تكـون مختلفة أو أن أي اختلافات تكون ناجمة عن خطأ (المجتمع) الذي ينبغي عليه تصحيح هذه الأخطاء أو الآثام.

مـا دام لا وجود لكائن يدعـى (المجتمع) فإن الشيء الـذي يلتفت إليه المثقفون للتصحيح هو الحكومة، وكل هذا يتضمن افتراضاً بأن هناك خطأ مـا بشأن الأفراد والجماعات لكونهم مختلفين بعضهم عن بعض من حيث قدراتهم التجريبية، ما دامت إمكاناتهم المجردة تمت اعتبارها افتراضاً أنها متطابقة.

وبمجرد أن تنتقـل بؤرة التركيز من الإمكانات المجـردة إلى الإمكانات التجريبية، فإن مبدأ عدم المساواة لا يكون فقط غير مثبت بل يصل مرحلة اعتبـاره شيئـاً عبثياً، كيف يمكن لأناس يعيشون في جبـال (الهيمالايا) أن يطـوروا مهاراتهم البحرية كأولئك الذين يعيشـون في الموانئ المطلة على البحر المتوسط أو على المحيط الأطلسي؟ كيف يمكن للبولينيزيين أن يتقنوا معاملـة الجمال أكثر من البدو الذين يعيشون في الصحراء أو أن يتقن البدو صيد الأسماك كما يتقنه البولينيزيين؟

تجريبيـاً، فإن المهارات القابلة للملاحظة كانت دوماً غير متكافئة بشكل

صـــارخ؛ وهو ما يعني أن الناس الحقيقيين لم يكونوا أبداً قريبين من مساواة الناس المجردين. على مدى قرون، كان الإنكليز يجزون أغنامهم ويبعثون بالصــوف إلى (الفلندرز) ليصنع منه القماش، فهــل كانوا سيتكبدون كل هــذه المشقة لو كانوا هم بأنفسهم بارعين بشكل متساو في نسج الصوف وتحويلــه إلى قماش؟ في الحقيقة إن الإنكليــز سيطروا على صناعة القماش الصوفي وهو مــا سبب الكثير من الاختلال الاقتصادي (للفلندرز) ولكن استغرق ذلك عدة قرون، وبالشكل ذاته استغرق الإنكليز قروناً؛ ليصبحوا بارعين في إدارة المؤسسات المالية العصرية، ولكن قبل ذلك كان جزء كبير من أمورهــم المالية بأيدي (اللومباردين) واليهود؛ ولهذا السبب نجد اليوم شــارع (لومبــارد) في المنطقــة المالية في لنــدن، وهناك شــارع آخر سمي بـ(أولد جــوري)؛ نسبةً إلى اليهــود. وهناك صناعــات بأكملها سيطرت عليها أقليات خاصــة في بلدان خاصة حول العالم لمدة قرون، وعلى سبيل المثــال فقد سيطــر الألمان على صنــع الجعة في الصين والبرازيــل وأستراليا والولايــات المتحدة، وسيطــر الصينيون المغتربون علــى البيع بالتجزئة في ماليزيــا وإندونيسيا والفيليبــين وجامايكا وبانما. أمــا (الجينز Jains) من الهنــد فقد سيطروا على صناعة قطع الألماس الموجودة في السوق العالمية

سـواء في الهند أو في أمستردام، وأما الإيطاليون فقد سيطروا على كل من الموسيقـى الشعبية والكلاسيكية في جميع أنحـاء العالم، وهكذا دواليك.

ولكـن لم تتمكن أي من هذه الحقائق التجريبية مـن اختراق رؤية المساواة المجـردة السائـدة التي تهيمن على تفكـير المثقفين. إن السـن والمهارات المهنيـة من بـين الأمور التي تختلـف جذرياً من مجموعـة إلى أخرى ومن بلـد إلى آخر ومن حضارة إلى أخرى؛ فمعـدلات الإدمان تختلف بشكل مضاعـف بين مجموعات في دول مختلفة حول العالم وكذلك الحال بالنسبة إلى معدلات الجريمة ووفيات الرضع، كل ذلك من بين أشياء كثيرة أخرى.

ولكـن لم تتمكن أي من هذه الحقائق التجريبيـة – كما قلنا – من اختراق الرؤيـة المهيمنـة للمساواة المجردة التـي تسيطر على تفكـير المثقفين. إن الغضب الـذي ساد وسائل الإعلام وبين صفـوف المثقفين إزاء حقيقة أن السـود حرموا أكثر من البيض من الحصـول على قروض الرهن العقاري، كل ذلـك أدى إلى تجاهل تام للكثير من العوامل المستخدمة في تحديد هوية مـن يمكنه الحصول على قرضـ، ومن لا يمكنه ذلك، كمـا أنهم لا يولون اهتماماً كبيراً للتحري عن الحقائق حول كيفية أن هذه العوامل تختلف من مجموعة إلى أخرى.

قيل الكثير عن حقيقة السود والبيض الذين لهم الدخل ذاته، لكن ما زالت معدلات رفض طلب الحصول على القروض العقارية مختلفة كما لو كان الدخل هو العامل الوحيد الذي يفرق بين السود والبيض، أو كما لو أن العوامل الأخرى التي لم تدرس، افترضت أن تكون متساوية أو مماثلة. (88) في ظل نقص دراسة المعلومات الواقعية، فإن المساواة تميل إلى أن تكون افتراضاً خاطئاً، بغض النظر عن الكيفية التي وجدت بها ظاهرة عدم المساواة في الكثير من العوامل التي تمت دراستها. ويمكن توضيح الخلل الأساسي في هذا النوع من التفكير في منطقة غير مثيرة للجدل مثل رياضة (البيسبول)؛ فقد كان هناك لاعبان في فريق (نيويورك يانكيز) سنة 1927م لهما معدل ضربات متساو، وهو 356 ضربة، ولكن أحدهما ظل مشهوراً إلى يومنا هذا في حين نسي اللاعب الآخر تماماً. إن تساويهما في جانب ما، لا يعني بأي حال من الأحوال تساويهما في جوانب أخرى، وفي هذه الحالة نجد أن واحداً من صاحبي الـ356 ضربة كرة في تلك السنة، سجل ست ضربات موفقة وهو (إيرل كومبس) بينما سجل الآخر، وهو (بايبي روث)، ستين ضربة موفقة.

وبالمثل عندما أجرى (لويس تيرمان) دراسته التي ظلت شهيرة لعقود

طويلــة لأطفال من ذوي معامــل ذكاء عال بشكل غير معتــاد وقام بتقييم إنجازاتهــم في مرحلة البلــوغ، وجد أن كثيراً منهم حقــق إنجازات عالية، ولكــن – كما أوضح الكاتــب وفي وقت لاحق – فإنه «لا أحد تقريباً من هــؤلاء الأطفال العباقرة المنحدرين مــن الطبقات الاجتماعية والاقتصادية الدنيــا قد تمكن مــن أن يصبح مشهوراً». ما يقارب ثلــث هؤلاء الأطفال ذوي الــذكاء الاستثنائي (من الجانب الآخر من المضمار) كان أحد أبويهم قد غادر مقاعد الدراسة قبل بلوغ الصف الثامن.(89) فقد كانوا كغيرهـم مــن الأطفال من حيث الذكاء بمعــدل 140 أو أكثر، لكنهم ليسوا كغيرهم من حيث العوامل الثقافية المساهمة في الإنجازات العالية.

ينطبــق المبدأ ذاتــه في سياقات لا حصر لها، ليــس في المجتمع الأميركي فحســب، ولكن في شتى بلدان العالم؛ فلقــد كان هناك طلاب جامعة في الهنــد ينتمــون إلى عائلات لها الدخل ذاته ولكن لهــم مستويات متفاوتة جداً من حيث امتــلاك مهارتي القراءة والكتابة وذلك عند مقارنة طلاب ينتمون إلى طبقة من كانوا يسمون سابقاً بـ(المنبوذين) (أو الداليتس)(90) مع طلاب ينتمون إلى طائفة الهندوس؛ حيث كانت معدلات الأمية مرتفعة بــين عائلات المنبوذين (داليتس)؛ فالمساواة في الدخل لا تعني المساواة في

الخصائص المهمة الأخرى. وفي بلدان أخرى فإن الأشخاص الذين لديهم (نفس) المستوى التعليمي، من حيث الكم، لديهم أنواع مختلفة جداً من التعليم، سواء بقياس اختيارهم للتخصصات وأدائهم كطلاب، أو بحسب الترتيب النوعي للمؤسسات التي تعلموا فيها؛ فالناس المجردون في عالم مجرد هم المتشابهون.

والمسألة هنا لا تتلخص في كون المثقفين قد أخطؤوا أو افتقروا إلى المعلومة الصحيحة حول قضايا معينة؛ فالمسألة الأكثر جوهرية هي أنه من خلال التفكير بلغة الأشخاص المجردين في عالم مجرد، يتفادى المثقفون ويتهربون من المسؤولية ومشقة قراءة الوقائع الحقيقية بشأن أناس حقيقيين في عالم حقيقي وهي حقائق أحياناً تفسر التناقض بين ما يراه المثقفون وبين ما يفضلون رؤيته. إن الكثير مما يسمى مشكلات اجتماعية لا تعدو أن تكون في الأصل اختلافات بين نظريات المثقفين وبين الحقائق على أرض الواقع وهي اختلافات تم تأويلها بقصد تبيان أن العالم الحقيقي هو الخطأ ويحتاج إلى التغيير. وعلاوة على ذلك فإن هذه التغييرات ينبغي إدخالها على مؤسسات المجتمع وليس على ثقافات مجموعات من الناس والتي بات من الواضح أنها متساوية كما يراها مذهب التعددية الثقافية.

إن المساواة التجريبية لم يقم عليها الدليل أبداً في عالم المفكرين المعاصرين، والمساواة هي الإطار الموجود افتراضاً وعبء إثبات العكس قد ألقي على الآخرين.

الفصل الخامس

الواقع الاختياري في الأوساط الإعلامية والأكاديمية

«تشكلت شاشة يقرأ من خلالها الجيل المعاصر معلوماته المغربلة».

(جان فرانسوا ريفيل) (1)

أدى الحفاظ على رؤية الصفوة المختارة بالعديد من المثقفين إلى اتباع وسائل قوية وأحيانا يائسة، بما في ذلك غربلة (فلترة) الحقائق، وإعادة تعريف المفردات، كما وصل الأمر ببعض المفكرين إلى الطعن في فكرة الحقيقة ذاتها.

فلترة - غربلة الواقع

يبتدع مثقفون كثيرون واقعاً خاصاً بهم، عن قصد أو عن غير قصد، عن طريق تجاهل معلومات تتعارض وتصورهم لكيف يكون العالم أو كيف يفترض لهذا الأخير أن يكو. وذهب بعضهم الآخر أبعد من ذلك؛ فقد قال (جي أي شومبيتر) إن «أول شيء يقوم به المرء لأجل مبادئه هو الكذب».(2) ومع ذلك فهو غير مضطر لأن يلجأ إلى الكذب حتى الخداع؛ إذ إن الغربلة (أي الفلترة) تستطيع تحقيق الغرض ذاته، ويمكن

أن يتخــذ ذلك شكل الإبــلاغ عن عينات انتقائية وغير نمطية أو قمع بعض الحقائق تماماً، أو تجاهل المعاني أو الدلالات غير الملائمة للكلمات.

عينات انتقائية

إن فلــترة أو غربلة عينة من المعلومات المتاحة للجمهور قد تتخذ أشكالاً شتــى؛ فقد اقترح (بينيت سيرف) مؤسســ (راندوم هاوس ببلشرز)، على سبيــل المثال، في وقت ما، إبان الحــرب العالمية الثانية، سحب الكتب التي كانت تنتقد الاتحاد السوفييتي ومنعها من التداول. (3)

ولمــا كان الاقتصــاد الأميركــي يتعافى مــن الركود عــام 1983م وكان معــدل البطالة قــد انخفض في 45 من أصل 50 ولاية، ارتأت قناة (أيه بي ســي نيوز) ببساطة أن تعد تقريراً عــن واحدة من الولايات الخمس التي لم يشملهــا الانخفاض، أو «حيث كانت البطالة على أشدها» (4) على حد تعبــير القناة، كما لو كانت هذه الولايات تمثل تمامــاً عينة سيئة لوضع عام سائد هو أشد سوءاً، في حين أنها كانت تمثل في واقع الأمر مجرد استثناء.

كمــا يمكن للغربلة/ الفلــترة أن تتخذ أيضاً شــكل الإبلاغ باستمرار عن بيانات تظهر الســود أو غيرهم من الجماعات غير البيضاء أنهم أسوأ حالاً

مـن البيض فيمـا يتعلـق بالدخل الفـردي ورفض طلبـات الحصول على القروض العقارية أو التسريح من العمل أثناء فترات الركود الاقتصادي، — وعـدم الإبلاغ عن أن البيض في جميع هذه النواحي ذاتها هم أسوأ حالاً من مجموعات أخرى من غير البيض كالأميركيين الآسيويين.(5) وحتى إذا توافرت البيانات بخصوص جميع هذه المجموعات فإن هناك اتجاهاً نحو غربلـة الأخبار المتعلقة بالأميركيين الآسيويين التـي هي في الواقع متحيزة والتي تقحم بوضوح مسألة عنصريـة البيض وارتباطها بانخفاض الدخل وتـدني الوضـع المهني أو غيره مـن المحن التي تعاني منهـا الجماعات غير البيضاء.

إن تضمـين الأميركيين الآسيويين في هذه المقارنات لن يقدم فقط إشارة متضاربـة، وإنما يثير أيضاً إمكانية أن هذه المجموعات المتنوعة تختلف في سلوكياتهـا أو أدائها، خلافاً للافتراضات الضمنية، وأن هذه الاختلافات تنعكس في النتائج التي هي موضع دراسة. وباختصار فإن أداء الأميركيين الآسيويـين له دلالات تتجاوز إلى حد كبير الأميركيين الآسيويين أنفسهم، فهـي تمثل تهديداً لرؤيـة شاملة للمجتمـع الأميركي يرى فيهـا الكثيرون مصلحة كبرى أيديولوجياً، وأحياناً سياسياً واقتصادياً.

يعتبر التشرد مجالاً آخر تقوم فيه وسائل الإعلام بفلترة نوع الواقع الذي يجب أن يقدم لجمهورها، وقد لاحظ (برنارد غولدبرغ) خلال الفترة التي قضاها في قناة (سي بي أس نيوز) الفرق بين ما كان يشاهده في الشارع وما كان يبثه التلفزيون: «في الثمانينيات من القرن الماضي بدأت ألاحظ أن المتشردين الذين كنا نظهرهم في نشرات الأخبار كانوا يختلفون كثيراً عن أولئك المشردين الذين كنت أتعثر فيهم على الرصيف؛ فهؤلاء الذين كانوا على الرصيف، عموماً، كانوا مدمني خمر أو مدمني مخدرات أو يشكون من انفصام في الشخصية. إنهم كانوا يتمتمون بأشياء غريبة أو ينظرون إليك بعين الريبة عندما يضعون كوباً ورقياً في وجهك، و(يطلبون) منك مالاً ... أما الذين كنا نرغب في إظهارهم على شاشات التلفزيون فقد كانوا مختلفين؛ فقد بدوا كما لو أنهم قدموا من حارتك ومن حارتي، وبدوا يشبهوننا»، والرسالة التي سعت إلى نقلها القناة الإخبارية (تي في. نيوز) هي أن هؤلاء لا يشبهوننا فقط وإنما هم مثلنا! وقد قال (توم بروكو) على قناة (أن بي سي) إن المتشردين «هم أشخاص نعرفهم».(6)

إذا كانت الأخبار التلفزيونية تميل إلى تطهير هؤلاء المتشردين من العيوب فإن الأفلام والأعمال الدرامية تميل إلى أن تحول رجال الأعمال إلى

شياطين، وهو ما أظهرته دراسة أخرى: «في الأفلام والأعمال الدرامية فقط 37 في المئة من المقاولين الخياليين تقمصوا أدواراً إيجابية، وكانت نسبة (رجال الأعمال السيئين) ضعف ما هي عليه في بقية المهن الأخرى مجتمعة، والأكثر من ذلك أنه تم تصويرهم بشكل بشع حقاً حيث ارتكبوا 40 في المئة من جرائم القتل و44 في المئة من الجرائم الأخلاقية ... و8 في المئة فقط من المجرمين في الأفلام السينمائية كانوا من السود» (7)..

وما كان ينقل لمشاهدي التلفزيون من الواقع، وكذلك من الخيال، كان استثناء لما يحدث في الواقع:

- خلال الفترة التي تمت دراستها أظهرت نشرات الأخبار المسائية أن 6 في المئة من المصابين بالأيدز كانوا من المثليين جنسياً، ولكن في الواقع كانت النسبة 58 في المئة.

- على شاشة التلفزيو، كانت نسبة المصابين بالأيدز من السود وذوي الأصول الإسبانية 16 في المئة، أما النسبة الحقيقية فكانت 46 في المئة.

- على شاشة التلفزيون أيضاً كانت نسبة مرضى الأيدز من متعاطي المخدرات 2 في المئة، أما النسبة الحقيقية فكانت 23 في المئة. (8)

إن ابتداع هذه الصورة التي تعكس رؤية (الصفوة المختارة) بدلاً من

الواقــع الموجود إنما يمتد ليشمل الكتــب المدرسية المستخدمة في المدارس. وتملــك دور نشر مثل (ماك غرو – هيل)، على سبيل المثال، دليلاً بالنسب المئوية لعدد الأشخاص الذين ينبغي أن تظهر صورهـم في كتبهم المدرسية، ســواء من السود أو البيض أو ذوي الأصول الإسبانية أو المعوقين. وعلاوة علــى ذلك، فإن الطريقة التي يتم بها تصوير هؤلاء الأفراد لا بد أن تعكس أيضاً رؤية الصفوة المختارة.

ووفقــاً لصحيفة (وول ستريــت جورنال) فقد «اعترضــ أحد الناشرين الكبــار على نشر صورة لطفــل حافي القدمين في قريــة إفريقية؛ لأن عدم توافر الأحذية كان يعزز من الصورة النمطية للفقر في تلك القارة». (9)

وباختصــار، فقد تم إزاحة الحقيقة الصارخة المؤلمة للفقر المدقع في معظم أنحاء إفريقيا كـ(صورة نمطية)؛ لأنها لا تناسب الرؤية التي ينقلونها، حتى وإن كانت تتلاءم فعلياً مع الواقع.

قمع الحقائق

كانــت مسألــة الإبلاغ وعــدم الإبلاغ عــن المجاعة التــي تسببت فيها الحكومــة السوفييتيــة في أوكرانيا وشمال القوقاز، والتــي أدت إلى موت

الملايين من البشر في الثلاثينيات من القرن العشرين، أحد الأمثلة التاريخية علـى قمع الحقائـق. وكتب مراسـل (نيويورك تايمـز) في موسكو (وولتر دورنتـي) قائـلاً: «لا توجـد مجاعة أو مجاعـة فعلية، ولا يرجـح أن تكون هنالك مجاعة» (10) وقد حصل على جائزة (بولتزر)، وأثنت لجنة الجائزة علـى تقاريره «التـي اتسمت بالعلميـة والعمق والنزاهة والـرأي السديد والوضوح الاستثنائي».(11) – حسب تعبير اللجنة –، وفي غضون ذلك أفاد الكاتب البريطـاني (مالكولم مجيردج) من أوكرانيا بأن الفلاحين هناك كانـوا في الواقـع يموتون جوعـاً: «أعني يموتون جوعاً بمـا في الكلمة من معنـى؛ فهم لا يعانون فقط من سوء التغذية، علـى سبيل المثال، كما يعاني معظم الفلاحين الشرقيين.. وبعض العمال العاطلين عن العمل في أوروبا، بـل هم يحيون لأسابيـع على لا شيء تقريبـاً». (12) وكتب (ماجيردج) في مقالـة لاحقة أن تلك المجاعة التي تسبب فيها الإنسان «كانت واحدة من أكثر الجرائم وحشية في التاريخ، وكانت فظيعة إلى درجة أن الناس في المستقبل سيكونون بالكاد قادرين على تصديق أنها حدثت أصلاً».(13) وبعدها بعقـود أشارت دراسـة أكاديمية قام بها (روبـارت كانكويست) بعنـوان: (حصاد الحـزن) إلى أن عدد الذين قضوا في تلـك المجاعة على

مدى ثلاث سنوات يقدر بستة ملايين شخص.(14)

وفي وقت لاحق، عندما أفرج أخيراً عن الأرشيف الرسمي في أواخر عهد الاتحاد السوفييتي برئاسة (ميخائيل غورباتشوف)، قام علماء في اختصاصات متنوعة بإجراء تقديرات جديدة للوفيات الناجمة عن تلك المجاعة التي كانت من صنع الإنسان؛ فقاموا بدراسة مواد من هذا الأرشيف، وتطابقت معظم تقديراتهم مع تقديرات الدكتور (كانكويست) السابقة أو تجاوزتها. (15)

ومع ذلك، وفي زمن تلك المجاعة، كانت هذه واحدة من أنجح عمليات الغربلة التي يمكن تخيلها. أما ما قاله (ماجيردج) فقد رفضته (بياتريس ويب)، وهي صاحبة دراسة معروفة عالمياً عن الاتحاد السوفييتي قامت بتأليفها بالاشتراك مع زوجها (سيدني ويب)؛ كونه (تقريعاً هستيرياً)؛(16) فقد تم تشويه صورة (ماجيردج) ولم يعد قادراً على الحصول على عمل ككاتب بعد تقاريره عن الاتحاد السوفييتي، وحوصر مالياً؛ حتى أنه اضطر وزوجته وطفلاه الصغيران إلى العيش مع أصدقائه، وليست هناك حاجة إلى الاعتقاد بأن مؤامرة ما حيكت من قبل المحررين أو الصحفيين لإسكات (مالكوم ماجيردج) وجعله منبوذاً اجتماعياً؛ فالمؤامرة ليست ضرورية

لنجاح غربلة الأشياء التي لا تتناسب والرؤية السائدة، سواء آنذاك أو الآن.

فقط (ماجيردج) ونفر قليل من الناس الآخرين رأوا أن المجاعة التي استخدمت عمداً بهدف كسر ظهر المقاومة ضد نظام ستالين - بقتل عدد مماثل لأولئك الذين لقوا حتفهم في المحرقة النازية أو أكبر من ذلك - سيتم تصفيتها تماماً؛ لتصبح خارج التاريخ، بدلاً من أن يجري تجاهلها فقط، كما هو شأنها اليوم. ولم يكن هذا الأمر مجرد أخطاء نزيهة وقع فيها (دورنتي) وآخرون؛ فما قاله (دورنتي) سراً لبعض الصحافيين والدبلوماسيين آنذاك كان يختلف جذرياً عما أورده في تقاريره التي كان يرسلها إلى صحيفة (نيويورك تايمز)؛ ففي سنة 1933 على سبيل المثال، قام دبلوماسي بريطاني بإبلاغ لندن أن: «السيد (دورانتي) يعتقد أنه من الممكن تماماً أن ما يقارب عشرة ملايين شخص قد يكونون قضوا بشكل مباشر أو غير مباشر بسبب ندرة الغذاء في الاتحاد السوفييتي خلال العام الماضي».(17)

ويمكن أيضاً أن تتم غربلة البيانات الإحصائية، سواء عن طريق حذف البيانات التي تأتي عكس الاستنتاج المطلوب (مثل البيانات المتعلقة بالأميركيين من أصول آسيوية) أو عن طريق تقييد إصدار البيانات من قبل أولئك الباحثين الذين تتطابق مواقفهم من المسألة التي يجري تناولها مع

مواقف أولئك الذين يراقبون البيانات. وعلى سبيل المثال، لقيت دراسة إحصائية لرئيسي جامعات سابقين هما (ويليام بوين) و(ديريك بوك) إشادة على نطاق واسع لاستنتاجاتها الداعمة لمبدأ التمييز الايجابي في مسألة القبول بالجامعات، ولكن عندما سعى الأستاذ (ستيفن ثامسروم) من جامعة هارفد، والذي لم تكن وجهة نظره فيما يتعلق بالتمييز الإيجابي مطابقة لوجهتي نظرهما، إلى الحصول على خام البيانات التي استندت إليها استنتاجات الدراسة لم يلق سوى الرفض. كذلك عندما سعى أستاذ القانون في جامعة كاليفورنيا (ريتشارد ساندر) إلى اختبار النظريات التنافسية حول تأثير التمييز الإيجابي في كليات الحقوق بواسطة الحصول على بيانات نسب النجاح في اختبارات المحامين بحسب الأعراق في ولاية كاليفورنيا، هدد مؤيدو مبدأ التمييز الايجابي بمقاضاة الجمعية إن هي أفرجت عن هذه البيانات، وعندئذ رفضت جمعية المحامين الإفراج عنها.(20)

تقع في هذه الحالات وغيرها فلترة الإحصاءات في مصدرها، حتى وإن كانت هذه الإحصاءات تمول من طرف دافع الضرائب ويتم جمعها ظاهرياً لغرض توفير حقائق توضع في ضوئها خيارات السياسات المستنيرة، ولكن عملياً هي تعامل كما لو أن الغرض منها حماية الرؤية السائدة.

يتيح تقليب بعض الأرقام إظهار بيانات إحصائية تتوافق مع رؤية ما ويمكن أن يسفر تقليب أرقام أخرى أو ربما حتى الأرقام ذاتها أحياناً، إن وقع النظر عليها أو تم انتقاؤها بشكل مختلف، عن إيجاد بيانات تتسق مع رؤية معاكسة، ولكن عندما تتوافق الأرقام مع رؤية سائدة عندها فقط يرجح أن يقع قبولها دون تمحيص، ودون اعتبار لأي إحصاءات مختلفة تمام الاختلاف؟

على سبيل المثال، يستند الكثير مما قيل عن تأثير مراقبة حيازة الأسلحة في معدلات الجريمة بشكل عام أو في معدلات جرائم القتل بوجه خاص، إلى أنواع الإحصاءات المتكررة باستمرار وإلى أنواع الإحصاءات التي نادراً ما تصل إلى عامة الناس، هذا إن وصلت أصلاً؛ فقد تردد، على سبيل المثال، وباستمرار في وسائل الإعلام وفي الأوساط الأكاديمية أن بريطانيا ودولاً أخرى مختلفة، والتي توجد فيها قوانين أكثر صرامة مما هي عليه في الولايات المتحدة بخصوص مراقبة حيازة الأسلحة، تحظى بمعدلات جرائم قتل لا تمثل إلا نسبة بسيطة مقارنةً بما هي عليه في الولايات المتحدة الأميركية - يتضح ضمنياً أن ما يفسر الفارق في معدلات جرائم القتل هو المراقبة -، وبالتوصل إلى هذا الاستنتاج ارتأى معظم المثقفين أنه لا

سبب يدعو إلى المضي قدما، ولكن سيكون من الضروري إجراء مقارنات وتحليلات أخرى لبيانات إحصائية في محاولة جادة لاختبار فرضية العلاقة العكسيــة بين الحد من حرية امتلاك السلاح ومعدلات القتل، وعلى سبيل المثال:

1 – بمــا أننــا نعلم أن معدلات جرائم القتل أقــل في بعض البلدان التي لديها قوانين أشد صرامة في مجال مراقبة الأسلحة النارية من تلك الموجودة في الولايــات المتحدة، فهل هناك بلــدان أخرى لديها قوانين أشد من تلك الموجودة في الولايات المتحدة ولديها معدلات أعلى في جرائم القتل؟

2 – هــل هناك بلــدان تسمح بامتلاك الأسلحة على نطاق واسع ولديها معــدلات جرائم قتــل أقل من بعضــ البلدان الأخرى التــي تنخفض فيها معدلات امتلاك السلاح؟

3 – هــل نشــأ الفرق في معــدل جرائم القتــل بين الولايــات المتحدة وبريطانيا مع بداية تطبيق قوانين مراقبة الأسلحة النارية؟

من غير المرجح أن يقوم أولئك الذين كانوا على استعداد للتوقف لما عثروا على أنــواع البيانات التي كانــوا يتطلعون إليها بطرح مثــل هذه الأسئلة. وبالمناسبة فإن الأجوبة عن هذه الأسئلة هي: نعم ... نعم ... ولا.

لدى روسيا والبرازيل قوانين أكثر صرامة في مجال مراقبة الأسلحة النارية مما هي عليه في الولايات المتحدة إلا أن معدلات القتل أعلى بكثير.(21) إن معدلات حيازة الأسلحة في المكسيك لا تكاد تذكر مقارنة بالولايات المتحدة إلا أن معدل جرائم القتل يتجاوز ضعف ما هو عليه في الولايات المتحدة. وتحظر المسدسات في لكسمبورج ولكن لا تحظر في بلجيكا وفرنسا وألمانيا، ومع ذلك فإن معدل جرائم القتل في لكسمبورج يبلغ عدة أضعاف معدل جرائم القتل في بلجيكا أو فرنسا أو ألمانيا. (22) واكتشفت دراسة إحصائية دولية أن سويسرا وإسرائيل ونيوزيلندا لديها «قوانين متهاونة نسبياً فيما يتعلق بمراقبة الأسلحة و/ أو بالتواجد الكبير للأسلحة النارية، إلا أن معدلات جرائم القتل تختلف قليلاً عما هي عليه في إنكلترا أو اليابان» (23) وهذا يعني أن معدل جرائم القتل هناك أقل بكثير مما هي عليه في الولايات المتحدة لأكثر من قرنين من الزمن احتفظت نيويورك بمعدل جرائم قتل يقدر ببضعة أضعاف ما هو عليه في لندن، وبالنسبة إلى معظم فترات هذين القرنين لم تسن أي تشريعات جدية لمراقبة الأسلحة النارية في أي من البلدين. (24) كذلك تقدر الجرائم المرتكبة دون سلاح ناري في نيويورك بعدة أضعاف ما هي عليه في لندن.(25)

ومع ذلك فإن حقيقة أن نسبة جرائم القتل في إنجلترا أقل مما هي عليه في الولايات المتحدة ما انفكت تذكرنا بأنها دليل على أن تشريعات مراقبة الأسلحة تقلص معدلات القتل.

وبالنظر إلى عدد المفكرين الذين لم يؤيدوا فحسب تشريعات مراقبة السلاح الموجودة بل أبدوا أيضاً دعمهم للمزيد من التشريعات الأكثر شدةً فإنه من غير المتوقع أن نتصور أن كل هؤلاء الذين هم على درجة عالية من الثقافة والذكاء كانوا عاجزين عن أداء اختبارات بسيطة للغاية تتعلق بفرضية وجود علاقة عكسية بين مراقبة السلاح ومعدلات القتل. ولا داعي كذلك لأن نفترض أنهم كانوا يعرفون أفضل ولكنهم كانوا يتعمدون الكذب. وما يبدو الآن أكثر ترجيحاً هو أنه متى وجد هؤلاء الإحصاءات التي من شأنها أن تدعم تصوراتهم، فإنهم لن يكون لديهم أي حافز للذهاب أبعد من ذلك، وكما يصعب العثور على أية علاقة ثابتة بين مسألة حيازة الأسلحة النارية ومعدلات الجريمة العنيفة على الصعيد العالمي، فإنه يصعب أيضاً العثور على أية علاقة من هذا القبيل في الإحصاءات القديمة داخل الولايات المتحدة. وكما أشارت إحدى الدراسات: «شهدت الولايات المتحدة زيادة غير عادية في الجرائم العنيفة في الستينيات والسبعينيات من

القرن الماضـي، وانخفاضاً ملحوظاً في التسعينيـات. وخلال هذه الفترة زاد عدد الأسلحة النارية وخاصة المسدسات في أيدي الأفراد بعدة ملايين سنويـاً. إن النمو القاسي في مخزون الأسلحـة النارية لدى الأفراد لا يمكن أن يفسـر موجة الجريمة في الفـترة الأولى وانخفاضها في الفترة الثانية على حد سواء». (26)

ويمكـن أن تؤدي غربلـة ما ينقل للجمهور عبر وسائـل الإعلام من قبل أفـراد يخدمون هـذا الغرض إلى تشويـه كامل للواقع كما لـو أن هنالك تنسيقاً مقصوداً، وعن وعي، تمارسه يد رقابية عليا شديدة الوطأة أو يمارسه مكتب دعاية، إذا كان هؤلاء الصحفيون الأفراد والمحررون الذين يقومون بعملية الغربلة يشتركون في رؤية عامة لما هو كائن وما ينبغي أن يكون.

وما يبدو معقولاً ظاهريـاً لأولئك الذين يتقاسمون تلك الرؤية يمكن أن يصبـح معيـاراً للمصداقية والاستحقاقية نشر الخبر/ علـى حد سواء؛ ومع ذلك فإن درجة المعقولية هي أكثر المعايير خداعاً؛ إذ إن ما يبدو معقولاً في حالة معينة يعتمد بشكل عام على ما يؤمن به الفرد فعلياً.

وليسـ مـن الضـروري لأي فـرد أو أي عصبة أن يضعـوا خطة خداع متعمدة قصد غربلة المعلومـات للحصول على صورة مشوهة شبيهة على

الأغلـب برؤية (الصفوة المختارة) بدلاً مـن الرؤية الواقعية للعالم؛ فكل ما يلزم هو أن يقرر هؤلاء الذين هم في وضع يسمح لهم بالغربلة، سواء كانوا مراسلـين أو محررين أو مدرسـين أو علماء أو منتجي أفلام، أن هناك بعض الجوانب المتعلقـة بالواقع «سيسيء الجمهور فهمهـا»؛ وبالتالي تحتاج من أولئـك الذين يتمتعون بحس المسؤوليـة الاجتماعية والذين هم في وضع يخول لهم القيام بعملية الغربلة إلى أن يقوموا باستثنائها وتركها جانباً.

ومن غير المرجح أن تحصـل البيانات التي تظهر نسبة الفقر بين الأزواج السود في أميركا والتي لم تتجاوز سنوياً 10 في المئة منذ 1994م، على الكثير من الاهتمام، هذا إن وجدت أصلاً، في معظم وسائل الإعلام، ناهيك عن احتمـال أن يؤدي ذلك إلى أي مراعـاة بخصوص الآثار المترتبة على تلك البيانات بالنسبة إلى الرأي القائل إن ارتفاع معدل الفقر بين السود يعكس عنصريـة اجتماعية أوسع، على الرغم مـن أن السود المتزوجين ينتمون إلى نفسـ عرق الأمهات غير المتزوجات اللاتي يعشن على برامج المساعدات الاجتماعيـة في الأحياء الفقيرة؛ وبالتالي سيصبحـون عرضة للعنصرية إذا كان ذلك هـو السبب الرئيسي للفقر، وناهيـك أيضاً عن احتمال فحص هذه البيانات وتداعياتها على فكرة أن الزواج هو تماماً (أسلوب حياة) من

بـين أساليب أخرى عديدة، دون عواقب أكثر فيما يتعلق بالتداعيات على الفـرد أو المجتمـع. ولا يتوقع من معلومات واقعية مـن شأنها أن تنعكس سلباً على المثليين جنسياً أن تمر عبر الغربلة الإعلامية أو الأكاديمية، بل على العكس مـن ذلك يمكن لأي شيء يصورهم علـى أنهم ضحايا أن يحظى بتغطية واسعـة النطاق؛ ففي بحث أجراه الصحفـي (وليام ماك جووان) عثر هذا الأخير على أكـثر من ثلاثة آلاف خبر إعلامي يتعلق بأحد المثليين جنسياً في ولايـة (وايومنج) وقع الاعتداء عليه ضرباً حتى الإغماء من قبل مجموعة من (البلطجية) وتركوه يحتضر، بينما لم يحظ خبر آخر لمراهق وقع اختطافـه واغتصابه مراراً على مدى ساعات عدة من قبل اثنين من المثليين جنسيـاً وتركاه يحتضر على نحو مماثل. وأشار (ماك جووان) في بحثه إلى أن الخبر الثاني لم يذكر لا في صحيفة (نيويورك تايمز) ولا في صحيفة (لوس أنجلسـ تايمز)، كما لم يبث على (سي بي آسـ) أو (آن بي سي) أو (آي بي سي) أو (سي آن آن). (27)

وعلى الرغم من وفرة البيانات الإحصائية التي يتم نشرها عن أية مقارنة يمكـن أن نتخيلها بين الفئات المختلفة، فإنه لا توجد بيانات تتعلق بمتوسط عمـر المثليـين جنسياً مقارنة بالمعـدل الوطني أو عن تكلفـة مرض الأيدز

بالنسبة إلى دافعي الضرائب مقارنة بتكلفة أمراض أخرى، ناهيك عن أي مقارنة بين حالات التحرش الجنسي بالأطفال في صفوف الرجال المنجذبين للجنس الآخر والمثليين جنسياً، تمر عبر (فلاتر) المثقفين لتصل إلى الجمهور، حتى في ظل وجود منظمة وطنية معروفة تدعم علناً تعزيز العلاقات المثلية بين الرجال والفتيان. ويمكن تصور أن البيانات عن مثل هذه الأمور قد تدفن بعض المخاوف التي سبق التعبير عنها في الدوائر،(28) ولكن يبدو أن قلة قليلة من المثقفين يبدون استعداداً للمجازفة بما يمكن أن تظهره البيانات إن لم يتم غربلتها. وفي هذه الحالة – كما في حالات أخرى عدة – يبدو من الصعب على البعض المجازفة بمصير رؤية في لعبة مقامرة، وهو ما وقع التحقق منه من خلال تجارب أولئك الذين كرسوا أنفسهم لرؤية ما. وينطبق ذلك بشكل خاص على الصحفيين الذين هم أنفسهم مثليون جنسياً، ويوجد عدد كاف من هؤلاء الصحفيين الذين استطاعوا أن يؤسسوا جمعية تدعى جمعية الصحفيات السحاقيات والصحفيين المثليين جنسياً. وقد علم أحد الصحفيين المثليين الذي عمل في صحيفتي (ديترويت نيوز) و(نيويورك تايمز) بدور الحمامات العامة التي يرتادها المثليون في نشر مرض الأيدز إلا أنه قرر

عـدم الكتابة عن ذلـك؛ لأنه - كما قال - «كنت مـترددا في الخوض في موضوع من شأنه أن يريح أعداءنا». (29) ولم يكن هذا الأمر مرتبطاً فقط بالصحفيـين المثليين؛ إذ يعاني الصحفيون الذين يتم استئجارهم من منطلق مبررات متنوعة بوصفهم ممثلين للسـود أو (الهيسبانيك) (ذوي الأصول الإسبانيـة) أو للنساء، من الصـراع ذاته بين نقل الأخبـار وغربلة الأخبار خدمةً للمجموعة التي استأجرتهم لتمثيلها. وقد كتبت صحفية سوداء من (واشنطـن بوست) على سبيل المثـال في مذكراتها أنها كانت ترى نفسها (متحدثـة باسم العرق)، وأنها شجبت بشدة زميلاً لها يعمل في (واشنطن بوسـت)؛ لأنه كتب عن الفساد في حكومـة واشنطن (دي. سي) المحلية التي يهيمن عليها الموظفون السود. (30)

وبحسـب مـا أوردت صحيفة (واشنطـن تايمز) فـإن «الرابطة الوطنية للصحفيـين مـن ذوي الأصول الإسبانيـة كثيراً ما حذرت مـن استخدام مصطلـح (غير شرعيـين) في نسـخ الجريـدة وعناوينها عند الإشـارة إلى الناس الذين عبروا الحدود إلى الولايات المتحدة بطريقة غير شرعية؛ فهذه الممارسـة، كما أفـاد رئيس الرابطة (جوزيف توريس)، (مذلة) وتكرس الصـورة النمطية التي تجـرم غير حاملي الوثائق الرسميـة داخل الولايات

المتحدة الأميركية». (31)

وباختصـار، فـإن الولاء الأول للكثـير من الصحفيين ليس لقرائهم أو لمشاهديهم الذين يسعون للحصول على معلومات منهم بل لحماية صورة ومصالح الجماعات التي يمثلونهـا في ظل منطق (تعـددي) استئجاري، ويخضـع هؤلاء الصحفيون لضغوط نظرائهم بضرورة غربلة الأخبار بدلاً من نقلها على حقيقتها.

وعلى خـلاف ذلك، فإن المعلومات أو المزاعم التـي تنعكس سلباً على الأفـراد الذيـن لا يحظون بتعاطـف كبير من قبـل المثقفين تمـر سريعاً إلى الجمهـور بالقليل من التدقيق والكثير من الدعايـة. وقد شملت اثنتان من كـبرى الخدع المؤكـدة في عصرنا مزاعم عـن عصابة من الرجـال البيض قامـوا باغتصـاب امرأة سـوداء؛ أولاً خدعة (تاوانا بـرولي) سنة 1987م ثم اتهامات باطلة بالاغتصـاب بحق ثلاثة طلاب من جامعة (ديوك) سنة 2006م. وفي كلتا الحالتين انتشر صدى الإدانة الصحفية إلى جميع أرجاء البـلاد دون أي أدلـة تثبت أياً من هذه التهم، وعـلاوة على ذلك لم يقتصر التنديد على الرجال المتهمين بشكل خاص بل امتد ليشمل المجتمع بأسره، حيث اعتبر فيه هؤلاء الرجال مجرد أعراض أو (غيضاً من فيض)، وفي كلتا

الحالتين فإن التهم تتفق مع رؤية موجودة سلفاً؛ مما جعل، على ما يبدو، الوقائع المادية تبدو غير ذات أهمية وبالتالي تجهلها.

تمت إشاعة خدعة أخرى على نطاق واسع -أضاف إليها رئيس الولايات المتحدة خدعة فرعية-، وكانت عبارة عن خبر أوردته صحيفة (يو. آس. آي. توداي) سنة 1996م تحت عنوان «الحرائق المتعمدة في كنائس السود تحاكي عصبية الماضي»؛ فوفقاً للصحيفة كانت هنالك «عدوى إحراق كنائس» تستهدف كنائس السود. وعلى غرار خدع عصابة الاغتصاب انتشر هذا الخبر بسرعة في وسائل الإعلام، وأشارت صحيفة (شيكاجو تربيون) إلى «عدوى الحرائق المتعمدة الإجرامية والجبانة» (32) التي تخرب كنائس السود.

كما كان الحال مع خدعة عصابة الاغتصاب؛ فقد تجاوزت التعليقات بشأن أخبار حرائق الكنائس أولئك الذين كانوا وراءها؛ ليطول اللوم قوى نشطة في المجتمع ككل. ونقلت صحيفة (نيويورك تايمز) عن القس (جيسي جاكسون) أنه وصف هذه الحرائق المفتعلة بأنها (مؤامرة ثقافية) ضد السود، وأنها «عكست التوتر العنصري المتصاعد في الجنوب الذي تفاقم عقب التهجم على مبدأ التمييز الإيجابي والخطب الشعبية للساسة

الجمهوريين مثل بات بوكانان». كما انتقد الكاتب في مجلة (تايم) (جاك وايت) هو الآخر (العبارات المشفرة) التي يروجها القادة الجمهوريون، والتي «تشجع مرتكبي الحرائق المتعمدة». وقالت الكاتبة الصحفية (باربرا رينولد) من (يو. آس. آي. توداي) أن الحرائق كانت «محاولة لقتل روح أميركا السوداء»، وقال (بوب هربرت) الكاتب في (نيويورك تايمز) إن «وقود هذه الحرائق يمكن أن يؤدي إلى جو من التعصب الأعمى والكراهية محبوك بحرفية عالية، والذي تطور على مدى ربع قرن مضى». (33)

وعلى غرار خدع عصابة الاغتصاب، اعتبرت هذه الاتهامات المعلنة ظاهرة اجتماعية عامة، أبعد من أن تكون مجرد حرائق اندلعت لأسباب أخرى متنوعة، ولا ترتبط فقط بأولئك المتورطين المفترضين فيما كان يعتقد على نطاق واسع أنها حرائق متعمدة.

وقالت الكاتبة (دوروثي غيليام) من صحيفة (واشنطن بوست) إن المجتمع في حقيقة الأمر كان «يسمح لهؤلاء بارتكاب هذه الجرائم البشعة». (34) وجاءت ذروة هذه التعليقات من جانب الرئيس الأميركي (بيل كلينتون) في خطابه الإذاعي الأسبوعي الذي قال فيه إن هذه الحرائق تذكره بأخرى مماثلة وقعت في ولاية (أركنساس) عندما كان صبياً. وبعد

هـذا الخطـاب كان هناك أكثر مـن ألفي خبر إعلامي عن هـذا الموضوع، وبـدأت خيوط القصة تتضح عندما أظهر بحـث واقعي أنه أولاً، لم تحرق أي كنائس للسود في أركنساس أثناء طفولة (بيل كلينتـون). وثانياً، أن حوادث إحراق الكنائس التابعة للسود لم تشهد أي زيادة، بل على العكس تمامـاً شهـدت تناقصاً خلال السنـوات الـ15 الأخيرة. وثالثـاً، أن وقوع حرائـق في كنائس البيض كان مشابهاً لحوادث الحرائق في كنائس السود. ورابعاً كلما كان هناك حريق متعمد كان ثلثا المشتبه فيهم من السود، ومع ذلـك فـإن تكذيب الخبر الأصلي - إن وجد أصـلاً - لم يكن ليلقى بروزاً مثلمـا كانت تحظى به العناوين الأصلية والتعليقات الأكثر سخونةً من قبل الصحفيين المتحيزين. (35)

تستطيع الأخبار التي تنعكس سلباً على أميركا أن تنتشر بسرعة عبر وسائل الإعـلام، مع قليل من القرائـن وتشكيك أقل، سواء كانـت هذه الأخبار عنصريـة أو غـير عنصرية؛ فعلى سبيـل المثال بدأ (دان رايـذر) نشرة أخبار (سي. بي. آس. نيوز) في 26 مارس 1991م بإعلان أن «عدداً مروعاً من الأطفال الأميركيين تحـت سن الثانية عشرة تتهددهـم المجاعة»، وأضـاف: «إن واحـداً من أصل ثمانية أطفال أميركيـين تقل أعمارهم عن اثني عشر

عاماً سينامـون الليلة وهم جائعون. تلك هي الحقائـق التي توصلت إليها دراسة جديدة على مدى سنتين». (36)

على الرغم من كلمة (دراسة) المنذرة فإن كل ذلك كان يستند إلى خمسة أسئلـة طرحتها جماعة تأييد متطرفة صنفت الطفـل (الجائع) بأنه كل من أجـاب أبويـه بـ(نعم) على خمسـة أسئلة من أصل ثمانيـة، اثنان من هذه الأسئلة لم يتطرقا إلى الأطفال ولكن تطرقا إلى عادات الكبار الغذائية، وأحد الأسئلـة المتعلقـة بالأطفال كان: «هل سبـق أن اعتمدت على عدد محدود مـن الأطعمة لإطعام أطفالك بسبب نفاد المال الكافي لشراء وجبة طعام؟» (37) وبعبارة أخرى: هل سبق أن ملأت بطونهم بالنقانق (الهوت دوج) بينما كنت تفضل أن تقدم لهم مجموعة متنوعة من الأطعمة؟!

إن الهـوة لكبيرة بين ما (سبـق) أن فعلته وبين ما تفعلـه (كل ليلة)، وإن الهـوة لأكبر بـين مجموعة محدودة مـن الأطعمة والجوع، وهـي أقل بكثير مـن المجاعـة، غير أن البراعـة اللفظية حجبت هذا التمييـز. ولم يكن (دان ريـذر) استثناء في ذلك؛ فقد أصبح (الجوع في أميركا) مادة إخبارية دسمة وموضوعاً للتعليقات في كل وسائل الإعلام. لقد كانت (نيوزويك) ووكالة أنبـاء (أسوشيتدبرس) و(بوسطن غلوب) من بين الذين رددوا بصوت عال

نسبة الثمن (8/1)؛ استناداً إلى هذه (الدراسة الإحصائية).(38)

وفي غضون ذلك، عندما تم فحص الناس سريرياً من قبل مراكز السيطرة علـى الأمراض ووزارة الزراعـة الأميركية، لم يجـدوا أي قرائن تفيد بأن الأميركيـين المصنفين تحـت مستوى خط الفقر يعانون سـوء التغذية، كما لم يجـدوا اختلافاً كبيراً في تنـاول الفيتامينات والأمـلاح المعدنية مقارنة بالشرائـح الاجتماعيـة التـي تحصل على دخـل أعلى؛ فالفـارق الحقيقي الوحيـد بين الناس من مختلف الشرائح المصنفـة بحسب الدخل يكمن في مسألـة الوزن الزائد للفرد؛ إذ إن السمنة أكـثر انتشاراً بين الفئات الفقيرة مما هي عليه بين الفئات الثرية. (39) ولكن - وكما هو الحال في سياقات أخـرى -، فـإن الناس في مجال الإعلام لا يرون ضـرورة للتثبت من مدى مطابقة الخبر للحقائق عندما يتناسب هذا الخبر مع رؤيتهم.

أناس وهميون

لا تصنـع الغربلـة والمغالطـة حقائـق وهمية فقـط ولكنها تصنـع أيضاً أشخاصـاً وهميين، ويبدو هذا الأمر بدهياً في حالـة الأنظمة الدكتاتورية الشمولية عندما يتم تصوير الطغاة القتلة في الدعاية الرسمية على أنهم قادة

لطفــاء وحكماء يرعون شعوبهم بإخلاص، في حين يصور جميع أولئك الذيــن قد يعارضــون الدكتاتور في الداخل أو الخــارج على أنهم مجموعة مــن الأوغــاد المنحطين، ولكن يمكــن أن يحدث شيء من هــذا القبيل في دول حــرة وديمقراطية دون حاجة إلى أية وكالــة دعاية رسمية، ولكن من خلال فئة من المثقفين تصر على رؤية العالم بطريقة معينة. ولعل المثال الأبرز لشخصيــة وهمية يتم اختلاقها لوجه معروف في أميركا في القرن العشرين دون أي تنسيــق مقصــود بين صفــوف المثقفين كان لـ(هربــرت هوفر)؛ فلســوء حظ (هوفر) أنه أصبح رئيساً للولايات المتحدة عقب انهيار سوق الأسهــم سنة 1929م، وهي فترة ما يسمى بالكساد الكبير في الثلاثينيات من القــرن العشرين، ولو لم يصبــح (هربرت هوفر) رئيســاً لخلده التاريخ علــى أنه واحد من أعظم الوجــوه الخيرية في القرن العشرين؛ فهو لم يصبح شخصاً فريــداً لمجرد تبرعه بمبلغ من المال لأغراضــ إنسانية قبل أن يصبح رئيساً بل للطريقة التي جــازف من خلالها بثروته الشخصية لإنقاذ الناس الذين كانوا يتضورون جوعاً في أوروبا خلال الحرب العالمية الأولى.

خلفــت الحرب الملايين من الناس الذين كانوا يعانون من الجوع أو حتى يقضــون جوعاً بسبــب الحصار والدمار والاضطرابــات في مختلف أنحاء

أوروبا؛ لذلك قام (هوفر) بتأسيس منظمة خيرية تمدهم بالمواد الغذائية على نطـاق واسع، لكنه أدرك أنه إن تصرف بالطريقـة المعتادة؛ أي بالقيام أولاً بجمع الأمـوال من التبرعات ثم شراء المواد الغذائيـة فإن الناس سيموتون أثنـاء ذلك؛ وبالتالي قام بشراء المواد الغذائيـة في المقام الأول، مغامراً بكل ثروته الشخصيـة، إن لم يتمكن من جمع الأمـوال اللازمة لتغطيتها، وفي نهايـة المطاف جمع ما يكفي من التبرعـات لتغطية تكاليف الغذاء، ولكن في البداية لم يكن هناك أي ضمانات.

عمـل (هوفر) أيضـاً رئيساً لإدارة الأغذيـة في إدارة (وودرو ويلسون) خلال الحرب، وفي هذه الأثناء بدا أنه ترك انطباعاً جيداً في نفوس مؤيدي عضو آخر داخل تلك الإدارة؛ هو الشاب الصاعد الذي يدعى (فرانكلين دي روزفلـت)، حتى أنهم سعوا إلى دعوتـه للترشح للانتخابات الرئاسية عـن الحـزب الديمقراطي سنـة 1920م، علـى أن يكـون (فرانكلين دي روزفلت) نائباً له. (40) لكن النجاح كان من نصيب هذا الأخير فقط؛ إذ تمكن (روزفلت) من أن يصبح نائب مرشح الرئاسة عن الحزب الديمقراطي (جيمس آم كوكس) الذي خسر الانتخابـات سنة 1920م، بينما واصل (هوفر) مشواره ليتقلد منصب وزير التجارة في عهد الرئيسين الجمهوريين

(وارن هاردينغ) و(كالفين كوليدج).

لقد كانت حسرة كبيرة على (هربرت هوفر) الحقيقي؛ فما سمعت عنه أجيال بأكملها وقرأت عنه ليس سوى (هربرت هوفر) الوهمي، وأنه رجل بارد بلا قلب، ترك ملايين الأميركيين يعانون دون داع خلال فترة الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين بسبب ما كان يفترض أنه اعتقاده المذهبي الذي يحظر على الحكومة التدخل في الاقتصاد. وباختصار، فإن صورة (هوفر) – كما رسمها المثقفون – كانت صورة الرئيس العاجز. (41)

ووفقاً لهذا الرأي الذي نشر على نطاق واسع في وسائل الإعلام الشعبية وفي الأوساط الأكاديمية، على حد سواء، فضلاً عن تكرار ذكره في زمن الانتخابات على مدى عقود من الزمن، فإن الذي جعل الحكومة الفدرالية تتدخل في محاولة للتصدي لآثار الكساد الكبير هو فقط استبدال (روزفلت) بـ(هوفر)، وقد كشف (والتر ليبمان) الكاتب الصحفي الرائد زيف هذه الصورة خلال فترة الكساد الكبير ذاتها، وأكد أعضاء سابقون في إدارة (روزفلت) ذاتها هذا الزيف في السنوات اللاحقة، والذين اعترفوا أن جزءاً كبيراً من خطة الـ(نيو ديل) – إن لم يكن معظمها – كان ببساطة امتداداً لمبادرات سبق أن اتخذها الرئيس (هوفر). (42)

وكتب (ليبمان) سنة 1935 قائلاً: «إن السياسة التي بدأها الرئيس (هوفر) في خريف عام 1929 كانت سابقة بما في الكلمة من معنى في التاريخ الأميركي؛ فقد أخذت الحكومة الوطنية على عاتقها مسؤولية إنعاش النظام الاقتصادي بأكمله، والإجراءات التي اتخذها (روزفلت) إنما هي تطور مطرد لإجراءات هوفر». (43)

كان (هربرت هوفر) يدرك تماماً – بفخر – حقيقة أنه كان أول رئيس أميركي يجعل من مسألة إخراج البلاد من الركود الاقتصادي مسؤولية فدرالية، وقال في مذكراته إنه «لم يسبق لرئيس أميركي أن اعتقد أن هناك مسؤولية ملقاة على كاهل الحكومة في مثل هذه الحالات». (44) ولم تكن سياسة التدخل هذه انطلاقة جديدة لـ(هوفر) الذي حث في وقت سابق، عندما كان وزيراً للتجارة، على تخفيض عدد ساعات العمل، كما دعا إلى تعديل دستوري يمنع عمالة الأطفال ضمن مبادرات تدخل أخرى. (45) وكرئيس، تحرك (هوفر) لحل مشكلة عجز الميزانية الفدرالية المتنامي أثناء فترة الكساد باقتراح مشروع قانون يفرض زيادة عالية في نسب الضرائب ليقوم لاحقاً بتوقيعه؛ إذ كانت الزيادة من 20 و30 في المئة إلى نسب جديدة تفوق 60 في المئة استهدفت شرائح أصحاب الدخل الأعلى. (46)

لا شيء من هذا، بطبيعة الحال، يعني أن تدخلات (هوفر) أو (فرانكلين روزفلت) كانت مفيدة فيما يتعلق بالمحصلة النهائية أو صافي الميزانية، ليس هذا هو الهدف، ما أعنيه هو أنه تم ابتداع شخصية وهمية بالكامل لـ(هربرت هوفر)، ولم يقتصر ذلك على السياسة، ولكنه تعداها إلى كتابات المثقفين. (هوفر) الوهمي – على سبيل المثال – لم يكن يهتم إلا بالأثرياء، في حين كان (هوفر) الحقيقي قد ضاعف نسبة الضرائب المفروضة على هؤلاء (الأثرياء)، وحرمهم من أكثر من نصف مداخيلهم، ولم يكن (هوفر) الوهمي يبالي بالعاملين العاديين، ولكن رئيس الفدرالية الأميركية للعمال أثنى على (هوفر)؛ لجهوده للحيلولة دون تخفيض أجور العمال أثناء فترة الكساد. (47)

لقد صنع مثقفو تلك الحقبة (هوفر) الوهمي واستمر مثقفو الحقبة التي لحقتها في نقل تلك الصورة، وفي سنة 1932م قال (أوزوالد جاريسن فيلارد) محرر صحيفة (ذي نيشن) إن الرئيس (هوفر) «فشل بسبب عدم تعاطفه». (48) وقيل عن (هوفر) في افتتاحية في صحيفة (نيو ريبابليك) إنه كان «تجسيداً حياً للأطروحة القائلة إن وظيفة الحكومة هي ألا تحكم». (49) وقال الناقد الأدبي المعروف (إدموند ولسون) إن (هوفر) «لم يبذل

أي جهد في التعامل مـع الانهيار» (50) ووصفه بـ«غير الإنساني» (51) ونندد الصحفيان (روبرت أس. ألـين) و(درو بيرسون) بسياسة «اللا فعل أو الإحجـام عن فعل أي شيء» التـي انتهجها (هوفر). (52) ومن إنجلترا ذلـك المكان البعيد قال (هارولد لاسكي) إن «السيد (هوفر) لم يفعل شيئاً ليتغلب على المشكلة». (53)

وفي السياسة أيضاً كانت صورة (هوفر) الوهمية هي ذاتها؛ فقد لاحقته طـوال حياتـه. في سنـة 1936م وفي الوقت الـذي لم يعد فيـه (هربرت هوفـر) مرشحاً، وجه إليه وزير داخلية (روزفلـت هارولد إكيس) انتقاداً شديـداً؛ لأنـه كان رئيس «اللا – فعل». (54) وتواصـل هذا الاتجاه على مـدى الكثـير مـن دورات الانتخابـات في السنـوات اللاحقـة؛ إذ كان الديمقراطيون يصورون باستمرار عملية التصويت للمرشحين الجمهوريين في الانتخابات الرئاسية على أنها تصويت للعودة بالبلاد إلى أيام (هربرت هوفر). ولم يعـد الجمهوريون إلى البيت الأبيض إلا بعد مغادرة (هوفر) له بعشرين عاماً.

وفي أواخر الثمانينيات وصف (تيب أونييل) المتحدث باسم الديمقراطيين في مجلـس النواب الرئيـس (رونالد ريغن) بأنه «هوفر مـع ابتسامة»، ولما

دافـع وزير الخزانة عـن السياسـات الاقتصادية لإدارة (ريغـن) التي كان ينتمـي إليها، في بيان له في الكونغرس قال السيناتور الديمقراطي (إرنست هولينغز): «هذا كلام (هوفر) يا رجل!» (54) –على الرغم من أن سياسة (ريغـن) بشـأن تخفيض معـدلات الضرائب ليسـت إلا النقيض الواضح لسياسـة (هوفر) التي نصت على زيادة نسبـة الضرائب، وحتى في القرن الحادي والعشريـن أثارت أزمة عام 2008 الماليـة مخاوف كاتب صحفي في (نيـو يورك تايمز) بشأن حكام الولايات الخمسين الذين سيتحولون إلى «خمسين هربرت هوفر». (56)

وباختصار، ظلت صورة (هوفر) الوهمية، على مدى عقود بعد رئاسته وحتى بعد وفاته، تستغل سياسياً على أنها شخصية أسطورية مرعبة.

واحـدة من علامات حس اللياقة لدى (هـاري ترومان) كان قيامه بعد شهـر من توليـه الرئاسة عـام 1945م بإرسـال دعوة مكتوبـة بخط اليد إلى (هربـرت هوفـر) لزيارة البيـت الأبيض للمرة الأولى منـذ غادره عام 1933م، طالبـاً مشورته بشأن تقـديم المساعدات الغذائية لأوروبا عقب الفوضـى التي شهدتها فترة الحرب العالمية الثانية. (57) وكان (هوفر) قد فوجـئ بتلك الرسالة وتأثر إلى حد البكاء لمـا التقى بالرئيس (ترومان) في

البيت الأبيض. (58) وقد مكن تعيين (ترومان) لـ(هوفر)، هذا الرجل المكروه بشدة، على رأس لجنة التحقق من فعالية المؤسسات الحكومية، من أن يستعيد بعض الاحترام لدى الجمهور، ومن التخلص من بعض الازدراء الذي رافق ابتداع المثقفين لصورته الوهمية.

وبطبيعة الحال، يمكن أن تنشأ أيضاً صور وهمية إيجابية ليس فقط من خلال وكالات الدعاية الرسمية للأنظمة الشمولية وإنما أيضاً من خلال المثقفين في البلدان الديمقراطية؛ فلا أحد من بين سياسيي الجيلين الماضيين كان يعتبره المثقفون رجل فكر أكثر من (أدلاي ستيفنسن) الحاكم السابق الدمث واللطيف لولاية (إلينوي) والذي نافس (دويت إيزنهاور) مرتين في انتخابات الرئاسة الأميركية في الخمسينيات (1950)؛ فقد وصفته صحيفة (نيويورك تايمز) بأنه «أفضل أصناف المفكرين». (59) وصورت دراسة لـ(راسل جاكوبي) تحت عنوان (آخر المفكرين) «هزيمة (أدلاي ستيفنسن) المدوية أمام أيزنهاور» بأنها «تعكس نزعة مناهضة للفكر السائد في المجتمع الأميركي» (60) إلا أن (ستيفنسن)، كما قال المؤرخ المعروف (مايكل باشلوس)، من بين آخرين نقل عنهم عدم اهتمام (ستيفنسن) بالكتب، «كان يستطيع أن يحيا حياته سعيداً تماماً لأشهر أو

لسنوات دون قراءة، ولو كتاباً واحداً». (61)

وفي الوقت ذاته، لم يكن أحد ينظر إلى (هاري ترومان) كمثقف، على الرغم من أنه كان قارئا نهماً؛ إذ كانت مكتبته تزخر بكتب من الوزن الثقيل مثل أعمال (شكسبير) و(ثيوسيديد)، وكان «رئيساً يستمتع بقراءة أعمال (سيسيرو) الأصلية باللغة اللاتينية».(62) وهو الذي استطاع التصحيح لرئيس المحكمة العليا (م. فريد فنسون) عندما اقتبس استشهاداً باللغة اللاتينية. (63) ومع ذلك كان لدى (أدلاي ستيفنسن) الفصاحة والبلاغة بما يترك انطباعاً بأنه مثقف، أما (هاري ترومان) فلم يكن كذلك. وكان الكثير من المثقفين يعتبرون (ترومان) المتواضع والصريح مجرد شخص ريفي بسيط.

كان رئيس المحكمة العليا (كلارنس توماس) من الوجوه الأخرى المعروفة التي جعلت منها وسائل الإعلام شخصية وهمية، وقد وصفت هذه الأخيرة (كلارنس توماس) بأنه شخص وحيد، تنغص حياته بشكل دائم جلسات الاستماع المثيرة لجدل أمام مجلس الشيوخ، و«يميل فعلياً إلى العزلة في حياته اليومية»؛(64) فقد وصفه مراسل لصحيفة (وول ستريت جورنال) بأنه «الرجل الأكثر انعزالاً في واشنطن».(65) وقد

قامت صحيفة (نيو يوركر) بتصوير القاضي (توماس) في إحدى المقالات على أنـه «شخص لا يمكنه حقاً أن يتحدث إلا إلى زوجته، ويبدو أن حياة الزوجـين يغشاها الاكتئـاب المشـترك».(66) ولأن القاضـي (توماس) والقاضـي (أنتونـين سكاليـا) صوتا معـاً في كثير من الأحيـان في قضايا المحكمـة العليا فقـد تم وصف الأول بأوصاف متعـددة، ووصفه (كارل روون)، وهـو كاتـب عمود ينشر مقالاتـه في الكثير مـن الصحف، بأنه (نسخة) من سكاليا،(67) كما وصفه محام من الاتحاد الأميركي للحريات المدنيـة بأنه (دمية) يحركهـا سكاليا.(68) وأشيـع كلام مماثل في وسائل الإعلام عن دور القاضي (توماس) في المحكمة العليا.

ولكن أولئك الذين تحملوا عناء التحقق من الحقائق اكتشفوا أن (توماس) الحقيقـي يناقض تماماً (كلارنسـ توماس) الوهمي الـذي صورته وسائل الإعـلام؛ فقد أجرى مراسلـون لصحيفة (واشنطن بوسـت) التي لم تكن يومـاً من مناصري القاضي (توماس)، مقابلات مع زملاء له ومع موظفين سابقين عملوا لديه، ورجعوا أيضاً إلى ملاحظات القاضي الراحل (هاري بلاكمـن) التي كان قـد دونها خلال الاجتماعـات القضائية بين القضاة؛ ليخرجـوا بصورة للرجل تختلف جذرياً عن سابقتها؛ فالقاضي (توماس)

ربما كان أسهل قاض في المحكمة العليا يمكن للكل الالتقاء به، باستثناء الصحفيين، وهو الذي إذا لمح مجموعة من أطفال المدارس في زيارة إلى المحكمة العليا فدعاهم إلى مكتبه، وكان دائم الترحيب بطلبة الجامعة التي تخرج فيها وأقارب موظفين سابقين، والناس الذين يصادفهم خلال رحلاته الطويلة عبر البلاد في حافلته من نوع (بريفوست) التي يبلغ طولها 40 قدماً.

يبدو أن تعطش (توماس) إلى المحادثة لا يرتوي؛ فزيارة متوقعة تدوم 15 دقيقة بحسب جدول مسبق قد تتحول إلى ساعة ثم ساعتين وأحياناً ثلاث وربما أربع ساعات، وفقاً لمقابلات أجريت مع ما لا يقل عن اثني عشر شخصاً قاموا بزيارة (توماس) في مكتبه. والتقى المحامي (توم غولدشتاين) من واشنطن، والذي تختص شركته في المقام الأول بالدعاوى القضائية على مستوى المحكمة العليا، جميع القضاة ليعلن أن (توماس) «الشخص الأكثر واقعية» بينهم... (69)

بعيداً عن كونه شخصاً منعزلاً تنغص حياته جلسات الإثبات أمام مجلس الشيوخ فإن القاضي (توماس) كثيراً ما يعود إلى مجلس الشيوخ في أوقات الوجبات، ووفقاً لصحيفة (واشنطن بوست) فإنه «لم يكن شخصاً غريباً

في مجلس الشيوخ، ويمكن ملاحظته في مقهى مبنى (ديركسن) التابع لمجلس الشيوخ وهو يتناول غداءً ساخناً بصحبة موظفيه، وهو ودود مع الطاهيات ومع النادلة، ويتناول إفطاره الصباحي بين أعضاء مجلس الشيوخ في حجرة الطعام الخاصة بهم، جنباً إلى جنب مع المشرعين الذين عارضوا تسميته بكل قوة».

من كان يتصور أن مجلس الشيوخ المكان الذي اتهم فيه (توماس) خلال إحدى جلسات الاستماع وهو في حالة من الغضب عام 1991م، «بمحاولة إعدامه دون محاكمة باستخدام التكنولوجيا الحديثة»، هو المكان الذي يستمتع فيه بتناول وجباته؟(70)

أما الآخرون الذين تناولوا حقاً القاضي (توماس) بالدراسة وأجروا مقابلات مع أولئك الذين عملوا معه أو احتكوا به اجتماعياً فقد ذهلوا بمدى الاختلاف بين صورته لدى الجمهور والرجل نفسه؛ لقد كان يهتم بتقديم نفسه لكل العاملين في المحكمة بدءاً من الطهاة ووصولاً إلى الحراس الليليين. وكان يلعب (الهولا هولا) مع مرافقي القضاة وحراس الأمن، وكان يتوقف ليتحدث مع الناس في الأروقة، ويقول الموظفون إن لـ(توماس) قدرة عجيبة على تذكر تفاصيل حياة الموظفين الخاصة. لقد

كان يعـرف أسماء أبنائهم ومدارسهم، وبدا أنه يـرى أولئك الناس الذين يضيعون في الزحام دون أن يلاحظهم أحد. ويتذكر (ستيفن سميث) وهو موظـف سابق مثالاً لذلـك، وكيف كان (توماسـ) في جولة في المحاكم البحريـة عام 1993م أو 1994م يتكلم مع مجموعة من القضاة، و«كانت تلـك العجـوز واقفة في زي الحراسـ الأزرق وبيدها دلو، امـرأة سوداء، وكانت تنظر إليه، ولم تتجرأ على أن تقترب من هذا الرجل المهم وتكلمه؛ فاستأذن توماس من القضاة وتركهم ليذهب إليها ويكلمها. مد (توماس) يده لمصافحتها؛ فإذا بها تحتضنه وتعانقه عناقاً طويلاً».

وعلـى نحو مماثل كان (توماس) اجتماعيـاً ومحبوباً بين زملائه الثمانية، وقالـت القاضية (جنسبيرغ) إن (توماس) يقـوم أحياناً بزيارتها في مكتبه حامـلاً معه كيساً من بصل (فيداليـا) من جورجيا؛ لعلمه بأن زوجها كان طاهياً ماهراً، وقالت عنه إنه «الزميل الأقرب» إليها..

كان (توماسـ) يهتـم كثيراً بموظفيـه بشكل خاص، وكثـيراً ما تحولت علاقتـه بهـم إلى علاقة أبوية؛ فعندما لاحظ (توماسـ) أن تعرجات سطح إطارات سيـارة (وولكر) أصبحت رقيقة أرشدهـا إلى كيفية قياس درجة التـآكل، وذكـرت (وولكر) أنه دخل عليها يوم الاثنـين التالي، وقال لها:

«لقـد رأيت بعضـ الإطارات الرائعة لـدى محل نادي (برايسـ)، بأسعار منخفضـة؛ لذلك أنصحك بأن تشتريها. بقيت جالسة أفكر كيف لقاضي المحكمة العليا أن يقلق بشأن سلامة إطارات سيارتي؟!».. قصص عديدة من هذا القبيل يرويها الكثير من موظفي (توماس). (71)

وأرخت دراسة أخرى لحياة (كلارنس توماس) بعيداً عن واشنطن: «ولا تكتمـل سعادة (كلارنس توماس) إلا خلف عجلة قيادة حافلة الاستجمام ذات الأربعـين قدماً التـي يملكها. وتحتوي حافلـة (بريفوست) هذه على غرفة نوم في الخلف ومقاعد جلدية رمادية رقيقة ومطبخ وتلفزيون فضائي ونظام ملاحـة بالكمبيوتر. أو هي كما قال: (شقـة فوق عجلات). شقة يراقـب من خلالها الأمة، ويشد بها انتباه المواطنين إن هو رغب في ذلك. وهـو منجذب بالخصوصـ للمدن الصغـيرة ومواقع التخييـم المخصصة لحافلات الاستجمـام والمتنزهات الوطنية والمعالم التاريخية. وكان توماس قـد أخبر أصدقاءه أنـه لم يسبق له أن مر بتجربة سيئة خلال تجواله بالحافلة. وبعيداً عن المناطق الحضرية، كثيراً ما يلتقي في الكثير من الأحيان بأناس لا يعرفونه أو لا يكترثون به كقاض في المحكمة العليا، وهو يحب أن يتوقف في موقـف للسيارات تابع لمخـازن (وول مارت) مرتديـاً بنطال (جينز)

وحـذاء البحريـة، وواضعـاً قبعة فوق رأسـه، ويستطيـع أن يستلقي على كرسي الحديقة خارج مركبته لساعات عدة يدردش مع الغرباء بخصوص شمـع السيارات ومواد تلميعها الداخلي ويحتسي عصير الليمون».(72) كمـا يحاضـر القاضـي (توماس) «في كـبرى الجامعات بحضـور آلاف المستمعـين»، على حد تعبير صحيفة (واشنطـن تايمز)، (73) إلا أنه نادراً ما يشاهـد في المناسبات الاجتماعية الراقية التي تنظمهـا النخبة السياسية والإعلامية؛ وهو ما يجعل منه – على رأي المثقفين – «إنساناً منعزلاً».

ومـاذا عن عمـل (كلارنس توماس) كقاضـ في المحكمـة العليا؟ إن مطابقـة تصويته لتصويـت القاضي (سكاليا) لا تعكـس في حقيقة الأمر شيئـاً بخصوصـ من أقنـع الآخـر، إلا أن وسائل الإعلام تفترضـ تلقائياً أن (سكاليـا) هـو الذي يبادر والقاضي (توماس) هـو الذي يقلد أو يتبع. إن اكتشـاف الحقائق يتطلب معرفة ما يحدث خـلال اجتماعات القضاة التسعـة المضيقة، التـي لا يحضرها حتى موظفوهم، ورغـم الافتراضات القويـة التي سادت في وسائل الإعـلام لسنوات فقد انبثقت صورة مختلفة جذريـاً بعدما أصبحت الملاحظات التـي كان قد سجلها القاضي الراحل (هـاري بلاكمن) أثناء تلك الاجتماعات متاحة. وبالعودة إلى ملاحظات

بلاكمـن لما كان بصدد كتابة كتاب عن المحكمـة العليا (الصراع الأعلى) اكتشف (كروفورد جرينبيرغ) نموذجاً مختلفاً تماماً عن تلك الرؤية السائدة في وسائـل الإعلام، وإضافـة إلى ذلك ظهر هذا النموذج في وقت مبكر؛ أي خلال سنة (كلارنس توماس) الأولى في المحكمة العليا.

فقـط في القضية الثالثة التي شارك فيهـا (كلارنس توماس) تطابقت في البدايـة وجهة نظره مع وجهات نظر بقية زملائـه، وبدا أن القضية تمضي تجـاه إجماع القضاة عليهـا، إلا أن القضية شغلـت (توماس) طوال الليل ليقرر مخالفة زملائه كبار القضاة الثمانية.

وكما تبين، لم يبق (توماس) وحده طويلاً؛ فبعد أن أعلم القضاة الآخرين بمعارضتـه، أرسل كل من (رينكويسـت) و(سكاليا) إشعارات إلى القضاة بأنهمـا سينضمان إلى صف (توماس)، أما (كينيدي) فقد رفض الانضمام إلى (توماس)، ولكنه غير صوته فيما بعد وكتب وثيقة معارضته..(74)

وتكـرر حدوث هذا الأمر عدة مـرات في السنة الأولى وحدها، وأشار القاضـي (بلاكمـن) في بعضـ ملاحظاتـه إلى دهشته مـن استقلالية هذا العضو الجديد في المحكمة العليا.

ويمكن إسناد خاصيات وهمية للأمم أيضاً، وليس فقط للأفراد، في محاولة

لتطويــر رؤية سائدة؛ فبالنسبة إلى الأمم، كما هو الحال مع الأفراد، ما يمجد وما يذم يعتمــد إلى حد بعيد على ما يناسب الرؤية لا الحقيقة. إن إعجاب المفكريــن بالفضائل المفترضــة للأمم الأخرى طالما استخــدم كوسيلة لجلد الــذات وتوبيخ بلدانهــم. ويجد هذا السلوك جذوره علــى أقل تقدير في القرن الثامن عشــر مع (جان جاك روسو) الذي كان تصويره (للمتوحش النبيل) بمنزلة التوبيخ للحضارة الأوروبية.

لئن كانــت مقارنة بعض الأمم بأمم أخرى مشروعــة، أو ربما برؤية مثالية لمــا ينبغي للأمم أن تكون عليــه، فإن المفكرين/ المثقفــين الغربيين عامة، أو المفكريــن الأميركيين على وجه الخصوصــ، يقومون في كثير من الأحيان بإجــراء مقارنات مع صورة وهمية لأمم أخرى – في زمن مضى، وبشكل خاصــ في الثلاثينيــات، مع صورة الاتحــاد السوفييتي – كمــا كان يراها مثقفــو تلك الفــترة، بمساعدة كتاب موالين للاتحــاد السوفييتي على غرار (والــتر دورانتــي) أو (سيدني بياتريس ويــب) –؛ فقد قــال الناقد الأدبي الشهــير (إدمونــد ويلسن) عن الاتحــاد السوفييتي إنه «قمــة الأخلاق في العــالم»(75) في زمن تفشت فيه المجاعة الجماعيــة وعبودية العمال تحت حكم ستالين. وفي نهاية المطاف لما انكشفت الكثير من الحقائق المرعبة عن

الاتحاد السوفييتي ولم تعد تلك الصورة الوهمية قادرة على الصمود، تحول البحث عن أمم أجنبية أخرى تثير الإعجاب وتستخدم طريقة للتوبيخ، ولفترة ما إلى الصين الشيوعية أو غيرها من بلدان العالم الثالث مثل الهند أو بعض الدول المستقلة حديثاً مثل دول جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا.

ربما استطاعت الهند أن تستخدم لهذا الغرض لفترة أطول مقارنة بغيرها؛ لأنها (أكبر دولة ديمقراطية في العالم) من ناحية، ولأن نهج الاشتراكية الديمقراطية الذي انتهجه (نهرو) ومن خلفه من بعده كان يروق للمفكرين الغربيين. لقد تم تصوير الهند الوهمية على أنها أمة بعيدة كل البعد عن المادية والتعصب والعنف الذي تعاني منه الأمة الأميركية.

بدا كما لو كانت الهند تعكس شخصية (المهاتما غاندي) نفسه، في حين أن (المهاتما غاندي) اغتيل بالتحديد بسبب محاولاته إخماد التعصب العنيف المتفشي لدى الشعب الهندي. ويبدو كأن مئات الآلاف من المسلمين والهندوس الذين قتلوا عقب استقلال الهند سنة 1947م في حوادث شغب بين الطائفتين، عقب تقسيم شبه القارة الهندية إلى دولتين، الهند وباكستان، قد ذهب في غياهب الذاكرة طي النسيان، وحتى العنف القاتل بين الهندوس والمسلمين اليوم، في القرن الحادي والعشرين، مثال

ذلك مئات القتلى في حوادث شغب داخل ولاية واحدة عام 2002م(76)

لم يستطع تغيير صورة الهند الوهمية. كما لم تستطع مسألة معاملة المنبوذين تحقيق ذلك الغرض. وقد قامت الحكومة الهندية في آخر المطاف بتحريم (النبذ) عام 1949م واستبدل مصطلح (منبوذ) في آداب المحادثة بمصطلح (هاريجان harijan)؛ أي (أطفال الرب) – كما أطلق عليهم (غاندي) – ثم لاحقاً مصطلح (دالتس)؛ أي (المضطهدون)، وفي التقارير الحكومية الرسمية (الطوائف الملحقة)، إلا أن الكثير من التمييز القمعي القديم استمر خصوصاً في الأرياف. وبعد مرور سنوات عدة على إلغاء الإعدام العنصري دون محاكمة، وبات شيئاً من الماضي في الولايات المتحدة، أفادت صحيفة (ذي هندو) في عام 2001م أن اعتداءات «وحتى مذابح في حق الرجال والنساء والأطفال الذين ينتمون إلى المراتب الاجتماعية الدنيا» لا تزال «سمة مألوفة في معظم أنحاء البلاد».(77)

مثل هذه الممارسات ليست شائعة في مختلف أنحاء الهند اليوم؛ فقد كشف تقرير رسمي عام 2001م أن ثلاث ولايات هندية فقط هي التي أنتجت نحو ثلثي الجرائم الفظيعة التي وقعت بالآلاف، والتي ارتكبت سنوياً ضد المنبوذين، في حين أن الكثير من الولايات كانت تخلو منها

تماماً.(78) ولكن حيث ما زالت الفظائع في حق المنبوذين مستمرة؛ فهي فظائـع بما في الكلمة من معنى؛ ففي يونيـو 2003 نشرت مجلة (ناشيونال جيوجرافك) في مقالة مرفقة بصور لرجال من المنبوذين شوهت أجسادهم بحمض السليكا؛ لأنهم تجرؤوا على الصيد في بركة كان يستخدمها هنود من الطبقـة الراقية، وهو ما يشير بدقة إلى صورة تقشعر لها الأبدان للقمع المستمر والعنف ضد المنبوذين. (79)

إن الهـدف هنا ليس القيام بعملية تقييـم شاملة للهند، والتي تتطلب منا إبراز السمـات الإيجابية وكذلك السمات السلبيـة، ولكن غايتنا هي أن نبين كيف يمكـن ابتداع بلد وهمي برمته مختلف كليـاً عن البلد الحقيقي، بالطريقة ذاتها التي يبتدع بها المثقفون أشخاصاً وهميين.

وبالفعل؛ فقد تم ابتداع الكثير من هذه البلدان الوهمية على مدى أجيال بواسطـة مفكرين/ مثقفين يحتقـرون بلدانهم الأصليـة.(80) وفي كتابه (الحجيج السياسيون) وهو عبارة عن دراسة تناولت المفكرين الذين زاروا بلداناً شيوعية كالاتحـاد السوفييتي والصين وكوبا، وعادوا بتقارير مشرقة عن هذه المجتمعات الشمولية، يعزو (بول هولاندر) سبب ذلك جزئياً إلى عـدم تطابق في المعلومات. إن «عدم توافر معلومات مرئية موضوعية عن

الـدول البوليسية الأكثر قمعية» التي زارها المفكرون يتعارض مع «الصور الحية لأسوأ المظاهر داخل مجتمعاتهم». (81)

إن التفسـيرات الخاطئة للحقائق أمر يتعـذر إلى حد ما اجتنابه؛ نظراً إلى محدودية المعلومـات والقيود المفروضة على البشر، إلا أن ابتداع أشخاص وهميـين وأمم وهمية يتخطى ذلك بشكل خاص عندما يتوصل المثقفون الذيـن يعملون في مجـال جمع ونشر المعلومـات إلى استنتاجات شاملة في غياب المعلومات أو في عملية تحد لمعلومات متوافرة.

وفي الهنـد يتم نشر الحقائق المتعلقة بهذا البلد بحرية في وسائل الإعلام، بمـا في ذلـك المتعلقة بمعاملـة المنبوذيـن، حتى أنـه توجد تقاريـر رسمية حكوميـة عن الفظائع التي ارتكبت في حق هؤلاء؛ فمن وجهة النظر هذه كانت هناك حقائق لا تسر ومتاحة بسهولة عن الحياة في القرن الثامن عشر تحـت حكم القياصرة المستبد، في الوقت الذي كتب فيه (فولتير) وآخرون بشكل إيجابي عن ذلك النظام؛ فالعامل الحاسم لا يبدو أنه يكمن في طبيعة المعلومـات المتوافرة، ولكن في الميـول المسبقة (الرؤيـة) التي من خلالها يتعامـل المفكرون مع المعلومات، سواء كانـت معلومات عن أفراد أو أمم. ومـن المؤكد أنه لم توجد قط حواجز جدية أمام المعلومات التي استخدمها

المفكرون لتفخيم أو تشويه شخصيات أميركية عامة.

وغالباً ما يكتسب الأفراد الوهميون والأمم الوهمية صفات لا تكون فقط مختلفة وإنما تكون النقيض المباشر لأولئك الناس الحقيقيين الذين يفترض أن تتطابق معهم. ومع مختلف الشخصيات الوهمية التي تم ابتداعها لوجوه معروفة ودول أجنبية من قبل المثقفين، فإن الاتساق الوحيد إنما يتمثل في انسجامها مع رؤية أهل الفكر للعالم ولأنفسهم في ذلك العالم، وهو ما يقودهم إما إلى التفخيم أو التشويه؛ بناءً على تطابق أو عدم تطابق الآراء مع آرائهم، وكثيراً ما يحل التفخيم والتشويه محل الحقائق والدراسة التحليلية العلمية حول الأفراد والقضايا التي ترتبط بهم.

التطهير اللفظي

إن فلاتر الترشيح العديدة التي تعمل في الأوساط الإعلامية والأكاديمية ليست عشوائية؛ فهي تعكس رؤية مشتركة وتقوم بغربلة عدد لا يحصى من الأشياء التي من شأنها أن تهدد تلك الرؤية. تقوم الرقابة اللفظية التي يمارسها المثقفون بغربلة الألفاظ والحقائق، على حد سواء، من خلال ما يطلق عليه اصطلاحاً التطهير اللفظي، على غرار التطهير العرقي؛ إذ يقع

تجريد الكلمات التي تكون قد اكتسبت دلالات معينة على مدى الأعوام من خلال تجربة الملايين من الناس مروراً بأجيال متعاقبة من تلك الدلالات بطريقة منهجية من قبل مجموعة صغيرة نسبياً من المفكرين المعاصرين الذين يستبدلون ببساطة الكلمات الموجودة لتحل محلها كلمات مختلفة إلى أن تحل الكلمات الجديدة محل القديمة في وسائل الإعلام.

وهكذا، وعلى سبيل المثال، فإن كلمة (المتشردون) استبدل بها مصطلح (من لا مأوى لهم)، وكلمة (مستنقعات) بمصطلح (الأراضي الرطبة)، و(المومسات) بمصطلح (العاملات في مجال الجنس). إن كل الأشياء التي تعلمتها أجيال من الناس من تجربتهم حول المتشردين والمستنقعات والمومسات تم محوها فعلياً؛ باستبدالها بكلمات جديدة مطهرة من تلك الدلالات؛ فالمستنقعات مثلاً تكون غالباً قبيحة وقذرة وكريهة الرائحة، حيث يتكاثر البعوض الذي ينشر الأمراض، وكذلك تكون المستنقعات في بعض الأحيان ملاذاً لكائنات خطيرة كالثعابين والتماسيح. ولكن الحديث عن (الأراضي الرطبة) يدل على الهدوء والإجلال كما لو كان حديثاً عن المقدسات.

وتظهر المفردات الجديدة المبتكرة التي تمت صياغتها في العديد من

السياقات، وغالباً ما تمحو ما تعلمناه عن هذه الأشياء من التجارب الماضية.

وهكذا فقد أصبح (المترو الخفيف) هو المصطلح الدارج المستخدم من قبل المدافعين عن النقل الجماعي وهو شبيه بما كان يطلق عليه (عربات الترام) أو (الحافلة الكهربائية)، والذي كان شائعاً في ما مضى في مئات المدن الأميركية. وحلت الحافلات محل (عربات الترام) في كل تلك المدن تقريباً لسبب ما، إلا أن عيوب عربات الترام وعدم نجاعتها تتلاشى كلياً عندما تصور على أنها ذلك الشيء الرنان الذي يسمى (المترو الخفيف)، والذي يمكن لمخططي المدن ومؤيدين آخرين له وصف آفاقه المستقبلية بعبارات براقة، وأنها آمنة ضد تجربة تطل بوجهها البشع من خلال الذكريات أو السجلات التاريخية لانهيار عربة الترام ثم تلاشيها.

وثمة تطور آخر مهم في فن التطهير اللفظي، وهو تغيير أسماء تستخدم لوصف الناس الذين يناصرون تدخل الحكومة في الاقتصاد والمجتمع، وهو ما يميل معظم المثقفين إلى القيام به؛ ففي الولايات المتحدة غير هؤلاء الناس المسمى الخاص بهم أكثر من مرة خلال القرن العشرين؛ ففي بدايته، أطلق هؤلاء على أنفسهم اسم (التقدميين)، وبحلول العشرينيات وبحكم التجربة رفض الناخبون الأميركيون (التقدمية)؛ لينتخبوا حكومات

وطنيــة تتبنى فلسفة مختلفة تماماً على مدى عقد كامل من الزمان. ولما أفرز الكســاد العظيم في فترة الثلاثينيات حكومة تعانــق فلسفة تدخل الدولة، والتــي كان جزء كبــير منها يتكون من أشخاص عملــوا في إدارة (وودرو ولســن) التقدمية، قــام هؤلاء آنذاك بتغيــير اسمهم ليصبــح (الليبراليين)؛ هروباً من الدلالات التي كانوا يجسدونها سابقاً، تماماً مثلما يهرب الناس من ديونهــم بالإعلان عن إفلاسهم. انتهى حكــم الليبراليين في الولايات المتحــدة – والذي تواصل مــع بعض الانقطاعات في خطة (النيو ديل) في عهــد الرئيس (فرانكلين روزفلت) في الثلاثينيــات وحتى خطة (المجتمع العظيــم) في عهد الرئيــس (لندون جونســون) في الستينيات – في وقت فقــدت فيــه الليبرالية مصداقيتها؛ ممــا حدا بمرشحي الرئاســة وغيرهم من المرشحــين السياسيين الذيــن كانت لهم صولات وجــولات مع الليبرالية فيمــا بعد، إلى التخلي عن تلك التسميــة أو حتى التخلي عن مبدأ التسمية نفسه بحجة أنه بطريقة أو بأخرى مضلل وغير جدير بالاهتمام. وبحلول نهاية القــرن العشرين بدأ الكثير من الليبراليين يطلقــون على أنفسهم اسم (التقدميــين)؛ وبالتالي التنصل مــن الدلالات التي كانت قــد صبغت بها الليبراليــة على مــر السنين، ولكن لم تعد هذه الــدلالات تنطبق على كلمة

(تقدميــة) التي تعود إلى حقبــة زمنية بعيدة بشكل بــات يتعذر معها على معظم الناس ربط أي تجربة سابقة بتلك الكلمة.

في شهــر أكتوبــر 1988م نشرت صحيفة (نيو يورك تايمــز) إعلاناً وقع عليه عدد كبير من كبار المثقفين من بينهم (جون كينيث غالبرايث) و(آرثر شليسنغــر– الابن) و(دانيال بيل) و(روبرت ميرتون) وآخرون؛ احتجاجاً علــى ما وصفــوه (بتشويه) الرئيســ (رونالد ريغن) لـ«واحــدة من أعرق وأنبــل تقاليدنــا»؛ بجعله مصطلحي (ليــبرالي) و(ليبراليــة) عبارتي تحقير وازدراء. (82) وبالرجــوع إلى المعنــى الأصلي لليبراليــة على أنها «حرية الأفــراد في تحقيق التنمية علــى أكمل وجه»، فإن الإعــلان لم يقر، ناهيك عــن أن يدافع، عما أصبحت تعنيــه النزعة الليبرالية عملياً من تدخل واسع النطاق للحكومة في الاقتصاد والهندسة الاجتماعية.

ومهمــا كانــت مزايــا أو عيــوب تلــك التدخــلات؛ فقــد كانــت هي السياســات الفعلية التي يروج لهــا ويطبقها الليبراليــون المعاصرون بغض النظر عــن التعريف المعجمي الأصلي القديم لكلمــة (ليبرالي)، إلا أن هذا الإعــلان العاطفي لم يأخذ بعــين الاعتبار حتى إمكانيــة أن يكون للسجل الحقيقــي لليبراليين، وهم على رأس السلطــة، صلة بالمصطلح الذي أصبح

مرادفـاً للازدراء أكثر من صلته بالانتقادات الصادرة عن أولئك الذين لهم فلسفـة مختلفة. وعلاوة على ذلك فقد وقع تصويـر مسألة قيام المحافظين مثـل (رونالد ريغـن) بانتقاد الليبراليين، وهو ما اعتـاد الليبراليون فعله مع المحافظـين وخاصة (رونالد ريغن)، على أنه أمر شاذ وسوقي، وكما يتهم الناس الذين ينتقـدون الليبرالية على أساس السلوك الفعلي لليبراليين بأنهم معـادون لليبرالية بمفهومها المعجمي، فإن الذيـن ينتقدون السلوك الفعلي للنخبـة المثقفـة عادة ما يتهمـون أيضـاً بـ(مناهضة الفكـر)؛ أي أنهم هم أنفسهم ضـد الاهتمامات الفكرية؛ فقد عـادل (ريتشارد هوفستاتر) في كتابه الشهير (مناهضة الفكر في الحياة الأميركية) بين الأمرين، في كل من العنوان والنص، وأشار إلى «عدم الاحترام القومي للعقل»، و«الأخلاقيات التـي تقلل مـن شعبيـة الفكـر في مجتمعنـا».(83) وكان (نيكولاس دي كريستـوف) مـن صحيفة (نيويورك تايمـز) واحداً من بـين الكثيرين ممن كتبوا عن «مناهضة الفكر الذي طالما أرهق الحياة الأميركية».(84) وحتى (جاك بـيرزن) العالم البارز فقد قال إن «الفكر محتقر» (85) رغم أنه دأب هـو الآخر على انتقـاد المفكرين دون أن يكون ممـن يحتقرون الفكر، ولم يجـد ضرورة في محاولة إظهار أن معظـم الأميركيين، وحتى أولئك الذين

ينتقدون بشدة السجل السابق للمفكرين (بمعنى أولئك الذين يتعاملون مع الأفكار في عملهم)، يمقتون العلماء والمهندسين.

الموضوعية مقابل الحياد

مكنت البراعة اللفظية الكثير من المفكرين من التنصل من مسؤوليتهم عن غربلة الواقع لخلق واقع افتراضي أكثر تطابقاً مع رؤيتهم، ويعمد بعض المثقفين إلى تضخيم مشكلة الغربلة أو عدم الغربلة إلى حد يتعذر معه الوصول إلى حل؛ ومن ثم يقصون النقاد لتوقعهم المستحيل؛ أي الموضوعية المثالية أو الحياد الكامل. وبحسب رأي المحرر العام لصحيفة (نيويورك تايمز) فإن «لا أحد منا يتمتع بصفة الموضوعية».(86)

بطبيعة الحال ما من أحد يتمتع بصفة الموضوعية أو الحياد، ويمكن أن تكون الأساليب العلمية موضوعية ولكن العلماء الأفراد ليسوا كذلك، وليسوا مضطرين لأن يكونوا كذلك. ومن وجهة النظر تلك لا يتمتع علماء الرياضيات بالموضوعية ولكن هذا لا يعني أن المعادلات من الدرجة الثانية أو نظرية (بيثاغور) ليست سوى محض آراء. الحقيقة أن الهدف ككل من تطوير أساليب علمية موضوعية والاتفاق عليها هو البحث عن معلومات

موثوق بها مستقلة عن المعتقدات أو الميول الذاتية لعلماء أفراد بعينهم أو عن أي أمل بأن يكون معظم العلماء موضوعيين مع أنفسهم، ولو كان يتمتع العلماء أنفسهم بالموضوعية فلن تكون هناك حاجة ملحة إلى بذل الوقت والجهد في سبيل صياغة أساليب علمية موضوعية والاتفاق عليها.

حتى العالم الأكثر صرامة يفتقر كشخص إلى الموضوعية والحياد في مساعيه العلمية، ومن الواضح أن العلماء الذين يدرسون نمو الخلايا السرطانية لدى الإنسان ليسوا حياديين فيما يتعلق بحياة هذه السرطانات وحياة البشر. إن الهدف من دراسة السرطانات ليس مجرد الحصول على معلومات أكاديمية بل، على وجه التحديد، معرفة أفضل السبل للقضاء على السرطانات الموجودة، وإذا أمكن منع ظهور سرطانات جديدة، وذلك للحد من المعاناة البشرية وإطالة عمر الإنسان، وقلما وجد عمل أكثر تحيزاً من ذلك. إن ما يجعل هذا العمل يتصف بالعلمية هو أنه يستخدم أساليب يتم تصميمها بهدف الوصول إلى الحقيقة وليس بهدف الوقوف وراء معتقد أو آخر، وعلى العكس من ذلك فإن الأساليب العلمية التي استنبطت لإخضاع المعتقدات المتنافسة لاختبار الحقيقة تعترف ضمنياً بأنه ليس من الحكمة الاعتماد على الموضوعية الشخصية أو الحيادية بين العلماء.

وعلى الرغم من أن (شومبيتر) قال: «إن أول شيء يقوم به المرء لأجل مبادئه هو الكذب»، إلا أنه قال أيضاً إن ما يضفي صبغة العلمية على مجال ما هي قواعده الإجرائية «التي يمكن من خلالها إزالة الخطأ المعدل إيديولوجياً» من دراسة ما.(87) وهذه القواعد الإجرائية إنما هي اعتراف ضمني بعدم الموثوقية في الموضوعية أو الحيادية الذاتية.

إن العالم الذي يخفي حقائق مخالفة لنظرية مفضلة عن مرض السرطان سينظر إليه على أنه ارتكب عملاً مشيناً، وأنه سيفقد ثقة الآخرين به، في حين يمكن للمهندس الذي يخفي بعض الحقائق المتعلقة ببناء جسر أن يحاكم بجريمة الإهمال في حالة انهيار ذلك الجسر وفوقه أشخاص، لكن هؤلاء المثقفين/ المفكرين الذين تصنف أعمالهم تحت عنوان (الهندسة الاجتماعية) لا يواجهون مثل هذه المسؤولية القانونية إن هم أخفوا حقائق معروفة من شأنها أن تتسبب في كوارث اجتماعية، وفي معظم الحالات هم معفيون تماماً من المسؤولية القانونية.

إن تمكن الكثير من المثقفين من استغلال تعذر وصول الآخرين إلى الحقائق الشخصية المتعلقة بالأفراد – وأن يجعلوا حجتهم تبدو منطقية – يبين من جديد أنهم يملكون قدرة عقلية كبيرة وبراعة لفظية عالية، حتى

لو كانوا يفتقرون أحياناً إلى الحكمة. وفي نهاية المطاف فإن المسألة ليست – كما يقال غالبـاً – مسألة (إنصاف) لهؤلاء الذين هم (طرفا) مسألة ما؛ فالأهـم من ذلك هو الصدق مع القارئ الـذي لم يدفع المال على الأرجح للاطـلاع على نفسية وأيديولوجية الكاتـب، ولكن للحصول على بعض المعلومـات عن العالم الحقيقـي. وكما قال (جان فرانسـوا ريفيل): «أنا لم أدفع ستين بيزيتا لأقرأ ما يختلج في نفس هذا المراسل الإسباني».(88)

إن المفكرين الذين يأخذون على عاتقهم غربلة الحقائق خدمة للرؤية التي يحملونها إنمـا يحرمون الآخرين حقهم الذي يطالبـون هم به لأنفسهم، وهو حق النظـر إلى العالم على حقيقته، والتوصـل إلى استنتاجات خاصة بهـم. أن يكـون لديـك رأي، أو أن تبدي رأياً ما أمـر يختلف جذرياً عن منـع وصول المعلومات إلى الآخريـن الذين يمكن أن يبلوروا وجهات نظر خاصة بهم.

الحقيقة الذاتية

إن الحقيقـة – الحقائـق التجريبيـة والمنطـق الدامـغ – عـدو العقائـد (الدوغمائيـة)، وهي تعامل كعدو من قبـل أعداد صغيرة، ولكنها متزايدة

مـن المفكرين، وهو ما يفسر من جديد العلاقة التنافرية بين المعايير الفكرية وخدمـة المصالـح الذاتية للمثقفين. ومـا يتعرض للانتقـاد أو يقع التنصل منـه ليس ببساطة حقائق بعينهـا، ولكن – في الكثير من الحالات – فكرة الحقيقة ذاتها.

وهناك محاولات ممنهجة لتشويه الحقيقة كمعيار حاسم من طرف البعض الذيـن لديهم القدرة علـى التفكيك، أو بشكل خاصـ من طرف آخرين لديهم تأكيدات بشأن (الحقيقة التي أملك) مقابل (الحقيقة التي تملك)، كما لو أنه يمكن جعل الحقيقة ملكاً خاصاً، في الوقت الذي تكمن كل أهميتها في التواصل بين الأشخاص. وعلى سبيل المثال عندما تم مواجهة (روبرت رايـخ) بشأن دقـة الوقائع في سرده المنشور للعديد مـن الاجتماعات التي صورها آخرون على أشرطة فيديو؛ مما أظهر وضعيات تختلف جذرياً عما وصفـه في كتابه، كانت إجابته: «لا أزعم حقائق تفوق إدراكي الخاص». (89) فإذا كانت الحقيقـة ذاتية؛ فإن غرضها برمته يصبح لا مغزى له، إلا أن ذلك قد يبدو للبعض ثمناً قليلاً يدفعه المرء مقابل الحفاظ على رؤيته التي يعتمد عليها إحساس العديد من المثقفين بأنفسهم وبدورهم في المجتمع.

إن التحريف الظاهري للفكرة القائلة إن كل حقيقة هي (منشأ اجتماعي)

يبدو معقولاً في الظاهر، إلا أنه يتجاهل إجراءات التثبت والتحقق المتنوعة التي تختبر هذه المقولات. إن الكثير مما وصف بأنه (منشأ) اجتماعي هو في الواقع (منجز) اجتماعي تطور على مر الأجيال وتم التحقق منه اجتماعياً عن طريق التجربة، وإن الكثير من بين البدائل التي اقترحها غالبية المثقفين هي في الحقيقة (منشأة)؛ أي وقع ابتداعها عمداً في زمن ما وفي مكان ما، ودون أن يتم التحقق منها بعيداً عن إجماع مبتدعيها. إذا كانت الحقائق والمنطق والإجراءات العلمية كلها مجرد مفاهيم اعتباطية (منشأة/ مركبة اجتماعياً)؛ فلم يبق إلا التوصل إلى توافق في الآراء، وعلى وجه الخصوص توافق آراء بين الأقران؛ ذلك النوع من التوافق الذي ينتشر بين المراهقين أو الكثيرين من بين المثقفين.

وبالمعنى الضيق؛ فإن البشر هم بالفعل الذين أنشؤوا الحقيقة؛ فحتى العالم الذي نرى من حولنا هو في نهاية المطاف منشأ داخل أدمغتنا بواسطة بؤرتين صغيرتين من الضوء الذي يقع على شبكية العين لدينا. إن صورة العالم في الجزء الخلفي من أعيننا تنعكس بصورة مقلوبة تماماً مثلما تنعكس الصور في الجزء الخلفي من الكاميرا. ويقوم دماغنا بتحويلها إلى الوضع الصحيح ويقوم بعملية توفيق بين اختلافات الصورة الموجودة في عين

واحدة بالصورة الموجودة في العين الأخرى وذلك بإدراك العالم على نحو ثلاثي الأبعاد.

لا تـدرك الخفافيش العـالم بالطريقة ذاتهـا التي يدركه بهـا البشر؛ لأنها تعتمـد على إشـارات ترسل مِثـل السونـار (الموجات فـوق الصوتية) ثم ترتـد، وتدرك بعض المخلوقات البحرية الأشياء من خلال حقول كهربائية تنتجهـا أجسامها وتستقبلها. وعلى الرغم من أن العوالم التي تدرك من قبل مخلوقـات مختلفة من خلال آليات مختلفة تختلف بالتأكيد من واحد إلى آخر فإن هذه الإدراكات ليست مجرد تصورات خارج السيطرة، ولكنها تخضع لإجراءات التحقق التي تعتمد عليها مسائل خطيرة كالحياة والموت.

يمكـن أن تكون الصورة المحددة لأسد تراه في قفص من إنشاء الدماغ، ولكـن الدخـول في ذلك القفص مـن شأنها أن تبين بسرعـة، وعلى نحو كارثـي، أن هناك حقيقـة خارجة عن نطـاق سيطرة العقـل؛ فالخفافيش لا تصطـدم بجدر القرميد أثنـاء طيرانها ليلاً؛ لأن الحقيقـة المختلفة ذاتها التـي تم إنشاؤها داخل أدمغتها تخضع هـي الأخرى إلى التحقق بالتجربة في عـالم موجـود خارج أدمغتهـا، وبالفعل فإن الخفافيش لا تصطدم في طيرانها بالنوافذ الزجاجية المصقولة كمـا تفعل الطيور أحياناً؛ لاعتمادها

علـى حاسة البصر، وهذا يدل على اختـلاف أنظمة الإدراك لدى كليهما ووجود حقيقة مستقلة عن هذه الأنظمة.

حتـى الرؤى الأكثر تجريدية للعالم يمكـن أن تخضع في كثير من الأحيان للتحقـق التجريبي. إن رؤيـة (آينشتاين) لقوانين الطبيعـة/ الفيزياء، والتي كانت تختلف كلياً عن رؤية أسلافه تم البرهنة في هيروشيما على أنها ليست رؤية (آينشتاين) للفيزياء فحسب؛ إذ لم تكن مجرد حقيقته هو مقابل حقيقة شخص آخر، بل كانت واقعاً لا مفر منه لكل شخص كان في ذلك المكان المأساوي في ذلك الزمن الكارثي. إن عمليات التحقق هي العامل الحاسم الـذي يقع تجاهله، والذي يسمح للكثيرين مـن المثقفين/ المفكرين باعتبار كل أنـواع الظواهر، سواء الاجتماعية منها أو الاقتصادية أو العلمية، مجرد تصورات ذاتية تسمح لهم ضمنياً باستبدال تصوراتهم الشخصية المفضلة فيما يتعلق بما هو كائن، وكذلك بما ينبغي أن يكون.

هنالـك مسألة أخـرى تتعلق بعض الشيء بمسألـة تقويض فكرة الحقيقة الموضوعيـة، وهـي تقويضـ المعايير في مختلـف المجالات، بمـا في ذلك الموسيقى والفن والأدب. «وحسب الكاتب المسرحي (هارولد بنتر)(90) فإنـه لا توجد فروق واضحة بين ما هـو حقيقي وما هو غير حقيقي، ولا

بين ما هو صحيح ومـا هو خاطئ»، وهذه الفكرة لا تقتصر على الكتاب المسرحيين؛ فقد أشار المؤرخ البريطاني البارز (بول جونسون) –على سبيل المثال – إلى أن الروائي يكون قد بلغ مرحلة «الهيمنة الجمالية عندما يعمد أولئـك الذيـن عجزوا عن فهم ما هـو بصدد القيام به أو لمـاذا يقوم به إلى الاعتـذار بسبب فشلهم في الفهم بدلاً من إلقاء اللوم عليه بسبب فشله في إبلاغ المغزى».(91) لقد حقق الرسامون والنحاتون والشعراء والملحنون الموسيقيون من بـين آخرين النتيجة ذاتها التي تخدم مصالح شخصية على نحو مثير للحسد بطريقة مماثلة، ويستفيد الكثيرون منهم من الدعم المادي من قبل دافعي الضرائب، وهم ليسوا بحاجة إلى إرضائهم، ولا حتى جعل أعمالهم مفهومة لديهم. وفي بعض الحالات فإن المنتجات (الفنية) لهؤلاء والمدعومة مادياً يقصد منها أحياناً الاستهزاء بالجمهور أو إهانته أو إحداث صدمة في صفوفه، ويمكن حتى التشكيك فيها أيضاً كأعمال فنية.

ولكـن – كما قال (ويل رودجرز) منذ فـترة طويلة – «عندما لا تكون شيئـاً آخر فإنك تستطيـع أن تزعم أنك فنان، ولا أحـد يستطيع أن يثبت أنـك لست كذلـك». (92) وقد وصف (بيرزان) الفنانـين بشكل بارع ومناسب عندما قال إنهم «الأكثر ثباتاً على شجب الحضارة الغربية» (93)

وهــذا أمر مفهوم تماماً عندما لا يكون هناك ثمن يدفع مقابل تجاوزات من هذا القبيل.

التمييزي والدراماتيكي

تلعــب مسألة التمييــزي والدراماتيكي دوراً كبــيراً في عمل أهل الفكر بشكل خاص، بل هو أمر لا مفر منه تقريباً، على الرغم من أن التفكير هو النشــاط الأساسي للمثقفين، إلا أنه شــيء يفعله الجميع؛ فالأساس المنطقي أو المبرر الوحيد لوجود فئة خاصة من المثقفين يكمن في أن هؤلاء يقومون بذلــك علــى وجه أفضــل - من وجهة نظــر فكرية - من حيــث الأصالة والتعقيــد والاتساق الداخلي لأفكارهــم، إلى جانب قاعدة معرفية واسعة لنــوع محدد مــن المعرفة، وانسجــام هذه الأفــكار مع المقدمــات المنطقية المقبولــة لدى المفكرين، ولكن ليس بالضرورة من منظور النتائج التجريبية بالنسبة إلى آخرين.

التمييزي

أن تكون ضمن الخمسة أو العشرة في المئة الأوائل بمعايير متنوعة بالنسبة

إلى أولئك الذين يجتازون اختبارات متعاقبة في عصر يتسم بالتحاق واسع بالتعليم العالي كثيراً ما يكون أمراً حاسماً للوصول إلى المؤسسات الأكاديمية النخبوية التي منها يباشر هؤلاء الناس وظائفهم كمفكرين/ مثقفين بسهولة بالغة وبأمل كبير بالنجاح؛ وبالتالي فإن الانشغال بما هو تمييزي ليس مجرد سمة فردية ولكنه جزء من تجربة جماعية تتناسب ومجال الخبرة الذي سيصبح من خلاله الفرد مفكراً بعد أن يكون قد مر بغربلة فكرية تعاقبت مراحلها في طريقه إلى تلك الوظيفة، وحتى أولئك المثقفون الأفراد الذين لديهم خلفية تعليمية متواضعة نسبياً يستوعبون الجو المؤثر للمفكرين البارزين، وهم مستعدون للاعتقاد بأن مثل هؤلاء المفكرين إنما هم نخبة متميزة جداً ونفيسة.

إن الشعور بالتفوق ليس مصادفة عرضية؛ إذ إن التفوق ضروري ليصل المفكرون إلى حيث هم، وهم في حقيقة الأمر متفوقون تماماً في كثير من الأحيان في نطاق ضيق من الهموم الإنسانية التي يتعاملون معها، وهم ليسوا أساتذة في الشطرنج وليسوا موسيقيين عباقرة فحسب، ولكنهم أيضاً مهندسو برمجيات كمبيوتر ورياضيون محترفون وأناس يشغلون كثيراً من الوظائف العادية/ الدنيوية التي لا يمكن أن تكون تعقيداتها موضع

تقدير إلا من قبل أولئك الذين كان يجب عليهم التمكن منها. إن الخطأ الكارثي الذي سقط فيه مثقفون كثر يتمثل في انطلاقهم من إتقانهم لنوع خاص من المعرفة إلى تعميم ذلك؛ ليزعموا امتلاك الحكمة في شؤون العالم؛ أي في شؤون أناس آخرين تتعدى معرفتهم بشؤونهم بأشواط كبيرة ما يأمل أي مفكر امتلاكه من معرفة.

ويقال دائماً إن المغفل يستطيع أن يرتدي معطفه على وجه أفضل مما لو وضعه له رجل حكيم، وكثيراً ما ينشغل عدد من المثقفين بفكرة أن المعارف التي يمتلكونها تتجاوز متوسط المعارف المتوافرة لدى ملايين الناس الآخرين ويتجاهلون – إلى حد بعيد، وفي كثير من الأحيان – الحقيقة التي لا يرقى لها الشك، وهي أن معارفهم الدنيوية لا تعدو أن تكون عشر مجموع المعارف الدنيوية/ العادية لدى هؤلاء الملايين، إلا أن كثيرين من بين المثقفين يرون أن تحويل القرارات من الجماهير إلى أناس مثلهم هو تحويل القرار ممن يمتلك معارف قليلة إلى أولئك الذين يمتلكون معارف أكثر، وهذه هي المغالطة المهلكة التي تكمن وراء الكثير مما قاله وفعله المثقفون، بما في ذلك الإخفاقات المتكررة فيما يتعلق بالتخطيط المركزي وغيرها من أشكال الهندسة الاجتماعية التي يسيطر على قرارها أناس لديهم القليل

مـن (مجموع المعارف)، ولكن الكثير من الجرأة والوقاحة التي ترتكز على تفوقهم في مجال معرفي محدد.

وكمـا تمت الإشـارة سابقاً، كان علـى المخططين المركزيـين في الاتحاد السوفييتي، أن يحددوا أسعـار 24 مليون نوع من السلع والخدمات(94) وهي مهمـة مستحيلة إذا كانت هـذه السلع ستخضـع إلى دراسة عقلانية لعلاقـة بعضها ببعض كوسيلة لإظهار النـدرة النسبيـة للسلع والخدمات وتكاليفها أو الرغبات النسبيـة للمستهلكين فيما يتعلق بالأربعة والعشرين مليون سلعة وخدمة، مقارنة بين بعضها وبعض؛ وبالتالي تخصيص الموارد اللازمـة لإنتاجها، ولكن لضخامة هذه المهمة التي كان يتعذر على أية لجنة تخطيط مركزي القيام بها، أثبتت التجربة في اقتصاديات السوق أنها مهمة سهلـة، وفي متنـاول ملايين الأفراد من مستهلكـين ومنتجين؛ إذ يقوم كل بمراقبـة عدد قليل نسبيـاً من الأسعار ذات الصلـة بمسؤولياته، بالتنسيق مع جهـات تخصيص الموارد وتوزيع المنتجات والخدمات في الاقتصاد ككل؛ ليجري ذلك في جو من المنافسة بين الأسعار لتحديد احتياجات السوق.

وباختصار، فإن الملايين ربما يعرفون أكثر بكثير مما تعرفه أي لجنة تخطيط مركزي، حتى لو كان المخططـون المركزيون جميعهم أصحاب درجات

علمية عاليــة ومعظم الناس الآخرين دون ذلـك. إن الجهل الموثق بأوراق اعتمـاد يظل جهـلاً، ومن المفارقـات أن المشكلـة الأكبر التـي يواجهها المثقفون الذين يفترض أنهم يعرفون كل شيء هي أنهم لا يملكون ما يكفي من المعارف ليفعلوا مـا ينوون فعله؛ ولا أحد يملك ذلك، ولكن المفكرين لديهــم كل الدوافع والحوافز للادعــاء بأنهم قادرون علــى أن يفعلوا أكثر ممـا يستطيع أي أحد آخر أن يفعل، وتكفــي الإشارة إلى مستوى تعليمهم وتعليم نظرائهم من ذوي التوجهات ذاتها؛ لتبدو الادعاءات منطقية. ومع ذلك فإنه، ومع ضيق تخصص المفكرين الأكاديميين، يصبح من غير المرجح دومـاً، حتى لأولئك المفكريــن البارزين في اختصاص مـا، أن يستوعبوا كل العوامـل التي تحيط بمشكلـة عملية في العالم الحقيقــي؛ لأن الكثير من تلـك العوامل، أو ربما معظمهـا، يقع لا محالة خارج نطـاق تخصص ما. ويبــدو أيضاً أن الأبعاد الأخلاقية للعنصـر التمييزي تمثل نقطة جذب على نطاق واسع بين صفوف المثقفــين، ويتلهف هؤلاء إلى اغتنام الفرص التي تخولهــم أن يكونوا فوق الآخرين، بما في ذلـك مجتمعهم كاملاً في بعض الأحيان، سواء كان ذلك بمعارضـة العقوبات الصارمة في حق المجرمين، أو شجــب تدمير هيروشيمـا وناكازاكــي أو الإصرار على تطبيــق اتفاقية

جنيف على الإرهابيين الأسرى الذين لم يقروا باتفاقية جنيف، ولا هي تشملهم بالتطبيق. ويتم الدفاع عن ازدواجية المعايير الأخلاقية (التنديد بالولايات المتحدة جراء أفعال لا تحظى إلا بالقليل من التعليق أو لا تلقى اهتماماً أصلاً لو صدرت عن دول أخرى قامت بمثلها أو حتى بأسوأ منها) على أساس أنه يجب علينا نحن أن نمتلك معايير أخلاقية أرقى؛ وبالتالي فإنه يمكن لتعليق عرضي يقع تفسيره على أنه عنصري أن يثير ضجة في وسائل الإعلام الأميركية أكبر مما يثيرها قيام إرهابيين بقطع رؤوس أناس أبرياء ونشر ذلك على أشرطة فيديو لمشاهدين متلهفين في الشرق الأوسط.

ونادراً ما يعرب المثقفون عن قلق كبير حول الآثار التراكمية لهذه الغربلة المتحيزة للمعلومات والتعليقات على الجمهور عامة أو على الطلاب الذين يتلقون قدراً ثابتاً من هذه المعلومات المغربلة بدءاً من المدارس الابتدائية وانتهاءً بالجامعات، وما يطلق عليه (التعددية الثقافية) نادراً ما يكون صورة واقعية، بما فيها من غث وسمين، للمجتمعات في كل أنحاء العالم. والأكثر شيوعاً هو التركيز على الغث عندما يتعلق الأمر بمناقشة تاريخ الولايات المتحدة الأميركية أو الحضارة الغربية ووضعها الراهن، والتقليل من أهمية أو حتى تجاهل ذلك لما يتعلق الأمر بالهند أو بمجتمعات غير غربية. وبما

أن كل مجتمع معرض لتحديات داخلية وخارجية فإن التشويه الذي يطول مجتمعاً ما تترتب عليه عواقب تشمل عدم الرغبة في الدفاع عن المجتمع ضد المطالب غير المعقولة أو حتى التهديدات القاتلة، وكما سيتضح في الفصل السابع فإنه يمكن أن يشمل ذلك أيضاً عدم الرغبة في الرد على التهديدات العسكرية، بما يمنح أحياناً الأعداء المحتملين مثل (هتلر) فرصة الاستفادة من الشك والتردد؛ حتى يفوت الأوان ويسبق السيف العذل.

الدراماتيكي (المثير)

تفضي رؤية (الصفوة المختارة) إلى قرارات نهائية ومثيرة أو دراماتيكية مثل انتشار (الحقوق) بدلاً من المداولات والمفاوضات التراكمية، وأياً كانت المكاسب والخسائر التي تلحق بعامة الناس نتيجة كل من هذين الهجين في صنع القرار في حالات معينة، فإن المكاسب التي تحصل عليها (الصفوة المختارة) تأتي من خلال أخذ قرارات قاطعة تؤكد على نحو مدو ومثير رؤيتهم المتعالية، بينما تختصر المفاوضات المسائل في المراوغة غير المثيرة حول ما هو أكثر أو أقل، ويتم كل هذا في جو من المساواة الأخلاقية مع خصومهم؛ وبالتالي فإن هذا في حد ذاته يعد انتهاكاً لرؤية

(الصفوة المختارة).

إن هـذا التحيز تجاه القرارات المصيريـة القاطعة له عواقب على المجتمع ككل، ويـبدو على الأغلب أنه لا يهم مـا السياسة التي تؤمن بها إن كنت تؤمـن بها إيماناً قاطعاً؛ إذ أنه يمكن دفـع كل سياسة تقريباً إلى النقطة حيث تصبح نتائجها عكسية.

وتـبرز أهميـة المؤسسـات التي مـن خلالها يصنـع القـرار عندما تميل بعضـ المؤسسـات إلى أن تكون قراراتهـا حاسمة وأخـرى إلى أن تكون قراراتها تراكميـة. وتميل المؤسسات السياسيـة والقانونية بشكل خاص، باتجاه القـرارات الحاسمة بينما تميل العائلات والأسـواق إلى المفاوضات والمفاهمـات بسبب عـدم رغبتها في أن تضحي بكل مـا لديها من ود أو مال على سبيل المثال؛ فرغبة تلك المؤسسات تتوافق تماماً مع رؤية الصفوة المختارة التي تسعى للحصول على الكثير من القرارات التي تؤخذ بشكل حاسم في شكل (حقوق).

وهنـاك أسباب أخـرى وراء النزعة نحو الدراماتيكـي أو المثير؛ وتجدر الإشـارة مرة أخرى إلى أن أولئك الذين هـم مثقفون بالمعنى الذي نفهمه نحـن لا يتعاملـون في المقام الأول مع الرياضيـات أو العلوم، أو الطب أو

الهندسة، ولكن مع أشياء أخرى كاللغة أو الأدب أو التاريخ أو علم النفس.

وبينما تحظى وظيفة الطبيب الأكثر روتينية في إنقاذ حياة إنسان باستخدام أساليب طبية شائعة، بأهمية ذات تقدير اجتماعي؛ فإن مجرد التسجيل الرتيب للأحداث لا يجعل من التاريخ أو الصحافة شيئاً مثيراً للاهتمام؛ فهو في نظر المجتمع أقل أهمية بكثير، ولا يؤدي إلى التميز أو التقدير أو النفوذ في نظر المثقف الفرد الذي ينقل تلك المعلومات. إن الذي يجعل التاريخ جديراً بأن يقرأ هم الأفراد المتميزون أو الأحداث الجسام، وفي مجال الصحافة هنالك قول مأثور يقول: «إذا عض كلب رجلاً فهذا لا يصنع خبراً»، ولكن العكس صحيح، وهذا المثل يعبر عن الفكرة ذاتها. وفي الأدب - كما في علم النفس - فإن ما يعلي شأن المؤلف أو المجال ذاته هو الموضوع الاستثنائي المتميز أو النظرية الاستثنائية. وعلى النقيض من ذلك، فإن الطبيب الذي لم يفعل شيئاً خارج الممارسة المعتادة للعلوم الطبية يلقى مع ذلك التقدير والاحترام؛ لإسهامه في الحفاظ على صحة إخوانه من البشر وإنقاذه لحياتهم، ولا حاجة إليه بأن يدعي التميز والتفوق على أطباء آخرين كي يحصل على المكافآت المادية والمعنوية للمهنة، إلا أن هذه الأهمية التلقائية ليست متاحة في معظم المجالات التي يعمل فيها

أهل الفكـر؛ فالذي يرقى بالممارس أو المجال/ الحقـل الذي يعمل فيه إلى مكانـة مرموقة، من حيث التقدير والثنـاء من طرف الجمهور، هو الجديد أو الاستثنائي أو المثير. وفي الواقع وحتى ضمن هذه المجالات فإن البراعة الفائقـة في مجال التخصصـ قد لا تعني الشيء الكثـير في الحياة المهنية في العالم الأكاديمـي دون مساهمة شخصية في النهوض بالميدان؛ وبالتالي فإن الأمر الملح فيما يتعلق بالأكاديميين هو «أن تنشر أو أن تختفي».

تساهـم كل من عملية التميـز التي تولد المفكريـن/ المثقفين انطلاقاً من أفراد استثنائيين والدوافع التي تؤدي إلى استمرار إظهار تفردهم وطبيعتهم الاستثنائيـة في إيجاد نموذج أوجزه (إيريك هوفر) في ملاحظاته إذ يقول: «إن المفكـر لا يستطيع أن يعمل في درجة حـرارة عادية»؛(95) فالعادي لا يمكنـه أن يتسع لهم ويدعمهم، كما يدعـم الناس الذين هم في مجالات تتطلـب شيئاً معترفاً به على نطـاق واسع على أنه حيوي في حد ذاته، مثل الصحة والإنتاج الاقتصادي.

بسبب هذه العملية التي تنتقي وتكافئ المثقفين والحوافز التي يستمرون في السعـي إليها؛ فإننا نفهم لماذا ينتبه هؤلاء لأشيـاء استثنائية من شأنها أن تبرز تفردهـم ويغضون نظرهم عن أشياء قد تكون حيوية لآخرين ولكنها

عادية للغاية؛ وبالتالي فهي لا تخدم مصالح المثقفين. وكما أشرنا في الفصل الثالث فإن مصلحة معظم المثقفين فيما يسهل أو يعوق الإنتاج الاقتصادي ضئيلة أو حتى معدومة على الرغم من أن هذه الزيادة في الإنتاج في نهاية المطاف قضت على الفقر الشامل الذي طالما انشغل المفكرون بالتباكي عليه على مدى قرون من الزمان. إن جانباً كبيراً مما يسمى فقراً في الدول الصناعية اليوم كان ولا يزال ينظر إليه على أنه رفاهية غير قابلة للتصديق من قبل معظم الناس في زمن مضى أو حتى في بعض دول العالم الثالث المعاصرة، ولكن المفكرين/ المثقفين المعاصرين الذين يبدون القليل من الاهتمام بهذه الأمور يهتمون اهتماماً بالغاً بالحصص النسبية للثروة الحالية التي تذهب إلى مختلف شرائح المجتمع بسبل ووسائل إعادة توزيع هذه الثروة، على الرغم من أن نمو الكعكة الاقتصادية تاريخياً، كما كانت عليه، عمل إلى حد بعيد على الحد من الفقر أكثر مما عمل على تغيير الحجم النسبي للحصص التي ستذهب إلى شرائح مختلفة من السكان.

وحتى المجتمعات التي نشأت كاملةً بغرض التغيير السريع للحجم النسبي للحصص -كما هو الحال في البلدان الشيوعية على سبيل المثال - لم تقم إلا بالقليل فيما يتعلق بالحد من الفقر مقارنةً بما فعلته الدول التي

تسهل سياستها صنع كعكة أكبر. إنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تفسـير تفشي مسألة عدم اهتمام المفكريـن/ المثقفين الذين لم يتوقفوا يوماً عن مناقشــة الفقر والتشكي منه.بمسألة بناء الثروة، في الوقت الذي كانت فيـه الثروة المتراكمة والمتناميـة هي الأمر الوحيد الذي عالـج مسألة الفقر الشامـل في نهاية المطاف، ودون أن نفهـم أن الحلول العادية للمشكلات حتى الحيوية لم تضعها دوافع وقيود وعادات المثقفين.

بالنسبـة إلى الكثير مـن المثقفين يتضمن الحل للمشـكلات الكبيرة مثل الفقـر مساهمة فكريـة كبيرة من قبلهـم. وعن ذلك يقـول (أتش. جي. ويلـز)، على سبيـل المثـال: «التخلص مـن الإحباط الاقتصـادي العالمي والانتقال إلى الرفاهية الشاملة والعدالة الاجتماعية» يتطلب «جهداً فكرياً عظيمــاً».(96) وبالمثل فإن بنــاء السلام الدائم «هو قطعــة هندسية ذهنية ضخمة وثقيلة ومعقدة ومرهقة».(97)

يتوقف تزامن تحدي العالم الحقيقي والتحدي الفكري الذي ينزع (ويلز) وآخـرون إلى أن يتعاملوا معه كأمر بدهـي تقريباً على الافتراضات الأولية لرؤية الشخصـ. إن هؤلاء الذين يحملون افتراضــات عكسية يتوصلون إلى استنتاجـات معكوســة على غرار تلك التي توصـل إليها (جورج ج.

ستيغلر)، والتي سبق أن أشرنا إليها في الفصل الأول «قد تدمر حرب ما قارةً أو جيلاً دون طرح أسئلة نظرية جديدة».(98) وباختصار، فإنه حتى أخطر الكوارث ليست بالضرورة تحديات فكرية.

بعد أن قررت الحكومة الشيوعية الصينية في أواخر القرن العشرين أن تخطو باقتصادها خطوات تجاه الرأسمالية أدى الارتفاع الكبير في معدل النمو الاقتصادي إلى انتشال ما يقدر بمليون صيني من الفقر شهرياً.(99) إن كل من يهتم بمسألة الحد من الفقر حقاً لن يسعد بذلك وحسب، وإنما سيدفعه الفضول أيضاً إلى معرفة كيف تحققت تلك الفائدة العظيمة، ومع ذلك فإن لا أحد من المفكرين الذين طالما شغلتهم مسألة الفقر أظهر اهتماماً حقيقياً بالانخفاض الفعلي في معدلات الفقر من خلال آليات السوق في الصين أو الهند أو في أي مكان آخر. لم يحدث ذلك لا بالطريقة التي توقعوها، ولا بالأسلوب الذي يفضلونه؛ لذا تم تجاهل الأمر كما لو لم يحدث على الإطلاق. ومرة أخرى نقول إن ما يتجلى هنا هو المواقف وليس المبادئ، والمقصود المواقف إزاء أنواع السياسات والمؤسسات التي ترتكز على وجهات النظر السائدة للمثقفين/ المفكرين في مقابل أنواع السياسات والمؤسسات التي أسفرت عن نتائج مثبتة دون أن تعكس أو

حتى تضع في عين الاعتبار وجهات نظر المثقفين.

ويواجه الصحفيون وآخرون ممن يكتبون لجمهور واسع دوافع إضافية، وقليلاً من القيود؛ لتفسير العالم بعبارات تحقق رضا القراء العاطفي ورضاءهم هم أنفسهم على حد سواء. وتقع إساءة فهم الكثير من المسائل، ليس لأنها معقدة إلى درجة يتعذر على معظم الناس فهمها، ولكن لأن التفسير العادي يكون أقل استجابةً لحاجات الناس العاطفية من تفسير ينتج أوغاداً نكرههم، وأبطالاً نمجدهم. وفي الواقع قد يكون التفسير العاطفي الذي يخلق شعوراً بالارتياح في كثير من الأحيان أكثر تعقيداً من التفسير العادي الذي هو أكثر توافقاً مع الحقائق القابلة للإثبات، وهذا ينطبق بشكل خاص على نظريات المؤامرة. ولعل المثال التقليدي لشيء مفضل يحتاج إلى تفسيرات على نحو عاطفي تولد شعوراً بالارتياح على نطاق واسع هو رد فعل وسائل الإعلام الأميركية والسياسيين وقطاع كبير من الجمهور تجاه عدم استقرار أسعار البنزين، وكذلك تجاه نقص البنزين في السبعينيات. ما من واحد من هذه الأحداث يتطلب فهماً من التمرس في مجال الاقتصاد أرقى من ذلك الذي نقرأه في مناهج علم الاقتصاد التمهيدية العادية والمقررة.

وفي الواقع فإنــه ليس من الضروري الارتقاء حتى إلى ذلك المستوى من التمرســ الاقتصــادي حتى نفهم كيف تعمل آليــة العرض والطلب لسلعة عادية كالنفط، والتي يتم تداولها على نطاق واسع في سوق عالمية ضخمة لا تملــك حتى الشركات الكبرى التي يطلق عليهــا تسمية (عمالقة النفط) القــدرة على التحكــم في أسعارها، وحتى إن وجدت تلــك القدرة فهي محدودة للغاية، كما أن الأمر لا يتطلب أي اختراقات معرفية لفهم كيف أن التحكم في أسعار النفــط في السبعينيات أدى إلى نقص في البنزين، عندما أدى التحكــم في الأسعــار إلى نقص في عدد لا يحصــى من المنتجات في دول حول العالم، سواء في المجتمعات الحديثة أو في الإمبراطورية الرومانية أو في بابل القديمة.

ومع ذلك لم يثبت أي واحد من هذه التفسيرات العادية أنها رائجة وشائعة في وسائــل الإعــلام أو في السياسة بقدر رواج وشيــوع (طمع) شركات النفط. وعلى مر السنين تمت إحالة الكثير من المديرين التنفيذيين لشركات نفط أميركية إلى لجان من الكونغرس؛ ليتم التنديد بهم أمام شاشات التلفاز في كل أرجــاء البلاد، وتحميلهم مسؤوليتهم عن أسعــار البنزين، أو نقص البنزيــن أو أي مــن القضايــا المطروحة. وأطلــق السياسيــون الذين أعلنوا

بصوت عال عزمهم على «كشف كل الخبايا المتعلقة بهذا الأمر» سلسلة من التحقيقات الفدرالية بشأن شركات البترول على مر الأعوام، بالتزامن مع نشر عناوين لافتة في الصحف وتصريحات مماثلة ومثيرة على شاشات التلفزيون. وأما الاستنتاجات العكسية لهذه التحقيقات فعادة ما تظهر في شكل أنباء إخبارية موجزة مدفونة داخل الصحف أو يعلن عنها على نحو غير واضح في البرامج الإخبارية التلفزيونية أو لا تظهر على الإطلاق.

ومع انتهاء التنفيس العاطفي فإن الاستنتاجات العادية عن أنه لا وجود لدليل على تواطؤ ما أو على تحكم في الأسعار، لا تعتبر أخباراً.

وعلى الرغم من أن وجود المفكرين/ المثقفين مرتبط في المقام الأول بقدرتهم على التفكير على نحو أفضل أو بتفوقهم المعرفي على الآخرين فإن تفوقهم الذهني هو تفوق في مجال معين وضيق ضمن تشكيلة واسعة من القدرات البشرية. وغالباً ما يكون المفكرون مثار إعجاب ودهشة في اختصاصاتهم، كما هو شأن أساتذة الشطرنج ونوابغ الموسيقى وآخرين كثيرين، والفرق هو أن هؤلاء الآخرين الاستثنائيين نادراً ما يتخيلون أن مواهبهم الخارقة في ميدان ما تؤهلهم لأن يقيموا ويعظوا ويوجهوا مجتمعاً بأكمله. ويتهم كثير من الناس على مر السنين المفكرين/ المثقفين

بافتقارهم إلى الحس المشترك، ولكن ربما لا يتوقع الكيس أن يتمتع كل المفكرين بحس مشترك، في حين يرتكز دورهم في الحياة على أن يكونوا غير عاديين؛ أي في قول أشياء تختلف عما يقوله الآخرون، ومع ذلك فإن هناك الكثير من الأصالة الحقيقية داخل أي شخص، وأبعد من ذلك أن تكون غير مألوف فربما يعني أن تنغمس في أشياء شاذة لا فائدة منها أو في محاولات ذكية للسخرية أو لإحداث صدمة. وسياسياً ربما يعني ذلك السعي وراء حلول أيديولوجية مثيرة بدلاً من المقايضات الحذرة. وكما لاحظ المؤرخ (بول جونسون) فإن المفكرين/ المثقفين ينجذبون ليس فقط إلى الحركات الشيوعية، ولكن أيضاً إلى الحركات الفاشية والنازية:

وكثيراً ما يقع ربط المفكرين بالعنف، وهو ما يجعلنا نستبعد أن يكون ذلك مجرد انحراف، وغالباً ما يأخذ ذلك شكل الإعجاب بأولئك (الرجال العمليين) الذين يمارسون العنف؛ فقد كان لـ(موسوليني) عدد مذهل من الأتباع المثقفين، وقطعاً لم يكونوا كلهم من الإيطاليين. وفي طريقه إلى السلطة، كان (هتلر) دوماً أكثر نجاحاً داخل أسوار الجامعات، وكانت مناشداته الانتخابية للطلاب تتجاوز في العادة أداءه بين بقية أفراد الشعب ككل؛ كان ناجحاً بين صفوف المدرسين وأساتذة الجامعات.

وتقلد كثير من المفكرين مناصب عليا داخل الحزب النازي، واشتركوا في أشنع الانتهاكات التي نفذتها قوات الأمن الخاصة (آس. آس)، وهكذا فإن كتائـب القتل المتحركة الأربعة التـي كانت رأس الحربة في (الحل النهائي) لـ(هتلر) في أوروبا الشرقية، كانت تضم على نحو غير اعتيادي نسبة عالية من الضباط مـن خريجي الجامعات. ونذكر - علـى سبيل المثال - (أوتو أوهلنـدورف) الـذي قاد الكتيبـة (د)، والذي كان يحمـل مؤهلات من ثـلاث جامعات ودرجة الدكتوراه في القانـون. وكان لدى (ستالين) هو الآخـر في زمنه حشد من المفكريـن المعجبين، كذلك كان شأن رجال من هذا القبيـل يتصفون بالعنف في فترة ما بعد الحـرب على غرار (كاسترو) و(ماو تسي تونغ). (100)

وتكـررت القصة ذاتها لاحقاً في ميادين القتل في كمبوديا: «إن الجرائم البشعـة التـي ارتكبت في كمبوديا مـن إبريل 1975 والفـترة التي تلتها، والتـي أسفرت عن موت ما بين خمس وثلث السكان، كانت قد نظمتها مجموعة من المفكرين الفرانكفونيين من الطبقة الوسطى تعرف باسم (أنكا لوي) - «المنظمة العليا» -، خمسة من بين قادتها الثمانية كانوا مدرسين، وأحدهم كان أستاذاً جامعياً، وآخر كان موظفاً حكومياً، بينما كان الثامن

خبيراً في الاقتصاد». (101)

إن زعــم (إريك هوفر) بــأن المفكرين «لا يستطيعــون العمل في درجة حرارة عادية» (102) تؤكده أمثلة أخرى كثيرة، ومهما كانت درجة إثارة أو جاذبية رؤية ما فإنه يجب على كل واحد منا في نهاية المطاف أن يعيش في عــالم الحقيقة. وطالما وقعت فلترة وغربلة الحقيقة لتناسب رؤية ما، فإن هذه المعلومات المغربلة ليست سوى دليل مضلل على صنع القرار في واقع لا يرحم، هذا الواقع الذي يجب علينا أن نتأقلم معه؛ لأنه لن يتأقلم معنا.

الفصل السادس

المثقفون والقانون

«علـى الرغم من أن العلم قـادر على التقدم الخطي، فـإن هذا لا ينطبق على القانون؛ حيث إن الأفكار والأخطاء ذاتها قد تعود مراراً وتكراراً».

(ريتشارد آي. ابشتاين)(1)

القانون واحد من بين الكثير من المجالات التي تعرف صراعاً أيديولوجياً للـرؤى. وكما أن اقتصاد السوق الحر يضع قيوداً شديدة على الدور الذي يمكن أن تلعبه رؤية المثقفين، كذلك يفعل الالتزام الصارم بقواعد القانون، والقانـون الدستوري خصوصـاً. بالنسبة إلى أولئك الذيـن تضع رؤيتهم نخبة ذات معارف واسعة في دور صناع القرار بالوكالة نيابة عن المجتمع بأسـره؛ فإن القانون يجب أن يتوافر على خصائص تختلف كثيراً عما هي عليـه في رؤية أولئـك الذين يـرون أن الغالبية العظمى مـن المعرفة المهمة منتشـرة بين ملايـين الناس؛ إذ لا يملك كل فرد سـوى جزء صغير جداً من تلك المعرفة.

إذا كان القانـون يعتمد على معرفة وحكمة وفضيلة صناع القرار؛ فمن السهـل أن نتصـور أن الأمر مـتروك لصناع القرار لصياغـة قوانين تكون

(عادلة)، (رحيمة)، أو موجهة بحس (العدالة الاجتماعية). ولكن، بما أن كل هذه الكلمات غير محددة وطيعة بين أيدي أولئك الذين يتمتعون بالبراعة اللغوية، فإن مثل هذا المفهوم للقانون لا يتوافق كليا مع ما هو مطلوب من قبل أولئك الذين يرغبون في أن يوفر القانون إطاراً موثوقاً من القواعد يمكن من خلاله اتخاذ القرارات من قبل الملايين من الناس بالتفاهم بين بعضهم البعض.

لا يمكن أن يكون هناك أي إطار قانوني موثوق يكون فيه القضاة أحراراً في فرض أفكارهم الشخصية كقانون حول ما هو عادل ورحيم أو يتفق مع العدالة الاجتماعية. ومهما كانت مزايا أو عيوب تصورات القضاة لهذه المصطلحات فإنها لا يمكن أن تكون معروفة مسبقاً لدى الآخرين، ولا موحدة من قاض إلى آخر، بحيث إنها ليست قانوناً بالمعنى الكامل للقواعد المعروفة مسبقاً لأولئك الذين يخضعون لتلك القواعد. ودستور الولايات المتحدة يحظر صراحة القوانين بأثر رجعي، بحيث لا يمكن معاقبة المواطنين أو تحميلهم المسؤولية عن أفعال لم تكن محظورة عند ارتكابها، لكن القضاة الذين يتخذون قرارات على أساس تصورات خاصة بهم للعدالة والرحمة والعدالة الاجتماعية فإنهم في الواقع إنما يصنعون قوانين

بعد الواقعة التي لم يكن هؤلاء الذين يخضعون لمثل هذا القانون على علم مسبق بها.

هنا، وكما في حالات أخرى كثيرة، فإن الخطوة الحاسمة تكمن في تجاوز الخبرة الشخصية. وعلى الرغم من أن للقضاة معرفة متخصصة في المعارف والمهارات بشأن تحديد القانون لحرية تصرف المواطنين، فإن هذا يختلف تماماً عن وجود قضاة يخمنون حول كيفية ممارسة المواطنين لحرية التصرف ضمن هذه الحدود، ويمكن للأفراد، على سبيل المثال، اختيار تحمل مسؤوليات الزواج أو العيش معاً دون تحمل تلك المسؤوليات. ولكن القضاة الذين يمنحون النفقة إلى أحد الشريكين، بعد فسخ العلاقة، فإنهم يفرضون بذلك مسؤوليات الزواج بأثر رجعي على أشخاص اختاروا العيش معاً دون الاستفادة من هذه المؤسسة المعروفة.

ويمكن للعواقب أن تنتشر إلى ما هو أبعد من حالات معينة أو قضايا خاصة في تلك الحالات. إن عدم حالة عدم اليقين التي تحيط بجميع القوانين عندما يطلق القضاة العنان لأفكارهم الشخصية، من شأنه أن يشجع على زيادة التقاضي من قبل أولئك الذين ليس لديهم قضية حقيقية في ظل القانون كما هو مكتوب، ولكن قد يكونون قادرين على انتزاع

تنازلات ممن يقاضون، والذين قد لا يكونون على استعداد للمخاطرة بالتأويل الخيالي للقانون من قبل بعض القضاة.

تغيير القانون

بالطبع يجب أن تتغير القوانين بتغير الظروف في المجتمع، ولكن هناك فرقاً أساسياً بين القوانين التي تغير من قبل الناخبين الذين يقررون التصويت لصالح المسؤولين الذين سيقرون تشريعات جديدة ستصبح قوانين تم الإعلان عنها مسبقاً، على عكس القوانين التي تغير من قبل قضاة يبلغون من يجلس أمامهم في قاعة المحكمة: كيف ينطبق عليهم التأويل الجديد للقاضي؟

كانت العبارة الشهيرة للقاضي (أوليفر وندل هولمز) «إن حياة القانون لم تكن المنطق، بل كانت الخبرة»(2) كانت جزءاً من فلسفته القضائية، وفي أحد آرائه بالمحكمة العليا الأميركية، قال: «تعتبر تقاليد وعادات المجتمع أكثر من المنطق.. ويجب على المدعي الانتظار؛ حتى يكون هناك تغيير في الممارسة أو على الأقل إجماع للرأي المتحضر قبل أن يتوقع من هذه المحكمة تغيير القواعد التي يؤيدها المشرعون ومحكمة الولاية التي يقيم فيها».(3)

بينمـا يعتمد (هولمز) أكثر على التجربة المتراكمة عبر أجيال، والمتجسدة في القانون، وعلى خلاف تفكـير المثقفين؛ فإنه لم ينكر أن بعض (المثقفين الكبار) قد أسهموا في تطوير القانون، مضيفاً أن «أكبر تلك الإسهامات.. تعتـبر تافهة إذا ما قورنت بالقانون كله وبرمته»(4) ولكن إذا كان التطور الطبيعـي للقانـون – كما تصـوره (هولمـز) – أنه لم يكـن مسألة عقل بل حكمـة؛ حكمة مركزة مـن تجارب أجيـال بأكملها، وليس مـن تألق أو افتراضـات نخبة من المثقفين؛ فإن المثقفين الذين يسعون إلى أكثر من (دور تافه) ليس لديهم من خيار سوى محاولة خلق نوع مختلف جداً من القانون؛ قانون يلائـم مواهبهم وتطلعاتهم أكثر.

كان ذلـك بالفعل ما دفع إليه أصحاب هذه الرؤية لمدة تزيد على قرنين؛ ففـي القرن الثامـن عشر كانـت لـ(ماركيز دي كوندورسيـه) وجهة نظر للقانـون مخالفة لتلك التي اعتمدهـا في وقت لاحق (هولمز)، وكانت أكثر توافقاً مع تلك المعتمـدة من النخبة المثقفة/ أهل الفكر في القرن العشرين: «تصـاغ القوانين بشكل أفضـل، وتبدو في كثير من الأحيـان النتاج غير الواضح للظروف والأهواء؛ تصاغ هذه القوانين من قبل مثقفين إن لم تكن أيضاً من قبل الفلاسفة».(5)

بحلـول النصف الثاني من القـرن العشرين أصبحت وجهـة النظر التي تقـول إن القانون شيء يجب أن يشـكل وفقاً لروح العصر، ووفقاً لتفسير النخـب الفكرية، أكثر شيوعاً في المدارسـ القانونية الرائدة وبين القضاة. ويلخصـ البروفيسور (رونالد دواركين) مـن جامعة أكسفورد هذا النهج عندمـا رفضـ التطور الطبيعي للقانـون؛ باعتباره عقيـدة (سخيفة)؛ (6) استنـاداً إلى «التطور الفوضوي والمجرد مـن المبادئ للتاريخ»؛(7) حيث إن العمليـات الطبيعيـة كانت تصور علـى أنها مساويـة للفوضى، مثلما هو الحال بـين صفوف أولئك الذين يؤيـدون التخطيط المركزي بدلاً من التفاعـلات الطبيعية في الأسواق. وفي كلتا الحالتين كانت الأفضلية لنخبة تفرض رؤيتهـا وتتجاوز – إذا لزم الأمر – وجهات نظر الجماهير؛ حيث قال (دواركين) أيضـاً: «إن مجتمعاً أكثر مساواة هو مجتمع أفضل، حتى لو فضـل مواطنوه عدم المساواة».(8) وباختصار، فقد سعت هذه الرؤية إلى فرض المسـاواة الاجتماعية والاقتصادية من خلال عدم المساواة السياسية التـي من شأنها أن تسمح للنخبـة بتجاوز ما يريده السكان عموماً. وعلى الرغم من مطالبـة البروفيسور (دواركين)، فإن الأرجح هو تفضيل معظم الناس لعدم المساواة، وما قد يفضلونه هو حرية التمكين للعمليات النظامية

بدلاً من إملاءات النخبة، حتى لو انطوت هذه العمليات النظامية على قدر من عدم المساواة.

القانـون – بالمعنى التام كقواعد معروفة مسبقاً ومطبقة ومكتوبة – يمثل قيـداً كبيراً على صنع القـرار بالوكالة، خصوصاً إذا تعلـق الأمر بالقانون الدستوري غير القابل للتغيير بسهولة عن طريق أغلبية بسيطة في لحظة ما، وأما الصفوة المختارة من أصحاب الرؤية المكرسة، فعليهم إما أن يعانوا في ظل هذه القيود وإما أن يستخدموا مواهبهم، بما في ذلك براعتهم اللفظية؛ لتخفيف قيـود القانون على مسؤولي الحكومة؛ أي يمكن القول إن عليهم أن يجعلوا القانون أقـل من القانون وأكثر من حيث الطبيعة الخاصة لصنع القـرار من طرف النخـب صاحبة السلطة، وكان هـذا في الواقع، ولفترة طويلـة، التوجه العـام الذي اتخذه المفكرون الذيـن يفضلون صنع القرار بالوكالـة عموماً، وعلى يد مسـؤولي الحكومة الساعـين إلى نطاق أوسع لممارسة سلطتهم.

الدستور والمحاكم

بوسع المفكرين/ المثقفين الأفراد والقضاة اتخاذ أي من المقاربات لتفسير

الدستور. وعلى أي حال يوجد عدد من النماذج والأنماط التي يمكن تتبعها في فترات محددة من التاريخ؛ فقد شهد (العهد التقدمي) في مطلع القرن العشرين بداية نموذج كان سيصبح سائداً – فيما بعد – أولاً بين المثقفين ثم في المحاكم. ولم تتطور أفكار هذا العهد التقدمي على يد هؤلاء العلماء القانونيين مثل (روسكو باوند) و(لويس برانديس) فقط، بل على يد رئيسين من رؤساء الولايات المتحدة اللذين كانا لسنين طويلة مفكرين – بحسب فهمنا للناس الذين يكسبون عيشهم من العمل الفكري –، وهما (ثيودور روزفلت) و(وودرو ويلسون)؛ فقد أشار (ثيودور روزفلت) في مذكراته إلى سياساته كرئيس: «إصراري على نظرية أن السلطة التنفيذية محدودة فقط بقيود ومحظورات معينة تظهر في الدستور أو مفروضة من الكونغرس بموجب الصلاحيات الدستورية».(9) وهذا ما تجاهل بفرح التعديل التاسع الذي يتيح للحكومة الاتحادية فقط ممارسة تلك الصلاحيات الممنوحة تحديداً لها من الدستور، مع كل الصلاحيات الأخرى المتعلقة بالولايات أو الناس أنفسهم.

لقد قلب (ثيودور روزفلت) التعديل التاسع رأساً على عقب كما لو أن كل الصلاحيات غير المحظورة، تحديداً على الرئيس، قد أصبحت له

ليمارسها، كما أن صياغاته لم تكن مجرد عمل تنظيري؛ فحين خول قواته الاستيلاء على منجم فحم أثناء إضراب، قال للجنرال المسؤول: «أطلب منك ألا تولي اهتماماً لأي سلطة أخرى، ولا لقرار قاض، أو أي شيء آخر غير أوامري»، كما أنه لم يرغب الاستماع إلى مسؤول في الكونغرس من حزبه هو، وهو الذي أثار أسئلة حول دستورية أفعال الرئيس. لما نفد صبره جذب (ثيودور روزفلت) (واتسون) من كتفه بغضب وصاح في وجهه قائلاً: «لقد وضع الدستور من أجل الشعب وليس الشعب من أجل الدستور».(10) وبهذا الفعل حول (ثيودور روزفلت) نفسه عملياً إلى (الشعب) والدستور إلى وثيقة اختيارية أو استشارية، محطماً الغرض كاملاً من وضع الدستور ككابح على سلطان مسؤولي الحكومة.

وأما (وودرو ويلسون)، وهو الرئيس الآخر الذي كان مفكراً بالمعنى المعروف هنا، فكان أقل إثارةً، ولكنه نافد الصبر حيال قيود الدستور، وأدخل فكرة ستبقى طويلاً بعد رئاسته كتبها لما كان أستاذاً في جامعة (برينستون): «الأيام السهلة عام 1787» عندما تم تبني الدستور، وكيف أن «كل جيل من رجال الدولة كان يتطلع إلى المحكمة العليا لتقدم التفسير الذي سيلبي حاجات ذلك الوقت».(11) وأكد «أن المحاكم هي منتدى

الشعب»، منتقياً فرعاً مختلفاً من الحكومة كبديل للشعب، ومحولاً - شأنه شأن (ثيودور روزفلت) - الدستور إلى وثيقة استشارية؛ حيث يكون دور المحاكم تحديد «كفاية الدستور من ناحية حاجات ومصالح الأمة»؛ لتكون «ضمير» الأمة بخصوص مسائل القانون. وباختصار، فقد توقع أن تكون المحاكم صانعة سياسة بالوكالة بدلاً من مجرد كيانات متخصصة بالقانون تطبق القوانين الموضوعة بأيدي الآخرين. والقضاة الاتحاديون غير المنتخبين من ذوي التعيينات مدى الحياة الذين ينبغي وصفهم بـ(منتدى الشعب) كانوا مثالاً آخر للبراعة اللفظية في تحويل مؤسسة معزولة بشكل خاص عن آراء العامة إلى تعبير مفترض عن تلك الآراء.

قال (ويلسون): «لو أن المحاكم فسرت الدستور بحرفيته الدقيقة، كما اقترح البعض، لحولت الوثيقة إلى سترة ضيقة»(12). واستخدم (ويلسون) جدلاً آخر كرره آخرون كثيرون حتى القرن التالي، وهو دور (التغيير) عموماً، والتغيير التقني خصوصاً «حين وضع الدستور لم تكن هناك سكك حديد، ولا تلغراف، ولا هاتف». (13) ومثلما هو شأن آخرين يعيدون هذا النوع من الجدل وقت الأجيال المقبلة مستعينين بأمثلة الطائرات والحواسيب والأعاجيب التقنية الأخرى، لم يبذل (ويلسون)

جهـداً من أي نـوع كان لإيضاح كيـف أن هذه التغيـيرات أو سواها قد احتاجـت إلى محاكم للتوصـل إلى تفسـيرات جديدة ومختلفـة للدستور. وبوسـع المرء أن يطلع على قائمة طويلة مـن قرارات مصيرية مثيرة للجدل اتخذتهـا المحكمـة العليا، بدءاً مـن قضية (ماربوري ضـد مادسيون) إلى (روي ضد ووايد)، ولن يجد سوى القليل - إن وجد أصلاً - مما كان فيه للتغيير التقني أثر ما.

لقـد كانت القضايـا الآتية معروفة كلهـا للذين قاموا بكتابـة الدستور، وهـي الإجهاضـ(14)، والصـلاة في المدارسـ(15)، والقبضـ علـى المجرمـين(16)، والفصـل العنصـري(17)، والعقوبـة القصـوى(18) وعرضـ الرمـوز الدينية في المبـاني الحكوميـة(19)، والـوزن التفاضلي للأصـوات في الانتخابات(20). أما المناجاة المثيرة من أجل (التغيير) فقد تكون مجـرد انتصارات للبراعـة اللفظية غير أنها نادراً مـا يكون لها صلة بالقضايا المطروحة.

إن (التغيـير) العام هو إحدى أكثر الحقائـق المثيرة للجدل في الحياة لدى الناس عبر كل مساحة الطيف الأيديولوجي، كما أنه ليس هناك من سؤال عن إذا ما كانت القوانين، بما في ذلك الدستور أحياناً، قد تحتاج إلى تغيير.

والحق أن الدستور نفسه اعترف بالحاجة إلى هذه التغييرات ووضع آلية لوضع تعديلات جديدة، والسؤال البارز الذي تم تجاهله هنا عمداً في كل المجادلات هو: من الذي يجب أن يقرر؟

على أي حال هناك مؤسسات تشريعية وفرع تنفيذي للحكومة، فضلاً عن سلسلة كاملة من المؤسسات الخاصة القائمة للاستجابة للتغييرات، ومجرد تكرار مقولة (التغيير) لا يقدم سبباً يبرر كون القضاة هم الذين يجرون التغييرات، وهذا جدل من كثير من المجادلات من دون حجج ما لم يعتبر التكرار ذاته حجة.

أحياناً تعتبر (صعوبة) تغيير القوانين، وخصوصاً صعوبة تعديل الدستور، سبباً وجيهاً لضرورة تحول القضاة إلى طريق مختصرة نحو التغيير؛ فمثلاً قال (هيربرت كرولي)، وهو أول محرر في صحيفة (النيو ريبابليك) في مقاله الكلاسيكي عن العهد التقدمي (وعد الحياة الأميركية): «ينبغي على كل حكومة شعبية في النهاية، وبعد تفكير مطول، أن تمتلك القدرة على القيام بأي فعل يعتبر في رأي الأغلبية الحاسمة من الشعب مطلوباً؛ من أجل رفاهية العامة»، وأضاف: «وهذه ليست حال الحكومة المشكلة بموجب الدستور الاتحادي» (21)، ورثى ما دعاه «انعدام القابلية العملية

لتغيير الدستور» (22). وطرح كثيرون آخرون أنه من الصعب تعديل الدستور، غير أن الصعوبة لا تتحدد بتكرار الدعوة؛ فإن لم يرد الشعب عمل شيء محدد، حتى لو اعتبرته شريحة المفكرين مرغوبا أو ملحاً؛ فتلك ليست صعوبة، وهذه هي الديمقراطية؛ فإن لم يتغير الدستور على الدوام فهذا ليس دليلاً على صعوبة تعديله؛ إذ ليست هناك صعوبة في الاستيقاظ صباح يوم ووضع شيء مكان آخر، وهذا لا يحدث كثيراً؛ لأن الناس لا يريدون حدوثه، وحين أراد الناس حدوثه عدل الدستور أربع مرات في ثماني سنوات (1920-1931م).

في سنة 1980 أشار (روسكو باوند) الذي أصبح عميداً لكلية القانون في (هارفرد) إلى الرغبة في «دستور حي بفضل تفسير قضائي»، (23) ودعا إلى «يقظة النشاط القضائي؛ من أجل الحصول على قاض اجتماعي»، وأعلن أن القانون «يجب أن يخضع إلى النتائج التي يحققها». (24) وقد شجب ما دعاه (القضاء الآلي) بسبب «إخفاقه في الاستجابة للحاجات الحيوية للحياة اليومية المعاصرة»؛ إذ قال: «حين يصبح القانون مجموعة من القواعد فتلك هي الحالة التي يحتج عليها علماء الاجتماع اليوم، وينتقدونها وهم على حق»(25) ومع أن (باوند) تحدث عن «فجوة بين

الفكـر القانوني والفكـر الشعبي» كسبب لجلـب الأول إلى صف الأخير بغية الحصول على نظام للقانون «ينسجم مع الحس الأخلاقي للمجتمع»؛ فقـد غدت هذه الفكـرة الشعبية الواضحة مجرد ستـار بلاغي في النهاية؛ فهو دعـا إلى قانون «بأيدي طبقة تقدمية مستنيرة تكون مفاهيمها متقدمة علـى العامة، وترفع قيادتها الفكر الاجتماعـي إلى مستوى أرقى» (26). وباختصار، أيد (روسكو باوند) فكرة أن تقوم النخبة المتمرسة بتغيير طبيعة القانون؛ ليتماشى مع ما اعتبروه «حاجات حيوية للحياة المعاصرة» (27) علـى الرغم من اختلافها وسبقها للعامة الذين يفترض أن القانون قد صيغ للتماشـي مع «حسهم الأخلاقي». في نظر (باوند) ينبغي على القانون أن يعكسـ أيضاً ما أطلق عليه مـراراً – دون تعريف – «العدالة الاجتماعية» (28). فما أرادته العامة كان بالنسبة إلى (باوند) – مثلما هو الأمر بالنسبة إلى (ويلسـون) – قـد ذاب في الخلفية إلا عند استخدامـه كتفويض مبهم لـ(التغيـير). وتألم (باوند) مما وصفه «ما زلنا نعزف على قدسية الملكية إزاء القانون»، واستشهد بوضـوح بـ«تقدم القانون بعيداً عن الفردية القديمة» التي هي «غير مقتصرة على حقوق الملكية» (29).

وهكـذا وضـع (روسكـو باونـد) في عامـي 1907 و1908 مبـادئ

(الفعاليـة) أي «تبنـي القوة في فرض الإرادة»؛ أي الذهـاب إلى ما وراء تفسـير القانون لصنع سياسة اجتماعية، والتـي قدر لها أن تظل سائدة مئة عـام من بعد. كما توقـع الممارسة اللاحقة بالإشـارة إلى القانون الأجنبي كتبرير لقرارات قضائية تخص القانون الأميركي(30) وهي عملية تستبعد القرارات القضائية، وحتى التشريع الذي يفترض أنها تترجمه، من التحكم بمواطنين خاضعين لتلك القرارات ودستور الولايات المتحدة. كما تحدث (لويـس برانديس) بالتوجه ذاته عن «تغيـيرات ثورية» في المجتمع كانت المحاكـم إزاءهـا «صمـاء وعميـاء»، بما في ذلـك الحاجـة إلى حكومات ولايـات تكون قادرة علـى «إزالة شرور البطالة التقنيـة وتحقيق فائض في القـدرة الإنتاجية». (31) وليس محدداً ما يمكـن أن يؤهل القضاة للذهاب وراء تخصصهـم القانوني؛ ليصوغوا سياسات اقتصادية واجتماعية. وأكد (برانديـس) في مقالـه (القانون الحي) أنه كان ثمة «نقلـة نحو تطلعنا من عدالـة قانونيـة إلى عدالـة اجتماعيـة» (32). ومـع أن لـ(برانديس) هذا التطلـع، لم يكن واضحاً بما فيـه الكفاية، مع أن مديحه لـ(روسكو باوند)، والمنظريـن القانونيين والقضاة أصحـاب التوجه ذاته، قد يوحي بأن ذلك هو تطلع النخب المثقفة من أجل تأثير أقوى في صنع السياسة عبر المحاكم.

واستشهد (برانديس)، مثل (باونـد)، بنظريات وممارسات قانونية أجنبية كسبب لوجوب سير القضاة الأميركان في ذلك الاتجاه، كما استشهد بـ(علم الاجتماع)؛ باعتبار أنه «أثار الشك حول إذا ما كانت السرقة خطأ المجتمع أكثر مما هي خطأ الفرد» (33).

جادل (برانديس) – مثلما فعل (باوند) – بأن المحاكم «واصلت تجاهل حاجات المجتمع الجديدة»، وطبقت – وهي راضية – الأفكار العتيقة مثل «قدسية الملكية الخاصة» (34). ومثل كثيرين غيره، في زمنه وبعده، عامل (برانديس) حقوق الملكية كمجرد امتيازات خاصة لقلة محظوظة، وليس كحد على سلطة السياسيين. وجاءت ذروة المفهوم التقدمي لحقوق الملكية عام 2005م، حين صرحت المحكمة العليا في قضية (كيلو ضد ونيو لندن)، بأن السياسيين استطاعوا الاستيلاء على ملكية خاصة (منازل وأعمال الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة)، وتحويلها إلى أطراف خاصة أخرى، مثل الذين يبنون أشياء لأناس أرقى يدفعون ضرائب أكثر لخزائن يسيطر عليها السياسيون.

لاحظ (برانديس) مرة أخرى – مثل (باوند) – بعض الاتجاهات الجديدة نحو «تثمين أفضل من المحاكم للحاجات الاجتماعية القائمة» (35) ولم

يوضـح سبب كون القضاة مؤهلـين ليغدوا حكاماً لمـا يشكل «حاجات اجتماعية»؛ أي أن السؤال الأعم المتعلق بذهاب النخب إلى ما وراء حدود تخصصهـم المهني، لم يطرح. كما أثار (براندس) «العدالة الاجتماعية» (36) مـن دون تعريـف لها مثلما فعـل (باوند) قبله ومثـل آخرين – بلا حصـر – سيفعلونها بعده، وبرر نوع القانون الـذي أراده بأن ذلك الذي – حسـب استعانته بمثال من (مونتغرو) – «عبر عن إرادة الشعب» (37) على الرغم من أن إرادة الشعب قد تم التعبير عنها في نظام الحكم الأميركي من خلال المسؤولين المنتخبين بدلاً من القضاة غير المنتخبين، وهذا واضح إلى درجة أنه من العسير رؤية سبب إثارة إرادة الشعب على الدوام باستثناء كونها نافذة خطابية للتهيئة لانقلابات قضائية.

لقـد رفضت أغلب محاكـم العهد التقدمي نوع المجـادلات التي أثارها (روسكـو باوند) و(لويس براندس)، وأشهر حالات الرفض هذه جاءت عـام 1905م في قضيـة (لوشنر ضد نيويورك) التـي أيدت حظر الدستور علـى تغيـير الحكومة لمصطلحـات العقـود الخاصة، غير أن مـرور الزمن جلـب مبادئ العهـد التقدمي القانونية إلى المحاكـم بشكل متزايد، بما في ذلك المحكمـة العليا التي عين فيها (براندس)، وأسقطت هذه المحاكم

ليس قضية (لوشنر) فقط بل كذلك سوابق دستورية أخرى. وكان قد تبوأ (رسوكو باوند) منصب عميد أول كلية قانون في البلد، وهي (هارفرد) أيضاً، بمثابة نقطة تحول في تطور التفكير القانوني الأميركي. وبخصوص كثير من القضايا الأخرى مال المفكرون إلى غض النظر عنها بدلاً من الإجابة عن اعتراضات ذوي وجهات النظر المعاكسة؛ فقد أشار (جون ديوي) مثلاً إلى «عبادة فعلية وعاطفية للدستور»(38)، بإحالة وجهات النظر المعاكسة إلى مجرد عواطف لا تتطلب جدلاً مناظراً طويلاً.

بينما كانت هناك مجادلات وخلافات كثيرة حول جوانب معينة من القانون، دار أهم وأكثر جدل حول من ينبغي أن يتحكم في القانون، ومن ينبغي أن يغيره؛ ففضل المثقفون الأميركان منذ منتصف القرن العشرين، على الأقل، توسيع دور القضاة لما وراء القوانين التطبيقية التي وضعها آخرون لأنفسهم؛ ليجعلوا القانون «ملائماً لكل الأزمنة»؛ أي جعل القانون ملائماً للرؤية السائدة للأزمنة، وهي رؤية الصفوة المختارة.

وحيث إن دستور الولايات المتحدة الأميركية كان يمثل حاجزاً أمام هذا الدور الموسع للقضاة؛ فمطلوب من القضاة (ترجمة) الدستور كمجموعة من القيم الواجب تطبيقها بحسب اختيارهم، أو تحديثها كما يرونه

مناسباً، بدلاً من اعتباره مجموعة من التعليمات المحددة المطلوب اتباعها، وهذا ما تعنيه «الفعالية القضائية» على الرغم من أن البراعة اللفظية عملت على خلط هذا المعنى بغيره.

الفعالية القضائية

إن الذين يروجون للحرية الموسعة لعمل القضاة في (ترجمة) القوانين لتناسب الضرورات المفترضة أو روح الأزمنة بدلاً من الالتزام بما تعنيه الكلمات وقت سن القوانين، يبدو أنهم يفترضون ضمنياً أن القضاة النشطاء (ذوي النزعة النضالية) سيقومون بثني القانون بالاتجاه الذي يفضله هؤلاء القانونيون، والنتيجة تطوير رؤية الصفوة المختارة، غير أن الفعالية القضائية «صك على بياض» للسير في أي اتجاه بأي قضية؛ اعتماداً على ميول القضاة أنفسهم.

وبينما استخدم رئيس المحكمة العليا (إيرل وارن) تفسيرات موسعة للقانون لحظر الفصل العنصري في المدارس العامة عام 1945م، استخدم رئيس المحكمة العليا قبل قرن تقريباً (روجر تاني) تفسيرات موسعة للقانون؛ ليقول في قضية (دريد سكوت) إن الإنسان الأسود «ليس له

حقــوق يكون الإنسان الأبيض ملزماً بهــا»(39) فكان المنشقون في تلك القضيــة هم الذين أصروا على متابعــة القوانين المكتوبة والسوابق القانونية موضحــين أن البيض الأحرار تمتعــوا بحقوق قانونية معترف بها في أجزاء مــن البلد حتى قبل تبني الدستور وبعده أيضاً(40) ولا بد أن مثقفي العهد التقدمــي وما بعده قد اطلعــوا على نحو صائب علــى توجهات أزمنتهم للفعالية القضائية لتوجيه القانون في اتجاه أهدافهم وقيمهم، بيد أن ذلك لم يكن متأصلاً ولا محتماً؛ فلو أصبح مبدأ الدسر الحر لصنع القانون القضائي أمــراً راسخاً ومقبولاً عــبر الطيف الأيديولوجي، لأصبــح ممكناً أن يؤدي تأرجــح البندول الأيديولوجي عبر الزمــن إلى إطلاق العنان لحرب قضائية يشنها الجميع ضــد الجميع، ويقوض فيها المفهــوم الأساسي للقانون، إلى جانــب رغبــة الشعب في الالتــزام بالإمــلاءات العشوائيــة للقضاة. وفي غضــون ذلــك يمكن لمغالطــة القضاة المتشبثــين بـ(النتائــج) أن تسخر من مفهوم القانون ذاته، بما في ذلك دستور الولايات المتحدة.

وثمــة قضية تقليديــة تخص المغالطــة القضائيــة فيما يتعلــق بـ(النتائج) الاجتماعية المرغوبــة، وهي قضية (ويكارد ضد فيلــبرون) عام 1942م، والتــي أرست سابقة وأساساً عقلانياً تمدد طويلاً لما وراء القضايا المطروحة

في تلك القضية تحديداً؛ فبموجب قانون الإصلاح الزراعي لعام 1938م، كان للحكومة الاتحادية صلاحية التحكم في إنتاج وتوزيع منتجات زراعية كثيرة، وقد انبثقت تلك الصلاحية من سلطة الكونغرس في تنظيم التجارة بين الولايات بحسب نص الدستور، ومع ذلك طبق القانون على مزارع في (أوهايو) زرع ما وصفته المحكمة الاتحادية ذاتها بـ«مساحة قليلة من قمح الشتاء»(41) لاستهلاكه الخاص وعلف حيوانات مزرعته، وقد زرع هذا المزارع بقدر أكثر مما سمحت به وزارة الزراعة بل إنه تحدى سلطة الحكومة الاتحادية التي أبلغته بما يجب أن يزرع في مزرعته في الوقت الذي لم يدخل فيه ذلك الإنتاج دورة التجارة بين الولايات أو حتى داخل الولاية ذاتها.

عندئذ قضت المحكمة العليا بأن السلطة الاتحادية تمتد حتى إلى «إنتاج لم يخصص أي جزء منه للتجارة بل كان كله للاستهلاك في المزرعة»(42) وكانت حجة المحكمة: أن أحد الأغراض الرئيسة للقانون زيادة السعر السوقي للقمح للحد من الحجم الذي يمكن أن يؤثر في السوق؛ فمن العسير إنكار أن مسألة بهذا الحجم والاختلاف كقمح للاستهلاك المنزلي يمكن أن يكون لها أثر ملموس في السعر وظروف السوق. وقد ينشأ هذا

من جراء وجود حالة سوقية يعمل فيها هذا القمح على تهديد السوق، ولو تعرض لإغراء الأسعار المرتفعة لنزع إلى التدفق إلى السوق وحد من زيادة الأسعار، ولكن لو افترضنا أنه لم يتعرض للتسويق إطلاقاً، فهو يسد حاجة إنسان يزرعه؛ وهو ما ينعكس من الناحية الأخرى في صفقات شراء في السوق المفتوح؛ فالقمح المزروع في مزرعة داخلياً ينافس بهذا المعنى القمح في مجال التجارة(43).

وهكذا حكم على القمح الذي لم يدخل في أي تجارة بالخضوع للسيطرة الاتحادية بموجب فقرة التجارة بين الولايات من الدستور؛ فيمكن – وفق هذا النمط الموسع للقانون – أن يدعى كل شيء فعلياً «تجارة بين الولايات»؛ وهو ما أصبح في الواقع عبارة سحرية تبرر بالفعل أي توسع في السلطة الاتحادية عبر سنوات طويلة، بعكس قيد التعديل العاشر على السلطة الاتحادية؛ فقد ساد ذعر عام 1995م في بعض الأحياء، حين صوتت المحكمة العليا بنسبة 5–4 في قضية «أميركا ضد لوبيز» حول حمل سلاح قرب مدرسة بأنه ليس «تجارة بين الولايات»؛ لذلك لم يكن للكونغرس صلاحية حظره، على الرغم من أن كل الولايات كان لها تلك الصلاحية، ومعظمها حظرته فعلاً. وما جعل التصويت متقارباً والنتيجة

مفاجئة هو أنه رفض الممارسة طويلة الأمد للمحاكم التي اعتادت تمطيط عبارة «التجارة بين الولايات»؛ لتغطي عملياً أي شيء يختار الكونغرس تنظيمه.

ولم يقتصر بعض الناشطين القضائيين على وضع قواعد لتمطيط القانون فقط بل حتى الميل لمقاومته مباشرة، ومثال ذلك قضية عام 1979م «شركة عمال الفولاذ الأميركية ضد ويبر»، القسم 703(أ) من قانون الحقوق المدنية لسنة 1946 الذي حرم قانوناً على الموظف «التمييز ضد أي فرد فيما يخص راتبه أو البنود أو الشروط أو الامتيازات الخاصة بتشغيله بسبب أصله العرقي» أو صفات أخرى مختلفة، كما منع القسم 703(ث)، تحديداً، هذا التمييز في «أي برنامج معد لتقديم تدريب مهني أو تدريب آخر». وعلى الرغم من ذلك رفض قبول موظف أبيض هو (بريان ف. ويب) في برنامج تدريبي؛ حيث منحت المقاعد على أساس الأقدمية، وحيث قبل موظفون سود ذوو أقدمية أقل؛ لأن قوائم أقدمية عرقية منفصلة قد استخدمت، وخصصت حصص عرقية وفقاً لذلك. كان هذا معاكساً تماماً للمعنى الواضح للقانون، ولكنه لم يرفض بصراحة في رأي المحكمة العليا الذي كتبه القاضي (وليام ج. برنان). غير أن

(برنـان) رفض «التفسير الحرفي» لقانون الحقـوق المدنية مفضلاً بدلاً منه البحـث عن «روح» القانون في «انشغال الكونغرس الرئيس» بـ«معاناة الزنوج في اقتصادنا»(44). ولأن الغرض المفترض ليس حماية البيض من التمييز العنصري، فقد اعتبر أن القانون ليس لحماية (بريان ف. ويبر) الذي خسـر القضية، وقد شبه خروج هذا القرار مـن اللغة الواضحة للقانون بما يفيد العكس، بحالات الهروب الكبيرة لـ(هوديني) في الرأي المخالف للقاضي (وليام هـ. رنكويست). (45)

في كل هـذه القضايا الثلاث (دريد سكـوت، ويكارد وفيلبورن، ويبر) عكست القرارات (النتائج) المفضلة بدلاً من القانون المكتوب؛ فهي أمثلة ملموسة تقليديـة على ضحايا الفعالية القضائيـة، ولسوء الحظ شوه معنى العبارة في السنين الأخيرة؛ لذلك فهو يقتضي شيئاً من التدقيق والمعاينة.

إن (الفعاليـة القضائيـة) تعبـير اصطلاحـي يتعذر تحديد معنـاه بالمعاني المنفصلـة للكلمـات، مثل شـأن معنى هتـاف يقول (هـوت دوغ Hot Dog) التـي هي في الأصل تعني (شطيرة سجق)، والتي يمكن أن يحدد معناهـا بالإشـارة إلى تعريف منفصل لكلمتي «كلـب» و«ساخن»، ومع ذلك حاول البعض مؤخـراً إعادة تعريف الفعالية القضائية بحالة القاضي

الفعـال عند إعلان عدم دستورية القوانين أو الإجراءات الحكومية. وعلى أي حـال فإن الدستور ذاته هو قيد مفروض على صلاحيات الكونغرس، إضافة إلى صلاحيـات الفروع الأخرى للحكومة، واعتبر القضاة ملزمين بالواجب بإبطال شرعية أي تشريع يعمل ضد الدستور، منذ القضية البارزة لـ(ماربوري ضد ماديسون) عام 1803م؛ لذلك فإن عدد مرات تنفيذهم لذلـك الواجب ليس في أيديهـم حصرياً، وحسب، بـل يعتمد على عدد مـرات قيام آخرين بأشياء تتجاوز الصلاحيات الممنوحة لهم من الدستور. إن المسألة الحقيقية المتعلقة بالفعالية القضائية هي إذا ما كان أساس قرارات القاضـي هـو القانون الذي وضعـه آخرون، بما في ذلك الدستـور، أم إذا ما كان القضاة يعتمـدون في قراراتهم على مفهومهم الخاص لـ«حاجات الأزمنـة» أو «العدالـة الاجتماعيـة» أو اعتبـارات أخـرى وراء القانـون المكتوب أو السوابق القانونية.

وهنـاك تعبير اصطلاحي آخـر يستخدم لممارسة القاضـي الذي يجعل دوره يقتصـر على اتباع القانون المكتوب؛ إنه «القيـد القضائي» أو اتباع «المقاصد الأصلية» للقانون. وهنا، مرة أخرى، يتعذر فهم المعاني الحقيقية ببساطة من المعـاني المفردة لكل كلمة؛ فالقيـد القضائي يعني جعل عملية

القـرار القضائي تستنـد إلى قوانين وضعها آخرون بدلاً مـن استنادها إلى تقييـم القاضي الخاص لما هو أفضل لأحـد الطرفين في القضية المنظورة أو للمجتمـع عموماً. وقدم القاضـي (أوليفر ويندل هولمـز) مثالاً على هذه الفلسفـة القانونية حـين قال إن دوره كقاضٍ هو «التثبت مـن أنه إذا ما سـارت الأمور بحسـب القواعد سواء أحببتهـا أم لا»(46). وقال أيضاً: «إن معيـار الشرعيـة الدستوريـة ليس إذا مـا كنا نعتقـد أن القانون يجب أن يكـون للصالـح العـام أم لا»(47) ولكن ما دام القاضـي الذي يؤمن بالقيـود القضائية يجعل من القانون القائم الاعتبار الأعلى عند الفصل في القضايـا؛ فإن ذلك يعنـي غالباً أن هذا القاضي يجـب أن يكون فعالاً في إلغـاء قوانين جديدة تخـرق قيود الدستور الذي هـو «القانون الأعلى في الأرضـ». وباختصار، فإن النشاط ليس هو ما يميـز الناشط القضائي عن القاضـي الممارس للقيد القضائـي ما دامت هذه مجـرد تعابير اصطلاحية لفلسفات مختلفة لأداء وظيفـة القاضي. والقضاة الذين يرجعون قراراتهم إلى اعتبـارات اجتماعيـة أو اقتصاديـة أو سواها مما يحـث عليه (روسكو باونـد) أو (لويسـ) هم ناشطـون قضائيون بالمعنى الـذي أثار الخلافات والمجادلات، سواء أعلنوا عدم دستورية قوانين كثيرة أم قليلة.

ومع أن القاضي (ويليام و. دوغلاس) كان ناشطاً قضائياً كلاسيكياً بمعنى الانتباه فقط إلى الدستور في إصدار أحكام تستند إلى أفضليات سياسته الخاصة، وأشهر مثال هنا هو إرجاع أحكامه في قضية (جريسوولد ضد كونكتيكت) إلى «أشياء منبثقة» من محيط الدستور؛ فقد أذعن للمشرعين الذين مرروا تشريعاً اجتماعياً ليبرالياً مستخدماً لغة عزيزة على قلوب مناصري القيود القضائية، قائلاً إن المحكمة ينبغي ألا تكون «هيئة تشريعية كبرى» بل هيئة سياسة اجتماعية للكونغرس ومشرعي الولايات(48). ولكن حين أعلن القانون القائم سياسة اجتماعية رفضها هو، لم يتردد في التدخل وإعلان عدم دستوريتها، مثلما فعل في قضية (جريسوولد ضد كونكتيكت)، حتى لو لم يكن لديه ما يرجع إليه حكمه سوى «الأشياء المنبثقة» التي أدركها بشكل ما من «محيط» الدستور(49) وهي ما لم يدركه سابقاً أعظم العقول القانونية، سواء في المحاكم أو خارجها أبداً.

وجاء المد القوي للفعالية القضائية مع محكمة (وارن) في الخمسينيات (1950م) والستينيات (1960م)، حين قرر كبير القضاة (إيرل وارن) والأغلبية المشايعة له في المحكمة العليا، ملاحظة السياسة الاجتماعية في كل من المناطق المتمدنة والجنائية، وهو ما لم يختلف تقريباً عن الترحيب

الـذي أبدته شريحـة المفكرين في الإعـلام والأوسـاط الأكاديمية. ومهما يكن من أمر، حين واصلوا إدارة الجلسات لاحقاً مبتدئين بمحكمة (وارن بيرغـر) في سنـة 1969، سعـى كثير مـن المفكرين إلى تحويـل الشكاوى السابقـة حول الفعالية القضائية ضد القضاة الجدد، عن طريق قياس درجة فعالية هؤلاء القضاة في إعلان عدم دستورية القوانين أو في تعديل السوابق التـي أثبتها الناشطـون القضائيون مثل جماعة عهـد (محكمة وارن)؛ فقد وجـه الصحفي الليـبرالي (ميخائيل كينسلي) اتهامـاً إلى (أنتونين سكاليا) باعتمـاد مبـدأ الفعالية في القضاء حين كتب الأخير رأيـاً بصفته قاضياً في دائـرة محكمـة الاستئنـاف كان – بحسب كلام (كينسلـي) – قد «فسخ قطعـة رئيسة مـن التشريع كانـت قد مررتهـا أغلبيات كبـيرة في مجلسي الكونغرس، ووقع عليها رئيس منتخب شعبياً»(50) كأن تلك أشياء تسبغ صفـة الدستورية على القانون. واعتبرت (لينـدا جرينهاوس) في صحيفة (نيويورك تايمز) قرار اعتبار حمل السلاح قرب مدرسة ليس تجارة سلاح، بأنـه ممارسة لـ«سلطة غاشمة» من المحكمـة العليا؛ لأنها في قضية (أميركا ضـد لوبيـز) قد أبطلـت قانوناً صادق عليـه مجلسا الكونغرس والرئيس الأميركـي)(51) كما لـو أن قوانين أخرى قد فسخـت من قبل المحكمة

العليا؛ باعتبارها غير دستورية، منذ قضية (ماربوري ضد ماديسون) عام 1803م، لم تكن قد سنت بحسب الأصول أيضاً.

وذكر مقال في صحيفة (مشيغان لو ريفيو) تحت عنوان «الاستهزاء من الكونغرس» أن «المحكمة في قضية (لوبيز) قد اتخذت خطوة مهمة في تطوير نسختها الجديدة للفعالية القضائية التي تمثل استهتاراً بما قام به الكونغرس عن عمل شاق»(52). كما أدان السيناتور (هيرب كول) قرار (لوبيز) بأنه «مثال عن الفعالية القضائية التي تتجاهل سلامة الأطفال لغرض قانوني ضئيل»، ومهما يكن من أمر فقد تبنت صحيفة (واشنطن بوست) رأياً أكثر تحديداً حول القضية: «ليس بوسع المرء أن يستوحي من تعليق السيناتور مثلاً أن معظم الولايات تحظر أصلاً حمل الأسلحة في المدارس». والحقيقة أن (ألفانسو لوبيز)، وهو مراهق من (سان أنتونيو) الذي عكست إدانته في هذه القضية، كان قد قبض عليه أولاً بتهم من ولايته لم تسقط إلا حين اضطلعت الحكومة الاتحادية بالمقاضاة، والواضح أن نقض هذا القانون لا يترك طلبة الأمة مكشوفين دون حماية في مقاعدهم الدراسية، وهذا قد يجعل المشرعين الاتحاديين يتريثون قبل الاندفاع نحو كل ميدان مشكلة دون حتى دراسة مسائل صغيرة جداً من

أمور الاتحادية.(53)

وكان السيناتــور (كوهل) صانع القرارات الوحيــد الذي يجادل بشكل موجــه إلى (النتائــج) بدلاً من القيــود الدستوريــة المفروضة علــى السلطة الاتحادية؛ فقال السيناتور (أرلين سبكتر): «أعتقد أن الجريمة مشكلة قومية، وأن الأسلحــة والمخدرات هــي الأدوات الرئيسة للجريمــة»، غير أن أستاذ القانــون الليبرالي (لورنس ترايب) رأى ما وراء المعيــار الموجه إلى (النتائج) في هذه القضية بحسب ما ذكــرت صحيفة (شيكاغو صن تايمز)؛ فقد قال (لاورنس أتش. ترايب) الأستاذ بكلية هارفرد للقانون: «قد وسع الكونغرس من حدود المشكلة بشكل ينم عن عدم المبالاة»، ولاحظ أن صناع القرار لم يقدمــوا نتائج الربط بين تجارة ما بين الولايات وأخطار الأسلحة على أسس المدرسة، وأوضح أن الحكم كشف أن «هذه المحكمة تتبنى الحدود البنيوية – المفروضة على صلاحية الكونغرس – بجدية أكثر مما يعتقده الناس.. وهو ما يجده الليبراليون والبراغماتيون أكثر إزعاجا».(54)

وتضمن التعريف الجديد للفعالية القضائية ليس فقط الفشل في الاستجابة للكونغرس بــل كذلك قلــب السوابــق القضائيــة؛ فبحسب تعبــير (ليندا جرينهاوســر)، فإن قضيــة (لوبيز) «كانت المــرة الأولى على مدى 60 عاماً

التي نقضت فيها المحكمة قانوناً اتحادياً على أساس أن الكونغرس قد تجاوز سلطتـه الدستوريـة في تنظيم التجـارة بين الولايات»(55) بيـد أن القضاة أقسمـوا علـى الحفاظ علـى الدستور، وليس الحفاظ علـى السوابق، وإلا لكانت قضية (دريد سكوت بليسي ضد فيرجوسون) قد جمدت إلى الأبد.

كانت قضيـة (لوبيز) دون شك الوحيدة التي جعلت كثيرين من شريحة المثقفين يشجبون المحكمـة العليا اللاحقة بسبب (الفعالية القضائية) على أساس إعلانها عدم دستورية قانون أو سياسة ما. وصرح البروفيسور (كاس سنشتايـن) مـن جامعة شيكاغـو في عام 2001م، متألمـاً: «نحن الآن في خضم فترة مشهودة من الفعاليـة القضائية اليمينية»، وأنتج ذلك – ضمن أشيـاء أخرى بحسب تصريحه – «قضاء غير ديمقراطي»(56) حين تكون في الواقع محكمة استئناف ذات صلاحية بفسخ قوانين ممررة من مسؤولين منتخبين، غير ديمقراطيـة أصلاً؛ مما يجعل شكوى البروفيسور (سنشتاين) تنطبق على دستـور الولايات المتحدة ذاته بدلاً من الذين يؤدون وظيفتهم بموجب ذلك الدستور.

ومع ذلك اشتكى (سنشتاين) ثانية عام 2003 بأن «محكمة (رنكويست) فسخت على الأقـل ستة وعشرين قانوناً للكونغرس منذ عام 1995م»،

وأن ذلك «خطيئة الفعالية غير المشروعة؛ لأنها – ضمن أشياء أخرى – فسخت عدداً من برامج التمييز الإيجابي، إضافة إلى فسخ «التشريع الاتحادي؛ لأنه وراء سلطة الكونغرس بموجب نص الدستور»، وبحسب البروفيسور (سنشتاين) فإن المحكمة العليا «منعت الكونغرس من التشريع على أساس وجهات نظرها هي»؛ لما يعنيه التعديل الرابع عشر.(57)

ولكن لو كان في وسع الكونغرس تحديد سياق صلاحياته، بموجب هذا التعديل أو أي نص آخر من الدستور، فإن الدستور سيغدو بلا معنى كقيد على سلطة الدستور أو على سلطة الحكومة عموماً. وفي سياق مماثل ادعى مقال في (نيسو ريبابليك) بعنوان «الفعالية المفرطة: كيف تعلم اليمين أن يحب الفعالية القضائية؟»، بأن القضاة المحافظين «حولوا أنفسهم إلى صورة عاكسة للأنشطة القضائية التي قضوا حياتهم المهنية في مهاجمتها»(58). وباستخدام هذه الإعادة لتعريف الفعالية القضائية، اتهم كاتب من صحيفة (نيويورك تايمز) كبير القضاة (جون روبيرتس) بدعم «الدعوى القضائية»، أحياناً، «حتى لو كان ذلك يعني الدوس على الكونغرس والدولة»(59). وأعلن مقال افتتاحي لاحق في الصحيفة ذاتها أن «الرغبة في فسخ قوانين الكونغرس» بات «المعيار الموضوعي

الأكثر شيوعاً»(60) في الفعالية القضائية. إعادة التعريف هذه تزيح إلى الجانب أهم سؤال حاسم حول إذا ما كانت القوانين المفسوخة متماشية أم غير متماشية مع دستور أميركا، غير أن هذه المسألة تركت مراراً بعيداً عن مزاعم أن المحكمة العليا تكون «فعالة» حين تخفق في الحفاظ على التشريع أو سوابق محددة.

ويميل التعريف الجديد للفعالية القضائية إلى أساس رقمي مجرد؛ لتحديد من هو فعال قضائي ممن هو ليس كذلك؛ فالبروفيسور (سنشتاين) مثلاً اعتمد في اتهاماته على عدد «القوانين الاتحادية» التي أعلنت المحكمة العليا عدم دستوريتها «سنوياً»(61). وانتشر ذلك الرأي من طبقة المثقفين إلى عالم السياسة، واستخدم السيناتور (باتريك ليهي) هذا التعريف الجديد للفعالية القضائية حين أكد «أن القاضيين الفعالين اللذين لدينا اليوم هما (توماس) و(سكاليا) اللذان فسخا وكتبا قوانين من عندهما بمكان قوانين الكونغرس أكثر من أي شخص آخر في المحكمة العليا الحالية»(62). ولما كان هذان القاضيان معروفين أكثر بالقيود القضائية، كان ذلك بمنزلة انقلاب فعلي لتغيير الخطة وتسميتهم بالفعالين المحافظين. إن طمس الخط الفاصل بين الفعالية القضائية والقيود القضائية لا يقتصر على تهدئة النقد

بين القضاة الفعالين الليبراليين بل يتيح المجال لتسجيل نقاط عن طريق إثارة تكافؤ معنوي ضد القضاة المقيدين قضائياً الذين يمكن أن يطلق عليهم أيضاً (فعالين) بمجرد إعادة تعريف المصطلح.

ويمكن فهم الفعالية القضائية الأصلية مثلما هو شأن ظواهر اجتماعية كثيرة أخرى، بسرعة عن طريق معاينة الحوافز والقيود التي تواجه المعنيين بها، وأحد القيود على أفعال القضاة التي ضعفت بمرور السنين هو رفض النظراء، سواء في صفوف خبراء القضاء أم القانون؛ فالفعالية القضائية للمتقاضين أو القضايا المفضلة – بحسب النظرة السائدة للمثقفين – يمكن أن تتوقع القبول على الأقل، وفي حالات كثيرة اهتماماً كبيراً واحتفاءً بالقضاة الفعالين. وباختصار، فإن الحوافز والدوافع تفضل الفعالية القضائية.

ومثلما هو الحال بالنسبة إلى المثقفين فإنه لا يصبح القضاة مشهورين بين صفوف العامة إلا حين يخطون خارج حدود تخصصهم المهني؛ ليغدوا فلاسفة ملوك يقررون مسائل اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية؛ فالمعجبون بكبير القضاة (إيرل وارن) هم الذين سعوا إلى تصويره كعالم كبير في القانون(63) وقد أصبح هو ورئيس القضاة (روجر تاني) منذ

قـرن مضى مشهورين بفضـل اتخاذهما قرارات حاسمـة حول المجتمع على أساس اجتماعي وليس قانونياً. وباتخاذ قـرارات تقع وراء خبرتهم أو تخصصهـم، وهو الأمر الضروري للـبروز والشهرة الشعبية، فإنه ليس مفاجئـاً أن نجـد عدداً كبـيراً جداً من القضـاة، مثلما هو شـأن الكثير من المثقفين، قد قالوا كثيراً من الأشياء التي ليست ذات معنى.

القيد القضائي و(النية الموجهة)

تم اختزال (القيد القضائي) أحياناً، في تعبير اصطلاحي آخر، هو (القصد الأصلـي) للقانـون، وتشبث كثيرون من النخبة المثقفـة بكلمة (قصد) أو (نيـة) للادعاء بأنه من الصعب أو المستحيل إدراك ما يقصده بالفعل الذين كتبوا الدستور أو التشريـع لذلك الأمر، خصوصاً بعد مرور سنين طويلة؛ لذلـك صرح البروفيسور (جاك راكوف) من جامعة (ستانفورد): «تحديد النيـة/ القصـد من وراء أي فعـل أمر محفوف بالمخاطـر»، و«تغدو المهمة معقدة أضعافاً لـو حاولنا وصف نية جماعة من الناس، خصوصاً الرجال الذيـن كان يتصرفون قبل قرنين من الزمن، وتركوا لنا سجلات ناقصة عن دوافعهـم وهمومهم، والذين توصلـوا إلى قراراتهم خلال عملية صهرت

جدلاً مبدئياً بتفاهمات شاقة».(64)

إن الكلمة الرئيسة في كل هذا، والمغالطة الرئيسة في هذا الخط الشائع من التفكير، هي كلمة «وراء»؛ فممارسو القيد القضائي يسعون إلى فهم وتطبيق القانون المكتوب – كما يبدو لهم – كتعليمات لكل من القضاة والمواطنين، وليس لاكتشاف الدوافع أو المعتقدات أو الآمال وراء كتابة القانون. ويعني القيد القضائي القيام بمهمة ذات صفة متأصلة أقل تعقيداً، وحتى أبسط قانون كتحديد السرعة بخمسة وستين ميلاً في الساعة يمكن توسيعه إلى سؤال معقد ذي أبعاد غير قابلة للإجابة عنها لو نظر إليه من ناحية المواقف والقيم... إلخ، في ضوء نوايا الذين وضعوا القانون، بدلاً من النظر إليه كتوجيه صريح يفهم مباشرة.

إن النظر إلى القوانين من ناحية النوايا الذاتية للذين كتبوها ليس مجرد طريقة أعقد للفهم، بل هو طريقة فهم تبحث أو تدعي إدراك الأحكام القيمية لـ(الروح) الكامنة وراء القوانين التي تعطي القضاة أفقاً أعظم بكثير للتفسير؛ وبذلك تمنح مزيداً من الفرص لتعديل القوانين لتلبي «حاجات العصر» أو «العدالة الاجتماعية» أو كل ما يبدو مرادفاً لميول الفرد تجاه الآخرين الذين لا ينظرون إلى ما وراء القوانين، بل يقومون بمهمة مباشرة

جداً هـي قراءة القوانـين كتعليمات وتوجيهات صريحة بـدلاً من كونها إعلانات عامة للقيم.

وقد عـبر عن ذلك القاضـي (أنتونين سكاليا) بقولـه: «على الرغم من التصريحـات المتواصلـة التي تبين العكس، فإننا لا نسعـى حقاً إلى مقصد تشريعـي ذاتـي»، وما يسعـى إليه هو «المعنـى الأصلي للنصـ»، مضيفاً: «في الواقـع غالبا ما أجروٴ علـى القول إنه من السهل أن ندرك ذلك، ومن البسيـط أن نطبق ذلك»(65) وحتـى القاضي (سكاليا) لم يكن وحيداً في هذا التوجه. ومنذ عهد (وليـام بلاكستون) في إنجلترا خلال القرن الثامن عشـر وحتى عهد (أوليفـر وندل هولمز) و(روبرت بـروك) في أميركا في القـرن العشرين، أوضح هـؤلاء الساعـون إلى التمسك بالمعنـى الأصلي للقوانـين أنهم لم يكونوا يتحدثون عن أحداث تقع في أعماق أذهان الذين يكتبون القوانين.

وعلى سبيل المثال فإن الأصوات التي تصنع السلطة السياسية والقانونية والأخلاقية هي الأصوات المدلى بها على ما يوضع علناً أمام الذين يقومون بالتصويت، وبعبارة أخرى: ما من أحد صوت على ما هو في أعماق ذهن شخصـ آخر. وعلاوةً على ذلك فإنـه لا أحد يستطيع أن يطيع أو يخالف

ما هو في أعماق ذهن شخص آخر.

إن المعنى العلني المعروف لكلمات القانون «التي تفهم بمعناها الاعتيادي الذي تدل عليه أكثر» كما كانت زمن استخدامها طبقاً لـ(بلاكستون) (66)، هو ما يحدد كيف ينبغي على القاضي أن يفسرها. وبالنسبة إلى (هولمز) أيضاً، لم يعن التفسير القانوني لما قاله صانع القانون، محاولة «الدخول في ذهنه»؛(67) فقد قال هولمز: «إننا لا نتقصى ما كان يعنيه المشرع، بل نسأل فقط عما يعنيه التشريع»(68) وقال في رسالة إلى قاض بريطاني (سير فردريك بولوك): «إننا لا نهتم قيد أنملة بما يقصده الكاتب»(69) ومهمة القاضي – بحسب رأي (هولمز) – هي «قراءة الإنجليزية بذكاء، ودراسة العواقب التي قد تبرز – هذا إن وجدت – فقط حين يكون معنى الكلمات المستخدمة مفتوحاً للشك المعقول»(70). كما جادل القاضي (روبرت هـ. بروك) بأن القضاة ينبغي عليهم أن يتخذوا قرارات «بحسب الدستور التاريخي» (71).

وعلى الرغم من هذه التصريحات الواضحة من طرف المنادين والممارسين بالقيد القضائي على مدى سنوات طويلة، برز الكثير من البراعة اللفظية من آخرين لتوسيع المهمة إلى أبعاد غير قابلة للتحقيق بتحويل المسألة إلى سؤال

يسعـى إلى إدراك الدوافع الذاتية والمعتقـدات والآمال والمخاوف الكامنة وراء سـن القانون؛ إذ قـال الأستاذ (روكوف) مثلاً إنـه في زمن الاتفاقية الدستوريـة لعام 1787م، قارب (جيمس ماديسـون) الاتفاقية «في إطار حماس فكري هائل»(72)، فقد كان لديـه «خوف» من سياسات معينة تخص الملكيـة والدين(73)، وقـد «وصف سراً» التعديـلات الدستورية بطريقـة معينة(74) وعلى نحو مماثل جادل البروفيسور (رونالد دواركن) ضـد المقصد/ النيـة الأصلية على أساس أن «الأحـداث الذهنية» في ذهن المشرعـين أو كتـاب الدستـور من الصعـب أو المستحيـل إدراكها(75)، بحيـث «يبدو أبسط أيضاً أنـه ليس لدينا مفهوم ثابت عن نية المجموعة»، ولا أي طريقـة لتقريـر «أي الجوانب من الحالات الذهنيـة للفرد لها صلة بنيـة المجموعة»(76). وتحدث كذلـك القاضي (وليـام ج. برنارد) عن «الدليـل الواهـن أو الملتبس للنيـة الأصلية» لصائغـي الدستور(77) وفي الاتجاه ذاتـه يشير آخرون إلى أن «البيانات الصريحة لا تعكس غالباً النوايا الفعليـة»(78) وهـذه المحاولات نحـو تغيير السؤال مـن المعنى الواضح للقانـون إلى بحث خفي لاكتشاف ما هـو وراء صنع القانون استخدمت علـى يد الذين يتبنون التفسيرات القضائية التي تذهب إلى ما وراء ما يقوله

القانـون بوضوح، وأحياناً حتى عكس مـا يقوله القانون المكتوب، مثلما فعـل القاضي (وليـام ج. برنارد) في قضية (ويبر)؛ فقـد دافع البروفيسور (رونالـد دواركن) عـن قرار (ويبر) على أساس أنـه «لا يمكن الإجابة عن سـؤال حول الكيفية التي ينبغـي أن يفسر بها الفصـل السابع ببساطة عن طريـق التحديق بالكلمات التي استخدمهـا الدستور»(79) وهذه البراعة اللفظيـة – من خلال الإشـارة إلى لفظة «التحديـق» ببساطة بالكلمات، والتـي تبدو بديلاً وحيداً لمغامرة إعادة التفسير – تتناقض بشدة مع تصريح (هولمز) حول مجرد قراءة الإنجليزية بذكاء.

إن أهميـة قرار (ويبر) بالنسبة إلى (دواركن) هي أنه كان «خطوة أخرى في جهـود المحكمة لتطويـر مفهوم جديد لمـا تتطلبه المسـاواة في سعيها للعدالة العرقية»(80) فلم يفرض على القضاة كبت قرارات كهذه والحكم علـى أسـاس مفاهيمهم الجديـدة للمسائـل الاجتماعيـة، بذريعة تفسير القانـون بينما يذهبون مباشـرة إلى اعتماد ما يقوله القانـون. هذا سؤال لم يطرح، ناهيك عن الإجابة عنه. إن القول بصعوبة أو استحالة إدراك ما هو مقصود بالقانون قد أصبح غالبـاً مدخلاً إلى صنع قرارات تتجاهل أبسط وأوضح المعاني – كما حدث في قضية (ويبر) – بغرض وضع أفكار سائدة

اليوم في دوائر النخبة مثل قانون الأرض. وتبنى (دواركن) وآخرون – بلا تحفظ – الكثير مما يجعل تكتيكهم في اللا–أدرية (النية/ المقصد) شيئاً يراد بـه صـرف الانتباه عن المسائل الحقيقيـة؛ فبالنسبة إلى مـن لا ينوون اتباع المعنـى الأصلي للقوانين، تصبح سهولة المعنى أو صعوبته غير ذات أهمية، ما عدا كونها نقطة حديث تلهي عن سواها.

لقـد كان الدستور وثيقـة مكتوبـة ببساطة ووضـوح شديدين، فحين استخدم عبارات مثل «مؤسســة الدين» مثلاً، فقد أشار إلى شيء معروف جيداً للناس الذين عاشوا فعلاً في ظل كنيسة قائمة هي كنيسة إنجلترا؛ فحظر مؤسســة الدين ليس له شأن بـ«جـدار الفصل» بين الكنيسة والدولة الذي لا يظهر في أي موضع في الدستور، بل هي عبارة من (توماس جيفرسون) الـذي لم يكن حتى في البلد حين كتـب الدستور؛ فليس هناك ما هو خفي في عبارة «مؤسسة الدين». وبعد أكثر من مئة عام من كتابة الدستور لم تعن أبـداً أنه من غير القانوني عرض الرموز الدينية على المباني الحكومية، مهما رغـب كثـير من الناس – في وقـت لاحق – أن يكون هـذا هو المقصود، ومهما رغب بعض القضاة المعاصرين قبول وتأييد تلك الرغبة.

ينطبـق الشـيء ذاته على عبـارات مثـل «المحاكمة العادلـة» أو «حرية

التعبير» ذات التاريخ الطويل في القانون البريطاني قبل وضع بعض العبارات في الدستور الأميركي على يد أشخاص توقفوا أخيراً فقط عن كونهم رعايا بريطانيين؛ فهم لم يكونوا يصوغون عبارات جديدة لمفاهيم جديدة أو خفية يجب على القضاة اكتشافها من جديد؛ فالتقييد القضائي لا يشتمل فقط على الحفاظ على الأحكام الدستورية وأحكام التشريع التي هي ضمن سلطة الكونغرس أو الولايات، بل يشمل كذلك مقاومة نسخ القرارات السابقة للمحاكم، ومن دون هذه المقاومة ستغدو القوانين متغيرة بتغير أشخاص المحاكم إلى درجة أن المواطنين سيجدون من الصعب أن يخططوا اقتصادياً أو غير ذلك من الأمور التي تقتضي وقتاً حتى تؤتي أكلها؛ لأنه من المستحيل التنبؤ بتغير القضاة وتغير القوانين أثناءها.

وغني عن القول أن هذه المقاومة ضد نسخ القرارات السابقة للمحاكم لا يمكن أن تكون مطلقة، بل مسألة حيطة وحذر؛ فلو طبع خبير قانوني اليوم مقالاً أو كتاباً يوضح بطريقة مقنعة أن الحكم في قضية (ماربوري ضد ماديسون) كان خاطئاً عام 1803م؛ فلن ترغب أية محكمة اليوم بنسخ ذلك القرار الذي بنيت عليه سوابق قرنين من الزمن، واتخذت بموجبه كل أنواع المساعي والتعهدات أثناء هذين القرنين؛ اعتماداً على

النظام القانوني الذي تطور عقب قضية (ماربوري ضد ماديسون).

ومع ذلك فإنه من دواعي السخرية أن كثيراً من المفكرين الذين ساندوا بحماس إسقاط محكمة (وارن) للسوابق الراسخة منذ أمد خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي قد أدانوا أيضاً بمرارة المحاكم اللاحقة والأكثر محافظة التي عادت إلى بعض السوابق التي أنجزها القضاة الليبراليون، خصوصاً بشأن قرارات اتخذت في عهد محكمة (وارن). وهكذا، وتحت عنوان (المحكمة العليا تفقد التقيد) ردت (نيويورك تايمز) في افتتاحيتها على قرار (لوبيز) بقولها: «من خلال تقرير أن الكونغرس يفتقر إلى الصلاحية لحظر حيازة السلاح ضمن ألف قدم من أي مدرسة، قامت المحكمة العليا بتحول تاريخي غير مناسب، وشككت بلا مبرر في القانون الراسخ السابق»(81). وأكدت (التايمز) مستذكرة بالقاضي (ستيفن برايز) على «قيمة التقييد القضائي» الذي عرفته بأنه «الإذعان للكونغرس حين أوضح أساساً عقلانياً لإيجاد تأثير للتجارة بين الولايات في قانونه»، غير أن الإذعان للذين قيد الدستور صلاحياتهم يعني السخرية من تلك القيود؛ فإذا كان على الكونغرس ذاته أن يقرر مدى مد صلاحياته، فما الغرض الذي يمكن أن يتحقق في الحدود/ القيود الدستورية على

صلاحية الكونغرس أو الحكومة الاتحادية؟

ولما كانت ردود الأفعال هذه غير منسجمة مع آراء النخبة المثقفة، عند النظر إليها كشروح على فقه القضاء، فهي متماشية تماماً عند النظر إليها كجزء من دور محاكم يميل إلى (النتائج)، ما دامت النخبة المثقفة فضلت بوضوح النتائج الاجتماعية لقرارات محكمة (وارن) على النتائج الاجتماعية لكثير من قرارات المحاكم اللاحقة، بيد أن قرارات المحكمة المستندة إلى النتائج الاجتماعية التي فضلها القضاة بدلاً من تلك المستندة إلى القانون كمادة مكتوبة، بها عدد من التأثيرات السلبية في القانون كإطار أساسي يمكن في ظله لأعضاء المجتمع أن يخططوا تصرفاتهم وأفعالهم. وأبرز تأثير هو أنه لا أحد يستطيع أن يتنبأ بالنتائج الاجتماعية التي سيطلب القضاة تفضيلها في المستقبل، تاركين حتى أوضح القوانين المكتوبة محاطة بسحابة من ضباب الشك والقلق الذي يزيد من حالات الشكاوى القضائية.

ومقابل القاضي الذي يميل إلى النتائج، هناك القاضي الذي يحكم لصالح المتقاضين الذين قد يحتقرهم هو شخصياً، إذا كان القانون إلى ذلك الجانب في تلك القضية؛ فقد صوت (أوليفر وندل هولمز) مثلاً لصالح

(بنيامين جيتلو) في قضية (جيتلو ضد نيويورك) عام 1925م، وقال فيما بعد في رسالة لـ(هارولد لاسكي) إنه صوت فقط لـ«حق الحمار في التحمس لدكتاتورية البروليتاريا»(82). وعلى المنوال ذاته انشق (هولمز) في قضية (أبرامز ضد الولايات المتحدة) لصالح المستأنفين الذين وصف وجهات نظرهم في رأيه القضائي ذاته بأنها «عقيدة أعتقد أنها يجب أن تكون عقيدة الإهمال وعدم النضج»(83) وكما أخبر (لاسكي) قائلاً: «لقد نفرت من معظم الأشياء لصالح ما قررته».(84) وبشكل معاكس استطاع الحكم ضد المتقاضين الذين اعتبرهم شخصياً مفضلين، وقال في رسالة أخرى إلى (لاسكي) أنه يجب عليه أن «يكتب قراراً ضد حجة تامة وفصيحة من رجلين أسودين أحدهما شديد السواد، إلى درجة أنها كانت مكتوبة بتنغيم أحلى من أغلبية خطابات البيض التي نسمعها»(85) ولم يكن (هولمز) يتحيز إلى جانب معين أو يبحث عن «النتائج» بل كان يطبق القانون.

آثار العقائد الموجهة إلى النتائج

من الممكن أن تضيع الحقوق الأساسية للأفراد التي كفلها الدستور

الأميركي والأعراف القانونية التي تعود إلى ما قبل الدستور؛ نتيجة الأحكام القضائية المستندة إلى البحث عن نتائج اجتماعية معينة طبقاً لنظرة سائدة، وبقدر المعنى المدرك من عبارة «العدالة الاجتماعية» الضبابية، يبدو أن مجرد العدالة الرسمية ليست كافية، بل يجب أن تدعم أو تنسخ بنوع من العدالة القائمة على نتائج اجتماعية مرغوبة. وعلى أي حال فإن سيادة القانون بمعنى «حكومة القوانين وليست حكومة الأشخاص» هي نقيض «العدالة الاجتماعية» التي تميل نحو النتائج؛ لأنه يجب اختيار النتائج وفقاً لتفضيلات أفراد معينين لهم صلاحية اختيار نتائج مرغوبة بدلاً من تطبيق أحكام معروفة مسبقاً للجميع وملزمة لكل من المواطنين والقضاة. ولعل أقصى ما في القانون المتوجه إلى النتائج هو ما وضع موضع التنفيذ على يد «مندوبين في مهمة» في فرنسا الثورية في تسعينيات القرن الثامن عشر (1790م)؛ فقد كان هؤلاء أعضاء خاصين في الطغمة الحاكمة، تم انتقاؤهم للتجول في البلد لتصحيح الأخطاء، وكانوا مخولين بالتصرف «فوق كل القوانين والسلطات القائمة»؛ فكان في وسعهم الاعتقال وإنشاء محاكم ثورية، وإجراء المحاكمات، ونصب المقاصل، كما كان في مقدورهم إلغاء أو تقليص قوة أي قانون، وقد استطاعوا إصدار مراسيم وبلاغات في أي

موضــوع كان، وصار بيدهم تحديد الأسعار ومصادرة السلع والممتلكات وجبايــة الضرائب، وتمكنوا أيضاً من تطهير أي هيئة حكومية قائمة أو حل الدوائر الحكومية لو شاؤوا مستبدلين إياها بلجان من تعيينهم.(86)

كان ذلــك قمــة القانون المائــل إلى النتائــج، وبينما لا يوجــد من يدافع عن إنشــاء «مندوبين في مهمة» اليوم، فهذا هــو الاتجاه العام الذي يحث الكثيرون المحاكم على الســير فيه، بتأكيد تفوق «النتائج» على الأحكام. وفي الحقيقــة فقد عمــد قضاة محــددون إلى تعيين أشخاصــ جديرين بأن يطلــق عليهم (الكبار)؛ لوصف ومراجعة سياسات وعمليات السجون أو المدارس أو المؤسسات الحكومية الأخرى، وحتــى سن تشريعات رسمية لجباية الضرائب.

ويبــدو أن السير وفق النتائج أمــر مشكوك فيه في المحاكم القانونية التي تفتقر أصــلاً إلى آليات مؤسساتية لمراقبة ما هــو في الواقع نتائج القرارات القضائيــة عندمــا تنتشر تداعياتهــا في كل الاتجاهات علــى طول المجتمع وعرضــه، كما يمكــن تمييزها عن كيفية تصــور القضاة لما قــد تكون عليه نتائــج قرارهم؛ فبعض النتائج كانت في الواقع النقيض المباشر لما سعت إليه القرارات القضائية المستندة إلى «النتائج».

عبء الإثبات

لعل أهم الأشياء في التقليد القانوني الأميركي هو أن عبء الإثبات يقع على عاتق الادعاء في القضايا الجنائية، وعلى المدعى عليه في القضايا المدنية، ومع ذلك فإن التعصب لـ(النتائج) أدى إلى وضع عبء الإثبات على المتهم لإثبات براءته في فئات منتقاة عشوائياً من القضايا، وظهر هذا المبدأ، أو انعدام المبدأ، في قانون مقاومة تجميع رؤوس الأموال قبل تطبيقه في قضايا الحقوق المدنية؛ فمثلاً اعتبر قانون (روبنسون–باتمان) أن التمييز في الأسعار غير قانوني، ما عدا في حالات محددة، ولكن حين جاءت قضية كافية لإثبات واقعة ما لم تنقض بدليل، بأن الأسعار المختلفة فرضت على زبائن مختلفين، وجب حينها على المتهمين إثبات أن الاستثناءات – مثل فروق الكلفة في خدمة هؤلاء الزبائن.بما يكفي لتبرير فروق الأسعار – جرى تطبيقها. ولما كانت (الكلفة) هذه اللفظة البسيطة ظاهرياً تخفي تعقيدات يمكن أن تبقي المحاسبين والاقتصاديين والمحامين في كلا الطرفين مشغولين في مجادلات بلا نهاية؛ فقد يتعذر على المدعي أو المدعى عليه إثبات أي شيء بشكل قاطع ومقنع. وهذا يعني أن المتهم إما أن يخسر القضايا أو يحسمها خارج المحكمة وفق أي بنود يمكن أن

يتفاوض حولها، بسبب استحالة إثبات البراءة، والمشكلة الأساسية هي أن عبء الإثبات وضع على عاتق المتهم بخلاف التقاليد القانونية التي بلغ عمرها قروناً، والمطبقة في معظم أنواع القضايا الأخرى.

وظهر المبدأ القانوني المائل نحو النتائج الخاص بوضع عبء الإثبات على المتهم، مرة أخرى لاحقاً في قضايا تخص قوانين الحقوق المدنية والسياسات، وهنا تبرز مرة أخرى قضية كافية لإثبات واقعة ما لم تنقض بدليل أي اتهام لا يستوفي حتى معيار القانون المدني لرجحان الدليل، وتستند هذه القضية ببساطة إلى «عدم كفاية التمثيل» الإحصائي للأقليات أو النساء في قوة عاملة في مؤسسة ما؛ لوضع عبء الإثبات على جهة العمل لإيضاح أن التمييز ليس هو السبب. ولا يوضع عبء أي إثبات - مهما كان نوعه - على الذين يفترضون ضمناً توزيعاً عادلاً أو عشوائياً للإنجازات أو المكافآت بين الجماعات العرقية أو سواها في غياب التمييز، على الرغم من الأدلة الكبيرة من التاريخ والحياة المعاصرة على عدم التكافؤ التام بين الإنجازات على مستوى الأفراد والجماعات والأمم.(87)

رب العمل الذي يشغل أفراداً ويدفع لهم رواتب ويرقيهم دون اعتبار للعرق أو الجنس، قد يجد أنه من المستحيل أو من المكلف جداً دحض اتهامه

بالتمييز، وعلى سبيل المثال رفعت «لجنة تساوي فرص العمل» قضية تمييز جنسي ضد سلسلة مخازن (سيرز) عام 1973م مستندة فقط إلى إحصاءات دون قدرة على تقديم، ولو امرأة واحدة تعمل الآن أو عملت سابقاً في أي من مئات مخازن (سيرز) عبر البلد، تدعي أنها قد تعرضت شخصيا للتمييز ضدها بسبب الجنس. ومع ذلك ظلت هذه القضية في المحاكم لمدة خمسة عشر عاماً، وكلفت (سيرز) 20 مليون دولار في التقاضي قبل أن تحكم محكمة استئناف الدائرة السابعة أخيراً لصالحها. وبما أن جهات عمل قليلة جداً تملك المال لتنفقه على التقاضي أو تتحمل السمعة السيئة من تهمة كهذه تلاحقها سنين طويلة، يلجأ معظمها إلى حسم القضايا خارج المحاكم بأي شروط يمكن أن يحصل عليها ثم يعلن هذه التسويات المتعددة في الإعلام وسواه كدليل على ضخامة حجم التمييز الموجود. ومرة أخرى يعود كل هذا إلى ممارسة وضع عبء الإثبات على المتهم، ولو أن عبء الإثبات قد وضع على «لجنة تساوي فرص العمل»، لما وصلت القضية إلى المحاكمة في المقام الأول، ما دام ليس لدى اللجنة سيدة واحدة تدعي التمييز ضدها، وكل ما كانت تملكه مجرد إحصاءات لم تتطابق مع المفهوم المسبق السائد بأن كل الجماعات تميل إلى تمثيلها بالتناسب في غياب

التمييز. وثمة قضية مماثلة أخـذت طريقها إلى المحكمة العليا، واستغرقت أيضـاً خمس عشرة سنة من وقـت المحاكمة الأصليـة متمخضة عن قرار لصالـح جهة العمل المتهمـة، وأسقط لاحقاً حين مـرر الكونغرس قانوناً جديـداً يعيد عبء الإثبات إلى المتهم. وفي هـذه القضية كان المتهم شركة (واردس كوف لتعبئة الأسمـاك) ومقرها في ولايتي واشنطن وأوريغون، والتي كانت تدير عمليات تعليـب الأسماك في (ألاسكا). ولأنها شغلت إدارتها في مكان وجود مكاتبها الرئيسة، واستخدمت اليد العاملة للتعليب في المكان الذي تصاد فيه الأسماك، أدى ذلك إلى أن تكون الإدارة بيضاء غالبـاً، ومقرها في واشنطن وأوريغون، وأن تكون القوة العاملة غير بيضاء غالبـاً في ألاسكا؛ فغدت هذه الحقيقـة الإحصائية أساساً لتوجيه اتهامات بالتمييـز؛ فأيدت محكمة استئناف الدائرة التاسعة التهمة، غير أن المحكمة العليـا أسقطت القرار، وأعادت الدعوى لإعادة النظر فيها، وهذا ما أنهى عاصفة من النقد في الإعلام وفي الأكاديميات.

وصرحت مراسلة (نيويورك تايمز) في المحكمة العليا (ليندا غرينهاوس) بـأن الحكم في قضية (واردس كوف ضد أنتونيـو) «نقلت عبء الإثبات في مسألـة جوهريـة من جهات العمـل إلى الموظفين الذيـن يتهمون جهة

العمل بالتمييز المهني»(88) معبرة عما حدث بلغة الجماعات الاجتماعية والنتائج الاجتماعية بدلاً من المبادئ القانونية والفئات القانونية (المدعين والمدعى عليهم) بينما بقي العبء قروناً عدة على المدعين لدعم اتهاماتهم. وبحسب (ليندا)، فإن قرار (واردس وكوف) «أراح جهات العمل من بعض عبء تبرير ممارسات اعتبرت كأنها ذات تأثير تمييزي».(89)

إن ما اختارت السيدة (غرينهاوس) أن تطلق عليه «تأثيراً تمييزياً» هو عدم تطابق إحصاء الموظفين مع إحصاء السكان؛ أي أن حقائق العالم الواقعي لا تتطابق مع رؤية الصفوة المختارة. ومثلما حدث في سياقات أخرى، اعتبرت هذه النظرة صحيحة بدهياً؛ لكي يمكن اعتبار الانحرافات الإحصائية في التوزيع المتساوي أو العشوائي لأعضاء جماعات في قوة عاملة ما دليلاً على تحيز لدى جهة العمل، وهو افتراض يقول إن من مسؤولية جهة العمل تفنيده أو محاكمتها بذنب خرق القانون الاتحادي.

كما اتهم (توم ويكر)، الكاتب في (نيويورك تايمز)، المحكمة العليا في «قرارها المتطرف في قضية (واردس كوف) بإسقاط القانون القائم» عن طريق «وضع عبء الإثبات على موظف كان قد اتهم جهة العمل بتشغيل وممارسات توظيف تمييزية». وكانت المحكمة العليا – بحسب (ويكر) –

«في سعيهـا للحفاظ على العرف القانوني الشامل قد وضعت العبء على الطـرف الأكثر قدرةً علـى إيضاح أن الإجـراءات في المسألة كانت عادلة وضرورية؛ أي جهة العمل بشكل واضح».

مرة أخرى يتسم اتخاذ الإجراءات القانونية بالمبادرة، على الرغم من أن السابقـة المحددة في هذه القضية (جريس ضـد دوك باور) لم تكن طويلة الأمـد مثل قضية (بليسي ضـد فيرغيسون) حين أسقطـت بواسطة قضية (براون ضد مجلس التعليم).

وليس هنـاك في مناقشة (ويكر) مـا يعطي القارئ لمحة عـن أن وضع عـبء الإثبات على المتهم كان استثناء نادراً في التقاليد القانونية التي تعود إلى قـرون، وهو استثناء لفئـات معينة من القضايا حيـث كانت (النتائج) الاجتماعيـة هي الهم الرئيس، وكان المدعـى عليهم المحددون للشركات خارج اهتمـام النخبة المثقفة، سواءً في قضايا ضد تجمع الرساميل بموجب قانـون (روبنسون ضد باتمان) أو في قضايـا الحقوق المدنية. وعندما طور الكونغرس تشريعاً لإسقاط قـرار (واردس كوف) وهدد الرئيس (جورج دبليـو بوش) باللجوء إلى النقض، قال (توم ويكر): «يهدد بتسهيل التمييز من طـرف جهات العمل، وتصعيب الأمر علـى الموظفين الذين هم غالباً

أعضاء في جماعات أقلية لطلب الإنصاف في المحاكم»(90) فيما أوردت افتتاحيات (نيويورك تايمز) مجادلات مشابهة؛ فقالت إن قرار (واردس كوف) «وضع أعباء جديدة وثقيلة على المدعين بالحقوق المدنية» (91). ومرة أخرى لا يوجد أي تلميح إلى القراء حول أن ما تسميه (نيويورك تايمز) «أعباء ثقيلة على مدعي الحقوق المدنية» كانت هي الأعباء ذاتها التي حملها أغلب المدعين في معظم قضايا الحقوق غير المدنية لقرون، على أساس المبدأ القانوني بأن المتهم ليس مطلوباً منه إثبات براءته.

كما استخدمت مقالة رأي (في نيويورك تايمز) معيار (النتائج)، شاكيةً من كون الحكم في قضية (واردس كوف) «يجعل من العسير جداً على المدعي كسب قضايا كهذه»(92). واشتكت افتتاحية (بوسطن غلوب) من أن الحكم في قضية (واردس كوف) «يجعل من المستحيل عملياً على الموظفين كسب قضايا تمييز».(93) وهناك افتتاحية أخرى في الصحيفة ذاتها اشتكت من أن عبء الإثبات «ينتقل الآن إلى المدعي»(94) كما لو أن مكان عبء الإثبات المحدد هنا غير عادي.

لم يكن رد فعل الأكاديميين أقل حدة ولا أقل جدية في طرح الحقائق أو أقل تركيزاً على (النتائج)؛ إذ كتب البروفيسور (رونالد دواركن) من

أوكسفـورد عن «التباين الموجع» بـين الأعراق في قضية (واردس كوف) التـي أطلق عليها «تمييز بنيوي»، وعـن «العبء المستحيل» المفروض على المدعين(95). وقـال البروفيسور (بول غويرتز) مـن جامعة (ييل): «لقد سـددت المحكمة العليا ضربات قاسيـة لآليتين من أهم آليات سلامة القوة العاملة الأميركية».(96) وكان التركيـز بوضوح على النتائج الاجتماعية (سلامـة القوة العاملـة الأميركية) وليـس القانون. ولم يكـن البروفيسور (رجينالـد ألين) أقل ميـلاً إلى «النتائج»، وعزا قـرار (واردس كوف) إلى القضاة الذين «يكرهون تشريع الحقوق المدنية»(97). ووصف البروفيسور (هـوارد إغليت) من كليـة شيكاغو للقانـون قرار (واردس كـوف) بأنه «معاملـة تعديلية ماكرة لعبء الإثبات»(98). كمـا استخدم أستاذ قانون آخـر هو (ألان فريمان) من جامعة نيويورك مفهوماً معارضاً جائراً واصماً القضـاة الذين أصـدروا قرار (واردس كـوف) بـ«المدافعين الرجعيين عن النظـام القائـم»، ويستحقون «العصيـان»(99) فيما دعا أستـاذ القانون (كانديسـ ف. كوفاسيك–فليشر) من الجامعة الأميركيـة الكونغرس إلى «استعـادة التقسيم الطبيعـي لأعباء الإثبات؛ أي لو أثبـت مدع ممارسة أو ممارسات مهنية على أنها ذات تأثير تمييزي؛ فإن العبء يجب أن ينتقل إلى

جهة العمل لتثبت ضرورة تلك الممارسة للعمل» (100) غير أن تقسيم الأعباء هذا كان (عادياً) فقط في قضايا الحقوق المدنية وفي بعض قضايا مقاومة تجمع رؤوس الأموال، بعكس حال قرون من الممارسة الرسمية في غير مكان القانون الأنجلو- أميركي.

ولم يفرض قانون الحقوق المدنية عام 1964م، عبء الإثبات بل على العكس نجد أنه في مداولات الكونغرس التي سبقت تمرير القانون، عارض السيناتور (هربرت همفري) وغيره من قادة المعركة ضد تمرير هذا التشريع، صراحة فكرة كفاية التباينات الإحصائية لإجبار جهة العمل على محاولة إثبات أنها لم تكن تمارس التمييز(101). وقال السيناتور (جوزيف كلارك) وهو مدافع آخر عن قانون الحقوق المدنية لسنة 1964م، لإن لجنة المساواة في فرص العمل التي شكلها هذا القانون «يجب أن تثبت عن طريق رجحان الأدلة أن الطرد أو غيره من الأفعال الأخرى ضد الموظفين كان بسبب العرق» (102) رجحان أدلة إثبات مثلما هو الحال في قضايا مدنية أخرى، ليست قضية كافية لإثبات واقعة ما لم تنقض بدليل، حيث ينتقل عبء الإثبات إلى جهة العمل مثلما أصبح معياراً فيما بعد نتيجة لأحكام قضائية.

إنــه قرار المحكمــة العليا في قضية (غريغز وديــوك للطاقة) عام 1971م الــذي نقل عــبء الإثبات إلى جهــة العمل حين كان هنــاك معيار تشغيل لــه (تأثــير تمييزي) علــى العمال المنحدرين مــن أقليات في تلــك القضية، وكان عبــارة عن فحص ذهني أو شهادة مدرســة ثانوية؛ فكان قرار قضية (غريغز) – عمره أقل من عشرين سنة عند صدور قرار (واردس كوف) – (القانون القائم) الــذي رأى من خلاله (توم ويكر) قرار (واردس كوف) أنه انحراف «متطرف».

الواضــح أن هــؤلاء الصحفيــين والأكاديميين وأقرانهــم الذين يحملون الأفــكار ذاتهــا يعلمــون جيــداً أن تمييــز جهــة العمل هــو سبــب التباين الإحصائي؛ وبالتالي يبــدو أن المسألة ليست سوى تسهيل توصل المحاكم إلى النتيجــة ذاتها، وما يعنيه هــذا هو أن أعضاء المجتمع أولئك الذين ينظر إليهــم نظــرة معادية وسلبية من طــرف الصفوة المختــارة لا يجوز لهم أن يتمتعوا بالحقــوق ذاتها مثل سائر السكان، فضلاً عــن امتيازات من تنظر إليهــم الصفوة المختارة بوقار. وتمــر فكرة أن القانون بصــدد تصعيب أو تسهيل مهمــة بعض فئات المجتمع بخصوص كســب الدعاوى القانونية ضــد بعض الفئات الأخــرى في المجتمع بالكثير مــن الانتقادات الموجهة

إلى قرار (واردس كوف) من قبل المثقفين. وباختصار، أراد هؤلاء (نتائج) فمنحهـم إياهـا الكونغرس بقانـون استعادة الحقوق المدنيـة لسنة 1991 الـذي وضع عبء الإثبات ثانية على جهـة العمل بخلاف قانون الحقوق المدنية الأصلي لسنة 1964.

حقوق الملكية

لم تكن النتائج الفعلية للأحكام القضائية المائلة إلى (النتائج) أكثر اختلافاً جذريـاً مما هو متوقع مما هي عليه في حالة قضية حقوق الملكية التي غدت طويلاً ساحة معارك بين ذوي الرؤى الاجتماعية المتعارضة؛ فحين سادت أفكار (الدستور الحي) التي يجب تطبيقها على الظروف الحالية – بحسب مـا يراه القضاة مناسبـاً – تم تقليص حقوق الملكية إلى منزلة الدرجة الثانية في أفضـل الأحوال، وعبر عن ذلك خبير الاقتصاد الحضري البارز (إدوين سـ. ميلز) حين قـال: «ألغت المحاكم عملياً التعديـل الخامس كما ينطبق على العقارات في المناطق الحضرية». (103)

وينظـر إلى حقوق الملكيـة بسياقات مختلفة جذريـاً من طرف أصحاب النظـرة المأساوية وذوي النظرة المكرسة؛ إذ يرى أصحاب النظرة المأساوية

لأخطاء البشر وقصورهم أن حقوق الملكية قيود ضرورية على صلاحية مسؤولي الحكومة للسيطرة على ممتلكات العامة، سواء لاستخدامها لأنفسهم أو لتوزيعها كهبات لكيانات مختلفة يسعى السياسيون لنيل تأييدها السياسي أو المالي. وأصبحت مثل هذه الأفعال من طرف أصحاب السلطة في الحكومات الاستبدادية القديمة شائعة، كما أنها ليست غريبة على الديمقراطيات الحديثة؛ إذ رأى مؤسسو الولايات المتحدة وكتبة دستورها أن حقوق الملكية أمر أساسي لحماية جميع الحقوق الأخرى وصونها؛ فالحق في حرية التعبير مثلاً ليس له معنى إن كان انتقاد السلطات يؤدي إلى استيلائها على ما تملك انتقاماً منك.

ورأى الاقتصاديون حقوق الملكية شيئاً جوهرياً أولاً، لإبقاء القرار الاقتصادي بيد أفراد خاصين؛ أي خارج يد السياسيين. وثانياً، تقديم حوافز للأفراد لاستثمار الوقت والمواهب والموارد برجاء القدرة على الكسب والحفاظ على حصيلة جهودهم. وعلى أي حال، يرى أصحاب النظرة المكرسة (نظرة الصفوة المختارة) التي يكون فيها صناع القرار بالوكالة مزودين بشكل أفضل بما يتيح لهم صنع قرارات حكيمة، أن حقوق الملكية عوائق أمام تحقيق أهداف اجتماعية مرغوبة مختلفة من

خلال العمل الحكومي؛ فحقوق الملكية، بحسب رأي أصحاب هذه النظرة، تحمي الأفراد المحظوظين أصحاب الملكية الواسعة من المصالح الكبرى للمجتمع ككل. ويرى البروفيسور (لورنس ترايب) من كلية قانون هارفرد أن حقوق الملكية تمثل ببساطة مصلحة فرد في «ثروة محصنة». (104)

وبعبارة أخرى، ينظر إلى حقوق الملكية من ناحية نتائجها على الأفراد بدلاً من العمليات الاجتماعية التي تسهلها منظومة حقوق الملكية المتعلقة بصنع القرار الاقتصادي. وعلى النقيض من ذلك فإن حقوق حرية التعبير لا ينظر إليها تقريباً من منظور ضيق كفوائد مصالح خاصة لتلك النسبة الصغيرة جداً من السكان الذي هم كتاب محترفون أو صحفيون أو ناشطون سياسيون، بل ينظر إليها كحقوق أساسية لتأدية وظيفة المنظومة العامة للحكومة التمثيلية على الرغم من أن حقوق الملكية نادراً ما ترى بعيون المفكرين ضرورية بالدرجة الأساسية ذاتها لتأدية وظائف اقتصاد السوق. وبدلاً من ذلك تزدرى حقوق الملكية بسهولة على أساس أنها عمليات حماية خاصة لأصحاب الامتيازات الاقتصادية مثلما حدث مع البروفيسور (ترايب) وقبله (روسكو باوند) و(لويس برانديس) وكثيرين غيرهم.

ومن يعتنق هذه النظرة الرافضة لحقوق الملكية لا يروجون لنظرتهم فقط بل غالباً ما يغربلون النظرة المعاكسة لحقوق الملكية، أو يشوهونها كمجرد دفـاع عن «الثروة المحمية»(105) حتـى لا يعلم كثير من العامة حتى كنه القضيـة أصلاً، جاعلـين من مسألة كيفية حل القضيـة أمراً غير ذي أهمية عملية.

وعندمـا تختزل حقوق الملكية عن طريـق البراعة اللفظية إلى مجرد فائدة لقلة محظوظـة، فسينظر إلى هذه الحقوق باعتبارها أقـل أهمية من فائدتها للمجتمـع ككل. ويتبع هذا أن حقوق الملكيـة لا بد دوماً أن تترك المجال لتصادم وتضارب مع حقوق أخـرى حين تقدم المسألة على أنها «حقوق الملكيـة مقابل حقـوق الإنسان»، إلا أن هذه المجـادلات لا تعني شيئاً إلا حين تكون ضمن إطار نظرة الصفوة المختارة. وبعكس ذلك فليس هناك تصادم بين حقوق الملكية وحقوق الإنسان؛ لأن ذلك أولاً، ليس للملكية في حد ذاتها حقوق، وثانياً لأن البشر فقط لهم حقوق، وأي تصادم يكون بـين فئات مختلفة من البشر، وحقوق الملكية حدود قانونية على السياسيين أو القضـاة أو البيروقراطيـين الذيـن يستولون اعتباطاً علـى ممتلكات بشر معينين لنقلها إلى بشر آخرين.

إن أولئك الذين يرون أن صناع القرار بالوكالة لديهم حق وواجب جعل (توزيع الدخل) أكثر عدلاً وإنصافاً، يرون أن حقوق الملكية ينبغي ألا تقف عائقاً في طريق ذلك الهدف الأسمى، وحيث إن أفكار المثقفين في العصر التقدمي أصبحت سائدة في المدارس القانونية والمحاكم خلال النصف الثاني من القرن العشرين؛ فقد تآكلت حقوق الملكية بسبب القرارات القضائية، وقدرة المسؤولين الحكوميين على تجاوز حقوق أصحاب الملكية التي تم تبريرها على أساس المصلحة العامة الأكبر، والتي من المفترض أن تكون لصالح من هم أقل حظاً. ومع ذلك، وهنا – كما في أي مكان آخر، وبسبب مفاهيم معينة تتلاءم مع هذه الرؤية – فقد كان هناك اهتمام قليل على نحو ملحوظ في إذا ما كانت هذه المفاهيم تتلاءم أيضاً مع الحقائق. وبعبارة أخرى، فإن فكرة تآكل حقوق الملكية تنفع ذوي الدخل المحدود الذين يفتقرون إلى أي ممتلكات كبيرة، تم تبنيها كفكرة بدهية بدلاً من أن تكون فرضية يتم اختبارها تجريبياً. إن الافتراض الضمني بأن إضعاف حقوق الملكية سيعود بالفائدة على من هم أقل حظاً، على حساب الأكثر حظاً، قد تحول ليكون في حالات لا حصر لها على العكس تماماً مما حدث في الواقع. وبالنظر إلى المزيد من الحرية الممنوحة

في مصـادرة الممتلكات، فإن المسؤولين الحكوميين على جميع المستويات وعلى مدى عقود شجعوا عمليات الهـدم الجماعي لأحياء الطبقة العاملة وذوي الدخل المنخفض في برامج (التجديد الحضري) التي استبدلت تلك الأحياء بالمزيـد من المساكن الفاخرة ومراكز التسـوق وغيرها من عوامل الجذب للمزيد من الأثرياء من أفراد المجتمع.

إن المبالغ الكبرى من الضرائب التي ستدفعها المناطق (التي أعيد تطويرها) تقـدم حوافـز واضحة للقـادة السياسيـين لصالح أنفسهـم على حساب السـكان المشرديـن. وكان هؤلاء السكان المشـردون في الغالب من ذوي الدخـل المنخفض والأقليات والسود في المقـام الأول، وجاء هذا التحقق النهائي للاتجاهات القانونية تجاه الحد من حقوق الملكية وفرض قيود على عمـل الحكومة مع قضيـة (كيلو في. نيو لندن) عـام 2005، والتي توسع فيهـا حكم الدستور بأنه يمكن اتخاذ الملكيـة الخاصة (للاستخدام العام)؛ ليعني أنـه يمكن اتخاذ هذه الملكية (لغرض عـام)، في حين أن الاستخدام العـام سيشمل أشياء مثل قيام الحكومة ببناء خـزان، جسر أو بعض المرافق الأخـرى، فـإن (الغرض العام) يمكن أن يعني تقريبـاً أي شيء، وفي قضية (كيلو) ذلك يعني مصادرة بيوت الناس لتحويل الملكية إلى المطورين الذين

سيبنون المرافق الراقية المتنوعة.

إن الفائدة الأكثر العائدة على الأغنياء والأثرياء، على حساب الناس من ذوي الدخل المنخفض أو المتوسط، نتجت من المجال الأكبر من أي وقت مضى، والذي سمح للمسؤولين الحكوميين بتجاوز حقوق الملكية باسم (الفضاء المفتوح) و(النمو الذكي) وغيرهما من أشكال قيود البناء التعسفية، وتعبئتها سياسياً في إطار مجموعة من التسميات الجذابة بلاغياً. إن حظر بناء المنازل أو غيرها من المباني في المجتمعات الراقية أو حولها يقلل بدرجة كبيرة من قدرة الناس الأقل ثراءً على الانتقال إلى تلك المجتمعات؛ لانخفاض الإمدادات المادية من الأراضي لأغراض الإسكان، وبسبب الارتفاع الشديد في أسعار المساكن الناتجة من زيادة كبيرة في أسعار الأراضي عندما تم تقييد توفير الأراضي القابلة للتعمير على نحو غير طبيعي.

إن مضاعفة أسعار المساكن مرتين أو ثلاث مرات أو أكثر في أعقاب القيود المفروضة على البناء لا يؤثر سلباً في أولئك الذين يعيشون بالفعل في المجتمعات الراقية (ما عدا المستأجرين)، ولكن في الحقيقة يعود بالنفع والفائدة على أصحاب المنازل عن طريق رفع قيمة منازلهم في سوق مقيدة

بشــكلٍ غير طبيعــي. إن الصلاحيات التعسفية للجــان التخطيط ومجالس تقسيــم المناطق والهيئات البيئية لتقييد أو منع استخدام الممتلكات الخاصة بطرق يختارونها من أجــل الرفض تزودهم بالضغط لانتزاع تنازلات من أولئــك الذين يسعون إلى بناء أي شيء في إطــار السلطة القضائية، ويمكن انتــزاع هذه التنازلات بشــكل غير قانوني إما على شــكل رشوة شخصية مباشـرة أو بشكل قانوني من خلال إرغام صاحــب الملكية على المساهمة بجــزء من الممتلــكات للسلطة القضائية المحلية. في بلــدة (سان ماتيو) في كاليفورنيــا، على سبيل المثال، فــإن الموافقة على تطوير الإسكان مشروطة بتحويــل البنــاة للسلطات المحلية (قطعة أرض مكونــة من اثني عشر فداناً ستبنــي عليها المدينة حديقة عامة) وإسهام بمبلغ 350،000 دولار أميركي في (الفــن الشعبي)، وبيع نحو 15 في المئة من المنازل بقيمة أقل من قيمتها السوقيــة.(106) وقال رئيســ المحكمة العليا (جــون مارشال) إن سلطة الضريبة هي السلطة علــى التدمير. إن سلطة الأنظمة التعسفية هي السلطة علــى الابتزاز، تماماً مثل السلطة التي تضع عبء الإثبات على المتهم، وفي حالة السكن، فإن (التنازلات) المنتزعة من البناة تدفع في نهاية المطاف عن طريــق الناس الذين يشــترون أو يستأجرون المنــازل أو الشقق التي بنوها.

إن الانتقاص من حقوق الملكية المسموح بها من قبل المحاكم لا يؤثر في الناس الذين لا يمتلكون أي ممتلكات فحسب بل يؤثر في الذين يجب عليهم دفع المزيد للإيجار، أو غير القادرين على تحمل دفع قيمة الإيجار أو الشراء في المجتمعات التي تضخمت فيها أسعار المساكن بشكل غير طبيعي عن طريق فرض قيود على استخدام الأراضي إلى مستويات لا يمكن أن يتحملها أحد إلا الأغنياء أو الأثرياء، وإقامة الحاجز الوقائي حول المجتمعات الراقية، وإبعاد الناس من ذوي الدخول المعتدلة أو المنخفضة. ومهما كانت (النتائج) التي سعى من أجلها أولئك الذين حثوا على إضعاف حقوق الملكية، فإن هذه هي النتائج التي تحققت في الواقع.

حتى أن الناس من ذوي الدخل المنخفض أو المتوسط الذين يعيشون بالفعل داخل المجتمعات التي تتجاوز حقوق الملكية بفرض قيود تعسفية على البناء يمكن أن يرغموا على المغادرة نتيجة ارتفاع الإيجار بشكل حاد. وفي سان فرانسيسكو، على سبيل المثال، تم خفض عدد السكان السود إلى النصف منذ عام 1970م، وفي بعض المقاطعات الأخرى في ولاية كاليفورنيا الساحلية لم يكن من غير المألوف بالنسبة إلى السكان السود الانخفاض بواقع 10.000 أو أكثر بين تعداد عام 1990م وتعداد

عـام 2000م فقط(107) حتـى أثناء نمو مجموع سـكان هذه المقاطعات. واحـدة من الكثير من المشكلات الناجمة عن القرارات القضائية الموجهة لـ(النتائج) هو أنه لا يمكن أن تقتصر النتائج الفعلية على نتائج خاصة تكون في اعتبـار القضاة، وأن نتائج أخرى هي نادراً ما يمكن التنبؤ بها. وبالنظر إلى السوابق القانونية، ونتائج هذه القرارات نادراً ما تكون قابلة للعكس، بغض النظـر عن مدى اختلاف النتائج الفعلية عمـا كان متوقعاً. إن أعباء الإثبات وحقوق الملكية ليست سوى مثالين من أمثلة عديدة.

الجريمة

تعـود رؤية المثقفين للجريمة إلى قرنين ماضيين على الأقل، لكنها لم تأخذ في الانتشار في الواقع إلا خلال النصف الثاني من القرن العشرين. إن زعم (لويـس براندیس) أن (علم الاجتماع) الحديـث أثار موضوع إذا ما كان المجتمـع المحيط يتحمـل المسؤولية ذاتها التي يتحملهـا اللص عن السرقة تجاهل حقيقةً أن اعتبار المجتمع مسؤولاً عن الجريمة كان مفهوماً شائعاً بين أصحـاب الرؤيـة المكرسة، وذلك منذ القرن الثامـن عشر؛ أي قبل ظهور علم الاجتماع الحديث(108) على الرغم من أن هذه الآراء المبكرة سبقت

عملية تجميع هذه الأفكار تحت عباءة العلم. وقد استبعدت رؤية الصفوة المختارة التركيز على العقاب، وركزت - بدلاً من ذلك - على منع الجريمة من خلال تحديد (الأسباب الجذرية) الاجتماعية للجريمة مقدماً؛ ومن ثم إعادة تأهيل المجرمين. تشمل الموضوعات الفرعية لهذه الرؤية التقليل من المسؤولية الشخصية من جانب المجرمين بسبب الطفولة البائسة وضغوط مرحلة المراهقة والنضج أو عوامل أخرى يفترض أنها تخرج عن إرادة الفرد. ويمكن مناقشة النظريات المتعارضة حول الجريمة إلى ما لا نهاية، ولا شك أنها مثلها مثل الكثير من الأسئلة الأخرى ستتوسع إلى أبعاد أخرى تستعصي على الإجابة، إلا أن المهم هنا، هو أن نسأل: ما الدليل على النتائج الحقيقية التي يمكن أن نصل إليها من خلال ذيوع وانتشار رؤية المثقفين للجريمة؟ وما ردود أفعال هؤلاء تجاه هذا الدليل؟

في الولايات المتحدة حيث كانت معدلات الجريمة في انخفاض مستمر لعدة عقود وحيث كانت في عام 1961م نصف ما كانت عليه عام 1933م، أسفرت الإصلاحات القانونية في الستينيات (المتمثلة في تبني أفكار المثقفين ومدحها من النخبة المثقفة على نطاق واسع) بشكل فوري تقريباً عن عكس هذا الاتجاه النازل في معدلات الجريمة والذي

استمـر فـترة طويلة؛ حيـث تضاعف معـدل جريمة القتل عـام 1974م. (109) وفي بريطانيـا تبـع ظهور نفس هـذه الأفـكار أو الرؤية انعكاس مشابه للاتجاهـات النازلة السابقة في معدلات الجريمـة، وأشارت إحدى الدراسات قائلة: «رصد الباحثـون في مجال علم الجريمة تراجعاً طويلاً في العنـف بين الأشخاص استمر منذ منتصف العصور الوسطى إلى أن حدث تحـول مفاجئ ومحير في منتصـف القرن العشريـن...». وكشفت مقارنة إحصائية للجريمة في كل من إنجلترا وويلز من جهة وأميركا من جهة أخرى (علـى أساس أرقام عـام 1995م) فيما يتعلق بثلاثة أنـواع جرائم العنف (الاغتصاب والسطو والسرقـة) أن الإنجليز باتوا الآن في خطر أكبر بكثير من الأميركيين.(110)

إن الانعكاسـ المفاجـئ للاتجاه الهابط في معـدلات الجريمة على جانبي الأطلسـي يقلـل كثـيراً مـن احتمالية عـزو النتائـج إلى أنـواع التغيرات الاجتماعيـة المعقدة التـي تستغرق سنوات عدة حتـى تتكشف تدريجياً. ولكـن، في غضون فترة زمنية قصـيرة نسبياً، قللـت التشريعات وأحكام المحاكـم والسياسـة الحكومية في كل من بريطانيـا والولايات المتحدة إلى حـد كبير من احتمـال إدانة ومعاقبة المجرم على جريمـة معينة، وخفضت

من شدة عقوبة المحكوم عليهم، وقللت في الوقت ذاته من قدرة المواطنين الملتزمين بالقانون على الدفاع عن أنفسهم عند مواجهة مجرم أو تسلحهم لمنع المجرمين من الاعتداء عليهم.(111) وفي بريطانيا نجد أن الأيديولوجية التي تدعو إلى عدم حمل السلاح قوية إلى درجة أنها تعارض حتى استخدام مسدس (لعبة) في الدفاع عن النفس: «حتى مجرد التهديد بالدفاع عن النفس يمكن اعتباره غير مشروع، على حد قول سيدة مسنة نجحت في إخافة وإبعاد عصابة من السفاحين بطلقة فارغة من مسدس لعبة، وقبض عليها؛ لأنها عرضت شخصاً ما للخوف باستخدام سلاح ناري مقلد. إن استخدام المسدس اللعبة للدفاع عن النفس أثناء تعرض منزل للاقتحام غير مقبول أيضاً، بحسب ما اكتشف صاحب منزل احتجز رجلين كانا يسرقان المنزل مستخدماً مسدساً غير حقيقي؛ فقد اتصل هذا الرجل بالشرطة وعند وصولهم قبضوا عليه بتهمة حيازة سلاح ناري».(112)

كان المفكرون/ المثقفون في بريطانيا دوماً متحمسين لوضع قيود على حمل السلاح، وأعلنت إحدى المقالات التي نشرت عام 1965م في صحيفة (نيو ستيمان) أن حمل أسلحة نارية بواسطة أفراد خواص

«لا يخــدم أي غرضــ متحضر يمكن تصــوره»، وأن حيــازة أو استخدام المسدســات من طــرف المدنيين «شــيء لا يمكن تبريــره لأي غرض مهما كان».(113) وحثت مقالة نشرت عام 1970م على إصدار قوانين تحظر «جميــع الأسلحة النارية»، سواء أكانــت مخفية أم لا، عن «جميع السكان المدنيين».(114)

شأنــه شأن الكثير من الأفكار الشائعة بين صفوف النخبة المثقفة، تحدى التحمس الزائد للقوانين التي تقيد أو تمنع حيازة مسدسات الأدلة المتزايدة علــى عدم جدواها ونتائجهــا المدمرة. وعلى سبيل المثــال كشفت دراسة بحثيــة في 2001م أن «استخدام المسدسات في الجريمة زاد 40 في المئة في السنتــين التاليتين لحظر الأسلحة في المملكــة المتحدة».(115) وتوصلت دراســة سابقة إلى أنه «لم تستخدم أسلحة ناريــة مملوكة بشكل قانوني على الإطــلاق في جرائم القتل التي شملت الجريمــة المنظمة والمخدرات، لكن استخـــدم ثلاثــة وأربعــين سلاحاً نارياً غــير مرخصــ».(116) وأشارت دراســات أخرى بالشكل ذاته إلى أن «القوانين التي تمنع حيازة مسدسات في إنجلترا – كما في الولايات المتحدة – لم يكن لها تأثير ملحوظ في الأفراد الذين يعيشون على مخالفة القوانين؛ ففي عام 1954م وقعت في لندن اثنتا

عشرة قضية سرقة فقط استخدم فيها سلاح ناري، وكشف التحقيق الدقيق أن ثمانية من هذه الأسلحة كانت أسلحة نارية مزعومة (أي غير حقيقية)، لكـن ارتفع عـدد عمليات السطو المسلح في لندن مـن أربع عمليات عام 1954م حـين لم تكن هنـاك ضوابط على المسدسـات، وتضاعف عدد أصحاب المسدسات المرخصـة، إلى 1،400 عام 1981م، و1،600 عام 1991م. وفي عام 1998م؛ أي بعد عام من حظر استخدام المسدسات، ارتفع معدل الجريمة بنسبة 10 في المئة». (117)

نظـراً إلى أن القوانين التي تمنع حيازة المسدسات في بريطانيا كانت أكثر صرامة قرب نهاية القرن العشرين فقد ارتفعت معدلات جرائم القتل بنسبة 34 في المئـة بينما انخفضت معدلات جرائـم القتل في كندا والولايات المتحدة بنسبة 34 في المئة، و39 في المئة على التوالي. وانخفضت معدلات جرائم القتل في فرنسا وإيطاليا بنسبة 25 في المئة، و59 في المئة على التوالي. (118) وكانت بريطانيا بأيديولوجيتها المعارضة لحيازة المسدسات السائدة بين نخبها الفكريـة والسياسية، والسياسة استثناء للتوجهات العالمية. وفي الوقـت ذاته زاد إقبال الأميركيـين على شراء المسدسات خلال الفترة ذاتها حتـى بلغ ذروته عام 1993م بنحو ثمانية ملايين سلاح صغير، منها أربعة

ملايين مسدس. (119) وعلى الرغم من أن الأمر من شأنه أن يقود إلى مزيد من الجرائم، إلا أن تلك الفترة شهدت تراجعاً في معدلات جرائم القتل في الولايات المتحدة، وفي المجموع يوجد في أميركا ما يقدر بنحو 200 مليون سلاح ناري، ومعدلات الجرائم كانت الأقل حيثما زادت ملكية الأسلحة، وينطبق الشيء ذاته على سويسرا. (120)

على الرغم من كل ذلك، لم يؤد هذا إلى ظهور أفكار أخرى بخصوص منع حيازة المسدسات بين النخب المثقفة في كل من بريطانيا وأميركا؛ ففي بريطانيا أخذت الأيديولوجية والسياسة الحكومية وجهة نظر سلبية تجاه إجراءات الدفاع عن النفس أيضاً. ويمتد الاعتراض على دفاع الشخص عن نفسه لدى المواطنين الملتزمين بالقانون؛ ليشمل حتى المسدسات الحقيقية والمقلدة (المسدسات اللعبة). وقد تعرض رجل في متوسط العمر لهجوم من قبل مجرمين اثنين في مترو أنفاق لندن؛ فقام هذا الرجل بسحب نصل سيف من العصا التي يتوكأ عليها وطعن أحدهما فقبض عليه مع المعتدين بتهمة حمل سلاح هجومي.(121) وتمنع السلطات المحلية حتى وضع السلك الشائك حول حديقة أو سياجها الذي تم اقتحامه عدة مرات؛ خوفاً من مقاضاتها إذا أصيب لص وهو يقتحم المكان.(122)

تعد مثل هذه القضايا التي تؤخذ على محمل الجد علامة على الأفكار أو الآراء السائدة بين المسؤولين البريطانيين.

ظلت نظرية (الأسباب الجذرية) للجريمة كذلك غير منفتحة على الأدلة والحجج المنطقية على جانبي الأطلسي (أي في أوروبا وأميركا). وارتفعت معدلات الجريمة بشكل كبير في كل من الولايات المتحدة وإنجلترا خلال السنوات التي انخفضت فيها (الأسباب الجذرية) للجريمة (الفقر وحواجز الفرص) بدرجة ملحوظة. ولإتمام فصل السخرية من نظرية (الأسباب الجذرية) كانت أحداث شغب الغيتوهات (الأحياء الفقيرة) التي اجتاحت المدن الأميركية في الستينيات أقل انتشاراً في المدن الجنوبية حيث لا يزال التمييز العنصري ملحوظاً. وقعت أخطر أحداث الشغب في تلك الحقبة في مدينة ديترويت التي كان معدل فقر السود فيها نصف معدل الفقر بين السود في الولايات المتحدة بوجه عام، بينما كانت معدلات ملكية السود للمنازل أعلى من أي مدينة أخرى، وكانت معدلات البطالة بين السود في ديترويت 3.4 في المئة؛ أي أقل من معدل البطالة لدى البيض.(123)

كانت أحداث الشغب في المدن أكثر شيوعاً في عهد إدارة الرئيس (ليندون جونسون) التي شهدت علامة فارقة في التشريعات المتعلقة

بالحقوق المدنيــة وتوسعاً هائلاً في البرامج الاجتماعيــة المسماة بـ(الحرب علـى الفقـر). وعلى العكـس من ذلـك، أصبحت هذه الأحـداث (أي أحـداث الشغب) غـير موجـودة افتراضياً خـلال سنوات حكـم إدارة (ريغن) الثمانية التي أهملت تلك الأشياء. من الصعب أن نفكر في النظرية الاجتماعيــة بطريقة متسقة أكثر ثم نصطدم بــدون قصد بالوقائع، لكن لم يؤثـر أي من هذا في هــؤلاء الذين يتمسكون بنظريــة (الأسباب الجذرية) أو النظـرة الاجتماعية العامة التي وراءها. لم تكـن الولايات المتحدة البلد الوحيـد الذي لم تظهر فيـه نظرية (الأسبـاب الجذرية) المفترضـة ارتباطاً بالمعـدل الحقيقي للجريمـة؛ فبريطانيا كانـت مثالاً آخر علـى هذا: «على عكس التوقعات، انخفضت جرائم العنف خلال القرن التاسع عشر. منذ منتصف القرن وحتى الحرب العالمية الأولى انخفضت الاعتداءات التي تم الإبـلاغ عنها بنسبة 71 في المئة، وانخفضــت الإصابات بالجروح بنسبة 20 في المئة، وانخفضت جرائم القتل بنسبة 42 في المئة... لقد كان ذلك العصر موبوءاً بكل ما يمكن لمجتمع مريض أن يصنفه سبباً للجريمة – الفقر المدقـع إلى جانـب تزايد الرخـاء الاقتصادي، والأحيـاء الفقيرة المزدحمة والنمـو السكاني السريـع والتفكك، والتوسع الحضـري، وتفكك الأسرة

العاملة، وتزايد الشرطة، وبطبيعة الحال امتلاك الأسلحة النارية على نطاق واسع».(124)

حتى الحقائق الصارخة يمكن تجنبها بالقول إن أسباب الجريمة (معقدة جداً، وتستعصي على التفسير (المبسط). هذا تكتيك اللفظي يوسع المسألة ببساطة لأبعاد تستعصي على الإجابة؛ تمهيداً لاستبعاد أي تفسير لا يتفق مع الرؤية السائدة بأنها (تبسيطية)؛ لأنها لا يمكن أن تجيب عن السؤال بشكل كامل، ولكننا لسنا بحاجة إلى معرفة تعقيدات قانون (نيوتن) للجاذبية؛ لنتأكد من أن أي أحد يخطو خارج سطح ناطحة سحاب سيتعرض لعواقب وخيمة.

وبالمثل، ليس من الضروري حل خيوط تعقيدات لا تعد ولا تحصى، معروفة وغير معروفة للأسباب التي تجعل الناس يرتكبون جرائم لنعرف أن وضع المجرمين وراء القضبان هو طريقة لخفض معدل الجريمة أفضل من أي من النظريات العلمية المعقدة أو السياسات النبيلة التي تحبذها النخبة المثقفة وأهل الفكر.(125)

إن توسيع المسألة إلى أبعاد تستعصي على الإجابة؛ ومن ثم ازدراء أي إجابة غير مرغوب فيها بأنها (تبسيطية)، هي مجرد واحدة من الطرق التي

يستخدمهـا المثقفون ببراعتهـم الخطابية والبلاغية ضـد الوقائع. وكمثال آخـر، فإن المطالبة بالعودة إلى (القانـون والنظام) كان ينظر إليه دائماً على أنـه علامة على عنصرية خفيـة، بما أن معدل الجريمة بين السود هو أعلى مما هو عليه بين البيض.

كما لاحظنا في الفصل الثاني، فإن مفوض شرطة نيويورك المتقاعد الذي حاول أن يخبر زمرة من القضاة بالأخطار الكامنة وراء بعض أحكامهم، لم يلق من رد فعل من القضاة والمحامين الحاضرين سوى الضحك والسخرية منـه.(126) وباختصـار، فـإن النظرية تـزدري التجربة، كمـا أن الرؤية كثيراً مـا ازدرت الوقائع، ويعامل عامة النـاس (الجاهلين) كما لو أنهم لا يستحقون أن يؤخذوا على محمل الجد من قبل الصفوة المختارة.

واكبـت مواقف مماثلـة الرؤية ذاتهـا في بريطانيا؛ حيـث إن الكثير من وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمثقفين عموماً، فضلاً عن الموظفين العموميين الحاصلين على مؤهل جامعي، يعاملون شكاوى الجمهور حول ارتفاع معـدلات الجريمة، والمطالبات بتشديـد العقوبات ضد المجرمين، علـى أنها مجرد علامات على قلـة فهم الجمهور للقضايـا الأعمق. وعلى جانبي المحيط الأطلسي، تركز النخب على المشكلات التي يعيشها الناس

الذيـن يرتكبون جرائم، وكيف أن البرامج الاجتماعية المختلفة الرامية إلى حل هذه المشـكلات ستكون الحل الحقيقي لمشكلـة الجريمة في المجتمع. في الولايات المتحـدة الأميركية حتى تلك الأشياء مثل (التجميع الفوري) للقمامة تم تصويره من قبل (توم ويكر) الصحفي في (نيويورك تايمز)، على أنه جزء من (العدالة الاجتماعية) الضرورية لكبح الجريمة.(127)

لم يتمكـن أي قدر من الأدلة الدامغة على خرق الفقاعة المحكمة المتمثلة في رؤيـة النخبـة في بريطانيا، وعلى العكس من ذلـك، فإن البيانات التي تتعارض مع تلـك الرؤية يتم قمعهـا، وغربلتها أو غزلهـا بلاغياً من قبل المسؤولين البريطانيين، إلى درجة أن المجلة البريطانية (ذي إيكونوميست) ذكرت «انعدام الثقة على نطاق واسـع في الشخصيات الرسمية»(128) في حـين أن وسائـل الإعـلام البريطانية حاولت أن تجعـل الجمهور يشعر بالذنب تجاه المجرمين القلائل نسبياً الذين هم في السجن.(129) وما يدل على ازدراء شكاوي الجمهور هو الاستجابة، أو عدم الاستجابة، لتجارب الناسـ الذين يعيشـون في الأحياء التـي أقيمت فيها مؤسسـات من أجل المجرمين الذين أطلق سراحهم: «تحدث السكان عن كابوس دائم ناجم عن الجريمة المتواصلة، والتخويف والتخريب والمضايقات التي لحقت بهم من

قبل المجرمين المقيمين، وتحدث الكل عن فشلهم التام في جعل السياسيين المحليين والنـواب في البرلمان ومسؤولي العدالـة الجنائية والشرطة، أو أي شخص آخر، يصغي لهم ويهتم بوضعهم اليائس».(130)

بالنسبـة إلى كثير من أصحـاب الرؤية المكرسة فإن الفـارق الواسع بين معتقـدات واهتمامـات السكان عمومـاً وبين معتقداتهـم ومخاوفهم هم أنفسهـم وأمثالهـم ليس سبباً كافيـاً لإعادة النظر، ولكنـه مصدر للفخر؛ كونهم ذوي رؤية أرقى.

في الوقت ذاته، في الولايات المتحدة، وبعد سنوات طويلة من الارتفاع في معـدلات الجريمة الذي تسبب في تراكم الغضب الشعبي حتى تم فرض تغيـير في السياسة، ارتفعت معدلات الاعتقـال، وبدأت معدلات الجريمة في الانخفاض لأول مـرة منذ سنوات، وانتقد أصحـاب الرؤية المكرسة ارتفاع أعداد المساجين في البلاد، وحتى إذا ما اعترفوا بانخفاض معدلات الجريمـة أصلاً؛ فإنهم أقـروا بأنهم في حيرة من جراء ذلـك كما لو أنه من قبيل المصادفـة أن تتراجع الجريمة. في عام 1997، على سبيل المثال، كتب (فوكسـر باترفيلد) أحـد كتاب (نيويورك تايمز) تحـت عنوان «الجريمة في انخفاض مستمر، ولكن السجـون تمتلئ»، كما لو أن هناك شيئاً محيراً في

هذا: «أصبحت قصة مطمئنة؛ فلمــدة خمس سنوات متتالية، كان معدل الجريمة ينخفضــ مصحوباً بانخفاض في جرائم القتــل، لكن لماذا لا يزال عدد السجناء في السجــون في مختلف أنحاء البلاد في ارتفاع مستمر؟... في واقــع الأمر، فإن ولايــة كاليفورنيا وفلوريدا تنفقــان أكثر فأكثر لحبس سكانها من سن الكلية بدلاً من تعليمهم».(131)

أصبحــت المقارنة التي ليست في محلها بــين تكاليف السجن وتكاليف التعليم مادةً خاماً لنقاد السجــن، ولا تزال افتتاحية في صحيفة (نيويورك تايمز) نشــرت عام 2008م تردد هذه الحجة حول الأعداد المتزايدة للنزلاء في السجــون: «بعد ثلاثة عقود مــن النمو الهائل، بلغ عــدد السجناء في البــلاد درجة مثــيرة للقلق؛ فأكثر من 1 من بــين كل 100 أميركي بالغ في الولايات المتحدة موجود وراء القضبان، وواحد من أصل تسعة هم رجال ســود تتراوح أعمارهم بــين 20 و34 عاماً يقضــون أحكاماً في السجن، وكذلك أشخاص بالغون بين سنة واحدة و36 سنة من أصل هيسبانيك».

علــى الصعيــد الوطني، يقــدر عدد نــزلاء السجون بنحــو 1.6 مليون نسمــة، وهي نسبة تفوق جميع البلدان الأخــرى التي تقدم أرقاماً موثوقاً بهــا، وأنفقت الخمسون ولايــة أميركية العام الماضي نحو 44 مليار دولار

مـن أموال الضرائـب على الإصـلاح مقارنة بما يقـارب 11 مليار دولار عـام 1987م، وخصصـت فيرمونت وكونيتيكت وديلاويـر وميتشيغان وأوريغون الكثير مـن المال للإصلاح مثل ما ينفقونه على التعليم العالي أو أكثر.(132).

وهذا لا يعني بأي حال أنها المرة الأولى التي تندد فيها صحيفة (نيويورك تايمز) بارتفاع معدلات الحبـس في السنوات السابقة؛ ففي 1991م، قال (توم ويكـر) الكاتب في (نيويورك تايمـز): «إن جرائم العنف لم تنخفض علـى الإطلاق» علـى أثر ارتفـاع مستويـات الحبس، وهو ادعـاء فندته الإحصـاءات في وقت لاحق. وحـث على إصدار أحـكام سجن قصيرة وطالب «بتحسين التعليم والتدريـب المهني وخدمات العلاج من تعاطي المخـدرات» في السجون، وأعرب عن أسفه على «المخاوف المثيرة للذعر والمواقـف العامـة العقابيـة»(133) هنا. وكمـا هو الشـأن في الكثير من القضايـا الأخـرى، تم تحجيم وجهـات النظر المختلفـة للآخرين إلى مجرد مشاعـر (مذعورين)، بدلاً من حجج كان لا بد من تحليلها والإجابة عنها بالوقائع.

وداخـل السجون ذاتها، انعكس تغيير المواقـف العامة تجاه السجناء في

الولايـات المتحدة في اتخـاذ إجراءات أكـثر صرامة ضـد السجناء الذين يتسببون في المتاعب: «انخفضت الاعتداءات في سجن فولسوم بنسبة 70 في المئة خلال أربع سنوات، من نسبة 6.9 لكل 100 سجين عام 1985م إلى نسبة 1.9 عام 1989م».(134)

«علـى الرغـم من الارتفـاع الحاد في عدد نـزلاء السجـون في البلاد عام 1980م، وعلـى الرغـم من تفشي العنف المخيف، من حين إلى آخر، مثل ما حدث في جزيرة (ريكرز) في نيويورك هذا الصيف؛ فإن قصص نجاح كما هو الحـال في (فولسوم) يجري تكرارها في كل أنحاء البلاد، وموظفو السجون الذين شجعهم في ذلك المزاج العام الذي لا يطيق صبراً إزاء المجرمين، يقولون إنهم حققوا سيطرة أكبر على المؤسسات الإصلاحية».(134)

إن الأدلـة الثابتة حول فعالية تأكيـد سلطة إنفاذ قانون، سواء في السجن أو خارجه، لم تصنع فارقاً مميزاً بالنسبة إلى أصحاب رؤية الصفوة المختارة، سواء في الولايات المتحدة أو في بريطانيا، إلا أنه يمكن إيجاد علاقة عكسية بـين معـدلات السجن ومعدلات الجريمـة في أستراليـا ونيوزيلندا، حيث كان الاتجـاه يتراجع نحـو مزيد من السجن مصحوبـاً أيضاً بانخفاض في معدلات الجريمة. (135)

لم تعـد النخبـة المثقفـة البريطانيـة معجبـة بالوقائـع أكثر مـن نظرائهم الأميركيـين؛ فوسائـل الإعـلام البريطانيـة والأوسـاط الأكاديميـة تزخر بالأشخاص المعرضين للزج بهم في السجن. (136) وأشارت مجلة (ذي إيكونومست)، على سبيل المثـال، إلى «إدمان أمـيركا للحبس» (137) وتحويـل الآراء المعارضة إلى مجرد عواطـف؛ لكونها نمطاً بين المثقفين على جانبـي المحيط الأطلسي، وهذه رواية ضابط مراقبة في تعقيبه على الفرق بـين الرؤية والواقع استمدها من استماعه للإذاعة وهو يقود سيارته للعمل في السجن، عندما سئل أحد وزراء الحكومة من طرف أحد الإذاعيين. بدأ مقدم برامج معروف سؤاله إلى الوزير قائلاً: «نعلم جميعاً أننا نرسل الكثير من الناس إلى السجن في هذا البلد... وقد جاءت هذه الملاحظة التمهيدية بكثير من الثقـة؛ وهي توحي بالاعتقاد أن هذا القول معلوم لدى الجميع، وأنه لا يرقى إليه الشك، ومع ذلك بينما كنت أستمع كنت أعلم أنني أقود السيـارة متجهاً إلى السجن الذي أعمل فيـه، والذي على الرغم من كونه مرفـق تجميع ضخم؛ حيث يخدم عدة دوائر محاكم قضائية في أنحاء كثيرة من البلاد، وكان نصفه فقط ممتلئاً، وأكثر من ذلك أن هذه المؤسسة كانت مخصصة للجناة الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و20 سنة. وإذا قدر لسجن

أن يمتلئ فلا بد أن يكون ذلك السجن هو سجننا، غير أنه لعدة سنوات لم يكن هذا السجن إلا نصفاً ممتلئاً في أقصى الحالات، وكثيراً ما كان أقل بكثير من ذلك. وفي الوقت الذي كان فيه برنامج اليوم يضلل الرأي العام حول عدد المجرمين المحكوم عليهم بالسجن، كانت وزارة الداخلية تضع خططاً لإغلاق سجننا والعديد من السجون الأخرى». (138)

في بريطانيا، كما هو الحال في الولايات المتحدة، غالباً ما يؤخذ الأمر ببداهة، وأن «السجون ليست فعالة» – بحسب تعبير (ذي إيكونوميست) –، والسبب «أنهم قد يبعدون المجرمين من الشوارع، لكنهم يفشلون في ثنيهم عن ارتكاب الإساءة؛ إذ إن ثلثي السجناء السابقين يعاد اعتقالهم خلال ثلاث سنوات من إطلاق سراحهم».(139) ومن خلال هذا النوع من التفكير يكون الغذاء غير فعال كاستجابة للجوع؛ لأنها ليست سوى مسألة وقت؛ فبعد تناول الطعام يشعر الإنسان بالجوع مرة أخرى، ومثل أشياء أخرى كثيرة، لا يكون السجن فعالاً إلا عندما يتم ذلك. وحقيقة أن المجرمين يرتكبون جرائم عندما لا يكونون وراء القضبان لا تفيد في شيء إذا ما كان السجن فعالاً في الحد من الجريمة، والسؤال التجريبي حول التأثير في معدل الجريمة بإبقاء مزيد من المجرمين بعيداً عن الشوارع، لم

يؤخذ بعين الاعتبار، حتى عند القول إن السجون «غير فعالة».

أيديولوجيـة (بدائل السجن) ليست فقط شعاراً بين المثقفين البريطانيين، ولكنهـا أيضاً مدعومة من قبل المصلحـة الذاتية للمسؤولين الحكوميين في الحـد من الإنفاق على السجون. وعلى الرغم من التصريحات حول حجم التكاليـف للحفـاظ على السجـين وراء القضبان، مقارنـة بتكلفة الحفاظ على الطالب في بعض الكليات المكلفة، وأنها أصبحت عنصراً أساسياً في النقاشـات ضد السجن؛ فإن المقارنة ذات الصلة ينبغي أن تكون بين تكلفة الإبقاء على شخص في السجن مقابل تكاليف ترك مجرم طليق في المجتمع.

في بريطانيـا تبلغ التكلفة الإجمالية لنظـام السجون 1.9 مليار جنيه في السنـة، في حين أن التكلفة الماليـة وحدها للجرائم التي ترتكب سنوياً من قبل المجرمين تقدر بـ60 مليار جنيه.(140) وفي الولايات المتحدة تقدر تكلفـة حبس مجرم بمـا لا يقل عن 10.000 دولار في السنـة؛ أي أقل من تكلفة ترك المجرم طليقاً في المجتمع.(141)

في بريطانيا تكون الأيديولوجية المضادة للحبس قوية إلى درجة أن 7 في المئة فقط من المجرمين المدانين ينتهي بهم المطاف إلى السجن.(142) وفي ديسمـبر 2008م ذكـرت صحيفة (الديلي تلغـراف) اللندنية، في نشرتها

على شبكـة الإنترنت الدوليـة Telegraph.co.uk، أن «آلاف المجرمين الذيـن يجنبون السجن يعاودون الإساءة مـرة أخرى»، وقالت: «أكثر من 21.000 مجرم من الذين يقضون عقوبات غير احتجازية ارتكبوا المزيد من الجرائم في العام الماضي، وهذا ما ألقى ظلالاً من الشك حول تعهد حزب العمـال بجعل العقوبات بديلاً صعباً للسجـن».(143) إن التحول الذي شهدتـه بريطانيـا من جراء انتصـار رؤية الصفوة المختـارة يمكن تلخيصه بالإشـارة إلى أن بريطانيـا التي كانت منذ وقت طويـل واحدة من الدول ذات المعـدلات الأدنى من حيث الجريمة في العالم، وجدت نفسها بحلول نهاية القـرن العشرين تشهد ارتفاعاً في معـدل الجريمة بين معظم الفئات، وتجاوزت في نهاية المطاف المعدل المسجل في الولايات المتحدة. (144)

عندمـا زار (لي كوان يـو) بريطانيا وهو في مقتبل عمره بعد وقت قصير من الحـرب العالمية الثانيـة، كان معجباً جداً بتقييد واحـترام سكان لندن للقانـون إلى درجـة أنه عندما عـاد إلى وطنـه سنغافورة عقـد العزم على انتشالهـا ممـا تعانيه من فقر وجريمـة في ذلك الوقـت. وفي وقت لاحق، وكزعيـم لسنغافـورة الدولـة المدينـة لسنوات عـدة، وضـع (لي كوان) سياسـات أدت إلى ارتفاع غير مسبـوق في مستويات الرخاء بسنغافورة،

مـع انخفاض حـاد في الجريمة. وفي بدايـة القرن الحـادي والعشرين كان معدل الجريمة 693 بـين كل 10.000 شخص في سنغافورة، بينما بلغ في بريطانيـا أكثر من 10.000. (145) لقد عادت سنغافورة في الواقع، وفي الوقت المناسب، إلى سياسات وأساليب باتت الآن تلقى الازدراء من طبقة المفكرين والمثقفين الذين ينظرون إليها كأساليب (بالية) و(تبسيطية).

في ضـوء حقيقـة أن قدراً غـير متناسب كلياً من الجريمـة ترتكبه شريحة صغـيرة نسبياً من السـكان؛ فإنه من غير المستغـرب أن يكون وضع جزء صغـير من إجمالي عدد السـكان وراء القضبان، قـد أدى إلى تخفيضات كبـيرة في معدل الجريمة. ومع ذلك فإن هذا غـير كاف بالنسبة إلى أولئك الذيـن لديهـم نظرة كونيـة للعدالة والذيـن يتباكون لكون بعضـ الناس، وبـدون ذنب اقترفوه، ولدوا في ظـروف من شأنها أن تـؤدي إلى سلوك إجرامي مقارنة بالظروف التي ولد فيها آخرون.

وبينمـا يميل أصحـاب هذه الرؤيـة إلى اعتبار تلك الظـروف اقتصادية أو اجتماعيـة، فـإن الظلم ذاته – كما ينظر إليه مـن المنظور الكوني ذاته – يعتـبر سبباً عندما يولـد الناس في ظروف ثقافية قد تؤدي بهم إلى ارتكاب الجريمـة، ومع ذلك، وبعيداً عن محاولة تغيير الثقافات أو الثقافات الفرعية،

فإن الكثيرين من المثقفين هم من أتباع أيديولوجيا تعدد الثقافات التي تنص على أن الثقافات كلها متساوية، بحيث تكون محاولة تغيير بعض الثقافات تدخلاً لا مبرر له وإمبريالية ثقافية.

ومثلها مثل مفاهيم أخرى كثيرة تجد طريقها إلى العقول، فإن أيديولوجية تعدد الثقافات لا تميز بين تعريف تعسفي واقتراح قابل للتحقق من صحته؛ أي أنها لا تفرق بين كيف نختار استخدام الكلمات داخل عقل المرء والصحة التجريبية لتلك الكلمات على المحك في العالم الواقعي، غير أن النتائج، على مستوى الأفراد والمجتمع، تأتي من الوقائع الدنيوية في العالم الحقيقي، وليس من تعاريف داخل عقول الناس. وتجريبياً، فإن مسألة إذا ما كانت الثقافات متساوية أم لا تصبح متساوية، لكن هل من طريقة يمكن بها إثبات ذلك؟ هذا السؤال نادراً ما يطرح، فضلاً عن الإجابة عنه، من قبل معظم المثقفين.

إضافة إلى المطالب التي تقول إنه يمكن تخفيض الجريمة عن طريق التدخل بمستوى (الأسباب الجذرية) المفترضة؛ فإن الكثير من المثقفين يدعون أيضاً إلى (إعادة تأهيل) المجرمين و(إدارة الغضب) وغيرهما من المقاربات العلاجية للحد من الجريمة، ليس فقط كتكملة للسجن التقليدي ولكن

كبديـل أيضاً. ومثلها مثل (بدائل أخـرى للحبس) فإن هذه لا يتم التعامل معها كفرضيات يجـب اختبارها ولكن كبدهيات يجب الدفاع عنها. لا يهـم مدى ارتفاع معدل العودة إلى الجريمـة بين أولئك الذين استفادوا من برامـج (إعـادة التأهيل) أو مقدار العنف الـذي يستمر ارتكابه من طرف أولئك الذين كانوا في برامج (إدارة الغضب). هذه المفاهيم لم يسبق النظر فيهـا لتفنيدها، وبين إخفاء الأدلة من طـرف المسؤولين(146) والهروب من خلال براعة المثقفين اللفظية، فإنه من المستحيل دحض هذه النظريات بالحقائق فقط.

وعلى المنوال ذاته لا يمكن أن تبعث من جديد على أساس الأدلة الواقعية؛ أي مـن الطرق التقليدية لضبط الجريمة، والتـي تم استبدالها بطرق جديدة وحديثة مزعومة؛ فمجرد ذكر الأفكار (الفيكتورية) حول المجتمع بصفة عامة، أو مكافحة الجريمة على وجه الخصوص، كاف ليثير سخرية المثقفين؛ فحقيقـة أن العصر الفيكتوري شهـد انخفاضاً دام عقـوداً من الزمان من حيـث إدمان الكحول، والجريمة والأمراض الاجتماعية بشكل عام، سواء في بريطانيـا أو في الولايـات المتحدة(147) – علـى عكس أكثر الأفكار حداثـة ذات النتائج العكسية في كلا البلدين – أمـر لا يقام له وزن تقريباً

بين المثقفين، وتبقى مثل هذه الحقائق غير معروفة إلى حد كبير بين عامة الناس الذين يعتمدون إما على وسائل الإعلام أو على الأوساط الأكاديمية للحصول على المعلومات.

التدابير العادية والمنطقية لمكافحة الجريمة فعالة وتظل أمراً يثير الدهشة لدى كثير من المثقفين، وبعد عقود من الجدل حول سبل الحد من الجريمة، نجد في عام 2009م خبراً في صحيفة (سان فرانسيسكو كرونيكل) تحت عنوان «انخفاض جرائم القتل نتيجة اجتياح الشرطة للمناطق الخطرة» يذكر المقال أن «إجمالي جرائم القتل في سان فرانسيسكو انخفض في النصف الأول من عام 2009 إلى أدنى مستوى له في تسع سنوات؛ أي انخفض بنسبة أكثر من 50 في المئة مقارنةً بالسنة الماضية، وهذا الانخفاض يعزوه مسؤولو الشرطة إلى تعبئة الشرطة في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الجريمة والتركيز على حفنة من الناس الذين ارتكبوا معظم الجرائم».(148).

قليل هم المثقفون (أبرزهم جيمس كيو ويلسون) الذين يقاومون التيار عندما يتعلق الأمر بالجريمة، ولكن معظم أعمالهم تقتصر على إظهار وجه الخطأ في أعمال الكثير من المثقفين الكثيرين الذين لم تنجح نظرياتهم

ووصفاتهم لمكافحة الجريمة عملياً، ولم تسفر إلا عن ارتفاع معدلات الإجرام. ومحصلة تكلفة المثقفين تجاه المجتمع فيما يتعلق بالجريمة لا تشمل فقط المبالغ المالية الطائلة التي تهدر من المال العام، والتي تتجاوز بكثير تكلفة إبقاء المجرمين خلف القضبان، ولكن أيضاً تأثير السياسات القائمة على نظرياتهم على حساب حياة المواطنين العاديين الملتزمين بالقانون الذين يتعرضون للعنف، ويعانون من هبوط المعنويات والإحباط بسبب الخوف من المجرمين أو مثيري الشغب، ولو كان بالإمكان قياس تكلفة تحويل نظريات المثقفين إلى قوانين، لوجدنا أن التكلفة الإجمالية ستكون بلا شك هائلة، فقط فيما يتعلق بالجريمة.

الفصل السابع

المثقفون والحرب

«العصور السيئة التي نعيشها هي عصور جيدة نتعلم منها»

(يو جين فير) (1)

مثل كل شخص آخر تقريباً، يفضل المثقفون عموماً السلام على الحرب، لكن، وكما سبقت الإشارة إليه في الفصل الرابع، هناك بعض الخلافات الجوهرية جداً في الأفكار بشأن كيفية منع الحروب. وكما أن رؤية منع الجريمة بين المثقفين تعود على أقل تقدير إلى القرن الثامن عشر، فإن رؤيتهم للحرب والسلام تعود إلى الفترة ذاته كذلك، وعلى النقيض من الرؤية المأساوية التي ترى القوة العسكرية وسيلة رئيسة للردع؛ فإن رؤية المثقفين كانت لفترة طويلة واحدة من تلك التي تعتمد على المفاوضات الدولية واتفاقات نزع السلاح لتجنب الحروب.

بغض النظر عن رؤية المثقفين من الحرب بشكل عام، فإنه ليس هناك حروب بصفة عامة، والسؤال الحقيقي هو: كيف كان رد فعل المثقفين تجاه حروب معينة، أو تهديدات معينة بالحرب، في أوقات معينة؟ وبما أن تركيزنا ينصب على المثقفين والمفكرين من عصر كان لنفوذهم فيه تأثير

كبير في الرأي العام والسياسات الحكومية؛ فإن ذلك السؤال يقتصر – إلى حد كبير – على المثقفين في الدول الغربية في الآونة الأخيرة. وخلال هذه الحقبة كان المثقفون في بعض الأحيان أشد المؤيدين لحروب معينة وفي بعض الأحيان أشد المعارضين للحروب الأخرى، وهناك عناصر من رؤيتهم تتفق مع أي موقف.

في بعض الأحيان يبدو موقف المثقفين لصالح أو ضد حرب معينة أنه كان مسألة إذا ما كان الزمن عبارة عن فترة طويلة من السلام أو إذا ما كانت فيه ويلات الحرب ذكرى حديثة لا تنمحي. الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، على سبيل المثال، كانت فترة لم تشهد فيها الولايات المتحدة حرباً كبرى يشترك فيها جزء كبير من سكانها، لأكثر من جيل واحد. في أوروبا كان مر ما يقرب من قرن من الزمان منذ أن دمرت حروب نابليون القارة. في ألمانيا، وخلال منتصف التسعينيات (1890م)؛ خلال عقدين منذ اندلاع الحرب الفرنسية – البروسية أيد مثقفون كثيرون، بمن فيهم أساتذة الجامعات، حكومة القيصر في خططها لبناء قوة بحرية كبيرة ومكلفة (2) كجزء من موقف دولي أكثر عدوانية بشكل عام، حتى ولو كانت ألمانيا قوة برية لديها القليل من المصالح في الخارج لتقوم بحمايتها.

في مثـل ذلك الوقت، كان مـن السهل على كثير مـن المثقفين وغيرهم التفكـير في الحـرب بصفة مجـردة، وإيجـاد فضائـل إيجابيـة في الإثارة والإحساس بالتماسك الاجتماعي والهدف الوطني، في حين أن التكاليف البشرية المدمرة تراجعت خلف أفكارهم؛ حتى أن أولئك الذين يضعون في اعتبارهـم تلك المجازر والدمار الذي أحدثته الحرب يمكنهم أن يتكلموا، كما فعـل (وليام جيمس)، عـن الحاجة إلى (المعـادل الأخلاقي للحرب) لحشد الناس وراء هدف مشـترك وتطلعات مشتركة. لقد كان ذلك جزءاً من افتراض قديم وراسخ بين الكثيرين من المثقفين بالنزعة التوجيهية من أن أطرافاً أخرى يقع على عاتقها جلب السعادة إلى حياة الجماهير.

وكمـا أشير سابقـاً، فإن رؤية الصفوة المختارة هـي رؤية النخب الفكرية والأخلاقية التـي تصنع القرار بالوكالة، وتفرض هدفاً مشتركاً أسمى ليحل محـل الأهداف الفردية المتباينة والمتضاربة والقرارات الفردية للسكان بوجه عام. إن الحرب تخلق الظـروف التي يمكن أن تزدهر فيها هذه الرؤية، كما أنها تخلق أيضـاً أشياء أخرى كثيرة، إلى حد أن النتائج النهائية تتأثر إلى حد كبـير بظروف العصر. في القرن العشرين قدمت الحرب العالمية الأولى، على حـد سواء، فرصة لازدهار رؤية الصفـوة المختارة، وفي وقت لاحق، وبعد

وقوعها، ذكرى مدمرة لويلات الحرب التي تم تجاهلها أو التقليل من شأنها.

إن ردة الفعل بعد الحرب العالمية الثانية ضد تلك الفظائع حركت وجهة نظر مختلفة جذرياً من الحرب؛ مما أدى إلى المسالمة على نطاق واسع بين المثقفين. ولكن، على الرغم من أن غالبية المثقفين غيروا وجهة نظرهم جذرياً تجاه الحرب في غضون سنوات قليلة نسبياً، ما لم يتغير هو اقتناعهم بأنهم مثل الصفوة المختارة توجب عليهم مواصلة العمل كمرشدين للجماهير واتخاذ زمام المبادرة في تعزيز السياسات الحكومية تماشياً مع رؤيتهم الجديدة المناهضة للحرب.. هذه الفترات المختلفة في تاريخ رؤى المثقفين ما قبل الحرب ورؤى المثقفين المناهضة للحرب لا بد من دراستها على حدة.

الحرب العالمية الأولى

كانت الحرب العالمية الأولى بمثابة صدمة لكثير من الناس في نواح كثيرة، وكان ما يقرب من قرن من الزمن من دون حرب كبرى في القارة الأوروبية قد ترك بعض الشعور بالراحة بأن الحضارة الأوروبية على نحو ما تركت الحرب خلفها كشيء من الماضي. إن الكثير من اليسار المتطرف اعتقدوا أن التضامن الدولي للطبقة العاملة من شأنه أن يمنع العمال من

بلدان مختلفة من قتل بعضهم البعض في ساحات المعارك، على نحو مزعوم لصالـح مستغليهم. في بلدان من كلا الجانبين سارت الأجيال التي ليست لديها خبرة في الحرب إلى الحرب وسط ضجة عامة كبيرة وابتهاج وشعور بالثقــة بأنها ستنتهي بالنصـر في فترة قصيرة نسبيـاً. (3) عدد قليل كانت لديـه فكرة كيـف أن التكنولوجيا الحديثـة تجعل من هـذه الحرب الأكثر فتـكاً وترويعاً من بين الحروب شهدها العالم حتـى الآن، وبالنسبة إلى كل مـن الجنود والمدنيين، على حد سـواء، كيف كان الكثيرين من الناجين في أنحـاء القارة الأوروبية يموتون من الجوع أو التجويع وسط ركام وأنقاض الحرب، أو كيف تحطمت الكثير من الإمبراطوريات منذ قرون، وأصبحت في غياهـب النسيان بسبب الحرب، ناهيك عن الظاهرة الوحشية الجديدة (الديكتاتوريـة) التي مـن شأنها أن تكون قد ولـدت في أعقاب الفوضى التي سادت تلك الحرب، وكان المثقفون من بين الكثير من الذين تحطمت أوهامهم بوحشية على يد كوارث الحرب العالمية الأولى.

فترة ما قبل الحرب

في بداية القـرن العشرين، كانت الحـرب الوحيدة التـي واجهها معظم

الأميركيين هي الحرب الإسبانية – الأميركية، والتي أجبرت فيها القوة الساحقة للولايات المتحدة إسبانيا على الرحيل بسرعة من مستعمراتها في كوبا وبورتوريكو والفلبين. إذا ما نظرنا إلى الوراء في الحرب الإسبانية – الأميركية، فقد أيد (وودرو ويلسون) ضم بورتوريكو من قبل الرئيس (وليام ماكينلي)، قائلاً عن هؤلاء الذي تم ضمهم «إنهم الأطفال ونحن الرجال في هذه المسائل العميقة للحكومة والعدالة»، وازدرى (ويلسون) ما سماه «البكاء والنواح المناهض للإمبريالية الذي يقوم به منتقدو هذه الأفعال». (4) أما (ثيودور روزفلت)، حتى قبل أن يصبح رئيساً، فلم يكن من مؤيدي الحرب الإسبانية – الأميركية فحسب، بل كان شريكاً رئيساً، وكانت مآثره العسكرية الخاصة في تلك الحرب، في واقع الأمر كزعيم الرجال الذين يطلق عليهم (الفرسان الأقوياء)، هي التي جعلته شخصية وطنية.

لقد كان عصراً ينظر فيه على أن الإمبريالية هي بعثة دولية من الولايات المتحدة لنشر الديمقراطية، كما كان معتمداً من قبل الكثير من مثقفي الحقبة التقدمية.(5) وناقش (هربرت كرولي)، رئيس تحرير صحيفة (نيو ريبابليك) في كتابه المرجعي عن الحقبة التقدمية بعنوان (الحياة الموعودة في أميركا)، أن معظم الآسيويين والأفارقة كانت لديهم فرصة ضئيلة لتطوير

الـدول الديمقراطيـة الحديثة من دون إشـراف من الديمقراطيـات الغربية، وقـال: «إن غالبية المجتمعـات الإفريقية والآسيوية يمكـن أن تحصل فقط علـى بداية عادلة سياسيـاً عن طريق هذه العملية الأوليـة للوصاية، وتولي المسؤوليـة من قبل دولـة أوروبية هي مرحلة مرغـوب فيها من الانضباط الوطنـي ومصدر دائـم للتقدم الوطني الحقيقـي».(6) وبشكل أعم «فإن الحـرب التـي تشن من أجل هـدف ممتاز تسهـم في تحسـين البشرية أكثر مـن مجرد سلام مصطنـع وغير طبيعـي»، وفقاً لرأي (كـرولي).(7) ومع ذلك، فقـد كان الكثير من المثقفين تقليدياً معارضـين للإمبريالية من أجل المصالح العسكرية والاقتصادية والتوسع الإقليمي أو إرضاء نزوات القادة السياسيـين الحاكمـين الهادفة إلى فرض الذات، أمـا التدخلات في بلدان أخـرى في حالة عدم وجود هذه العوامل، ولأسبـاب أيديولوجية، وبأي حال مـن الأحوال فقد أدينـت عالمياً حتى قبل المفكريـن والمثقفين. وفي الواقع فإن الغياب الكامل لأي مصلحة وطنية في تدخل معين تمت معاملته من قبل المثقفين كإعفاء ذلك التدخل من الإدانة الأخلاقية التي تنطبق على حالات أخرى للإمبريالية.

وفي ضـوء ذلك، فـإن الدعـم الكبير مـن المثقفين في العصـر التقدمي

للتدخلات العسكرية الأميركية في البلدان الفقيرة التي لا يتوقع منها أي منفعة مادية جسيمة، كان مفهوماً تماماً في الوقت الذي لم تطرح فيه هذه التدخلات تقريباً أي خطر على الولايات المتحدة، وعندما سمحت حقبة سابقة طويلة من السلام بانحسار حقائق الحرب الوحشية في خلفية أذهان الناس. في مثل هذه الظروف الاستثنائية، فإن الإمبريالية كانت ببساطة امتداداً عبر الحدود الوطنية للفكرة القائلة إن الحكمة والفضيلة الخاصة للصفوة المختارة ينبغي أن توجه حياة الناس الآخرين. وقال المحرر المشهور (وليام ألن وايت): «إن الأنجل-ساكسونيين فقط يمكنهم أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم»، وصرح بأن «قدر الأنجلو-سكسونيين الواضح هو الخروج كفاتحين للعالم». الصحافي التقدمي الصليبي (يعقوب ريس) الذي كان يعرف فيه (ثيودور روزفلت) منذ تلك الأيام التي كان فيها هذا الأخير مفوض الشرطة في مدينة نيويورك، قال: «إن كوبا حرة وعليها أن تشكر الرئيس (روزفلت) على حريتها»، وقال أيضاً: «أنا لست من أنصار العصبية القومية، ولكن عندما تحدث بعض الأمور فإنه يجب فقط أن أنهض وأهتف، وإن الطريقة التي تتناول بها دبلوماسيتنا الأميركية المسائل هي إحداها».(8) لقد أيد كل من (ويلارد د. سترايت)

الذي مول تأسيس مجلة (نيو ريبابليك) و(هربرت كرولي)، محررها الأول، روح المغامرة لدى (ثيودور روزفلت) من أجل الإمبراطورية.

وصرح (كرولي) بأن «التهدئة القسرية لواحد أو أكثر من مراكز الفوضى» في نصف الكرة الغربي كانت بمنزلة مهمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، والتي «حققت بالفعل بداية فعالة في هذا العمل العظيم، بتهدئة كوبا، وبمحاولة إدخال قليل من النظام في شؤون جمهوريات أميركا الوسطى المضطربة».(9) ولم ير (كرولي) أي تناقض بين المبادئ وراء الإصلاحات الداخلية التقدمية ودعم التقدميين للمغامرات الخارجية: «إن تلك الحرب وسياستها الناتجة من التوسع خارج الإقليم، هي بعيدة عن إعاقة عملية التحسين المحلي، التي استفادت من القوة المطلقة للتطلعات الوطنية التي أثارتها، لتعطي حافزاً هائلاً للعمل على الإصلاح الوطني... وأنها ساعدت بشكل غير مباشر على أن تضع في كرسي الرئاسة الرجل الذي، كما قلت، مثل كلاً من الفكرة الوطنية وروح الإصلاح».(10) وبالمثل؛ فقد رأى (جون ديوي) الحرب كتقييد (للتقليد الفردي) التي كان يعارضه، وتأسيس «تفوق الحاجة العامة على الممتلكات الخاصة».(11) أما بالنسبة إلى (وودرو ويلسون)، فإنه ليس فقط مؤمناً بصواب تدخل

(ماكينلـي) في المستعمرات الأسبانيـة، وبصفته رئيساً فقـد أمر بعدد من التدخلات العسكرية مـن تلقاء نفسه في أميركا اللاتينية،(12) قبل أن قام بتدخلـه الأكبر والأكثر مصيرية في الحرب العالمية الأولى التي تدور رحاها في أوروبا.

أميركا في الحرب

إن السبـب الظاهري لدخول الولايات المتحـدة في مذبحة أوروبا التي تواجـه مأزقاً خلال الحـرب العالمية الأولى هـو الغواصـات الألمانية التي أغرقـت سفن الركاب التي كان على متنها ركاب أميركيون، ولكن كانت هذه السفن تدخل منطقة الحرب التي كان فيها كل من البريطانيين والألمان يدافعـون عن الحصـار البحـري، الأول بواسطة السفن فـوق سطح الماء والأخـير بواسطة الغواصات، وكل واحد في نيته حرمان الآخر من العتاد الحربي والطعام على حد سواء.(13) وعلاوة على ذلك، فإن الأكثر شهرة من عمليـات الغرق هذه بواسطـة الغواصات الألمانيـة، كان غرق سفينة (لوسيتانيا)، سفينـة الركاب البريطانية التي اكتشـف، بعد سنوات، بأنها كانت محملة سراً بالإمدادات العسكرية.

بحكم طبيعة حرب الغواصات، فإن الغواصة التي تتنقل تحت سطح البحر لا تعطي التحذيرات والوقت الكافي للسماح للطواقم والركاب بالنزول من السفينة قبل غرق سفن الركاب، وكان هذا هو الوضع، خصوصاً عندما كانت الكثير من سفن المدنيين التي تدخل منطقة الحرب سفناً مسلحة، وعند ظهور إشارة الراديو؛ يعني أن أي سفينة كان قد تم تحذيرها يمكن أن تستدعي السفن الحربية على الفور إلى مكان الحادث لتغرق الغواصة. إن الهجمات المفاجئة والمباغتة للغواصات هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تعمل بها دون تعريض أنفسها للخطر، إضافة إلى الصدمة عند إزهاق أرواح الأبرياء، ولكن إصرار (وودرو ويلسون) على حق الأميركيين في الإبحار بأمان نحو الموانئ المحاصرة في زمن الحرب هو الذي أوجد الخلفية لهذه المآسي. وقد يلقى التأييد من اتفاقيات دولية كانت موجودة قبل أن تصبح الغواصة عاملاً رئيساً في الحروب البحرية، وفي نهاية المطاف جعل حرب الغواصات الألمانية ضد السفن التي تبحر إلى موانئ العدو محور طلبه الذي قدمه إلى الكونغرس عام 1917م؛ ليعلن الحرب على ألمانيا.

أكان هذا السبب الحقيقي وراء سعي (ويلسون) للحرب أو إذا ما كانت

مجرد فرصة مناسبة ملائمة لإطلاق حملة صليبية أيديولوجية دولية، يظل الأمر غير واضح، خصوصاً في ضوء رسالة الحرب ذاتها والتصريحات اللاحقة والإجراءات التي اتخذها الرئيس (ويلسون). ولم يستطع (وودرو ويلسون) أن يقاوم تضمين رسالة حربه المقدمة إلى الكونغرس انتقادات الحكومة الألمانية ذات الطبيعة الاستبدادية، وإشارة إلى «الأشياء المشجعة التي كانت تحدث في غضون الأسابيع القليلة الأخيرة في روسيا»،(14) مع الإطاحة بحكومة القيصر الاستبدادية هناك.

كان ذلك يتماشى مع توصيفه الأكثر شهرة للحرب العالمية الأولى على أنها الحرب التي «يجب أن تجعل العالم مكاناً آمناً للديمقراطية»، (15) وجهوده اللاحقة في فترة ما بعد الحرب لإعادة تشكيل الدول والإمبراطوريات في صورة رؤيته لما ينبغي أن تكون عليه هذه الدول والإمبراطوريات، والذي كان استمراراً على نطاق واسع لسياساته التدخلية في أميركا اللاتينية.

وقبل أن تضع الحرب أوزارها، كان (ويلسون) يطالب علناً «بتدمير كل سلطة تعسفية في أي مكان يمكن أن تكون، بشكل منفصل وسراً ووفقاً لاختيارها، قادرة على أن تعكر صفو السلام في العالم»، ولم يكن هذا مجرد خطاب تافه؛ فقد أرسل (ويلسون) مذكرة إلى ألمانيا مطالباً القيصر

(فيلهلم) بالتنازل عن الحكم. (16)

ومثل الكثير من المثقفين، فقد صور (ويلسون) الإجراءات المتخذة دون دوافع مادية لتكون إلى حد ما على مستوى خطة معنوية أعلى من الإجراءات التي اتخذت لتعزيز المصالح الاقتصادية للأفراد أو المصالح الإقليمية للدول،(17) كما لو أن التضحية بأرواح لا حصر لها لتمكين الصفوة المختارة من لعب دور تاريخي على المسرح العالمي في تعزيز رؤيتهم لم تكن على الأقل رؤية أنانية ومتصلبة كتلك التي تكون في السعي وراء غايات مادية. وفي وقت لاحق، يمكن لـ(أدولف هتلر) أن يقول: «يجب أن أبلغ الخلود، حتى لو كان في هذه العملية فناء الأمة الألمانية كلها».(18) وكان (وودرو ويلسون) أخلاقياً للغاية؛ ليقول شيئاً من هذا القبيل، ولكن بالنظر إلى قوة العقلنة الإنسانية، فإن الفرق النهائي في هذا الصدد لم يكن كبيراً.

تمت مساواة غرق أمة في الدم والمال من أجل خدمة التوسع الأيديولوجي بالمثالية من قبل الكثير من المفكرين في ذلك الوقت، وكذلك في أوقات لاحقة. وعلاوة على ذلك، ومثل الكثير من القضايا الأخرى التي تناولها المفكرون، فإن سياسات وتصرفات (وودرو ويلسون) لم يحكم عليها

تقريبـاً في كثير من الأحيان من خلال نتائجها التجريبية الفعلية على النحو الـذي يناسب أهدافهـا مدى رؤية الصفـوة المختارة. من بـين التقدميين وغيرهـم على اليسـار الذين احتشـدوا لتأييد جهود الرئيـس (ويلسون) في الحـرب كان محرر مجلـة (نيو ريبابليـك)، (هربرت كـرولي) و(جون ديـوي)، و(كلارنس دارو) و(ابتون سينكلير)، و(والتر ليبمان)، و(جون سبارغـو) و(جـورج كريل) وهو كاتـب لاذع سابق قاد جهـود الدعاية لإدارة (ويلسـون) زمـن الحرب. وقد صرح (ديوي)، علـى سبيل المثال، قائلاً: «لقـد كنت متعاطفاً بشكل شامل وكامل مـع الدور الذي تقوم به هذه البلاد في هذه الحرب، وكنت أتمنى أن نرى موارد هذا البلد تستخدم لمقاضاة ناجحة».(19).

وبما أن (ويلسون) كان في معظم فترات حياته مفكراً أكاديمياً مثالياً، فإنه ليس من المستغـرب أن كلماته كرئيس قد وجدت صدى في مرات كثيرة بين العديد من المثقفين الآخرين وحظيت بالإطراء. وعلى سبيل المثال أثار خطـاب من خطابات (وودرو ويلسون) حول حق تقرير مصير الشعوب في 1916 الردود التالية: رئيس كلية (وليامز كوليدج)، على سبيل المثال، قـارن بينها وبين عنوان (جيتيسبير غ). وكتـب (والتر ليبمان)، مستخدماً

مبـدأ (مونرو) كأساس مرجعي، قائلاً: «مـن ناحية الأهمية التاريخية فإنه بـلا جدال أهم حدث دبلوماسي عرفه جيلنا». وصرح (هاملتون هولت) بأن الخطاب «لا يمكن أن يفشل في تصنيفه من حيث الأهمية السياسية مع إعلان الاستقلال»، وفي افتتاحية بعنوان «الكلام الكبير للسيد ويلسون»، اقترحـت مجلة (نيو ريبابليـك) بأن الرئيس الجديد يمكـن أن يكون قد قام بهندسة «نقطة تحول حاسمة في تاريخ العالم الحديث».(20)

ولم يخفـق التاريـخ فقـط بتصنيف تصريحـات الرئيـس (ويلسون) مع التصريحـات التاريخية التي قورنـت بها، بل في ذلك الوقـت شعر وزير خارجيتـه (روبـرت لانسينغ) بقلـق عميق بسبـب مفهـوم تقرير مصير الشعـوب. وكتب في مذكراته: «هذه العبارات ستأتي بالتأكيد إلى الوطن وتجشـم وتسبب الكثير مـن الغيظ. إن الرئيس هو صانـع عبارات بامتياز. إنـه معجب بأقوال مبتذلـة ويستمتع في صياغتها، ولكـن عندما يأتي إلى تطبيقها العملي فإنه غامض بحيث تصبح قيمتها موضع شك تماماً، ويبدو أنـه لم يفكر مقدماً أين ستؤدي أو كيف سيتـم تفسيرها من قبل الآخرين. في الواقع لا يبدو أنه يكترث إلا أن تظهر كلماته جيدة. إن موهبة الصياغة الذكيـة قد تكون نقمة ما لم يتم اختبار العبارات على محك التطبيق العملي

السليم قبل أن يتم لفظها».(21)

وبعد عشرة أيام، عاد السكرتير (لانسينغ) لهذا الموضوع في مذكراته: «ببساطة العبارة محملة بالديناميت، وستثير الآمال التي لا يمكن أن تتحقق أبداً، وأخشى أن تودي بحياة الآلاف، وفي النهاية ستفقد مصداقيتها حتماً؛ ليتم تسميتها حلم الرجل المثالي الذي فشل في إدراك الخطر حتى بعد فوات الأوان للتحقق من الذين يسعون إلى وضع هذا المبدأ موضع التنفيذ. يا لها من نكبة نتجت عن التلفظ بهذه العبارة أصلاً! يا لهذا الشقاء الذي ستسببه! فكر في مشاعر المؤلف وهو يحصي القتلى الذين لقوا حتفهم؛ لأنه صاغ عبارة!»(22)

وتجدر الإشارة إلى أن (لانسينغ) لم يصل ببساطة إلى نتيجة مختلفة عن تلك النتيجة التي توصل إليها معجبو (ويلسون)، وقام بتطبيق معيار مختلف تماماً – نتائج ملموسة، بدلاً من التناغم مع الرؤية. إن قابلية الدول على الاستمرار عسكرياً واقتصادياً واجتماعياً، والتي أنشأتها هذه الصيغة بعد الحرب العالمية الأولى، مسألة لم يخصص المنتصرون وقتاً كافياً للنظر فيها، فضلاً عن الرد عليها، كما هو الحال في الكثير من السياقات الأخرى التي يتم فيها استدعاء (الشعب)، والشعب نفسه في الواقع ليس لديه سوى

القليل ليقوله عن القرارات ذات الصلة، وكان ما يسمى بحق تقرير مصير الشعـوب في واقع الأمر تحديد مصير الشعوب من قبل الأجانب وانتحال دور صناع القرار بالوكالة، في حين لا وجود لدرجة المعرفة ولا للمساءلة عن النتائج التي قد جعلت قراراتهم معقولة.

وعلـى الرغـم مـن ارتبـاط مفهوم تقريـر مصـير الشعوب بـ(وودرو ويلسـون)، فـإن فكرة إعادة رسم حـدود وطنية واسعـة كانت موجودة مسبقـاً؛ فقد كتـب (اتش. جي. ويلز)، في وقت مبكـر من عام 1914م عن الحاجة إلى «إعادة رسم خريطة أوروبا وإعادة السلم إليها» (23) بعد الحـرب، وقال: «إننـا نقاتل الآن لوضع خريطة جديـدة لأوروبا».(24) وبعبـارة أخرى، كانت هذه رؤية الصفوة المختارة التي تشكل حياة الناس الآخريـن، بما في ذلك حياة الشعوب الأجنبيـة كلها، وفي وقت لاحق تم التعبير عن الرؤية وتم تنفيذها من قبل (وودرو ويلسون).

بينمـا كان يكتب في عام 1915م، رأى (والـتر ليبمان) – الذي أصبح بعـد أربع سنوات عضواً في وفد الرئيـس (ويلسون) إلى باريس – النقص الجسيـم في معرفـة الشعوب التي يجري التعامل معهـا كأنها قطع شطرنج يجري ترتيبها لإجراء تصميم عظيـم: «نحن نتغذى على الخرائط ونتحدث

عـن السكان كما لو كانوا كتلاً مجـردةً، ونحول عقولنا إلى مدى لم نسمع به في التاريخ.. وعند النظر إلى ما يشكله الجانب الشرقي من نيويورك من لغـز بالنسبة إلى الجانب الغربي، فإن عمليـة ترتيب العالم على نحو يرضي الشعب الذي فيه يمكن أن نعتبره شيئاً مشابهاً لأبعاده الحقيقية».(25) نفس فكرة جعل كل (شعب) يتجاهل وطنه: التاريخ والديموغرافيا، ناهيك عن الاقتصـاد والأمن العسكري. إن مواقع الشعوب والحدود الوطنية تغيرت بالفعل مراراً وتكراراً بشكل كبير عبر التاريخ.

جـزء كبير من الأراضي في العـالم، ومعظم الأراضـي في (هابسبورغ) المقطعـة أوصالهـا والإمبراطوريـات العثمانية، كانت ملكيتهـا تعود إلى دول سياديـة مختلفـة في فترات مختلفة مـن التاريخ. وعـدد المدن في تلك الإمبراطوريات التي كان لها أسماء متعددة من لغات مختلفة على مر القرون كان ينبغـي التنبيـه بشأنها، بغض النظر تماماً عـن المساجد التي تحولت إلى كنائس والكنائس التي تحولت إلى مساجد.

إن فكرة إنقاذ الأقليات المضطهدة قد تجاهلت مفهوم إمكانية – أو حتى حقيقـة – أن الأقليات المضطهـدة التي أصبحت حاكمـة لدولها ستباشر علـى الفور باضطهاد الأقليات الأخـرى الخاضعة لسيطرتها، وكان الحل

الـذي سعى إليه (ويلسون) وصفق له المثقفون الآخرون كان وهمياً حيث كان خطـيراً. إن الدول الصغـيرة والضعيفة التي أنشئـت بتقطيع أوصال إمبراطوريـة (هابسبورغ) كان قد تم سلخهـا في وقت لاحق، واحدة تلو الأخرى، من قبل هتلر في الثلاثينيات (1930م). إنها عملية كانت ستكون أكثر صعوبة وخطورة إذا توجـب عليه مواجهة إمبراطورية (هابسبورغ) موحـدةً بدلاً من ذلك. وامتد الضرر الذي حصل ليتجاوز الدول الصغيرة ذاتها؛ دولة أكبر مثل فرنسا كانت أكثر عرضة للخطر بعد أن سيطر (هتلر) على الموارد العسكرية وغيرها في تشيكوسلوفاكيا والنمسا.

اليـوم، تعتـبر منظمة حلـف شمـال الأطلسـي (الناتو) بالفعـل محاولة لدمـج الـدول الضعيفة عندما تكـون منفردة، خصوصاً بعـد أن تلاشت بعضـ الإمبراطوريات التي كانـت تمثل جزءاً منها. أمـا بالنسبة إلى عبارة (ويلسـون) الشهـيرة والكاسحة الأخـرى «يجب جعل العـالم آمناً لنشر الديمقراطيـة»،(26) فإن النتائج الفعلية الملموسة لسياساته أدت في الاتجاه المقابـل مباشرة إلى الأنظمة الديكتاتوريـة الوحشية لتحل محل الحكومات الاستبداديـة في روسيا وإيطاليا وألمانيا. وعلى الرغم من الأنباء (المشجعة) كسقـوط الحكومة القيصريـة في روسيا، والتي أشار إليهـا (ويلسون) في

كلمتــه طالباً من الكونغرس بإعلان الحرب على ألمانيا، ثم تم تقويض نظام (كيرينسكي) الذي تبعها من قبل إدارة (ويلسون) نفسها؛ الأمر الذي جعل منح قروض ملحة إلى روسيا يتوقف على استمرار روسيا في خوض حرب خاسـرة ووخيمة وغير مرغوبة على نحو مرير، والتي أدت في غضون عام إلى الثورة البلشفية، مفتتحة واحدة من أكثر الأنظمة الاستبدادية دموية في القرن العشرين.

وباختصــار، فــإن نهاية حكم الفرد، التي رحب بهــا كثيراً (ويلسون)، والمثقفــون بشــكل عــام، لم تتبعها الحكومــات الديمقراطية التــي كان من المتوقــع أن تحل محلها، ولكن تبعتهــا أنظمة أسوأ بكثير من تلك التي حلت محلهــا. القياصــرة، على سبيــل المثال، لم ينفــذوا الإعدام بحــق الكثير من السجنــاء السياسيين خلال 92 عاماً مثلما أعدم السوفييت في عام واحد. (27) وكمــا في سياقات أخرى، فإن المفكرين يميلون إلى التصرف كما لو أن الانتقــادات المتواصلة والمعارضة لأوجه القصــور للحكومات القائمة ستــؤدي إلى (تغيير)، يفترض ضمنــاً أن يكون تغييراً للأفضل، بغض النظر عن عدد المرات التي أدت إلى تغييرات للأسوأ؛ وبالتالي فقد كان (ويلسون) مفكــراً مثالياً في هذا أيضــاً. وفي سنوات لاحقــة، تم التنديد بحكومات

استبدادية أخرى في وقت لاحق من قبل المثقفين، سواء في الصين أو إيران أو كوبـا، تلتها الأنظمـة الديكتاتورية الأكثر وحشيـة وقمعية في الداخل وأكثر خطورة على الصعيد العالمي.

وكانت آثار إدارة (وودرو ويلســون) على الديمقراطية داخل الولايات المتحـدة سلبيـة أيضـاً، علـى الرغـم مـن التصريحات لجعـل العـالم آمناً للديمقراطيـة. وكانـت القيـود المفروضـة في زمن الحرب علـى الحريات المدنية منتشرة أكثر بكثـير خلال مشاركة أميركا الوجيزة نسبياً في الحرب العالمية الأولى – حيث تم القتال كله في الخارج – من تلك التي كانت أثناء مشاركـة الولايات المتحدة لوقت أطول في الحـرب العالمية الثانية، حيث كانت الحرب أقرب إلى الوطن، مع الهجمات اليابانية على (بيرل هاربور) وجزر (ألوشيـان)، وهجمات الغواصات الألمانيـة على السفن الأميركية قبالـة الساحل الشرقي. وقد انبثقت بعض القـرارات التاريخية للمحكمة العليا حول حرية التعبير من محاولات إدارة (ويلسون) لإسكات انتقادات سلوكها في الحرب.

وخلال الفترة الوجيزة نسبياً من التدخل العسكري الأميركي في الحرب العالميـة الأولى – أكثر قليلاً من عام ونصف – كانت مجموعة كبيرة بشكل

ملحوظ من الضوابط الاتحادية المنتشرة في الحياة الداخلية للولايات المتحدة قد وضعت موضع التنفيذ، مؤكدة وجهة نظر المثقفين التقدميين للحرب باعتبارها فرصة ذهبية لتحل محل عمليات صناعة القرارات الأميركية الاقتصادية والاجتماعية والفردية والتقليدية بحكم وتلقين جماعي. وقد وجهت المجالس والهيئات واللجان التي أنشئت بسرعة من قبل مجلس الصناعات الحربية الذي كان يسيطر على جزء كبير من الاقتصاد، بما أوجد توزيع الحصص وتحديد الأسعار. وفي الوقت ذاته، فإن لجنة الإعلام التي وصفت بأنها «الوزارة الحديثة الأولى للدعاية في الغرب»، تم إنشاؤها وإدارتها من قبل التقدمي (جورج كريل) الذي تولاها كمهمته لتحويل الرأي العام إلى «كتلة بيضاء ملتهبة واحدة»؛ لدعم الحرب، باسم «الولاء لأميركا بنسبة 100 في المئة»، وكل شخص «يرفض أن يدعم الرئيس في هذه الأزمة» يوصم بنعوت «أسوأ من الخائن».(28)

في حين كان الشعب يتعرض لحملة دعائية على نطاق شامل من قبل عشرات الملايين من الكتيبات و(الدراسات الحربية) التي أنشئت في المدارس الثانوية والكليات، على سبيل المثال، فقد صدر قانون منع التحريض على الفتنة الذي حظر «نطق وطباعة وكتابة أو نشر أي لغة خائنة أو مدنسة

أو بذيئــة أو مسيئة عن حكومة الولايات المتحــدة أو المؤسسة العسكرية» حتــى أن مجلــة (نيو ريبابليك) المؤيدة للحــرب تم تحذيرها بأنه يمكن منعها من الرسائل البريدية إذا استمرت في نشر إعلانات من قبل المكتب الوطني للحريات المدنية. (29) كل هــذا تم ترويجه من قبل التقدميين، ليس على نحو غير متناسق، ولكن متسق للغاية مع رؤيتهم التوجيهية؛ رؤية الصفوة المختارة للسيطــرة على الجماهير في سبيل الأهــداف الجماعية لتحل محل القرارات الفردية التي رأى التقدميون أنها فوضى.

وكانت المفارقة في نهاية المطاف أن هناك ما يبرر كل هذا القمع السياسي والاجتماعي والاقتصادي كجزء من الحرب التي من خلالها «يجب جعل العــالم آمناً لنشــر الديمقراطية»، والهــدف نفسه بعيد عــن السبب المزعوم للتدخل العسكري الأميركي في حرب الغواصات الألمانية.

كمــا أن تداعيات الأحداث الدولية للتدخل الأميركي في الحرب العالمية الأولى لم تنتــه عند انتهاء الحرب، كذلك فــإن تداعيات السياسات المحلية لإدارة (ويلســون) لم تنته عند انتهاء الحرب؛ فقد أظهرت سيطرة الحكومة الواسعة على الاقتصاد، لـ(جون ديــوي) على سبيل المثال، «الاحتمالات العمليــة للتنظيــم الحكومــي لقطاع الأعمــال الخاص»، وأنــه «تم عرض

مراقبــة عامة لتكون سهلــة إلى درجة تبعث على السخريــة تقريباً».(30) وكمــا هو الحال في أي مــكان آخر، فقد تم تحويل أوامــر الحكومة شفهياً إلى تعبــير ملطف وأكثر قبولاً من الناحية السياسيــة وهو «الرقابة العامة»، وكان التخفيــف من فرض مثل هذه الأوامر متساوياً مع النجاح في تحقيق أهدافهــم المعلنة. وعلاوة علــى ذلك، فإن إدارة (ويلســون) لم تدم طويلاً بعد أن وضعت ضوابط زمن الحرب لتحديد آثارها على المدى الطويل في زمن السلم.

أما بالنسبــة إلى الجمهور، وباعتباره متميزاً عن أولئك الذين استحضروا اسمــه في العبــارات الملطفة، فقد تنكــر الجمهور لتقدميــة (ويلسون) في صناديــق الاقــتراع وانتخــب إدارات المحافظــين طوال العقــد الذي تلا العشرينيــات (1920م)، لكــن هــذه التجربــة المثيرة للتدخــل الحكومي والسيطــرة علــى الاقتصاد في زمن الحــرب شكلت تفكــير الأفراد الذين سيكونــون في وقت لاحــق أنصاراً أو مشاركــين في إدارة (النيو ديل) في الثلاثينيــات (1930م) التــي يرأسها مساعد (ويلســون) للقوات البحرية (فرانكلين د.روزفلت).

الحرب العالمية الثانية

المثقفون بين الحربين العالميتين

في حين أن الحرب العالمية الأولى عززت النزعات التوجيهية للمثقفين والكثير من الأطراف على الساحة السياسية/ على حد سواء، ودمرت مفاهيم أولئك المثقفين الذين رأوا الحرب منشطاً اجتماعياً مفيداً على الصعيد المحلي أو وسيلةً جيدةً لنشر السياسات التقدمية على المستوى الدولي، وعلى الرغم من أولئك المثقفين الذين كانوا قد احتشدوا لدعم سياسات (وودرو ويلسون) للتدخل العسكري في أميركا اللاتينية وأوروبا، فقد حولت ويلات الخراب والدمار للحرب العالمية الأولى التي لم يسبق لها مثيل، تقريباً، مجتمع المثقفين ككل في العالم الغربي في الاتجاه المعاكس، نحو النزعة السلمية. وفي الواقع، فقد أصبحت النزع السلمية موقفاً منتشراً بين الكثير من السكان على نطاق واسع؛ وبالتالي فقد أصبح قوة سياسية كامنة في الدول الديمقراطية.

ومهما اضطر المثقفون لتغيير رأيهم جذرياً في أعقاب الحرب العالمية الأولى؛ فإنهم لا يزالون على قناعة - كما في أي وقت مضى - بأن وجهات نظرهم حول موضوع الحرب والسلام كانت متفوقة

على وجهات نظر عامة الناس. جزء من السبب الكامن وراء انتشار النزعة السلمية هي الظروف، خصوصاً التجارب المفجعة والمروعة الناجمة عن الحرب العالمية الأولى، وجزء كان بسبب كيفية رد فعل الناس على الظروف، وخصوصاً المثقفين، وعلى نحو أشد النخبة المثقفة في فرنسا الذين عانوا أكثر من بين الديمقراطيات الغربية، وكانت أهم هذه الظروف والحقائق الصارخة في تلك الحرب نفسها: «نحو 1.400.000 فرنسي فقدوا حياتهم؛ ما يزيد على 1.000.000 فقدوا حياتهم بالغاز وتشوهوا وبترت أطرافهم وتركوا مقعدين بشكل دائم، وأصبحت الكراسي المتحركة والعكاكيز والأكمام الفارغة الفضفاضة أو المطوية إلى الجيوب مشاهد شائعة. والأكثر من ذلك الذين عانوا من الجروح: نصف العدد البالغ 6.500.000 من الذين نجوا من الحرب تعرضوا للإصابات، الأكثر وضوحاً هم 1.100.000 من أولئك الذين قد تقلصوا بشكل واضح ووصفوا بأنهم مشوهون، أو مقعدون كتعبير لطيف».(31)

ولأن معظم الحرب دارت على الجبهة الغربية من أراضيها، فقد عانت فرنسا خسائر هائلة في الحرب العالمية الأولى؛ فأكثر من ربع الفرنسيين

الذيـن تتراوح أعمارهـم بين 18 و27 عاماً لقـوا مصرعهم في الحرب العالميـة الأولى.(32) وعـلاوة علـى ذلك، لم تنته التكاليـف المالية ولا التكاليف البشريـة للحرب العالمية الأولى عندمـا انتهت الحرب ذاتها. وعلى الرغم من أن أعداد الذكور والإناث في تعداد سكان فرنسا على قدم المسـاواة تقريباً قبل الحرب، فإن الإصابات الهائلة في زمن الحرب بين الفرنسيين الشباب قد أشارت في الثلاثينيات (1930م) إلى أن عدد النسـاء اللاتي تراوحـت أعمارهن بين العشريـن والأربعين تجاوز عدد الرجـال من هذه الأعمار بأكثر مـن مليون؛ يعني أن أكثر من مليون من النسـاء في مقتبل العمر لم يستطعن تحقيق تطلعاتهـن التقليدية ليصبحن زوجات وأمهات. وخلال الثلاثينيـات أيضاً، لم يكن هناك عدد كاف مـن الأطفال المولوديـن في فرنسا ليحل محل الناس الذين لقوا حتفهم خلال ذلك العقد.(33)

تذمـر الشعور بالثقة في الحكومـة الفرنسية أيضـاً؛ لأن الناس الذين استثمـروا في سندات وطنية للمساعـدة في تمويل الحرب العالمية الأولى قد رأوا أن قيمة تلـك السندات انخفضت بشكل حاد بفعل التضخم، وعمليـات سلـب مدخرات المواطنـين. لم يكن هناك بلـد أكثر ملاءمة

للانهيار الأخلاقـي والنزعة السلمية من فرنسا التـي باتت تربة خصبة لذلك، ولم يسهم أحد في خلق هذين الأمرين، على حد سواء، أكثر من المثقفين في فرنسا.

ووجـدت روايات ومذكـرات المحاربين القدمـاء المناهضة للحرب سوقـاً واسعة في فرنسا، وتم بيع ترجمة الكتـاب الكلاسيكي المناهض للحـرب «كل شيء هادئ على الجبهة الغربيـة» بواقع 72000 نسخة في عشـرة أيـام تقريبـاً، و450.000 نسخـة بحلول عيـد الميلاد، في حين قامت صحيفـة (لومانيتيـه L'Humanité) بنشرها على حلقات مسلسة، وقامت مجلة (الحياة الفكريـة Vie Intellectuelle) بالإشادة بهـا. في عام 1938، وهو عام استرضاء (هتلر) في ميونيخ، قال (إيكو دي لا نيفـير): «أي شيء إلا الحرب».(34) أما الروائي (جان جيونو) الـذي لطالما انتقد حكومته الفرنسية، فقد حث بالمثل على قبول شروط (هتلر) في ميونيخ .(35) وظهرت اتجاهات مشابهة جداً وواضحة في بريطانيـا في السنوات ما بين الحربين العالميتين: «في أواخر العشرينيات ومطلـع الثلاثينيات، كان يجري تغذيـة المزاج السلمي عن طريق تدفق المذكـرات والروايات التـي تستكشف أهوال الحـرب الكبرى، منها:

رواية (موت بطل) لـ(ريتشارد أولدنغتون) و(مذكرات صياد الثعالب) لـ(سيغفريد ساسون) اللتان تم نشرهما عام 1928م، ورواية (وداعا لكل ذلك) لـ(روبرت غرايفز) ورواية (وداعاً للسلاح) لـ(إرنست همنغواي)، في حين ظهرت رواية (كل شيء هادئ على الجبهة الغربية) لـ(إريك ماريا ريمارك) في عام 1929. وكان لفيلم (لويس ماليستون) المقتبس من رواية لـ(ريمارك) تأثير قوي».(36)

وإضافة إلى روايات كثيرة مناهضة للحرب عن الحرب العالمية الأولى، فإن 80 أو أكثر من الروايات عن أهوال الحروب المستقبلية نشرت في بريطانيا بين الحربين العالميتين. (37) ومن بين التطورات الملحوظة في العشرينيات (1920م) حركة دولية بين المثقفين، تروج للفكرة القائلة إن الدول يجب تكون معاً وتنبذ الحرب علناً. وكما وصفها المفكر البريطاني البارز (هارولد لاسكي): «فإن تجربة الأمور التي شملها الصراع العالمي يبدو أنها قد أقنعت أفضل من في هذا الجيل بأن المقاومة الفعالة للحرب هي البديل الوحيد المعقول للانتحار».(38) وفي الولايات المتحدة وصف (جون ديوي) أولئك الذين كانوا يشككون في هذه الحركة من أجل النبذ الدولي للحرب الذي أيده، وأدى إلى

ميثــاق (كيلوغ–برايـنـد) لعام 1928م، بأنهم أناسـ ذوو «عقول غبية مقيدة بالعــادات»، ورأى أن الحجج المقدمة ضد نبذ الحرب تأتي «من أولئــك الذين يؤمنون بنظام الحــرب».(39) ومع (لاسكي) و(ديوي) وغيرهمــا، فإن المسألة لم تكن مجــرد مسألة فرضية واحدة حول الحرب والسلام في مقابل فرضية أخرى وإنما هي مسألة الصفوة المختارة مقابل الجاهلــين، حيث ينبذ هؤلاء بازدراء، بدلاً مــن الاضطرار إلى الرد على حججهم.

مناصرة النزعة السلمية في العشرينيات والثلاثينيات كانت بمثابة وسام شرف، وقد سهلت العبارات السلمية القبول في أوساط النخب الراضية عــن نفسها، وفي اجتماع حاشد لحزب العمال البريطاني عام 1935م، سمــع خبير الاقتصاد (روي هارودز) مرشحــة تعلن أن بريطانيا يجب أن تنزع السلاح (كمثال يحتذى به للآخرين)، وهي مقولة شائعة جداً في ذلــك الوقت، وتضمن ردها والاستجابة التــي أثارها روح العصر: فسألتــه: «هل تعتقــد أن إعطاء المثــال سيجعل (هتلــر) و(موسوليني) يقومــان بنزع السلاح؟». فردت قائلــة: «أوه روي! هل فقدت كل ما لديك من مثالية؟» (40)

وبالمثـل فقد قدم آخرون النزعة السلميـة بشكل شخصي وليس بلغة سياسيـة؛ فقد قال المؤلف (جي. إم موري)، على سبيل المثال: «ما يهم هو أنه ينبغي على الرجل والمرأة أن يشهدا بذلك»،(41) بيد أن المسالمة (مارجيري ساوث) اعترضت على فكرة أن تصبح النزعة السلمية عقيدة «ثمينة ... هدفها تجديد الفرد بدلاً من منع نشوب الحرب».(42) هنا، وكما هـو الحال في حالات أخرى، فإن رؤيـة الصفوة المختارة كانت رؤية عـن أنفسهم، وليس فقط حول المسألـة الظاهرية التي في متناول اليـد، ومثل (مارجيري سميـث)، اعترض (جون ماينـارد كينز) أيضاً على وجـود سياسات وطنية تستند إلى «دافـع كل واحد للحفاظ على حياته».(43)

ونظـراً إلى ارتفاع الشعـور بالمخاطر النفسيـة الشخصية لدى دعاة السـلام، فإنه ليس من المستغرب أن يهاجمـوا بشراسة أصحاب الرأي المخالـف حـول قضايا الحـرب والسلام – كما في غيرها مـن القضايا – الذيـن يرون فيهم أعـداء شخصيين وأشخاصاً يهـددون أرواحهم؛ وبالتـالي يتم تشبيههـم بالشيطان بدلاً مـن الرد عليهـم. وكما أوردنا في الفصـل الرابع، زعم (برتراند راسـل) أن الرجل الذي كان يعارض

النزعة السلمية هو شخص «يبتهج في الحرب، ويكره العالم الذي يخلو منها».(44) وعلى نحو مماثل جداً، تحدث (إتش. جي. ويلز) عن جزء كبير من «البشر الذين يحبون الحرب بالتأكيد، ويعرفون أنهم يحبون الحرب، ويريدون الحرب ويسعون إليها».(45)

بشكل مماثل وصف (كينغسلي مارتن)، رئيس تحرير قديم في مجلة (نيو ستيتسمان) ذات النفوذ الواسع، (ونستون تشرشل) في عام 1931م بأنه شخص «علق عقله في قالب عسكري»؛ لتقديم تفسير نفسي لدعوة (تشرشل) «للحفاظ على الجيش الفرنسي والقوات البحرية البريطانية بكامل قوتها».(46) وبشكل أعم، فقد تعامل (كينغسلي مارتن) مع أولئك الذين لهم وجهات نظر مختلفة عن وجهات نظره بخصوص الحرب والسلام بأن لديهم أمراضاً نفسية، بدلاً من مقارعة حججهم بحجج أخرى: «إن يكن لدينا عدو أجنبي في الأفق فهذا يمكننا من الكراهية بضمير صالح.. فقط في زمن الحرب نحصل على عطلة أخلاقية كاملة، عندما نطرح جانباً ومن كل قلبنا جميع الأمور التي تعلمناها على ركبة والدتنا، وجميع الموانع الأخلاقية التي يفرضها التعليم والمجتمع، وعندما يصبح الأمر مبرراً للضرب تحت الحزام،

وعندما يكون من واجب المرء أن يكذب، والقتل لا يعد جريمة».(47)

باختصار، بات عدم جدارة الخصوم أمراً بدهياً؛ مما جعل مقارعة حججهم بحجج دامغة أمراً غير ضروري، ولكن (كينغسلي مارتن) لم يكن وحده؛ فقد كان زملاء (تشرشل) في البرلمان أيضاً يرفضون نزعته العسكرية.(48)

لم تكن وجهات النظر هذه تقتصر على المثقفين البريطانيين والأميركيين؛ فقد لعب المفكرون الفرنسيون دوراً كبيراً في تعزيز النزعة السلمية بين الحربين العالميتين. وحتى قبل توقيع معاهدة (فرساي)، أصدر الكاتب الفرنسي (رومان رولان) ذو الشهرة العالمية والحائز جائزة فرنسا الكبرى في الأدب والذي انتخب في وقت لاحق لرئاسة الأكاديمية الروسية للعلوم، وقدمت له جائزة غوته من ألمانيا، والحائز جائزة نوبل للآداب، ميثاقاً يدعو المثقفين في جميع البلدان إلى معارضة النزعة العسكرية والقومية من أجل تعزيز السلام. (49)

في عام 1926م، وقع مفكرون بارزون من عدد من الدول على عريضة نشرت على الصعيد الدولي داعين إلى «اتخاذ خطوة محددة نحو نزع السلاح الكامل ونزع الطابع العسكري من عقل الأمم المتحضرة»،

ومـن بين الذين وقعوا نذكـر (إتش. جي. ويلـز) و(برتراند رسل) في إنجلترا و(رومان رولان) و(جورج دوهاميل) في فرنسا.

ودعـت العريضة إلى فرض حظر على التجنيد العسكري، في جانب منـه «لتخليص العـالم من روح النزعة العسكريـة».(50) ويكمن وراء مثـل هذا الجدل افتراض حاسم بـأن نزع السلاح المادي والمعنوي كان ضروريـاً للحفاظ على السلام. ولم يتم التعبـير في هذه العريضة ولا في البيانـات الأخرى عن وجهات نظـر متشابهة، حتى وإن وجدت، عن القلق من أن هذين النوعين من نزع السلاح من شأنهما أن يتركا الدول المنزوعـة السلاح تحت رحمة تلك الـدول التي لم تنزع أي سلاح سواء المـادي أو المعنـوي؛ مما يجعل نظرة جديدة للحـرب أكثر جاذبية لهذه الأخيرة؛ لأنها ستبدو أكثر قدرة على كسبها. (هتلر)، على سبيل المثال، حظـر الروايـة الكلاسيكية المناهضـة للحرب «كل شـيء هادئ على الجبهة الغربيـة»؛ لأنه لا يريد نزع السلاح المـادي والمعنوي في ألمانيا، ولكنه تابع بعناية كلتا الظاهرتين في الديمقراطيات الغربية، كما أنه رسم تحركاته ضدهم.

بدا دعاة السلام في هذا العصر لا يفكرون في الدول الأخرى كأعداء

محتملين ولكن فكروا في الحرب ذاتها على أنها عدو، وكذلك الأسلحة المستخدمة في الحرب وأولئك الذين صنعوا تلك الأسلحة (تجار الموت) كانـت عبارة رائجة في ذلك العصر وعنواناً للكتب الأكثر مبيعاً في عام 1934م.(51) ووصفهـم (جـون ديوي) عـام 1935 بـ«تجار الموت البدينين والمنتفخين»،(52) ورأى (رولان رومان) أنهم «المنتفعون من المجاز».(53)

وقال (إتش. جي. ويلز): «لقـد تبعت معدات الحرب بشكل أعمى التقـدم الصناعـي حتى أنه أصبـح يشكل خطراً مباشـراً ووحشياً على المجتمع»،(54) وتحدث (هارولد لاسكي) عن (الشر في مجال التسلح). (55) وأشار (الدوس هكسلي) إلى سفينة حربية على أنها حشرة «مثيرة للاشمئـزاز»، «بقة ضخمة»، «تقعد القرفصـاء هناك على المياه، وتعج قشرتها السامة بأدوات التدمير، وكل شعرة فيها هي بندقية، وكل مسام هي قذيفة لنسف السفن»، وأضاف: «البشر هم من صنع هذا النموذج الهائل على شكل حشرة بغيضة لغرض واضح وهو تدمير بشر آخرين». (56)

إن دعـاة السـلام لم يـروا القـوات العسكرية كوسائل لـردع الدول

الأخـرى ولكـن كعوامـل مؤثـرة خبيثـة في حـد ذاتها. (جـي. بي. بريستلـي)، على سبيل المثال، قال: «يجب علينـا ألا نثق بأي زيادة في مجـال التسلـح»، لسبب واحد هـو أن «التسليح الثقيـل التنافسي يولد الخوف». وعلاوة على ذلك «عندما تصبح دولة ما مدججة بالسلاح، فإنـه يجب عليها الاستمـرار في لعب دور حربي، ومن اللعب بالحرب إلى شـن حرب فعليـة هناك خطوة قصـيرة للغايـة».(57) أما الكاتب الشهـير (إي. إم. فورستر) مؤلـف رواية (العبور إلى الهند) فقد قال إنه «شعـر (بصدمة) عندما أدرك أن أسهمـه في شركة (امبريال كيميكال) كانـت أسهماً في شركة يمكن أن تنتـج أسلحة حربية، حتى ولو أنها في الوقـت الراهن (يعني 1934م) ليست شركـة تسليح»؛ لذلك قام فوراً ببيع كل ما يملك من أسهم على وجه السرعة، وبعد ذلك بعام، قال: «إن أحد الأسباب التي دفعتني للتصويت لحزب العمال في الأسبوع الماضي هو أنني أملت في أن يسلحنا على نحو غير كاف؛ أي بلغة أكثر تهذيباً: أن يبقينا خارج سباق التسلح عندما تبدو الكارثة مؤكدة».(58)

إن وجهـات النظر هذه – التي ترى الخطر يكمن في الأسلحة وليس في الـدول الأخرى – لم تكن مجرد موضة فكرية ولكنها أنشأت قواعد

سياسيــة للسياســات الوطنية والاتفاقيات الدولية، ابتــداءً من اتفاقيات واشنطــن البحرية في عــام 1921–1922 بين القــوى البحرية الرائدة في العــالم للحد من عدد وحجــم السفن الحربية، وهــي اتفاقيات أشاد بها (جون ديوي) من بــين آخرين،(59) وميثاق (كيلوغ–برايند) لعام 1928 لنبذ الحــرب. وقال وزير الخارجية الفرنســي (أرستيد برايند) الــذي شــارك في صياغة ميثــاق كيلوغ–برايند لعــام 1928: «دعونا نتخلص من البنــادق والرشاشات والمدافع!» (60) وفي رسالة إلى مجلة (نيو ريبابليك) في عام 1932م، حث (رومان رولان) قائلاً: «اتحدوا، جميعكــم ضد العــدو المشــترك؛ لتسقط الحــرب!».(61) وفي وقت لاحــق استذكر (جورج دوهاميل)، دعاة الســلام في فرنسا في فترة ما بين الحربــين، بما في ذلك هو نفسه، ولخصــ نهجهم الذي تجنب رؤية الدول الأخرى كأعداء محتملين، فقال:

«طــوال أكثر من اثنــي عشر عاماً، لم يدخــر الفرنسيون مثلي، وهناك الكثــير منهم، جهــداً لنسيان ما يعرفونه عن ألمانيــا. ومما لا شك فيه أن ذلك كان مــن الحماقة، لكنه نبع من رغبة صادقــة من جانبنا في تحقيق الوئــام والتعاون، وكنا على استعداد للنسيــان، وماذا كنا على استعداد

لنسيانه؟ بعض الأشياء الرهيبة جداً». (62)

بدأت فكرة اعتبار الحرب ذاتها كعدو، وليست الدول الأخرى، بعد وقت قصير من نهاية الحرب العالمية الأولى، تماماً مثلما الفكرة القائلة إن حب الوطن يجب أن تحل محله الأممية لمصلحة السلام.

في خطاب أمام معلمي المدارس في عام 1919م، حث (أناتول فرانس) المعلمين على استخدام المدارس لتعزيز النزعة السلمية والأممية، وقال: «بإعداد الطفل ستحددون المستقبل»، وأضاف: «يجب على المعلم أن يجعل الطفل يحب السلام ومنجزاته، وأن يعلمه أن يبغض الحرب، وأنه سيبعد من التعليم كل ما من شأنه أن يثير الكراهية للغريب، والكراهية حتى لعدو الأمس». وصرح (أناتول فرانس) قائلاً: «يجب أن نكون مواطنين في العالم، وإلا فإننا سنشهد هلاك الحضارة كلها». (63) وأصبحت مثل هذه الأفكار مهيمنة في المدارس الفرنسية خلال العقدين التاليين.

ولعبت المدارس دوراً رئيساً في انتشار النزعة السلمية في فرنسا، على نحو أكثر تحديداً، من قبل نقابات المدرسين الفرنسيين، والتي بدأت حملات منظمة في العشرينيات (1920م)، معترضة على الكتب

الدراسية التي صدرت عقب الحرب والتي تصور بشكل إيجابي الجنود الفرنسيين الذين كانوا قد دافعوا عن بلادهم ضد الغزاة الألمان في الحرب العالمية الأولى. ووصفت تلك الكتب بـ(العدائية)، وهو تكتيك لفظي لا يزال شائعاً بين أولئك الذين لديهم الرؤية المكرسة (رؤية الصفوة المختارة)، لاختزال وجهات النظر المختلفة عن وجهات نظرهم على أنها مجرد عواطف، وكما لو كان الاستعداد للقتال في هذه الحالة الشيء الوحيد المهم لمقاومة الغزاة أو للإشادة بأولئك الذين قد عرضوا حياتهم للخطر للقيام بذلك. وقد شنت النقابة الرئيسية للمعلمين (النقابة الوطنية للمعلمين) حملة ضد تلك الكتب المنهجية ذات (النزعة العدائية) التي وصفتها بأنها «خطر على تنظيم السلام». ولأن القومية تعتبر أحد أسباب الحرب؛ فقد اعتبرت الأممية أو (الحياد) بين الدول سمة مطلوبة من سمات الكتب المدرسية.(64) ولم يكن هذا يؤخذ على أنه مناهضة للحس الوطني، ولكنه، على أقل تقدير، قلل من الإحساس بالواجب الضمني تجاه أولئك الذين ماتوا من أجل حماية الأمة، وما يرافقه من تحسيس ضمني لأفاد الأجيال اللاحقة بواجب القيام بالشيء ذاته كلما دعت الضرورة إلى ذلك مرة أخرى.

أطلق قادة الحملة لإعادة كتابة الكتب المنهجية في مادة التاريخ على هدفهم تسمية (نزع السلاح الأخلاقي)، ليتناسب مع نزع السلاح العسكري الذي اعتبره الكثيرون مفتاحاً آخر للسلام. وأعد (جورج لابيير) أحد زعماء النقابة الوطنية، قائمة بالكتب المدرسية المستهدفة للإزالة من المدارس، وبحلول عام 1929، كان قادراً على التباهي بجميع الكتب (العدوانية) التي تمكنت الحملة الوطنية من إزالتها من المدارس، وإعادة كتابتها، أو استبدالها. وفي مواجهة التهديد بخطر فقدان حصة من سوق الكتب المدرسية الواسعة، خضع الناشرون الفرنسيون لمطالب النقابة بتنقيح الكتب التي تتناول الحرب العالمية الأولى لتعكس (الحياد) بين الدول وتعزيز النزعة السلمية.

وتحولت قصة الملحمة القديمة لدفاع الجنود الفرنسيين البطولي في (فردان)، على الرغم من الخسائر الهائلة التي لحقت بهم، إلى قصة من المعاناة الرهيبة من قبل جميع الجنود في (فردان) – بسبب الرصاص والقذائف والغازات السامة وضربات الصقيع – وقدمت بروح من الحياد المطلوب منذ فترة طويلة: «تخيل حياة هؤلاء المقاتلين الفرنسيين والحلفاء أو الأعداء».(65) وباختصار، فإن الرجال الذين تم تكريمهم

ذات مرة كأبطال وطنيين لأنهم ضحوا بحياتهم في نضال يائس لإبعاد الغزاة من بلادهم، أصبحوا اليوم يشار إليهم كـ(ضحايا)، ووضعوا على قـدم المساواة مع بقية الضحايا في صفـوف الغزاة. وفي بعض الأحيان تحولـت مراسم تكريس نصب تذكارية لإحياء ذكرى الجنود الذين لقوا حتفهـم في المعارك إلى مناسبات لإلقاء خطب لتعزيز أيديولوجيا النزعة السلمية.(66)

ومـن بين الذين حاولـوا التحذير مـن (نزع السـلاح المعنوي) كان المارشـال (فيليب بيتان)، المنتصـر في معركة (فـردان)، الذي قال عام 1934م إن المعلمـين الفرنسيـين يسعون إلى «رفع مستـوى أبنائنا في الجهل أو في احتقار الوطن».(67) وبعد سنوات، خلال الحرب العالمية الثانيـة، قيل في واحـد من التحذيـرات الصادرة للجنـود الفرنسيين: «تذكـروا مارن وفردان!»(68) ولكن ذلك قيـل إلى جيل درس كيف ينظـر إلى (مارن) و(فردان) ليس كمواقـع تاريخية للبطولة الوطنية من قبـل الجنود الفرنسيين، ولكن كأماكـن كان فيها الجنود من كل جانب ضحايـا على حد سواء. وكان سلوك فرنسا في الحرب العالمية الثانية في تناقض غير عادي مع سلوكها في الحرب العالمية الأولى. حاربت فرنسا

الغزاة الألمان لمدة أربع سنوات طويلة خلال الحرب العالمية الأولى، على الرغم من المعاناة الرهيبة لخسائر الحرب؛ حيث بلغ عدد الضحايا في زمن الحرب أكثر مما تكبدته دولة أكبر منها مثل الولايات المتحدة في أي حرب مضت أو في كل حروبها مجتمعة. ومع ذلك، وخلال الحرب العالمية الثانية، استسلمت فرنسا بعد ستة أسابيع فقط من القتال في عام 1940م. في لحظة مريرة من الهزيمة، قال رئيس نقابة المعلمين: «أنتم مسؤولون جزئياً عن الهزيمة». (69) وألقى (شارل ديغول) و(فرانسوا موريـاك) وغيرهما من الفرنسيين اللوم على عدم وجود إرادة وطنية، أو الانحلال الخلقي العام بما تسبب في الانهيار المفاجئ والمهين لفرنسا في 1940م.(70)

على الرغم من انهيار فرنسا المفاجئ الذي اندهش له الكثيرون في سائر أنحاء العالم، كان (ونستون تشرشل) قد قال منذ عام 1932: «على الرغم من أن فرنسا مدججة بالسلاح، فهي مسالمة حتى النخاع»،(71) لم يندهش (هتلر) لانهيار فرنسا المفاجئ، وفي الواقع فإنه كان قد تنبأ بذلك.(72) فعندما استعجل جنرالاته لوضع خطط لغزو فرنسا مباشرة بعد انتصار الألمان السريع في بولندا في خريف

عـام 1939م، تردد الجنرالات حيـث إن تحليلاتهم عن مختلف العوامل العسكرية واللوجستيـة المشتركة دفعتهم للشك في إمكانية القيام بهذه المهمـة مع أي أمل واقعي في النجاح، قبل عام 1941م أو ربما حتى في عام 1942م. ولكن آخر أجل كان سيمنحهم إياه (هتلر) هو حتى شهر الربيع من عام 1940م، والذي كان في الواقع تاريخ بداية الغزو الألماني لفرنسـا. وكانت أسباب (هتلـر) مختلفة كليةً عـن العوامل الموضوعية التـي حللها الجنرالات الألمان. وكان يقوم على أساس تحليله للفرنسيين أنفسهم، وقال (هتلر) إن فرنسا لم تعد نفس فرنسا التي حاربت بشراسة خلال أربع سنوات من الحرب العالمية الأولى، وإن الفرنسيين المعاصرين تنقصهـم القـوة الشخصيـة الضروريـة لتحقيـق النصـر، وسيتعثرون ويستسلمـون. (73) وهذا هـو في الواقع ما حـدث إلى حد كبير. إن العوامـل الموضوعيـة، مثل عـدد ونوعية المعـدات العسكريـة المتاحة لفرنسا وحلفائها البريطانيين مقابل تلك المتاحة للغزاة الألمان، أدت إلى استنتـاج القادة العسكريين في ذلك الوقت في كل من فرنسا وألمانيا في البداية بأن فرنسا لديها فرص أكبر في النصر.(74) لكن (هتلر) كان قد أعـد دراسة للـرأي العام، فضلاً عن الرأي الرسمـي، في كل من فرنسا

وبريطانيا.(75) فكلمات وأفعال كل من السياسيين ودعاة السلام في هذه البلدان كانت تدخل مباشرة في حسابات (هتلر).

وقع غزو فرنسا فقط لأن (هتلر) أصر بعناد عليها، رافضاً نصيحة كبار جنرالاته. وبعد عقود، توصلت الدراسات العلمية في كل من فرنسا وألمانيا إلى النتيجة ذاتها التي توصل إليها كل من القادة العسكريين الفرنسيين والألمان في عام 1940 بأن العوامل الموضوعية العسكرية رجحت نصراً فرنسياً(76) وبالتأكيد لم تتوقع قط مثل هذا الانهيار السريع والكامل الذي حدث؛ فإلى أي مدى يمكن أن يعزى الانهيار إلى الدور الكبير الذي لعبه الحظ وسوء التقديرات الكامنة في الحرب، وإلى أي مدى يمكن أن ينسب للتآكل الأساسي في داخل المعنويات والروح الوطنية والعزيمة بين الفرنسيين أنفسهم... هذه أسئلة من غير المرجح أن يتم الرد عنها بشكل نهائي.

الأمر واضح، مع ذلك، هو أن التردد الذي اتسمت به الاستجابات السياسية الفرنسية إزاء التهديد الألماني في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية تم ترحيله إلى الحرب نفسها، بدءاً من أشهر طويلة من (الحرب الزائفة) من سبتمبر 1939م إلى مايو 1940م حيث كان لدى

فرنسا التفوق العسكري الساحق على الجبهة الغربية لألمانيا في وقت تركزت فيه القوات العسكرية الألمانية في الشرق لقتال بولندا – وعلى الرغم من ذلك لم تفعل فرنسا شيئاً. وقال الجنرال الألماني المسئول عن الدفاع عن الجبهة الغربية الضعيفة: «كل يوم هدوء يمر في الجبهة الغربية كان بالنسبة لي هبة من الله».(77) وفي الأيام الأولى للحرب، عندما كانت القوات العسكرية الألمانية أكثر تركيزاً على الجبهة الشرقية، أبلغه أحد الجنرالات الذين كانوا تحت قيادته بأنه إذا هاجم الفرنسيون، فإنه ليس لديه ما يكفي من الموارد لصدهم ولو ليوم واحد.(78)

حتى المدنيين مثل مراسل الخارجية الأميركية (ويليام أل. شيرر) كان مستغرباً؛ لأنه لاحظ عدم التحرك الفرنسي خلال (الحرب الزائفة) وترددهم وعدم كفاءتهم عندما هاجمهم الألمان في عام 1940م.(79) في حين كانت فرنسا المثال الأكثر دراماتيكية لعملية نزع السلاح (الأخلاقي) في السنوات ما بين الحربين العالميتين، فقد بدا البلد الوحيد الذي ساد فيه مثل هذه الآراء بين المثقفين على كل حال من الأحوال. وكثيراً ما كان دعاة السلام البريطانيون كذلك يصورون الحروب باعتبارها نتيجة لمشاعر أو مواقف وطنية، بدلاً من حسابات المصلحة

الذاتية من قبل حكام عدوانيين. في افتتاحية لمجلة (نيو ستيتسمان أند نيشن) عام 1931، قال (كينغسلي مارتن): «الحرب الحديثة هي نتاج الجهل والمثالية، وليس نتيجة خبث وحسابات بعيدة النظر»؛ لذلك ما كان مطلوباً لمنع حرب مقبلة هو «تنشئة جيل جديد على إدراك أن الوطنية الحربية هي فضيلة عفا عليها الزمن»؛ لأن المشاركة في الحرب المستقبلية ستكون «بمثابة العار للفرد، إضافة إلى عملية انتحار اجتماعي».(80) وعرف (برتراند راسل) الوطنية بأنها «استعداد لأن تقتل وأن تقتل لأتفه الأسباب».(81)

في عام 1932م، صرح الكاتب البريطاني (نيكولس بيفيرلي) علناً أنه يؤيد السلام بأي ثمن، وكتب في وقت لاحق «صرخة الخراب! »، وهو من أبرز الكتب ذات النزعة السلمية في ذلك العقد.(82) وفي عام 1933م، تعهد الطلاب في جامعة أكسفورد أنفسهم علنا بعدم القتال دفاعاً عن بلدهم، وهو ما أصبح معروفاً باسم (تعهد أكسفورد) الذي انتشر بسرعة إلى الجامعات البريطانية الأخرى، فضلاً عن كونه تردد في بريطانيا من قبل مفكرين مثل (سيريل جواد) و(أ. أ. ميلن)، مؤلف الرواية الشهيرة (ويني ذي بوWinnie the Pooh)، وفي فرنسا

مــن قبل (أندريــه جيد) الذي تحدث عن (شجاعــة طلاب أكسفورد). (83) وقــال (جواد): «أفضل طريقة لضمــان السلام هو أن ترفض في أي ظرف من الظروف اللجوء إلى الحرب»، وحث على «حملة مكثفة لإقناع أكبر عدد ممكن من الشباب لإعلان رفضهم للقتال في أي حرب بين الدول».(84).

كان (جــواد) واحــداً من أولئك الذيــن كتبوا بشــكل تصويري عن ويــلات وآلام الحرب، على الرغم مــن أن (ونستون تشرشل) قد حذر مــن أن بريطانيا «لا يمكــن أن تتجنب الحرب فقــط بالحديث بإسهاب عن أهوالهــا».(85) في بريطانيا، كما هو الحال في فرنسا، بات يشتبه بــأن الوطنية هــي سبب الحرب. وقــد أعلن (أتش. جــي. ويلز)، على سبيــل المثال، أنه ضــد «تدريس التاريــخ الوطني الذي يدعــم التقاليد البالية السامة والمتعلقة بشن الحرب»، وأراد استبدال المواطنة البريطانية بعبــارة (المواطنة العالمية)،(86) واعتبر الوطنيــة كمخلفات غير مجدية ليتــم استبدالها بعبارة (فكــرة الواجب العالمــي).(87) وبالشكل ذاته اعتــبر (جي. بــي. بريستلي) الوطنية «قوة عظيمــة، وتستخدم بصورة رئيســة للشــر».(88) ودعــت رسالــة إلى صحيفة (تايمــز) اللندنية في

عـام 1936م، وقعها مفكرون بارزون مثـل (الدو هكسلي) و(ريبيكا ويست) و(ليونارد وولف) إلى «نشر الروح العالمية»، ودعت (الكتاب في جميـع البلدان) إلى «مساعـدة جميع الشعوب ليشعـروا بقرابتهم الكامنة».(89) وفي الوقت ذاته، كان (هتلر) يتابع هذه التطورات في بريطانيا وفرنسا،(90) حيث أعد خططه وقام بتقييم احتمالات تحقيق نصر عسكري.

والجدير بالملاحظة أن الحدود التي وصل إليها المسالمون في الثلاثينيات (1930م) كانـت البراعة اللفظية التي قللت مـن مخاطر النزعة السلمية التـي يؤيدونهـا بينما كان (هتلـر) يقوم بالتسلح علـى نطاق واسع في ألمانيـا وتعزيز الروح الوطنية العالية بـين الألمان، والتي كانت تتآكل من قبل المفكرين والمثقفين في بقية الـدول الديمقراطية (فرنسا وبريطانيا). واستخدم (برتراند راسل) مقولـة كانت تعود إلى عام 1793م، عندما ادعـى (ويليـام غودوين) أن البلد الـذي لا يمثل أي تهديـد أو استفزاز عسكـري لـدول أخـرى لن يتعرضـ للعـدوان.(91) فـإذا خفضت بريطانيـا من قواتها المسلحة، بحسب ما دعا إليه (برتراند راسل) «فإننا لـن نهدد أحـداً، ولن يكون لـدى أي أحد دافع لشـن الحرب علينا».

وأوضح (راس) هذه المسألة أكثر قائلاً: «عندما يقترح نزع السلاح، فمن الطبيعي أن تتصور أن الغزو الأجنبي سيتبع ذلك حتماً، وسيكون مصحوباً بجميع الفظائع التي تميز الغزوات الحربية. وهذا خطأ، كما يبين مثال (الدنمارك). ربما، لو لم يكن لدينا تسليح ولا امبراطورية، فإن الدول الأجنبية ستدعنا وشأننا، وإذا لم يكن الحال كذلك فإنه يجب علينا أن نذعن دون قتال؛ وبالتالي لا ينبغي أن نثير وحشيتهم».(92)

ووفقاً لـ(راسل) فإنه إذا أعلنت «أنك على استعداد لتكون أعزل وتثق بالحظ، فإن الشعوب الأخرى، ومع انتفاء أسباب تخوفها منك، سيتوقفون عن إبداء الكراهية لكم، وسيفقدون كل الدوافع لمهاجمتكم». وكان السبب وراء هذا الاستنتاج زعم اللورد (راسل): «لدى معظم الشعوب المتحضرة، المقاومة ضرورية لإثارة الوحشية»؛(93) ومن هذا المنطلق كان التفكير أن الخوف من نشوب حرب وشيكة سيؤدي إلى «نزع السلاح من جانب واحد».(94) وهذا التفكير لم يكن مقتصراً على (برتراند راسل)، ولا على بريطانيا؛ ففي فرنسا، قال (ليون بلوم) رئيس الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي أصبح في وقت لاحق رئيس وزراء، في كتاب له: «إذا قامت دولة بنزع السلاح، فإنها لن تتعرض

في الواقع لأي خطر؛ لأن الهيبة المعنوية التي ستكتسبها تجعلها غير قابلة للهجوم من جهات أخرى وتكون قوتها كقدوة حافزاً لجميع الدول الأخرى لأن تحذو حذوها».(95)

ثمة عنصر آخر في القضية السلمية في الثلاثينيات (1930م)، في كل من فرنسا وبريطانيا، وهي أنه حتى في حالة تحقيق النصر في الحرب فإنه لن يمثل فارقاً حقيقياً. ووفقاً لـ(برتراند راسل)، «النصر لا يقل كارثيةً على العالم مما ستكون عليه الهزيمة»، ونظراً إلى الحاجة إلى مراقبة مشددة في زمن الحرب للسكان المصابين بالذعر «لن يتم التمكن من السيطرة على الفوضى إلا بواسطة الدكتاتورية العسكرية، التي قد يثبت أن لا تكون مؤقتة»؛ وبالتالي فإن «النتيجة النهائية للحرب، حتى لو كانت نصراً، ستكون استبدال (هتلر) الألماني بآخر إنجليزي».(96) كما رأى (كينغسلي مارتن) أيضاً أن حرباً جديدة «لن يستطيع أحد أن يخرج منها منتصراً» (97) وأن «الحرب ستقضي على الحضارة نهائياً».(98) وفي فرنسا سأل الروائي (جان جيونو): ما أسوأ ما يمكن أن يحدث إذا غزا الألمان فرنسا؟ وقال: «إن الفرنسيين سيصبحون ألماناً، وأنا أفضل أن أكون ألمانياً على قيد الحياة من أن أكون فرنسياً ميتاً).(99)

وعلى المتوال ذاته تساءلت الأديبة البارزة (سيمون ويل): «لماذا نعتبر أن الهيمنة الألمانية أسوأ من الهيمنة الفرنسية؟».(100)

بعد ما يزيد قليلاً على عامين من طرح هذا السؤال المجرد حول بلدان مجـردة، أبرز الغزو النـازي لفرنسا أن عواقب هيمنـة (هتلر) قد تكون مؤلمـة أكثر من ذلك بكثـير. وفي أعقاب هزيمة فرنسـا، فرت (سيمون ويل) – من أصول يهودية، على الرغم من كونها مسيحية ممارسة – من مخاطـر الإبادة الجماعية التي قام بها الحكم النازي في فرنسا وماتت في إنكلترا خلال الحرب. أما (جورج لابيير) الذي كان قد قاد الحملة ضد (الكتب المدرسية) العدوانية في المدارس الفرنسية، فأصبح، في أعقاب هزيمة فرنسـا، جزءاً من المقاومة السرية للحكـم النازي، ولكن تم أسره وأرسـل إلى معتقل (داخاو)، حيث تـوفي هناك.(101) وتعلم كل من (ويـل ولابيير) من التجربة، ولكن بعد فوات الأوان ولم يكن بإمكانهم تجنيب أنفسهـم أو بلدهم عواقب الأمور التي دعـوا إليها. ومن ناحية أخـرى تعاون (جان جيونو) مع الغـزاة النازيين، كما أنه لم يكن وحده في هذا بين المثقفين الفرنسيين.

وتـرددت النزعـة السلمية على نطاق واسع بـين المثقفين في بريطانيا

خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين في الساحة السياسية من قبل قادة حزب العمال البريطاني:

«في يونيو 1933م، في انتخابات (إيست فولهام) الفرعية، تلقى مرشح حزب العمال رسالة من زعيم حزب العمال (جورج لانسبوري) تقول: أود أن أغلق كل مركز تجنيد، وأقوم بتسريح الجيش ونزع سلاح الجو، وأود أن ألغي كل المعدات الرهيبة للحرب ونقول للعالم: لتفعلوا أسوأ ما عندكم. أما (كليمنت أتلي) الذي كان سيخلفه كقائد، فقال أمام مجلس العموم في 21 ديسمبر 1933: نحن نعارض بشكل قاطع أي شيء في طبيعة إعادة التسلح. وقد صوت حزب العمال باستمرار، وتكلم وشن حملة ضد إعادة التسلح وصولاً إلى اندلاع الحرب». (102)

وبعد ذلك بسنتين، قال (أتلي): «إن سياستنا هي عدم السعي إلى الأمن من خلال إعادة التسلح، ولكن من خلال نزع السلاح». (103) وفي أواخر عام 1937، قال (هارولد لاسكي): «هل ينبغي علينا حقاً دعم هذه الحكومة الرجعية.. لإعادة التسلح لأغراض ترفض إعلانها على وجه التحديد؟» (104) إن معارضة حزب العمال للتأهب العسكري

لم تتغـير حتى تغلبـت في نهاية المطـاف الطبقة العاملـة المكونة لحزب العمـال، ممثلة بالنقابات، على العنصر الفكري فيها، ممثلاً في (لاسكي) وغيره من معارضي الدفاع العسكري.(105)

في افتتاحية لمجلة (نيو ستيتسمان أند نيشن) عام 1938م، استنكرت (دعم) النقابات العمالية (لإعادة التسلح) من دون الحصول على بعض المقايضـة في شـكل التأثير في سياسات الحكومة علـى المستوى الدولي أو إجبـار الحكومـة «للحد بشكل فعال من أربـاح صناعة الأسلحة». (106) وباختصـار، وبالنسبة إلى مؤيدي حـزب العمال من المثقفين، فـإن إعـادة التسلح كانت، ولا تـزال، مسألة أيديولوجيـة قبل عام من بدء الحـرب العالمية الثانية، بدلاً من أن تكون مسألة حياة أو موت على الصعيد الوطني.

كانـت وجهات النظر المماثلة المناهضة للحـرب والتسلح شائعة بين المثقفـين الأميركيـين، وكان (جون ديوي) و(أبتـون سينكلير) و(جين أدامس) من بين الأميركيـين الموقعين على وثيقة 1930م ضد التدريب العسكري للشباب.(107) وفي عام 1934م، حث (أوزوالد غاريسون فيلارد) على «تخفيض جيش الولايات المتحدة بمقدار الثلث، وتسريح

نحو 50 في المئة من ضباط الاحتياط، كدليل على حسن نيتنا».(108)

ولم تكن مثل هذه المشاعر بين المثقفين من دون تأثير في أصحاب السلطة السياسية، عندما قامت إدارة الرئيس (روزفلت) بخفض ميزانية الجيش، كان لرئيس أركان الجيش الجنرال (دوغلاس ماك آرثر) مواجهة غاضبة مع رئيس الجمهورية، وقدم استقالته، وكان لا يزال منزعجاً وهو يغادر البيت الأبيض إلى درجة أنه تقيأ على درجات السلم.(109)

في مثل هذا الجو المشحون بين الحربين العالميتين، أصبحت مؤتمرات نزع السلاح والاتفاقات الدولية في الدول التي نبذت الحرب شائعة جداً في الديمقراطيات الغربية. ولكن، كما هو الحال مع القوانين المحلية للرقابة على السلاح، فإن السؤال الحقيقي هو إذا ما كانت معاهدات الحد من الأسلحة تحد في الواقع من أسلحة أي شخص باستثناء أولئك الذين يحترمون القانون، سواء كانت دولية أو محلية. انتهكت كل من اليابان وألمانيا اتفاقيات الحد من التسلح التي وقعتاها، منتجة من بين أمور أخرى سفناً حربية أكبر من السفن التي سمحت بها هذه المعاهدات وأكبر من أي شيء في القوات البحرية سواء البريطانية أو الأميركية.

إن انتهاكات معاهدات الحد من التسلح ليست مصادفة، وهذه الاتفاقيات هي، بطبيعتها، من جانب واحد. ويجد زعماء الدول الديمقراطية أنفسهم تحت ضغط أكبر لتوقيع مثل هذه الاتفاقات من قادة الدكتاتوريات الذين يمكنهم التحكم وقمع أو تجاهل الرأي العام. في الدول الديمقراطية، لا المثقفون الأكاديميون ولا المثقفون الإعلاميون عادة ما يكونون معنيين بالتدقيق في تفاصيل اتفاقيات نزع السلاح كما هو حالهم مع الاحتفال برمزية توقيع مثل هذه الاتفاقيات، و(تخفيف حدة التوترات الدولية) التي يقدمونها، كما لو أن التنفيس العاطفي سيثني الحكومات العازمة على العدوان العسكري. وقد هلل مثقفون مثل (جون ديوي) لاتفاقيات واشنطن البحرية لعام 1921–1922م،(110) وأثنت صحيفة (تايمز) في لندن على الاتفاقية البحرية بين إنكلترا وألمانيا لعام 1935م على كونها «الحقيقة البارزة في العلاقات الأنجلو–ألمانية» وبمثابة «تخل رائع عن الغرض العدائي تجاه هذا البلد» من قبل ألمانيا، واتخاذ قرار واضح المعالم من قبل الزعيم (هتلر) نفسه.(111)

وعلى العكس، فإن هؤلاء المؤيدين لهذه الرؤية أدانوا بشدة قادة

بلدهم الذين رفضوا تقديم تنــازلات من أجل التوصل إلى اتفاقيات من هذا القبيل، إضافة إلى الشروط التي تميل بوضوح إلى صالح تلك الدول التــي فيها المثقفــون ليسوا أحــراراً في انتقاد حكوماتهــم، وانتهاكات لاحقة لهذه الاتفاقات من قبل الدول المعتدية هي أكثر احتمالاً؛ لتكون مقبولة من جانب زعماء الــدول الديمقراطية، والذين ليس لديهم حافز للإســراع بإبلاغ مواطنيهم أنهم كانوا في الاتفاقات التي تم نشرها على نطاق واسع واحتفل بها على نطاق واسع عندما تم توقيع عليها.

إن أهل الفكر لا يحتاجون إلى تحويل الزعماء السياسيين إلى وجهات نظرهــم السلمية من أجــل التأثير في السياســة الحكومية، ويجب على زعماء الدول الديمقراطية أن يواجهــوا دائماً احتمال إجراء انتخابات، والأجواء التي تجري فيها هــذه الانتخابات هي في الحقيقة مسألة حياة بالنسبــة للساســة الذين يسعون للحفاظ علــى وظائفهم على قيد الحياة وعلــى حزبهم في السلطة. وهكذا، وعلى الرغــم من أن إعادة التسلح الألماني السري في انتهاك للمعاهدات قد بدأت حتى قبل أن يصل (هتلر) إلى السلطــة في عــام 1933م، وكانت (سرية) فقــط بمعنى أن الحكومة الألمانيــة لم تعترف به وعامة الناس في البلدان الديمقراطية الغربية لم تكن

على علـم به، ولكن لم يكن سراً من الزعماء الديمقراطيين الذين حصلوا على تقارير من المخابرات.(112)

كان (ستانلـي بالدويـن)، زعيم حزب المحافظـين البريطاني ورئيس الوزراء في وقت لاحـق، على سبيل المثال، مدركاً تماماً لما كان يجري، ولكـن كان يدرك جيداً أيضاً الانعكاسـات السياسية إذا ما أعرب علناً عـن إعادة التسلح الألمانية. ورداً على كلمة ألقيت في مجلس العموم في عام 1936م من قبل (ونستون تشرشل)، عندما كان عضواً في البرلمان، ادعـى فيها أن الحكومة البريطانية شاركت في «نزع السلاح من جانب واحـد»، وأن الجيشـ البريطاني «يفتقر تقريبـاً إلى كل سلاح لازم لهذا الشـكل مـن أشكال الحـرب الحديثـة» (113) أجاب رئيسـ الوزراء (بالدويـن) من حيث ما كان عليه الواقـع السياسي في وقت انتخابات 1933م: «لنفترض أنني ذهبت إلى البلد وقلت إن ألمانيا تعيد تسليحها، وإنه يجب علينا إعادة تسليح أنفسنا، هل يعتقد أي شخص كان أن هذه الديمقراطية السلمية كانت مستعدة لتلبية النداء في تلك اللحظة؟ لا أجد أي شيء آخر من شأنـه أن يجعل خسارة الانتخابات من وجهة نظري أكثر يقيناً».(114) وحتى بعد مرور اثني عشر عاماً، وبينما كان يكتب

مذكراته الضخمة لفترة ما بعد الحرب، والتي بلغت ستة أجزاء (الحرب العالمية الثانية)، ظل (تشرشل) مندهشاً لإجابة (بالدوين): «كانت هذه صراحة مروعة فعلاً؛ فقد حملت حقيقة عارية حول دوافعه إلى ارتكاب عمل فاحش. أن يعترف رئيس الوزراء بأنه لم يقم بواجبه في ما يتعلق بالسلامة الوطنية؛ لأنه كان خائفاً من خسارة الانتخابات، هذه سابقة لا مثيل لها في تاريخنا البرلماني. ولم يكن السيد (بالدوين)، بطبيعة الحال، مدفوعاً بأي رغبة وضيعة في البقاء في منصبه، بل كان في واقع الأمر في عام 1936م راغباً جدياً في الاعتزال، وقد كانت سياسته ناجمة عن خوف من أنه إذا جاء الاشتراكيون إلى السلطة، فإنه سيتم القيام بأقل مما تعتزم حكومته القيام به، وكل ما لديهم من تصريحات وتصويت ضد التدابير الدفاعية مسجلة وموثقة».(115)

هنا، وكما هو الحال في حالات أخرى كثيرة، فإن تأثير المثقفين على مجرى الأحداث لم يتوقف على إقناع أصحاب السلطة. كل ما كان يجب عليهم القيام به هو إقناع ما يكفي من الجمهور بحيث يصبح أصحاب السلطة في هذه الحالة خائفين من فقدان هذه السلطة إذا ما استمروا بعدائهم للرؤية السائدة – المسالمة. إذا فقد (بالدوين) السلطة،

فإنــه قد يخسرها لأولئك الذين يريــدون تحويل الرؤية السلمية إلى واقع كارثي محتمل لهذا البلد. وقــد نجت بريطانيا، على كل حال، بأعجوبة مــن الغزو والاحتلال الذي وقع في عــام 1940م، فقط بسبب التطور المتأخــر لطائراتها المقاتلــة الاعتراضية التي أسقطــت القاذفات الألمانية خــلال بدء الهجوم الجوي الذي كان المقصــود منه تمهيد الطريق للقوة الغازية التي تجري تعبئتها عبر القناة الإنجليزية. لو وصل دعاة السلام في حزب العمــال إلى السلطة في عام 1933م، فإنه من الواضح بأي حال من الأحوال أن هذا الهامش الضيق للبقاء على قيد الحياة سيكون واقعاً.

كانــت هنالك معارضــة مماثلة بين القــادة في فرنســا لتنبيه الجمهور للخطــر، أو ربما حتى للاعتراف بالمخاطر بينهــم وبين أنفسهم. وعلى الرغــم من أن وزيــر الخارجية الفرنســي (أريستيد براينــد) كان يدرك تمامــاً الدعم السياســي المرتفع بشكل كبير للنازيــين في انتخابات ألمانيا في 1930م، ومــا كان ينــذر به ذلك من تهديد عسكــري لفرنسا، إلا أنــه مثل (بالدوين) لم يكن مستعدا لتنبيــه الرأي العام: «لم يكن (برايند) منزعجــاً.. لن يذهــب (هتلر) بعيداً»! قال ذلــك مؤكداً للصحافة بينما كان يبــذل قصارى جهــده لإبعاد خبر إحياء النزعــة العسكرية الألمانية

عن الجمهور الفرنسي. مسيرات ومظاهرات اليمين الألماني كانت قد «قمعت بشكل كامل في نشرات الأخبار المعروضة في دور السينما الفرنسية»، بحسب ما ذكر الملحق العسكري الأميركي.(116)

وحتى قبل مجيء (هتلر) إلى السلطة، كان عملاء المخابرات الفرنسية قد أدركوا بالفعل تعاظم ألمانيا العسكري والسري.(117) ولكن، لا الصحافة، ولا السياسيون أرادوا أن يخبروا الجمهور الفرنسي بهذه الأمور التي لا يريدون سماعها بعد كل ما جرى من صدمات خلال الحرب العالمية الأولى، وحتى بعد أن أسفر التصعيد للتصويت لصالح النازيين في انتخابات 1932م عن وصول (هتلر) إلى سدة الحكم في ألمانيا، استمر التهرب أو إنكار الأخطار التي تتهدد فرنسا: «في الانتخابات الألمانية الجديدة أصبح النازيون أكبر حزب في الرايخستاج، ولكن الصحافة الفرنسية لم تتأثر بهذا. وقد جلب الرئيس (هندنبرج) الجنرال (فون شلايشر) لمسك الحصن ضد الدهان المنازل الغوغائي (في إشارة إلى هتلر)، واحتفلت الصحف من اليسار إلى اليمين «بالنهاية البائسة للهتلرية» (صحيفة لوفور، 1 يناير 1933) و«انحطاط حركة هتلر» (باريس سوار، 1 يناير 1933). وكان الألماني (بوولنغر) قد

فاتــه القطــار؛ فابتهجــت صحيفة (لو ايكــو دي باريســ) (7 نوفمبر 1932)، ونسيــت كم كان هذا الجـنرال الشعبي الذي يعود إلى القرن التاسع عشــر ملتزما بالقانــون. واتفقت (الحركة الشعبيــة الاشتراكية) و(العمــل الفرنسي) الملكية علــى: أن «هتلر تم استبعاده من السلطة من الآن فصاعداً»، ولكن (شلايشر) استقال في نهاية يناير 1933م، ووجد الديماغوجــي نفســه في السلطــة في كل الأحوال. وأهــدى أحد دعاة السلام كتابــه الأخير (السلام على الأرضــ) لـ(أدولف هتلر).(118)

كمــا هو الحال في أوقات أخرى وفي سياقــات أخرى، فإنه من الجدير بالذكــر تمرير نبرة التعالي في الصحافة التي تزعم معرفة كل شيء، والتي هي نتيجة طبيعية لتمجيد الذات بين المثقفين.

ومهما كانت الرغبة الفرنسية في تجنب تكرار الفظائع التي واجهوها في الحــرب العالميــة الأولى مفهومة ومقبولة، فإن إصــرار مثقفيهم على إنــكار وتجاهل تعاظم المخاطر عــبر نهر الراين وصلــت إلى مستويات عاليــة من اللاواقعيــة. ومن بين العلامات المبكرة لهــذه اللاواقعية كان الاحتفال بميثاق (كيلوغ–برايــد) لعام 1928م، الذي يحظر الحرب. وبحســب تسميتــه باسم وزير الخارجيــة الأميركي ووزيــر الخارجية

الفرنسي، فإن هذا الاتفاق حصل على موافقة بالإجماع تقريباً في الصحافة الفرنسية.(119) ولا شيء أسهل من الحصول على شعب مسالم ينبذ العنف، حتى عندما لا تتوفر لديهم أية وسائل ملموسة لمنع العنف من الآخرين.

ولم يرغب الفرنسيون سماع أي شيء سيئ عن ألمانيا. فحتى كتاب (هتلر) (كفاحي)، الذي يوضح فيه نواياه العدائية تجاه فرنسا، لم يصل إلى المثقفين أو الرأي العام؛ لأن محكمة فرنسية أوقفت ترجمته الكاملة، حيث كانت إصدارات منقحة فقط متوافرة لبعض الذين كانوا مهتمين بهذا الكتاب.(120) وفي أواخر الثلاثينيات، بينما كان اللاجئون يفرون من ألمانيا إلى فرنسا، يحملون قصصاً عن ويلات النظام النازي، لم تكن روايتهم تلاقي رفضاً على نطاق واسع فحسب؛ لأن الكثير من هؤلاء اللاجئين كانوا يهوداً، بل أثارت معاداة السامية المتزايدة القائمة على مفهوم أن اليهود كانوا يحاولون إثارة حرب بين فرنسا وألمانيا. ولم تقتصر معاداة السامية على الجماهير، ولكنها كانت شائعة بين صفوف المثقفين الفرنسيين على حد سواء.(121)

في بريطانيا، كما هو الحال في فرنسا، كانت هناك مقاومة قوية بين

المثقفـين للاعتراف بطبيعة النظام النازي في ألمانيا أو من يمثله من تهديد خارجي على الديمقراطيات الغربية. وقالت صحيفة (مانشستر غارديان) البريطانية المشهـورة، إنه على الرغم من الأفكار النازية المتطرفة، فإنهم سيتصرفـون كـ(سياسيين عاديـين) عندما يتولـون مناصبهم. ورفضت الصحيفـة البريطانية الأوسـع انتشاراً في ذلك الوقـت، وهي صحيفة (ديلـي هيرالد)، (هتلـر) ووصفته بالـ(مهرج) وأعربـت عن اعتقادها بأنه سيشـارك مصير أسلافه الحاليين كمستشـار ألمانيا، الذين لم تستمر فـترة حكمهم سوى بضعة أسابيع. وبالمثل فقد أفادت صحيفة (الديلي تلغـراف) بأن (هتلر) قد «انتهى أمـره»، وسيكون قد ذهب بلا رجعة قبـل نهاية عـام 1932م.(122) وبالمثل صـرح (هارولد لاسكي) عام 1932م بـأن «الحركة الهتلرية وصلـت إلى ذروتها»، وأن (هتلر) كان «متآمراً رخيصاً بدلاً من أن يكون ثورياً ملهماً خلقته الظروف بدلاً من أن يكون صانع أقدار».(123)

الصحيفة البريطانية الأكثر تأثيراً، صحيفة (ذي تايمز) اللندنية، اعتبرت (هتلـر) (معتدلاً)، على الأقل مقارنة مع غيره من أعضاء حزبه.(124) وبعـد أن صعد (هتلـر) والنازيون إلى سدة السلطـة العليا في ألمانيا عام

1933م، كانت صحيفة (ذي تايمز) على وجه الخصوص تقاوم حتى لا تترك أخبار القمع النازي في الداخل أو ما يمثله من تهديدات دولية تصل إلى الجمهور. وكانت البرقيات الواردة من المراسلين الأجانب لصحيفة (ذي تايمز) في ألمانيا في كثير من الأحيان يتم تنقيحها وإعادة كتابتها، وأحيانا ترفض بشكل صريح عندما تنقل الواقع القاسي لما كان يحدث في عهد (هتلر). وكانت الشكاوى من هؤلاء المراسلين لا طائل منها، وقد استقال بعضهم من منصبه؛ احتجاجاً على الصحيفة بتنقيح برقياتهم التي تنتقد النظام النازي وإعادة تعيينهم في أماكن بعيدة عن الأحداث الحاسمة في ألمانيا، في حين أن افتتاحيات صحيفة (ذي تايمز) قد دعمت سياسات رئيس الوزراء (نيفيل تشامبرلين) باسترضاء ألمانيا . وكتب رئيس تحرير صحيفة (ذي تايمز) (جوفري دوسون) بصراحة لمراسل جنيف قائلا له: «أبذل ما في وسعي ليلة بعد ليلة، لمنع دخول أي شيء من ورقة يمكن أن تؤذي حساسياتهم [الألمان]... لقد كنت دائماً على اقتناع بأن السلام في العالم يعتمد على الدخول في علاقات معقولة مع ألمانيا أكثر من أي شيء آخر».(125)

هنا كما في سياقات أخرى، فإن الضرر الذي تسبب فيه المثقفون

يبدو كبيراً، خصوصاً عندما يكون خارج حدود اختصاصهم (في هذه الحالة، جمع وإعداد التقارير الإخبارية) للتوصل إلى دور أوسع وأكبر في تشكيل الأحداث (في هذه الحالة، من خلال غربلة وفلترة الأخبار لتتناسب ورؤيتهم).

الفصل الثامن

المثقفون والحرب: التاريخ يعيد نفسه

«العـالم المتحضـر الخجول لم يجد شيئاً يواجه بـه الهجوم المفاجئ لعودة البربرية السافرة، عدا التنازلات والابتسامات».

(ألكسندر سو لجنستين) (1)

خاض الإنسان الكثير من الحروب في أنحاء مختلفة من العالم منذ الحرب العالمية الثانية ولكـن لا يمكن مقارنة أي منها حتى الآن من حيث الأهمية أو تنـوع العواقـب التـي أدت إليها، ومثلهـا مثل الحـرب العالمية الأولى، فقد تسببت الحرب العالميـة الثانية في إحداث تغييرات جذرية في مواقف المثقفـين الغربيين، ولكنها تغيرات مختلفة جداً. وكما رأينا في السابق، فإن الكثير مـن المثقفين الذين ناصروا قضية الحلفـاء في الحرب العالمية الأولى، وبالأخص كما قدمها (وودرو ويلسون)، قد غيروا مبدأهم معتنقين مبدأ الراديكاليـة في النزعة السلمية على خلفية المجزرة الوحشية التي حررتهم مـن الوهم الذي كان يسيطر عليهم. وبشكل مغاير، ففي الفترة التي تلت نهايـة الحـرب العالمية الثانيـة مباشرة، نجـد أن الدروس المأسوية للحرب والسنـوات التي أدت إلى اندلاعهـا كانت محفورة في أذهان الناس بشكل

يتعذر إزالته، بحيث لا يمكن للكثير العودة للعقيدة الساذجة التي تتبنى مبدأ النزعة السلمية التي كانت منتشرة بكثرة في مرحلة سابقة بين صفوف طبقة المثقفين في الديمقراطيات الغربية.

إن الاختلافات المروعة بين تصرفات الدول الديمقراطية والاستبدادية انكشفت حقيقتها حديثاً بشكل واضح ومؤلم جداً خلال الحرب بشكل جعل من الصعب ترويج (العدالة الأخلاقية) على نطاق واسع حتى بين صفوف النخب المثقفة. وكان ذلك سيأتي في وقت لاحق، عندما اضمحلت المجازر الجماعية التي قامت بها ألمانيا النازية واليابان الاستعمارية وتلاشت في غياهب الذاكرة، تماما مثلما بقيت الوحشية الجماعية للاتحاد السوفيتي مخفية أو تم تجاهلها إلى حد كبير. ولكن في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، لم يكن الشر والخطر من الأشياء التي يمكن تجاهلهما، أو النظر إليهما من بعيد نظرة متكلفة أو إخفاؤهما وراء التعابير الملطفة. وعلى سبيل المثال، في شهر مايو من سنة 1945م، وبنهاية الحرب في أوروبا قالت مجلة (تايم): «كانت هذه الحرب ثورة ضد القاعدة الأخلاقية للحضارة. لقد استنبط فكرتها النازيون في احتقار متعمد للحياة، والكرامة وحرية الفرد، وتمت متابعتها عن قصد

بواسطة الاستعباد والتجويع والتدمير الجماعي لحياة المدنيين. إنها ثورة ضد روح الإنسان».(2)

إن الفرق بين فترة لي الأذرع والتوصل إلى حلول وسطى طغت على فترة الثلاثينيات (1930م) والجو الذي ساد مرحلة ما بعد الحرب، تم اختزاله في الطريقة التي اتخذ بها الرئيس (هاري ترومان) قراره للمضي قدماً في صنع القنبلة الهيدروجينية، السلاح الذي تفوق قدرته التدميرية القنبلة الذرية التي دمرت كلاً من مدينتي هيروشيما وناجازاكي. وهذه نبذة من الاستشارات التي أجراها الرئيس (ترومان) مع مستشاريه: عبر (ليلينذال) عن خوفه من اندلاع سباق تسلح. وعارضه (أشيسون) الرأي، مشيراً إلى الضغوط الشعبية والسياسية المتزايدة على الرئيس (ترومان). أعرب (ليلينذال) عن (تحفظاته الشخصية الخطيرة)، وقاطعه الرئيس (ترومان). وقال الرئيس إنه لا يعتقد أن القنبلة الهيدروجينية ستستخدم أبداً، ولكن بسبب الطريقة التي كان يتصرف بها الروس، لم يبق له خيار آخر. ولم يدم الاجتماع أكثر من سبع دقائق. وتساءل الرئيس (ترومان): «هل بمقدور الروس القيام بذلك؟» فهز الرجال الثلاثة رؤوسهم في حركة بالإيجاب، فقال الرئيس (ترومان): «في هذه الحالة ليس أمامنا خيار؛ سنمضي قدماً في الخطة».(3)

كان عقد الخمسينيات (1950م) ما زال قريباً جداً من الحرب العالمية الثانية؛ مما جعل من الصعب على الأفكار والمواقف والمناطق العمياء التي تميز بها المثقفون أن تعود بقوة، أو أن تعتبر منافع المتمع الحر الكريم من المسلمات البدهية وأن تصبح عيوبه الإنسانية سبباً في الرفض الكاسح لمبادئه ومؤسساته، لكن سيبدأ ذلك في الستينيات (1960م)، خصوصاً بين الناس الذين كانوا صغاراً إلى درجة أنهم لم يكونوا على دراية بماهية الحرب العالمية الثانية أو الظروف التي أدت إلى حدوث مثل تلك الكارثة.

إن الفرق بين الفترة التي تلت الحرب مباشرة والمرحلة اللاحقة تجلى بوضوح في عدة نواح. وعند زيارة المقابر والنصب التذكارية للحرب في شمال أوروبا، بعد عدة عقود، لاحظ المؤرخ الأميركي الشهير (فيكتور ديفيس هانسن) الفرق بين العبارات التي وجدها على الأضرحة بالمقابر الأميركية وتلك التي وجدها في النصب الحربية الأوروبية: «إن النقوش المحفورة في المقابر الأميركية تدعو الزائر لأن يتذكر التضحية والشجاعة والحرية، وتفترض بأن شخصاً سيئاً كان قد بدأ الحرب ذات يوم من أجل الإضرار بالضعفاء، ولكنه أخفق في تحقيق ذلك عندما قام شخص آخر طيب بإيقافه. بالمقابل، فإن (حماقة) الحرب - لإعادة صياغة تعبير (باربرا

تكمـان) – هي الشـيء الوحيد الذي نكتشفه عند زيـارة معظم متاحف الحـرب العالمية الثانيـة في أوروبا. وتوحـي المواد المعروضـة، والأشرطة والمرشدون بـأن جنوناً مفاجئاً أصاب ذات يـوم الأوروبيين والأميركيين العقـلاء في أماكن مثل (نيميدجن) و(ريمادجن). (الحماقة)، كما قال زائر أوروبـي في متحـف (أرنهن) أراد أن يعطيني درسـاً، هي أفضل ما يشرح سبب قتـل آلاف الشباب بعضهم بعضـاً دون أي سبب منطقي للاستيلاء على جسور لا معنى لها».(4).

وحيث إن المواقع التذكارية الأميركية كانت دون أي شك قد أنشئت قبل النصـب التذكارية الأوروبية التي أنشئت فيمـا بعد؛ أي بعد أن استعادت الاقتصاديـات الأوروبيـة عافيتهـا مـن دمار فـترة الحرب، فـإن الفروق بينهمـا قد تعكس بالأحرى الفـارق الزمني وليس الفروق بين الأميركيين والأوربيين. وفي وقت لاحق، فإن الناس الذين ينعمون بالأمن الذي كلف حياة أناس آخرين ينظرون بتكبر وغطرسة للجسور ويعتبرونها «غير ذات معنى»، في الوقت كانت فيـه السيطرة على تلك الجسور في زمن الحرب تشكل الفرق بين الحياة والموت بالنسبة للجيوش وقدر أمم برمتها.

مـن بين الأمثلة اللافتـة للنظر فيما يتعلق بالتغيـير الكبير في المزاج الذي

تعرض له بعض المثقفين، نجد أن الموضوع الذي طرحه (بيرتراند راسل) بعد انتهاء الحرب والذي يفيد بأنه ينبغي على الأمم الأوروبية منح الاتحاد السوفييتي مهلة أخيرة للاستسلام إلى حكومة عالمية جديدة، لها قواتها المسلحة الخاصة بها، وفي حال رفض هذه المهلة النهائية، القيام بشن حرب استباقية ضد الاتحاد السوفيتي، ما دامت الولايات المتحدة قنبلة ذرية والاتحاد السوفيتي لم يمتلك مثل هذه القنبلة بعد. (5) وبحسب ما جاء في جريدة (الأوبزيرفر) الصادرة في لندن بتاريخ 21 نوفمبر 1948م «إما أن نشن حرباً ضد روسيا قبل أن تمتلك القنبلة الذرية وإما سنضطر إلى الخضوع لها وتمكينها من السيطرة علينا».. إن الحرب النووية ستتسم بفظاعة لا يمكن تخيلها، ولكنها ستكون «الحرب التي تنهي كل الحروب».. إن الخوف من فظاعة حرب مستقبلية لم يكن سبيلاً لمنعها، «وأي شيء يعتبر أفضل من الخضوع». (6)

لا يمكن أن نجد تبايناً أكبر في موقف (بيرتراند راسل) ودفاعه عن مبدأ النزعية السلمية ونزع السلاح من طرف واحد في فترة ما قبل الحرب أو مع عودته اللاحقة لهذا الموقف؛ فبعد مضي عقد من الزمن، قال اللورد (راسل): «أشجع فكرة نزع السلاح النووي المنظم»، ولكن، إذا ما ثبت

استحالــة الحصول على موافقة الاتحاد السوفييتي على ذلك، فقد كان رأيه مؤيـداً لفكرة «نـزع السلاح النووي من طرف واحـد»؛ حيث أضاف: «همـا خياران أحلاهمـا مر؛ فنزع السـلاح من طرف واحـد قد يعني، لوهلـة، سيطـرة الشيوعية على عالمنا الـذي نعيش فيه، ولكـن إن كانت البدائل تعني الفناء النهائي للبشرية واحتلالاً مؤقتاً من قبل الشيوعية، فإنني أفضل الخيار الأخير».(7)

وبعد عودته إلى موقفـه السلمي السابق والذي ينادي بنزع السلاح من طرف واحد، أدان (بيرتراند راسل) الغربيين الذين دعموا سياسات الردع النووي بأنهم أناس ينتمـون إلى (نادي القتلى). وفي هذه الفترة اللاحقة، فقد وصف (بيرتراند راسل) رئيـس الوزراء البريطاني (هارولد ماكميلان) والرئيـس الأميركي (جـون أف. كينيـدي) بأنهما «أفظـع شخصين في تاريـخ البشرية»، وأنهمـا «أكثر شراً من (هتلر) بخمسـين ضعفاً»؛ حيث إن (راسـل) كان قـد شبه ترويجهـم للردع النووي بأنـه «التنظيم لمذبحة تستهدف البشرية بكاملها».(8)

وسواء بصفتـه مدافعاً عن الحـرب الوقائية أو مناصـراً راديكالياً للنزعة السلمية قبل الحرب وبعدها، فإن (بيرتراند راسل) سعى لتحقيق (الحلول)

الكاسحة والدراماتيكية. وبينما كانت حلوله الخاصة تعتبر فريدة من نوعها في كلتا الحالتين، فإن الأكثر شيوعاً بين المثقفين هو التفكير في العالم من منظور نوع من الحلول الدراماتيكية، والقدرة على أن يعكسوا أدوارهم بالكامل فيما يخص ماهية تلك الحلول بالتحديد، وكما هو الحال بين طبقة المثقفين بصفة عامة خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها ويظلون دوما واثقين بأن حكمتهم وعفتهم الفائقتين ينبغي أن تكونا دليلاً لعامة الناس ومؤثرتين في السياسات الوطنية، ومن الواضح أن واحداً على الأقل من مواقفهم المتضاربة فيما بينها خاطئ؛ مما يذكرنا بالتعبير القديم والمناسب لهذا المقام «مخطئ في غالب الأحيان، ولكن لا يراوده الشك أبداً».

إعادة أحداث فترة الثلاثينيات (1930م)

أدت فترة الستينيات (1960) وحرب فيتنام إلى عودة عامة أكثر للمناخ الفكري والأيديولوجي الـذي خيم خلال فترة العشرينيات والثلاثينيات. وفعـلاً، فإن الكثير من الكلمات والتعبـيرات التي اتسمت بها تلك الفترة المبكـرة تكرر ظهورها في حقبة الستينيات، حيث كانت تعرض على أنها أفـكار جديدة بدلاً من أفكار قديمة فقدت مصداقيتها بمرور الزمن. وعلى سبيـل المثال، فـإن مؤيدي نزع السـلاح يسمون أنفسهم مجـدداً (حركة السلـم) وأطلقـوا على الردع العسكـري تسمية (سبـاق التسلح). ومرة أخرى، يتم الدفع بحجة أن «الحرب لا تحل أي مشكلة»، أما أولئك الذين يقومـون بتصنيع المعدات العسكرية، والذيـن كانوا يسمون (تجار الموت) خـلال الثلاثينيات، باتـوا الآن يسمون (المركب الصناعـي العسكري)، وأصبحـوا ينظر إليهـم من جديد علـى أنهم يمثلون تهديـداً للسلم، على العكـس من تسميتهم بمـزودي وسائـل ردع الأمم الغاشمة. ونجد صدى ميثـاق أوكسفورد الـذي نادى به الشباب الإنجليـزي خلال الثلاثينيات، ليعربـوا عن رفضهم القتـال دفاعاً عن بلدانهم في الحـرب، يتكرر خلال الستينيـات من قبـل الشباب الأميركيين في سن التجنيـد الذين قالوا: «لن

نذهب إلى الجحيم، لن نذهب للقتال». وأصبح الوصف التصويري لأهوال الحرب يعتبر مجدداً طريقة لدعم جهود السلم، ومن جديد عادت عقلانية النظر للأشياء بمنظور «كل يوم بيومه»؛ لتصبح الطريقة الصحيحة للتعامل مع المسائل التي كانت من المحتمل أن تتفاقم لتؤدي إلى حرب. إن استبدال خطابة الاستفزاز الأخلاقي ببراغماتية عملية التي لا تحكم على الآخرين وتحاول رؤية وجهة نظر الطرف الآخر كانت أيضاً جزءاً من هذه الرؤية المنبعثة مجدداً من حقبة ما بين الحربين العالميتين. وقلة من الذين اعتنقوا هذه الأفكار ومثيلاتها من حقبة الثلاثينيات اعترفوا بالعناصر الشرطية لهذه الأفكار، ناهيك عن الاعتراف بما سببته من كوارث، ومعظم أفكار النخبة المثقفة خلال حقبة الستينيات وما بعد كانت قد ظهرت في خطابات رئيس الوزراء البريطاني (نيفيل تشامبرلاين) التي تعود إلى حقبة الثلاثينيات، والتي نشرت كمجموعة كاملة في كتابه بعنوان (بحثاً عن السلام)، الذي ظهر قبل بداية الحرب العالمية الثانية التي ساعدت تلك الأفكار في تكوين أسبابها بأشهر قليلة.

والأهم من ذلك، كما يحدث كثيراً، أصبحت الكلمات مؤسسة -إذ إن نزع السلاح بات بدهيا يعادل السلم، على سبيل المثال. وبالنسبة إلى

المدافعين عــن السلم في عصره، فقد قال (تشرشــل): «عندما يتحقق لكم السـلام، سوف يكون هنـاك نزع للسلاح»(9) وليس بالعكس، ولكن نـادراً مـا كان هنالك ولـو محاولة واحـدة لاختبار هـذه الفرضية مقارنة بفرضية أولئك الذين حولوا آلياً مؤيدي نزع السلاح إلى (حركة سلام).

الحرب الفيتنامية

من بين التداعيات العديدة للحرب في فيتنام أنها ألقت الضوء من جديد على دور النخبـة المثقفة في التأثير في سياسات المجتمع ومجريات التاريخ؛ فذلـك الدور لم يكن الدور الذي سعى له (ماكيفيلي) يوماً من الأيام؛ دور التأثير المباشر في طريقة تفكير ومعتقدات أو أهداف الذين يسيطرون على زمـام الأمـور؛ ففي الدول الديمقراطيـة الحديثة، يمكن للنخـب المثقفة أن يكون لديهم تأثير حاسم أحياناً، وذلك بخلق مناخ من الأفكار يصبح من غير الممكن سياسياً لأصحـاب السلطة الذين بيدهم زمام الأمور القيام بما يعتقدون أنه ينبغي فعله.

كمـا لوحظ في الفصل السابع، لم يجـرؤ (ستانلي بالدوين) – وبحسب اعترافه الشخصي لاحقاً – على أن يقول للشعب البريطاني إن ألمانيا كانت

تعيد تسليح نفسها سنة 1933م؛ خوفاً من أن يخسر انتخابات تلك السنة، حيث إن قوله إن ألمانيا عادت لتسليح نفسها كان يعد بمثابة حاجة بريطانيا لإعادة تسليح نفسها، وكان مناخ التفكير السائد آنذاك رافضاً لهذا الا

كانت هويته. لم يجرؤ (بالدوين) على أن يفصح على ما كان يعرفه، وذلك ليس لإنقاذ حياته السياسية فحسب، بل نتيجة لمعرفته بأن أي محاولة من طرفه لإطلاق الإنذار حول الخطر الوشيك الذي تمثله ألمانيا قد يتسبب في تسليم السلطة لحزب العمال المعارض، الذي كان يعارض بالكامل فكرة الاستعداد للحرب وكان قد يجعل الأمة أكثر عرضة للخطر مما كانت عليه.

باختصار، جعل مناخ الأفكار السائدة في تلك الفترة من الصعب سياسياً على بريطانيا إعادة التسلح بشكل كاف، من باب ردع الحرب أو كوسيلة للدفاع عن النفس في حالة نشوب الحرب، على الرغم من أن أعلى مسؤوليها كانوا على دراية كاملة بالمخاطر المتعلقة آنذاك بإعادة تسلح ألمانيا بشكل سري، على الأقل من جهة أن عامة الناس لم تكن على معرفة بذلك؛ وعليه فإن تأثير الطبقة المتعلمة كان حاسماً، على الرغم من أنها فشلت بالكامل في إقناع أعلى المسؤولين بالدولة بأن ما قالوه كان صحيحاً.

على الرغم من أن حرب فيتنام تعلقت بمسائل مختلفة جداً وحقائق مختلفة، فإن نتيجتها عكست التأثير ذاته لطبقة المفكرين في الرأي العام. ومهما كانت إيجابيات أو سلبيات قرار الولايات المتحدة لتصبح طرفاً رئيساً في الحرب لمنع حكومة فيتنام الشمالية الشيوعية من احتلال فيتنام الجنوبية، فإن الحقيقة العارية تتمثل في أن أكثر من 50.000 أميركي ماتوا سعياً لكسب انتصارات عسكرية في فيتنام التي انتهت بهزيمة سياسية بسبب جو الأفكار التي خلقتها الطبقة المتعلمة في الولايات المتحدة؛ مما جعل من المستحيل سياسياً ليس الاستمرار في مشاركة القوات الأميركية في القتال فحسب بل كذلك جعلت من المستحيل الاستمرار في توفير الموارد التي تحتاج إليها حكومة فيتنام الجنوبية للدفاع عن نفسها بعد انسحاب القوات الأميركية، مع وجود جانب واحد يتلقى المساعدة من الخارج والطرف الآخر لا يتلقى أي مساعدة، وكانت النتيجة حتمية؛ احتلال فيتنام الجنوبية من قبل فيتنام الشمالية.

أتت نقطة التحول في حرب فيتنام بحلول انتفاضة 1968م العارمة لجيش العصابات الشيوعية في جنوب فيتنام خلال فترة العطلة الفيتنامية المعروفة باسم (تيتTet) انتفاضة أصبحت معروفة باسم (هجوم

تيت)، الذي شن خلال الفترة التي كانت من المفترض أن تكون هدنة بمناسبة العطلة. وبعد الكثير من البيانات المتفائلة من قبل القادة السياسيين الأميركيين والعسكريين حول أوضاع الحرب وسيرها في الاتجاه الصحيح، كان الأمر بمثابة الصدمة للشعب الأميركي عندما علموا أن الشيوعيين كانوا قادرين على شن مثل هذه الجهود الكبيرة في قلب فيتنام الجنوبية. (10) علاوة على ذلك، فإن الكثير من الإعلاميين صوروا ما حدث على أنه هزيمة للولايات المتحدة، بينما تشير الوقائع إلى أنه تم القضاء على حركة العصابات الشيوعية بشكل تام أثناء القتال ولم تكن لتستعيد قوتها مجددا ثانية. (11) وقد أقر القادة الشيوعيون أنفسهم، بعد احتلال فيتنام الجنوبية بسنوات وبشكل علني أنهم خسروا عسكرياً الحرب مع القوات الأميركية في فيتنام، بما في ذلك هجوم (تيت)، ولكنهم أشاروا إلى أنهم قد كسبوا الحرب سياسياً في أميركا. وخلال الحرب نفسها، أخبر السجين الأميركي (جيمس ستوكديل) من قبل آسره الفيتنامي الشمالي: «لا يمتلك بلدنا القدرة لهزيمتكم في ميدان المعركة»، ولكنهم توقعوا «كسب هذه الحرب في شوارع نيويورك». (12)

القائد الشيوعي العسكري الأسطوري الجنرال (فو نغوين جياب)،

الذي هزم الفرنسيين في المعركة الحاسمة في (ديين بيين فو) سنة 1954، والـذي قاد لاحقاً القوات الفيتنامية ضـد الأميركيين، قال بصراحة خلال السنـوات التي تلت تلك الأحداث: «لم نكن أقوياء بما فيه الكفاية لنتمكن مـن إخـراج نصـف مليون من القـوات الأميركيـة، ولكن ذلـك لم يكن هدفنـا»، بـل كان هدفنا سياسيـاً؛ إذ قال: «إن نيتنـا كانت في كسر عزيمة الحكومـة الأميركية في الاستمرار في خوض الحرب. كان (ويستمورلند) مخطئـاً في أن يتوقـع أن القوة الحربيـة المتفوقة قد تقضي علينـا. لو كنا قد ركزنـا على توازن القـوى، لكننا ربما خسرنا في غضـون ساعتين». وكما هو الحال فعلياً؛ فقد خسـر الفيتناميون الشماليون (مليوناً على الأقل) من الجنود الذين قضى معظمهم على أيدي القوات الأميركية، وفقاً لرأي أحد معـاوني الجنرال (جياب)، وهي خسارة في عـدد القتلى تعادل 20 ضعفاً تلك التي تكبدهـا الأميركيون.(13) بالنظر إلى الماضي، وبعد مضي عدة سنـوات، فقد وصف مساعد الجنرال (جيـاب) الخسائر الشيوعية خلال هجوم (تيت) بأنها خسائر (مدمرة).(14)

وفي لقـاء صحفـي لاحق مع أحـد العسكريين الذين كانـوا برتبة عقيد بالجيشـ الفيتنامـي الشمـالي، والذي قبـل باستسلام فيتنـام الجنوبية سنة

1975، سرد قصة مشابهة جدا لتلك الرواية. وفي لقاء صحفي مع العقيد (بوي تين) جرت الأسئلة والأجوبة التالية:

س: هل كانت الحركة الأميركية المناهضة للسلم هامة لانتصار هانوي؟

ج: كانت ضرورية لخطتنا. إن دعم الحرب من صفوفنا الخلفية كان مضموناً بشكل كامل بينما كانت الصفوف الخلفية للأميركان عرضة للخطر. كانت قيادتنا تستمع يوميا لأخبار العالم عبر المذياع عند الساعة التاسعة صباحاً لتتبع نمو الحركة الأميركية المناهضة للحرب. إن الزيارات التي قامت بها بعض الشخصيات مثل (جين فوندا) إلى هانوي والمدعي العام السابق (رمزي كلارك) والوزراء السابقون منحتنا الثقة بأنه ينبغي أن نستمر على مبادئنا على الرغم من الهزائم التي تلقيناها في جبهة المعركة. وقد انتابنا فرح كبير عندما رأينا (جين فوندا) ترتدي الثوب الفيتنامي الأحمر، وقالت خلال مؤتمر صحفي لها إنها كانت تخجل من الممارسات الأميركية في الحرب وأنها ستكافح إلى جانبنا.

س: هل قام المكتب السياسي بإعارة أي اهتمام لهذه الزيارات؟

ج: نعم بتحمس.

س: لماذا؟

ج: كان هــؤلاء الناس يمثلــون ضمير أميركا، وكان ضمــير أميركا جزءاً مــن قدرتها علــى شن الحرب، وكنا نقــوم بتحويل تلــك الطاقة لصالحنا. لقــد خسرت أميركا بسبب ديمقراطيتها، من خلال الانشقاق والاحتجاج فقدت القدرة على إثارة العزيمة للفوز.(15)

فيمــا يتعلق بالهجوم المحوري بمنطقة (تيــت) سنة 1968م، فقد كانت الإجابة عــن سؤال الصحفي الذي أجرى المقابلــة بشأن الهدف من وراء العمليــة ببساطة أنه: «صممت (تيت) للتأثــير في الرأي العام الأميركي». وفيمــا يتعلق بنتائج هجوم (تيــت): «كانت خسائرنا مذهلة ومفاجئة لنا. أفــاد (جياب) لاحقاً بأن (تيــت) كانت هزيمة عسكريــة، على الرغم من أننــا كسبنا المزايا السياسية المستهدفة عندما وافق الرئيس (جونسون) على التفاوضــ ولم يترشح لإعادة انتخابه رئيســاً». أما عسكرياً «فقد أوشكت قواتنــا في الجنــوب على أن تباد عن بكــرة أبيها في القتال الــذي دار سنة 1968م». (16)

اعتمــدت التركيبــة المتناقضــة بــين الانتصــارات الأميركيــة العسكرية الساحقــة في فيتنــام وهزيمــة السياسية المدمرة في واشنطــن بشكل حاسم على أجواء الــرأي العام في الولايات المتحدة، وهي الأجواء التي أسهمت

فيهـا النخبة المثقفة بشـكل رئيس. ومن بـين الموضوعـات المعاصرة لدة منتقـدي حرب فيتنام، قبل هجوم (تيـت) وبعده، هي فكرة أن الحرب لا يمكـن الانتصار فيها لكونهـا كانت بالأساس (حرباً أهليـة) تشنها قوات العصابـات الشيوعية داخل منطقة جنوب فيتنام، على الرغم مما تتلقاه من مساعدة وتحريض من الحكومـة الشيوعية لفيتنام الشمالية، ولم تكن حرباً بـين هاتين الدوليـتن. ويعتقد المـؤرخ المعاصر والمعلـق السياسي المشهور (أرثر شليسينغر الابن) بأن تلـك العصابات كانت قادرة «على الاستمرار في القتـال سراً لمدة عشرين سنة أخرى».(17) ويبدو هجوم (تيت) وكأنه يتماشى مع هذه الفكرة، خصوصاً عندما تم تصوير تلك الهجمات الواسعة النطاق على أنها (ضربة قويـة) و(انتكاسة) للقوات العسكرية الأميركيين وقوات جنوب فيتنـام، وبأنها كانت (نجاحـاً) للشيوعيين، بحسب رأي صحيفـة (نيو يورك تايمز)،(18) إضافة إلى أماكن أخرى. وقال الصحفي الوطنـي (دريـو بيرسن) الـذي كان يسهم بكتاباته في أكـثر من جهة، إن الولايات المتحدة قد تعرضت (لهزيمة مذلة).(19)

وقال (والتر كرونكايت) المذيع التلفزيوني الشهير العامل في محطة (سي. بـي. أس): «إننا واقعون في مأزق»،(20) وبينمـا يعد هذا الاستنتاج أقل

مأساوية من غـيره من الاستنتاجات، فإن حجـم جمهور (كرونكايت)، وحقيقـة أنـه – بحسب ما أظهـره استطلاع آراء – أكـثر شخص يحظى بالثقـة في أميركا، قـد أعطى الكثير مـن الوزن لاستنتاجه بـأن الحرب لا يمكـن الفوز بها عسكرياً. وقال مساعـدو الرئيس (جونسون) لاحقاً بأن البرنامـج الذي أذاعه (كرونكايـت) أقنع الرئيس بأنـه كان بصدد فقدان الدعم الشعبي اللازم للاستمرار في الحرب إلى غاية تحقيق نصر عسكري. وبعـد شهر من ذلـك، أعلن (ليندون جونسون) بأنه لـن يترشح ثانية وأنه كان يسعى لعقد مفاوضات مع فيتنام الشمالية.

كما نعرف الآن، فقد كان للقادة الفيتناميين الشيوعيين التقييم العسكري ذاته لهجوم (تيت) الذي كان لدى القادة الأميركيين في واشنطن، خصوصاً أنها كانت خسـارة فادحة لحرب العصابات الشيوعية. ويتلخص النجاح السياسـي للشيوعيين بالتحديد في حقيقـة أن وسائل إعلام مثل (نيويوك تامـز) أعلنت عن نجاح الهجمـات التي قامت بها هـذه العصابات. كما رفضت صحيفـة (وول ستريت جورنال) بشكل مماثل رأي إدارة الرئيس (جونسـون) بأن هجوم (تيت) كان (آخر نفس) لحركة حرب العصابات الشيوعيـة الفيتنامية في جنوب فيتنام. (21) بحلـول هذا الوقت، كانت

مصداقية إدارة الرئيس (جونسون) قد تلاشت بواسطة تصريحاتها وأفعالها السابقة(22) بحيث إن ما نعرف اليوم بأنه كان تقييماً عسكرياً غير دقيق من قبل الإعلام كان له وزن في تشكيل الرأي العام أكثر مما كان للتقييم الدقيق من طرف القادة الوطنيين في كل من هانوي وواشنطن.

إن الافتراض الرئيس لمنتقدي الحرب، باستخدام كلمات الكاتب المشهور (والتر ليبمان) «لا يمكن للأميركيين إبادة عصابات الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية» في جنوب فيتنام، وهو رأي شاركه فيه المؤرخ (آرثر شليسنجر) وآخرون.(23) وعلى الرغم من ذلك فقد كاد هجوم (تيت) أن ينجز فعلياً تلك المهمة التي كانت شبه مستحيلة، وكلفت عصابات الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية خسارة كبيرة في القوة البشرية وفي المناطق التي سبق أن خضعت لسيطرتهم، وكذلك على قدرتهم على تجنيد مجندين جدد؛ وبالتالي

باسم الحرب بين جيوش دول مختلفة. (24) بالنسبة إلى (ليبمان) وفي كتابته سنة 1965م؛ أي ثلاث سنوات قبل هجوم (تيت)، ما كان يحدث في فيتنام الجنوبية كان يعد حرباً أهلية كان «المتمردون ينتصرون فيها»،(25) غير أن (ليبمان) في وقت لاحق اعتبر أن هجوم (تيت) يبرئه حيث قال:

(إن الحرب الأهلية، كما كنت دوما اعتقد، لا يمكن تحقيق نصر فيها).(26) وكان (جوزيف كرافت)، الكاتب الـدوري بصحيفة (واشنطون بوست) واحداً من الكثيرين أمثاله الذين نشروا فكرة أن الحرب الفيتنامية كانت (غير قابلة للنصـر).(27) وفي دولة ديمقراطية، إذا ما اعتقد عدد كاف من الناس بأن الحرب غير قابلة للنصر؛ فإن ذلك سيجعلها كذلك.

مثلـه مثـل الآخرين، فإن الحل الـذي اقترحه (ولتر ليبمـان) منذ البداية كان «التسويـة عبر المفاوضات»، ولم يعر سوى القليل من الاهتمام لقابلية تطبيـق الفعلي لهذه التسوية مثلمـا هو الحال بالنسبـة للعديد من المثقفين الذين أعاروا اهتماماً قليلاً عبر سنوات لقابلية تطبيق اتفاقيات مختلفة لنزع التسلح وغيرها من الاتفاقيات مع الأنظمة الديكتاتورية الشمولية. كما أن (ليبمان) لم يكن وحده في هذا الاعتقاد.

عـالم الاقتصاد (جـون كينيث غالبرايث) كان من ضمـن الآخرين الذين دافعوا عن هذا النهج.(28) وفي النهاية، توصل الرئيس (ريتشارد نيكسون) خليفـة (ليندون جونسون)، إلى تسوية مع فيتنام الشمالية، واتضح أن تلك التسويـة كانت مجـرد استسلام لحفظ ماء الوجه فيمـا يتعلق بخطة تنصيب فيتنام الشمالية، التـي استولت على فيتنام الجنوبية، وأوضحت للعالم أن ما

حـدث من إعادة تسميـة (سايغون) عاصمة فيتنام الجنوبيـة، إلى اسم (هو تشي مينه) كان تخليداً لحاكم فيتنام الشمالية السابق.

في أعقـاب الانتصار السياسـي للشيوعيين في فيتنـام، أصبح الناس في الديمقراطيات الغربية والذين كانوا قد عارضوا التورط الأميركي في حرب فيتنام لأسباب إنسانية، ونتيجة للخسائر الكبيرة بين المدنيين والجنود على حد سواء، باتوا يواجهون الآن حقيقة أن نهاية الحرب لم تضع حدا للخسائر البشريـة. وقد لاحظ المؤرخ العسكري (فيكتـور ديفيس هانسون) قائلاً: «تسبب النصر الشيوعي في المزيد من القتلى ومزيد من التشريد للفيتناميين بمـا فاق ما تسببت بـه عقود من الحرب، وكان ذلـك يحدث في كثير من الأحيان نتيجة المجاعة والسجن والهرب وليس بسبب القتل الجماعي في حد ذاته.. ويكتنـف الغموض الأرقام الدقيقة، ولكـن غالبية الأكاديميين يقـرون بأن أكثر مـن مليون شخص غـادروا بواسطة القـوارب، ومئات الآلاف من الأشخاص الآخرين عـبروا برا إلى الجارة (تايلاند) وحتى إلى (الصين). وقد بلغ عدد الذين ماتوا بسبب غرق قواربهم أو في العواصف الهوجاء ما يقارب من 50 إلى 100 ألف قتيل..».(29)

كمـا شهدت حـرب فيتنـام انبعاث نمط في أمـيركا شهدنـاه في فرنسا

بـين الحربين العالميتين يتمثـل في تحقير الجنود المقاتلين وعـدم إسباغ دور الأبطـال الوطنيـين عليهم، بغض النظر عما أبدوه مـن شجاعة وتضحية. وخلال حرب فيتنام استمرت هذه النزعة وتعمقت أكثر؛ فقد أدى سقوط الضحايا بين المدنيـين الفيتناميين خلال العمليات العسكرية الأميركية، أو حتـى ادعاءات سوء تصـرف القوات الأميركيـة، إلى استياء أخلاقي واسع النطـاق من الجيش الأميركي برمتـه، وفي الغالب من دون تساؤل عما إذا كانـت تلك الخسائر الجانبية كانت غير معتـادة في الحروب أو أنها كانت واسعة بشكل غير عادي، أو ما إذا كانت السلطات تسمح بتلك الأعمال وتغض عنها الطـرف.(30) إن الجريمة التي ارتكبـت ضد المدنيين والتي حظيت بأكثر تغطية إعلامية، وهي (مجزرة ماي لاي) التي قامت بها وحدة عسكرية أميركية ضد قرية بفيتنام الجنوبية كانت حولها شكوك بأنها تؤوي عصابات شيوعية، وكانت قد أوقفت من قبل قوات أميركية أخرى عندما وصلت إلى عين المكان، وتعرضـ الضابط المسؤول للمحاكمة العسكرية عن أشياء كانت العصابـات الشيوعية تقترفها بشكل روتيني وعلى نطاق واسع. (تماماً مثل صورة الجنود الفرنسيين الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى، غالبـاً ما كانت صورة هؤلاء الذين كانوا يعملون في الجيش خلال

فترة الحرب الفيتنامية، والتي تمت فلترتها من خلال وسائل الإعلام، تبينهم كضحايا. وكما قال رئيس مكتب صحيفة (واشنطن بوست) في فيتنام لاحقاً مستذكراً تغطية الحرب في وسائل الإعلام الأميركية، فقد كانت «قصص الأبطال ليست ضمن المواضيع المستساغة» فيما يتعلق بمن حاربوا في فيتنام.(32) إن الصورة الشائعة لقدماء المحاربين الذين شاركوا في حرب فيتنام توحي بأنهم كانوا بشكل غير متناسب من الطبقة الفقيرة، وغير المتعلمين، ومن الأقليات، وأن صدمة القتال قادتهم إلى اللجوء للإدمان على المخدرات بشكل واسع في فيتنام وإلى القيام بأعمال عنف عند عودتهم لوطنهم وهم يعانون من (متلازمة إجهاد ما بعد الإصابة). وصورت الكثير من الأعمال السينمائية التي تناولت تلك الحقبة، والتي حققت نجاحاً واسعاً، تلك المشاهد بشكل درامي. (33) ولكن البيانات الإحصائية الملموسة تعارضت مع ذلك التصوير،(34) واتضح لاحقاً أن بعض (قدماء مقاتلي) فيتنام الذين عرضوا في برامج تلفزيونية خاصة من قبل مقدم البرامج (دان راذر) لم يخوضوا أي قتال أو لم يسبق لهم الذهاب إلى فيتنام أصلاً،(35) ولكن ما أفادوا به كان مناسباً للمشاهدة وكان ذلك في الغالب كافياً لإذاعته عبر التلفزيون والنشر في الجرائد والكتب.

تفوقت بعض وسائل الإعلام الأميركي والنخبة المثقفة الأميركية على الفرنسيين في حقبة ما بين الحربين بوصف المحاربين الأميركيين القدماء على أنهم مجرمون. جائزة (بوليتزر) الوحيدة التي منحت لتغطية هجوم (تيت) فاز بها الصحفي الذي كتب مقالات عن مذبحة (ماي لاي) دون أن تطأ قدماه فيتنام نهائياً؛(36) وعليه فإن هذه المأساة العارضة حجبت معارك أخرى لا تحصى دارت في أرجاء فيتنام وحققت فيها القوات الأميركية انتصارات ساحقة. وكون الكثير من القتال قد حدث ضد عصابات داخل المدن بملابس مدنية وفي أحياء سكنية جعل المهمة أكثر صعوبة بالنسبة إلى القوات الأميركية ولكنه قدم للإعلام فرصاً عدة لانتقاد تلك القوات: «المنازل المحيطة بالطريق كانت تعج بمئات القناصة، وقد استغرق الأمر أسبوعاً كاملاً من القتال الميداني من منزل إلى آخر حتى تمكنت قوات الجيش الأميركي وجيش جمهورية فيتنام (فيتنام الجنوبية) من تحديد مواقع جيش العصابات الفيتنامية الشيوعية ودحرهم، خصوصاً أن هؤلاء نادراً ما كانوا يستسلمون وكان لزاماً في غالب الأمر قتلهم على بكرة أبيهم. وعلى الرغم من ذلك وعلى شاشات التلفزيون كان اللوم يوجه للأميركيين بسبب تفجير الأحياء، وكأن ما من أحد لاحظ أن القناصة المدنيين كانوا يطلقون النار

ويقتلون مشاة البحرية خلال هدنة الأعياد».(37)

لم تكن المعركة التي دارت في (سايغون) المعركة الوحيدة التي نشرت بشكل منحاز لجانب واحد؛ فقد استولت قوات كبيرة من عصابات الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية على مدينة (هيوي) الواقعة بالقرب من الحدود مع فيتنام الشمالية، وبعد ذلك قامت هذه القوات بقتل الآلاف من المدنيين بشكل وحشي، والذين تم دفنهم في مقابر جماعية. وتعرض الهجوم الأميركي المضاد الذي استعاد السيطرة على المدينة لانتقادات كبيرة من قبل وسائل الإعلام نتيجة تدميرهم المباني التاريخية القديمة، وقد جاءت هذه الانتقادات في الغالب من الصحفيين الذين لم تكن لديهم أية دراية أو القليل منها فقط حول «الأعمال الوحشية التي اقترفها الشيوعيون هناك).(38)

بعد نهاية حرب فيتنام بوقت طويل، أذاعت محطة (سي. أن. أن). في سنة 1998م، قصة تقترح حدوث أعمال أميركية وحشية بموافقة رسمية من الحكومة تعود أحداثها إلى سنة 1970م. وكما أفادت صحيفة (وول ستريت جورنال)؛ فقد «قام جندي سابق من القبعات الخضر بمقاضاة (المحطة الإخبارية الأرضية) ومجلة (تايم) بدعوى القذف وتشويه سمعته نتيجة إذاعة قصة تراجعت عنها محطة (س. أن. أن) الآن، وأعادت سردها

مجلـة (تايم) التي اتهمـت فيها جيش الولايات المتحـدة باستخدام غازات الأعصاب لقتل الجنود الأميركيين الفارين من القتال خلال حرب فيتنام». (39) مؤلـف مشـارك في كتابـة تلك القصـة، (بيتر أرنيـت)، كان أيضاً المصدر الوحيد لملاحظة شهيرة، ولكن غير مدعومة بأدلة، زعم أن ضابطاً بالجيش الأميركي في فيتنام قد أدلى بهـا مفادها أنه «أصبح من الضروري تدمـير البلـدة؛ لإنقاذها». (40) وكمـا أفاد المـؤرخ العسكري (فيكتور ديفيس هانسـون): «إلا أنه ليس هنالك من دليل سوى ما زعمه (أرنيت) نفسه، يفيد بأن أي ضابط أميركي قال أي شيء من هذا القبيل».(41)

إن الصـور السلبية عن الجيش الأميركي التـي تسربت من خلال وسائل الإعلام كانت منتشرة بشكل قوي بحيث أن الجنود القدماء الذين شاركوا في حـرب فيتنام والعائدين إلى موطنهم كانوا يتعرضون للازدراء والإهانة أمام عامة الناس.

الحرب الباردة

بـدأت الحرب البـاردة بين الولايـات المتحدة والاتحـاد السوفييتي قبل دخول الأميركيين حرب فيتنام بكثير، واستمرت وقتاً طويلاً بعد انتهائها.

وإذا كان بالإمكان ربط تاريخ اعتراف الديمقراطيات الأوروبية بالتهديد السوفييتي بحدث استثنائي فإن ذلك سيكون تاريخ خطاب (وينستون تشرشل) سنة 1946م بمدينة (فولتن) في ولاية (ميزوري)، عندما أشار إلى أن التزام السوفييت أثناء فترة الحرب بضمان انتخابات حرة وحكومات مستقلة في أوروبا الشرقية قد تم خرقه، كجزء من عملية التوسع السوفييتي والحكم الدكتاتوري: «من منطقة (ستيتين) في البلطيق حتى منطقة (تريستي) بمنطقة الأدرياتيكي، انسدل جدار حديدي على القارة بكاملها. وخلف ذلك الجدار تقع كافة عواصم الدول القديمة لأوروبا الوسطى والشرقية. فارسوفيا، وبرلين وبراغ وفيينا وبودابست وبلغراد وبوخاريست وصوفيا، كل هذه المدن المشهورة والسكان الذين يعيشون حولها يقعون في ما ينبغي أن أسميه بالفضاء السوفييتي، ويخضعون جميعهم بشكل أو بآخر، ليس فقط لنفوذ الاتحاد السوفييتي فحسب، بل يخضعون بدرجة عالية جدا وفي العديد من الحالات بشكل متزايد، لسيطرة موسكو».(42)

من بين الجهود المبذولة لمنع (الستار الحديدي) من التوسع بشكل أكبر باتجاه الغرب كانت (خطة مارشال)، للمساعدة في إعادة بناء أوروبا

الغربيــة من دمار الحرب، واتفاقية الحلــف الأطلسي (ناتو) لتشكيل جبهة عسكريـة متحدة مــن الــدول الأوروبية بمـا في ذلك القــوات الأميركية المتواجــدة بهذه الدول ومظلــة نووية أميركية تغطيهــم، مصحوبة بتهديد بالــرد مــن قبل الجميع ضد أي هجــوم عسكري يشن علــى أي دولة تعد عضــواً في اتفاقيــة الناتو، ولم ينفذ أي من ذلــك دون حدوث جدال حاد ومستمر بداخل الديمقراطيات الغربية، التي لعبت فيها النخبة المثقفة دوراً مهماً.

أثار خطــاب (تشرشل) عن (الستار الحديدي)، على سبيل المثال، ردود فعــل معادية بين النخبة المثقفة في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا. وقد وصــف المؤلف (بيرل باك) الحاصل على جائــزة نوبل، على سبيل المثال، خطــاب (تشرشل) بأنه (كارثــة).(43) وعبر مقــال في افتتاحية صحيفة (شيكاغو تريبيون) بــأن «تشرشل يفقد الكثير من مكانته بهذا الخطاب». (44) وقــد تباكى المحرر (ماركيز تشايلدز) على «التحيز القوي المناهض لروسيا، والذي اتضح في الخطاب بكامله».(45) كما كانت ردود أفعال صحيفتــي (بوستون جلوب) و(واشنطن ستــار) وصحف أميركية مختلفة أخرى على خطاب (تشرشــل) سلبية، كما كان الحال بالنسبة إلى الكاتب

المشهور (ولتر ليبمان)، رغم أن كلاً من صحيفتي (نيو يورك تايمز) و(لوس أنجلوس تايمز) قد أثنتا على ما جاء في الخطاب.(46) وفي بريطانيا، تراوحت ردود الفعل من صحيفة (ذي إيفيننغ نيوز) التي أثنت على تحذير (تشرشل)، إلى رأي (جورج بيرنارد شو)، الذي وصف الخطاب بأنه «حدث لا يقل عن إعلان الحرب ضد روسيا»، وكانت هناك ردود فعل متناقضة لخطاب (الستار الحديدي) في باريس.(47)

خلال العقود التي تلت ذلك، كانت الجهود المبذولة لتعزيز دفاعات غرب أوروبا العسكرية ضد الكتلة السوفييتية مثيرة للجدل بشكل مماثل فيما بين النخبة المثقفة، وقد تساءل بعضهم: «هل الموت أفضل من أن نكون حمراً»؟ وعلى الرغم من ذلك، فإن أوروبا الغربية، كانت لا تمثل سوى مسرح واحد للحرب الباردة، والدفاع العسكري كان يمثل وجهاً واحداً فحسب من أوجه الخلاف بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، والتي اتسعت لتشمل التنافس الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأيديولوجي.

على الرغم من أن هذا كان بمثابة الحرب الباردة غير العسكرية حيث إن القوات الأميركية والسوفييتية لم تشتبك في الحرب بشكل مباشر بعضها

ضـد بعض، إلا أنه كانت هناك عدة أجـزاء من العالم حيث وقعت المعارك الحربيـة بين القوات المدعومة مـن قبل السوفييـت والأميركيين، ولم تكن فيتنـام سوى واحدة من هذه الجبهات القتالية. علاوة على ذلك، وبالرغم مـن أن الحرب بـين الولايات المتحدة والاتحـاد السوفييتـي كانت (حرباً بـاردة) من حيث إنها كانت تفتقر للمواجهة العسكرية المباشرة بين هاتين الدولتـين؛ فقد كان تهديـد احتمال حدوث الكارثة الكـبرى المتمثلة في الحرب النووية رهين تلك الحرب الباردة.

خلال الحرب الباردة، وخصوصاً بعد التورط الأميركي المتزايد في حرب فيتنـام، بدأ الكثير من المثقفـين يجترون الفكرة القديمـة القائلة إن الحرب «لا تحـل أي مشكلة»، وهو صدى يعود إلى حقبة الثلاثينيات (1930م)؛ حيـث تم إعلان عـدم جدوى الحرب، من قبل الكثيريـن من بينهم (نيفيل تشمبرلاين)، الذي قـال إن الحرب «لا تكسب شيئاً، ولا تشفي من علة، ولا تنهي مشكلة»(48) والذي كان بدوره يكرر ما كان يردده الكثير من المثقفين خلال تلك الفترة. ولكن، مثل الكثير مما قيل من قبل المثقفين حول الكثير من المواضيع، فإن فكرة أن «الحرب لا تحل أي مشكلة» لم تكن لها أي علاقـة بأي دليـل تجريبي عدا توافقها مع رؤيـة الصفوة المختارة، التي

كانت ذات صلة وطيدة بتمجيد هذه الطبقة. ولو انتهت معركة (ليبانتو) سنة 1571م أو معركة (ووترلو) بشكل مغاير، لكنا نشهد عالماً مختلفاً تمام الاختلاف اليوم، ولو كانت نتيجة الحرب اليائسة التي دارت في (ستالينغراد) أو على شواطئ (نورماندي) مغايرة، ولصالح الطرف الآخر خلال الحرب العالمية الثانية، لكانت الحياة لا تستحق العيش بالنسبة إلى ملايين من البشر في عصرنا هذا.

لقد دارت بالطبع حروب دون جدوى أسفرت عن تردي حال كل الأمم من الجانبين أكثر مما كانت عليه، وتعتبر الحرب العالمية الثانية مثالاً كلاسيكياً على ذلك، ولكن لا يمكن لأحد أن يفيد بالبيان القاطع أن علم الطب «لا يحل أي مشكلة»؛ لأن الكثير من الناس يموتون بغض النظر عن العلاج، ويموت البعض من العلاج الخاطئ أو حتى من مخاطر أخرى غير متوقعة مثل التطعيم.

باختصار، فإن التفاصيل الدنيوية تبدو أكثر بروزاً في تقييم أي حرب معينة من التصريحات الطنانة والغامضة التي تطلق جزافاً من قبل النخبة المثقفة.

إن عدم جدوى (سباق التسلح) كان عبارة عن سلعة أخرى من الثلاثينيات (1930م) راجت مجدداً في الستينيات (1960م)، وعلى الرغم من أن

نــزع السلاح من جانب واحد فقط، سواء أخلاقياً أو عسكرياً، في الدول الديمقراطيــة عقب الحرب العالمية الأولى، هو ما جعل قوات المحور تعتقد أنه يمكن الفوز في حرب أخرى، وهو ما أدى إلى الحرب العالمية الثانية. إن فكرة أن (سباق التسلح) من شأنه أن يؤدي إلى الحرب، والتي كانت سلعة تتداولهــا النخبة المثقفة خلال فترة ما بين الحربــين، والتي كان لها صدى في الساحة السياسية كذلك، وخاصة من قبل (نيفيل تشامبرلاين)، كانت أيضــا الفكرة التي ظهرت مجدداً خــلال النصف الثاني من القرن العشرين. ومهما كانت درجة قبول وتصديق هذه الفكرة، فإن النقطة الحاسمة تتمثل في أن المثقفين، عدا القليل منهم، لم يروا أي داع لتجاوز حدود مصداقيتها للحصــول على دليل مادي يحول هذا الافتراضــ الحاسم إلى فرضية قابلة للإثبات تجريبياً، وبدلاً من ذلك اعتبروها حقيقة بدهية غير قابلة للشك.

مباشــرةً بعــد أن أظهرت الحرب العالميــة الثانية بشــكل مأساوي مخاطر نــزع الســلاح وإعــادة التسلــح المــترددة، تراجعت فكرة عــدم جدوى سبــاق التسلــح. ولكن عندما استحضر الرئيس (جــون أف كينيدي) هذا الدرســ المستفــاد من الحرب العالميــة الثانية بقوله في حفــل تنصيبه رئيساً سنــة 1961م: «لا نجــرؤ على إغوائهم بالضعــف»(49) وعلى الرغم من

صغـر سنه فقد كان يتحدث باسم جيل سابق مدافعاً عن أفكار في طريقها للاستبـدال بأفـكار معاكسة لهـا، وبالفعل نـادى بها أخـوه الأصغر في مجلس الشيوخ الأميركي في السنوات اللاحقـة. لقد تلاشت فكرة القوة العسكرية كأساس للسلام من خلال ردع الأعداء المحتملين بسرعة اعتباراً مـن الستينيات فصاعداً، وعلى الأقل في صفوف النخبة المثقفة. وبدلاً من ذلـك، وخلال السنوات الطويلـة للحرب الباردة بين الاتحـاد السوفييتي والولايـات المتحدة الأميركية، وجدت اتفاقيات الحـد من التسلح، تأييداً من كثيرين إن لم من غالبية النخبة المثقفة في الغرب.

إن المعاهـدات التـي تنـادي وتصـرح بالنوايـا السلمية فيما بـين الأمم، وخصوصاً تلك التي تحد من انتشار الأسلحة العسكرية، كانت في الماضي مدعاة للمدح من قبل النخبة المثقفة بسبب (تخفيفها لحدة التوتر) بين الأمم، ولكن التوتر الدولي تم تخفيفـه سابقاً بواسطة معاهدات في عدة مناسبات في الماضـي، أثناء فـترة ما بين الحربين العالميتين، بواسطـة أشياء مثل اتفاقية واشنطـن البحريـة 1921–1922م، ومعاهدة (لوكارنـو) سنة 1925م، ومعاهـدة كيلوغ –برايند عام 1928م، والاتفاقيـة الأنجلو–ألمانية البحرية لسنة 1935م، والتهدئـة الكبرى من بينها جميعاً المتمثلة في اتفاقية ميونخ

لسنة 1938م، والتي تنازلت بموجبها بريطانيا وفرنسا عن حليف كانا في أمس الحاجة إليه في الحرب التي كانت ستبدأ بعد سنة واحدة فقط لاحقاً.

تلاشى كل هذا التاريخ من الذاكرة، كأن لم يحدث أبداً، حيث كررت نخبة المثقفين في الغرب خلال حقبة الحرب الباردة ما شدد عليه وكرره (نيفيل تشامبرلاين) في أحوال كثيرة بخصوص (الاتصال الشخصي) (50) بين قادة الأمم المعارضة بعقد (اجتماع قمة) وراء آخر بين القادة الأميركيين والسوفييت، وأطلقوا على الوميض المتبقي لهذه الاجتماعات تسمية (روح جينيف،) و(روح كامب ديفيد) وغيرهما من التسميات، بحسب المواقع الأخرى التي استضافت اجتماعات واتفاقيات مشابهة. ويبدو الأمر وكأن أسباب الحرب مشاعر معادية يمكن نزع فتيلها بوجود تفاهم أكبر بين الناس، أو سوء تفاهم بين الحكومات يمكن تسويته بواسطة عقد اجتماعات لقادة الدول التي بينها خلاف. ولكن رغبة طرف (أ) في تدمير طرف (ب) ليست (بمسألة) يمكن تسويتها بطريقة ودية على طاولة المفاوضات. إن الأسئلة التجريبية حول التفاصيل المحددة المملة المتعلقة بالاتفاقيات الدولية، مثل إمكانية التحقق من شروطها أو إن كانت القيود التي تفرضها على الغرب تماثلها قيود شبيهة على السوفييت، نادراً

مــا تلقى أي اهتمام من قبل النخبة المثقفة، التي كانت منشغلة جداً بالحث على الحماس الزائد بشــأن التوقيع على اتفاقيات دولية، وما يصاحبها من خطاب طنان متعال.

يرجع اللا–توافق العام للاتفاقيــات الدولية بين الحكومات الديمقراطية والمستبــدة، إلى فــترة ما قبل الحــرب البــاردة؛ فالطبقة المثقفــة في الدول الديمقراطية تساعد على خلق مناخ للأفكار المتحمسة لهذه الاتفاقيات ولا تنتقد تفاصيلها، ليس هذا فحسب، بل إن نفس قوى الرأي العام تلك تجبر الحكومات الديمقراطية على أن تكون في مستوى شروط تلك الاتفاقيات، بيــد أنه لا يوجد بالمقارنة أي ضغط علــى الحكومات الاستبدادية. وعليه، وبحســب مــا لوحــظ في الفصــل السابــع، فــإن الحكومتــين البريطانية والأميركيــة قيدتا من حجم سفنهما الحربية بحسب ما هو مبين في اتفاقية واشنطــن البحرية خلال الفــترة 1921–1922م، كما فعــل البريطانيون الشــيء ذاته فيمــا يخص الاتفاقيــة البحرية الأنجلو–ألمانيــة سنة 1935م، بحيــث كانت المحصلة النهائية أنه خلال الحرب العالمية الثانية كانت ألمانيا واليابــان تمتلكان سفناً حربية أكبر مــن أية سفينة حربية بالجيشين البريطاني أو الأميركي؛ لأن الحكومتين الألمانية واليابانية الدكتاتوريتين كانتا حرتين

في انتهاك هذه الاتفاقيات.

بشكل مماثل، وخلال حرب فيتنام، كان لزاماً أن يتم التقيد بوقف إطلاق النار، الذي تم التفاوض بشأنه في باريس، من قبل فيتنام الجنوبية حيث أنها كانت تعتمد على الإمدادات العسكرية الأميركية، وكانت الولايات المتحدة تحت ضغط من الرأي العام لضمان احترام وقف إطلاق النار. في تلك الأثناء، كانت فيتنام الشمالية الشيوعية حرة في التغاضي عن الاتفاقية التي قام ممثلها بالتوقيع عليها وسط مراسم احتفالية كبيرة، والتي تمخضت عن منح جائزة نوبل للسلام لكل من ممثلي فيتنام الشمالية (لي دوك ثو) ووزير الخارجية الأميركي (هينيري كيسنجر).

في ضوء ذلك تمكن فيتنام الشمالي من الاستمرار في القتال ومنع فيتنام الجنوبي من اتخاذ تدابير مضادة بالقوة ذاتها؛ فقد تمخضت النتيجة النهائية عن احتلال فيتنام الشمالي لفيتنام الجنوبي. ولم تكن إدارة الرئيس (نيكسون) ساذجة عندما توصلت إلى اتفاقيات أدت إلى هذه النتيجة. أراد الرئيس (نيكسون) إنهاء الحرب وأظهرت اتفاقية باريس إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية للحرب الفيتنامية على المدى القصير، في وقت كان فيه الأمد القصير عنصراً ذا أهمية بالغة في السياسة.

مـرة أخرى، لم يعتمـد تأثير النخبـة المثقفة في مجريـات الأحداث على إقناعهـم أو تأثيرهم في أصحاب القـرار؛ فالرئيس (نيكسون) لم يكن يعير أي اهتمام للمثقفين. ولكن عن طريق المساعدة في تهيئة أجواء الرأي العام تمكـن هؤلاء من التأثـير في القرارات المتعلقة بسياسـة الرئيس (نيكسون) الخارجيـة، وكان ذلك على حسـاب التخلي عن فيتنـام الجنوبية وتركها تواجـه قدرهـا وحدهـا. ومن بين الأفـكار العديـدة لحقبـة العشرينيات (1920م) والثلاثينيـات (1930م) كانـت فكرة الإدعـاء الذي لا أساس لـه من الصحة بأن الشعوب مـن كل الدول يطمحون إلى السلم، وكأن ما طمـح إلى تحقيقه الشعب الألماني كان ذا أهميـة بالنسبة إلى (هتلر) أو كأن ما أراد الشعـب السوفييتي تحقيقه كان له أية أهميـة لـ(ستالين). وكنتيجة طبيعية لهـذه الفكرة، فإن الفكرة القديمة القائلة بتحقيق تواصل أكثر (بين الشعوب فيمـا بينها) لغرض تحقيق السلام، كما حث عليه (جون ديوي) فيمـا سبق خلال فـترة العشرينيات (1920م)،(52) عـادت كأنها فكرة جديـدة خلال الحرب الباردة، وبدا الأمـر كأن الحرب كانت نتيجة عدم كفاية التواصل العاطفي بين الشعوب، أو نتيجة مرض نفسي شامل لم يكن من الممكن علاجه بالطرق العلاجية المعهودة.

قال (جون ديوي) سنة 1922م: «إذا نجحنا حقاً في فهم بعضنا البعض، عندئذ يمكن إيجاد شكل من أشكال التعاون لتحقيق أهداف مشتركة»،(53) وفي العقد القادم، تم التعبير عن فكرة مشابهة من قبل رئيس الوزراء البريطاني (نيفيل تشمبرلاين)،(54) وبعد عقود من ذلك، تم إحياء الفكرة ذاتها، وأصبحت الفكرة المهيمنة المتكررة في الخطاب الإعلامي وفي حديث الأكاديميين خلال عقود الحرب الباردة، وفكرة كون التفاهم المشترك هو المفتاح لتحقيق السلام، ونتيجته الطبيعية من أن رؤية وجهة نظر الطرف الآخر أمر حاسم، كانت مهمة للغاية وأساسية لدبلوماسية رئيس الوزراء (تشمبرلاين) خلال حقبة الثلاثينيات.(55) ولكن، مثلما هو الحال بالنسبة للنظرة السائدة، فقد أخذ الأمر بأنه بدهي، وليس كفرضية خاضعة لإثبات تجريبي من التاريخ أو من أحداث أكثر معاصرة.

أسفر انتخاب (رولاند ريغن) كرئيس للولايات المتحدة سنة 1980م عن وضع سياسات وممارسات مناقضة تماماً لتلك التي تؤيدها النخبة المثقفة، وبدلاً من أن يؤكد الرئيس (ريغن) كما فعل (نيفيل تشمبرلاين)، أهمية تفهم وجهة نظر الأمم المناوئة،(56) فقد أكد أهمية تفهم الدول المناوئة لوجهة نظر الولايات المتحدة، كما هو الحال عندما دعا الاتحاد السوفيتي

(إمبراطورية الشر)؛ مما أثار حفيظة النخبة المثقفة.(57) وفي اجتماعه الأول مع رئيس الوزراء السوفييتي (ميخائيل غورباتشوف) في جنيف سنة 1985م، كان (ريغن) فظاً جداً: «إننا لن نقف مكتوفي الأيدي ونترككم تحتفظون بالتفوق العسكري علينا. يمكننا أن نتفق على تخفيض معدل التسلح، أو يمكننا أن نستمر في خوض سباق التسلح، والذي أعتقد أنكم تعلمون أنكم لن تكسبوه».(58) وخلال زيارته لبرلين سنة 1987م، قيل للرئيس (ريغن) إن الشيوعيين في شرق برلين لديهم أجهزة تنصت طويلة المدى. وكان هذا رده، بحسب ما ورد في مذكراته الخاصة: «قال مسؤول ألماني: انتبه لما تقول. حسناً، عندما سمعت ذلك، خرجت للخارج إلى رصيف أقرب إلى المبنى وبدأت في التعبير عن رأيي بشأن الحكومة التي كانت تعامل شعبها كأنها حيوانات داخل حظيرة بمزرعة. لا أستطيع تذكر ما قلته بالتحديد، ولكنني ربما قمت باستخدام بعض الكلمات البذيئة للتعبير عن رأيي في الشيوعية، على أمل أن يسمع كلامي».(59)

في وقت لاحق من ذلك اليوم، ذهب إلى جدار (برلين) المشين، حيث أدلى بتصريح عام صعق النخبة المثقفة بقدر ما صعق به ما أسماه بـ(إمبراطورية الشر): «سيد غورباتشوف، حطم هذا الجدار!» (60)

وكانــت تلك بمثابة الإهانة المضاعفة؛ إذ إن حكومة ألمانيا الشرقية السيادية هي التـي بشكل رسمـي على الأقل، كانــت مسؤولة عن جـدار برلين. وبتجاوزهــم ومخاطبة رئيس الــوزراء الروسي مباشــرةً، كان بشكل فعلي يصف حكومة ألمانيا الشرقية بأنها دمية ليس إلا.

مجــال آخر حقق فيــه الرئيس (ريغن) إنجازاً لم يسبقــه أحد في تحقيقه فيما يخص ممارســات القادة الغربيــين كان في رفض الموافقة علــى الاتفاقيات الدوليــة، إن لم يعتقد بأن الشروط كانت صحيحة، حتى إن كان ذلك يعني عودتــه من اجتماع القمــة خاوي اليدين وتعرضه للتقريــع من قبل وسائل الإعــلام لعــدم التوصل إلى اتفاق. في سنــة 1986م، خلال اجتماع القمة المنعقدة في آيسلنــدا مع الزعيم السوفييتي ميخائيــل غورباتشوف، كانت هناك عدة اتفاقيات مبدئية حول الحد من التسلح، ولكن عندما حان الوقت للانتهــاء من إبرام الاتفاق، قال غورباتشوف: «يعتمد هذا كله بالطبع على إنهائكم لمبــادرة الدفاع الاستراتيجيــة (SDI)»، وهو برنامــج الصواريخ الدفاعيــة المعروف باسم (حروب الفضــاء) من قبل المناهضين له. في وقت لاحــق، وهو يستذكــر تلك اللحظة المربكة في آخر لحظــة من المفاوضات كما جــاء في سيرته الذاتية، قــال (ريغن): «كان غضبي يزيــد شيئاً فشيئاً،

وأدركت أنه قد أحضرني إلى آيسلندا بهدف واحد: هو القضاء على مبادرة الدفاع الاستراتيجية. كان يدرك حتماً منذ البداية أنه كان سيتطرق إلى هذا الموضوع في آخر لحظة. فقلت له: انتهى الاجتماع، هيا نذهب، جورج، سنغادر الآن».(61) وبقولهم ذلك، غادر الرئيس (ريغن) ووزير الخارجية (جورج شولتز) قاعة الاجتماع، على الرغم من أن السوفييت ألحوا إلى أنهم كانوا على استعداد للبقاء ليوم إضافي آخر. عقدت قمم أخرى لاحقاً، ولكن هذه القمة جعلت السوفييت يدركون أن (ريغن)، على النقيض من قادة الغرب السابقين. لم يشعر بالحاجة إلى العودة من القمة باتفاقية مهما كانت التكلفة الفعلية لذلك. وحقيقة أن أسلوب (ريغن)، الذي اعتبره الكثير من المثقفين أنه من المحتمل أن يؤدي إلى الحرب، قد أدى بدلاً من ذلك إلى إنهاء الحرب الباردة، في حين أن أسلوب (تشامبرلاين) الذي كان مفترضاً أن يؤدي للسلام قد أدى بدلاً من ذلك إلى نشوب أكبر الحروب في التاريخ، والتي لم يكن لها أي تأثير على رؤية الصفوة المختارة.

النخبة المثقفة إبان الحرب الباردة

كانت البراعة اللفظية حجة رائجة بين أهل الفكر خلال الستينيات

(1960م)، وبعدهـا بقدر مـا كانت منتشرة في العالم خـلال العشرينيات (1920م)، والثلاثينيـات (1930م). ودعـا المدافعون عـن نزع التسلح أنفسهـم بحـركات (السـلام) في كلا العهدين، ويمنعون طـرح السؤال الحاسـم فيمـا إذا كان نزع التسلح مـن جانب واحد المحتمـل أن يؤدي إلى السـلام أكثر منه إلى الحرب، وما إذا كانـت (تهدئة التوتر الدولي) من المرجـح أكثر أن تـؤدي إلى خفض مستوى قوة الدفـع باتجاه الحرب فيما بـين الأمم، أو جعل الضحايـا المستهدفين أقـل إدراكاً للمخاطر المتأتية من المعتديـن. وكمـا هو الحـال في سياقات أخـرى، فإن الموهبـة القدرية في البراعة اللفظية لطالمـا كانت بمثابة البديل عن التدقيق في البرهان التجريبي أو الخوضـ في التحليل. وهذا لا يعنـي أن النخبة المثقفة كانت تقوم بتلك الأمـور بشكل سيئ، ولكن صياغتهم اللفظية الذكية جعلت في العادة من غير الضروري لهم القيام بهذه الأشياء كلها.

خـلال الثمانينيات (1980م)، عندما واجـه الرئيس (ريغن) استفحال مسألـة نشـر الصواريخ النوويـة الروسية في شرق أوروبـا بنشر أسلحة في غـرب أوروبا، تسبب ذلك في إحياء الجدال حول (سباق التسلح) والذي سـاد خلال العشرينيـات والثلاثينيات؛ الأمر الـذي استقطب الرأي العام

في الأمم الأوروبية، بما في ذلك الولايات المتحدة. وقد استنكر (ويليام راسبيري)، كاتب صحفي بصحيفة (واشنطن بوسط) «سباق التسلح النووي الطويل المدى والباهظ الثمن والخطير». (62) وقال (أنثوني لويس) الكاتب الصحفي بصحيفة (نيويورك تايمز): «إن ذلك ليس رداً عقلانياً» على سعي القوى السوفييتية «لتكثيف سباق التسلح».(63) وأشار زميله (توك ويكر) الكاتب الصحفي في صحيفة (نيو يورك تايمز) إلى أن «سباق التسلح تفاقم إلى درجة تفوق أي مبرر».(64) ونصح المحرر والدبلوماسي السابق (جورج أف كينان) قائلاً: «إنه من الأفضل بكل تأكيد التركيز على جهود فرض السيطرة على سباق التسلح؛ وبالتالي المحافظة على الحياة المدنية كما نعرفها على الأقل بحمايتها من الضرر المادي».(65) أما (ألفا ميردال) الفائزة بجائزة نوبل للسلام فقالت: «لم أكن يوماً قادرة على التوقف عن البحث عن أسباب وماهية شيء لا معنى له كسباق التسلح». (66كان لهذه الأفكار صدى كبير في الساحة السياسية. وكما أشرنا، فيما سبق، فإن الأخ الأصغر للرئيس (جون إف كينيدي)، السيناتور (إدوارد إم كينيدي) الممثل لولاية ماساتشوستس، أصبح شخصية سياسية قيادية وكان يستخدم الحجة ذاتها ضد (سباق

التسلح) مثله مثل الكثيرين، إن لم نقل غالبية النخبة المثقفة.

في عـام 1982م، كان السيناتور (كينيدي) من ضمـن الذين اعترضوا علـى توجه الرئيس (ريغن) للبنـاء العسكري على أساس أنه «تفاقم جديد وخطـير في سباق التسلـح النووي»، ودعا إلى «معارضـة وعكس سباق التسلـح النـووي».(67) وفي سنـة 1983م، قال السيناتـور (كينيدي): «سنسعـى إلى تجميد سباق التسلح الذي قد يجعل كوكبنا كله أرضاً قاحلة بـاردة».(68) وفي وقت لاحق من تلك السنة، قال: «يجب علينا إيقاف سباق التسلح قبل أن ينهينا».(69) كما انضم السيناتور (كينيدي) إلى بقية أعضـاء مجلس الشيوخ في بيان تضمنتـه رسالة موجهة لصحيفة (نيويورك تايمـز) يقول: «إن الخـبراء والمواطنين في كل أرجـاء الوطن يعتنقون فكرة التجميد بأنها أفضل طريقة لإنهاء سباق التسلح النووي قبل فوات الأوان». (70) وبمعنى آخر حالمـا يحقق السوفييت التفوق العسكري بواسطة نشر الصواريـخ النووية في أوروبا الشرقية، ينبغي علينا تجميد ذلك التفوق بدلاً مـن استعادة التـوازن. ومن خلال مهاجمة سياسـات الرئيس (ريغن) في مجلس الشيـوخ، دعا (كينيدي) زملاءه أعضـاء المجلس إلى «وقف سباق التسلح النووي قبل أن يقضي على البشرية».(71)

بما أن السيناتور (كينيدي) كان من الأصوات القيادية المنادية بتجميد التسلح النووي، فقد انضم إليه الكثيرون من العناصر القيادية البارزة الأخرى ومن رجال الإعلام الذين عبروا عن آرائهم؛ أولئك الذين أحيوا جدال (سباق التسلح) مرة أخرى ضد الردع العسكري الذي كان مهيمناً خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين انطلقوا من الافتراض الضمني بوجود الموارد الكافية لدى كلا الطرفين للسماح بتصاعد غير متناه من الجانبين لعملية تعزيز القوات العسكرية بشكل مواز، لكن اتضح أن ذلك الافتراض كان خاطئاً عندما أثبت أن تعزيز القوات العسكرية الذي أمر به الرئيس (ريغن) خلال الثمانينيات فاق ما كان بمقدور الاقتصاد السوفييتي موازاته، كما كان يدرك (ريغن). وحقيقة أن النتائج المباشرة لسياسة (ريغن) التي كانت بالضبط معاكسة لما تكهنت به فكرة (سباق التسلح)، يعني أن النتيجة كانت إنهاء الحرب الباردة، بدلاً من بدء حرب نووية لم يكن لها أثر يذكر في النظرة السائدة مقارنةً بالحقائق الأخرى التي تعارض بشكل مباشر المقدمات الأخرى في تلك الرؤية.

بشكل مماثل تم تجاهل السياسات الأكثر استرضائية التي فشلت طوال عقود في إنهاء التهديد النووي الذي كان يهدد العالم خلال عقود الحرب

البـاردة. وأسرفـت النخبـة المثقفـة في الثناء علـى جهود رئيـس الوزراء السوفييتـي (ميخائيل غورباتشوف)؛ لعدم استمـراره في اتباع سياسات أسلافـه. (72) وكان البديل هو الاعـتراف باحتمال وجود شيء ما يمكن قولـه بشـأن تركيز (ريغن) على القـوة العسكرية وعن رفضـه لغة (سباق التسلـح) الطنانـة التي كانت تشـكل محوراً مركزياً لطريقـة تفكير النخبة المثقفة على مدى وقت طويل جداً.

اختلـف البعض في مسألة إذا ما ينبغـي أن تعزى نهاية الحرب الباردة إلى نجاح (ريغن) أم (غورباتشوف)، ولكن بالنسبة إلى الكثير من النخبة المثقفة، إن لم نقـل غالبيتهـم، لم يكن هنـاك أية مسألة للخلاف عليهـا، حيث إنه لم يكـن وارداً بأن تكون إحدى فرضياتهم الأساسية خاطئة. وعلى الرغم من ذلك، وبعد نهاية الحـرب الباردة وحل الاتحاد السوفييتي، قال المسؤولون السوفييـت رفيعو المستـوى السابقون: إن سياسـات (ريغن) كانت عاملاً حاسماً في هذه المسألة. ووفقاً لصحيفة (واشنطن بوسط): «في حديثهم في مؤتمر عقد بجامعة (برينستون) حول نهاية الحرب الباردة، قال المسؤولون إن الرئيسـ السوفييتي السابق (ميخائيل غورباتشوف) كان على قناعة بأن أي محاولة لمضاهاة خطة (ريغن) الاستراتيجية الدفاعية المبدئية، التي أطلقت

سنة 1983م لتأسيس نظام مضاد للصواريخ في الفضاء، كانت ستؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد الروسي بشكل لا يمكن ترميمه».(73)

إن فكرة (سباق التسلح)، كتجسيد للردع العسكري، كان يمثل واحدة فقط من الأفكار العديدة التي انتشرت خلال فترة العشرينيات (1920م) والثلاثينيات (1920م)، والتي أعيد إحياؤها خلال حقبة الحرب الباردة. وعلى منوال اتحادات المعلمين الفرنسيين الذين حولوا المدارس الفرنسية إلى مراكز لتعليم رفض حمل السلاح لأسباب أخلاقية خلال فترة العشرينيات والثلاثينيات، مع التركيز على فظائع الحرب، فقد أصبحت الفصول الدراسية في الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة أماكن لتلقين المعارف المتعلقة بفضائع الحرب. وكان التصوير الدرامي لقصف المدن اليابانية بالقنبلة الذرية أحد الأمثلة على ذلك: «أجبر هؤلاء الأطفال الذين كانوا عموماً من الطبقة المتوسطة الغنية على ملاحظة أدق التفاصيل المروعة للنساء والأطفال اليابانيين وهم يتحولون إلى رماد بعاصفة النيران التي تسببت فيها القنابل النووية. كان الأطفال يجلسون متسمرين في مقاعدهم، وكان بالإمكان سماع نشيج بكائهم. وخلاصة القول أن الجو العام المخيم على الفصل تم التعبير عنه بشكل جيد من طرف سيدة في

مقتبـل العمر حساسة عندما تساءلت: «لماذا قمنا بهذا الصنيع؟»، فأجاب المعلـم: «قمنا بذلك مـرة واحدة فيما مضى، وبإمكاننـا القيامَ بذلك مرة أخـرى. واستخدام أسلحـة الدمار هذه أو عدمه مسألـة تعتمد عليكم». وبهذا المدخل انطلق الدرس في وحدة حول الأسلحة النووية». (74)

إن جعـل دموع الأطفـال تذرف من عيونهم في فصـل دراسي، كجزء مـن عملية تلقين المعارف، كان بشـكل مشابه جزءاً من أسلوب العمل في فرنسـا بين الحربين العالميتين الأولى والثانية:«في مدرسة بنين تقع في مدينة (أميانـز)، على سبيل المثال، سأل المعلمون الأطفال إذا ما كان أحد آبائهم قـد قتل في الحرب للتحدث في الفصل – وقـد انهمرت الدموع من أكثر من عين –، بحسب ما أفاد به مدير المدرسة. وعلى نحو مشابه، لاحظت إحـدى المعلمـات في مدرسة بنـات للتعليم الإعدادي بمدينـة (أميانز) أن تلميذة من كل ست تلميذات في مدرستها فقدت والدها خلال الفترة من 1914م إلى 1918م، وأفادت المدرسة بأن «النداء على أسماء الأشخاص الذيـن توفوا يتم في جـو يكتنفه إجـلال لا مثيل له»، ثـم يتحد المعلمون والتلاميذ بمشاعرهم». بينما أفادت مدرسة أخرى، وهي من مدرسة بنات بمدينـة (بون دي ميتس)، بأن الصمت المهيب الـذي تطالب به عند قراءة

أسماء المتوفين «قد انقطع بصوت النشيج الصادر من العديد من الأطفال الذين لقي آباؤهم حتفهم في الحرب».(75)

تجدر الملاحظة هنا، كما هو الحال في سياقات أخرى، أن الخطوة الخاطئة التي قام بها المدرسون كانت تكمن في عملهم في مجال يفوق قدراتهم؛ فالمدرسون ليس لديهم أي مؤهلات مهنية لازمة لفهم مخاطر التلاعب بعواطف الأطفال، أو أي مؤهلات خاصة لفهم تداعيات السياسة الدولية أو العوامل التي تجعل الحرب أقل أو أكثر احتمالاً للحدوث، فضلاً عن العوامل التي من المحتمل أن تؤدي إلى السقوط والانهيار، كما كان الحال في فرنسا سنة 1940م.

وكما كان الحال أثناء فترة ما بين الحربين في فرنسا؛ فقد كان اتحاد المعلمين الرئيس – وفي أميركا يسمى الجمعية الوطنية للتعليم والتربية – بمنزلة رأس الحربة في جهود النزعة السلمية، ومنبعاً للأفكار اليسارية عامةً. وفي اجتماعها السنوي أقرت الجمعية الوطنية للتعليم والتربية قرارات لا تعد ولا تحصى بشأن مسائل مختلفة تتجاوز بكثير المسائل التعليمية وتتعلق بالعمال المهاجرين، وقوانين التصويت، والتحكم في ومراقبة استخدام الأسلحة، والإجهاض، والحكومة المستقلة لولاية كولومبيا، والكثير من

المواضيـع الأخرى، بما في ذلك المسائـل المتعلقة بالسلـم والحرب. وقد شجعـت قراراتها وخطبها وأوسمتها على مـر السنين على نفس التركيبة المكونة من النزعة السلمية والروح الأممية التي ميزت جهود اتحاد المعلمين الفرنسيين بين الحربين العالميتين.

حفزت هذه القرارات التوقيع على «اتفاقيات نزع التسلح التي تخفض مـن احتمال نشـوب الحـرب»(76) وحثت علـى «أن تقـوم الولايات المتحدة ببذل كل الجهود لتعزيز مكانة الأمم المتحدة وجعلها أداة أكثر فعالية لتحقيـق السلام العالمي» (77) ودعـت هذه القـرارات إلى «إيقاف سباق التسلـح» (78) وأعلنت أنـه «يتعين تطوير بعض المـواد المنهجية الخاصة لاستعمالها في الفصول المدرسية في سبيل تحقيق الأهداف التي تركز على فكرة تحقيق السلام وفهم عملية انتشار الأسلحة النووية».(79) والفكرة الرائجـة والشائعة خلال حقبتي العشرينيات والثلاثينيات، التي مفادها أن الحـرب ذاتها هي العـدو، وليست الأمم الأخرى، ظهـرت مجدداً في قرار الجمعيـة الوطنية للتعليم والتربية الذي أعلن أن الحرب النووية «هي العدو المشترك لـكل الأمم والشعوب».(80) وقد منحت الأوسمة خلال انعقاد اجتماعات الجمعية الوطنية للتعليـم والتربية للمدارس التي أنشأت برامج

لتشجيع النزعة السلمية والروح الأممية باسم (السلام). وفي سنة 1982م، على سبيل المثال، قامت الجمعية الوطنية للتعليم والتربية في اجتماعها السنوي بمنح جائزتها السنوية للمؤسسة التابعة لها بمدينة (سنت ألبانز– فيرومونت)، لأن مدرسيها نظموا الكثير من الأنشطة السلمية المتنوعة، بما في ذلك تحفيز طلبتهم على مراسلة أعضاء مجلس الشيوخ عن الجوع والسلام.(81) في سنة 1985م، منحت جمعية ولاية (فيرجينيا) الغربية جائزة لتطويرها مشروعاً (تربوياً) حول المسائل النووية حيث أدى ذلك إلى اتصال الأطفال بالبيت الأبيض والكرملين. (82) إن موضوع العلاقة بين الشعوب الذي ساد فترة ما بين الحربين العالميتين، عندما أسس اتحاد المعلمين الفرنسي أنشطة مشتركة مع المعلمين الألمان،(83) تكرر بقيام أطفال المدارس بصنع وإرسال هدايا رمزية إلى اليابان. في سنة 1982م دعا مندوب الجمعية الوطنية للتربية إلى (تجميد) تطوير، واختبار، ونشر الأسلحة النووية. (84) وفي السنة ذاتها، ألقى رئيس الجمعية الوطنية للتعليم (ويلارد هـ. ماك غواير) خطاباً أمام الدورة الخاصة حول نزع السلاح بالمقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك حيث أعلن أنه: «إذا كانت الحروب في الماضي قد خلفت في أعقابها قتلى ودماراً لا يمكن

تخيلـه، فإن حرب المستقبـل بين قوى العالم العظمى قـد تعني بكل معنى الكلمـة نهاية البشرية على هذا الكوكـب؛ وعليه يصبح من الواجب علينا نحـن كمدرسين، من خلال المنظمات التي ننتمي إليها كأعضاء، أن نعمل مـن أجل منع أدوات التعليم الثمينة التي بين أيدينا من أن تصبح مجدداً أداة في أيدي القـادة اللا-عقلانيين الذين سيضللون شباب العالم بإقناعهم بأن التسلـط العسكري يتسـم بالشهامة والنبل، وأنه ليـس من الممكن تحقيق السلـم إلا بواسطـة الـردع، أو لا يوجد أي أمن وسلامة مـا لم نحيا حياة الخوف وراء دروع نووية واقية.

ينبغي علينا تربية وتثقيف أطفال العالم ليؤمنوا بأن السلام الحقيقي ممكن، سلام خال من أي تهديدات نووية وتهديدات مضادة، السلام الذي تكون حيـاة الإنسان في كنفه تحمـل معنى أكبر من مجرد قائمة مـن الأرقام على جـدول جنرال جاهـل. إن مثل هذا السلام لا يكون ممكنـاً إلا من خلال نـزع السلاح في العالم، ويجب على مدرسـي العالم العمل من أجل تحقيق هذا الهدف». (85)

أمـا السؤال المتعلق بما أهله لأن يقوم بطـرد المسؤولين الذين كان لديهم الحـق في الاطلاع على المعلومات، والذيـن كانوا يتمتعون بخبرة أكبر منه

بكثير في الشؤون الخارجية، ويصفهم بأنهم جنرالات غير عاقلين عفا عنهم الزمن، فلم يتم إثارته أبداً. كما لم تتم إثارة سؤال تفويضه لتحويل الفصول الدراسية إلى مراكز للدعاية والإعلان. ولكن لم يكن (ويلارد إتش ماكغواير) فريداً من نوعه؛ فبعد مضي سنتين، قام الرئيس الجديد لجمعية الوطنية للتعليم بشجب إدارة الرئيس (ريغن) بقوة نتيجة «تصعيدها لسباق التسلح وزيادة خطر حرق العالم وتحويله إلى رماد».(86)

في سنة 1999، نادى رئيس الجمعية الوطنية للتعليم (كيث كريغ) إلى تقديم «الاحتياجات البشرية على سباق التسلح» (87) وبعد احتلال العراق للكويت، ألح على الرئيس (جورج إتش دبليو بوش) من أجل «الاستمرار في السعي لإيجاد وسائل سلمية لإنهاء الاحتلال العراقي للكويت»، وذلك في سبيل «تفادي وقوع الحرب، وفي الوقت ذاته المحافظة على المبادئ غير القابلة للانتهاك في منطقة الخليج».(88) لم تكن هناك أي مقترحات عن كيفية تحقيق هذا الإنجاز اللافت للنظر، ناهيك عن غياب وجود أي نقاش حول سجل المحاولات السابقة لإلغاء الاحتلال العسكري من خلال الدبلوماسية والمقاطعة.

كما تكرر وجود أمثلة أخرى على قادة إعلاميين لديهم نظرة متعاطفة

مـع رأي الأمم المناهضة لآرائهم؛ فقد كشـف الكاتب الصحفي (روبرت نوفـاك)، على سبيل المثال، عن نقاش كان قـد دار بينه وبين مؤسس محطة (سـي. إن إن) الإخباريـة (تيـد تيرنر) الذي قال إن فكـرة (نوفاك) تكرر النمـط السائد في حقبتـي العشرينيات والثلاثينيـات، والذي يساوي بين مؤيـدي الردع العسكري أولئك الذين يدعـون إلى الحرب، «بينما كنت أسير عبر شارع (لافاييت) قاصداً مكتبي، قال (تيرنر): لا أستطيع أن أفهم، يـا (نوفاك)، لماذا أنت من مناصري الحـرب النووية الشاملة والكاملة» ثم شـرع في الدفاع عن سياسات الكرملين للحد من انتشار الأسلحة وأبدى ثنـاءه على كوبا جنة الشعـب المزعومة. وحاولت الـرد عليه، ولكن كان مـن الصعب الحصول على فرصة ولـو بسيطة لمشاركة (تيد) في الحديث. عندما وصلنا إلى مكتبي الذي يقع في الدور الثلاثين، قدمته إلى شابة تعمل بمكتب (ايفانـز ونوفاك) الخارجـي، وكانت وظيفتهـا الرئيسة الرد على المكالمات الهاتفية. حدق (تيرنر) في عينيها وسألها: «كيف تشعرين وأنت تعملـين لدى رجل يناصر حرب الإبادة النوويـة؟» نظرت المرأة إلى (تيد) كأنه رجل مجنون، وإلى حد ما كان فعلاً كذلك، ولم ترد.(89)

حروب العراق

شنت حربان متتاليتان على العراق بدأت الأولى سنة 1991م والأخرى سنة 2003م، وتم خوضهما تحت شبح حرب فيتنام مع تخمينات بالوقوع في (مستنقع) آخر في كلتا الحالتين، على الرغم من أن حرب سنة 1991م نجحت في إخراج العراق من الكويت في مدة وجيزة بأقل خسائر في صفوف الأميركيين مقابل خسائر فادحة ألحقت بالقوات المسلحة العراقية، وعلى سبيل المثال فإن (توم ويكر) من صحيفة (نيويورك تايمز) تنبأ بحرب غير مسبوقة تؤدي إلى خسائر بشرية فادحة في صفوف القوات الأميركية.(90) أما (أنتوني لويس) من الصحيفة ذاتها قد توقع أن تحصد الحرب أرواح 20.000 جندي أميركي.(91) ومن جهة أخرى نقل أحد كتاب صحيفة (واشنطن بوسط) عن مؤسسة (بروكينغز) دراسة دقيقة تقوم على رؤيتين: الأولى متفائلة تتوقع سقوط أكثر من ألف جندي أميركي في حرب 1991 ضد العراق والثانية تشاؤمية تتوقع سقوط أكثر من أربعة آلاف جندي.(92) ولكن ميدانياً، وفي أول مواجهة مع القوات العراقية، سقط 148 جندياً أميركياً فقط. (93)

أما حرب العراق الثانية سنة 2003م فكانت كغيرها من الحروب أتت

بنكساتها وآثارها الجانبية غير المتوقعة، ومن جهة أخرى أثارت مسألة الحكمة من وراء الغزو وطبيعة أهدافها جدلاً واسعاً. وعلى الرغم من الهزيمة العسكرية السريعة للقوات المسلحة العراقية فإنه لم يتم إحلال السلام، بسبب تهديد الإرهاب الذي خيم هناك والذي كان موجهاً في جزء منه ضد القوات الأميركية ولكن في المقام الأول ضد المدنيين العراقيين من قبل إرهابيين محليين وأجانب عاقدين العزم على منع قيام نوع جديد من الحكم في الشرق الأوسط برعاية أميركية. وكما حدث في حرب فيتنام فإن الكثير من وسائل الإعلام والمثقفين أعلنوا أن ما كان يحدث في العراق إنما هو (حرب أهلية خاسرة) وحث العديد منهم على انسحاب القوات الأميركية فوراً، ولكن بدلاً من ذلك، كانت هنالك في الحقيقة زيادة في إعداد القوات الأميركية سنة 2007م، وهو ما يسمى (الطفرة)؛ من أجل قمع الإرهاب المتفشي على نطاق، وقد لقيت تلك الطفرة إدانة واسعة مسبقة من طرف المثقفين ووسائل الإعلام، وحتى في الكونغرس ذاته.

وفي شهر يناير من سنة 2007 رفض الصحفي (مورين داود) من (نيويورك تايمز) الفكرة على أساس أنها (إصرار لا معنى له) من الرئيس «لزيادة عدد القوات بشكل كبير»،(94) وصرح (بول كروغمان) الكاتب

بصحيفة (نيويورك تايمز) بـ«أن التساؤل الوحيد الجدير بالطرح فيما يتعلق بالزيادة المفرطة في القوات المقررة في العراق، والتي يفضل وصفها بالتصعيد على الطريقة الفيتنامية، هو إذا ما كان مناصرو هذه الفكرة وقحين أو مخادعين».(95) في شهر فبراير من سنة 2007 قالت (واشنطن بوسط): «إن تصعيد بوش من غير المرجح أن يسفر عن تقدم مفاجئ باتجاه السلام، وفي حقيقة الأمر فإن وتيرة العنف ستتفاقم».(96) وقال صحيفة (سانت لويس بوسط ديسباتش): «لم يفت الأوان بعد».(97) ومن جهة أخرى وصفت صحيفة (فلادلفيا ترابيون) الحرب بأنها «حرب خاسرة». (98) وطرح الجمهوريون تساؤلاً بلاغياً: «من في واشنطن يؤمن بجدوى هذا التصعيد؟» ثم أجابت قائلة: «ثمة رجل واحد يؤمن بذلك هو (ديك تشيني) نائب الرئيس»، ثم أضافت الصحيفة: «عاجلا أم أجلاً ستظهر الحقيقة رغم أنف ديك تشيني».(99) وحتى نبرة الحقيقة المطلقة والتفوق تذكرنا بمثقفي عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين.

ومن بين السياسيين الذين أدانوا التصعيد مسبقاً آنذاك السيناتور (باراك أوباما) حيث قال في يناير 2007: «إن هذا التصعيد كان خطأً سنعارضه أنا والكثيرون من حولي بشدة في الأيام المقبلة»، وقد وصفه بالتصعيد

المتهـور وطالـب بتشريعات لبدء سحب القـوات الأميركية من العراق في أجل أقصـاه 1 مايو 2007م، وذلك بهدف سحب كل القوات الأميركية المقاتلة من العـراق في سنة 2008.(100) كما قـال السيناتور (أوباما): «لقـد جرب هذا التصعيد وفشل»؛ لأنه لا يمكـن لأي قوة أميركية، مهما كان حجمهـا، أن تعالج الاختلافات السياسيـة الكامنة وراء حرب أهلية لشعب آخـر».(101) وأن إضافة 20.000 جنـدي أميركي آخرين «لن يكون في مقدورهم مهما تصورنا إحراز أي تقدم».(102)

لم يكن السيناتور (أوباما) وحده؛ فقد اقترح (إدوارد كينيدي) استصدار موافقـة من الكونغرس قبل بدء التصعيـد.(103) كما بعث كل من زعيم الأغلبية في مجلـس الشيوخ (هاري رايد) ورئيسـة مجلس النواب (نانسي بيلوسـي) برسالـة إلى الرئيس (بوش) يحذرانه فيها مـن مغبة (استراتيجية التصعيد) وقالا له: «إن التصعيد وزيادة أعداد القوات خطة جربتموها من قبل وفشلـت فعلياً»، ووصفا التصعيد الوشيك آنـذاك بـ(الخطأ الفادح).(104) كمـا كانـت السيناتـور (هيلاري كلينتـون) أيضاً ممـن عارضوا التصعيـد في الكونغرس، في حـين دعـا السيناتور (جـون ادواردز) إلى انسحاب فوري للقوات الأميركية. (105)

في وقت لاحق سنة 2009م بينت دراسة لمؤسسة (بروكنغز) أجريت حول الضحايا الذين سقطوا سنة 2007م بين صفوف المدنيين العراقيين – الغاية القصوى للهجمات الإرهابية – أن عدد هؤلاء الضحايا يقدر بـ3.500 في الشهر، عندما قدمت تنبؤات بفشل التصعيد في شهر يناير عام 2007م. وفي أعقاب التصعيد اتضح أن عدد الضحايا تراجع إلى 750 قتيلاً في الشهر مع نهاية السنة، في حين كان عدد ضحايا الجنود الأميركيين 83 في الشهر، ثم ارتفع إلى رقم قياسي بلغ 126 في الشهر خلال يناير 2007م، عندما ارتفعت وتيرة العمليات العسكرية ضد معاقل الإرهابيين، ولكنها سرعان ما انخفض ذلك العدد إلى حدود 23 قتيلاً في الشهر مع نهاية السنة؛ أي في أعقاب التصعيد.(106)

وفي ذلك الوقت، كانت هناك مقاومة ضارية في صفوف المثقفين لفكرة أن التصعيد كان مثمراً. وفي شهر يونيو 2007 قالت صحيفة (لوس أنجلوس تايمز) إنه «لم يكن هناك أي دليل على أن الاجتياح كان ذا جدوى».(107) وفي سبتمبر 2007م، وتحت عنوان (مهمة ثلجية في الصحراء) انتقد الصحفي (بول كروغمان) إدارة (بوش) التي زعمت «أن نجاحاً باهراً قد تحقق لتخلق بذلك انطباعاً بأن «التصعيد» يحقق نجاحاً،

حتـى وإن لم يكــن هناك أي دليل علـى هذا النجــاح».(108) كما أعلن (فرانـك ريتش) من صحيفــة (نيويورك تايمز) أن «روايــة انخفاض وتيرة العنف لا تعدو أن تكون رواية ماكرة ومخادعة».(109)

مـن الواضـح أن الكثيرين صممـوا علـى أن يعتبروا هذه الحـرب حرباً (خاسـرة)، وكحرب فيتناميــة أخرى، إلا أنه بحلول سنــة 2009م، كانت صحيفــة (نيويـورك تايمـز) - وإن كان تحـت عناوين فرعيــة - تتناقل خبر وجــود انخفاض كبير في عــدد القتلى في صفوف القــوات الأميركية وفي صفــوف قوات الأمــن العراقية والمدنيــين إلى جزء قليل ممــا كانت عليه في السنتين الماضيتين، وقد كانت هناك أيضاً زيادة في عدد قوات الأمن العراقية وارتفاع إنتاج البلد من الطاقة الكهربائية.(110) بينما في الوقت الذي كان فيــه التصعيد مستمراً عام 2007، حدث أمر استثنائي؛ فقد اعترف باحثان مــن مؤسسة (بروكينغز) عرفــا أنفسهما بأنهما كانا من بــين الذين انتقدوا «تعامــل إدارة بوشـ البائس مع العــراق»، وبعد زيارة قاما بهــا لهذا البلد «فوجئنا بالمكاســب التي شاهدناها والقدرة ليس فقط على تحقيق الانتصار بــل على تحقيق الاستقرار المستديم الذي يمكــن لنا وللعراقيين أن نتعايش فيه معاً».(111) ومن جهة أخرى ظهــرت تقارير سنة 2007م تكشف بالمثل

النجـاح الكبير الذي تحقـق في مكافحة الإرهابيين في العـراق والعودة إلى الحيـاة الطبيعية في المجتمـع العراقي بما في ذلك عـودة المغتربين الذين فروا من الإرهاب وكذلك المقيمون العراقيون الذين أصبحوا الآن يترددون على الأماكن العمومية التي كان يمنعهم الخوف من الذهاب إليها في السابق.

أولئك الذين كانوا ملتزمين بالرأي القائل إن الحرب كانت (خاسرة) وإنه لا طائل من التصعيد وزيادة القوات ظلوا متمسكين برأيهم على الرغم من تزايـد الأدلة على أن الاجتياح قد آتى أكله. وفي سبتمبر 2007 قال (بول كروغمـان) من (نيويورك تايمز): «لفهم حقيقة ما يجرى في العراق ينبغي أن تقتفي أثر عائدات النفط التي تثبت بدورها فشل التصعيد». (112)

إن الإصرار على أن التصعيد وزيادة القوات قد فشل لم يتصاعد إلا عندما بدأت تلوح علامات نجاحه. ومع اقتراب شهر سبتمبر 2007 وهو موعد تسليـم الجنرال (دافيد بترويـس) تقريره للكونغرس بشـأن زيادة القوات التـي أمر بها كان هناك تزايد الصيحـات بوسائل الإعلام والسياسيين بأن ذلك الجـنرال سيحاول فقـط التلاعب اللفظـي بفشل التصعيـد وإبرازه كنجـاح. وعلى سبيل المثـال قال السيناتـور (دوك دوربين): «من خلال براعة التلاعب بالإحصاءات، سيسعى تقرير (بوش- بترويس) إلى إقناعنا

بأن العنف في العراق تناقص؛ وبالتالي فإن التصعيد قد آتى أكله». (113)

ومن جهـة أخرى قال السيناتور (جوزيف بايـدن) في أغسطس 2007:

«نحن في حاجة إلى وقف التصعيد والبدء في سحب قواتنا».(114)

وبلغت الجهود الرامية إلى التشكيك في ما يريد (بترويس) نقله في تقريره، ذروتها عندما نشرت صحيفة (نيويورك تايمز) في يوم الإدلاء بشهادته أمام الكونغرس عنوانـاً بالبنط العريض يتصدر صفحتهـا الإعلانية يقول إن الجـنرال (بترويس) جنرال خائن للولايات المتحـدة. كان الإعلان برعاية منظمـة سياسيـة ناشطة اسمهـا (MoveOn.org مـوف أون أورغ). (115) وكان العنـوان الفرعي (إعداد طبخة الكتب للبيت الأبيض). وقد خصـت صحيفة (نيويورك تايمز) منظمة (موف أون أورغ) بتخفيض 50 في المئة على هذا الإعـلان الذي غطى صفحة كاملة وألغت سياستها ضد الإعلانات التي تقوم بالتجهم على الأشخاص. (116)

وباختصار اتهم الجنرال (بترويس) بالكذب قبل أن ينطق بأي كلمة، وفي مقابـل ذلك تزايدت الأدلة المقدمة من قبل مصـادر أخرى للتأكيد على أن التصعيـد قد قلص فعلاً من وتيرة العنـف في العراق، وأدلى كل من الجنرال (بترويس) والسفير الأميركي بشهادتهما في ظل أجواء مشحونة بالعداوة.

اليو

عقب ماراثون دام يوماً كاملاً أحد أيام الاثنين أمام لجنتي استماع رئيستين في مجلس الشيوخ، واجه كل من الجنرال (بترويس) والسفير الأميركي بعض أشهر المتحدثين في مجلس الشيوخ - من بينهم خمسة مرشحين للرئاسة -، وفي هذه الشهادة التي تواصلت على مدى عشر ساعات لم ينعم كل منهما إلا باستراحتين للذهاب إلى دورة المياه وأقل من 30 دقيقة للغداء. (117)

وفي خضم هذه الجلسات قالت السيناتور (بربرا بوكسر) مخاطبة الجنرال (بترويس): «أطلب منك أن تنزع نظارتك الوردية».(118) كما قالت (هيلاري كلينتون) إن تقرير الجنرال يحتاج إلى «كف طوعي عن إنكار الحقيقة».(119) وقال عضو الكونغرس (راهم إيمانويل) متهكماً إن تقرير الجنرال (بترويس) يستحق «جائزة نوبل لابتداع الإحصاءات أو جائزة بوليتز للخيال».(120) وأعلن عضو الكونغرس (روبرت ويكسلر أن «هنالك بين الخبراء الموضوعيين وغير المتشيعين إجماع مدهش مفاده أن التصعيد قد فشل». وقارن شهادة الجنرال (بترويس) بشهادة الجنرال (ويليام وستمورلند) أيام حرب فيتنام. (121) وقام (فرانك ريتش)

من (نيويـورك تايمز) بالمقارنة ذاتهـا، وأكد أن هناك «تماثـلاً غريباً ومخيفاً بـين إخلال الجـنرال (بترويـس) بالمسؤولية وبين ما فعله الجـنرال (ويليام وستمورلند) في مهمـة مماثلة لدى ليندن جونسـون».(122) وكان هذا مجـرد دليل مـن بين دلائل كثيرة علـى أن شبح حرب فيتنـام ما زال يخيم علـى الحروب اللاحقة، حتى أن مخططات معارضي حرب فيتنام عاودت الظهـور مرة أخـرى على نطاق واسـع. ووفقاً لصحيفة (أمـيركا اليوم): «شهـدت جلسـة الاستمـاع مقاطعـات كثيرة مـن مناهضـي وارتفعت أصواتهـم الواحد تلو الآخـر وهتفوا مرددين شعـارات مثل: الجنرالات يكذبـون والأطفال يموتـون«».(123وفي نهاية المطاف، فـإن مزاعم أن التصعيـد قد فشل كما كان متوقعاً سرعان ما تلاشت وسط الأدلة المتزايدة التي لا يمكن إنكارها بأن التصعيد كان ناجحاً. ولكن بدلاً من إعادة تقييم الرؤية السائدة التي أفقدتهـا الوقائع مصداقيتها، فإن نجاح التصعيد لم يؤد إلا إلى تقلص تغطية الأخبار من العراق في كثير من وسائل الإعلام. وهذه المـرة وعلى عكس فيتنام فإنهم رفضوا أن يحولـوا هزيمة العدو العسكرية إلى استسلام سياسـي، إلا في آخر المطاف عندما تعالت الأصوات المنادية بالانسحاب الفوري إلى أقصى حد لها.

عكست هذه التطورات السياسية رؤية سائدة للحرب نتجت عن تصور المثقفين لحرب فيتنام والتي ترك من بين أشياء كثيرة إرثاً من الشعارات الرنانة مثل تكرار شعار (الحرب الخاسرة) و(المستنقع). وكما هو الحال في الكثير من المجالات الأخرى فإن الحقائق اليومية على أرض الواقع كان لها – على عكس ما هو متوقع – تأثير ضئيل في الرؤية السائدة، وحتى عندما قال السياسيون إن ما فعلوه كان لأهداف سياسية خاصة بهم، فإن تلك الأهداف لا يمكنها أن تتحقق إلا بتبني مجموعة أخرى لهذه الرؤية السائدة ودعمها. وكما يحدث في أماكن أخرى وتحت ظروف أخرى، فإن تأثير المثقفين لم يعتمد على إقناع أصحاب السلطة بل فقط على خلق مناخ فكري مشحون بالحوافز والقيود التي تؤثر فيما يمكن أن يقوله أو يفعله أصحاب السلطة. ومثال آخر على العودة ثانية إلى حقبة حرب فيتنام نذكر ما حظي به (المحارب القديم) من تغطية إعلامية مكثفة، حيث أعلن معارضته للحرب، فقط ليتبين لاحقاً أنه لم يشارك في الحرب على الإطلاق. وكما نقلت (نيويورك تايمز)، فإن انكشاف حقيقة أحد هؤلاء (المحاربين القدامى) أتت متأخرة؛ ذلك الرجل صاحب العضلات المفتولة وذو الشعر القصير الكثيف الذي يسمي نفسه بـ(ريك دانكن)

والذي بدا كأنه خارج للتو من قالب مصبوب لدعم مرشح ديمقراطي ضد سياسات (بوش) الخريف الماضي.

كنقيب سابق في البحرية تعرض لإصابة في الدماغ جراء عبوة ناسفة مزروعة على جانب في العراق، وكان في (البنتاغون) خلال هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وهو مدافع عن حقوق المحاربين القدامى الذين عارضوا الحرب، وخريج جامعة (أنابوليس) وفخور بكونه من المثليين(!)، وبوثائق اعتماده المطلية بالذهب (المزيفة) التي يملكها، لم ينل احترام واهتمام السياسيين وحسب، بل أيضاً احترام واهتمام الشرطة والصحفيين والمدافعين عن قدماء المحاربين لمدة سنتين كاملتين.

وباستثناء اسمه لم تكن قصته حقيقية بالمرة،(124) ومادام هذا الرجل الذي كان من السهل الكشف عن أكاذيبه قد اجتاز الاختبار الدقيق على مدى سنتين في وسائل الإعلام، فهذا يبين مرة أخرى مدى تقبل النخبة المثقفة للأمور التي تدعم رؤيتهم حتى وإن كانت تلك الأمور لا أساس لها من الصحة وغير مثبتة بالدليل.

خلال حرب العراق الثانية حاكى المثقفون الأميركيون نمط تفكير المثقفين في فرنسا بين الحربين العالميتين، خصوصاً الاختزال اللفظي الذي ينزل

الجنـود من مرتبة الأبطـال الوطنيين ويحولهم إلى ضحايـا مثيرين للشفقة، وحتى القصص عن المشكلات المالية لجنود الاحتياط الذين تم تمت دعوتهم لترك وظائفهـم والالتحاق وتلبية نداء الواجب في العراق، أو قصص حول وقائـع التوديع الـذي يفطر القلوب آلمـاً بين الجنود المسافريـن وأصدقائهم وأفـراد أسرهـم.. كل تلك القصص كانت تتصـدر الصفحـات الرئيسة في (نيويـورك تايمـز)،(125) في حـين أن الروايات عـن بطولات القوات الأميركية في عملياتها القتالية في العراق أو في أفغانستان، لم تكن تنقل أو لم تظهر حتى في الصفحات الداخليـة. إن قصص شجاعة الأميركيين الخارقة في الحرب، والتي نالت ميداليات الشرف من الكونغرس،.بما في ذلك قصص عـن جنود عرضوا أنفسهم للقنابـل اليدوية التي كان يرميها العدو مضحين بأرواحهم من أجل إنقاذ حيـاة من حولهم، كل تلك القصص كانت تظهر علـى الصفحتـين 13 و14 على التـوالي، في حين وردت قصـة أخرى في القسم الثاني من صحيفة (نيويورك تايمز).(126) وكانت كل من صحيفتي (واشنطن بوسط) و(لوس أنجلس تايمز) تدفن هذه القصص البطولية الخارقة في صفحاتها الداخلية، وينطبـق الشيء ذاته على معظم الأخبار التلفزيونية التي كانت تعمد إما إلى التقليل من شأن هذه القصص وإما تجاهلها تماماً.

من جهة أخرى فقد حظيت الأخبار السلبية بصدى واسع في وسائل الإعلام حتى وإن كانت لا أساس لها من الصحة. وعلى سبيل المثال، في الأيام الأولى من الحرب على العراق، أعرب الكثيرون عن سخطهم في وسائل الإعلام تجاه مزاعم مفادها أن لصوصاً قد قاموا بنهب القطع الأثرية الثمينة من المتحف العراقي الذي فشل الجنود الأميركيون في حمايته.(127) هل كان من المفترض أن يحول الجنود الأميركيون الذين كانوا يعرضون حياتهم للموت في الجبهة اهتمامهم إلى حماية المتاحف؟ هذه حقاً إحدى الترهات، ولكن حتى هذه التهمة اتضح أنها ادعاء كاذب.(128) فهذه القطع الأثرية تم إخفاؤها من قبل مسؤولي المتحف من أجل حمايتها من اللصوص ومن مخاطر الحرب، ولكن وسائل الإعلام لم تنتظر حتى تثبت هذه الجرائم ضد الجنود الأميركيين بل بادرت إلى نشرها لتنزل سخطها عليهم.

لم تحظ إنجازات الجيش الأميركي الإيجابية بصفة عامة، سواء في المعارك أو من حيث إحلال النظام المدني أو تنفيذ مهمات إنسانية، سوى باهتمام محتشم في وسائل الإعلام. وفي الوقت الذي بدأت تختفي فيه الحرب على العراق من الصفحات الأولى لـ(نيويورك تايمز)، مع انخفاض الهجمات الإرهابية في أعقاب التصعيد وزيادة القوات، وانخفضت

التغطيــة الإعلامية علــى نحو مماثــل في معظم وسائل الإعــلام الأخرى، استمر التركيز على فداحــة الخسائر البشرية حتى وإن كانت تلك الخسائر تعــد على الأصابع. وتكرر عرض إجمــالي الخسائر في الأرواح باستمرار على الرغم من أن تلك الخسائر لم تكن مرتفعة مقارنة بغيرها من الحروب. وفي الواقــع فإن جميع الأميركيين الذيــن قتلوا في حربي العراق كانوا أقل مــن الذين قتلوا في جزيــرة واحدة من جزر (أيو جيما) وفي يوم واحد من القتال أثناء الحرب الأهلية في (أنتيتام) خلال الحرب العالمية الثانية. (129) وفي الحقيقــة ليس هنالك من أمر غير مسبــوق فيما يتعلق بمعدلات أعداد الضحايا في حربي العراق الأولى والثانية، عدا كون معدلات القتلى فيهما هــي الأقل من معظــم الحــروب، وإلا إذا كان هنالك من يعتقــد أنه يمكن خوض حرب دون أن تسفر عن سقــوط ضحايا، ولكن لفظة الإصابات تناسب الموضــوع الدائم لتصوير الجنود كضحايا، وهــذه البراعة اللفظية جعلــت من فكــرة تصوير الجنــود كضحايا تبرز كأنها (دعــم للجنود) أو (تكريم لهم). وبعد أن نشرت (نيويــورك تايمز) صوراً للجنود الأميركيين الذين قتلــوا أو يحتضرون في الحرب، رد الرئيســ التنفيذي للتحرير على الانتقادات معلنــاً أن «الموت والمذابح جزءان مــن القصة، وغربلتهما من

رواتنا للحـرب سيكون فيها أذى وإسـاءة».(130) وهذه البراعة اللغوية تجعـل مـن (غربلة) حقائق المـوت في الحرب حجة واهيـة لا يمكن لأحد أن يطعن فيهـا، وتساوي نشر الصور لجنود في حشرجة الموت بمجرد نقل القصة، في حين تدفن قصص بطولات الجنود في طيات الصحف.

هيمـن تصوير الجنـود كضحايـا في القصص الإجبارية عـن المحاربين العائدين من القتال، وعرضت في وسائل الإعلام مشاكل هؤلاء الجنود مثل الإدمـان على الكحول والتشرد مع عدم محاولـة مقارنة ذلك بالمشكلات التـي يعانيها المدنيون.(131) وبعبارة أخرى فـإن كل المحاربين العائدين ليسـوا بمنأى عن المشـكلات التي عاشها المدنيون، فـإن ذلك قدم كما لو كان مشكلات شخصية خاصة ناجمة عن الخدمة العسكرية. وعلى سبيل المثـال، أظهر مقال نشر على الصفحة الرئيسة في صحيفة (نيويورك تايمز) بتاريـخ 13 يناير 2008م، صوراً عمليـات قتل في أميركا قام بها محاربون عائـدون من حربـي العراق وأفغانستان، و«في كثـير من تلك الحالات»، قيـل إن «صدمة القتال وحالة الإجهاد الناجم عن الاستنفار» كانتا من بين العوامـل التي «مهدت الطريق للمأساة، والتي كانت في جزء منها تدميراً، وفي جزئها الآخر عملية تدمير ذاتي».(132)

فشلت هذه المحاولة بالذات لتصوير المحاربين كضحايا في مقارنة معدل جرائم القتل في صفوف المحاربين العائدين بمعدل جرائم القتل في صفوف المدنيين من الفئة العمرية ذاتها، ولو كانوا قاموا بتلك المقارنة لتمت الإشارة إليها في (نيويورك بوسط)، ولوجدوا أن معدل جرائم القتل بين قدماء المحاربين العائدين إلى الديار يمثل فقط نسبة واحد على خمسة (5/1) مقارنة بجرائم القتل بين المدنيين من الفئة العمرية ذاتها.(133) وبعد سنة، أي في عام 2009، عادت (نيويورك تايمز) الباسلة إلى الموضوع ذاته بخبر تصدر صفحتها الأولى بعد سنة، وفي عام 2009 عرضت تفاصيل مروعة عن حالات فردية من دون ذكر معدل جرائم القتل بين قدماء المحاربين مقارنة بما هي عليه بين المدنيين من الفئة العمرية ذاتها. (134)

ترويج آخر لصورة الضحية بين قدماء المحاربين جاءت في شكل قصة عن معدلات الانتحار بين الجنود التي «وصلت أعلى معدلات لها منذ أن بدأ الجيش تدوين سجلات في هذا الصدد»، بحسب تعبير (نيويورك تايمز)(135) في قصة ترددت في وسائل الإعلام. ولكن مرة أخرى لم تكن هناك مقارنة بمعدلات الانتحار بين الناس الذين يعيشون الخصائص الديمغرافية ذاتها في المجتمع المدني، والتي كانت أعلى مما هي عليه بين

الأشخاص الذين هم في الجيش، كما ذكـرت (أسوشيتد بريس)،(136) ولكن قليلة هي وسائـل الإعلام التي تطرقت إلى هذا. ومرة أخرى تنتهج وسائـل الإعلام سياسـة غربلة الوقائع التـي لا تتماشى مـع رؤيتها تاركة لقرائهـا صـوراً مشوهـة كلية. وكما فعلـت (ذي تايمـز) في لندن خلال الثلاثينيات (1930م)، فإن (نيويورك تايمز) في عهد لاحق تولت الزعامة في غربلة الأخبار وتعديلها لتناسب رؤيتها.

الوطنية والشرف الوطني

مهما يكـن عدد الصحفيـين والسياسيين وآخرين مـن الذين يقوضون المجهود الحربي، فإن أي شخص ينعت تلك الأفعال باللا–وطنية سيواجه تلقائيـاً برد ساخط: «كيف تجرؤ على التشكيك في وطنيتي؟»، والسؤال: لمـاذا الوطنية مسألة غير قابلة أو ليسـت جديرة بالطرح والتشكيك؟ يظل أمراً من دون حجج، إلا إذا اعتبرنا التكرار غير المتناهي في حد ذاته حجة.

هذا لا يعني أن أي شخص نختلف معه بشأن الحرب أو مواضيع أخرى يمكن اعتباره بشكل تلقائي (غير وطني)؛ فهذه ليست تهمة يمكن أن تقبل أو ترفض تلقائياً؛ فحتى الأفعال المضرة بقدرة بلد ما على الدفاع عن نفسه

ليست بالضرورة أفعالاً صادرة عن نية غير وطنية، وليس من الضروري أن نفترض – على سبيل المثال – أن مثقفي الثلاثينيات (1930م) تعمدوا – عن قصد – تعريض بلدانهم لهجوم عسكري.

كما لوحظ في الفصل السابع فإن (جورجز لابيير) – زعيم حملات اتحاد المعلمين لتعزيز النزعة السلمية في الكتب المدرسية الفرنسية خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، بما قلل من شأن الاعتزاز بالوطن والدفاع عنه – عمد بعد سقوط فرنسا إلى الانضمام إلى حركة المقاومة السرية الفرنسية ضد الغزاة النازيين، وكنتيجة لذلك ألقي القبض عليه ثم لقي حتفه في (داشاو).(137) ومن الواضح أنه رجل وطني ولكن مهما كانت نواياه خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين فإن السؤال الأهم يتمحور حول مدى تأثير جهوده في جيل كامل، وفي الحقيقة فقد التحقت مجموعة أخرى من المعلمين من دعاة النزعة السلمية قبل الحرب إلى حركة المقاومة الفرنسية بعد أن اتضح أن الرؤية التي تبنوها لفترة طويلة أدت إلى نتائج عكس ما كانوا يصبون إليه.

وبعبارة (بيرك) التي تعود إلى عهد سابق، فقد أسهموا في ظهور أسوأ النتائج ولم يكونوا بأسوأ الرجال؛(138) فقد (ألف) المعلمون «في

عقولهم بين الوطنية والنزعـة السلمية»، وفقاً لمعطيات تلك الفترة(139) ولكن بغض النظر عما يدور في أذهان هؤلاء المربين، فإن المحصلة النهائية علـى أرض الواقـع مطابقة لما لو كانوا قد عمـدوا إلى تقويض وطنية جيل كامل من الطلاب الذين جعلـوا نصب أعينهم من الأممية والنزعة السليمة أسمى الفضائل، وعلى الرغم من كل ما قيل عرضاً عن حب الوطن كجزء من حب الإنسانية عموماً.

والسؤال الأكبر بكثير من مجرد وطنية أو عدم وطنية بعض المؤسسات أو الأفـراد، هو عن مدى أهمية وتأثير مسألـة الوطنية في حد ذاتها، ومن ثم السؤال اللصيق وهو عن مدى أهمية الشعور بالشرف الوطني.

منذ زمن طويل كان غالبية المفكرين ينظرون إلى الوطنية على أنها ظاهرة نفسيـة دون وجود أساس موضوعي لها. وبالعودة إلى القرن الثامن عشر، نجد (ويليام غودويـن) يصف الوطنية بـ«الهراء الرنان»(140) و«التشدق المبهـم بالرومانسية».(141) كما لوحظ في الفصل السابع، فإن مثل هذه الآراء التـي لا تزال شائعـة في القرن العشرين خلال فـترة ما بين الحربين، وخصوصـاً بين صفوف المثقفين الأوروبيـين والمشهورين أمثال (برتراند راسـل) و(أتش. جي. ولز) و(رومان رولانـد) و(كنغزلي مارتن) و(ألدو

هكسلي). وفي أميركا انتقد (جون ديوي) مفهوم الوطنية واعتبرها «الشيء الذي يتحول إلى قناعة بغيضة بالتفوق الذاتي»، واعتبر الشرف الوطني «شرفاً حساساً وسريع الغضب» يقوم على «العاطفة والخيال»،(142) ولكن ما مدى أهمية الوطنية والشرف الوطني؟ فهذان أمران لا يمكن أن يحددا مسبقاً من خلال مدى توافق كل منهما مع رؤية الصفوة المختارة.

وكما هو الحال مع أشياء أخرى كثيرة فإن مدى أهمتها يمكن اكتشافه من خلال ما يحدث في غيابها؛ فعندما أعلن (هتلر) عن غزو فرنسا سنة 1940م مخالفاً بذلك نصيحة أكبر جنرالاته في الجيش، كان ذلك لأنه كان مقتنعاً بأن فرنسا المعاصرة تفتقر إلى تلك الخصائص التي تبدو غير ذات بال(143) إلا أن الانهيار المفاجئ للقوات الحربية الفرنسية، على الرغم من مزاياها العسكرية، يشير إلى أن تلك الخصائص هي في الواقع ذات أهمية كبرى. وما يسمى بـ(الشرف الوطني)، هو «منظور بعيد المدى للقرارات الوطنية وعواقبها»، وهو عكس عقلانية «النظر حد أرنبة الأنف» أو «منظور كل يوم بيومه»، والذي بسببه رفضت فرنسا تعزيز وجودها العسكري في (راينلاند) عام 1936م، أو لتعمل وفق معاهدة الدفاع المشترك مع (تشيكوسلوفاكيا) في عام 1938م، أو لتتصدى بجدية للألمان

عسكرياً خلال أشهر (الحـرب الزائفة)، إثر الإعلان الرسمي للحرب سنة 1939م، علـى الرغم من التفـوق العسكري الفرنسي على الجبهة الغربية في الوقت الذي كان فيه جنود (هتلر) يتمركزون في الشرق لغزو هولندا.

تعد الرغبة في القتال هي ذاتها ردع الهجوم، وبالعكس فإن عدم الرغبة في مواجهـة التحدي أو الاستفـزاز قد يجعل الأمة هدفـاً لهجوم شامل. إن الشـرف الوطني أو (شرف الأمة) هو مجرد تعبـير اصطلاحي للمنظور المصلحة الوطنية على المدى الطويل والتي تختلف من المنظور قصير المدى (أو منظور كل يـوم ويومه)، الذي قد يخدم المصالح السياسية على المدى القصير، من خلال التخلي على اتخاذ القرارات الصعبة التي تميز السياسي عن رجل الدولة. وقد حاول العديد من المثقفين الحد من الشعور بـ(الشرف الوطني)، مثلما فعلوا بالوطنية، وتحويله إلى هوس نفسي وبالتأكيد اعتباره «سببـاً غـير كاف بالمـرة للأعمال العدوانيـة، على حد تعبـير غودوين». (144) ورغم ذلك، فحتى الوزير الأول البريطاني (نفيل شمبرلاين) الذي عرف بسياسـة التهدئة والاسترضاء التي انتهجها مـع الزعيم (هتلر)، بدا كأنه اعترف لكن بشكل متأخر بأن الشرف الوطني يكتسي أهمية كبرى، ولكـن قبل بضعـة أشهر فقط من اندلاع الحرب العالميـة الثانية قال: «لقد

أتيحت لي أمس فرصة التحاور مع (بلوم) الزعيم الاشتراكي الفرنسي ورئيس الوزراء السابق، وقال لي إنه في رأيه، وفي رأي جميع الأصدقاء الاشتراكيين الذين تحدث معهم، لم يكن هناك سوى خطر واحد للحرب في أوروبا، وهو خطر حقيقي، على حد قوله، وهو انتشار انطباع حول بريطانيا العظمى وفرنسا مفاده أنهما ليستا جادتين وأنهما غير قادرتين على الوفاء بوعودهما. وإذا كان الأمر كذلك، فليس هنالك من خطأ أكثر فداحة أو فتكاً من هذا الخطأ، وسيكون أمراً مروعاً أن تنجر أوروبا إلى حرب طاحنة بسبب سوء فهم).(145)

باختصار، فإن العالم وأوروبا على وشك الدخول في حرب طاحنة؛ لأنه ليس هنالك من صديق أو عدو يعتقد أن بريطانيا وفرنسا لديهما التزام بالشرف الوطني؛ أي أنه ليس هنالك شعور بالتصميم والعزيمة لدى كل من البريطانيين أو الفرنسيين، يمكن للبلدان الصديقة الاعتماد عليه لضمان بقائها من خلال الاعتماد أو التحالف مع فرنسا أو بريطاني، مقابل تحمل غضب ألمانيا النازية. كما أنه لا يوجد شعور بين الدول المتحاربة بأنهم ينبغي ألا يخافوا أي شيء أكثر من خوفهم من خشيتهم من عبارات التهدئة التي تصدر عن بريطانيا وفرنسا. وما كان ينقص تصريح (شمبرلاين) عشية اندلاع

الحزب هــو اعترافه بأن سياساته الخاصة وسياســات أخرى شبيهة في فرنسا والمتمثلــة في الاستعاضة عن الفعــل بالكلام؛ هو ما أدى إلى خلق سوء الفهم القاتل هذا بأن كل ما يستطيعون فعله هو الحديث. لقد اندهش (هتلر) حين أدى غزوه لهولندا إلى إعلان الحرب من قبل فرنسا وبريطانيا.(146)

إذا كانــت الحــرب العالميــة الثانية قد اندلعــت نتيجة (ســوء فهم)، فإن تضحيــة بريطانيا وفرنسا بالشــرف الوطني، منذ عام سبــق، في (ميونخ) قــد كون ســوء الفهم هذا، كما أن رفضهما المتأخــر في التضحية بالشرف الوطني مرة أخرى كان يعني اندلاع الحرب.

المفارقة المريرة هي أنه كان قدر (نيفيل تشمبرلاين) أن يعلن الحرب ضد ألمانيــا عام 1939م، والذي حول غزواً إقليمياً استهدف هولندا إلى حرب عالمية ثانية – الحرب الأكثر كارثية في التاريخ – حرب حاول تجنبها بشتى الطرق، متجاهلاً قبــل عامين «الأسلوب القديم المتمثل في الالتزام بالوعد والكرامة»(147) الذي يعد جــزءاً من مفهوم الشرف الوطني، وبدلاً من ذلــك انتهج (تشمبرلاين) عقلانية «ركز على شيء واحد كل مرة»، الذي يتمثــل كما قال عام 1938 في «إزالة مواطــن الخطر الواحد تلو الآخر»، وذلــك عن طريق «رغبتنا في مواجهة الحقائق التــي لا يمكن لنا تغييرها».

(148) ولكن بعد عام فقط، تخلى (تشمبرلاين) عن هذه السياسة وأعلن قائلاً: «لسنا مستعدين للجلوس مكتوفي الأيدي نشاهد البلدان تفقد استقلالها الواحد تلو الآخر»(149) على الرغم من أنه لم يعد له حلفاء كثيرون الآن بعد أن تخلى عن تشيكوسلوفاكيا والنمسا وتركهما نهباً للغزو النازي، وأصبح الآن في وضع أضعف ما يكون لا يمكنه من تغيير حقيقة غزو (هتلر) و(ستالين) المشترك لهولندا.

إن المشكل الأساسي لم يكن النمسا أو تشيكوسلوفاكيا أو هولندا بحد ذاتها، بل المشكل أصبح يتمثل في إذا ما كان ينبغي السماح لـ(هتلر) بقلب موازين القوى في أوروبا وهو الشيء الذي يتوقف عليه السلام، وهو الأمر الخطير الذي لا يصب في مصالح كل من بريطانيا وفرنسا اللتين كانتا تصرفان بالتقسيط؛ حيث تطرحان المشكلة بطريقة عقلانية التركيز على شيء واحد كل مرة، في حين كان (هتلر) يتناول الموضوع بشكل علني على أنه مسألة (شرف وطني لشعب عظيم)(150) أو بعبارة أخرى أن له مصلحة طويلة المدى وهو مستعد للقتال من أجلها.

إن تخلي (تشمبرلاين) عن (نهج التمسك بالوعد والكرامة) جعل (جون ماينارد كينز) يرى موطن الضعف، ويقول: «إن قوتنا هائلة،

ولكـن ساستنا ورجـال دولتنا فقدوا القدرة على الظهـور بشخصية قوية وهائلـة؛ ففي هذا الفقدان يكمن الخطر الـذي يتربص بنا. إن قدرتنا على الفوز بالحرب قد تعتمد على قدرتنا على مزيد التسلح، ولكن قدرتنا على تفادي الحرب فتعتمد بنفس القدر على الظهور بشكل قوي وهائل، وهي خاصية تدل على العزيمة وتبعث على الاحترام».

وفي شـأن (تشمبرلاين) قال (كاينز): «لم يكن يتجنب مخاطر الحرب إنما يحـاول أن يتأكـد من أنه عندمـا تندلع الحرب، لن يكون لنـا أصدقاء ولا قضية مشتركة».(151) وبعد مرور سنتين فقط، أصبحت تلك الكلمات بمثابة النبوءة المؤلمة؛ إذ كانت بريطانيا تقف وحدها في مواجهة خطر ألمانيا النازيـة، عندما بدأت قوات (هتلـر) الجوية بقصف لندن ومدن أخرى في جنوب إنكلترا، بينمـا كانت قوات الاحتلال الألماني تتجمع على الجانب الآخـر من القنال على سواحل فرنسا المحتلـة. إن الاعتقادات التي تبناها (تشمبرلاين) لسنوات لم تأت منه شخصياً، بل كانت جزءاً من المناخ السائد في ذلك الوقت، هو مناخ أسهمت في تشكيله النخبة المثقفة بشكل كبير.

وعلـى الرغم من وجود توجه لدى بعض الأوسـاط الفكرية ترى الأمة مجرد جـزء تابع للعالم ككل، وبعضهم يتصرفـون أو حتى يصفون أنفسهم

بأنهم مواطنون عالميون، فإن الحس الوطني، كان بمعنى ما، لا يعدو أن يكون اعترافاً بحقيقة أن الرفاهية المادية للفرد، وحريته الشخصية، وحتى بقاءه على قيد الحياة، كلها أمور تعتمد على مؤسسات وتقاليد وسياسات معينة للأمة التي ينتمي إليها. وليست هناك حكومة في العالم من هذا القبيل، ودون مؤسسات حكم ملموسة، لا يمكن للمرء أن يكون مواطناً لدولة ما، أو أن يكون له حقوق واجبة التنفيذ، مهما بدت فكرة مواطن العالم (أو مواطن عالمي) أكثر سمواً وشاعرية. وعندما يعترف الفرد بأن مصيره مرتبط بالإطار الوطني المحيط (مؤسسات وتقاليد وقواعد بلد بعينه) عندئذ يصبح الحفاظ على هذا الوطن مسؤولية الجميع دون السعي وراء المصالح الفردية البحتة. الوطنية هي الاعتراف بالمصير المشترك والمسؤوليات المشتركة التي تأتي تبعاً لذلك. والشرف الوطني هو الاعتراف بأن عقلانية التركيز على شيء واحد في كل مرة هو مجرد وهم يتيح للسياسيين التهرب من الاضطلاع بمسؤوليات الدولة.

قد تصبح الظروف بغيضة بشكل كبير في بلد ما إلى حد تبرير الانتقال إلى بلد آخر، ولكن لا يوجد شيء اسمه الانتقال إلى (العالم). قد يكون بإمكان الفرد أن يعيش طفيلياً في بلد ما، ويستفيد من جميع المنافع التي

ضحـى من أجلها الآخرون، سـواء في الماضي أو في الحاضر، بينما يرفض فكـرة الالتزام بالقيام بالشيء ذاته، ولكـن حالما يصبح هذا السلوك موقفاً عامـاً تصبح الدولـة ضعيفة، إمـا بسبب التفـكك الداخلـي أو العدوان الخارجي. وباختصار فإن الوطنية والشرف الوطني لا يمكن اختزالهما في مجـرد صفات نفسية مميزة، تجعل المثقفين يعتـبرون أنفسهم متفوقين، دون المجازفـة بمواجهـة العواقب الوخيمـة، ولنا في فرنسا عـام 1940م مثال كلاسيكي. لقد كان موضـة في بعض الدوائر السياسية خلال الثلاثينيات التشدق بعبـارة: «نفضل (هتلر) على (بلـوم)»،(152) ولكن ذلك كان قبـل أن يجربـوا العيشـ تحت رحمة (هتلـر) أو الموت بعـد تجريدهم من إنسانيتهم في معسكرات الاعتقال التي أقامها (هتلر).

إن ازدراء الوطنيـة والشرف الوطني كان مجرد موقف من المواقف العديدة التي اتخذها المثقفون خلال العشرينيات (1920م) والثلاثينيات (1930م)، والتـي عاودت الظهور بقوة مجـددة في الديمقراطيات الغربية في الستينيات (1960م) وبعـد الستينيات. فإلى أي مدى سيبقى التاريخ يعيد نفسه حول هذه القضية وغيرها من القضايا الأخرى؟ هذا سؤال سيجيب عنه المستقبل، وفي الواقع فإنه السؤال الأكثر أهميةً بالنسبة إلى مستقبل العالم الغربي.

الفصل التاسع

المفكرون والمجتمع

«دراسة التاريخ ترياق قوي للغطرسة المعاصرة، ومن التواضع اكتشاف كيفية أن الكثير من افتراضاتنا السطحية التي تبدو لنا مبكرة ومعقولة، قد تم اختبارها من قبل، ليس مرة واحدة فقط بل مرات عدة بأشكال لا تعد ولا تحصى، ثم اكتشف بعد كلفة بشرية كبيرة أنها زائفة تماماً».

(بول جونسون) (1)

لكي نفهم دور المثقفين في المجتمع، يجب علينا أن نفهم ما يفعلونه، وليس ما يزعمون أنهم يفعلون، أو حتى ما قد يعتقدون أنهم يفعلون، ولكن ما أفعالهم في الواقع؟ وما العواقب الاجتماعية المترتبة عليها؟ ويمكننا أن نبدأ بمحاولة فهم الدوافع والقيود المتأصلة في دور المثقفين، مقارنة مع الأشخاص الذين هم في مهن أخرى. قد يقول ويفعل المثقفون كل أصناف الأمور ولشتى الأسباب، ولكن عندما نحاول أن نفهم الأنماط العامة السائدة بين المثقفين ككل، فنحن بحاجة إلى دراسة الظروف التي يشتغلون فيها، وسجلات مسيرتهم وتأثيرهم في المجتمع الأوسع من حولهم.

من بين الناس الذين تتطلب مهنهم مستويات عالية من القدرة العقلية

-بما في ذلك علماء الرياضيـات، وأساتذة الشطرنج، والعلماء وغيرهم - عرفنا المثقفين على أنهم هؤلاء الذين تتمثل منتجاتهم النهائية في الأفكار، علـى خلاف المنتجات الملموسة كتلك التـي يقوم بها المهندسون، أو تلك الخدمات التي يقدمها الأطباء والطيارون.

هـذا الانقسـام ليس تعسفيـاً، بل إنه ينطبـق على نحو أكـثر أو أقل مع الاستخـدام العـام، والأهم من ذلـك، هو وجود اختلافـات سلوكية بين المثقفـين المعرفـين على هذا النحـو وغيرهم من الذين يتطلـب عملهم أي قـدرات ذهنية، والذين في كثير من الحالات ما يكونوا زملاء أكاديميين في الجامعات ذاتها.

تتعلـق هذه الاختلافات كثيراً بكل مـن العرض والطلب، على حد سواء، على المثقفين في أدوارهم كمثقفين عامين، وأشخاص تسهم كلماتهم في الجو العـام الذي يترتب على ذلك يتم فيـه اتخاذ قرارات مسببة بالنسبة للمجتمع ككل. وفي بعضـ الأحيـان يؤثر المثقفون الشعبيـون في النتائج الاجتماعية عـن طريق الدعوة المباشرة لسياسـات معينة ولكن أحياناً مـا يكون تأثيرهم غير مباشـر، عندما يشرحـون ببساطة تخصصهم الخاص بهـم - سواء كان الاقتصـاد، أو علم الجريمة أو أي مجال آخـر - بطريقة يمكن أن يفهمها عامة

الناس؛ وبالتالي يؤثرون في الفهم لدى العامة والرأي العام، سواء كان هؤلاء المثقفون الشعبيون المحددون يدعون مباشرة إلى سياسة معينة أو أخرى.

إن الدور الأكثر تساوقاً والأعظم أثراً من أي من هذه الأدوار التي يلعبها المثقفون ربما يتمثل في خلقهم مجموعة من الافتراضات العامة والمعتقدات والمبادئ السائدة (أي رؤية) التي تكون بمنزلة إطار عام يمكن من خلاله النظر إلى قضايا وأحداث معينة قد تحدث. وللقيام بهذا فإنه ليس من الضروري أن يكون المرء (مثقفاً عاماً) يوجه خطابه إلى السكان بشكل عام. لقد كان لشخصيات متباينة مثل (تشارلز داروين) و(فريدريش حايك) تأثير هائل في أناس لم يقرؤوا أبداً، ولو كلمة مما كتب هؤلاء، ولكنهم استوعبوا رؤاهما من آخرين قرؤوا لهما وتلقوا تأثيرهما المباشر.

إن ما يسميه (جون مينارد كينز) بـ(الزحف التدريجي للأفكار)(2) يمكن أن يغير الطريقة التي نرى بها العالم كما هو قائم وتغيير طريقة تفكيرنا لما يجب أن يكون عليه العالم، في حين أن كلمة (مثقف) اسم يشير إلى مجموعة من الناس في مهنة معينة، وكصفة تفيد ضمنا مجموعة من المعايير والإنجازات التي قد تميز أو لا تميز السلوك الفعلي لمعظم الناس في هذه المهنة. ولأن المثقفين الشعبيين يعلقون على القضايا والأحداث خارج

نطـاق اختصاصـات كل منهم، فإن هؤلاء المثقفين لم يبـدوا بالتأكيد دوماً أي معايـير فكرية، بعبارة ملطفة. ومع ذلك فإن الكثير من انتهاكات تلك المعايير من قبل المثقفين أنفسهم قد أثبتت مراراً وتكراراً ما يريدون طمسه من تمييز بين الاسم والصفة.

وتشمـل هذه أمثلـة صارخة عن اللامنطق مثل (توثيـق) الملاحظة الواحدة «كأن نقـول الرأسماليـة جعلـت العمال أكثر فقـراً، كما لو أن هـؤلاء كانوا ميسوري الحال من قبل»، أو المقارنة الدولية لبلد واحد، عندما وصف الأستاذ (ليسـتر ثورو) الولايات المتحدة بأنها (أسوأ) الأمم الصناعية عندما يتعلق الأمر بالبطالة، وذلـك من خلال ذكر مشكلات البطالة في الولايات المتحدة فقط، في حين تجاهل مشكلات البطالة المزمنة والأسوأ في أوروبا الغربية وغيرها.

إن أحد أكثر الانتهاكات الشائعة للمعايير الفكرية من قبل المثقفين هو عادةً نعت من يخالفونهم الرأي بصفة «العنصرية والتمييز بين الجنسين، وكراهية المثلية، وكراهية الأجانب، إلى غير ذلك» بدلاً من الرد على حججهم.

ومـع ذلك، هناك ما يكفي مـن الخلط بين معنى اسم (مثقف) ودلالات الكلمـة ذاتهـا كصفة إلى حد أن منتقـدي سلوك المثقفين كثـيراً ما يلقون الرفض علـى أساس أنهم أناس معادون للمساعـي الفكرية أو لا يقدرون

على فهم واستيعـاب العمليات الفكرية أو الإنجازات الفكرية. وقد كرس (ريتشــارد هوفستاتــر) الحائز جائزة بوليتــزر في كتابه (النزعـة المناهضة للفكر في الحياة الأميركية Anti-Intellectualism in American Life) هــذا الارتباك والخلط، سواء في عنــوان الكتاب أو في محتواه، حيث نعت من ينتقــدون المثقفين بأنهم أناس يبرهنون على «عــدم احترام الفكر على مستوى الأمة» وعلى «كره المتخصصين والخبراء».(3)

وحتى خســارة الانتخابات من طــرف (أدلاي ستيفنسون) وهو رجل ليســ له مــن المثقف سوى الصــورة، وصفها (راســل جاكوبي) في كتابه (آخر المثقفين) بأنها مثال على «النزعة المناهضة للفكر المتوطنة في المجتمع الأميركي». (4)

ومــع ذلك فإن الجمهور الأميركي يثمــن الإنجازات الفكرية في مجالات العلــوم والهندسة الطبيــة أو المهن الطبيــة؛ أي المجالات التــي يظهر فيها أصحــاب المهن فيها قدرات فكريــة عالية ولكنهم ليســوا مثقفين بالمعنى المهنــي المحدد هنا. وكما هو الحال في الكثير من السياقات الأخرى، فإن نعــت الآخرين بصفــات حقيرة يستخدم كبديل للــرد على الحجج وقرع الحجة بالحجة.

الحوافز والقيود

عندما نعرف المثقفين بأنهم أناس يتمثل نتاجهم النهائي في الأفكار التي بدورها تتمثل عملية التثبت من صحتها في قبولها من طرف الأقران؛ فنحن نكتشف ليس فقط عن خط أيديولوجي فاصل بين هؤلاء الناس وغيرهم من ذوي المهارات الذهنية الرفيعة الذين تتمثل منتجاتهم النهائية في سلع أو خدمات تكنولوجية وطبية وعلمية أو غيرها، بل نكتشف أيضاً مجموعة مختلفة من الحوافز والقيود.

مصدر المثقفين الشعبيين

أيديولوجياً، أظهر استطلاع للرأي تلو آخر، أن علماء الاجتماع وأساتذة العلوم الإنسانية، على سبيل المثال، كثيراً ما يكونون ليبراليين أو سياسيين منحازين إلى اليسار أكثر من المهندسين أو العلماء. وإضافة إلى هذه الاختلافات الأيديولوجية، هناك اختلافات من حيث الحوافز والقيود بين المثقفين بالمعنى المحدد هنا وغيرهم من الأكاديميين المتخصصين أو غيرهم من الاختصاصيين العاملين في مجالات تتطلب مهارات ذهنية؛ فالمهندس، على سبيل المثال، يمكن أن يصبح مشهوراً بعمله كمهندس، ولكن أعلى

مرجعيــة في العــالم في الأدب الفرنسي أو تاريخ حضــارة (المايا) فمن غير المرجــح أن يصبــح شهيراً، ناهيك عن أن يحظــى بالاحتفاء خارج حدود ذلك التخصص.

إن الحوافــز الدافعة لكي يصبح المــرء (مثقفاً عاماً)، أي شخص معروف بتعليقاتــه على قضايــا الساعة، سواء داخــل أو خارج ذلــك التخصص، تبــدو من الواضــح أقوى لدى المثقفــين كما عرفناهم هنــا، وأكثر مما هي لــدى الآخريــن الذيــن يستطيعون كسب شهــرة أو الــثروة دون إيلاء أي اهتمــام للذهاب إلى مــا وراء مجال خبرتهــم أو اختصاصهم أو حتى شرح اختصاصهــم بلغة بسيطــة إلى عامة الشعب؛ فالطبيــب الرائد في جراحة القلــب يمكنه كسب شهرة علــى الصعيد القومي أو حتى العالمي، من دون أن يضطر إلى شــرح القلب أو الجراحة إلى جمهور العامة، لكن عالماً رائداً في اللسانيــات مثل (نعوم تشومسكــي) لا يمكنه أبداً أن يصبح شهيراً على نطــاق واسع خارج حدود اختصاصه كمــا أصبح عن طريق تعليقاته على قضايا وأحداث تتجاوز كثيراً مجال اللسانيات.

إن المثقفــين الذين كنا نتناولهم بالدرســ هم عادة من المثقفين الشعبيين، أشخاصــ تساعد تعليقاتهــم في خلق مناخ من الرأي العــام تناقش قضايا

الساعـة؛ وبالتالي يتـم اتخاذ إجـراء بشأنها من طرف أصحـاب السلطة السياسيـة. الأشخاص الذين يشتغلون في مجالات منفعيـة أكثر، سواء في الحقـل الأكاديمي أو غـيره، بإمكانهم أيضاً كأفراد اختيـار الانتقال إلى ما وراء حـدود اختصاصهم للتعليـق على طائفة واسعة مـن القضايا بشكل عام، ولكن ليس لديهم سوى عدد قليل من الحوافز المهمة للقيام بذلك.

تشـير دراسة مرجعية للبروفيسـور (ريتشارد بوسـنر. أ) حول (المثقف العام) إلى أن الكثيرين مـن الأفراد أصبحوا معروفين بشكل أفضل بكثير، وحظـوا باحترام أكثر بكثير من قبل عامة الجمهور مما لقوه من قبل الزملاء في مجالاتهـم نفسهـا. ويقول مؤكـداً أن كثـيراً من (المثقفـين/ المفكرين الشعبيـين هم مـن الأكاديميين المتواضعين الذين وجـدوا أنفسهم مصادفة في الأضـواء)؛ نتيجـة نشاطاتهـم كمثقفين عامين، مشـيراً إلى أن «شهرة المثقفـين الشعبيين في وسائل الإعلام تنـزع إلى أن تكون عكس شهرتهم العلميـة»،(5) في حين أنه ليس من الصعب التفكير في أفراد ينطبق عليهم هـذا الوصف،(6) والذيـن سيكون لديهم بالتالي حوافـز ودوافع للسعي للشهرة خارج تخصصاتهـم والتي لم يحققوها بواسطة تلك التخصصات، كذلـك لـن يكون مـن الصعـب التفكـير في أشخاص آخريـن من ذوي

المستويات العليا من حيث الإنجازات ضمن تخصصاتهم الخاصة، والذين اختاروا أيضاً كتابة المناهج الدراسية التمهيدية للطلاب أو المقالات الشعبية والكتب لعامة الناس حول مواضيع تتراوح بين علم الفلك إلى الاقتصاد.

إن المثقفين الذين يجعلون مجال خبراتهم الخاصة شهيراً يشملون علماء الاقتصاد الحائزين جائزة نوبل مثل (بول سامويلسون)، و(ميلتون فريدمان)، و(غاري بيكر) وغيرهم، ويشملون أيضاً القانون مثل كبار العلماء (روبرت بورك) والبروفيسور (بوسنر) نفسه. ومع ذلك، فمن بين المثقفين الشعبيين/ المشهورين المئة الذين يأتي ذكرهم في غالب الأحيان في وسائل الإعلام، يجد (بوسنر) أن 18 فقط هم أيضاً من بين المثقفين المئة الذين يأتي ذكرهم في غالب الأحيان في الأدبيات والبحوث الأكاديمية.(7)

فالشهرة الإعلامية والأكاديمية هي في الواقع مجالات تستقطب في كثير من الأحيان أشخاصا مختلفين، ومهما كان الجذب النسبي للدورين، وليكون المرء من أكثر العلماء شهرة وأكثر المثقفين الشعبيين شهرة في الوقت ذاته سيحتاج إلى قدرة نادرة للكتابة على مستويات فكرية مختلفة جداً وأساليب مختلفة جداً لجمهور من الأكاديميين/ العلماء من جهة، ولعامة الجمهور من جهة أخرى.

كان (جـون ماينارد كينز)، علـى سبيل المثال، واحداً مـن هؤلاء الذين لديهم هذه القدرة النادرة. فقد كان معروفاً على الصعيد الدولي؛ باعتباره مثقفـاً عاماً يكتب عن قضايا داخل مجـال الاقتصاد وخارجه، وذلك على مدى سنوات قبل أن يصبح عالم الاقتصاد الأكثر شهرةً والأكثر تأثيراً مهنياً في القرن العشرين.

يختلف (ميلتون فريدمان) كثيراً عن (كينز) في نواح أخرى، ولكنه كان مثله يتمتع بتلك القدرة النادرة للكتابة على أعلى مستوى فكري في مهنته، وفي الوقـت ذاته الكتابة والتحدث بطريقة جعلت الاقتصاد مفهوماً لدى عامـة الناس الذين ليس لديهم أي خلفية عن الموضوع، ولكن الأشخاص الذين يتمتعـون بالتنوع الفكري والأدبي من شاكلـة (كينز) و(فريدمان) نادرون للغاية.

بينما قـد يختـار الأشخاص المتميـزون واللامعون فكريـاً أن يصبحوا مثقفـين عامـين لأسباب متنوعة؛ فهنـاك عدد قليل من الحوافـز/ الدوافع المقنعـة بشكل عـام بالنسبـة إليهم للخـروج من حـدود اختصاصاتهم، باستثنـاء أولئك الذيـن عرفناهم كمثقفـين.بمعنى أنهـم أشخاص نتاجهم النهائي هو الأفكار. بالنسبة إلى المثقفين بهذا المعنى، قد يكون خياراً غالباً

القبـول بالقيود الشديـدة على نطاق شعبيتهم وتأثيرهـم العام المتاح لهم، حتـى عندما يكونون الأفضل في العالم في ما يفعلونه، أو المغامرة بالخروج خارج حدود خبراتهم المهنية أو حتى اختصاصهم؛ للوصول إلى جمهور أوسع بكثير، وأقل تمييزاً.

الطلب على المثقفين الشعبيين

إذا تحولنا من الحوافز/ الدوافع التي تقف وراء الإمداد بالمثقفين الشعبيين إلى الطلـب علـى مثل هـؤلاء الناس، نجد أيضـاً اختلافاً مهمـاً بين هؤلاء الأشخاص مـن ذوي المهارات الذهنية العالية والمثقفـين الذين يندرجون ضمـن تعريفنـا للمثقف وأولئـك الذين هم في مجـالات تتطلب مهارات ذهنيـة والذيـن يتمثل نتاجهم النهائـي في أشياء ملموسة أكـثر وقابلة أكثر للاختبـار التجريبي. هناك طلب عفوي مـن المجتمع ككل على المنتجات النهايـة للمهن الهندسية والطبية والعلمية، في حين أنه أياً كان الطلب على المنتـج النهائي لعلماء الاجتماع وعلماء اللغة أو المؤرخين فإنه يأتي إلى حد كبير من المؤسسات التعليمية أو التي يتم إنشاؤها بواسطة المثقفين أنفسهـم، وفي غالـب الأحيان بالخـروج من دائرة أي مـن تخصصاتهم الأكاديمية،

للعمل كـ (مفكرين) يقدمون (حلولاً) للمشاكل الاجتماعية أو إطلاق صفارات الإنذار للتنبيه إلى مخاطر وشيكة يدعون أنهم تنبهوا إليها.

وباختصار، فإن الطلب على المثقفين البارزين/ المفكرين يصنعه بشكل كبير هم أنفسهم. وبعبارة أخرى، فإنه مهما كانت آراء المفكرين حو الوضع الراهن في العالم، أو حول الكيفية التي يمكن أن نجعل بها العالم أفضل، فإنه من غير المرجح أن تحدث مثل تلك الآراء فارقاً كبيراً بالنسبة إلى الجمهور أو أن يكون لها أي تأثير في سياسة الحكومة في ظل نظام ديمقراطي؛ فالجمهور يساهم في دخل المثقفين بطرق متنوعة لا إرادياً، من خلال دفع الضرائب لدعم المدارس والكليات، ومن خلال غيرها من المؤسسات والبرامج المختلفة التي تدعم المساعي الفكرية والفنية. أما غيرهم ممن هم في المهن التي تتطلب قدرات ذهنية كبيرة كالمهندسين، فإن لديهم سوقاً تلقائية واسعة للمنتجات النهائية الخاصة بهم، مثل أجهزة الكمبيوتر والطائرات والمباني، ولكن نادراً ما ينطبق هذا على الذين يقتصر نتاجهم النهائي على الأفكار فقط؛ فليس هناك دور كبير أو بارز بالنسبة إليهم يلعبونه في المجتمع، إلا إذا أوجدوا مثل هذا الدور بأنفسهم.

نكاد لا نجد مجموعة من الحوافز والقيود التي تؤدي أكثر إلى جعل

أصحاب الفكر العظيم الفكر يقولون أشياء قوية أو متهورة أو حتى حمقاء. وقـد أشرنا بالفعل إلى بعض تلك الأمور الحمقاء والخطرة هنا، ولكن حتى وإن كان الأمر كذلك، فإن هذه العينات بالكاد تعبر عن السيل الواسع من التصريحـات الطائشة من قبل المثقفين، والتي تعود أجيالاً إلى الوراء، وبلا شك ستمتد إلى فترة طويلة في المستقبل.

بـين صفوف المثقفـين الأكاديميين خاصـة، يمثل التقديـر العفوي العام وحتـى الإشادة بأعمـال زملائهم في العلـوم والهندسـة والطب وغيرها مـن المجالات، حافزاً آخر للبحث عـن (مكانهم الخاص تحت الشمس). وكذلـك الحـال بالنسبـة إلى بروز كثير مـن الأشخاص خـارج الأوساط الأكاديمية، وهم أشخاص في مجال الأعمال والقضاء والسياسة، والرياضة والترفيـه على سبيل المثال. ولكن معظم هؤلاء غـير المثقفين يحققون أولاً تقديـراً في الأوسـاط العامة أو إشـادة بسبب إنجـازات حققوها في إطار تخصصاتهم، في حين يتمكن عدد من المثقفين من تحقيق تقدير في الأوساط العامة فقط من خلال الذهاب خارج خبراتهم أو اختصاصاتهم. فمن كان سيسمـع بـ(برتراند راسل) عدا الفلاسفة وعلماء الرياضيات المهنيين، لو لم يصبـح مثقفاً شهيراً ومفكراً يقدم تعليقات نارية عن أمور لا تمت بصلة إلى

اختصاصه؟ والشيء ذاته ينطبق على عالم اللسانيات (نعوم تشومسكي)، أو العالم الاختصاصي بالحشرات (بول إرليخ)، وآخرين بلغوا شأواً كبيراً في تخصصاتهم، لكنهم لم يجذبوا انتباه الجمهور إلا من خلال الذهاب إلى خارج تلك التخصصات من خلال الإدلاء بتصريحات كاسحة تجلب الانتباه حول أمور تتعدى مجالاتهم. ليس من الضروري أن يكونوا دجالين بشكل صريح، ومجرد مجموعة من الناس الذين تخفي معارفهم وفهمهم الواسع بموضوع ما عن أنفسهم وعن الآخرين جهلهم الأساسي بالأمور التي تجلب لهم اهتمام الرأي العام؛ فهؤلاء الأشخاص من بين الأكاديميين أو معلمي المدارس الذين يفتقرون إلى الميل أو الموهبة ليصبحوا مثقفين مشاهير يمكن لهم التنفيس عن آرائهم في الفصول الدراسية لجذب جمهور من الطلاب يشتغلون في ساحة أصغر ولكن في إطار لا يمنح سوى فرصة ضئيلة لتحد جدي.

هل نعرض مجتمعات بأسرها للخطر بسبب أباطيل وأوهام شريحة صغيرة من المجتمع؟ كما رأينا سابقاً، خصوصاً في مناقشات دور المثقفين الغربيين في فترة ما بين الحربين العالميتين، فقد تم تعريض أمم بأكملها للخطر، بل وتم جرها في الواقع إلى كوارث، من خلال مناخ من الرأي العام أسهم

المثقفـون بشـكل رئيس في خلقه. وهـذا الأمر ليس مجـرد مسألة تاريخ، كمـا يتضح من عودة الحجج والمواقف والعبارات التي سادت فترة ما بين الحربين للتداول بين صفوف المثقفين ووسائل الأعلام في عصرنا هذا.

تأثير المثقفين

قبـل تقييم تأثير المثقفـين يجب أن نحدد منظورنـا للتأثير؛ فالبروفيسور (ريتشـارد بوسنر)، علـى سبيل المثال، يرى المثقفـين المشاهير غير مؤثرين جـداً، ويعتبر توقعاتهم «غير مبالية بشكل عام»(8)، وهو لا شك مصيب مـن حيث النواحـي التي يناقش بهـا هذه المسألـة؛ أعنـي أن الجمهور لم يصـب بالذعر بسبب تنبؤات (بـول إرليخ) بشأن الكـوارث الاقتصادية والبيئيـة الوشيكـة أو تصوير (جورج أورويل) الخيـالي عما يمكن انتظاره عـام 1984م. ومع ذلك يجب أن نميز تأثـير مثقفين محددين، من خلال أجنداتهـم وتوقعاتهم الخاصة، عن تأثـير المثقفين ككل بشأن المسائل التي يقدمون بشأنها بشكل عام، وكمجموعة، الرؤية السائدة ذاتها ويقومون بتصفية الحقائق التي تناهض تلك الرؤية.

وفي حين أن الرأي العام البريطاني لم يتبع الوصفات المحددة التي وضعها

(برتراند راسل) لتفكيك القوات العسكرية البريطانية عشية الحرب العالمية الثانية، فإن هذا يختلف تماماً عن القول إن استمرار قرع الطبول في الخطاب المناهض للتأهب للحرب بين المثقفين عموماً لم يعق بناء الردع العسكري أو الدفاع الضروري للتصدي لـ(هتلر) الذي يقوم بإعادة تسليح ألمانيا.

إن تأثير أولئك الذين عرفناهم كمثقفين؛ أي أولئك الذين يبدأ عملهم وينتهي بالأفكار، كان في نمو متزايد مع الوقت؛ نتيجة تزايد أعداد المثقفين الذي كانت المجتمعات الأكثر ثراءً قادرةً على دعمهم، وتزايد الجمهور المؤيد لأفكارهم الذي نتج من انتشار متزايد ومطرد أكثر من أي وقت مضى لمحو الأمية والتعليم العالي، والزيادة الكبيرة في نفاذ وسائل الإعلام. وقد تجلى نفوذهم في القانون، في مسائل تتعلق بالدفاع الوطني، وآثارها في التماسك الاجتماعي الذي من دونه لا يمكن للمجتمع أن يظل مجتمعاً، إلا أن ذلك التأثير اقتصر إلى حد كبير على الأمم الديمقراطية الحديثة. وقد أشار مؤرخ كبير إلى (شريحة رقيقة من الطبقة العليا) في مجتمع روسيا القيصرية هي (التي شكلت الرأي العام بشكل كبير).(9) وميزت شريحة أرق من أصحاب الآراء المهمة والمؤثرة الدكتاتوريات الشمولية الحديثة، سواء في روسيا أو في بلدان أخرى في جميع أنحاء العالم.

لدى المثقفين كل حافز للاعتقاد في فعالية تخصصهم - صياغة الأفكار المترابطة والواضحة - وفي المقابل التقليل من شأن العوامل المنافسة، مثل تجربة الجماهير، خصوصاً استخدام القوة من قبل الشرطة أو الجيش. إن العصارة الثقافية للخبرة الجماعية غير المعبر عنها، والتي تكونت على مر الأجيال، غالباً ما يتم رفضها من دون روية وبشكل تعسفي، على أنها مجرد أفكار مسبقة. وبالشكل ذاته فإن القوة أو التهديد باستخدام القوة تعتبر أدنى بكثير من إعمال العقل بشكل متساوق، سواء في التعامل مع المجرمين، أو الأطفال أو الدول المعادية «الخدمة العسكرية هي علاج لليأس؛ اليأس من نفوذ المثقفين» (10) بحسب تعبير (جون ديوي).

هنالك ميل إلى اعتبار العقل أفضل بشكل قاطع، مع اهتمام قليل باختلاف الظروف التي يمكن فيها اعتبار أحد هذين النهجين (العقل والقوة) أفضل من الآخر بشكل متزايد في بعض الحالات ولكن ليس في حالات أخرى. ويبدو أن المثقفين يرفضون بشكل خاص فكرة استخدام القوة من طرف أفراد خواص للدفاع عن أنفسهم وممتلكاتهم أو أن يكون في متناولهم أسلحة للقيام بذلك.

في القضايا الدولية المتعلقة بالحرب والسلام، غالباً ما يقول المثقفون إن

الحــرب يجب أن تكــون (الملاذ/ الحل الأخير)، ولكن ذلــك يعتمد كثيراً بشكل حاسم علــى السياق والمعنى المحدد لتلك العبــارة. وبطبيعة الحال ينبغي أن تكــون الحرب (الملاذ/ الحل الأخــير)، ولكن الأخيرة من حيث الأفضليــة، وليســت الأخيرة بمعنى التمــادي في الأمل ضــد الأمل، بينما تتراكــم الأخطــار والاستفــزازات دون التحرك للرد عليهــا، وبينما يحل التفكــير الرغبي والاتفاقيــات الوهمية محل التأهــب العسكري الجدي أو إذا لــزم الأمر العمل العسكري. وكمــا قال (فرانكلين دي. روزفلت) في عــام 1941م: «إذا أوقفت إطلاق نيرانك إلى حين ترى بياض عينيه، فلن تعــرف أبداً ما الذي ضربك».(11) فتردد فرنسا المتكرر خلال ثلاثينيات القــرن الماضــي (1930م)، وحتــى فترة (الحــرب الوهميــة) التي انتهت بانهيارهــا المفاجئ عام 1940م، أعطى العالم مثــالاً مؤلماً عن الحذر الذي يمكــن الإمعــان فيه إلى نقطة يصبــح فيها خطراً داهمــاً، في حين أن أنواع الأفــكار السائدة بين المثقفين اليوم لديها نسب عريق يعود إلى الوراء حتى القــرن الثامن عشر على الأقل؛ لأن هيمنة تلك الأفكار في كل من الدوائر الفكريــة وفي المجتمــع ككل، مــن خلال تأثيرهــم في النظــام التعليمي، ووسائل الإعلام، والمحاكم والسياسة، هو ظاهرة أكثر حداثة.

وهــذا لا يعني القــول إن المثقفين لم يكن لديهــم أي تأثير على الإطلاق في العصــور السابقة، ولكــن في القرون السابقة كان هنــاك عدد أقل من المثقفــين، وعــدد أقل بكثير مــن أتباعهم مــن بين صفــوف المثقفين لنشر أفكارهم في المدارس، ووسائل الإعلام والمحاكم وعلى الساحة السياسية. في العهــود السابقــة، كان تأثيرهم واحداً فقط بين تأثــيرات كثيرة، وكما أنهم لم يكتسبوا بعد القدرة على تصفية المعلومات والأفكار التي ينبغي أن تصــل إلى الجمهور عبر وسائل الإعلام وعــبر المنظومة التعليمية، أو النظام التعليمــي، أو مــا هي الأفكار التي يمكن أن تصبح محــكاً للفكر المتقدم في المحاكم.

وعلــى سبيــل المثال، فــإن المعتقــدات التقليديــة الموروثــة، الدينية منها والعلمانيــة، كانــت بمنزلــة مزيــد من القيــود علــى انتشار تأثــير المفاهيم المستحدثــة والمستجدة بين المثقفين. والأهــم من ذلك أن تأثير المثقفين في مســار الأحداث في المجتمع ككل مــن خلال تأثيرهم في الرأي العام كان أقــل مما هو عليه اليوم؛ لأنه في معظم البلدان، كان للجمهور نفسه بشكل عــام تأثير أقل في اتجاه السياســات الوطنية في العصور السابقة. وعلى كل حــال فإن الحكومة الأميركية كانت تمثل تحولاً كبيراً عن أنواع الحكومات

التي كانت سائدة في العالم عندما تأسست الولايات المتحدة عام 1776م.

قبل ذلك وفي بلدان أخرى لاحقة بعد فترة طويلة حتى وإن كان لدى المثقفين التأثير ذاته الذي لديهم اليوم على الجمهور، فإن ذلك ما كان ليحدث فرقاً كبيراً تقريباً في سياسات حكومية تخضع لسيطرة حكام مستبدين. وعلاوة على ذلك، فلا الجماهير ولا نخبة المثقفين كانت تتوقع أن يكون لها تأثير كبير على القرارات الحكومية، وقد نما هذا النفوذ والتأثير في القرون الأخيرة مع اندحار الأمية وانتشار التعليم، وتغلغل السلطة السياسية تجاه الأسفل بين الطبقات الاجتماعية والاقتصادية.

على الرغم من أن الولايات المتحدة توفر أكبر جمهور محتمل للمثقفين الذين يسعون إلى فرض نفوذهم السياسي، يميل الأميركيون إلى أن يكونوا أقل إعجاباً بالمثقفين وبدرجة أقل بكثير من الأوروبيين أو الآخرين. لقد بدأ المجتمع الأميركي كمجتمع (مقطوع الرأس)، ليس فقط بمعنى أن الأرستقراطية الأوروبية كان لديها قدر أقل بكثير من الدوافع من غيرهم في بلدانهم للمجازفة وركوب مخاطر عبور الأطلسي وتكبد مشاق الريادة في أرض جديدة، ولكن أيضاً بمعنى أنه لم يكن هنالك دوافع كبيرة للمثقفين الأوروبيين لركوب تلك المخاطر والمصاعب أيضاً.

وعلاوة على ذلك، بقي المجتمع الأميركي فترة طويلة في فترة تكوينية – دامت في بعض أجزاء البـلاد بقدر ما استمرت الحدود في التغير–، والتي كانت فيها المعرفة الدنيوية والقوة والمهارات العامة البدهية أكثر أهمية من أجل البقاء والتقدم من الأنواع الخاصة من المعرفة التي يمتلكها المثقفون.

ولعل الفترة الممتدة من ستينيات القرن الماضي (1960م) إلى الثمانينات (1980م) كانـت فترة المـد العالي لتأثـير المثقفين في الولايـات المتحدة. وعلـى الرغم من أن أفكار المثقفين لا تـزال الأفكار السائدة، فإن هيمنتها الأيديولوجيـة الساحقـة قد انخفضـت إلى حد ما عن طريـق الهجمات المرتـدة مـن مختلف الجهـات، وعلى سبيل المثـال، من خـلال رؤية بديلة قدمها (ميلتون فريدمان) ومدرسـة شيكاغو لخبراء الاقتصاد، ومن خلال ظهـور أعداد صغـيرة من المثقفـين المحافظين والمحافظـين الجدد بشكل عـام، وصعود المحافظين إلى أقلية لا بأس بها لم تعد مهمشة، ودور وسائل الإعـلام، ولا سيما الإذاعـة المسموعة وشبكة الإنترنـت، التي قللت من قـدرة المثقفين الذين يحملـون رؤية الصفوة المختارة علـى منع العامة من الوصول إلى المعلومات التي قد تقوض رؤيتهم. ومع ذلك، فإن أي إعلان عـن وفاة رؤية المكرسين سيكون سابقاً لأوانـه جداً، إن لم يكن مجرد تمن،

في ضوء استمرار هيمنة هذه الرؤية في النظام التعليمي، وفي التلفزيون والسينما، والتي تتناول كلها القضايا الاجتماعية أو السياسية.

باختصار، فإن رؤية المثقفين للعالم - كما هو وكما ينبغي أن يكون - تبقى الرؤية المهيمنة؛ فمنذ أيام الحق الإلهي الذي تمتع به الملوك كان هناك ادعاء كهذا في الحق في توجيه الآخرين وتقييد قراراتهم، وإلى حد كبير من خلال صلاحيات الحكومة الموسعة؛ فكل شيء بدءاً من التخطيط الاقتصادي المركزي إلى حماية البيئة يجسد اعتقاد أن أطرافاً ثالثة هي الأكثر معرفة، وينبغي تمكينهم من السيطرة على قرارات الآخرين، ويشمل هذا منع الأطفال من الترعرع بما يربيهم عليه آباؤهم من قيم، إذا كانت هناك قيم أكثر (تطوراً) تحظى بتفضيل أولئك الذين يعلمون في المدارس والكليات.

الرؤية المكرسة ليست مجرد رؤية للمجتمع، بل هي أيضاً رؤية ترضي غرور الصفوة المختارة (المكرسين) أنفسهم، وهي رؤية من المستبعد جداً أن يتخلوا عنها. إن عبارة «الاحترام اللائق بآراء البشر» التي وردت في إعلان الاستقلال لم يعد لها أي مكان اليوم ضمن رؤية الصفوة المختارة، وعلى العكس من ذلك، فإن تحدي (مطالب العامة وتذمرهم) بات وسام

شرف وشهادة يفتخـر به العضو المنتمي إلى الصفـوة المختارة؛ فصرخات الجماهير الغاضبة لا تعامل على أنها تحذيرات ينبغي أن تلقى آذاناً صاغية، ولكـن تعامل كدليل آخر على تفوق الأفـكار الخاصة بشخص ما، والتي يشاركه فيها آخرون من (الأشخاص المفكرين).

هذه واحدة من الطرق العديدة التي تقرر بها الرؤية نفسها بنفسها نهائياً، وتصبـح عصية على الطعن والتحدي القادم من تجارب ملايين الأشخاص الدنيويـة. وعلاوة على ذلك، فإن المزاعم المهيمنـة والطموحات الطاغية عنـد هؤلاء المكرسين لا تزال تعتبر على نطاق واسع، سواء من طرفهم هم أنفسهـم أو من طرف آخرين، نزعة مثاليـة بدلاً من اعتبارها انغماساً ذاتياً في الأنا (بما يطلق العنان للرغبات الشخصية).

ينبغي على العالم أن يكون لوحة مطابقة لأفكارهم المسبقة الخاصة بهم، أمـا غير ذلك فهو عيب أو خطأ ما أصـاب العالم، وهذه ليست مجرد نزوة من المثقفين، بل أساس لنظام الحصص الذي تكرسه الشركات والجامعات التي تسعى لتكوين مثل هذه اللوحة، وجزء من قانون الأراضي في حالات التي يحتد فيها التمييز عندما لا يتطابق الواقع مع اللوحة المتخيلة.

في حـين أن المثقفـين الأكاديميين ليسوا بأي حال مـن الأحوال المثقفين

الوحيدين، فإن في عصرنا المثقفين المثاليين الذين تكون وظائفهم أكثر استقلالية عن العالم الخارجي وعن أي مساءلة عن عواقب ما يقولون وما يفعلون، والأكثر عزلة من خلال ولايتهم وسيطرتهم، والذين لديهم معظم النفوذ للسيطرة على المؤسسات التي يعملون فيها، حتى في مسائل تقع خارج تخصصاتهم، مثل إذا ما كان يمكن للطلاب الانضمام إلى فيلق تدريب ضباط الاحتياط (ROTC) أو تقييد حقهم في حرية التعبير بواسطة قانون تنظيم الخطب في الحرم الجامعي.

قد يكون للمثقفين خارج الأوساط الأكاديمية وظائف في منظمات بحثية مستقلة (غرف التفكير) أو دعم أنفسهم بواسطة كتاباتهم، ولكن لا يبدو أن عدد هذا الصنف من المثقفين يناهز عدد المثقفين الأكاديميين، كما أنهم لا يتمتعون بالأمن ذاته طوال الحياة الذي توفره الولاية والسيطرة، إلا أنهم قليلاً ما يكونون مقيدين أيضاً بقيم أو معتقدات السكان ككل، أو بأي اختبارات للمنطق أو الأدلة، ما دام ما يقولونه متناغماً ومتوافقاً مع وجهات نظر زملائهم أو - كما هو الحال بالنسبة إلى الأقلام الحرة - يتفق مع دائرة كافية لدعمهم مالياً والإشادة بما يقولون.

المثقفون الذين لا ينتمون إلى مؤسسة أكاديمية قد لا يكونون على قدر

مــن الوضوح بالنسبة إلى عامــة الناس؛ فصحفيو الــرأي (كتاب الأعمدة والافتتاحيــات في الصحف والمعلقون التلفزيونــون) لديهم بطبيعة الحال نفــاذ فوري إلى جمهور كبير بحكم وظائفهم، ولكن عدداً أكبر بكثير من الصحفيين الذين هم مراسلون صحفيون لا يجذبون اهتمام الرأي العام إلا بقدر ما يذهبون إلى ما وراء كونهم مراسلين ويصبحون أشخاصاً يقومون بتصفيــة وتشويه ما يكتبون أو إضفاء مسحة مــن الإثارة عليه، مثلهم مثل الأكاديميــين؛ فهم بالكاد يجتذبون الانتبــاه الشخصي عندما يصرون على القيــام بالمهمة التي ترتبط بصميم مؤهلاتهم، دون إضافة الزخرف والزينة لها، حتى لو كان بعض ما ينقلونه يتعلق بأحداث مهمة تجتذب الانتباه في جميــع أنحاء العالم؛ فقلة من النـاس يذكرون من نقل خبر وصول الإنسان إلى سطــح القمــر أو حتى اسم المراســل الذي سمعوا منــه لأول مرة خبر بدايــة أو نهاية حرب كبرى، وحتــى بالنسبة إلى كتــاب الأعمدة وكتاب افتتاحيات الصحف والصحفيين التلفزيونيين، لا توجد مؤهلات حقيقية مطلوبة، عدا القــدرة على اجتذاب الجمهور للكلمة المنطوقة أو المكتوبة، سواء كانت تلك الكلمات تخضع للتساوق المنطقي أو للاختبار التجريبي أم لا. وبالمثــل لا توجد مؤهــلات محددة مطلوبة لمختلــف المهن الأخرى

بين المثقفين، مثل مهنة (المدافع عن المستهلك)، أو رئاسة (منظمة مصلحة عامة) ، وبالتأكيد لا داعي لسوق دليل دامغ على أن المستهلكين أو الجمهور قد استفاد فعلاً استفادة صرفة من أنشطة أي واحد من هؤلاء، أو حتى أن الجمهور لم يتضرر بسبب تلك الأنشطة.

بالنسبة إلى بعض المثقفين الذين يتورطون في مثل هذه الأنشطة عادة ما تكون المؤهلات لا قيمة لها، باستثناء القدرة على شد الانتباه من خلال أي وسيلة متاحة. وينطبق هذا على قادة وأعضاء جماعات الاحتجاج / جماعات الضغط، فكثير منهم ينتمون إلى شريحة المثقفين؛ فالقدرة على تنظيم احتجاجات كبيرة وحادة، سواء كانت سليمة أو عنيفة، تضمن بالمثل تغطية تلفزيونية للاحتجاجات نفسها ولكن أيضاً لمبررات تنظيم الاحتجاج، وفي حين أن دوافع قادة الاحتجاج هي الحصول على دعاية مجانية لأفكارهم، فإن دوافع وسائل الإعلام هي ملء البرامج الإخبارية التلفزيونية بأحداث لافتة للنظر، وتصريحات نابضة بالحياة تشنف السمع؛ فلا الدقة من حيث الوقائع ولا الاتساق المنطقي لتلك التصريحات تشكل أمراً حاسماً لوسائل الإعلام أو للأعضاء الحركة المحتجين «ما يهم حقاً هو الحركة المتغطرسة، والتجاهل التام لرأي الآخرين، والتحدي الفردي

للعالم» (12) بحسب تعبير (إريك هوفر) في تحليله لتحرك الجماهير.

وباختصار، بالنسبة إلى المثقفين، سواء الأكاديميين أو غير الأكاديميين؛ فإن التحقق من صحة أفكارهم أو وضعها لا يحتاج إلى أن يستند إلى اختبار تثبت تجريبي لما يقولون؛ وبهذا المعنى فهم لا يخضعون للمساءلة، وعدم الخضوع للمساءلة يعني عدم وجود قيود على انعدام الإحساس بالمسؤولية.

معلمو المدارس هم أحد عناصر النخبة المثقفة الموجودة في الغبش المحيط بالنواة الداخلية لشريحة المثقفين، مثل كثيرين آخرين، ودور المعلمين في المدارس دور متواضع وغير ملاحظ إلا قليلاً، وتأثيرهم في سياق السياسة الوطنية يبقى صفراً تقريباً، ما دام أنهم باقون ضمن حدود اختصاصهم والدور الموكل إليهم كوسيلة ناقلة للإنجازات الثقافية في الماضي إلى الجيل الأصغر. ومن خلال الانتقال إلى خارج ذلك الدور لتحمل مسؤوليات ليست لديهم فيها مؤهلات ولا يخضعون فيها لمساءلة، عندئذ فقط يصير بإمكانهم توسيع تأثيرهم/ نفوذهم بشكل كبير، سواء عن طريق التلقين الإيديولوجي للطلاب أو من خلال التلاعب النفسي بالطلاب من أجل تغيير القيم التي تلقاها هؤلاء الطلاب من آبائهم. (13)

في كلتا الحالتين، فإن المعلمين لا يخضعون للمساءلة عن النتائج، سواء أمام الطلاب أو المجتمع. وعلى سبيل المثال، يشهد معدل الحمل بين المراهقات والأمراض التناسلية اتجاهاً نزولياً طويلاً، ولكنه عندما انعكس فجأة بعد إقحام (التثقيف الجنسي) في المدارس الأميركية في الستينيات (1960)، (14) كان الآباء والأمهات مسؤولين عن إصلاح الأوضاع كلما أصبحت طفلة مراهقة حاملاً أو التقط شاب مرضاً تناسلياً. وما من معلم كان مطالباً بدفع أي شيء تجاه التكاليف المالية أو حتى فقدان النوم ولو لحظة بسبب ما حدث، ومكنت البراعة اللفظية القيم التي تغيرت (بالتثقيف الجنسي) ليس فقط من تشجيع الهروب من الرقابة بل حتى الاستمرار في تعزيز الفكرة القائلة بأن ما يسمى (التثقيف الجنسي) كان حلاً للمشكلة، وليس سبباً في تفاقمها. ومثل أشياء كثيرة أخرى كثيرة؛ فتلك الفكرة تناسب الرؤية، وتعفيها من شرط التطابق مع الوقائع. وعلاوة على ذلك فإن تدريبات التلقين هذه لتعزيز قيم مختلفة تسمى بـ(التعليم)، لم يستطيع أحد الوقوف ضدها؟

المثقفون أنفسهم لديهم حوافز للمجازفة بعيداً خارج أي خبرة خاصة قد تكون لديهم؛ من أجل التأثير في السياسة العامة، ليس هذا فحسب، بل

كونهم قدوة مثل المعلمين؛ فإن ممارساتهم تشجع على مجازفة مماثلة وحتى التعصب بين طلبتهم. وفي هذه الحالات أيضاً هناك عدد قليل من القيود، هذا إن وجدت أصلاً.

منذ مرحلة المدرسة الابتدائية، يتم تشجيع الطلاب أو تجنيدهم لاتخاذ مواقف بشأن قضايا سياسة معقدة تصل وتشمل السياسات المتعلقة بالأسلحة النووية، والتي تم تكليف فصول دراسية كاملة بالكتابة بشأنها إلى أعضاء الكونغرس أو إلى رئيس الولايات المتحدة.

قد تولي لجان الكلية وزناً لمختلف أشكال حماية البيئة أو الأنشطة الأخرى عند النظر في المتقدمين الذين ستقبلهم، كما أنه من الشائع بين الكليات اشتراط (خدمة المجتمع) كشرط مسبق للنظر في طلبات المتقدمين أصلاً، ويبقى للجنة القبول مطلق الحرية في تحديد ما تعتبره (خدمة المجتمع)، كما لو كان، على سبيل المثال، من غير الواضح وبشكل لا لبس فيه، أن مساعدة المتشردين (من لا مأوى لهم) هي خدمة وليست شراً على المجتمع.

بهذه الطرق وبغيرها نجد أن المتطلبات الفكرية للوصول إلى استنتاجات جدية فيما يتعلق بالسياسات، وبما يدعو للسخرية، تقوض من قبل النخبة

المثقفة نفسها؛ فمن خلال تشجيع الطلاب أو حتى مطالبتهم باتخاذ مواقف في الوقت الذي لا يملكون فيه المعرفة ولا التدريب الفكري لدراسة القضايا المعقدة بجدية، يشجع المعلمون التعبير عن آراء غير مدعومة بالحجج والأدلة، والتنفيس عن مشاعر جامحة عن جهل، وعادة الاستناد إلى تلك الآراء والعواطف والتعصب لها، وتجاهل أو رفض وجهات النظر المعارضة، دون أن تكون لديهم الأدوات الفكرية أو التجربة الشخصية لموازنة رأي ضد آخر بشكل جدي وصارم.

وباختصار، فإن الدوافع/ الحوافز – على جميع مستويات المثقفين، وفي مجموعة واسعة من التخصصات – تميل إلى مكافأة تجاوز بعض الأعضاء المعينين من المثقفين لأي خبرة قد تكون لديهم؛ فالقيود ضد الزيف قليلة أو تكاد تكون منعدمة، وهذا لا يعني أن معظم المثقفين يكذبون عمداً في محاولة سافرة لكسب سمعة سيئة أو لإحراز تقدمهم أو تقدم قضيتهم بطرق أخرى. ومع ذلك، فإن قدرة الناس العامة على ترشيد الأمور لأنفسهم، وكذلك للآخرين، متوافرة بالتأكيد لدى المثقفين.

المطالبات الواسعة، والتنبؤات المثيرة للمخاوف، والحملات الأخلاقية الساخنة يمكن أن تولد لدى المثقفين شعوراً بالأهمية في ذهن الجمهور،

وكذلك في أذهانهم. ولكن للحفاظ علـى هذا الشعور بالأهمية، هنالك حاجة إلى جهـود مستمرة ومضنية في الغالـب. وباختصار، فإن المثقفين الشعبيـين «لا يمكنهم العمل في درجة حرارة عادية»،(15) بحسب تعبير (إريـك هوفر)، ومن الصعب التفكـير في أي عقد خلال القرن الماضي لم يخـرج المثقفون فيـه في حملة عاجلة ما لإنقاذ العـالم من خطر كبير اعتبر الناس العاديون غافلين عنه.

في أوائـل القـرن العشريـن، كانـت هنالك حملـة تحسـين النسل لمنع انخفاض عدد المثقفين الوطنيين نتيجة لارتفاع معدلات المواليد بين الناس ذوي معامـلات ذكاء ضعيفـة (IQs)، وإن كانت المعـدلات الوطنية في اختبارات الذكاء في الواقع قد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال ذلك القرن. (16) وفي العشرينيـات من القـرن الماضـي (1920م)، تمثلت الحملة في ذلـك الوقت في تعزيز نزع السلاح والمعاهدات الدولية التي تنبذ الحرب، وفي الثلاثينـات (1930و) كانـت هناك عدد لا يحصـى من الحملات، يضاهي عدد الحملات التي شهدها العالم في فترة ما بعد الحرب.

واحد من الافتراضات المتغطرسة العديدة لدى المثقفين هو أنه ينبغي على الغربـاء إضافة معنى إلى حياة الناس العاديين، وحشدهم وراءهم في بعض

القضايا المشتركة ومنحهم شعوراً بالأهمية؛ فأي شخص يعتقد أن الأم ليست مهمة للطفل أو الطفل ليس مهماً للأم لا يستطيع أن يتفهم البشر. ليس هنالك سوى أشياء قليلة مهمة للعاشقين كأهمية بعضهم لبعض، وكل الأشخاص تقريباً لديهم من يعتبرهم الأهم في حياته، ولا يمكن لحياته أن تكون ذاتها من دونهم، وأن يبدو هؤلاء الناس غير ذوي أهمية للمثقفين، فإن ذلك يخبرنا عن المثقفين أكثر مما يخبرنا عنهم، وإسقاط ذلك الشعور بعدم أهميتهم على الناس أنفسهم هو الانتهاكات الكثيرة للمعايير الفكرية الأساسية من قبل المثقفين.

القيود

على العكس من المهندسين والأطباء أو العلماء، لا يواجه المثقفون أي قيد أو عائق خطير يستند إلى اختبار تحقق تجريبي؛ فما من أحد منهم معرض للملاحقة القضائية لسوء التصرف، على سبيل المثال؛ لأنه أسهم في إشاعة الهستيريا من المبيدات الحشرية (دي. دي. تي)، بما أدى إلى حظرها في الكثير من البلدان في كل أنحاء العالم؛ مما كلف تلك البلدان فعلياً حياة الملايين من الناس من خلال عودة ظهور الملاريا. وعلى

النقيض من ذلك فإن الأطباء الذين كان لأفعالهم علاقة غير واضحة تماماً بالمضاعفات الطبية التي عاني منها مرضاهم كان عليهم أن يدفعوا ملايين الدولارات كجبر أضرار، وهو ما يوضح مرة أخرى الفرق الأساسي بين ظروف المثقفين وظروف غيرهم من الأشخاص من مهن ذهنية أخرى تتطلب الكثير من إعمال العقل. كما انخفضت مسؤولية الصحفيين بموجب قوانين منع التشهير والقذف تقريبا إلى نقطة التلاشي في حالة قذف أفراد يعتبرون (شخصيات عامة)، إلا أنه من حيث الآثار الاجتماعية فإن القذف أو التشهير ضد الأفراد الذين يشغلون أو يطمحون إلى شغل مناصب حكومية عالية يضر بعامة الناس وبالأفراد المستهدفين على وجه الخصوص.

إذا تم إقناع الناخبين بالتخلي عن شخص ما كانوا على استعداد للتصويت لصالحه لولا التهم الباطلة التي تنشرها وسائل الإعلام؛ فإن الأمر يعتبر مضراً بقدر الضرر الناتج عن أي تزوير آخر في عملية الانتخابات، فإذا وجد المرشحون لمناصب قضاة فدراليين، بما في ذلك قضاة المحكمة العليا، أن ترشيحات قد خرجت عن مسارها بسبب اتهامات كاذبة بالعنصرية أو التحرش الجنسي تنشرها وسائل الإعلام، فإن ذلك يحرم الجمهور ليس

فقط من خدمات هؤلاء الأفراد بالذات، بل أيضاً من خدمات كثيرين آخرين لاحقاً، ممن يرفضون المجازفة بأن يعرضوا للخطر سمعتهم المتراكمة على مدى حياة كاملة، عن طريق الدخول في سباق أو عملية إثبات (مثل الانتخابات) حيث أصبحت الاتهامات النارية المتهورة التي تكال جزافاً وتنشر في طول البلاد وعرضها من خلال وسائل الإعلام، مقياساً لإثبات الذات، وأصبح فيها إثبات البراءة من المستحيل.

ليس فقط العالم الخارجي هو من يفرض القيود، بل إن الأقران من المهنيين أيضاً يفرضون بعض القيود على المثقفين، ما دام هؤلاء المثقفون يطرحون الرؤية السائدة لدى الصفوة المختارة، وخصوصاً بين الناس العاديين، كما أن القيد النهائي (المعايير الشخصية للشخص) ليس قيداً يصعب التملص منه أبداً؛ فكما لاحظ (جان فرانسوا ريفيل): «يتعين على كل منا أن يدرك أنه يمتلك داخل نفسه قدرات هائلة لبناء منظومة تفسيرية للعالم إلى جانب آلية لرفض جميع الوقائع المخالفة لهذه المنظومة».(17)

من المؤكد أن المثقفين لا تعوزهم القدرة على العقلنة، بل إنهم من المرجح أن يكونوا أكثر موهبة بفضل تلك النعمة من معظم غيرهم من الناس. وبالنظر إلى الحوافز والقيود أو عدم وجود قيود، فإن الكثير من

الأشياء التي يقوم بهــا ويقولها المثقفون تبدو مفهومة، على الرغم من أنها كانت ضارة وكارثية على المجتمعات من حولهم.

الحكومة

الكثير من الحوافز والقيود وراء أنماط المثقفين تنطبق على مجموعة أخرى (السياســين) الذين يمكن لقراراتهم كمسؤولين في الحكومة تضخيم تأثير المثقفــين بشكل كبير. ومن البدهي تقريبــاً، في عصر تتولى فيه الحكومات تشريع وتنظيم وتمويل مجموعة واسعة مــن الأنشطة المتزايدة باستمرار، ألا يوجــد فرد معين لديه الكــم اللازم من المعرفة المهمــة المعمقة لاتخاذ هذه المجموعة الواسعة من القرارات بكفاءة.

والمحصلــة النهائيــة هي أن السياســين، مثلهم مثــل المثقفين، يحققون الشهرة والتقدير عندما يذهبون خارج حدود اختصاصهم، والذي يجب عليهــم القيام به على الأقل بقدر ما يقوم بــه المثقفون، خصوصاً عندما لا يكــون غالبيــة السياسيين يفتقرون إلى الخبرة في مجــال تخصصي، عدا فن الفوز في الانتخابات.

إن توافر الخبراء لتقديم المشورة للمسؤولين الحكوميين لا يعني بأي حال

مــن الأحوال بديلاً كافياً للمعرفة التي يفتقر إليها هؤلاء المسؤولون؛ إذ إنه عــادة ما يوجد الخبراء مــن كلا الجانبين أو من جوانب عــدة لكل مسألة، ويمكن أن يتجاوز قرار الاختيار من بين هؤلاء الخبراء أيضاً حدود اختصاص ذلــك السياسي. وعلاوة على ذلك، فإن الخبرة الحقيقية للساسة المحترفين (خلق انطباع لدى جمهور الناخبين) قد تجعل من غير الضروري أن يعرفوا ما الذي يتحدثون عنه، ما دام كلامهم يجد صدى لدى الناخبين. وما دام الساســة يقولون ويفعلون أشياء تتفق مع الرؤيــة السائدة؛ فمن المرجح أن يحققوا ذلك مهما كانت الرؤية نفسها قريبة أو بعيدة عن الواقع.

القضاة الفدراليون الذيــن لديهم خبرة حياة كاملة في منصب القضاء، هم أقل تقيداً بالواقع بكثير، والمشرعون لديهم موظفون أكثر من القضاة لتجميع المعلومــات، ليس هذا فحسب، بل هم أيضاً يخضعون لتغذية ارتجاعية مهمة من الجمهور؛ أي ردود فعل لا يمكنهم تجاهلها أو رفضها، بشأن الآثار الفعلية لتشريعاتهم. أما القضاة فتعوزهم مصادر المعلومات هذه وفرصة التصحيح، بحيث أن أفكار المثقفين التي يقبلها القضاة بالكاد ترد ملاحظات تصحيحية بشأنها، كما أن أهمية السوابق القانونية تجعل التصويبات صعبة، حتى عندما تكون هنــاك شكوك بين القضاة أنفسهم حول العواقب التي قد تترتب على

ما قاموا به هم أو زملاؤهم في سلك القضاء.

القضـاة الذين يستجيبون للرؤية السائدة للنخبة المثقفة في عصرهم ليس لديهـم كثير ممـا يقيد انغماسهم في تلـك الرؤية، ومن المرجـح أن يجدوا الاحتفـاء بدلاً من الانتقاد من قبل النخبـة المثقفة (المفكرين والمثقفين) في وسائـل الإعلام أو كليات القانون، عندما يخطـون خارج مجال خبراتهم القضائيـة في تطبيـق القوانـين القائمـة، من أجـل (الابتـكار) في اتخاذ القرارات بما يجعل السياسات الاجتماعية تتفق مع رؤية الصفوة المختارة. وفي المقابـل، فإن أقصى ما يمكن أن يتوقعـه القضاة الذين تقتصر قراراتهم علـى دائرة خبرتهم القضائية هو التجاهـل. وفي كثير من الحالات، يمكن للقضاة أن يتوقعوا التعرض للهجوم بسبب وقوفهم في طريق التقدم عندما يرفضون سن رؤية الصفوة المختارة من مناصبهم القضائية ورفضهم مجاراة زملائهم الذين يسعون للقيام بذلك.

البيروقراطيون الاتحاديون لا يملكون دوام القضاة الفدراليين تماماً، ولا حتى نطاق سلطة صنع القرار التي يتمتع بها أعضاء الكونغرس، ولكن لديهم مزيج مـن الأمريـن بما يجعلهم (سلطـة حكومية رابعة) قوية، وفرعـاً من الحكومة يتحـرك ليس فقط خارج الإطار الذي وضعه الدستور، ولكن كثيراً ما يجمع

بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية المفصولة بموجب الدستور.

وعلى الرغم من أن سياسات البيروقراطية، ولوائحها وإنفاقها للمال ليست، من الناحية الفنية، تشريعاً، إلا أنها كثيراً ما يكون لها نفس مفعول التشريعات، ودون القيود الدستورية التي يخضع لها الكونغرس؛ فالتصويت لطرد عضو في الكونغرس من منصبه يتطلب جهوداً من المواطنين العاديين أقل بكثير مما قد يبذلونه في محاولة استصدار قرار بيروقراطية فدرالية تم نقضه بالذهاب إلى المحاكم الفدرالية.

المبالغ المالية الطائلة التي توزعها البيروقراطية تمنحهم أيضا نفوذاً واسعاً لدى الخبراء كل في مجاله تخصصه وعمله؛ فالأسلوب التعسفي الذي تعتمده البيروقراطية في اختيار أكاديميين معينين أو غيرهم من الباحثين لدعمهم بالتمويل، يمكنهم من التأثير في الرأي العام في اتجاه السياسات التي يفضلها البيروقراطيون، ليس هذا فحسب، بل قد يكون له تأثير سلبي في الخبراء الذين يدركون أن الإعراب عن آراء معارضة لآراء أولئك الذين يتولون توزيع المال، سواء في مجال مرض التوحد، أو الاحتباس الحراري العالمي أو غيره من القضايا الأخرى العديدة، يعرض للخطر نفاذهم إلى مبالغ كبيرة من المال اللازم لتمويل البحوث الكبرى والرئيسة.

وبما أن تمويل البحوث قد يكون حاسماً لوظائف الخبراء أنفسهم ووظائف زملائهم، يبدو أن الصمت الحصيف هو أفضل جزء من البسالة والشجاعة عندما يكون الخبير غير قادر على الاعتقاد أو الدعوة إلى موقف اتخذته بيروقراطية واسعة؛ فالإعراب الصريح عن الشكوك، ناهيك عن المعارضة، يحد من فرص الحصول على تمويل البحوث في ذلك الموضوع بوجه خاص، إلى درجة أن السير ضد تيار البيروقراطية يقلل من النظرة الإيجابية للمؤسسة برمتها، سواء كانت قسماً أكاديمياً أو شركة استشارية، ليس هذا فحسب، بل إن الخبير كفرد قد يتعرض للاستهجان وآثاره من زملائه في مكان العمل كذلك.

وباختصار، فإن البيروقراطية غالباً ما تكون قادرة على تحويل رؤى النخبة المثقفة في قانون الأراضي، على الأقل ضمن الولايات القضائية الخاصة بكل منهم، شرط أن تكون قابلة للتصويب قليلاً بواسطة ردود الأفعال المهمة من أولئك الذين يعرفون أفضل أو أفراد الجمهور الذين يعانون من العواقب. وما دامت وسائل الإعلام تفكر في إطار الرؤية ذاتها، فإنه قد لا يكون هناك وعي ينقل للجمهور العام أن هناك وجهات نظر أخرى بشأن تلك المسائل، ناهيك عن الانتقاد المدعوم ببراهين. وبدلاً من ذلك

فإن الجمهور قد يسمع أن (جميع الخبراء متفقون) بشأن المسألة المطروحة.

الحكومة بشكل عام - بسلطاتها الثلاث المنشأة دستورياً، فضلاً عن البيروقراطية (الفرع الرابع) - قادرة على العمل على أساس أي مفاهيم أو افتراضات لا أساس لها تكون سائدة بين النخبة المثقفة. قد تكون هنالك آراء أخرى موجودة، ولكن تلك الآراء المخالفة تناضل نضالاً شاقاً لمجرد أن تحظى بالانتباه، ناهيك عن الاهتمام والدراسة. قد توجد أدلة تجريبية تسير في اتجاه مضاد للرؤية السائدة، ولكن هذه الأدلة قد تشبه كثيراً الشجرة التي تجد نفسها في غابة فارغة، من حيث كم هذه الأدلة التجريبية التي تصل إلى جزء كبير من الجمهور العام؛ لذلك فإن الحكومة الحديثة والتوسعية تتجه لتعظيم تأثير النخبة المثقفة؛ إذ إن الحكومة بوصفها مؤسسة صنع القرار تعني في الأساس، المشرعين، والقضاة، والمديرين التنفيذيين، والبيروقراطيين، وما من واحد منهم مقيد للبقاء ضمن مجال اختصاصه في اتخاذ القرارات.

سجل المثقفين

ما الذي قدمه المثقفون فعلاً للمجتمع؟ وبأي ثمن؟ يأتي الكثير من

التقــدم الكبير في الطــب والعلــوم والتكنولوجيا من الجامعـات ومعاهد البحـوث، وأقســام التنميــة الصناعيــة بالشـركات؛ مما حقــق الاستفادة للمجتمــع بكل شرائحه ومن ثم الشعوب في كل أنحاء العالم، وقد تم توفير الكثير من هذه الفوائد من قبل أفراد ذوي قدرات عقلية غير عادية، ولكن نــادراً ما كان هؤلاء الأفــراد من المثقفين؛ أي هــؤلاء الذين يتمثل نتاجهم النهائـي في الأفكار التي تكـون عملية التحقق من صحتها هي القبول من طــرف الأقران. واللافت إلى النظر في شريحــة المثقفين بهذا المعنى الأخير هــو صعوبة التفكير في فوائد/ منافع قــد أضفوها على أي شخص خارج الدوائــر الخاصة بهم، وهول التكلفة التــي تكبدها المجتمع ككل بسببهم ليس اقتصادياً فحسب، بل بشتى الطرق الأخرى، ومدى ما يسببه التفكير في ذلك من ألم وأسف.

في حين يمكن لأي شخص تقريباً سرد قائمة لأشياء علمية وطبية، أو تقنية جعلــت حياة جيل اليوم أفضل بشكل بكثير من حياة الأجيال السابقة، بما في ذلك الجيل السابق، إلا أنه يبدو من الصعوبة بمكان حتى على الشخص الواسع الاطلاع سرد ثلاث طـرق جعلت حياتنا اليوم أفضل نتيجة أفكار علماء الاجتماع أو التفكيكية.

يمكن للمـرء، بطبيعة الحال، تحديد (أفضل) نتيجـة على أنها إدراك علم الاجتمـاع، والتفكيكيـة، وما إلى ذلـك، أو تنفيذ أجنـدات سياساتهم، ولكـن هل هذا المنطق الدائري (الذي يـدور في حلقة مفرغة) لن يوصلنا إلا إلى مثال آخر من الحجاج من دون حجة (السفسطائية!)؟

كانـت هنـاك كتابات تاريخيـة، وحتى أعمـال عبقريـة، في ما يسمى بالعلـوم الاجتماعية، على الرغم من أن الكثير مـن تلك الأعمال كانت، سـواء ضمناً أو صراحة، عبارة عن هجمات على أشياء أخرى قالها كتاب آخـرون في مجال العلوم الاجتماعية والتي ليس من الواضح على الإطلاق مقدار الخسائر التي كان سيتكبدها المجتمع في حال لم يقل أي واحد منهم في المهنة كلها أي شيء.

على سبيل المثال، كانت كتابات (جيمس ك. ويلسون) عن الجريمة قيمة جداً، ولكنها استندت في المقام الأول إلى دحض الأفكار الأخرى السائدة في علم الجريمـة، والتي أسفرت عن كوارث اجتماعية على جانبي المحيط الأطلسي. وباختصار، بعض المفكريـن/ المثقفين، وليس عامة الناس، هم مـن كانوا مصدر المفاهيم الرائجـة وراء السياسات التي كانت ذات نتائج عكسية على الجريمة، فضلاً عن القضايا الاجتماعية الأخرى.

وقبل ظهـور تلك المفاهيم في نظام العدالة الجنائيـة بالولايات المتحدة، كانت معـدلات جرائم القتل في انخفاض مستمـر على مدى عقود، في إطـار الأفكار الممارسات التقليدية التي كانـت كثيراً ما تلقى الازدراء من قبل المفكرين والمثقفين.

يمكـن أن يقال شـيء مماثل من كتابات بارزة أخـرى قامت على دحض التيـارات الفكرية الدارجة الأخرى، ولكن لم يكـن هنالك لزوم لها لولا وجود تلـك التيارات الفكريـة الدارجة التي نشأت وسـادت في أوساط المثقفـين ووجـدت طريقهـا إلى السياسة العامـة. ومع ذلـك، وحتى لو افترضنـا أن هنـاك فائدة صافيـة قد حصلت من عمـل المفكرين/ المثقفين المعاصرين، فإنه من الصعب الاعتقاد أن عملهم شابه فوائد مجالات أخرى مثل الهندسة والطب أو الزراعة.

هنـاك قول مأثور بأنه حتـى الساعة المتوقفة تكـون صحيحة مرتين في اليـوم؛ فالمثقفون بإمكانهم ادعاء الفضل لدعم الكبير لثورة الحقوق المدنية في الستينيات من القرن الماضي (1960)، ولكن الكثير من الفضل يذهب إلى أولئـك الذيـن عرضوا أنفسهـم للخطر في الجنوب، بـدلاً من أولئك الذيـن هتفوا لهـم مشجعين من مكاتـب تحرير الصحـف والمجلات في

الشمال، الذين عرضوا حياتهم السياسية للخطر الشديد من أجل الحقوق المدنية، بداية مع الرئيس (هاري ترومان) في الأربعينيات (1940)، كانوا في نهايـة المطاف هم الذين أجـروا التغييرات القانونية التي بدأت في كسر التمييز العنصري الذي ترعاه الدولة.

ولكن مهمـا كانت مساهمات المثقفين في ما يتعلـق بالتقدم المحرز في مشكلـة العنصرية فلا بد من موازنتهـا بدورهم في تبرير أو ترشيد تقويض القانـون والنظام، سواء كان ذلك في سياقـات عرقية أو غير عرقية، حيث يمثل السـود الضحايـا الرئيسيين لتزايـد العنف، وحيث إنـه خلال بضع سنـوات قتل من السود عدد أكبر من البيضـ، وبأرقام مطلقة، على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين عدد السكان البيض والسود.

في حقبـة سابقة، فضح المثقفـون في فرنسا، بقيـادة (إميل زولا)، تهم الـزور التي وجهـت إلى الكابتن (ألفريد دريفوسـ) وأودت به إلى سجن علـى (جزيرة الشيطان). في الواقع، قيل إن مصطلح (مثقف/ مفكر) نشأ في تلـك الحادثة، (18) على الرغم مـن أن آخرين – في الجيش (وجورج كليمونصـو) في السياسة – قد تبنوا قضيـة الكابتن (دريفوس)، حتى قبل صدور مقال (زولا) الشهير بعنوان (أدين 19)، (J›accuse) إلا أن حادثة

(دريفوس) وضعت في خانة النجاحات المسجلة لصالح المثقفين، ولكن شهدنا بالفعل كم كان يوجد على الخانة الأخرى من السجل، خصوصاً في فرنسا.

ولئن كان من الصعب تصديق أن المثقفين كمنتجي أفكار قد حققوا فوائد ومنافع كبرى ودائمة بالنسبة إلى الغالبية العظمى من البشر بما يرقى إلى ما قدمه أشخاص من المهن الأخرى، أو حتى تلك التي حققها بعض من هم في مهن عادية (حقيرة)، فإن من السهل ذكر أمور زادها المثقفون سوءاً، سواء في زمننا أو في أزمنة أخرى.

التماسك الاجتماعي

أحد الأمور التي كان المثقفون يقومون بها منذ فترة طويلة، ولا يزالون، هي إضعاف الروابط التي تجمع المجتمع في وحدة متماسكة؛ فقد سعوا إلى استبدال الجماعات التي فرز الناس أنفسهم فيها بتجمعات أخرى أنشأتها وفرضتها النخبة المثقفة؛ فالروابط الدينية والأسرية والوطنية، على سبيل المثال، كانت دوماً، ومنذ فترة طويلة، ينظر إليها بارتياب من قبل النخبة المثقفة كروابط ضارة؛ وبالتالي هنالك سعي لاستبدالها بعلاقات

جديـدة أوجدها المثقفون، مثل الطبقة – ومؤخراً (الجندر أو نوع الجنس) – يتم تصويرها كفئات أكثر واقعية أو أكثر أهمية.

والتضامـن بين أفراد الطبقـة العمالية كان في وقت ما مـن بين المفاهيم الرائجة بـين مثقفي اليسار، وكانت الحرب العالميـة الأولى بمنزلة الصدمة لهؤلاء المثقفين الذين كانوا قد قرروا فيما بينهم أن أفراد الطبقة العمالية لن يشنوا الحرب ضد أفـراد الطبقة العاملة في بلدان أخرى، ربما لأن المثقفين يعتقـدون أن الوطـن أقـل أهمية من الطبقـة. إلا أنه، وكمـا هو الحال في حـالات أخرى، فإن هؤلاء المثقفـين لم يكلفوا أنفسهم عنـاء معرفة إذا ما كانت طبقة الشغيلة أنفسهم يشاطرونهم هذا الرأي.

وباختصـار، فإن أولية الطبقة على الوطن، مثلها مثل أشياء أخرى كثيرة في رؤيـة الصفـوة المختارة، ليسـت فرضية ينبغي اختبارهـا ولكن بدهية ينبغي إعلانها.

لقـد رأينـا في الفصـل السابع بعض الطـرق التي قام من خلالهـا المثقفون في الديمقراطيـات الغربيـة بتقويض الأمـن القومي في بلدانهـم بين الحربين العالميتين، ولكن قبل أن يكون هنالك دفاع وطني من الناحية العسكرية، فإنه يجـب أن يكون هناك بعض الشعور بأن الأمـة تستحق منا الدفاع عنها (أي

الشعور الوطني)، سواء من الناحية الاجتماعية أو الثقافية أو غيرهما، ومعظم المثقفين المعاصرين نـادراً ما يسهمون في تشكيل ذلك الشعور بل إن بعضهم أدلى بمثـل هذه التصريحات علـى لسان (جورج كينـان): «أرني أولاً أميركا التـي تعاملت بنجاح مع مشكلات الجريمـة والمخدرات، وتدهور مستويات التعليم، واضمحلال المناطق الحضرية، والمواد الإباحية، وكل أنواع الانحلال الأخلاقـي بصورة أو بأخـرى، أرني وجهاً لأميركا.. كمـا يجب أن تكون، عندئذ سأخبرك كيف سندافع عن أنفسنا ضد الروس».(20)

لا أقول إن كل المثقفين بهذه الدرجة من بلادة الذهن وانعدام الإحساس، ولكن بأي حـال من الأحوال فإن هذا الأمر ليس بغير مألوف لدى بعض المثقفـين الذين يعمدون إلى تصوير الولايـات المتحدة على أنها في محاكمة وتحتـاج إلى إثبـات براءتها، وهو قياسـ نادراً ما يطبق علـى سائر البلدان الأخـرى، قبل أن يكون بإمكانها المطالبة بـولاء أفراد شعبها للدفاع عنها ضـد دول أخرى، أو ربما حتى قبل أن يكون بإمـكان قوانينها وقواعدها الاجتماعيـة أن تتوقـع الامتثال الطوعـي في الداخل. كمـا أن الولايات المتحـدة ليسـت فريدة من نوعهـا في هذا الصـدد. لقد ذهـب المثقفون في بعضـ الدول الأوروبيـة أبعد من ذلك؛ حيث كانـوا يجدون الأعذار

للمسلمين في الداخل والخارج، بحيث أذعنوا للأمر الواقع بحتمية إقامة جيوب للمسلمين لها قواعدها ومعاييرها الخاصة في أوروبا، فضلاً عن غض الطرف عن انتهاكات للقوانين الأوروبية في البلدان التي استقر بها المهاجرون المسلمون. (21)

إن الصور الخيالية للدول الأجنبية مجرد واحدة من بين طرق عدة قوض بها المثقفون بلدانهم، وفي نواح أخرى أيضاً، فإن كثيراً من المثقفين يطمسون أو يدمرون الشعور بالقيم المشتركة والإنجازات المشتركة التي تسمح بقيام أمة، أو بوجود شعور بالتماسك الوطني يمكن بواسطته مقاومة أولئك الذين قد يهجمون عليها من الداخل أو الخارج.

إدانة أعداء البلاد تجعل المرء يبدو جزءاً من العامة والجماهير، ولكن إدانة هؤلاء لمجتمعهم نفسه من شأنه أن يعزل الصفوة المختارة عن بقية الشعب كنماذج أخلاقية وعقول ثاقبة، على الأقل في نظر أقرانهم الذين يشبهونهم في التفكير.

ونظراً إلى الدوافع والقيود، فمن الصعب أن نرى كيف يكون بإمكانهم أن يفعلوا خلاف ذلك، عندما تكون كل الأهمية التي يكتسبونها في المجتمع ككل غالباً ما تعتمد على انتقاداتهم لذلك المجتمع وادعاءاتهم بأن لديهم (حلولاً) خاصة لكل ما يحددونه باعتباره (مشكلة)، وهذا

لا يعني أن المثقفين يستغلون أو يلعبون بسخرية على سذاجة العامة من أجل استثمار خبراتهم المهنية للحصول على الشهرة الاجتماعية أو النفوذ السياسي؛ إذ يمكن أن يكونوا معتقدين بصدق ما يقولون، ولكن ذلك الاعتقاد في كثير من الأحيان ليس وراءه أي مضمون جوهري، والأهم من ذلك أنه لا يستند إلى أي اختبار أو محك؛ فبعد اعتماد واحدة من أفكارهم أو سياساتهم، لا يسأل المثقفون أبداً تقريبا سؤال المتابعة: «ما الذي أصبح أفضل نتيجة ذلك؟» وفي معظم الأحيان تكون الأمور قد ساءت بشكل واضح،(22) عندئذ تأتي براعة المثقفين اللفظية للادعاء بأن الأدلة لا تثبت أي شيء؛ لأن ما فعلوه لم يكن بالضرورة هو ما «زاد الطين بلة» حتى ساءت الأمور. وفي الوقت الذي نعتقد أنه لا بأس من التنبيه إلى وجود مغالطة منطقية، فإن ما لا يفعله المثقفون إلا نادراً هو قبول عبء الإثبات على أنفسهم لإظهار النواحي التي تحسنت وأصبحت أفضل عندما وضعت هذه الأفكار موضع تطبيق.

تحت تأثير المثقفين، أصبح لدينا مجتمع يكافئ الناس بالإعجاب عن انتهاك القواعد الخاصة بهم وتفتيت هذا المجتمع إلى شرائح متنافرة، وفضلاً عن التشويه الصريح لسمعة مجتمعهم بسبب تاريخه أو ما فيه من

أوجه قصور حالية، فإن المثقفين غالباً ما يضعون معايير لمجتمعهم لم يتمكن أي مجتمع بشري من استيفائها في ما مضى أو أن يستوفيها مستقبلاً.

إن تسمية هـذه المعايير بـ(العدالة الاجتماعية) تمكن المثقفين من الانخراط في شكاوى لا نهاية لها حول الكيفيات المحددة التي يفشل المجتمع من خلالها في أن يستوفي المعايير التعسفية التي وضعوها، إلى جانب موكب من المجموعات التي يحق لها الشعور بالتظلم، والمتمثلة في مقولة «الطبقة والعرق والجنس» اليوم، على الرغم من أن نوع التفكير الذي يقف وراء هـذه المقولة، كان يستخدم أيضاً لتصوير الأطفال كضحايا لوالديهم، والمهاجرين غير الشرعيين كضحايا لمجتمع متصلب أو مصاب بكراهية الأجانب في البلد الذي يدخلونه.

باختصار شديد، فإن غالبية المثقفين منخرطون في إنتاج وتوزيع صيغ التظلم والاستياء، كما يقوضون التاريخ عندما لا يجدون ما يكفيهم من المظالم المعاصرة التي تتناسب مع رؤيتهم؛ وبالتالي فإن المجتمع الذي نحصل عليه هو ذلك الذي إذا ولد فيه مولود جديد أتي إلى الدنيا بحزمة جاهزة مسبقاً من الشكاوى ضد الأطفال الآخرين الذين ولدوا في اليوم نفسه. ومن الصعب تخيل أمر أكثر إثارةً للفتنة الداخلية وإضعافاً للروابط التي تشد عقد المجتمع.

«إن نشأة الأمم بدءاً من القبائل، في أوائل العصر الحديث في أوروبا وفي

آسيا وإفريقيا المعاصرتين، هو من عمل المثقفين»، وفقا إلى الباحث المتميز (إدوارد شلز).(23) ولكن مهما كان دورهم التاريخي في أزمنة أخرى وأماكن مختلفة، فإن المثقفين في الدول الغربية اليوم أصبحوا منشغلين إلى حد كبير بخلق القبائل انطلاقاً من الأمم، وما يطلق عليه (بيتر هيتشنز) في بريطانيا (ترذيذ المجتمع) - أي فصل المجتمع إلى جزئيات صغيرة — والذي «مزق الكثير من الروابط غير المرئية التي كانت فيما مضى تؤمن تماسك مجتمعنا» (24) بات نمطاً لا يقتصر على بريطانيا أو حتى الدول الغربية فقط.

الإنجازات الإيجابية في المجتمع الذي يعيش فيه المثقفون نادراً ما تلقى الاهتمام، حتى من بعيد، مقارنةً بمقدار الاهتمام بالمظالم. وهذا التباين إلى جانب أوجه القصور الواقعية والمنطقية في الكثير من النواحي باسم (العدالة الاجتماعية)، يمكن أن يخلق صورة لمجتمع لا يستحق المحافظة عليه، ناهيك عن الدفاع عنه. إن فوائد الترتيبات الاجتماعية القائمة عادة ما تعتبر أموراً بدهية تحدث تلقائياً نوعاً ما، حتى عندما تحدث نادراً في بعض البلدان الأخرى، وليس كأمور تتطلب التضحية أو على الأقل التحمل، فضلاً عن اعتبارها أموراً قد تتعرض للخطر نتيجة بعض الحماس تجاه (التغيير) الذي يروج له دون اعتبار للتداعيات المحتملة لمثل هذه التغييرات.

توطين الشر

كثير هم المثقفون الذين يعتبرون أنفسهم عوامل (تغيير)، وهو مصطلح غالباً ما يستخدم بشكل فضفاض، بوجه عام تقريباً، كما لو أن الأمور بلغت من السوء درجة بات (التغيير) معها يفترض مسبقاً كتغيير نحو الأفضل حتماً. إن تاريخ التغييرات التي تبين لاحقاً أنها كانت تغييرات إلى الأسوأ، حتى في البلدان التي كانت سيئة جداً أصلاً، مثل روسيا القيصرية أو كوبا – على سبيل المثال – لا يلقى سوى قدر ضئيل جداً من الاهتمام اللازم، ولكن للحصول على جدول أعمال تغيير اجتماعي شامل ومفيد، حتى وإن بدا ذلك معقولاً، فإنه يجب أن يفترض ضمناً توطين الشر في طبقة/ فئة ما، أو مؤسسة ما أو مسؤولين معينين؛ إذ إن الخطايا وأوجه القصور الموجودة فطرياً في كل البشر لا تمثل سبباً وجيهاً كافياً؛ لأن نتوقع شيئاً أفضل بشكل كبير في مجتمع مرتب من جديد، بقدر ما أن الثورة قد تكون بمثابة إعادة ترتيب الكراسي على سطح سفينة تايتانيك.

الإصلاحات التدريجية المتراكمة عن طريق أسلوب التجربة والخطأ، قد تؤدي بمرور الزمن إلى إحداث تغيير عميق في المجتمع، ولكن هذا يختلف تماماً عن نوع حزمة التغييرات الجاهزة مسبقاً والمفروضة بشكل شامل لتضرب الأشرار

بشـدة وتمجد الصفوة المختارة، تماشياً مـع رؤية المثقفين الدرامية المثيرة للاستياء والبغضـاء؛ تلـك الرؤية التي تتطلب وجود أشرار، سواء أفـراداً أو جماعات أو حتـى مجتمعاً ككل تتفشـى فيه الأفكار الخاطئـة التي تحتـاج إلى التصحيح من طـرف أصحـاب الأفـكار الصائبة/ الصحيحـة. وهذا لا ينفـع إذا كان هؤلاء الأوغاد (المفترضون) في مكان بعيد، غافلين عن نصائح أو إدانات المثقفين، أما النذالـة النابعة من الداخل فهي أهداف في المتنـاول وأكثر عرضة للاستهداف، مع احتمال أكثر للإطاحة بها من قبل الجمهور في الداخل بسبب رؤية المثقفين.

وباختصار، ما يجب أن يكون هدفاً للهجوم هو (مجتمعنا)؛ حتى يخضع (للتغيـير) المحدد الـذي تفضله النخبـة المثقفة. ويجـب أن تكون خطايا المجتمـع ماضيهـا وحاضرها بؤرة التركيـز، وعلى سبيل المثـال، أشارت دراسـة للفقر في العـالم إلى التناقض بين الآفاق غـير المتكافئة إلى حد كبير لطفـل أسود ولد في جنوب إفريقيا الريفية وآفاق طفل أبيض ولد في اليوم ذاتـه في كيب تاون، واصفة هذه الخلافـات بأنها «تركة الفصل العنصري المتمثلة في عدم المساواة في الفرص».(24).

وليس هناك أدنى شك في أن الفصل العنصري كان شراً أو أن غزو واحتلال جنـوب إفريقيـا من قبـل البيض الذين تمكنـوا من خلال إخضـاع السكان

الأفارقـة الأصليين من فرض نظام الفصـل العنصري، كان شراً. لا يوجد أي غموض أخلاقي بشأن هذا، ولكن العلاقة السببية مع حالة الفقر الحالية اليوم وعـدم المسـاواة ليست بأي حال من الأحوال واضحـة. هل كان الفقر أقل في تلك الأجزاء مـن إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي يحكمها السود؟ فحتـى في أسوأ أيام الفصل العنصري، كانت هناك هجرة واضحة وملموسة للسـكان الأفارقة الأصليين إلى جنوب إفريقيا، حيث كان الفقر أقل مما كان عليه في أجزاء أخرى مـن البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى التـي يحكمها السود.. هل كان التناقض بين فقـر السود في جنوب إفريقيا والبيض الذين جاؤوا لاحتلال أرضهم أقل في الماضي قبل الغزو، عندما كان السود والبيض على حد سواء يعيشون كل في بلده الأصلي؟

يبين التاريخ أن الجواب على كلا السؤالين يجب أن يكون (لا!)، وهل أن هذه التناقضات الاقتصاديـة الجذرية فريدة في إفريقيا أم أنها غير عادية حتى على الساحة العالمية؟ هل هذه التناقضات مميزة لمختلف المجموعات العرقية؟

يجـب أن يكون الجـواب على هذين السؤالين بـ(لا!) أيضاً؛ فقد أشار المؤلـف نفسه في الكتاب ذاته، وبالتحديد في الصفحة السابقة، إلى مدى التناقضـات الحادة في الدخل داخل مختلف البلـدان الإفريقية، أكثر بكثير

ممـا هي عليه في الولايات المتحدة، على سبيل المثال،(26) غير أنه يبدو أن المضامين لم ترحل من صفحة إلى أخرى.

وأشار باحـث آخر إلى كيفية رسم خط عبر أوروبا واكتشاف أن الطفل الـذي يولـد شرق هذا الخط لديه آفـاق واعدة محتملة أقـل بكثير من طفل يولـد غرب ذلك الخط.(27) يعود هـذا التباين إلى عدة قرون واستمر من خـلال كل أنواع التغييرات في الأنظمة علـى كلا الجانبين من هذا الخط؛ فالشـرور الاجتماعية لم تكن مجهولـة على جانبي هذا الخـط عبر أوروبا، ولكـن الانزلاق من الإدانة الأخلاقية إلى تفسـير الأسباب لم يعد صحيحاً في أوروبا أكثر منه في إفريقيا أو في أماكن أخرى.

لقـد كان الـرق شراً متفشيـاً في كل أنحاء العالم لآلاف السنـين، ولكن الخلط بـين أخلاقه الظاهـرة وسببيتها، والسعـي إلى توطين الشـر أدى إلى قلب تاريخ العبودية في جميع أنظمتنـا التعليمية، وكذلك في وسائل الإعلام ولدى المثقفين بشـكل عام؛ وهكـذا تم تقديم العبودية كمـا لو كانت خاصية تميـز البيض ضد السـود في الولايـات المتحـدة، أو في المجتمعـات الغربية؛ فما مـن أحد يحلم بالمطالبة بتعويضات من شمـال إفريقيا بسبب جميع الأوروبيين الذين تم جلبهم إلى هناك كعبيد من قبل قراصنة الساحل البربري، على الرغم من أن هؤلاء العبيد

الأوروبيين يفوقون بكثير أعداد العبيد الأفارقة الذين جلبوا إلى الولايات المتحدة وإلى المستعمرات الثلاث عشرة التي تشكلت منها الولايات المتحدة. (28)

ولأن الغرب لم يكن في مأمن من الشرور، والأخطاء وأوجه القصور الكامنة في الجنس البشري في كل أنحاء العالم، تمكنت النخبة المثقفة من توثيق هذا القصور بطريقة تجعله يبدو كأنه من خصائص (مجتمعنا). بالنسبة إلى العبودية فإن ما تميز به الغرب هو أنه كان أول حضارة انقلبت ضد العبودية في بداية القرن الثامن عشر، وأنه قوض العبودية في جميع أنحاء العالم منذ بداية القرن التاسع عشر، ليس فقط داخل مجتمعاته الخاصة به، ولكن أيضاً في المجتمعات غير الغربية التي خضعت لسيطرة أو نفوذ أو تهديد الغرب. ومع ذلك فإنه لا يوجد عملياً أي اهتمام بين المثقفين اليوم في معرفة كيف انتهت ظاهرة عالمية مثل العبودية بعد آلاف السنين؛ لأن الرق في الحقيقة لم يتلاش هكذا من تلقاء نفسه، ولكنه واجه قمعاً بالقوة من خلال حملات شنها الغرب في جميع أنحاء العالم واستمرت أكثر من قرن من الزمان، وفي كثير من الأحيان بمعارضة شرسة من الآسيويين والأفارقة وغيرهم ممن يريدون المحافظة على ظاهرة الرق، ولكن نادراً ما تمر هذه القصة من خلال المرشحات التي تضعها النخب المثقفة، ولا يتم

تسليط الضوء إلا على أن العبودية كانت متفشية في الغرب، كما لو أن ذلك كان خاصية مقصورة عليه وحده. وما يتم تسليط الضوء عليه أيضاً هو أن البيض استعبدوا السود في الغرب، ولكن، حتى في الغرب نفسه عانى البيض من الاستعباد على يد غيرهم من البيض، وذلك لعدة قرون قبل أن يتم جلب أول عبد إفريقي من نصف الكرة الغربي مكبلاً بالسلاسل. وحقيقة أن هؤلاء الأفارقة أطلق عليهم اسم (slaves العبيد) يعكس حقيقة أن مجموعة من البيض استعبدوا لعدة قرون قبلهم وهم (السلاف Slavs)؛ إذ إن كلمة (slaves) مشتقة من كلمة (Slavs) (السلاف)، ولا ينطبق هذا على اللغة الإنجليزية فقط بل على كل اللغات الأوروبية الأخرى، وفي العربية أيضاً.(29) وقد أشار المؤرخ المشهور (دانيال بورستين) قائلاً: «الآن، وللمرة الأولى في التاريخ الغربي، صادف وضع الرقيق اختلافاً في العرق».(30)

وعلى العموم، بالنسبة إلى معظم المؤرخين فقد استعبد الأوروبيون غيرهم من الأوروبيين، واستعبد الأفارقة غيرهم من الأفارقة، كما استعبد الآسيويون غيرهم من الآسيويين. ولما أصبح الاسترقاق بالجملة للأوروبيين خياراً أقل قابلية للاستمرار، تم اللجوء إلى شراء الرقيق الأفارقة المستعبدين من قبل أفارقة آخرين.

وقد انبثقت العنصرية من هذا الوضع، ولكن العنصرية لا يمكن أن تفسر العبودية التي سبقتها بقرون عدة، ومع ذلك فإن الانطباع الذي ترك لدى الكثير من المثقفين هو أن العنصرية تفسر استعباد البيض للسود، وهو انطباع يتماشى كثيراً مع الرؤية السائدة التي ينبغي تمحيصها بشكل وثيق؛ فحذف ما تبقى من قصة العبودية في جميع أنحاء العالم يجعل الرؤية السائدة تبدو معقولة.

وقد تمت مقاربة الإمبريالية بالطريقة ذاتها تقريباً من قبل الكثير من المثقفين؛ بوصفها شراً اتسم به (مجتمعنا)، ولكن من المستحيل قراءة الكثير من تاريخ العالم، قديمه أو حديثه، دون العثور على الدرب الدموي الذي سطره الغزاة والمعاناة التي لحقت بمن تعرض للغزو، ومثله مثل العبودية شمل الاستعمار كل فرع من فروع الجنس البشري، سواء كغزاة وكضحايا للغزو. في الواقع لقد كان شراً غير محدد بمكان أبداً، ولكن كثيراً ما صور المثقفون بعض الشعوب كضحايا نبيلة للغزو، حتى عشية يتخذ هؤلاء الضحايا دور الجلادين عندما تتاح لهم الفرصة، كما فعل الكثيرون بعد أن أدى (حق الشعوب في تقرير مصيرها) الذي نادى به (وودرو ويلسون) إلى حصول الأقليات المقهورة في هابسبورغ المقطعة أوصالها وفي الإمبراطوريات العثمانية إلى تكوين دولها الخاصة بها، والتي من أول أوامرها اضطهاد الأقليات الأخرى التي باتت تعيش تحت سيطرتها.

ومع ذلك فإن قصة الغزو اليوم تروى بشكل غير متناسب كلياً على أنها قصة غزو من طرف الأوروبيين المتوحشين لشعوب أصلية وبريئة؛ فهذه الأخيرة غالباً ما يتم تصويرها على أنها «تعيش في تناغم مع الطبيعة» أو حسب (جون فرنسوا ريفال) الذي وصفها باقتدار على أنها «شاعرية أسطورة العالم الثالث».(31) هذا التوظيف بدا كأنه معقول في ضوء حقيقة أن الأوروبيين في القرون الأخيرة كونوا مزيداً من الثروة، ومزيداً من التكنولوجيا، ومزيداً من الأسلحة النارية التي حققوا بها ما يمكن تحقيقه على مدى آلاف السنين، لكن الأوروبيين لم يكونوا أصحاب الريادة على الدوام في التكنولوجيا، ولم يكونوا أكثر ثراءً من الشعوب الأخرى. وخلال القرون التي سبقت صعود أوروبا على المسرح العالمي، كان ملايين الأوروبيين قد خضعوا لغزو جامح من آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

لقد استغرق الأمر قروناً من القتال والصراع قبل أن تطرد إسبانيا آخر الغزاة من شمال إفريقيا في العام ذاته الذي شهد إرسال (كريستوفر كولومبس) في الرحلة التي كان من شأنها أن تفتح نصفاً كاملاً من الكرة الأرضية أمام الغزو الإسباني الجديد وغيرهم من الأوروبيين. كانت العبودية والغزو الهمجي أمرين شائعين في النصف الغربي للكرة الأرضية قبل أن تلوح في

الأفـق سفن (كولومبس). وفي الواقع فإن نشـأة الفكرة القائلة إن الغزو في حـد ذاته فكرة خاطئة مثلما كانت العبودية خطأ في حد ذاتها، بغض النظر عمـن الذي فعل ذلك ومن فعل ذلك، كانت في تطور كنتيجة طبيعية لنوع من الكونية التي ارتادتها الحضارة الغربية، لكن اليوم فإن هذا التاريخ نفسه انقلب رأساً على عقب من خـلال تصوير الشر الغربي، والذنب الموروث، بشكل ليس من قبيل المصادفة، والمسؤولية وضرورة جبر الضرر والتعويض.

انتشار الرؤية

لـو أجرينا دراسـة مسحية للمسائـل الأخرى التي كانـت مثار اهتمام وتركيز المفكرين/ المثقفين، سواء فيما يتعلق بالتاريخ أو الأحداث المعاصرة، لملأت مجلدات عديدة، والأهم أنها تملأ مدارسنا وجامعاتنا.

إن أيديولوجيا نقابة المعلمين الرئيسة في الولايات المتحدة (الجمعية الوطنية للتعليـم) تشبـه إلى حد كبير أيديولوجيـا نقابة المعلمـين الفرنسية التي ظلت سنوات عدة تقوض الدفاع الوطني طوال جيل كامل من الطلاب الفرنسيين، وتصـور الشجاعة كشـيء يساوي النزعـة العدائية/ الحربيـة، وتحول تاريخ الأبطـال الذين أنقذوا البلاد مـن براثن الغزاة في الحـرب العالمية الأولى، إلى

مجرد ضحايا حالهم حال قوات العدو التي تسعى إلى تدمير وإخضاع الأمة.

إن العيوب وعدم الكفاءة قلما يؤديان إلى هلاك أمة، ولكن تفكك الروابط الاجتماعية وزعزعة الروح المعنوية وثقة وولاء شعوبها، يمكن أن تؤدي إلى ذلك؛ فالمثقفون يسهمون بشكل كبير في كل من هذين المسارين. إن تأليب مجموعة ضد أخرى من خلال النظر إلى عدد لا يحصى من الحالات عبر منشور أو بمنظور (العرقية، والطبقية والجندر)، ووضع معايير (عدالة اجتماعية) بعيدة المنال، ووضع أهداف مستحيلة لتصحيح التاريخ، كلها تنطوي على إثارة فتنة لا تنتهي، وتقويض أي مجتمع على يد مثقفين جاهزين لشن حملات عنيفة وجمهور متقبل دون تمحيص لنظرتهم للمجتمع ولأنفسهم أيضاً. وطالما يتم قبول الافتراضات الكاسحة كمعرفة وقبول الخطاب المتعالي كمثالية، فإن المثقفين سينجحون في تصوير أنفسهم كطلائع (للتغيير) الشامل الذين يظلون في منأى عن المساءلة بسبب عواقبه.

من شأن السجل الكامل لتأثيرات المثقفين، في مختلف بلدان العالم، أن يتسع لكتاب أكبر من هذا بكثير، إن لم يكن في أجزاء متعددة. وهذا الكتاب لا يتسع إلا لتعداد أبرز تأثيراتهم بشكل مقتضب؛ حيث تم التعرض لبعض تفاصيلها فصول سابقة.

لقد حول المثقفون الإنجازات البناءة ومكافآت بعض أفراد المجتمع من

مصدر إلهام للآخرين إلى مصدر استياء وتذمر لبعضهم الآخر.

لقد تجاهل المثقفون إلى حد كبير أو قللوا من شأن الجوانب التي يقود فيها الأميركيون العالم، بما في ذلك العمل الخيري والتكنولوجيا وصنع الأدوية المنقذة للأرواح، وتعاملوا مع الأخطاء والعيوب أو نقاط الضعف التي يشترك فيها الأميركيون مع سائر البشر حول العالم كعيوب خاصة (بمجتمعنا).

إنهم يشجعون الناس الذين لم يقدموا شيئاً لهذا العالم على التذمر، بل يمكن أيضاً أن ينظموا مظاهرات للاحتجاج، على أن الآخرين لا يقدمون لهم ما فيه الكفاية. لقد قاموا بعقلنة وترشيد كسر القوانين من قبل أولئك الذين أرادوا أن يختاروا لأنفسهم صورة المستضعفين الذين يصارعون (نظاماً) قمعياً، حتى وإن كان هؤلاء طلبة ينتمون إلى عائلات ثرية.

وسواء في أميركا أو في فرنسا، فقد حولوا لفظياً الأبطال العسكريين الذين وضعوا حياتهم على المحك من أجل بلدانهم، إلى ضحايا حرب، وأشخاص جديرين بالشفقة بدلاً من الاقتداء بهم؛ ففي المعاهد والكليات حاد المثقفون بالتعليم عن هدفه الأصلي، وهو تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات الفكرية؛ ليتمكنوا من تقدير المسائل بشكل صحيح، وليتمكنوا من اتخاذ قرارات خاصة، إلى عملية تلقين وتعليم الاستنتاجات التي

توصلت إليها الصفوة المختارة (أصحاب الرؤية المكرسة). لقد ساووا بين أولئك الذين قدموا منتجات وخدمات من شأنها أن ترفع من مستوى العيش وبين أولئك الذين يرفضون العمل أصلاً، ولكنهم يصورون على أنه من حقهم الحصول على (حصة عادلة ومساوية) من شقاء الآخرين، هذا الاستحقاق يجري بغض النظر عن إذا ما كانوا يتقيدون بالآداب العامة في الشوارع أو في الحدائق العمومية. لقد تعامل المثقفون مع نتائج رؤيتهم على أنها بدهيات يجب اتباعها بدلاً من فرضيات تحتاج إلى الاختبار.

كما تعامل بعض المثقفين مع الواقع ذاته على أنه ذاتي ووهمي؛ وبالتالي يضعون الموضات الفكرية والبدع الراهنة على قدم المساواة مع المعرفة الثابتة والحكمة الثقافية التي استخلصت من عصارة أجيال من التجربة.

فالمثقفون حولوا إحساس الناس من قهر الفقر ومذلته إلى إحساس بقهر أعمق من ذلك؛ الإحساس بأنهم ضحايا. لقد تصرفوا كما لو أنهم هم النخبة المختارة المعمدة؛ وبالتالي المخولة تحديد أي الشرائح الاجتماعية يؤيدون، ومن سيسمح لهم باختيار شركائهم الخاصين، ومن لن يسمح لهم بذلك، وأي مخاطر صغرى ينبغي منع الناس من المجازفة بها، وأي مخاطر كبرى يسمح لهم بركوبها.

لقد أشادوا بالثقافات التي تركت الناس غارقة في الفقر والمرض والعنف والفوضى في حين حجموا الثقافات التي أرشدت العالم إلى سبل الرخاء والتقدم في الطب والقانون والنظام؛ وبذلك غض المثقفون النظر أحياناً أو استبعدوا حقيقة أن جماهير عريضة من الناس كانوا يفرون من المجتمعات التي صورها المثقفون بشكل رومانسي ولجؤوا إلى المجتمعات التي يدينها المثقفون.

كانت النخبة المثقفة سريعة في إيجاد الذرائع والأعذار للجريمة وسريعة بنفس القدر لإلقاء اللوم على الشرطة حتى عند مناقشة مسائل ليس لديهم دراية ولا خبرة بها، مثل مسألة إطلاق النار. لقد شجعوا الفقراء على تبني فكرة أن الأغنياء هم سبب فقرهم، وهي رسالة قد تكون بمنزلة إزعاج عارض للأغنياء، ولكن عقبة دائمة أمام الفقراء الذين قد يرون أنه ليس هنالك من حاجة كبيرة إلى إحداث تغييرات جذرية في حياتهم ليرتقوا بأنفسهم بدلاً من تركيز جهودهم على شد الآخرين إلى الوراء.

لقد تصرف المثقفون كما لو أن جهلهم بالسبب الذي يجعل بعض الناس يكسبون دخلاً مرتفعاً على نحو غير اعتيادي، هو سبب كاف ليجعل تلك المداخيل مشبوهة أو لا ينبغي السماح بكسبها. إن سلوك المثقفين الذي تميز بانعدام النقد الذاتي، والذي برهن على تناقضات كثيرة وصارخة

بـين مفاهيمهم وبين الحقائـق على أرض الواقع. وعلى سبيـل المثال في عـام 1930م، كان الكثيرون من كبار المثقفـين في أميركا يدعون علناً إلى التصويـت لصالـح الحزب الشيوعي الأميركي، كمـا كان الكثير من كبار المثقفـين الآخرين في الديمقراطيات الغربية بصفة عامة، خلال الثلاثينيات يرفعـون من شأن الاتحـاد السوفييتـي كنقيض محبذ أفضل مـن الرأسمالية الأميركية، في وقت كان فيه ملايين الناس يتضورون جوعاً حتى الموت في الاتحاد السوفييتي في حين نقل كثيرون آخرون إلى معسكرات السخرة.

لقد صمدت الفكـرة القائلة إن نزع السلاح والامتيازات كانت الطريقة المثلـى لتفـادي الحرب، وظلت علـى قيد الحيـاة، على رغـم الواقع الذي أثبـت أن هـذه السياسات تحديداً هـي التي أدت إلى أكـثر الحروب كارثية علـى الإطلاق. وقد بعثت هذه السياسـات ذاتها إلى الوجود مجدداً من قبل المثقفـين خلال الجيـل الأول الذي ولد بعد تلك الحـرب، وبالقدر ذاته من الحماسـة، والثقـة الزائدة في المـبررات الأخلاقية الذاتيـة (تقديس الذات) والتصوير الشيطاني لأولئك الذين تجرؤا على الاعتقاد بأن اتباع نهج مختلف من شأنه – على الأرجح – أن يحافظ على السلام، ولم يكن هناك الكثير من إعادة النظر عندما أدت السياسات المعارضة إلى نزع فتيل الحرب الباردة.

وبشأن قضايا من كل ألوان الطيف بدءاً من سياسات الإسكان إلى القوانين التي تنظم عمليات زرع الأعضاء، سعى المثقفون للحصول على حرية تصرف كاملة في اتخاذ القرارات واغتصابها من أيدي أولئك المعنيين بالأمر مباشرة، والذين لهم دراية ومصلحة شخصية، ومن ثم نقلها إلى أطراف ثالثة لا تملك لا الدراية ولا المصلحة، ولا تدفع ثمناً لأخطائها.

لقد قاموا بغربلة المعلومات الواردة في وسائل الإعلام وفي المدارس وفي الأكاديمية بقصد استبعاد الأمور التي تهدد رؤيتهم للعالم؛ فهم يمجدون أنفسهم بتشويه سمعة المجتمع الذين يعيشون فيه وتأليب أفراده بعضهم ضد بعض.

خلاصة: الآثار والمضامين

إن خصائص المثقفين والأدوار التي يريدون أن يلعبوها يتماشى بعضها مع بعض بشكل جيد، وهذا ينطبق على كل من المثقفين أنفسهم الذين يتمثل نتاجهم النهائي في الأفكار، وعلى النخبة المثقفة، وأهل الفكر ككل، بما في ذلك دائرة أتباعهم الكبيرة التي تعكس آراءهم ووجهات نظرهم.

الأمور المفضلة لدى المثقفين، سواء أكان الموضوع المحدد هو الجريمة أو الاقتصاد أو غيرهما من الأمور، ليس فقط أن يكون متبايناً بشكل واضح

عن المجتمع ككل، ولكن أيضـاً، وبصورة بدهية تقريباً، أن يكون متفوقاً علـى المجتمع، فكريـاً أو أخلاقياً، أو كليهمـا؛ فرؤيتهم للعالم ليست فقط رؤيـة سببية للعالم كمـا هو قائم، ورؤية لما يجب على العالم أن يكون، وإنما أيضاً رؤية لأنفسهم كطليعة من الصفوة المختارة يقودون إلى عالم أفضل.

هـؤلاء الذين تختلـف أفكارهم المحـددة أو رؤيتهم العامـة عنهم أو من يسمونهـم بالجهلة، كثيراً مـا يعاملون بوصفهم عقبات تحـول دون التقدم، ومصـادر مضايقة ينبغي تجاهلهم، أو الالتفاف حولهـم، وتشويه سمعتهم، بدلاً من معاملتهم كأشخاص من نفس المستوى الأخلاقي والفكري، ينبغي مقارعة حججهـم بالوقائع والأدلـة والمنطق. والاستخـدام الواسع النطاق والعارضـ لعبارات مثل (زيادة وعي) الآخرين أو تصريحات بأن المعارضين (لم يستوعبوا الفكرة فقط)، تكشف عن وجود تفضيل لتجنب مواجهة على قدم المساواة؛ وهو ما يعني التنازل عن جزء من رؤية الصفوة المختارة؛ فشفرة الخطـب الجامعية التي بها معايير ذاتية، وفي معظـم الأحيان أحكام (لإعادة تعليم) هؤلاء الذين لديهم آراء (سطحية) تؤكد نفس التفضيل في المؤسسات الأكاديمية حيث يحكم المثقفون سيطرتهم المباشرة على كل الأمور.

وربما الأهـم من ذلك كله أن رؤية الصفوة المختارة تمثل استثماراً ضخماً

للأنـا في مجموعة معينة مـن الآراء؛ وبالتالي عقبة رئيسة أمـام إعادة النظر في تلك الآراء في ضـوء الأدلة والتجربة. لا أحد يحب أن يعترف بالخطأ. ولكـن قلـة هم الذين لديهـم مصلحة شخصيـة كبيرة من هـذا القبيل في مجموعـة معتقدات كالتي تميز رؤية الصفوة المختـارة أو العدد القليل جداً مـن الدوافع العكسية لإعادة النظر فيها؛ فالقسـوة التي يهاجم بها أعضاء الصفـوة المختارة الآخريـن، والعناد الذي يجعلهـم يتشبثون بمعتقداتهم، في تحـد وصلف للأدلة المتزايدة، أكثر مـن أي وقت مضى ضد (الأسباب الجذرية) للجريمة وغيرها من النظريات الاجتماعية الأخرى، وعلى سبيل المثال، يـدل على ذلك الاستثمار الشخصي الكبـير في مجموعة من الآراء الاجتماعية أو السياسية.

المثقفـون ليس لديهم سيطـرة على الدوغمائية أو الأنـا، أو القدرة على التفكير العقلاني، لكن القيود المؤسسية التي تواجه الناس في مجال الأعمال التجارية، والعلوم، وألعاب القوى، والكثير من المجالات الأخرى تواجه هؤلاء الناس بتكاليف عالية، وفي كثير من الأحيان مدمرة بسبب الإصرار على أفكار يتضح فيما بعد أنها غير صالحة في الممارسة.

وبالمثل، فـإن تاريخ المعتقدات السائدة بين العلمـاء، والتي أجبروا على

التخلـي عنهـا في مواجهة الأدلـة العكسية هو جزء رئيسـ من كل تاريخ العلـوم. وبجال ألعاب القوى، سواء بين المحترفين أو في المدارس، لا يمكن لأي نظريـة أو معتقـد أو لأي مـدرب أو مدير تحمل الخسائـر المتواصلة والبقاء على قيد الحياة.

ولكـن ما من شيء من هذه القيود التي لا مفـر منها يواجه الناس الذين يتمثل نتاجهم النهائي في الأفكار، والذين لا تواجه أفكارهم سوى التثبت مـن صحتها من طـرف أقرانهم الذين يشاطرونهـم التفكير ذاته، وينطبق هـذا بالخصوص على المثقفـين الأكاديميين الذين يتحكمـون بمؤسساتهم ويختـارون زملاءهم وحتى مـن يخلفهم؛ فما من أستـاذ جامعي مثبت/ مرسـم يمكـن طرده مـن منصبه؛ لأنه صـوت لصالح سياسـات في الحرم الجامعـي اتضح لاحقاً ضررها اقتصادياً أو تربوياً على كليته أو جامعته، أو دعا إلى سياسات تبين فيما بعد أنها كارثية بالنسبة إلى المجتمع ككل.

هـذا الشعور بانعـدام المسؤولية أمام العالم الخارجي ليسـ محض صدفة بل هو مبـدأ متجذر تحت عنوان (الحرية الأكاديميـة)، وبين عد المساءلة واللا-مسؤولية هنالـك خطوة قصيرة جداً، فإن الأفـراد الآخرين من النخبة المثقفة/ أهل الفكر، بمـا في ذلك وسائل الإعلام الإذاعية ووسائـل الإعلام الترفيهية، على حد سواء،

تتمتع بحرية واسعة جداً فيما يتعلق بالتثبت من صحة ما يقولون، حيث إن القيد الرئيس بالنسبة إليهم هو إذا ما كانوا قادرين على جذب الجمهور، سواء بالحقائق أو الأكاذيب، وسواء أكانت آثار ذلك بناءة أو مدمرة على المجتمع ككل. وتماماً مثلما تتجه السلاحف التي فقست حديثاً بشكل غريزي نحو البحر، فإن أولئك الذين تتمثل منتجاتهم النهائية في الأفكار يميلون إلى الانجذاب نحو المؤسسات؛ حيث تكون أفكارهم أقل عرضة لمخاطر التشكيك والتكذيب بالوقائع. وإضافة إلى المؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام، فإن المثقفين يميلون إلى الانجذاب نحو المنظمات غير الربحية بشكل عام والمؤسسات على وجه الخصوص.

تعتمد الأموال اللازمة لدعم المؤسسات بالدرجة الأولى على العبارات المقنعة، وهي إحدى المواهب الأساسية للمثقفين، والتي من شأنها أن تبقي تدفق التبرعات، سواء عن طريق دق نواقيس خطر الكوارث أو عن طريق وعود بإيجاد (حلول) اجتماعية. أما المؤسسات التي لديها أوقافها الخاصة بها فليس لها حتى أدنى ضرورة لجذب التبرعات من أجل البقاء؛ مما يجعلها قادرة على متابعة رؤية أولئك الذين يديرون هذه المؤسسات، دون الحاجة إلى القلق إزاء أي أمر عدا التأثير في الجمهور بطرق من شأنها أن تكون مرضية لأنفسهم وكسب موافقة أقرانهم.

وهذه الأماكن التي يميل المثقفون إلى الانجذاب إليها تميل إلى أن تكون أماكن حيث يكون للفكر المحض وزن كبير، وحيث تكون الحكمة غير ضرورية بأي حال من الأحوال؛ لأنه ليس هنالك عواقب لمواجهتها أو أي ثمن لدفعه بسبب تشجيع أفكار قد تتضح ذات آثار كارثية بالنسبة إلى المجتمع ككل. ومهما قلت القيود المفروضة على ما يختار المثقفون القيام به في عملهم؛ فإن الدور الذي يطمحون إلى لعبه في المجتمع ككل لا يمكن تحقيقه من طرفهم إلا بقدر ما يقبل المجتمع ما يقولونه دون تمحيص، ويخفق في دراسة سجلات تاريخهم. وعلى الرغم من الأسلحة الهائلة المستخدمة من قبل المثقفين في حروبهم لبسط هيمنتهم الثقافية والأخلاقية والأيديولوجية؛ فإنها ستظل دائماً غير قادرة على إبطال مفعول القوة الموازنة/ المعاكسة المتمثلة في الوقائع والخبرة والحس السليم. وينطبق هذا بشكل كبير على الولايات المتحدة؛ حيث المثقفون لم يحصلوا أبداً على نوع الاحترام الذي يلقاه نظراؤهم في أوروبا وبعض أجزاء أخرى من العالم، ولكن حتى بين الأميركيين فإن الاشتباكات المستمرة بين السياسات والممارسات والقوانين القائمة على أساس المفاهيم والأيديولوجيات السائدة بين المثقفين، ضيقت بشكل مستمر نطاق الحريات التي كان يتمتع بها تقليدياً الناس العاديون

لتسيير حياتهم اليومية، فضلاً عن تشكيل سياسة الحكومة.

إن تقليل المثقفين من شأن الواقع الموضوعي والمعايير الموضوعية يمتد إلى أبعد من الظواهر الاجتماعية والعلمية والاقتصادية؛ ليصل إلى الفن والموسيقى والفلسفة، والاتساق المهمين عبر كل هذه المجالات المتباينة هو تمجيد الذات من قبل المثقفين. وعلى خلاف الإنجازات الثقافية العظيمة في الماضي، مثل الكاتدرائيات الرائعة التي كانت تهدف إلى إلهام الملوك والفلاحين، على حد سواء، فإن السمة المميزة للفن (الموسيقى الحديثة) الواعية بذاتها، هي صعوبة وصولها إلى الجماهير، وحتى في كثير من الأحيان الإساءة المتعمدة أو الاستهزاء من الجماهير.

وتماماً مثلما أن الجسد الطبيعي والمادي يمكن أن يستمر في العيش، على الرغم من احتوائه على بعض الكميات من الكائنات الحية الدقيقة التي قد يتسبب انتشارها في تدميره كله، كذلك فإن المجتمع يمكنه البقاء على قيد الحياة على الرغم من وجود بعض القوى التي تعمل على تفكيكه في داخله، ولكن هذا يختلف جداً عن القول إنه لا يوجد حد لعدد وجرأة وضراوة قوى التفسخ تلك التي يمكن لمجتمع ما أن يصمد أمامها دون إرادة المقاومة على الأقل.

الهوامش

PREFACE

1. J.A. Schumpeter, History of Economic Analysis (New York: Oxford University Press, 1954), p. 475.
2. Mark Lilla, The Reckless Mind: Intellectuals in Politics (New York: NewYork Review Books, 2001), p. 198.
CHAPTER 1: INTELLECT AND INTELLECTUALS
1. Alfred North Whitehead, (December 15, 1939,) Dialogues of Alfred North Whitehead as Recorded by Lucien Price (Boston: Little, Brown and Company, 1954), p. 135.
2. Michael St. John Packe, The Life of John Stuart Mill (New York: The Macmillan Company, 1954), p. 315.
3. For example, according to the Chronicle of Higher Education: (Conservatives are rarest in the humanities (3.6 percent) and social sciences (4.9 percent), and most common in business (24.5 percent) and the health sciences (20.5 percent)). Among faculty in the social sciences and humanities at elite, Ph.D.-granting universities, (not a
single instructor reported voting for President Bush in 2004,) when the President received a majority of the popular vote in the country at large. See David Glenn, (Few Conservatives but Many Centrists Teach in Academe,) Chronicle of Higher Education, October 19, 2007, p. A10. In the health sciences, a study showed that the proportion of the faculty who called themselves conservative was the same as the proportion who called themselves liberal (20.5 percent), with the remainder calling themselves moderate. In business there were slightly more self-styled conservatives than self-styled liberals (24.5 percent versus 21.3 percent). Neil Gross and Solon Simmons, (The Social and Political Views of American Professors,) Working Paper, September 24, 2007, p. 28. But in

the social sciences and humanities, people who identified themselves as liberals were an absolute majority, with moderates outnumbering conservatives several times over among the remainder. See also Howard Kurtz, (College Faculties A Most Liberal Lot, Study Finds,) Washington Post, March 29, 2005, p. C1; Stanley Rothman, S.
Robert Lichter, and Neil Nevitte, (Politics and Professional Advancement Among College Faculty,) The Forum, Vol. 3, Issue 1 (2005), p. 6; Christopher F. Cardiff and Daniel B. Klein, (Faculty Partisan Affiliations in All Disciplines: A Voter-Registration Study,) Critical Review, Vol. 17, Nos. 3–4, pp. 237–255.
4. Oliver Wendell Holmes, (The Profession of the Law,) Collected Legal Papers (New York: Peter Smith, 1952), p. 32.
5. George J. Stigler, Essays in the History of Economics (Chicago: University of Chicago Press, 1965), p. 21.
6. See Thomas Sowell, On Classical Economics (New Haven: Yale University Press, 2006), pp. 143–146.
7. Eric Hoffer, Before the Sabbath (New York: Harper & Row, 1979), p.
3. Richard Posner also said that public intellectuals (who do not expect to undergo the close scrutiny of a biographer pay little cost in reputation even for being repeatedly proved wrong by events). Richard A. Posner, Public Intellectuals: A Study of Decline (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 2001), p. 63.
8. Paul R. Ehrlich, The Population Bomb (New York: Ballantine Books, 1968), p. xi.
9. The results of the government study of the safety of the Corvair were reported in the Congressional Record: Senate, March 27, 1973, pp. 9748–9774.

CHAPTER 2: KNOWLEDGE AND NOTIONS

1. Daniel J. Flynn, Intellectual Morons: How Ideology Makes Smart

People Fall for Stupid Ideas (New York: Crown Forum, 2004), p. 4.
2. Bertrand Russell, Which Way to Peace? (London: Michael Joseph, Ltd., 1937), p. 146.
3. League of Professional Groups for Foster and Ford, Culture and the Crisis: An Open Letter to the Writers, Artists, Teachers, Physicians, Engineers, Scientists and Other Professional Workers of America (New York: Workers Library Publishers, 1932), p. 32.
4. (Shaw Bests Army of Interviewers,) New York Times, March 25, 1933, p. 17.
5. (G.B. Shaw 'Praises' Hitler,) New York Times, March 22, 1935, p. 21.
6. Letter to The Times of London, August 28, 1939, p. 11.
7. George J. Stigler, Memoirs of an Unregulated Economist (New York: Basic Books, 1988), p. 178. (A full collection of public statements signed by laureates whose work gave them not even professional acquaintance with the problem addressed by the statement would be a very large and somewhat depressing collection). Ibid., p. 89.
8. Roy Harrod, The Life of John Maynard Keynes (New York: Augustus M. Kelley, 1969), p. 468.
9. Brad Stone, (The Empire of Excess,) New York Times, July 4, 2008, p. C1. Wal-Mart has likewise put much emphasis on choosing the locations of its stores. Richard Vedder and Wendell Cox, The Wal-Mart Revolution: How Big-Box Stores Benefit Consumers, Workers, and the Economy (Washington: AEI Press, 2006), pp. 53–54.
10. F.A. Hayek, The Constitution of Liberty (Chicago: University of Chicago Press, 1960), p. 26.
11. Robert L. Bartley, The Seven Fat Years: And How To Do It Again (New York: The Free Press, 1992), p. 241.
12. John Dewey, Human Nature and Conduct: An Introduction to Social Psychology (New York: The Modern Library, 1957), p. 148.
13. Edmund Morris, The Rise of Theodore Roosevelt (New York: Modern Library, 2001), p. 466.

14. Eligio R. Padilla and Gail E. Wyatt, (The Effects of Intelligence and Achievement Testing on Minority Group Children,) The Psychosocial Development of Minority Group Children, edited by Gloria Johnson Powell, et al (New York: Brunner/ Mazel, Publishers, 1983), p. 418.
15. Stuart Taylor, Jr. and K.C. Johnson, Until Proven Innocent: Political Correctness and the Shameful Injustices of the Duke Lacrosse Rape Case (New York: St. Martin's Press, 2007), pp. 12–13, 186, 212, 233–234.
16. Jeff Schultz, (Wrong Message for Duke Women,) Atlanta Journal-Constitution, May 27, 2006, p. C1; Harvey Araton, (At Duke, Freedom of Speech Seems Selective,) New York Times, May 26, 2006, pp. D1 ff; John Smallwood, (School Should Ban 'Innocent' Sweatbands,) Philadelphia Daily News, May 26, 2006, Sports, p. 107; Stephen A. Smith, (Duke Free-Falling from Grace,) Philadelphia Inquirer, May 28, 2006, p. D1.
17. See Thomas Sowell, Basic Economics: A Common Sense Guide to the Economy, third edition (New York: Basic Books, 2007), pp. 275–281 for a discussion of resource allocation over time and pp. 20–23 and 28–29 for a discussion of resource allocation as of a given time.
18. See, for example, Ibid., p. 275.
19. Randal O'Toole, The Best-Laid Plans: How Government Planning Harms Your Quality of Life, Your Pocketbook, and Your Future (Washington: Cato Institute, 2007), p. 190.
20. Ibid., p. 194.
21. See, for example, Thomas Sowell, The Vision of the Anointed: Self-Congratulation as a Basis for Social Policy (New York: Basic Books, 1995), Chapter 2.
22. Sidney E. Zion, (Attack on Court Heard by Warren,) New York Times, September 10, 1965, pp. 1 ff.
23. U. S. Bureau of the Census, Historical Statistics of the United States: Colonial Times to 1970 (Washington: Government Printing Office, 1975), Part 1, p. 414.
24. James Q.Wilson and Richard J. Herrnstein, Crime and Human Na-

ture (New York: Simon and Schuster, 1985), p. 409.
25. Michael J. Hurley, Firearms Discharge Report, Police Academy Firearms and Tactics Section,New York, 2006, p. 10. See also Al Baker, (A Hail of Bullets, a Heap of Uncertainty,) New York Times, December 9, 2007,Week in Review section, p. 4.
26. Oliver Wendell Holmes, Collected Legal Papers (New York: Peter Smith, 1952), p. 197.
27. (The life of the law has not been logic: it has been experience. The felt necessities of the time, the prevalent moral and political theories, intuitions of public policy, avowed or unconscious, even the prejudices which judges share with their fellow-men, have had a good deal more to do than the syllogism in determining the rules by which men should be governed). Oliver Wendell Holmes, Jr., The Common Law (Boston: Little, Brown and Company, 1923), p. 1.
28. Eugene Davidson, The Unmaking of Adolf Hitler (Columbia, Missouri: University of Missouri Press, 1996), p. 198.
29. Winston Churchill, Churchill Speaks 1897–1963: Collected Speeches in Peace & War, edited by Robert Rhodes James (New York: Chelsea House, 1980), p. 552.
30. Ibid., pp. 642–643.

CHAPTER 3: INTELLECTUALS AND ECONOMICS

1. George J. Stigler, The Economist as Preacher and Other Essays (Chicago: University of Chicago Press, 1982), p. 61.
2. Quoted in Arthur C. Brooks, (Philanthropy and the Non-Profit Sector,) Understanding America: The Anatomy of An Exceptional Nation, edited by Peter H. Schuck and James Q. Wilson (New York: Public Affairs, 2008), pp. 548–549.
3. (Class and the American Dream,) New York Times, May 30, 2005, p. A14.
4. Evan Thomas and Daniel Gross, (Taxing the Super Rich,) Newsweek,

July 23, 2007, p. 38.
5. Eugene Robinson, (Tattered Dream; Who'll Tackle the Issue of Upward Mobility?) Washington Post, November 23, 2007, p. A39.
6. Janet Hook, (Democrats Pursue Risky Raising-Taxes Strategy,) Los Angeles Times, November 1, 2007.
7. Andrew Hacker, Money: Who Has How Much and Why (New York: Scribner, 1997), p. 10.
8. See, for example, David Wessel, (As Rich-Poor Gap Widens in the U.S., Class Mobility Stalls,) Wall Street Journal, May 13, 2005, pp. A1 ff.
9. (Movin' On Up,) Wall Street Journal, November 13, 2007, p. A24.
10. David Cay Johnston, (Richest Are Leaving Even the Rich Far Behind,) New York Times, June 5, 2005, section 1, pp. 1 ff.
11. U.S. Department of the Treasury, (Income Mobility in the U.S. from 1996 to 2005,) November 13, 2007, p. 12.
12. W. Michael Cox & Richard Alm, (By Our Own Bootstraps: Economic Opportunity & the Dynamics of Income Distribution,) Annual Report, 1995, Federal Reserve Bank of Dallas, p. 8.
13. Peter Saunders, (Poor Statistics: Getting the Facts Right About Poverty in Australia,) Issue Analysis No. 23, Centre for Independent Studies (Australia), April 3, 2002, p. 5; David Green, Poverty and Benefit Dependency (Wellington: New Zealand Business Roundtable, 2001), pp. 32, 33; Jason Clemens & Joel Emes, (Time Reveals the Truth about Low Income,) Fraser Forum, September 2001, pp. 24–26.
14. U.S. Department of Labor, Bureau of Labor Statistics, Characteristics of Minimum Wage Workers: 2004 (Washington: Department of Labor, Bureau of Labor Statistics, 2005), p. 1 and Table 1.
15. U.S. Department of the Treasury, (Income Mobility in the U.S. from 1996 to 2005,) November 13, 2007, p. 2.
16. Computed from Carmen DeNavas-Walt, et al., (Income, Poverty, and Health Insurance Coverage in the United States: 2005,) Current Population Reports, P60–231 (Washington: U.S. Bureau of the Census,

2006), p. 4.
17. See, for example, (The Rich Get Richer, and So Do the Old,) Washington Post, National Weekly Edition, September 7, 1998, p. 34; John Schmitt, (No Economic Boom for the Middle Class,) San Diego Union-Tribune, September 5, 1999, p. G3.
18. Computed from Economic Report of the President (Washington: U.S. Government Printing Office, 2009), p. 321.
19. Herman P. Miller, Income Distribution in the United States (Washington: U.S. Government Printing Office, 1966), p. 7.
20. Robert Rector and Rea S. Hederman, Income Inequality: How Census Data Misrepresent Income Distribution (Washington: The Heritage Foundation, 1999), p. 11.
21. Data on numbers of heads of household working in high-income and low-income households in 2000 are from Table HINC–06 from the Current Population Survey, downloaded from the Bureau of the Census web site.
22. Alan Reynolds, Income and Wealth (Westport, CT: Greenwood Press, 2006), p. 28.
23. Michael Harrington, The Other America: Poverty in the United States (New York: Penguin Books, 1981), pp. xiii, 1, 12, 16, 17.
24. Alan Reynolds, Income and Wealth, p. 67.
25. Andrew Hacker, Money, p. 31.
26. Steve DiMeglio, (With Golf Needing a Boost, Its Leading Man Returns,) USA Today, February 25, 2009, pp. 1A ff.
27. Jeffrey S. Gurock, When Harlem Was Jewish: 1870–1930 (New York: Columbia University Press, 1979).
28. Conor Dougherty, (States Imposing Interest-Rate Caps to Rein in Payday Lenders,) Wall Street Journal, August 9–10, 2008, p. A3.
29. (Pay Pals,) New York Times, June 10, 2009, p. A26.
30. John Dewey, Liberalism and Social Action (Amherst, N.Y.: Prometheus Books, 2000), p. 43.

31. Bernard Shaw, The Intelligent Woman's Guide to Socialism and Capitalism (New York: Brentano's Publishers, 1928), p. 208.
32. Bertrand Russell, Sceptical Essays (New York: W.W. Norton & Co., Inc., 1928), p. 230.
33. John Dewey, Liberalism and Social Action, p. 65.
34. Aida D. Donald, Lion in the White House: A Life of Theodore Roosevelt (New York: Basic Books, 2007), p. 10.
35. Karl Marx, Capital: A Critique of Political Economy (Chicago: Charles H. Kerr & Co., 1909), Vol. III, pp. 310–311.
36. Karl Marx, (Wage Labour and Capital,) section V, Karl Marx and Frederick Engels, Selected Works (Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1955), Vol. I, p. 99. See also Karl Marx, Capital, Vol. III, pp. 310–311.
37. Karl Marx, Theories of Surplus Value: Selections (New York: International Publishers, 1952), p. 380.
38. Karl Marx and Frederick Engels, Selected Correspondence 1846–1895, translated by Dona Torr (New York: International Publishers, 1942), p. 476.
39. Ibid., p. 159.
40. John Dewey, Liberalism and Social Action, p. 73. (Unless freedom of individual action has intelligence and informed conviction back of it, its manifestation is almost sure to result in confusion and disorder). John Dewey, Intelligence in the Modern World: John Dewey's Philosophy, edited by Joseph Ratner (New York: Modern Library, 1939), p. 404.
41. John Dewey, Human Nature and Conduct: An Introduction to Social Psychology (New York: Modern Library, 1957), p. 277.
42. John Dewey, Liberalism and Social Action, p. 56.
43. Ibid., p. 50.
44. Ibid., p. 65.
45. Ronald Dworkin, Taking Rights Seriously (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1980), p. 147.

46. See, for example, Adam Smith, An Inquiry Into the Nature and Causes of the Wealth ofNations (New York: Modern Library, 1937), pp. 98, 128, 249–250, 460, 537.When I was teaching, I offered to give an A to any student who could find a single positive characterization of businessmen in Adam Smith's 900-page book. None ever did.
47. Ibid., p. 423.
48. My own sketch of these arguments can be found in Chapters 2 and 4 of my Basic Economics: A Common Sense Guide to the Economy, third edition (New York: Basic Books, 2007). More elaborate and more technical accounts can be found in more advanced texts.
49. Herbert Croly, The Promise of American Life (Boston: Northeastern University Press, 1989), pp. 44, 45.
50. See, for example, Nikolai Shmelev and Vladimir Popov, The Turning Point: Revitalizing the Soviet Economy (New York: Doubleday, 1989), pp. 141, 170; Midge Decter, An Old Wife's Tale: My Seven Decades in Love and War (New York: Regan Books, 2001), p. 169.
51. Frederick Engels, (Introduction to the First German Edition,) Karl Marx, The Poverty of Philosophy (New York: International Publishers, 1963), p. 19.
52. Karl Marx, Capital: A Critique of Political Economy (Chicago: Charles H. Kerr and Co., 1919), Vol. I, p. 15.
53. Harold J. Laski, Letter to Oliver Wendell Holmes, September 13, 1916, Holmes-Laski Letters: The Correspondence of Mr. Justice Holmes and Harold J. Laski 1916–1935, edited by Mark DeWolfe Howe (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1953), Vol. I, p. 20.
54. Holman W. Jenkins, Jr., (Business World: Shall We Eat Our Young?) Wall Street Journal, January 19, 2005, p. A13.
55. Lester C. Thurow, The Zero-Sum Society: Distribution and the Possibilities for Economic Change (New York: Basic Books, 2001), p. 203.
56. Beniamino Moro, (The Economists' 'Manifesto' On Unemployment

in the EU Seven Years Later: Which Suggestions Still Hold?) Banca Nazionale del Lavoro Quarterly Review, June-September 2005, pp. 49–66; The Economic Report of the President, pp. 326–327.

57. Theodore Caplow, Louis Hicks and Ben J. Wattenberg, The First Measured Century: An Illustrated Guide to Trends in America, 1900–2000 (Washington: AEI Press, 2001), p. 47.

58. Lester C. Thurow, The Zero-Sum Society, p. 203.

59. (The Turning Point,) The Economist, September 22, 2007, p. 35.

60. John Dewey, Liberalism and Social Action, p. 53. See also p. 88.

61. Ibid., p. 89.

62. Ibid., p. 44.

63. Ibid., p. 78.

64. Edward Bellamy, Looking Backward: 2000–1887 (New York: Modern Library, 1917), p. 43.

65. V.I. Lenin, The State and Revolution (Moscow: Progress Publishers, 1969), p. 92.

66. V.I. Lenin, (The Role and Functions of the Trade Unions Under the New Economic Policy,) Selected Works (Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1952), Vol. II, Part 2, p. 618.

67. V.I. Lenin, (Ninth Congress of the Russian Communist Party (Bolsheviks),) ibid., p. 333.

68. Edmund Morris, Theodore Rex (New York: Modern Library, 2002), p. 360.

69. Ibid., pp. 10–11.

70. Loc. cit.

71. John Maynard Keynes, The General Theory of Employment Interest and Money (New York: Harcourt, Brace and Company, 1936), p. 19.

72. Woodrow Wilson, Woodrow Wilson: Essential Writings and Speeches of the Scholar-President, edited by Mario R. DiNunzio (New York: New York University Press, 2006), p. 342.

73. Charles F. Howlett, Troubled Philosopher: John Dewey and the

Struggle for World Peace (Port Washington, N.Y.: Kennikat Press, 1977), p. 31.
74. John Kenneth Galbraith, American Capitalism: The Concept of Countervailing Power, Sentry edition (Boston: Houghton Mifflin Co., 1956), p. 113.
75. Ibid., pp. 114–115.
76. Ibid., p. 136.
77. Ibid., p. 137.
78. Ibid., p. 44.
79. Ibid., p. 26.
80. Jim Powell, Bully Boy: The Truth About Theodore Roosevelt's Legacy (New York: Crown Forum, 2006), pp. 82, 89–90.
81. Theodore Roosevelt, The Rough Riders: An Autobiography (New York: The Library of America, 2004), p. 692.
82. Ibid., p. 685.
83. Ibid., p. 691.
84. Jim Powell, Bully Boy, p. 112.
85. Ibid., p. 111.
86. Ibid., pp. 109–110.
87. Edmund Morris, Theodore Rex, p. 427.
88. Jim Powell, Bully Boy, p. 135.
89. (Spare a Dime? A Special Report on the Rich,) The Economist, April 4, 2009, p. 4 of special report.
90. Richard Vedder and Lowell Gallaway, Out ofWork: Unemployment and Government in Twentieth-Century America (New York: Holmes & Meier, 1993), p. 77.
91. Milton Friedman and Anna Jacobson Schwartz, A Monetary History of the United States: 1867–1960 (Princeton: Princeton University Press, 1963), p. 407; John Kenneth Galbraith, The Great Crash, 1929 (Boston:
Houghton Mifflin, 1961), p. 32.

92. Richard Vedder and Lowell Gallaway, Out ofWork, p. 77.
93. Loc. cit.
94. Jim Powell, FDR's Folly: How Roosevelt and His New Deal Prolonged the Great Depression (New York: Crown Forum, 2003), p. 92.
95. (Reagan Fantasies, Budget Realities,) New York Times, November 5, 1987, p. A34.
96. Mary McGrory, (Fiddling While Wall St. Burns,) Washington Post, October 29, 1987, p. A2.
97. (What the US Can Do,) Financial Times (London), October 28, 1987, p. 24.
98. Roger C. Altman, (If Reagan Were F.D.R.,) New York Times, November 20, 1987, p. A39.
99. (The Turning Point,) The Economist, September 22, 2007, p. 35.
100. Jim Powell, FDR's Folly, pp. xv–xvi.

CHAPTER 4: INTELLECTUALS AND SOCIAL VISIONS

1. Walter Lippmann, Public Opinion (New York: The Free Press, 1965), p. 80.
2. Paul Johnson, Enemies of Society (New York: Atheneum, 1977), p. 145.
3. Joseph A. Schumpeter, History of Economic Analysis (New York: Oxford University Press, 1954), p. 41.
4. John Stuart Mill, (Utilitarianism,) Collected Works of John Stuart Mill (Toronto: University of Toronto Press, 1969), Vol. X, p. 215.
5. John Stuart Mill, (De Tocqueville on Democracy in America [I],) Collected Works of John Stuart Mill (Toronto: University of Toronto Press, 1977), Vol. XVIII, p. 86; John Stuart Mill, (Civilization,) ibid., pp. 121, 139; John Stuart Mill, (On Liberty,) ibid., p. 222.
6. Jean-Jacques Rousseau, The Social Contract, translated by Maurice Cranston (New York: Penguin Books, 1968), p. 49.

7. Donald Kagan, On the Origins of War and the Preservation of Peace (New York: Doubleday, 1995), p. 414.
8. Mark DeWolfe Howe, editor, Holmes-Laski Letters: The Correspondence of Mr. Justice Holmes and Harold J. Laski 1916–1935 (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1953), Volume I, p. 12.
9. See my A Conflict of Visions, second edition (New York: Basic Books, 2007).
10. Ibid., pp. 9–17, 166–167, 198–199.
11. Ibid., pp. 147–153.
12. See, for example, William Godwin, Enquiry Concerning Political Justice and Its Influence on Morals and Happiness (Toronto: University of Toronto Press, 1946), Vol. II, Chapter XVI; John Dewey, Human Nature and Conduct: An Introduction to Social Psychology (New York: Modern Library, 1957), pp. 114–115; Bernard Shaw, The Intelligent Woman's Guide to Socialism and Capitalism (New York: Brentano's Publishers, 1928), pp. 158–160.
13. Donald Kagan, On the Origins of War and the Preservation of Peace, p. 212.
14. Will and Ariel Durant, The Lessons of History (New York: Simon and Schuster, 1968), p. 81.
15. Alexander Hamilton et al., The Federalist Papers (New York: New American Library, 1961), p. 87.
16. Ibid., p. 46.
17. Richard A. Epstein, Overdose: How Excessive Government Regulation Stifles Pharmaceutical Innovation (New Haven: Yale University Press, 2006), p. 15.
18. Ian Ayres, Super Crunchers: Why Thinking-by-Numbers Is the New Way to Be Smart (New York: Bantam Books, 2007), p. 3.
19. Ibid., pp. 1–9. See also Mark Strauss, (The Grapes of Math,) Discover, January 1991, pp. 50–51; Jay Palmer, (Grape Expectations,)

Barron's, December 30, 1996, pp. 17–19.
20. Ian Ayres, Super Crunchers, pp. 82–83.
21. Tom Wicker, (Freedom for What?) New York Times, January 5, 1990, p. A31.
22. Richard A. Epstein, Overdose, p. 15.
23. Joseph Epstein, (True Virtue,) New York Times Magazine, November 24, 1985, p. 95.
24. Thomas Robert Malthus, Population: The First Essay (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1959), p. 3.
25. William Godwin, Of Population (London: Longman, Hurst, Rees, Orme and Brown, 1820), pp. 520, 550, 554.
26. Edmund Burke, The Correspondence of Edmund Burke, edited by R. B. McDowell (Chicago: University of Chicago Press, 1969), Vol. VIII, p. 138.
27. F.A. Hayek, The Road to Serfdom (Chicago: University of Chicago Press, 1944), pp. 55, 185.
28. Winston Churchill, Churchill Speaks 1897–1963: Collected Speeches in
Peace & War, edited by Robert Rhodes James (New York: Chelsea House, 1980), p. 866.
29. See my A Conflict of Visions, second edition, pp. 58–60, 256–260.
30. Andrew Hacker, Two Nations: Black and White, Separate,Hostile, Unequal (New York: Charles Scribner's Sons, 1992), p. 52.
31. Arthur C. Brooks, Who Really Cares: The Surprising Truth About Compassionate Conservatism (New York: Basic Books, 2006), pp. 21–22, 24.
32. Bertrand Russell, Which Way to Peace? (London: Michael Joseph, Ltd., 1937), p. 179.
33. John Dewey, (Outlawing Peace by Discussing War,)New Republic,May 16, 1928, p. 370.
34. Loc. cit.
35. John Dewey, (If War Were Outlawed,) New Republic, April 25, 1923,

p. 234.
36. Ibid., p. 235.
37. J.B. Priestley, (The Public and the Idea of Peace,) Challenge to Death, edited by Storm Jameson (New York: E.P. Dutton & Co., Inc., 1935), p. 313.
38. Ibid., p. 309.
39. See, for example, William Godwin, Enquiry Concerning Political Justice, Vol. I, pp. 456–457.
40. T.S. Eliot, (The Cocktail Party,) The Complete Poems and Plays (New York: Harcourt, Brace and Company, 1952), p. 348.
41. Alfred Lief, editor, Representative Opinions of Mr. Justice Holmes (Westport, CT: Greenwood Press, 1971), pp. 160, 282.
42. Mark DeWolfe Howe, editor, Holmes-Laski Letters, Vol. II, p. 888.
43. Ibid., pp. 822–823. Holmes' original statement that the (common law is not a brooding omnipresence in the sky) is from the U.S. Supreme Court case of Southern Pacific Co. v. Jensen. He also used the phrase in a letter to British jurist Sir Frederick Pollock. Mark DeWolfe Howe, editor, Holmes-Pollock Letters: The Correspondence of Mr. Justice Holmes and Sir Frederick Pollock 1874–1932 (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1942), Vol. 2, p. 215.
44. Alfred Lief, editor, The Dissenting Opinions of Mr. Justice Holmes (New York: The Vanguard Press, 1929), p. 33.
45. Jonah Goldberg, Liberal Fascism: The Secret History of the American Left from Mussolini to the Politics of Meaning (New York: Doubleday, 2008), pp. 17, 25–26.
46. See, for example, G. Kinne, (Nazi Stratagems and their Effects on Germans in Australia up to 1945,) Royal Australian Historical Society, Vol. 66, Pt. 1 (June 1980), pp. 1–19; Jean Roche, La Colonisation Allemande et Le Rio Grande Do Sul (Paris: Institut des Hautes Études de L'Amérique Latine, 1959), pp. 541–543.
47. Valdis O. Lumans, Himmler's Auxiliaries (Chapel Hill: University of

North Carolina Press, 1993), pp. 77–87.
48. Hélène Carrère d'Encausse, Decline of an Empire: The Soviet Socialist Republics in Revolt (New York: Newsweek Books, 1980), pp. 146, 150–151.
49. Jonah Goldberg, Liberal Fascism, pp. 45–46, 410–413.
50. Ibid., pp. 324–325, 344–357.
51. See, for example, Chapter 3 of my Inside American Education: The Decline, the Deception, the Dogmas (New York: The Free Press, 1993).
52. Lewis A. Coser, Men of Ideas: A Sociologist's View (New York: The Free Press, 1970), p. 141.
53. (The statesman, who should attempt to direct private people in what manner they ought to employ their capitals, would not only load himself with a most unnecessary attention, but assume an authority which could safely be trusted, not only to no single person, but to no council or senate whatever, and which would nowhere be so dangerous as in the hands of a man who had folly and presumption enough to fancy himself fit to exercise it). Adam Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations (New York: Modern Library,
1937), p. 423.
54. Oliver Wendell Holmes, Jr., The Common Law (Boston: Little, Brown and Company, 1923), p. 1.
55. Jonah Goldberg, Liberal Fascism, p. 52.
56. Jean-Jacques Rousseau, The Social Contract, translated by Maurice Cranston, p. 89.
57. William Godwin, Enquiry Concerning Political Justice, Vol. I, p. 446; Antoine-Nicolas de Condorcet, Sketch for a Historical Picture of the Progress of the Human Mind, translated by June Barraclough (London: Weidenfeld and Nicolson, 1955), p. 114.
58. Karl Marx and Frederick Engels, Selected Correspondence 1846–1895, translated by Dona Torr (New York: International Publishers, 1942), p. 190.

59. Bernard Shaw, The Intelligent Woman's Guide to Socialism and Capitalism, p. 456.
60. Edmund Wilson, Letters on Literature and Politics 1912–1972, edited by Elena Wilson (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1977), p. 36. Nor was this due to the racism of Southern whites, for Wilson himself referred to how distasteful Chattanooga was to him because of (the niggers and the mills). Ibid., pp. 217, 220. Years later, upon seeing the poverty of Italy at the end of World War II, Wilson said, (that isn't the way that white people ought to live). Ibid., p. 423.
61. Quoted in Jonah Goldberg, Liberal Fascism, p. 38.
62. Lincoln Steffens, (Stop, Look, Listen!) The Survey, March 1, 1927, pp. 735–737, 754–755.
63. Jonah Goldberg, Liberal Fascism, pp. 28–29.
64. Ibid., p. 21. A year later, after Hitler had come to power, Wells characterized him as (a clumsy lout) with (his idiotic symbols) and (his imbecile cruelties). (H.G. Wells Scores Nazis as 'Louts,') New York Times, September 22, 1933, p. 13. By 1939 he was attacking both Mussolini and Hitler, though he exempted the Soviet Union from his condemnation. See (Wells Sees in U.S. Hope for Mankind,) New York Times, August 4, 1939, p. 3.
65. Jonah Goldberg, Liberal Fascism, pp. 100–101, 103–104.
66. Ibid., pp. 26–27.
67. Ibid., p. 103.
68. Ibid., p. 10.
69. Daniel J. Flynn, Intellectual Morons: How Ideology Makes Smart People Fall for Stupid Ideas (New York: Crown Forum, 2004), p. 173.
70. Jonah Goldberg, Liberal Fascism, p. 140.
71. Ibid., pp. 122–123, 146–148.
72. John Dewey, Liberalism and Social Action (Amherst, N.Y.: Prometheus Books, 2000), p. 13.
73. Edmund Burke, (A Letter to the Right Hon. Henry Dundas, One of

His Majesty's Principal Secretaries of State with the Sketch of a Negro Code,) Edmund Burke, The Works of the Right Honorable Edmund Burke, third edition (Boston: Little, Brown, and Company, 1869), Vol. VI, pp. 256–289.

74. Adam Smith, The Theory of Moral Sentiments (Indianapolis: Liberty Classics, 1976), p. 337.

75. John Dewey, Liberalism and Social Action, p. 66.

76. John Larkin, (Newspaper Nirvana?) Wall Street Journal, May 5, 2006,

p. B1; Tim Harford, The Undercover Economist (New York: Oxford University Press, 2005), p. 3.

77. Raymond Aron, The Opium of the Intellectuals (London: Secker & Warburg, 1957), p. 227.

78. See, for example, Abigail and Stephan Thernstrom, No Excuses: Closing the Racial Gap in Learning (New York: Simon & Schuster, 2003), pp. 43–50; Thomas Sowell, (Patterns of Black Excellence,) The Public

Interest, Spring 1976, pp. 26–58.

79. William Godwin, Enquiry Concerning Political Justice, Vol. I, p. 107.

80. Ibid., p. 47.

81. William Godwin, The Enquirer: Reflections on Education, Manners, and Literature (London: G. G. and J. Robinson, 1797), p. 70.

82. Ibid., p. 67.

83. Adam Smith, The Theory of Moral Sentiments, p. 529.

84. Edmund Burke, Speeches and Letters on American Affairs (New York: E.P. Dutton & Co., Inc., 1961), p. 203.

85. Woodrow Wilson, (What is Progress?) American Progressivism: A Reader, edited by Ronald J. Pestritto and William J. Atto (Lanham, MD: Lexington Books, 2008), p. 48.

86. Mark DeWolfe Howe, editor, Holmes-Laski Letters, Vol. II, p. 974.

87. Elizabeth Wiskemann, Czechs & Germans: A Study of the Struggle in

the Historic Provinces of Bohemia and Moravia (London:Oxford University Press, 1938), pp. 142, 148.
88. Thomas Sowell, The Housing Boom and Bust (New York: Basic Books, 2009), pp. 97–102.
89. Malcolm Gladwell, Outliers: The Story of Success (Boston: Little, Brown and Co., 2008), p. 112.
90. Padma Ramkrishna Velaskar, (Inequality in Higher Education: A Study of Scheduled Caste Students in Medical Colleges of Bombay,) Ph.D. dissertation, Tata Institute of Social Sciences (Bombay), 1986.

CHAPTER 5: OPTIONAL REALITY IN THE MEDIA AND ACADEMIA

1. Jean-François Revel, The Flight from Truth:The Reign of Deceit in the Age of Information, translated by Curtis Cate (New York: Random House, 1991), p. 34.
2. J.A. Schumpeter, History of Economic Analysis (New York: Oxford University Press, 1954), p. 43n.
3. Daniel J. Flynn, A Conservative History of the American Left (New York: Crown Forum, 2008), p. 214.
4. Jean-François Revel, The Flight from Truth, translated by Curtis Cate, p. 259.
5. Carmen DeNavas-Walt, et al., (Income, Poverty, and Health Insurance Coverage in the United States: 2006,) Current Population Reports, P60–233 (Washington: U.S. Bureau of the Census, 2007), p. 5; Glenn B. Canner, et al., (Home Mortgage Disclosure Act: Expanded Data on Residential Lending,) Federal Reserve Bulletin, November 1991, p. 870; Glenn B. Canner and Dolores S. Smith, (Expanded HMDA Data on Residential Lending: One Year Later,) Federal Reserve Bulletin, November 1992, p. 808; Rochelle Sharpe, (Unequal Opportunity: Losing Ground on the Employment Front,) Wall Street Journal, September 14, 1993, pp. A1 ff.

6. Bernard Goldberg, Bias: A CBS Insider Exposes How the Media Distort the News (Washington: Regnery Publishing Inc., 2002), p. 63.
7. Brian C. Anderson, South Park Conservatives:The Revolt Against Liberal Media Bias (Washington: Regnery Publishing Inc., 2005), p. 14. An earlier study found that more than half of all corporate heads in television dramas (do something illegal, ranging from fraud to murder). Paul Hollander, Anti-Americanism: Critiques at Home and Abroad 1965–1990 (New York: Oxford University Press, 1992), p. 231.
8. Bernard Goldberg, Bias, p. 81.
9. Daniel Golden, (Aiming for Diversity, Textbooks Overshoot,) Wall Street Journal, August 19, 2006, pp. A1 ff.
10. Walter Duranty, (All Russia Suffers Shortage of Food; Supplies Dwindling,) New York Times, November 25, 1932, p. 1.
11. S. J. Taylor, Stalin's Apologist: Walter Duranty, The New York Times's Man in Moscow (New York: Oxford University Press, 1990), p. 182.
12. Ibid., p. 205.
13. Gregory Wolfe, Malcolm Muggeridge: A Biography (Grand Rapids: William B. Eerdmans Publishing Co., 1997), p. 119.
14. Robert Conquest, The Harvest of Sorrow: Soviet Collectivization and the Terror-Famine (New York: Oxford University Press, 1986), p. 303.
15. See, for example, Michael Ellman, (A Note on the Number of 1933 Famine Victims,) Soviet Studies, Vol. 43, No. 2 (1991), p. 379; R.W. Davies and Stephen G. Wheatcroft, The Years of Hunger: Soviet Agriculture, 1931–1933 (New York: Palgrave Macmillan, 2004), p. 415; Steve Smith, (Comment on Kershaw,) Contemporary European History, February 2005, p. 130; James E. Mace, (The Politics of Famine: American Government and Press Response to the Ukrainian Famine, 1932–1933,) Holocaust and Genocide Studies, Vol. 3, No. 1 (1988), p. 77; Hiroaki Kuromiya, Stalin (Harlow, England: Pearson Education Limited, 2005), pp. 103–104. Even Soviet publications carried reports for the country as a whole (that the number of victims of hunger and terror during the

1930s and during the war, according to the no longer tongue-tied Soviet demographers, far exceeded the harshest evaluations of anti-communist historiography). Jean-François Revel, The Flight from Truth, translated by Curtis Cate, p. 208.

16. S. J. Taylor, Stalin's Apologist, p. 206.

17. James E. Mace, (The Politics of Famine: American Government and Press Response to the Ukrainian Famine, 1932–1933,) Holocaust and Genocide Studies, Vol. 3, No. 1 (1988), p. 82.

18. Ronald Dworkin, (Affirming Affirmative Action,) New York Review of Books, October 22, 1998, pp. 91 ff; Alan Wolfe, (Affirmative Action: The Fact Gap,) New York Times, October 25, 1998, Book Review section, p. 15; Richard Flacks, (Getting to Yes; The Shape of the River,) Los Angeles Times, July 4, 1999, Book Review section, p. 7; Ellis Cose, (Cutting Through Race Rhetoric,) Newsweek, September 28, 1998, p. 75; David Karen, (Go to the Head of the Class,) The Nation, November 16, 1998, pp. 46 ff.

19. Stephan Thernstrom and Abigail Thernstrom, (Reflections on The Shape of the River,) UCLA Law Review, Vol. 46, No. 5 (June 1999), p. 1589.

20. Gail Heriot, (Affirmative Action Backfires,) Wall Street Journal, August 24, 2007, p. A15; (Race Data for Bar Admissions Research Stays Under Wraps,) California Bar Journal, December 2007, pp. 1 ff.

21. Peter Hitchens, A Brief History of Crime: The Decline of Order, Justice and Liberty in England (London: Atlantic Books, 2003), p. 168.

22. Gary Mauser, (Some International Evidence on Gun Bans and Murder Rates,) Fraser Forum, October 2007, p. 24.

23. Jeffrey A. Miron, (Violence, Guns, and Drugs: A Cross-Country Analysis,) Journal of Law and Economics, Vol. 44, No. 2, Part 2 (October 2001), p. 616.

24. Joyce Lee Malcolm, Guns and Violence: The English Experience (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 2002), p. 225.

25. James Q. Wilson, (Criminal Justice,) Understanding America: The

Anatomy of an Exceptional Nation, edited by Peter H. Schuck and James Q. Wilson (New York: Public Affairs, 2008), p. 479.
26. James B. Jacobs, Can Gun Control Work? (New York: Oxford University Press, 2002), p. 13.
27. William McGowan, Coloring the News: How Crusading for Diversity Has Corrupted American Journalism (San Francisco: Encounter Books, 2001), pp. 99–100.
28. For example, in a report from the Family Research Institute in June 2005 titled (Homosexual Child Molestation: Part 2) and another report from the same organization titled (Domestic Violence Higher Among Homosexuals?) in August 2008.
29. William McGowan, Coloring the News, p. 105.
30. Ibid., pp. 235, 236.
31. Jennifer Harper, (To Be 'Illegal' or Not to Be: Newsroom Question,) Washington Times, March 6, 2009, p. A1.
32. William McGowan, Coloring the News, p. 89.
33. Ibid., p. 90.
34. Loc. cit.
35. Ibid., pp. 90–94.
36. David Murray, Joel Schwartz, and S. Robert Lichter, It Ain't Necessarily So: How Media Make and Unmake the Scientific Picture of Reality (Lanham, Maryland: Rowman & Littlefield, 2001), p. 71.
37. (Media Eat Up Hunger Study,) Media Watch, April 1991, p. 1.
38. Loc. cit.
39. Robert E. Rector, (Hunger and Malnutrition Among American Children,) Backgrounder No. 843 (August 2, 1991), The Heritage Foundation, p. 2.
40. Jonah Goldberg, Liberal Fascism: The Secret History of the American Left from Mussolini to the Politics of Meaning (New York: Doubleday, 2008), pp. 127–128.
41. See, for example, John Kenneth Galbraith, The Great Crash, 1929

(Boston: Houghton Mifflin, 1961), pp. 143–146; Arthur M. Schlesinger, Paths to the Present (Boston: Houghton Mifflin, 1964), p. 237.
42. Amity Shlaes, The Forgotten Man: A New History of the Great Depression (New York: HarperCollins, 2007), pp. 148–149.
43. Paul Johnson, A History of the American People (New York: HarperCollins, 1997), p. 757.
44. Herbert Hoover, The Memoirs of Herbert Hoover: The Great Depression
1929–1941 (New York: The Macmillan Company, 1952), p. 29.
45. Herbert Hoover, The Memoirs of Herbert Hoover: The Cabinet and the Presidency 1920–1933 (New York: The Macmillan Company, 1952), pp. 99, 103–104.
46. Amity Shlaes, The Forgotten Man, p. 131.
47. Herbert Hoover, The Memoirs of Herbert Hoover: The Great Depression 1929–1941, pp. 43–46.
48. Oswald Garrison Villard, (Pity Herbert Hoover,) The Nation, June 15, 1932, p. 669.
49. (Wanted— A Government,) New Republic, March 4, 1931, p. 58.
50. Edmund Wilson, The Shores of Light: A Literary Chronicle of the Twenties and Thirties (New York: Farrar, Straus and Young, Inc., 1952), p. 498.
51. Edmund Wilson, The American Jitters: A Year of the Slump (New York: Charles Scribner's Sons, 1932), p. 296.
52. Robert S. Allen and Drew Pearson, Washington Merry-Go-Round (New York: Horace Liveright, 1931), p. 55.
53. Harold Laski, (Persons and Personages: President Hoover,) Living Age, June 1931, p. 367.
54. (Ickes Says Hoover Let Needy 'Starve,') New York Times, April 7, 1936, p. 5.
55. Robert S. McElvaine, The Great Depression:America, 1929–1941 (New York: Times Books, 1993), p. 52.
56. Paul Krugman, (Fifty Herbert Hoovers,) New York Times, December

29, 2008, p. A25.
57. David McCullough, Truman (New York: Simon & Schuster, 1992), pp. 389–390.
58. Merle Miller, Plain Speaking: An Oral Biography of Harry S. Truman (New York: Berkley Publishing Corp., 1974), p. 220.
59. (Adlai E. Stevenson,) New York Times, July 15, 1965, p. 28.
60. Russell Jacoby, The Last Intellectuals: American Culture in the Age of Academe (New York: Basic Books, 2000), p. 81.
61. Michael Beschloss, (How Well-Read Should a President Be?) New York Times, June 11, 2000, section 4, p. 17.
62. David McCullough, (Harry S. Truman: 1945–1953,) Character Above All: Ten Presidents from FDR to George Bush, edited by Robert A. Wilson (New York: Simon & Schuster, 1995), p. 58.
63. Robert H. Ferrell, Harry S. Truman: A Life (Columbia, Missouri: University of Missouri Press, 1994), p. 19.
64. Glen Jeansonne, A Time of Paradox: America from the Cold War to the Third Millennium, 1945–Present (Lanham, Maryland: Rowman & Littlefield, 2007), p. 225.
65. Ron Suskind, A Hope in the Unseen:An American Odyssey from the Inner City to the Ivy League (New York: Broadway Books, 1998), p. 116.
66. Jeffrey Toobin, (The Burden of Clarence Thomas,) The New Yorker, September 27, 1993, p. 43.
67. Carl T. Rowan, (Thomas is Far From 'Home,') Chicago Sun-Times, July 4, 1993, p. 41.
68. Mary McGrory, (Thomas Walks in Scalia's Shoes,) Washington Post, February 27, 1992, p. A2.
69. Kevin Merida, et al., (Enigmatic on the Bench, Influential in the Halls,) Washington Post, October 10, 2004, pp. A1 ff.
70. Loc. cit.
71. Ken Foskett, Judging Thomas: The Life and Times of Clarence Thomas (New York:William Morrow, 2004), pp. 274–276.

72. Kevin Merida and Michael A. Fletcher, Supreme Discomfort: The Divided Soul of Clarence Thomas (New York: Doubleday, 2007), p. 340.
73. David C. Lipscomb, (Thomas Inspires Boys School Grads,) Washington Times, May 30, 2008, p. A1.
74. Jan Crawford Greenburg, Supreme Conflict: The Inside Story of the Struggle for Control of the United States Supreme Court (New York: Penguin Press, 2007), p. 117.
75. Edmund Wilson, Travels in Two Democracies (New York: Harcourt, Brace and Company, 1936), p. 321.
76. (After the Slaughter, What Hope?) The Economist, March 9, 2002, p. 45.
77. (Caste and The Durban Conference,) The Hindu (India), August 31, 2001 (online).
78. (Reservation Policy Not Implemented in Full,) The Hindu (India), November 18, 2001 (on-line).
79. Tom O'Neill, (Untouchable,) National Geographic, June 2003, pp. 2–31.
80. Winston Churchill was one of those who was not taken in by benign depictions of India by Western or Indian intellectuals. (These Brahmins who mouth and patter the principles of Western Liberalism, and pose as philosophic and democratic politicians, are the same Brahmins who deny the primary rights of existence to nearly sixty
millions of their own fellow countrymen whom they call 'untouchable,' and whom they have by thousands of years of oppression actually taught to accept this sad position).Winston Churchill, Churchill Speaks 1897–1963: Collected Speeches in Peace & War, edited by Robert Rhodes James (New York: Chelsea House, 1980), p. 536.
81. Paul Hollander, Political Pilgrims:Travels of Western Intellectuals to the Soviet Union, China, and Cuba 1928–1978 (New York: Oxford University Press, 1981), p. 13.
82. (A Reaffirmation of Principle,) New York Times, October 26, 1988, p. A21.
83. Richard Hofstadter, Anti-Intellectualism in American Life (New

York: Vintage Books, 1963), pp. 3, 24.
84. Nicholas D. Kristof, (Obama and the War on Brains,) New York Times, November 9, 2008, Week in Review section, p. 10.
85. Jacques Barzun, The House of Intellect (New York: Perennial Classics, 2002), p. 2.
86. Clark Hoyt, (Keeping Their Opinions to Themselves,) New York Times, October 19, 2008, Week in Review section, p. 12.
87. J.A. Schumpeter, History of Economic Analysis, p. 43.
88. Jean-François Revel, The Flight from Truth, translated by Curtis Cate, p. 241.
89. Jonah Goldberg, Liberal Fascism, p. 343.
90. Arnold P. Hinchliffe, Harold Pinter (New York: Twayne Publishers, Inc., 1967), p. 101.
91. Paul Johnson, Enemies of Society (New York: Atheneum, 1977), p. 230.
92. Will Rogers, A Will Rogers Treasury: Reflections and Observations, edited by Bryan B. Sterling and Frances N. Sterling (New York: Crown Publishers, 1982), p. 88.
93. Jacques Barzun, The House of Intellect, p. 15.
94. Nikolai Shmelev and Vladimir Popov, The Turning Point: Revitalizing the Soviet Economy (New York: Doubleday, 1989), p. 170.
95. Eric Hoffer, First Things, Last Things (New York: Harper & Row, 1971), p. 117.
96. H.G. Wells, The Anatomy of Frustration: A Modern Synthesis (New York: The Macmillan Company, 1936), p. 115.
97. Ibid., p. 100.
98. George J. Stigler, Essays in the History of Economics (Chicago: University of Chicago Press, 1965), pp. 20–22, passim.
99. Tim Harford, The Undercover Economist (New York: Oxford University Press, 2005), p. 3.
100. Paul Johnson, Intellectuals (New York: Harper & Row, 1988), p. 319.

101. Ibid., p. 246.
102. Eric Hoffer, First Things, Last Things, p. 117.

CHAPTER 6: INTELLECTUALS AND THE LAW

1. Richard A. Epstein, How Progressives Rewrote the Constitution (Washington: The Cato Institute, 2006), p. viii.
2. Oliver Wendell Holmes, Jr., The Common Law (Boston: Little, Brown and Company, 1923), p. 1.
3. Lauren Hill Cemetery v. City and County of San Francisco, 216 U.S. 358 (1910), at 366.
4. Oliver Wendell Holmes, Collected Legal Papers (New York: Peter-Smith, 1952), p. 194.
5. Antoine-Nicolas de Condorcet, Sketch for a Historical Picture of the Progress of the Human Mind, translated by June Barraclough (London: Weidenfeld and Nicolson, 1955), p. 112.
6. Ronald Dworkin, Taking Rights Seriously (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1980), p. 147.
7. Ibid., p. 145.
8. Ibid., p. 239.
9. Theodore Roosevelt, The Rough Riders: An Autobiography (New York: The Library of America, 2004), p. 614. See also p. 721.
10. Edmund Morris, Theodore Rex (New York: The Modern Library, 2002), p. 165.
11. Woodrow Wilson, Constitutional Government in the United States (New Brunswick, N.J.: Transaction Publishers, 2006), p. 158.
12. Ibid., p. 167.
13. Ibid., p. 169.
14. Roe v.Wade, 410 U.S. 113 (1973).
15. Engel v. Vitale, 370 U.S. 421 (1962).
16. Miranda v. Arizona, 384 U.S. 436 (1966).

17. Brown v. Board of Education of Topeka, Kansas, 347 U.S. 483 (1954).
18. Furman v. Georgia, 408 U.S. 238 (1972).
19. Lynch v. Donnelly, 465 U.S. 668 (1984); Allegheny County v. American Civil Liberties Union, 492 U.S. 573 (1989); Rosenberger v. Rector and Visitors of University of Virginia, 515 U.S. 819 (1995); McCreary County, Kentucky v. American Civil Liberties Union, 545 U.S. 844 (2005); Van Orden v. Perry, 545 U.S. 677 (2005).
20. Baker v. Carr, 369 U.S. 186 (1962).
21. Herbert Croly, The Promise of American Life (Boston: Northeastern University Press, 1989), pp. 35–36.
22. Ibid., p. 200.
23. Roscoe Pound, (Mechanical Jurisprudence,) Columbia Law Review, Vol. 8 (December 1908), p. 615.
24. Ibid., pp. 605, 609, 612.
25. Ibid., pp. 612, 614.
26. Roscoe Pound, (The Need of a Sociological Jurisprudence,) The Green Bag, October 1907, pp. 611, 612.
27. Roscoe Pound, (Mechanical Jurisprudence,) Columbia Law Review, Vol. 8 (December 1908), p. 614.
28. Roscoe Pound, (The Need of a Sociological Jurisprudence,) The Green Bag, October 1907, pp. 614, 615.
29. Ibid., pp. 612, 613.
30. Roscoe Pound, (Mechanical Jurisprudence,) Columbia Law Review, Vol. 8 (December 1908), pp. 605, 606, 610, 612, 613, 618, 620, 622.
31. Richard A. Epstein, How Progressives Rewrote the Constitution, pp. 4–5, 39.
32. Louis D. Brandeis, (The Living Law,) Illinois Law Review, February 1916, p. 461.
33. Ibid., p. 462.
34. Ibid., p. 464.
35. Loc cit.

36. Loc cit.
37. Ibid., p. 471.
38. John Dewey, Liberalism and Social Action (Amherst, New York: Prometheus Books, 2000), p. 68.
39. Dred Scott v. Sandford, 60 U.S. 393 (1857), at 407.
40. Ibid., at 562, 572–576.
41. Wickard v. Filburn, 317 U.S. 111 (1942), at 114.
42. Ibid., at 118.
43. Ibid., at 128.
44. United Steelworkers v.Weber, 443 U.S. 193 (1979), at 201, 202.
45. Ibid., at 222.
46. Oliver Wendell Holmes, Collected Legal Papers, p. 307.
47. Adkins v. Children's Hospital, 261 U.S. 525 (1923), at 570.
48. Day-Brite Lighting, Inc. v. Missouri, 342 U.S. 421 (1952), at 423.
49. Griswold v. Connecticut, 381 U.S. 479 (1965), at 484.
50. Michael Kinsley, (Viewpoint: Rightist Judicial Activism Rescinds a Popular Mandate,) Wall Street Journal, February 20, 1986, p. 25.
51. Linda Greenhouse, (Justices Step In as Federalism's Referee,) New York Times, April 28, 1995, pp. A1 ff.
52. Ruth Colker and James J. Brudney, (Dissing Congress,) Michigan Law Review, October 2001, p. 100.
53. (Federalism and Guns in School,) Washington Post, April 28, 1995, p. A26.
54. Joan Biskupic, (Top Court Ruling on Guns Slams Brakes on Congress,) Chicago Sun-Times, April 28, 1995, p. 28.
55. Linda Greenhouse, (Farewell to the Old Order in the Court,) New York Times, July 2, 1995. section 4. pp. 1 ff.
56. Cass R. Sunstein, (Tilting the Scales Rightward,) New York Times, April 26, 2001, p. A23.
57. Cass R. Sunstein, (A Hand in the Matter,) Legal Affairs. March-April 2003, pp. 26–30.
58. Jeffrey Rosen. (Hyperactive: How the Right Learned to Love Judi-

cial Activism,) New Republic, January 31, 2000, p. 20.
59. Adam Cohen, (What Chief Justice Roberts Forgot in His First Term: Judicial Modesty,) New York Times, July 9, 2006, section 4, p. 11.
60. (The Vote on Judge Sotomayor,) New York Times, August 3, 2009, p. A18.
61. Cass R. Sunstein, (Tilting the Scales Rightward,) New York Times, April 26, 2001, p. A23.
62. (Inside Politics,) CNN Transcripts, July 11, 2005.
63. See, for example, Anthony Lewis, (A Man Born to Act, Not to Muse,) New York Times Magazine, June 30, 1968, pp. 9 ff.
64. Jack N. Rakove, (Mr. Meese, Meet Mr. Madison,) Atlantic Monthly, December 1986, p. 78.
65. Antonin Scalia, A Matter of Interpretation: Federal Courts and the Law (Princeton: Princeton University Press, 1997), pp. 17, 45.
66. William Blackstone, Commentaries on the Laws of England (New York: Oceana Publications, 1966), Vol. 1, p. 59.
67. Oliver Wendell Holmes, Collected Legal Papers, p. 204.
68. Ibid., p. 207.
69. Mark DeWolfe Howe, editor, Holmes-Pollock Letters: The Correspondence of Mr. Justice Holmes and Sir Frederick Pollock 1874–1932 (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1942), Vol. 1, p. 90.
70. Northern Securities Company v. United States, 193 U.S. 197 (1904), at 401.
71. Robert H. Bork, Tradition and Morality in Constitutional Law (Washington: American Enterprise Institute, 1984), p. 7.
72. Jack N. Rakove, (Mr. Meese, Meet Mr. Madison,) Atlantic Monthly, December 1986, p. 81.
73. Ibid., pp. 81, 82.
74. Ibid., p. 84.
75. Ronald Dworkin, A Matter of Principle (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1985), pp. 40, 43, 44.

76. Ibid., p. 42.
77. Jack N. Rakove, (Mr. Meese, Meet Mr. Madison.) Atlantic Monthly, December 1986, p. 78.
78. Stephen Macedo, The New Right v. The Constitution (Washington: Cato Institute, 1986), p. 10.
79. Ronald Dworkin, A Matter of Principle, p. 318.
80. Ibid., p. 331.
81. (The High Court Loses Restraint,) New York Times, April 29, 1995, section 1, p. 22.
82. Mark DeWolfe Howe, editor, Holmes-Laski Letters: The Correspondence of Mr. Justice Holmes and Harold J. Laski 1916–1935 (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1953), Volume I, p. 752.
83. Abrams v. United States, 250 U.S. 616 (1919), at 629.
84. Mark DeWolfe Howe, editor, Holmes-Laski Letters, Volume I, p. 389.
85. Mark DeWolfe Howe, editor, Holmes-Laski Letters, Volume II, p. 913.
86. R.R. Palmer, Twelve Who Ruled: The Year of the Terror in the French Revolution (Princeton: Princeton University Press, 1989), pp. 132–133.
87. See, for example, Charles Murray, Human Accomplishment: The Pursuit of Excellence in the Arts and Sciences, 800 B.C. to 1950 (New York: HarperCollins, 2003), pp. 92, 99, 100, 101, 258, 279, 282, 301–304, 356; Malcolm Gladwell, Outliers: The Story of Success (New York: Little, Brown and Co., 2008), Chapter 1; Thomas Sowell, The Vision of the Anointed: Self-Congratulation as a Basis for Social Policy (New York: Basic Books, 1995), pp. 35–37.
88. Linda Greenhouse, (The Year the Court Turned Right,) New York Times, July 7, 1989, pp. A1 ff.
89. Linda Greenhouse, (Shift to Right Seen,) New York Times, June 13, 1989, pp. A1 ff.
90. Tom Wicker, (Bush and the Blacks,) New York Times, April 16, 1990, p. A19.
91. (A Red Herring in Black and White,) New York Times, July 23, 1990, p. A14.

92. William T. Coleman, Jr., (A False 'Quota' Call.) Washington Post, February 23, 1990, p. A23.
93. (A Gentler Civil Rights Approach,) Boston Globe, August 3, 1991, p. 18.
94. (A Civil Rights Setback,) Boston Globe, June 9, 1989, p. 16.
95. Ronald Dworkin, Freedom's Law: The Moral Reading of the American Constitution (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1996), p. 157.
96. Tamar Jacoby, (A Question of Statistics,) Newsweek, June 19, 1989, p. 58.
97. Reginald Alleyne, (Smoking Guns Are Hard to Find,) Los Angeles Times, June 12, 1989, p. 5.
98. Howard Eglit, (The Age Discrimination in Employment Act, Title VII, and the Civil Rights Act of 1991: Three Acts and a Dog That Didn't Bark,) Wayne Law Review, Spring 1993, p. 1190.
99. Alan Freeman, (Antidiscrimination Law: The View From 1989,) The Politics of Law: A Progressive Critique, revised edition, edited by David Kairys (New York: Pantheon Books, 1990), p. 147.
100. Candace S. Kovacic-Fleischer, (Proving Discrimination After Price Waterhouse and Wards Cove: Semantics as Substance,) American University Law Review, Vol. 39 (1989–1990), p. 662.
101. U.S. Equal Employment Opportunity Commission, Legislative History of Titles VII and XI of Civil Rights Act of 1964 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, no date), pp. 3005, 3006–3007, 3160, and passim.
102. Ibid., p. 3015.
103. Edwin S. Mills, (The Attrition of Urban Real-Property Rights,) The Independent Review, Fall 2007, p. 209.
104. Laurence H. Tribe, Constitutional Choices (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1985), p. 187.
105. Loc. cit.
106. Will Oremus, (Bay Meadows Vote to Have Broad Repercussions,) Inside Bay Area, April 21, 2008.

107. Leslie Fulbright, (S.F. Moves to Stem African American Exodus,) San Francisco Chronicle, April 9, 2007, pp. A1 ff; Bureau of the Census, 1990 Census of Population: General Population Characteristics California, 1990 CP–1–6, Section 1 of 3, pp. 27, 28, 30, 31; U.S. Census Bureau, Profiles of General Demographic Characteristics 2000: 2000 Census of Population and Housing, California, Table DP–1, pp. 2, 20, 39, 42.
108. See, for example, William Godwin, Enquiry Concerning Political Justice and Its Influence on Morals and Happiness (Toronto: University of Toronto Press, 1946), Vol. II, p. 462; John Dewey, Human Nature and Conduct: An Introduction to Social Psychology (New York: Modern Library, 1957), p. 18; Edward Bellamy, Looking Backward: 2000–1887 (Boston: Houghton Mifflin, 1926), pp. 200–201.
109. James Q.Wilson and Richard J. Herrnstein, Crime and Human Nature (New York: Simon and Schuster, 1985), p. 409.
110. Joyce Lee Malcolm, Guns and Violence: The English Experience (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 2002), pp. 164–165.
111. James Q.Wilson and Richard J. Herrnstein, Crime and Human Nature, pp. 423–425; Joyce Lee Malcolm, Guns and Violence, pp. 166–168, 171–189; David Fraser, A Land Fit for Criminals: An Insider's View of Crime, Punishment and Justice in England and Wales (Sussex: Book Guild Publishing, 2006), pp. 352–356; Theodore Dalrymple, (Protect the Burglars of Bromsgrove!) City Journal, October 20, 2008.
112. Joyce Lee Malcolm, Guns and Violence, p. 184.
113. C. H. Rolph, (Guns and Violence,) New Statesman, January 15, 1965, pp. 71, 72.
114. C. H. Rolph, (Who Needs a Gun?) New Statesman, January 16, 1970, p. 70.
115. Peter Hitchens, A Brief History of Crime: The Decline of Order, Justice and Liberty in England (London: Atlantic Books, 2003), p. 151.
116. Ibid., p. 166.
117. Joyce Lee Malcolm, Guns and Violence, p. 168.

118. Franklin E. Zimring, The Great American Crime Decline (New York: Oxford University Press, 2008), pp. 6, 15.
119. Department of the Treasury, Bureau of Alcohol, Tobacco & Firearms, (Commerce in Firearms in the United States,) February 2000, p. 6.
120. Joyce Lee Malcolm, Guns and Violence, pp. 5, 204.
121. Ibid., p. 184.
122. Chris Henwood, (Council Tells Gardener:Take Down Barbed Wire In Case It Hurts Thieves Who Keep Burgling You,) Birmingham Evening Mail, October 11, 2008, p. 9.
123. Stephan Thernstrom and Abigail Thernstrom, America in Black and White: One Nation, Indivisible (New York: Simon and Schuster, 1997), p. 162.
124. Joyce Lee Malcolm, Guns and Violence, pp. 90–91.
125. See, for example, Franklin E. Zimring, The Great American Crime Decline, p. 55.
126. Sidney E. Zion, (Attack on Court Heard by Warren,) New York Times, September 10, 1965, pp. 1 ff.
127. Tom Wicker, (In the Nation: Which Law and Whose Order?) New York Times, October 3, 1967, p. 46.
128. (The Unkindest Cut,) The Economist, January 3, 2009, p. 42.
129. See, for example, David Fraser, A Land Fit for Criminals, especially Chapters 3, 6, 7.
130. Ibid., p. xviii.
131. Fox Butterfield, (Crime Keeps on Falling, but Prisons Keep on Filling,) New York Times, September 28, 1997, p. WK1. Earlier, Fox Butterfield said: (Oddly, during the 1960's, as crime rose, the number of Americans
in prison actually declined). Fox Butterfield, (U.S. Expands Its Lead in the Rate of Imprisonment,) New York Times, February 11, 1992, p. A16. In other words, the inverse relationship between crime and punishment

seemed puzzling in both eras.

132. (Prison Nation,) New York Times, March 10, 2008, p. A16.

133. Tom Wicker, (The Punitive Society,) New York Times, January 12, 1991, p. 25.

134. Dirk Johnson, (More Prisons Using Iron Hand to Control Inmates,) New York Times, November 1, 1990, p. A18.

135. David Fraser, A Land Fit for Criminals, p. 97; Peter Saunders and Nicole Billante, (Does Prison Work?) Policy (Australia), Vol. 18, No. 4 (Summer 2002–03), pp. 3–8.

136. David Fraser, A Land Fit for Criminals, pp. 71–73.

137. (A Nation of Jailbirds,) The Economist, April 4, 2009, p. 40.

138. David Fraser, A Land Fit for Criminals, p. 72.

139. (A Nation of Jailbirds,) The Economist, April 4, 2009, p. 40.

140. David Fraser, A Land Fit for Criminals, p. 109.

141. Daniel Seligman and Joyce E. Davis, (Investing in Prison,) Fortune, April 29, 1996, p. 211.

142. David Fraser, A Land Fit for Criminals, p. 38; (Criminal Statistics 2004,) Home Office Statistical Bulletin, November 2005, Table 1.2.

143. David Barrett, (Thousands of Criminals Spared Prison Go on to Offend Again,) Daily Telegraph online (London), 20 December 2008.

144. David Fraser, A Land Fit for Criminals, pp. 7–8, 277–278.

145. Ibid., pp. 13–14.

146. Ibid., Chapters 6, 7.

147. James Q. Wilson and Richard J. Herrnstein, Crime and Human Nature, pp. 428–434.

148. Jaxon Van Derbeken, (Homicides Plummet as Police Flood Tough Areas,) San Francisco Chronicle, July 6, 2009, pp. C1 ff.

CHAPTER 7: INTELLECTUALS AND WAR

1. Eugen Weber, The Hollow Years: France in the 1930s (New York:

W.W. Norton, 1994), p. 5.
2. Donald Kagan, On the Origins ofWar and the Preservation of Peace (New York: Doubleday, 1995), pp. 132–133.
3. Martin Gilbert, The First World War: A Complete History (New York: Henry Holt, 1994), pp. 29, 34; Barbara W. Tuchman, The Guns of August (New York: Bonanza Books, 1982), pp. 125, 127.
4. Jonah Goldberg, Liberal Fascism: The Secret History of the American Left from Mussolini to the Politics of Meaning (New York: Doubleday, 2008), p. 83.
5. William E. Leuchtenburg, (Progressivism and Imperialism: The Progressive Movement and American Foreign Policy, 1898–1916,) Mississippi Valley Historical Review, Vol. 39, No. 3 (December 1952), pp. 483–504; Jonah Goldberg, Liberal Fascism, pp. 106–111.
6. Herbert Croly, The Promise of American Life (Boston: Northeastern University Press, 1989), p. 259.
7. Ibid., p. 256.
8. William E. Leuchtenburg, (Progressivism and Imperialism: The Progressive Movement and American Foreign Policy, 1898–1916,) Mississippi Valley Historical Review, Vol. 39, No. 3 (December 1952), pp. 486, 487, 497.
9. Herbert Croly, The Promise of American Life, pp. 302, 303.
10. Ibid., p. 169.
11. Jonah Goldberg, Liberal Fascism, p. 107.
12. Jim Powell, Wilson's War:How Woodrow Wilson's Great Blunder Led to Hitler, Lenin, Stalin, and World War II (New York: Crown Forum, 2005), pp. 80–81. See also Arthur S. Link, Woodrow Wilson and the Progressive Era: 1910–1917 (New York: Harper & Brothers, 1954), Chapters 4, 5.
13. The great economist Alfred Marshall saw in Britain's attempt to starve the German population a lasting source of bitterness and a future war. Writing in 1915 to his most famous student, John Maynard Keynes,

Marshall said: (I shall not live to see our next war with Germany; but you will, I expect). Memorials of Alfred Marshall, edited by A.C. Pigou (New York: Kelley & Millman, Inc., 1956), p. 482.
14. Woodrow Wilson, (Address to a Joint Session of Congress Calling for a Declaration of War,) Woodrow Wilson: Essential Writings and Speeches of the Scholar-President, edited by Mario R. DiNunzio (New York: New York University Press, 2006), p. 401.
15. Ibid., p. 402.
16. Jim Powell, Wilson's War, p. 136.
17. Jonah Goldberg, Liberal Fascism, p. 105.
18. Ibid., p. 63.
19. Charles F. Howlett, Troubled Philosopher: John Dewey and the Struggle for World Peace (Port Washington, N.Y.: Kennikat Press, 1977), p. 20.
20. Thomas J. Knock, To End All Wars:Woodrow Wilson and the Quest for a New World Order (New York: Oxford University Press, 1992), pp. 77–78. Intellectuals were not alone in idolizing Woodrow Wilson.
(Across Europe there were squares, streets, railway stations and parks bearing Wilson's name). Margaret MacMillan, Paris 1919: Six Months That Changed the World (New York: Random House, 2002), p. 15.
21. Quoted in Daniel Patrick Moynihan, Pandaemonium: Ethnicity in International Politics (Oxford: Oxford University Press, 1993), pp. 81, 82.
22. Ibid., p. 83.
23. David C. Smith, H.G. Wells: Desperately Mortal (New Haven: Yale University Press, 1986), p. 221.
24. H.G. Wells, The War That Will End War (New York: Duffield & Company, 1914), p. 54.
25. Daniel Patrick Moynihan, Pandaemonium, p. 100.
26. Woodrow Wilson, (Address to a Joint Session of Congress Calling for a Declaration of War,)Woodrow Wilson, edited by Mario R. DiNunzio, p. 402.

27. Daniel J. Flynn, A Conservative History of the American Left (New York: Crown Forum, 2008), p. 178.
28. Jonah Goldberg, Liberal Fascism, pp. 108–111, passim.
29. Ibid., pp. 112–113.
30. John Dewey, Characters and Events: Popular Essays in Social and Political Philosophy, edited by Joseph Ratner (New York: Henry Holt and Company, 1929), Vol. II, p. 517.
31. Eugen Weber, The Hollow Years, p. 11.
32. Alistair Horne, To Lose A Battle: France 1940 (New York: Penguin Books, 1990), p. 49.
33. Eugen Weber, The Hollow Years, pp. 13, 14.
34. Ibid., pp. 18, 24.
35. Derek W. Lawrence, (The Ideological Writings of Jean Giono (1937–1946),) The French Review, Vol. 45, No. 3 (February 1972), p. 589.
36. Robert Shepherd, A Class Divided: Appeasement and the Road to Munich, 1938 (London: Macmillan, 1988), p. 17.
37. Martin Ceadel, Semi-Detached Idealists: The British Peace Movement and International Relations, 1854–1945 (Oxford: Oxford University Press, 2000), p. 242.
38. Harold J. Laski, A Grammar of Politics (London: George Allen & Unwin, Ltd., 1925), p. 587.
39. John Dewey, (Outlawing Peace by Discussing War,) New Republic, May 16, 1928, p. 370; John Dewey, (If War Were Outlawed,) New Republic, April 25, 1923, p. 235
40. Robert Shepherd, A Class Divided, p. 50.
41. Martin Ceadel, Semi-Detached Idealists, p. 359.
42. Martin Ceadel, Pacifism in Britain 1914–1945: The Defining of a Faith (Oxford: Clarendon Press, 1980), p. 253.
43. Robert Skidelsky, John Maynard Keynes, Vol. 3: Fighting for Britain 1937–1946 (New York: Viking Penguin, 2001), p. 34.
44. Bertrand Russell, Which Way to Peace? (London: Michael Joseph, Ltd.,

1937), p. 179.

45. H.G. Wells, The Anatomy of Frustration: A Modern Synthesis (New York: The Macmillan Co., 1936), p. 102.

46. Kingsley Martin, (Russia and Mr. Churchill,) New Statesmanship: An Anthology, edited by Edward Hyams (London: Longmans, 1963), p. 70.

47. Kingsley Martin, (The Educational Role of the Press,) The Educational Role of the Press, edited by Henry de Jouvenel, et al (Paris: International Institute of Intellectual Co–Operation, 1934), pp. 29–30.

48. When Churchill in 1937— two years before the beginning of the Second World War— advocated doubling the size of the Royal Air Force, the leader of the Liberal Party declared this to be the language of Malays (running amok). A year later, when Churchill again rose in Parliament to chastise the government for not rearming, this was the response: (An embarrassed silence greeted Churchill as he ended. Then members anxious to turn to more pleasant thoughts rattled their papers, stood, and shuffled out to the lobby, many heading for tea. One member told his Visitor's Gallery guest, Virginia Cowles, (It was the usual Churchill filibuster— he likes to rattle the saber and he does it jolly well but you have to take it with a grain of salt). This was one year before the Second World War began. James C. Humes, Churchill: Speaker of the Century (New York: Stein and Day, 1982), p. 175.

49. David James Fisher, Romain Rolland and the Politics of Intellectual Engagement (Berkeley: University of California Press, 1988), pp. 61–65.

50. (Ask League to Act to End Army Draft,) New York Times, August 29, 1926, p. E1.

51. The book was written by H.C. Engelbrecht and F.C. Hanighen. See Robert Skidelsky, John Maynard Keynes, Vol. 3: Fighting For Britain 1937–1946, p. 34.

52. Charles F. Howlett, Troubled Philosopher, p. 134.

53. (Romain Rolland Calls for a Congress against War,) New Republic, July 6, 1932, p. 210.

54. H.G.Wells, The Work,Wealth and Happiness of Mankind (Garden City, N.Y.: Doubleday, Doran & Co., Inc., 1931), Vol. II, p. 669.
55. Harold J. Laski, (If I Were Dictator,) The Nation, January 6, 1932, p. 15.
56. Aldous Huxley, Aldous Huxley's Hearst Essays, edited by James Sexton (New York: Garland Publishing, Inc., 1994), pp. 9–10.
57. J.B. Priestley, (The Public and the Idea of Peace,) Challenge to Death, edited by Storm Jameson (New York: E.P. Dutton & Co., Inc., 1935), p. 319.
58. E.M. Forster, (Notes on the Way,) Time and Tide, June 2, 1934, p. 696; E.M. Forster, (Notes on the Way,)Time and Tide, November 23, 1935, p. 1703.
59. Charles F. Howlett, Troubled Philosopher, pp. 55–56.
60. Donald Kagan, On the Origins of War and the Preservation of Peace, p. 314.
61. (Romain Rolland Calls for a Congress against War,) New Republic, July 6, 1932, p. 210.
62. Georges Duhamel, The French Position, translated by Basil Collier (London: Dent, 1940), p. 107.
63. (A Speech by Anatole France,) The Nation, September 6, 1919, p. 349.
64. Mona L. Siegel, The Moral Disarmament of France: Education, Pacifism, and Patriotism, 1914–1940 (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), pp. 127, 132.
65. Ibid., p. 146.
66. Daniel J. Sherman, The Construction of Memory in Interwar France (Chicago: University of Chicago Press, 1999), p. 300.
67. Mona L. Siegel, The Moral Disarmament of France, p. 160.
68. Ernest R. May, Strange Victory: Hitler's Conquest of France (New York: Hill and Wang, 2000), p. 283.
69. Mona L. Siegel, The Moral Disarmament of France, p. 217.
70. Malcolm Scott, Mauriac:The Politics of a Novelist (Edinburgh: Scottish Academic Press, 1980), p. 79.

71. Winston Churchill, Churchill Speaks 1897–1963: Collected Speeches in Peace & War, edited by Robert Rhodes James (New York: Chelsea House, 1980), p. 554.

72. Alistair Horne, To Lose A Battle, p. 189.

73. Ernest R. May, Strange Victory, pp. 18–23.

74. See, for example, B.H. Liddell Hart, History of the Second World War (New York: Paragon Books, 1979), pp. 35–36; Ernest R. May, Strange Victory, pp. 5–6, 278.

75. Ernest R. May, Strange Victory, pp. 103–106. See also Winston S. Churchill, The Second World War, Vol. I: The Gathering Storm (Boston: Houghton Mifflin Co., 1983), p. 168.

76. Ernest R. May, Strange Victory, pp. 215, 220, 245, 252, 276–277, 278, 287, 289, 439, 454, 455, 456.

77. Ibid., p. 17.

78. Ibid., pp. 17, 280.

79. William L. Shirer, Berlin Diary: The Journal of a Foreign Correspondent 1934–1941 (Tess Press, 2004), pp. 167, 189, 201, 219, 242, 260, 332–333, 345, 347, 348, 349, 372. Hitler shrewdly anticipated and encouraged French quiescence. Shirer in Berlin wrote in his diary on September 3: (The High Command lets it be known that on the western front the Germans won't fire first against the French). Ibid., p. 163.

80. Kingsley Martin, (War and the Next Generation,) New Statesman and Nation, April 11, 1931, p. 240.

81. Bertrand Russell, Sceptical Essays (New York: W.W. Norton & Co., Inc., 1928), p. 184.

82. Martin Ceadel, Pacifism in Britain 1914–1945, p. 105.

83. Ibid., pp. 106, 131; André Gide, The André Gide Reader, edited by David Littlejohn (New York: Alfred A. Knopf, 1971), pp. 804–805.

84. Martin Ceadel, Pacifism in Britain 1914–1945, p. 137.

85. Winston Churchill, Churchill Speaks 1897–1963, edited by Robert Rhodes James, p. 645. Earlier Churchill said: (Many people think that

the best way to escape war is to dwell upon its horrors, and to imprint them vividly upon the minds of the younger generation. They flaunt the grisly photographs before their eyes. They fill their ears with tales of carnage. They dilate upon the ineptitude of generals and admirals. They denounce the crime and insensate folly of human strife). Ibid., p. 586.
86. David C. Smith, H.G.Wells, pp. 317, 321.
87. H.G.Wells, The Anatomy of Frustration, p. 98.
88. J.B. Priestley, (The Public and the Idea of Peace,) Challenge to Death, edited by Storm Jameson, p. 316.
89. (Spreading the Spirit of Peace,) The Times (London), August 28, 1936, p. 8.
90. Ernest R. May, Strange Victory, pp. 103–106.
91. William Godwin, Enquiry Concerning Political Justice and Its Influence on Morals and Happiness (Toronto: University of Toronto Press, 1946), Vol. II, pp. 144–145.
92. Bertrand Russell, Which Way to Peace?, p. 139.
93. Ibid., pp. 140, 144.
94. Ibid., pp. 144–145.
95. Raymond Leslie Buell, (Even in France They Differ on Armaments,) New York Times, February 21, 1932, Book Review section, pp. 10 ff.
96. Bertrand Russell, Which Way to Peace?, pp. 99, 122.
97. Kingsley Martin, (Dictators and Democrats,) New Statesman and Nation, May 7, 1938, p. 756.
98. Kingsley Martin, (The Inescapable Facts,) New Statesman and Nation, March 19, 1938, p. 468.
99. Richard J. Golsan, French Writers and the Politics of Complicity: Crises of Democracy in the 1940s and 1990s (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2006), p. 83.
100. Simone Weil, Formative Writings 1929–1941, edited and translated by Dorothy Tuck McFarland and Wilhelmina Van Ness (Amherst: University of Massachusetts Press, 1987), p. 266.

101. Mona L. Siegel, The Moral Disarmament of France, pp. 218–219. The teachers' union encouraged other teachers to join the resistance. Among other things, this indicated that these teachers were not lacking in personal patriotism, even though they had for years attempted to blend internationalism and patriotism when teaching the young, producing the effect of the proverbial trumpet that makes an uncertain sound.
102. Paul Johnson, Modern Times: The World From the Twenties to the Nineties (New York: Perennial Classics, 2001), p. 348.
103. Robert Shepherd, A Class Divided, p. 41.
104. Harold Laski, (The People Wait for a Lead,) Daily Herald, January 4, 1937, p. 10.
105. Talbot C. Imlay, Facing the Second World War: Strategy, Politics, and Economics in Britain and France 1938–1940 (New York: Oxford University Press, 2003), pp. 199, 303–304; Robert Shepherd, A Class Divided, pp. 102–103; Robert Paul Shay, Jr., British Rearmament in the Thirties: Politics and Profits (Princeton: Princeton University Press, 1977), pp. 217–218; Tom Buchanan, Britain and the Spanish Civil War (New York: Cambridge University Press, 1997), pp. 78–79.
106. (Trade Unionism and Democracy,) New Statesman and Nation, September 10, 1938, p. 369.
107. Charles F. Howlett, Troubled Philosopher, p. 77.
108. Oswald Garrison Villard, (Issues and Men: The President's Disarmament Opportunity,) The Nation, January 31, 1934, p. 119.
109. William Manchester, American Caesar: Douglas MacArthur 1880–1964 (Boston: Little, Brown and Company, 1978), pp. 154, 156; Matthew F. Holland, Eisenhower Between the Wars: The Making of a General and Statesman (Westport, CT: Praeger, 2001), pp. 171–172.
110. Charles F. Howlett, Troubled Philosopher, pp. 55–56.
111. (The Way of Appeasement,) The Times (London), November 25, 1937, p. 15.
112. Eugen Weber, The Hollow Years, p. 241.

113.Winston Churchill, Churchill Speaks 1897–1963, edited by Robert Rhodes James, pp. 624, 627.
114.Winston S. Churchill, The Second World War,Vol. I: The Gathering Storm,p. 216.
115. Ibid., pp. 216–217.
116. Eugen Weber, The Hollow Years, p. 126.
117. Ernest R. May, Strange Victory, p. 138.
118. Eugen Weber, The Hollow Years, p. 127.
119. Ibid., p. 126.
120. Ibid., p. 128.
121. Ibid., pp. 102, 107–108.
122. Ian Kershaw, Making Friends with Hitler: Lord Londonderry, the Nazis and the Road to World War II (New York: Penguin Press, 2004), pp. 28, 30, 31.
123.H.J. Laski, (Hitler— Just a Figurehead,) Daily Herald, November 19, 1932, p. 8.
124. Ian Kershaw, Making Friends with Hitler, pp. 29–30.
125. John Evelyn Wrench, Geoffrey Dawson and Our Times (London: Hutchinson, 1955), p. 361. In 1935, American foreign correspondent William L. Shirer recorded in his diary that a Times of London correspondent (has complained to me in private that the Times does not print all he sends, that it does not want to hear too much of the bad side of Nazi Germany and apparently has been captured by the pro- Nazis in London). William L. Shirer, Berlin Diary, p. 33. Dawson's filtering of the news extended to his coverage of German troops marching into Czechoslovakia's Sudetenland in 1938, where the predominantly German population warmly greeted them, while the Czechs fled from Nazi rule. (Every day there were photographs of the triumphant German troops marching into the Sudetenland... In the photographs the joyful welcome accorded to the German soldiers bore
witness to the apparent justice of the Munich settlement. Photographs of

refugees had reached The Times. Dawson refused to print them). Martin Gilbert and Richard Gott, The Appeasers (Boston: Houghton Mifflin Co., 1963), p. 191.

126.Winston S. Churchill, The Second World War, Volume I: The Gathering Storm, p. 73.

127.William L. Shirer, The Rise and Fall of the Third Reich: A History of Nazi Germany (New York: Simon and Schuster, 1960), pp. 292–294. See also William L. Shirer, Berlin Diary, pp. 44–45.

128.William L. Shirer, The Rise and Fall of the Third Reich, p. 293.

129. Loc. cit. The conclusion that a German retreat could have spelled the end of the Nazi regime was also shared by Winston Churchill. See Winston S. Churchill, The Second World War, Vol. I: The Gathering Storm, p. 194. Although a later historian questioned this conclusion (Ernest R. May, Strange Victory, pp. 36–38),William L. Shirer pointed out, contrary to Professor May, that the German troops in the Rhineland were to be ordered to beat a hasty retreat back over the Rhine in the event that French troops intervened. The mere concentration of French troops near the German border, to reinforce the Maginot Line, caused the top German generals to urge Hitler to
pull their troops back out of the Rhineland, which Hitler refused to do. (William L. Shirer, The Rise and Fall of the Third Reich, pp. 290–291, 293).

130.Winston S. Churchill, The Second World War, Vol. I: The Gathering Storm, pp. 196–197.

131. Eugen Weber, The Hollow Years, p. 23; Ernest R. May, Strange Victory, pp. 142–143.

132. Ernest R. May, Strange Victory, pp. 142–143.

133.Winston S. Churchill, The Second World War, Vol. I: The Gathering Storm, p. 197.

134. (Harold Macmillan later observed of the period immediately following Munich, 'The whole world seemed united in gratitude to the man who had prevented war. No wonder the Prime Minister lived in an ex-

alted, almost intoxicated mood. To question his authority was treason; to deny his inspiration almost blasphemy.') Robert Shepherd, A Class Divided, p. 225. See also pp. 1–5.

135. Eugen Weber, The Hollow Years, pp. 175, 260.

136. Ibid., p. 261.

137. Ernest R. May, Strange Victory, p. 7.

138.Winston Churchill, Churchill Speaks 1897–1963, edited by Robert Rhodes James, p. 809.

139. (Washington in August, I'm told, had almost given Britain up as lostand was in a state of jitters for fear the British navy would fall into Hitler's hands and thus place the American eastern seaboard in great danger). William L. Shirer, Berlin Diary, pp. 444–445. Winston Churchill himself had warned President Franklin D. Roosevelt in May 1940 that if he— Churchill— and his government were replaced by others who would (parley amid the ruins) with a victorious Germany, the British fleet would be (the sole remaining bargaining counter) they could use to try to win (the best terms they could for the surviving inhabitants). Winston S. Churchill, The Second World War, Vol. II: Their Finest Hour (Boston: Houghton Mifflin, 1949), pp. 56–57.

140. (At the climax of what he called the Battle of Britain, Churchill, on a September Sunday afternoon, drove with his wife from the prime minister's country residence at Chequers to Uxbridge, the underground nerve center of the Royal Air Force. On the wall were electronic maps revealing the disposition of the twenty-five squadrons of the RAF. As-discs began to dot the electrified chart indicating each successive wave of German aircraft swooping in from France, the Fighter Command released its squadrons one by one to meet each onslaught. Soon the red lights signaled that all 25 squadrons were in the air. By then the British fighters were winging on their last ounce of fuel and firing their last round of ammunition.

)'What other reserves have we?' asked Churchill.

)'There are none,' the air marshal answered.
)Silence descended on the room). James C. Humes, Churchill, p. 191.
141. Victor Davis Hanson, Carnage and Culture: Landmark Battles in the Rise ofWestern Power (New York: Doubleday, 2001), Chapter 9.
142. (Policy for a National Opposition,) New Statesman and Nation, October 22, 1938, p. 596.
143. (Passing the Buck,) New Statesman and Nation, February 25, 1939, p. 272.

CHAPTER 8: INTELLECTUALS AND WAR: REPEATING HISTORY

1. A. Solzhenitsyn, (Nobel Lecture in Literature, 1970,) Literature 1968–1980: Nobel Lectures Including Presentation Speeches and Laureates' Biographies, edited by Tore Frangsmyr and Sture Allen (Singapore: World Scientific, 1993), p. 42.
2. (Victory in Europe,) Time, May 14, 1945, p. 17.
3. David Halberstam, The Fifties (New York: Random House, 1993), p. 46.
4. Victor Davis Hanson, (If the Dead Could Talk,) Hoover Digest, 2004, No. 4, pp. 17–18.
5. Bertrand Russell, (The International Bearings of Atomic Warfare,) United Empire, Vol. XXXIX, No. 1 (January–February 1948), p. 21. See also Bertrand Russell, (International Government,) The New Commonwealth, January 1948, p. 80.
6. (Fight Before Russia Finds Atom Bomb,) The Observer (London), November 21, 1948, p. 1. After his comments were reported on both sides of the Atlantic, Bertrand Russell in a letter to The Times of London said: (I did not, as has been reported, urge immediate war with Russia. I did urge that the democracies should be prepared to use force if necessary, and that their readiness to do so should be made perfectly clear to Russia, for it has become obvious that the Communists, like the Nazis, can

only be halted in their attempts to dominate Europe and Asia by determined and combined resistance by every means in our-power, not excluding military means if Russia continues to refuse all compromise). (Lord Russell's Address,) The Times (London), November 30, 1948, p. 5.

7. Joseph Alsop, (Matter of Fact,) Washington Post and Times Herald, February 19, 1958, p. A15.

8. Paul Johnson, Intellectuals (New York: Harper & Row, 1988), pp. 208, 209, 210.

9. Steven F. Hayward, Greatness: Reagan, Churchill, and the Making of Extraordinary Leaders (New York: Crown Forum, 2005), p. 147.

10. Peter Braestrup, Big Story: How the American Press and Television Reported and Interpreted the Crisis of Tet 1968 in Vietnam and Washington (Garden City, NY: Anchor Books, 1978), pp. 49–54.

11. Ibid., pp. ix–xi.

12. Jim and Sybil Stockdale, In Love and War: The Story of a Family's Ordeal and Sacrifice During the Vietnam Years (New York: Harper & Row, 1984), p. 181.

13. Stanley Karnow, (Giap Remembers,) New York Times Magazine, June 24, 1990, p. 36.

14. Ibid., p. 62.

15. (How North Vietnam Won the War,) Wall Street Journal, August 3, 1995, p. A8.

16. Loc. cit.

17. Arthur Schlesinger, Jr., (A Middle Way Out of Vietnam,) New York Times, September 18, 1966, p. 112.

18. (Needed: A Vietnam Strategy,) New York Times, March 24, 1968, section 4, p. 16.

19. Drew Pearson, (Gen. Westmoreland Ouster Is Urged,) Washington Post, Times Herald, February 10, 1968, p. B11.

20. Kathleen J. Turner, Lyndon Johnson's Dual War: Vietnam and the

Press (Chicago: University of Chicago Press, 1985), p. 231.
21. (The Logic of the Battlefield,) Wall Street Journal, February 23, 1968, p. 14.
22. Peter Braestrup, Big Story, pp. 465–468; Victor Davis Hanson, Carnage and Culture: Landmark Battles in the Rise ofWestern Power (New York: Doubleday, 2001), pp. 404–405.
23. Walter Lippmann, (Negotiated Settlement in Vietnam— It Makes Sense,) Los Angeles Times, February 12, 1967, p. F7; Arthur Schlesinger, Jr., (A Middle Way Out of Vietnam,) New York Times,
September 18, 1966, pp. 111–112.
24. Peter Braestrup, Big Story, pp. ix–xi.
25. Walter Lippmann, (The Vietnam Debate,) Washington Post, Times Herald, February 18, 1965, p. A21.
26. Walter Lippmann, ('Defeat,') Newsweek, March 11, 1968, p. 25.
27. Joseph Kraft, (Khesanh Situation Now Shows Viet Foe Makes Strategy Work,) Washington Post, Times Herald, February 1, 1968, p. A21.
28. Richard Parker, John Kenneth Galbraith: His Life, His Politics, His Economics (Chicago: University of Chicago Press, 2005), pp. 432–433.
29. Victor Davis Hanson, Carnage and Culture, p. 425.
30. See, for example, Peter Braestrup, Big Story, Chapter 6; Victor Davis Hanson, Carnage and Culture, pp. 393, 395.
31. (The My Lai Massacre,) Time, November 28, 1969, pp. 17–19; (Cite Pilot for Valor at My Lai,) Chicago Tribune, November 29, 1969, p. 8.
32. Peter Braestrup, Big Story, p. 24.
33. B.G. Burkett and Glenna Whitley, Stolen Valor: How the Vietnam Generation Was Robbed of Its Heroes and Its History (Dallas: Verity Press, 1998), p. 44.
34. Victor Davis Hanson, Carnage and Culture, pp. 422–423.
35. B.G. Burkett and Glenna Whitley, Stolen Valor, Chapters 4–5, 19.
36. Victor Davis Hanson, Carnage and Culture, p. 393.
37. Loc. cit.

38. Ibid., pp. 394–398.
39. Leslie Cauley and Milo Geyelin, (Ex-Green Beret Sues CNN, Time Over Retracted Nerve-Gas Report,) Wall Street Journal, August 7, 1998, p. 1.
40. Albert L. Kraus, (Two Kinds of Warfare,) New York Times, February 14, 1968, p. 61.
41. Victor Davis Hanson, Carnage and Culture, p. 418.
42. Winston Churchill, Churchill Speaks 1897–1963: Collected Speeches in Peace & War, edited by Robert Rhodes James (New York: Chelsea House, 1980), p. 881.
43. (Churchill Visit Scored,) New York Times, March 7, 1946, p. 5.
44. (Mr. Churchill's Plea,) Chicago Daily Tribune, March 7, 1946, p. 18.
45. Marquis Childs, (Churchill's Speech.) Washington Post, March 6, 1946, p. 8.
46. (Press Reaction to Churchill Plan For Closer U.S. Ties With Britain,) United States News, March 15, 1946, p. 39; Walter Lippmann, (Mr. Churchill's Speech,) Washington Post, March 7, 1946, p. 11; (Let's Hang Together— Churchill,) Los Angeles Times, March 7, 1946, p. A4.
47. (Europe's Capitals Stirred by Speech,)New York Times, March 7, 1946, p. 5; (Mr. Churchill's Speech,) The Times (London), March 6, 1946, p. 5.
48. Neville Chamberlain, In Search of Peace (New York: G.P. Putnam's Sons, 1939), p. 288.
49. John F. Kennedy, John F. Kennedy: Containing the Public Messages, Speeches, and Statements of the President, 1961 (Washington: United States Government Printing Office, 1962), p. 2.
50. Neville Chamberlain, In Search of Peace, pp. 34, 40, 120, 209, 216, 230,
240, 242, 250, 271. The same idea, in different words, recurs repeatedly elsewhere in the same book.
51. Writing in his diary on August 31, 1939— the day before the German invasion of Poland that set off the Second World War— American

foreign correspondent in Berlin, William L. Shirer, said: (Everybody against the war. People talking openly. How can a country go into a major war with a population so dead against it?) William L. Shirer, Berlin Diary: The Journal of a Foreign Correspondent 1934–1941 (Tess Press, 2004), p. 153.

52. Charles F. Howlett, Troubled Philosopher: John Dewey and the Struggle for World Peace (Port Washington, NY: Kennikat Press, 1977), p. 53.

53. John Dewey, Characters and Events: Popular Essays in Social and Political Philosophy, edited by Joseph Ratner (New York: Henry Holt and Company, 1929), Vol. I, pp. 199, 201. (This was a reprint of an essay by Dewey that was first published in 1922).

54. Neville Chamberlain, In Search of Peace, pp. 119, 132, 198.

55. Ibid., pp. 53, 174, 208, 251–252.

56. Loc. cit.

57. See, for example, Tom Wicker, (2 Dangerous Doctrines,) New York Times, March 15, 1983, p. A25; Strobe Talbott, (Behind the Bear's Angry Growl,) Time, May 21, 1984, pp. 24, 27; Anthony Lewis, (Onward, Christian Soldiers,) New York Times, March 10, 1983, p. A27; Colman McCarthy, (The Real Reagan: Can He See the Forest for the Trees?) Washington Post, March 27, 1983, p. G7; TRB, (Constitutional Questions,) New Republic, March 28, 1983, p. 4; (The Lord and the Freeze,) New York Times, March 11, 1983, p. A30.

58. Dinesh D'Souza, Ronald Reagan: How an Ordinary Man Became an Extraordinary Leader (New York: The Free Press, 1997), p. 189.

59. Ronald Reagan, An American Life (New York: Simon and Schuster, 1990), pp. 680–681.

60. Ibid., p. 683.

61. Ibid., pp. 677, 679.

62. William Raspberry, (Why the Freeze Is on the Ballot,) Washington Post, October 29, 1982, p. A29.

63. Anthony Lewis, (The Diabolical Russians,) New York Times, November 18, 1985, p. A21.
64. Tom Wicker, (30 Years of Futility,) New York Times, November 22, 1985, p. A35.
65. George F. Kennan, (First Things First at the Summit,) New York Times, November 3, 1985, section 4, p. 21.
66. Colman McCarthy, (The Disarming, Modest Manner of Alva Myrdal,) Washington Post, October 24, 1982, p. H8.
67. (Voters' Real Opportunity to Help Stop the Nuclear Arms Race,) New York Times, November 1, 1982, p. A18.
68. Adam Clymer, (Strong 1984 Role Vowed by Kennedy,) New York Times, February 6, 1983, p. 28.
69. Margot Hornblower, (Votes Arms Freeze; 27 For, 9 Against Resolution,) Washington Post, March 9, 1983, pp. A1 ff.
70. ('The Best Way to End the Nuclear Arms Race,') New York Times, March 16, 1983, p. A26.
71. Helen Dewar, (Senate Rejects Arms Freeze; Debt Ceiling Rise Voted Down,) Washington Post, November 1, 1983, pp. A1 ff.
72. See, for example, Mona Charen, Useful Idiots:How Liberals Got It Wrong in the Cold War and Still Blame America First (New York: Perennial, 2004), pp. 110–115.
73. (SDI, Chernobyl Helped End Cold War, Conference Told,) Washington Post, February 27, 1993, p. A17.
74. Herbert I. London, Armageddon in the Classroom: An Examination of Nuclear Education (Lanham, MD: University Press of America, 1987), p. vii.
75. Mona L. Siegel, The Moral Disarmament of France: Education, Pacifism, and Patriotism, 1914–1940 (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), p. 80.
76. National Education Association, NEA Handbook 1999–2000 (Washington: National Education Association, 1999), p. 343.

77. National Education Association, NEA Handbook 1980–81 (Washington: National Education Association, 1980), p. 244.
78. National Educational Association, NEA Handbook 1982–83 (Washington: National Education Association, 1982), p. 237.
79. National Education Association, NEA Handbook 1985–86 (Washington: National Education Association, 1985), p. 247.
80. Loc. cit.
81. National Education Association, Proceedings of the Sixty–First Representative Assembly, 1982 (Washington: National Education Association, 1983), p. 62.
82. National Education Association, Proceedings of the Sixty–Fourth Representative Assembly, 1985 (Washington: National Education Association, 1986), pp. 107–108; Carl Luty, (Thinking the Unthinkable. . . Thoughtfully,) NEA Today, March 1983, pp. 10–11.
83. Mona L. Siegel, The Moral Disarmament of France, p. 136.
84. National Education Association, NEA Handbook 1982–83, p. 237.
85. (Statement of Mr. Willard McGuire,) Twelfth Special Session, United Nations General Assembly, June 25, 1982, A/S–12/AC.1/PV.7, p. 12.
86. National Education Association, Proceedings of the Sixty-Third Representative Assembly, 1984 (Washington: National Education Association, 1985), p. 10.
87. Keith Geiger, (The Peace Dividend: Meeting America's Needs,) NEA Today, March 1990, p. 2.
88. Keith Geiger, (A Time for Hope,) Washington Post, December 23, 1990, p. C4.
89. Robert D. Novak, The Prince of Darkness: 50 Years Reporting in Washington (New York: Crown Forum, 2007), p. 432.
90. Tom Wicker, (The War Option,) New York Times, October 31, 1990, p. A25.
91. Anthony Lewis, (The Argument for War,) New York Times, December14, 1990, p. A39.
92. Barton Gellman, (How Many Americas Would Die in War with

Iraq?) Washington Post, January 6, 1991, p. A21.
93. Donald Kagan, (Colin Powell's War,) Commentary, June 1995, p. 45.
94. Maureen Dowd, (Monkey on a Tiger,) New York Times, January 6, 2007, p. A15.
95. Paul Krugman, (Quagmire of the Vanities,)New York Times, January 8, 2007, p. A19.
96. (A Detached Debate; Have the Senators Arguing over Iraq War Resolutions Read the National Intelligence Estimate?) Washington Post, February 6, 2007, p. A16.
97. (The One that Brung Him,) St. Louis Post-Dispatch, July 5, 2007, p. B8.
98. Ron Walters, (Bush Won't Face Truth about the War in Iraq,) Philadelphia Tribune, January 21, 2007, p. 6A.
99. (Funeral Surge,) New Republic, February 12, 2007, p. 7.
100. Jon Ward, (Democrats Ready to Fight New War Plan,) Washington Times, January 11, 2007, p. A1; Congressional Record: Senate, January 30, 2007, p. S1322; Shailagh Murray, (Obama Bill Sets Date for Troop Withdrawal,) Washington Post, January 31, 2007, p. A4.
101. Jon Ward, (Democrats Ready to Fight New War Plan,) Washington Times, January 11, 2007, p. A1.
102. Congressional Record: Senate, January 18, 2007, p. S722.
103. Jon Ward, (Kennedy Proposal Uncovers Party Rift; Leave Iraq Now vs. Slow Retreat,) Washington Times, January 10, 2007, p. A1.
104. Eric Pfeiffer, (Pelosi Threatens to Reject Funds for Troop Surge,) Washington Times, January 8, 2007, p. A1.
105. Jon Ward, (Democrats Ready to Fight New War Plan,) Washington Times, January 11, 2007, p. A1.
106. Michael E. O'Hanlon and Jason H. Campbell, Iraq Index:Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq (http:/ / www.brookings.edu/ iraqindex), May 28, 2009, pp. 5, 14.
107. (Peace Talks Now,) Los Angeles Times, June 12, 2007, p. A20.
108. Paul Krugman, (Snow Job in the Desert,) New York Times, Septem-

ber 3, 2007, p. A13.
109. Frank Rich, (As the Iraqis Stand Down, We'll Stand Up,) New York Times, September 9, 2007, section 4, p. 14.
110. Jason Campbell, et al., (The States of Iraq and Afghanistan,) New York Times, March 20, 2009, p. A27.
111. Michael E. O'Hanlon and Kenneth M. Pollack, (A War We Just Might Win,) New York Times, July 30, 2007, p. A17.
112. Paul Krugman, (A Surge, and Then a Stab,) New York Times, September 14, 2007, p. A21.
113. Alan Nathan, (Slamming the Messenger,) Washington Times, September 18, 2007, p. A17.
114. Farah Stockman, (Intelligence Calls Iraq's Government Precarious,) Boston Globe, August 24, 2007, p. A1.
115. Advertisement, (General Petraeus or General Betray Us?) New York Times, September 10, 2007, p. A25.
116. Howard Kurtz, (New York Times Says It Violated Policies Over MoveOn Ad,) Washington Post, September 24, 2007, p. A8.
117. Kathy Kiely, (Senators Have Their Say During Marathon Hearings; 'Take Off Your Rosy Glasses,' General Told in 10 Hours of Inquiries,) USA Today, September 12, 2007, p. 6A.
118. Loc. cit.
119. Elisabeth Bumiller, (A General Faces Questions from Five Potential Bosses,) New York Times, September 12, 2007, p. A10.
120. S. A. Miller, (Petraeus' Integrity under Fire on Hill,) Washington Times, September 10, 2007, p. A1.
121. Susan Page, (A Mixed Reception, with No Sign of Consensus on War,) USA Today, September 11, 2007, p. 1A.
122. Frank Rich, (Will the Democrats Betray Us?) New York Times, September 16, 2007, section 4, p. 11.
123. Susan Page, (A Mixed Reception, with No Sign of Consensus on War,) USA Today, September 11, 2007, p. 1A.

124. Dan Frosch and James Dao, (A Military Deception, Made Easier by a Reluctance to Ask Questions,) New York Times, June 8, 2009, p. A10.
125. Diana B. Henriques, (Creditors Press Troops Despite Relief Act,) New York Times, March 28, 2005, pp. A1 ff; Dan Barry, (A Teenage Soldier's Goodbyes on the Road to Over There,) New York Times, March 4, 2007,
section 1, pp. 1 ff.
126. Eric Schmitt, (Medal of Honor to Be Awarded to Soldier Killed in Iraq, a First,) New York Times, March 30, 2005, p. A13; Sarah Abruzzese, (Bush Gives Medal of Honor to Slain Navy Seals Member,) New York Times, April 9, 2008, p. A14; Raymond Hernandez, (A Protector As a Child, Honored As a Hero,) New York
Times, October 22, 2007, p. B1.
127. See, for example, John F. Burns, (Pillagers Strip Iraqi Museum of Its Treasure,) New York Times, April 13, 2003, pp. A1 ff; (Lawlessness in Iraq Puts U.S. Military Gains at Risk,) USA Today, April 14, 2003, p. 12A; Maria Puente, (The Looting of Iraq's Past,) USA Today, April 15, 2003, p. 7D; Douglas Jehl and Elizabeth Becker, (Experts' Pleas to Pentagon Didn't Save Museum,) New York Times, April 16, 2003, p. B5; Constance Lowenthal and Stephen Urice, (An Army for Art,) New York Times, April 17, 2003, p. A25; Frank Rich, (And Now: 'Operation Iraqi Looting,') New York Times, April 27, 2003, section 2, pp. 1 ff; Andrew Gumbel and David Keys, (The Iraq Conflict: U.S. Blamed for Failure to Stop Sacking of Museum,) The Independent
(London), April 14, 2003, p. 6.
128.William Booth and Guy Gugliotta, (All Along, Most Iraqi Relics Were 'Safe and Sound,') Washington Post, June 9, 2003, p. A12; Charles Krauthammer, (Hoaxes, Hype and Humiliation,) Washington Post, June 13, 2003, p. A29; Matthew Bogdanos, (The Casualties of War: The Truth About the Iraq Museum,) American Journal of Archaeology, Vol. 109,

No. 3 (July 2005), pp. 477–526.
129. WWII: Time-Life Books History of the Second World War (New York: Prentice Hall Press, 1989), p. 401; The Columbia Encyclopedia, fifth edition (New York: Columbia University Press, 1993), p. 116.
130. Clark Hoyt, (The Painful Images of War,) New York Times, August 3, 2008, Week in Review section, p. 10.
131. See, for example, Christian Davenport, (From Serving in Iraq to Living on the Streets; Homeless Vet Numbers Expected to Grow,) Washington Post, March 5, 2007, pp. B1 ff. The problems of returning Iraq war
veterans going to college were headlined in the New York Times' education section: (Crowded classrooms can send them into a panic. They have trouble focusing. They can't remember facts. And no one around them understands what they've seen. . . These new students will need help. Are campuses ready?) New York Times, November 2, 2008, Education Life section, p. 1. Despite how radically this differs from the experience of veterans going to college after World War II, where troops had longer individual tours in combat and higher fatality rates, isolated anecdotes were all that were offered to substantiate these sweeping claims in the story itself. See Lizette Alvarez, (Combat to College,) Ibid., pp. 24 ff.
132. Deborah Sontag and Lizette Alvarez, (Across America, Deadly Echoes of Foreign Battles,) New York Times, January 13, 2008, section 1, pp. 1, 14.
133. Ralph Peters, (Smearing Soldiers,) New York Post, January 15, 2008.
134. Lizette Alvarez and Dan Frosch, (A Focus on Violence by G.I.'s Back from War,) New York Times, January 2, 2009, pp. A1 ff.
135. (Suicide Rate for Soldiers Rose in '07,)New York Times, May 30, 2008, p. A18.
136. Pauline Jelinek, (Soldier Suicides Hit Highest Rate–115 Last Year,) Associated Press Online, May 30, 2008.
137. Mona L. Siegel, The Moral Disarmament of France, pp. 218–219.

138. Edmund Burke, The Correspondence of Edmund Burke, edited by R. B. McDowell (Chicago: University of Chicago Press, 1969), Vol. VIII, p. 138.
139. Mona L. Siegel, The Moral Disarmament of France, p. 167.
140. William Godwin, Enquiry Concerning Political Justice and Its Influence on Morals and Happiness (Toronto: University of Toronto Press, 1946), Vol. II, p. 180.
141. Ibid., p. 146.
142. John Dewey, Characters and Events, edited by Joseph Ratner, Vol. II, pp. 800, 801.
143. Alistair Horne, To Lose A Battle: France 1940 (New York: Penguin Books, 1990), p. 189.
144. William Godwin, Enquiry Concerning Political Justice, Vol. II, p. 151.
145. Neville Chamberlain, In Search of Peace, pp. 307–308.
146. William L. Shirer, The Rise and Fall of the Third Reich: A History of Nazi Germany (New York: Simon and Schuster, 1960), pp. 595–596.
147. Neville Chamberlain, In Search of Peace, p. 33. It should be noted that Hitler presented his position in terms of (the national honour of a great people) in a letter to Chamberlain. Ibid., p. 170.
148. Ibid., p. 107.
149. Ibid., p. 305.
150. Ibid., p. 170.
151. J.M. Keynes, (A Positive Peace Programme,) New Statesman and Nation, March 26, 1938, pp. 509, 510.
152. Alistair Horne, To Lose A Battle, p. 129.

CHAPTER 9: INTELLECTUALS AND SOCIETY

1. Paul Johnson, The Quotable Paul Johnson: A Topical Compilation of His Wit, Wisdom and Satire, edited by George J. Marlin, et al (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1994), p. 138.

2. John Maynard Keynes, The General Theory of Employment Interest and Money (New York: Harcourt, Brace and Company, 1936), p. 383.
3. Richard Hofstadter, Anti-Intellectualism in American Life (New York: Vintage Books, 1963), pp. 3, 14. Hofstadter's caveat jeopardizes the main thrust of his argument: (It seems clear that those who have some
quarrel with intellect are almost always ambivalent about it: they mix respect and awe with suspicion and resentment; and this has been true in many societies and phases of human history. In any case, anti-intel-lectualism
is not the creation of people who are categorically hostile to ideas. Quite the contrary: just as the most effective enemy of the educated man may be the half-educated man, so the leading anti-intellectuals are usually men deeply engaged with ideas, often obsessively engaged with this or that outworn or rejected idea). Ibid., p. 21. Because this caveat still does not distinguish intellectual processes and achievements, on the one hand, from the behavior of
people in one subset of those whose work involves such processes and achievements, on the other, it perpetuates the confusion that hostility to one is hostility to the other. Admitting that many of the critics of intellec-tuals are themselves men of ideas, Hofstadter can dispose of their ideas by characterizing these ideas as (outworn or rejected)— which is to say, ideas with which he disagrees. In short, an ideological disagreement has been verbally transformed by Hofstadter into an issue of hostility to intellectual processes, even though he admits evidence to
the contrary, including the fact that Edison (was all but canonized by the American public). Ibid., p. 25.
4. Russell Jacoby, The Last Intellectuals: American Culture in the Age of Academe (New York: Basic Books, 2000), p. 81.
5. Richard A. Posner, Public Intellectuals: A Study of Decline (Cam-bridge, Massachusetts: Harvard University Press, 2001), pp. 5, 7.
6. Among economists, for example, data in Posner's study showed Lest-

er Thurow to have been mentioned more than twice as often as Nobel Prizewinner Gary Becker in the media, while Becker was cited more than eight times as often as Thurow in scholarly publications. Ibid., pp. 194, 205.

7. Ibid., pp. 174, 194–206, 209–214.

8. Ibid., p. 135.

9. Donald Kagan, On the Origins of War and the Preservation of Peace (New York: Doubleday, 1995), p. 104.

10. Charles F. Howlett, Troubled Philosopher: John Dewey and the Struggle for World Peace (Port Washington, N.Y.: Kennikat Press, 1977), p. 73.

11. In a broadcast on May 27, 1941, President Roosevelt said: (Nobody can foretell tonight just when the acts of the dictators will ripen into attack on this hemisphere and us. But we know enough by now to realize that it would be suicide to wait until they are in our front yard. (When your enemy comes at you in a tank or a bombing plane,
if you hold your fire until you see the whites of his eyes, you will never know what hit you. Our Bunker Hill of tomorrow may be several thousand miles from Boston). Franklin D. Roosevelt, The Public Papers and Addresses of Franklin D. Roosevelt, 1941 Volume, edited by Samuel I. Rosenman (New York: Harper & Brothers, 1950), p. 189.

12. Eric Hoffer, The True Believer: Thoughts on the Nature of Mass Movements (New York: Harper Perennial, 1989), p. 116.

13. See, for example, Chapter 3 of my Inside American Education: The Decline, the Deception, the Dogmas (New York: The Free Press, 1993).

14. See Thomas Sowell, The Vision of the Anointed: Self-Congratulation as a Basis for Social Policy (New York: Basic Books, 1995), pp. 15–21.

15. Eric Hoffer, First Things, Last Things (New York: Harper & Row, 1971), p. 117.

16. James R. Flynn, (Massive IQ Gains in 14 Nations: What IQ Tests Really Measure,) Psychological Bulletin, Vol. 101, No. 2 (1987), pp.

171–191.
17. Jean-François Revel, The Flight from Truth: The Reign of Deceit in the Age of Information, translated by Curtis Cate (New York: Random House, 1991), p. 361.
18. Lewis A. Coser, Men of Ideas: A Sociologist's View (New York: The Free Press, 1970), p. 215.
19. Ibid., p. 216.
20. Paul Hollander, Anti-Americanism: Critiques at Home and Abroad 1965–1990 (New York: Oxford University Press, 1992), p. 242.
21. See, for example, Theodore Dalrymple, Our Culture,What's Left of It: The Mandarins and the Masses (Chicago: Ivan R. Dee, 2005), pp. 296–310; Bruce Thornton, Decline and Fall: Europe's Slow-Motion Suicide (New York: Encounter Books, 2007), Chapter 3; Christopher Caldwell, Reflections on the Revolution in Europe: Immigration, Islam, and the West (New York: Doubleday, 2009).
22. See, for example, Chapter 2 of my The Vision of the Anointed.
23. Edward Shils, The Constitution of Society (Chicago: University of Chicago Press, 1982), p. 182.
24. Peter Hitchens, The Abolition of Britain: From Winston Churchill to Princess Diana (San Francisco: Encounter Books, 2002), pp. 4, 7.
25. Bradley R. Schiller, The Economics of Poverty and Discrimination, tenth edition (Upper Saddle River, N.J.: Pearson Education, Inc., 2008), p. 72.
26. Ibid., p. 71.
27. Angelo M. Codevilla, The Character of Nations:How Politics Makes and Breaks Prosperity, Family, and Civility (New York: Basic Books, 1997), p. 50.
28. See Robert C. Davis, Christian Slaves, Muslim Masters: White Slavery in the Mediterranean, the Barbary Coast, and Italy, 1500–1800 (New York: Palgrave Macmillan, 2003), p. 23; Philip D. Curtin, The Atlantic

Slave Trade: A Census (Madison: University of Wisconsin Press, 1969), pp. 72, 75, 87.

29. Orlando Patterson, Slavery and Social Death: A Comparative Study (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982), pp. 406–407; W. Montgomery Watt, The Influence of Islam on Medieval Europe (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1972), p. 19; Bernard Lewis, Race and Slavery in the Middle East: An Historical Inquiry (New York: Oxford University Press, 1990), p. 11; Daniel Evans, (Slave Coast of Europe,) Slavery & Abolition, Vol. 6, Number 1 (May 1985), p. 53, note 3; William D. Phillips, Jr., Slavery from Roman Times to the Early Transatlantic Trade (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1985), p. 57.

30. Daniel J. Boorstin, The Americans, Vol. II: The National Experience (New York: Random House, 1965), p. 203.

31. Jean-François Revel, The Flight from Truth, translated by Curtis Cate, p. 16.

المؤلف: توماس سويل

ولد المفكر توماس سويل في 30 يونيو 1930، وهو خبير اقتصاد وناقد اجتماعي، ومعلـق على الأحداث السياسية ومؤلـف للكثير من الكتب، وكأحـد دعاة تحرير السوق ألـف الكثير من الكتب في هذا المجال. يعمل حاليـاً زميـلاً في مؤسسة هوفر بجامعـة ستانفورد. في عـام 1990م فاز بجائـزة فرنسيس بوير من مؤسسة (أمـيركان إنتربرايز إنستيتيوشن)، وفي 2002م حصل على الميدالية الوطنية للعلوم الإنسانية لأعماله الغزيرة التي تجمع بين التاريـخ والاقتصاد والعلوم السياسيـة. أما في عام 2003م فقد حصل على جائزة برادلي للإنجاز الفكري، ومن أهم مؤلفاته:

- المفكرون والمجتمع (2010).
- أساسيات الاقتصاد (2007).
- الاقتصاد بين الحقائق والمغالطات (2007).
- التمييز الإيجابي في العالم: دراسة تجريبية (2004).

إضافـة إلى عـدد آخر من المؤلفـات في شتى مجالات المعرفـة، أما كتابه الأخير فهو (تفكيك أميركا) الصادر عام 2010م.

المترجم: عثمان الجبالي المثلوثي

مترجم تونسي من مواليد 1962 حاصل على الأستاذية في اللغة والآداب الإنجليزية من الجامعة التونسية عام 1986، وشهادتين من كرايست تشيرتش كوليدج- كانتربري: بريطانيا.

- دبلوم دراسات عليا في الترجمة (أكاديمية الدراسات العليا - طرابلس).

- عضو هيئة تدريس سابق بالمعهد العالي لإعداد المعلمين بطرابلس، قبل أن يتفرغ للترجمة.

- نشرت له مقالات صحفية ونقدية عديدة في عدد من الصحف المحلية العربية، مثل: مجلة الفصول الأربعة، وصحيفة العرب العالمية، والزمان (لندن)، والمجلة العربية (الرياض) والأسبوع الأدبي (سورية).

متعاون مع مجلتي (فضاءات) و(نورث أفريكا تايمز) الناطقة باللغة الإنكليزية (تونس)، ويترجم مواد العديد من المواقع على الشبكة الدولية.

الكتب المترجمة:

- أحادية لغة الآخر: جاك دريدا، صدر عام 2004 عن سلسلة

(فضاءات).

– القـادة الجدد: فن تحويل القيادة الإدارية إلى علم نتائج: دانيال غولمان وآخرون. صدر عن دار المريخ (القاهرة– الرياض)، (2004).

– منظمـة التجـارة العالميـة: أوليفييه بلـين، منشورات المركـز العالمي للدراسات.

– أمـيركا الأنـا والآخر (من نحـن؟): صموئيل هنتغتـون، منشورات المركز العالمي للدراسات (2007).

– الصـين في إفريقيـا: كريس آلدن، صدر عن منشـورات الدار العربية للعلـوم ناشـرون (بـيروت) ومشـروع كلمة (دبـي – الإمـارات العربية المتحدة)، (2009).

– بريطانيا في إفريقيا: توم بورتووس، صدر عن منشورات الدار العربية للعلوم– بيروت (2009)

– الألعـاب في النظرية الأدبية: فارغا سلطـان، صدر عن المجلة العربية – الرياض 2010.


العربية

يسعى هذا الكتاب إلى الكشف عن بعض الظواهر المحيرة في عالم المثقفين؛ حيث إن ذلك المجتمع يؤثر في المجتمع بأسره. وبدلاً من مجرد التعميم انطلاقاً من كتابات أو سلوك بعض المثقفين بوجه خاص، فإنه يحلل كلاً من الرؤية والحوافز والقيود الكامنة وراء الأنماط العامة الموجودة بين أفراد مجتمع المثقفين المعاصرين، وكذلك ما قالوه، وأثر ذلك القول في المجتمعات التي قالوا ذلك فيها.

وعلى الرغم من أننا نعرف الكثير عن السير الذاتية أو أيديولوجيات بعض المثقفين البارزين على وجه التحديد، فإن التحليلات المنهجية لطبيعة المثقفين ودورهم كمجموعة في المجتمع تبدو أقل شيوعاً بكثير.

